مكتبة الأسرة

مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٣

د/ محمد صابر عرب

هجوم على القصر الملكى

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

الأعمال الفكرية



هجوم على القصر الملكى

٤ فبراير ١٩٤٢ فى الحياة المصرية

هجوم على القصر الملكى

٤ فبراير ١٩٤٢ فى الحياة المصرية

د. محمد صابر عرب



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٣

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

إشراف: مصطفى غنايم

هجوم على القصر الملكى
٤ فبراير ١٩٤٢ فى الحياة المصرية
د. محمد صابر عرب

تصميم الغلاف
والإشراف الفنى:
للفنان : **محمود الهندي**
الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد
الإشراف الطباعى:
محمود عبدالمجيد
المشرف العام :
د.سمير سرحان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم:

لا سبيل أمامنا للتقدم والرقى وملاحقة العصر إلاّ بالمزيد من المعرفة الإنسانية.. نور يهدينا إلى الطريق الصحيح، ولأن مكتبة الأسرة أصبحت أهم زهور حدائق المعرفة نتنسم عطرها ربيعًا للثقافة المصرية الأصيلة.. فإننا قطعنا على أنفسنا عهدًا ووعدًا ليس لنا إلا الوفاء به لتثمر شجرة المعرفة عطاءً للأسرة المصرية.

د.سمير سرحان

مقدمة الطبعة الثانية

لقد بدأت علاقتى بموضوع هذا الكتاب منذ مايقرب من ربع قرن (١٩٧٩) حينما أشار علىَّ أستاذى الدكتور محمود صالح منسى بأن أختاره موضوعا للدكتوراه ، حيث كنت قد انتهيت من رسالة الماجستير وكان موضوعها ٠ الحركة الوطنية المصرية ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ .

وأعترف بأننى ترددت كثيرا، إعتقاداً بأن الحادث مجرد شكل من أشكال التصادم الذى اتسم بقدر من العنف بين الملك والإنجليز فى إطار سلسلة متواصلة من المصادمات أحيانا والمرونة من جانب القصر فى كثير من الأحيان وبعد قراءات ليست متعمقة كدت أعدل عن الفكرة إعتقادا منى بأن الحادث يبدو صغيرا لا يتناسب مع رسالة للدكتوراة وعدت لكى أصارح أستاذى بهذه الفكرة إلا أنه طلب منى التريث وعدم التعجل ونصحنى بمزيد من القراءة وخصوصا فيما كتب عن العلاقات المصرية البريطانية منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مروراً بمعاهدة ١٩٣٦ وصولا الى الحرب العالمية الثانية .

وكلما زادت قرَاءاتى تضاعفت قناعتى بأهمية الموضوع ، الذى يشكل حلقة من سلسلة متواصلة يعد هذا الحادث نهاية طبيعية لها .

ولم يكن الحادث بمثابة نهاية مرحلة فقط وإنما كان بداية لمرحلة تجاوزت فيها العلاقات المصرية البريطانية كثيرا نصوص معاهدة ١٩٣٦ وأمام هاجس الخوف من المحور تضاعفت إجراءات الأمن، حيث أصبحت مصر مكبلة

بإجراءات عنيفة انعكست أثارها على كافة مناحى الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

وأود أن أقرر حقيقة يفرضها ضميرى الوطنى والعلمى ، حيث لم يكن اختيارى لهذا الموضوع بمثابة سبق إصرار نحو إتخاذ موقف ما ضد الوفد ، ولم تكن العناية بهذا الموضوع نابعة من موقف سياسى أو حزبى أو أيديلوجى ولم يكن الوفد يمثل لى أكثر من تيار وطنى خاض حركة النضال منذ ثورة ١٩١٩ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولم أكن أحمل فى ذاكرتى عن الوفد إلا تلك القراءات التى ارتبطت بتاريخ الحركة الوطنية المصرية وخصوصا قضايا الدستور والديمقراطية والنضال فى سبيل حرية الوطن .

إلا أننى كنت معنيا بشكل أكبر بظاهرة الإنقسامات التى تعرض لها الوفد والتى أدت الى خروج العديد من الزعمات التى كان لها ثقلها فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية مما أضر بالوفد كثيرا وأضعف من الحركة الوطنية المصرية ، حيث أتيح للقصر والإنجليز أن يستغلا تلك الإنقسامات .

واللافت للنظر أن كل القوى التى خرجت على الوفد قد ادعت أن معاركها مع الوفد وزعامته لأسباب تتعلق بالديمقراطية وبالمصالح العليا للوطن وهى مقولات يرفعها غالبا أكثر القوى التى ألحقت كل الضرر بالوطن وبمصالحه العليا .

وأعترف بان المشكلة التى واجهتنى عند بداية عملى بهذه الدراسة العلمية، تلك المثالية التى ارتبطت فى ذهنى عن زعماء الحركة الوطنية المصرية بداية بعرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وغيرهم كثيرون فلم أكن أتصور أن يساوم الزعيم أو يهادن ولم يكن مقبولا وفقا لثقافتى وقتئذ أن يتعامل الزعيم كما يتعامل كل الناس لم اكن أفهم أن النفس البشرية واحدة وأن الدوافع الشخصية لها اعتبارها ، لم أكن أفهم كل هذه المعانى وبعد مرور ما يقرب من عشرين عاما على إعداد هذه الدراسة أعتقد أن الخبرة العلمية والإنسانية تدفعنى الآن إلى العدول عن كثير من أرائى وأحكامى وأن كثيرا من المثاليات التى ارتبطت فى ذهنى بهذا الزعيم أو ذاك قد تغيرت ، ولو قدر لى أن أعيد كتابة

هذه الدراسة من جديد فسوف أعدل عن كثير من آرائى التى اتسمت أحيانا بالقسوة .

ولعل حادث ٤ فبراير ينفرد بمكانة خاصة، سواء بسبب الظروف الموضوعية، التى أدت إليه أو بسبب الآثار التى نجمت عنه والتى مست كثيرا كل مناحى الحياة المصرية. ولعل البدايات العملية لسلسلة المصادمات بين القصر والإنجليز ترجع إلى نهاية عام ١٩٣٧ حينما تمكن الملك فاروق من إقالة الوفد ، تلك الإقالة التى وصفتها الدوائر الأمريكية بأنها البداية الحقيقية لسلسلة التصادمات بين فاروق والسفير البريطانى «لامبسون » .

وقد ناقشت الخارجية البريطانية خلال تلك الأزمة فكرة تنحية فاروق عن العرش إلا أنها عدلت عن هذه الفكرة خوفا من شعبية الملك وقتئذ التى فاقت تصور الدوائر البريطانية ، ثم تجددت الخلافات فى سبتمبر عام ١٩٣٧ حينما تجمعت معلومات عند السفير البريطانى حول العناصر المعادية للإنجليز داخل القصر وأن فاروق شخصيا على علاقة ببعض الدوائر الألمانية وفى محاولة من جانب الإنجليز لتقليص دور القصر فقد صدرت الأوامر البريطانية بتفويض السفير البريطانى للضغط على الملك الشاب لكى يبعد على ماهر من الحكم .

ثم عادت الأزمة مرة أخرى فى يونيه عام ١٩٤٠، عقب دخول ايطاليا الحرب بجانب ألمانيا ويومئذ اقترحت الخارجية البريطانية تغيير الوزارة فإن عارض الملك فعليه أن يتخلى عن العرش ووجه السفير البريطانى إنذارا إلى الملك بضرورة خروج على ماهر من الحكم واستدعاء النحاس والعمل بمشورته وأذعن القصر لمطالب لندن واستدعى النحاس وخرج على ماهر وحرم عليه العودة الى رئاسة الديوان وقد انتهى السفير البريطانى من تقييمه للموقف بقوله : لقد انتهت الأزمة دون أن نضطر الى إقالة الملك ولكنى أشك كثيرا فى أنه سيبقى طويلا ملكا على مصر.

وفى يناير ١٩٤٢ بدأت وزارة حسين سرى تعانى من أزمات متلاحقة تجمعت كلها فى يناير ١٩٤٢ ولعل أخطرها أزمة التموين لدرجة أن الناس هاجمت

المخابز وراحوا يتخطفون الخبز فى الشوارع وزاد من ضعف الوزارة أن تلك المظاهرات قد انطلقت فى شوارع القاهرة وهى تنادى بسقوط الإنجليز بينما عجزت الحكومة المصرية عن السيطرة على الموقف تماما ٠

وفقدت الحكومة ثقة الملك فاروق حينما أقدم وزير الخارجية (صليب سامى) على قطع العلاقات مع حكومة فيش بناء على طلب بريطانيا بينما كان فاروق فى رحلته الى البحر الأحمر مما كان سببا فى إقدام فاروق على إقالة وزير الخارجية واعتبرت بريطانيا هذا الموقف من جانب الملك عملا عدائيا ضد المصالح البريطانية .

وهكذا وصلت العلاقات بين فاروق والإنجليز الى حد التصادم فى الوقت الذى كانت فيه قوات المحور قد تجاوزت حدود مصر الغربية وأوغلت فى صحرائها وانسحبت القوات البريطانية فأخلت مرسى مطروح واضطربت الأحوال فى مصر خوفا من الزحف الألمانى الإيطالى صوب الأسكندرية.

وهكذا أوعزت السفارة البريطانية فى القاهرة إلى حسين سرى بتقديم استقالته بينما راحت الدوائر البريطانية فى القاهرة تعد العدة تحسباً لرفض فاروق إقالة الحكومة وعودة الوفد .

لقد شعر السفير البريطانى أن الفرصة سانحة للنيل من فاروق وخصوصا وأن وزير الخارجية (إيدن) قد سبق وعنفه حينما فشل فى الوساطة بين فاروق والوفد فى أزمة ديسمبر ١٩٣٧ .

واللافت للنظر أن وزارة حسين سرى قد وقفت موقفا سلبيا من المظاهرات التى اندلعت لكى تعم القاهرة ومعظم المدن المصرية ، بينما الأحكام العرفية قائمة ولم تتحرك الحكومة لتهدئة الشارع المصرى مما يضاعف من قناعتنا بان المسالة كان متفقا عليها بين السفير البريطانى ورئيس الحكومة ، حتى يمكن تبرير الإجراءات التى ستتخذها بريطانيا ضد الملك .

ولعل السؤال الذى يفرض نفسه : لماذا وقع اختيار بريطانيا على الوفد فى تلك الظروف العصيبة ؟

وتشير المصادر الى أن فاروقا قد حاول، أمام عجز حكومة سرى عن القيام بمهامها الإتصال بالنحاس وطرح عليه فكرة تأليف وزارة ائتلافية أو قومية يترأسها النحاس الذى أبدى موافقة على هذه الفكرة ورحب بها ، بينما أدركت بريطانيا خطورة التقاء الوفد والقصر، لذا فقد حرص لامبسون على إفشال هذا المشروع لعدة عوامل :

أولها : تلك الشعبية الكبيرة التى كان يتمتع بها الملك فاروق ، إضافة الى شعبية الوفد مما يشكل فى النهاية عقبة تحول دون الإجراءات التى تود بريطانيا القيام بها فى ظل الأوضاع العسكرية المتردية ، إضافة الى الغضب الشعبى الذى تمثل فى المظاهرات التى راحت تعبر عن كراهيتها للإنجليز وترحيبها بالألمان .

ثانيها : لقد تجمعت معلومات لدى الدوائر البريطانية عن اتصالات سرية تتم بين فاروق من جانب والألمان والإيطاليين من جانب آخر ، إضافة الى ماكان يردده الملك فى جلساته الخاصة من تعاطف مع المحور وهى أمور تنذر بأن الملك قد أصبح معاديا لمصالح الحلفاء والاقدام على التخلص منه أو تقليص دوره فى حاجة الى استدراجه بعيدا عن الوفد وهو امر يصعب تحقيقه فى ظل التقاء الوفد والقصر فى جبهة واحدة .

ثالثها : لقد لعب السفير البريطانى (لامبسون) دورا مهما فى استعداء الحكومة البريطانية ضد فاروق وصورت التقارير التى راحت تبعث بها السفارة البريطانية يوميا على أن فاروق بمثابة العقبة التى تحول دون آداء مصر لمهامها وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ بينما راحت جبهة الحلفاء على حدود مصرتترنح أمام هجمات المحور.

لقد حصل لا ميسون على تفويض من حكومته لكى يحسم الموقف بطريقته الخاصة وبينما الإتصالات قائمة بين القصر والسفير البريطانى حول أهمية عودة الوفد كانت نفس الاتصالات قائمة بين السفير والنحاس باشا بواسطة أمين عثمان لنفس الهدف مع فارق بسيط وهو أن الإنجليز قد عرضوا على

النحاس تشكيل وزارة وفدية خالصة وأصبح النحاس أمام خيارين إما أن يقبل حكومة قومية وفقا لرغبة القصر أو يقبل حكومة وفدية خالصة وفقا لرغبة الإنجليز وفضل النحاس العرض البريطانى مبررا موقفه بأن الشعب المصرى قد فقد ثقته فى حكومات الأقلية وإذا ما قبل الوفد بفكرة الوزارة الائتلافية فسوف يفقد شعبيته ، إضافة إلى الدسائس التى يمارسها القصر مما يمثل عقبة تحول دون آداء الحكومة لمهامها .

لقد أدرك لامبسون أن الفرصة مؤتية لابعاد فاروق عن الوفد نهائيا ، إضافة الى أن الوفد باعتباره حزب الأغلبية ، هو القوة الوحيدة المؤهلة لكى تلعب دورا مسئولا خلال تلك المرحلة ٠ لمساندة بريطانيا فى تلك الظروف العصيبة والسير معها الى أبعد الحدود بصرف النظر عن نصوص معاهدة ١٩٣٦ ، التى تجاوزتها العلاقات المصرية البريطانية كثيرا وهى قضية يقدرها الوفد لأسباب تتعلق بالديمقراطية التى يحارب الحلفاء من أجلها .

واذا كان الوفد قد قبل العودة الى الحكم نزولا على رغبة الإنجليز مما عرضه الى انتقادات لاذعة ليس من جانب أحزاب الأقلية فقط وإنما من جموع المصريين الذين أبدوا تعاطفاً ملحوظاً مع الملك الشاب إلا أن سياسة الوفد عقب ٤ فبراير قد شكلت منعطفا جديداً وخطيراً فى العلاقات المصرية البريطانية شكلت فى مجملها سلسلة من التنازلات التى ضاعفت من تدهور شعبية الوفد .

وفى الوقت الذى شعرت فيه بريطانيا بأنها قد حققت كل أهدافها من الوفد لم تتردد فى إعطاء الضوء الأخضر الى الملك لكى يقبل حكومة الوفد التى دفعت ثمنا باهظا من شبيعتها فى ظل الصراع القائم بين الإنجليز والقصر .

محمد صابر عرب

مدينة نصر. القاهرة

الأول من نوفمبر ٢٠٠٢

تمهيد

العلاقات المصرية البريطانية عقب معاهدة ١٩٣٦م

- تقييم معاهدة سنة ١٩٣٦م.
- موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر.
- الوجود البريطانى فى السياسة المصرية (ديسمبر ١٩٣٧- يونية ١٩٤٠م)

تقييم معاهدة ١٩٣٦ :

منذ أن أحتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢م وهى تردد أن الاحتلال مؤقت ومع ذلك فقد أستمر الوجود البريطانى فى مصر بكل ثقله ٠

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى فى أواخر سنة ١٩١٨ مالبثت الدول الكبرى المنتصرة والمنهزمة على السواء أن اعترفت بالحماية البريطانية على مصر ولذا فقد أصبح لبريطانيا مركز متميز فى مصر .

وحرصت الحكومة البريطانية على أن تظل تلك العلاقة متميزة على الرغم من قبولها مبدأ التفاوض شريطة الا يتعارض هذا التفاوض مع المكاسب البريطانية .

ولعل لرغبة فى الوصول الى التفاهم من جانب مصركانت رغبة صادقة، ومع ذلك فقد تعذر الاتفاق سواء فى مفاوضات ملنر ـ سعد زغلول سنة ١٩٢٠، أو فى مفاوضات كرزن ـ عدلى سنة ١٩٢١ ، اذ كانت مصر تفاوض وهى طامحة الى التوصل لالغاء الحماية فعلا ، والى الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة بينما كانت انجلترا ـ مع قبولها فكرة ألغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر فأنها كانت ـ تضع مصالحها فى مرتبة الحقوق التى لا تقبل نزاعا ، فتضيق من استقلال مصر بمقدار ما تتطلبه من ضمانات لصيانة تلك الحقوق .

وبطبيعة الحال لم يكن فشل المفاوضات ليؤدى الى عودة السكينة والاطمئنان الى ضفاف النيل ، فعادت الاضطرابات واتخذت شكلا جعل حكم البلاد من

الامور المتعذرة ، فرأت بريطانيا لتذليل هذه المصاعب ربط مصر بمعاهدة فى نطاق السياسة التى حددها تصريح ٢٨فبراير سنة ١٩٢٢[١] ومنذ هذا التاريخ اعتنقت بريطانيا مبدأ التفاوض مع مصر ليس بهدف تحقيق الامانى الوطنية المصرية وانما لاعطاء الوجود البريطانى صفة شرعية ، ثم أعقب ذلك سلسلة من المحادثات بين حكومة سعد زغلول وماكدونالد سنة ١٩٣٤ ولكن ما لبث أن انقطعت تلك المحادثات لاتساع هوة الخلاف بين الطرفين المتفاوضين ، ثم كانت محاولات ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، وفشلت جميعها ، وبقى الوضع معلقا الى أن تأزم الموقف الدولى عقب اعتداء ايطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٥ ، حينئذ شعرت انجلترا بضعف مركزها فى مصر فى الوقت الذى كانت تعتب فيه على ايطاليا الالتجاء الى القوة كوسيلة لفض منازعاتها مع الشعوب الأخرى[٢] وفى نفس الوقت كانت الدعاية الايطالية تدفع المصريين الى الثورة ضد انجلترا وتطالبهم بالتقرب من ايطاليا بل وأخذت ايطاليا تطالب بمركز لها فى ادارة شركة قناة السويس[٣] .

وبدأ ينمو لدى بعض القوى الوطنية المصرية اتجاه يقوم على مبدأ التقارب مع ايطاليا، وكانت فى مقدمة تلك القوى جماعة مصر الفتاة[٤]، وقد وجد ذلك صداه فى ظهور العديد من المنشورات الخاصة بالمسائل العربية والاسلامية ونشطت الجمعيات الالمانية ، والتى أعطت أهمية خاصة للطلبة العرب الذين يدرسون فى المانيا ، وأصبحت البلدان العربية مسرحا للدعاية الالمانية، واستطاع الالمان أن يحققوا بعض الانجازات التى قاموا بها وصمموا على استغلالها فى الوقت المناسب : كانشاء جمعيات وخلايا تميل الى الفاشية والنازية بصورة واضحة ، واجراء اتصالات مع الزعماء العرب والساسة وأعضاء الصفوة الحاكمة ، ودعوة بعض الساسة العرب الى مهرجانات الحزب النازى التى اقيمت فى نورمبرج الى غير ذلك وكان هذا بالطبع مصدرا لقلق الحكومة البريطانية.

ومن هنا كانت حاجة بريطانيا الى عقد معاهدة مع مصر تكون قائمة على الصداقة والتعاون ، فصداقة مصر ، كما كتب محرر الشئون الخارجية لجريدة

التايمز حينئذ أعظم نفعا للقيادة البريطانية من أورط عديدة فى حالة حدوث حرب فى البحر المتوسط[٥] .

ولعل بريطانيا أرادت أن يكون استقلال مصر رمزا دبلوماسيا ، أو صيغة تحدد نيات الحكومة البريطانية نحو مصر فى ظرف معين أو شكلا من الاشكال لا يتخذ له هيكلا ولا يصبح حقيقة واقعة الا متى أبرم اتفاق عن الامور المتعلقة بين الدولتين[٦] .

ومن المعتقد أن حاجة مصر الى التفاوض كانت لا تقل عن حاجة بريطانيا فلقد بدأت بريطانيا تجرى العديد من المناورات العسكرية على ساحل الاسكندرية وعلى الحدود المصرية الليبية من غير رأى السلطات المصرية[٧] مما كان يسبب قدرا من القلق لدى الدوائر المصرية .

وعلى ضوء كل هذه التطورات تكونت فى مصر «الجبهة المتحدة» لتضم جميع الاحزاب، ماعدا الحزب الوطنى ، على اساس أن جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة البريطانية ستبدأ ، وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قدم زعماء الجبهة مذكرة الى المندوب السامى يلتمسون فيها فتح باب المفاوضات لعقد معاهدة جديدة وفقا للشروط التى تم الاتفاق عليها سنة ١٩٣٠[٨] .

ووفق تطورات الصراع الدولى (حينذاك) فلقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ جزءا من استراتيجية غايتها تأمين المواصلات البريطانية فى الشرق الاوسط فى حالة نشوب حرب بين بريطانياوبين المانيا وايطاليا حيث كان توقيت ١٩٣٦ مرتبطا بتوقيع المعاهدة البريطانية العراقية سنة ١٩٣٠ ، ثم المعاهدة البريطانية الاردنية سنة ١٩٢٨ التى عدلت وفق المصالح البريطانية سنة ١٩٣٤م.

وهكذا أقامت بريطانيا علاقاتها قبيل الحرب العالمية الثانية مع البلدان الثلاثه (مصر، العراق، شرق الاردن) بالشكل الذى يحقق أغراض السياسة البريطانية، ويعتبر عنصر الاختلاف بين المعاهدات الثلاث شكلياً أكثر منه عملياً.

وعلى الرغم من المبالغات التى أحيطت بتلك المعاهدات ، الا أننا نعتقد أن النفوذ البريطانى قبل توقيع تلك المعاهدات كان نفوذا مباشراً ، ثم أصبح نفوذا

غير مباشر، مستنداً الى قوة وطنية تحقق أغراضه وفق معاهدة تتباين وجهات النظر فى تفسير بنودها ٠

ومن المتناقضات الغريبة ان تتفق هيئة المفاوضات المصرية على أن معاهدة ١٩٣٦ قد حققت الاستقلال التام بما لا يتعرض مع حقوق بريطانيا فى مصر[٩] .

ويبدو التناقض الواضح فى هذا التصريح اعتقادا منهم بان الاستقلال التام لايتعارض مع ما اسموه بالحقوق البريطانية فى مصر، واذا كانت المادة الاولى من المعاهدة تنص صراحة على احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية[١٠] فان ذلك يتعارض صراحة مع نص المادة الثامنه والتى ترخص لبريطانيا بأن تضع فى الاراضى المصرية بجوار القنال قوات بريطانية ، بهدف الدفاع عن القنال[١١] ويحدد ملحق المادة الثامنه عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندى وقت السلم ، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تبنى على نفقتها ـ مع مساهمة مالية بسيطة من الحكومة البريطانية ـ ثكنات للقوات البريطانية فى منطقة القنال، وأن تمد طرقا تصلح للأغراض العسكرية معظمها بين تلك المنطقة وبين كل من الدلتا والاسكندرية والحدود الغربية، وعلق الجانب البريطانى نقل قواته الى منطقة القنال على استكمال تلك المشروعات على أن تنسحب تلك القوات من مصر حين يصبح الجيش المصرى قادراً وحده على الدفاع عن القناة[١٢]، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال ، ومن المتفق عليه أيضا أنه اذا أختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة على ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه.

ووفقا للمادة السابقه فان المدة التى تصل بالجيش المصرى الى درجة الدفاع وحده عن القناة تعتبر مبهمة لان الجيش لكى يصل وحده الى الدفاع عن القناة وحرية الملاحة فيها يجب أن يكون جيشاً لا يقل عدداً وعدة عن جيش فرنسا أو ايطاليا، وهما الدولتان الواقعتان على البحر المتوسط ، وأن عملية (القدرة) تعتبر حالة نسبية تختلف من دولة الى آخرى، يضاف الى ذلك أيضا اتهام بريطانيا بعرقلة نمو القدرة العسكرية لمصر كمبرر لتأجيل الجلاء ، وعلى هذا فقد نصت

المذكرة الثالثة التى قدمها مصطفى النحاس الى المستر أيدن يخول البعثة العسكرية البريطانية حق أختيار العناصر القادرة على الارتفاع بمستوى الجيش المصرى عن طريق الاشراف والتدريب دون التقيد بمدة زمنية محددة(١٣).

وأعطت المعاهدة حقوقا للقوات العسكرية البريطانية من حيث الانتقال برا أو بحرا أو جوا وكذلك المخابرات المطلقة من كل قيد سواء بالراديو او غيره كالتلغراف أو التليفون أو أى وسيلة من الوسائل الاتصال المعاصرة(١٤) .

وفى الوقت الذى حصلت فيه بريطانيا على كل الحقوق التى تتمتع بها الدول الاستعمارية فى مستعمراتها حرمت هذا الحق على الدول الأخرى فيما يتعلق باستعمال الشفرة بين ممثلى الدول فى مصر وبين حكوماتهم ، لذا أصدرت الحكومة المصرية قانونا يحرم استعمال الشفرة الا للدول الحليفة (بريطانيا) فقط مما كان موضع سؤال فى البرلمان المصرى تقدم به النائب الدكتور حنفى أبو العلا وعجزت الحكومة عن ايجاد رد مقنع عن هذا السؤال(١٥) .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن مشكلة التفاوض حول الامور العسكرية قد أخذت وقتا طويلا وخصوصا فيما يتعلق بالدفاع عن مصر حيث اتجهت نية الحكومة البريطانية الى الابقاء على الوضع العسكرى كما هو ، أى أن تقتصر مهمة الجيش المصرى على الحفاظ على الأمن العام وأن تتفرغ القوات البريطانية للدفاع عن الاراضى المصرية .

وقد تمسك المفاوض المصرى بأن يكون الدفاع عن مصر من مهام الجيش الوطنى بحجة أن المعاهدة ستفقد الغرض منها ، وكان النحاس باشا أكثر وضوحا حينما اصر على أن تقوم مصر بمهمة الدفاع عن نفسها وتنمية جيشها حتى يصبح قادرا على القيام بتعهداته الدولية ـ ولن يتردد الشعب المصرى فى اجابة داعى الوطن للدفاع عن سلامته بما عرف عنه من صدق العزم وقوة الايمان (١٦).

وقد عبر البعض عن هذه الفكرة بشكل أكثر وضوحا حيث قال :

«أن على المصريين أن يستعدوا على اعتبار أنهم أصحاب النصيب الأول فى الدفاع عن بلادهم داخل أراضيهم وعلى الحليفة بقية المجهود» (١٧).

وعلى الرغم من التنازلات العديدة التى قدمتها جبهة التفاوض المصرية فيما يتعلق بمركز القوات البريطانية فى منطقة القناة وضواحيها الا أن هذه القضية بالذات كانت موضع استجواب فى مجلس العموم البريطانى ، وقد اشار وزير خارجية بريطانيا الى بعض الاسباب التى من أجلها وافقت الحكومة البريطانية على الانسحاب من مدن مصر الكبرى كالقاهرة والاسكندرية وارجع ذلك الى عاملين :

أولهما : أن القوات الحربية البريطانية قوات ميكانيكية يسهل عليها التحرك السريع فى أى وقت والى أى مكان وبأقصى سرعة ممكنة.

ثانيهما : أن الطيران البريطانى قد اعطى حق التحليق فى أى مكان يراه لازما لأغراض التدريب ، كما أوضح إيدن فى نهاية بيانه (أمام مجلس العموم أن الاماكن التى حددت لتدريب القوات الجوية فى منطقة السويس هى مناطق صحية ومريحة وتتناسب مع الانتشار السريع للطيران وتمكنه من الوصول الى أهدافه بالسرعة المطلوبة[١٨].

ومن البديهى أن هدف بريطانيا من عقدها المعاهدة هو اعطاء وجودها فى مصر صفة الشرعية التى كانت تفتقر اليها منذ احتلالها لمصر سنة ١٨٨٢ وفى برقية من السير مايلز لامبسون (سفير بريطانيا فى مصر) الى إيدن وزير الخارجية مايؤكد هذا المعنى ، فهو يشير فى برقيته الى مايقال فى القاهرة من أن النفوذ البريطانى فى مصر سيتقلص ويؤكد لامبسون أن هذا الكلام لا يطابق الحقيقة ، فان النفوذ البريطانى ينبغى أن يزداد وان كان من نوع مختلف حيث لم يعد هناك الان عنصر الاملاء ، وأنما النصيحة الودية التى ترمى الى المساعدة وأن نحصل على مانريد بكل لباقة ، ولكن دورنا كحماة لمصر لن يتغير ، بل أنه فى الحقيقة قد ازداد قوة ، وأصبح شرعيا بالمعاهدة فبعد أن زال عنصر الإملاء سوف نكون فى وضع الشقيق الأكبر مع الشقيق الأصغر ، أو وضع الشريكين فى بيت تجارى ولو أنه بحكم طبيعة الاشياء فان نفوذنا يجب أن يكون هو الأكبر وخصوصا فى الشئون الدولية[١٩] .

ولقد اقتضى تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية فيما يختص بالطرق العسكرية حشد مهندسى الطرق والكبارى للأشراف على اعمال الطرق العسكرية وسحب الكثيرين منهم من التفاتيش التى تقوم بمشروعات الطرق فى مجالس المديريات ، فكانت النتيجة أن وقف الجزء الأكبر من هذه المشروعات ، وقد رفعت مصلحة الطرق والكبارى مذكرة الى وزارة المواصلات لفتت فيها نظرها الى تردى الحالة فى هذا القطاع الحيوى الهام [٢٠].

أما فيما يتعلق بالسودان فلقد اصبح السودان بموجب معاهدة ١٩٣٦ مستعمرة بريطانية تحرسه جنود مصرية تحت امرة حاكمة العام البريطانى[٢١].

ففى المادة الحادية عشرة : اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من اتفاقيتى (١٩ يناير ، ١٠ يولية ١٨٩٩) ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين[٢٢] .

فهذا النص هو اقرار مباشر باتفاقية ١٨٩٩ والتى انتزعت السودان من مصر وتقضى المادة السابقة بأن السلطة العسكرية والمدنية فى السودان تفوض الى الحاكم العام الذى يعين بناء على طلب الحكومة البريطانية ولا يفصل عن منصبه الا برضائها[٢٣].

وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء[٢٤].

ولما كانت هذه المادة قد ووجهت بموجة من الغضب سواء من جانب المصريين أو السودانيين فان السير ستيوارت سايمز حاكم عام السودان قد عبر عن وجهة النظر البريطانية بأن قدم للمصريين وعدا بأن تكون لهم الأفضلية فى شغل الوظائف التى لايتمكن من شغلها سودانيون أو بريطانيون ولكن ـ كما قال بالحرف الواحد : «ان مثل هذا الوعد سوف يكون أقرب الى وهم كبير»[٢٥] .

وتعد المادة الحادية عشرة من اخطر بنود المعاهدة حيث جعلت السلطتان العسكرية والمدنية معا فى يد الحاكم العام فهو الذى يحكم السودان ويعين موظفيه، ويقوده عسكريا ، وهو الذى يأمر أن تنفذ فى السودان القوانين التى تصدرها الحكومة المصرية ، أى أنها لا تنفذ الا بقرار منه ولذا فانه غير مسئول مسئولية كاملة امام الحكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تقيله بمطلق سلطتها ، فالقول بأن المعاهدة قد ضمنت الحكم الثنائى فى السودان هو قول لا يحمل قدرا من الحقيقة ، لأنها تركت الأمر فى يد الحاكم العام يتصرف فيه كما يشاء ولا معقب لحكمه .

فاذا قيل بعد ذلك بأن المعاهدة تنص على أن الحاكم العام يعين الموظفين من المصريين والانجليز فهو قول غير مفهوم لأن الحاكم العام غير ملزم أصلا ، وكذلك نسبة من يعينون من المصريين الى زملائهم من الانجليز غير محددة ولا مقررة .

ولعل النحاس باشا أو أقطاب الوفد عموما وعلى رأسهم مكرم عبيد، قد فهموا المواد التى جاءت فى المعاهدة عن السودان بشكلها الظاهر ، كما يبدو فى الخطبة التى ألقاها زعيم الوفد فى مجلس النواب «للنظر فى معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى» فبعد استعراض المواد الخاصة بالسودان فى المعاهدة أعلن النحاس باشا : لقد اصبح للمصريين نصيب فعلى فى ادارة السودان سواء فى ذلك الادارة المحلية أو المالية أو الحربية [٢٦] .

ويلاحظ أن قضية السودان قد اثارت احتجاج عدد كبير من أعضاء مجلس النواب حيث أجمع عدد كبير منهم بأن موضوع السودان سيظل الثغرة التى تؤرق مضاجع المصريين فلقد حصلت بريطانيا على كل شىء من خلال شخصية الحاكم العام الانجليزى ، ولم تحصل مصر على شىء يتناسب ، والتضحيات التى قدمتها حفاظا على السودان[٢٧] .

ويسجل أحد تقارير قياس الرأى العام فى السودان أنه «نتيجة لما تقرر بمقتضى المعاهدة من عدم وجود بديل سوى القبول بالحكومة الثنائية فان

المتعلمين السودانيين قد ضايقتهم الطريقة التى تقرر بها مصير بلادهم دون أى تفكير بالأخذ برأيهم ، وقد رأى هؤلاء أن وضعهم قد أصبح مهينا بسبب ذلك، ومن ثم فقد قرروا أن عليهم أن يظهروا شخصيتهم المستقلة سواء عن انجلترا أو عن مصر والتى بدأت فى الظهور منذ سنوات تحت شعار «السودان للسودانيين» وأن عليهم أن يعبروا عن وجهة نظر جماعية تضعها الدولتان الحاكمتان موضع الاعتبار(٢٨).

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نقول : أن قضية السودان فى مفاوضات ١٩٣٦ تؤكد عدم صلابة المفاوض المصرى فى تلك القضية الهامة والأساسية ، وتعد اتفاقية ١٨٩٩ والتى كانت هى الأساس فى مفاوضات ١٩٣٦ فصلا للسودان عن مصر وجعله مستعمرة انجليزية، فاقرار المعاهدة لهذه الاتفاقية هو اقرار لهذا الوضع .

وقد بنت انجلترا مزاعمها فى اتفاقية ١٨٩٩ على ما اغتصبته لنفسها من حق الفتح وعلى أنها اشتركت مع مصر فى استعادته. على أن الحقيقة الثابتة أن انجلترا هى التى منعت مصر من تثبيت سلطانها فى السودان بعد ثورة المهدى وعملت بذلك على استفحال تلك الثورة ثم أكرهت مصر سنة ١٨٨٤ على أخلائه مما تسبب فى استقالة شريف باشا احتجاجا على هذا التدخل ولذا فان اتفاقية ١٨٩٩ ليس لها أى سند من الحق أو القانون .

وعلى الجانب الاخر كانت هناك بعض الايجابيات لعل من أهمها ما جاء فى مطلع المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ من نص قائل: مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩اينابر، ١٠ يوليو ١٨٩٩(٢٩) .

اذ يعترف هذا النص صراحة بأن الوضع القائم فى السودان بعد تنفيذ المعاهدة انما هو وضع مؤقت ثم انه لا يحدد أمدا معينا للنظر فيه كما حدث لبقية مواد المعاهدة التى حددت مدة عشرين عاما لاعادة النظر فيها ومعنى ذلك أن مصر تستطيع فى أى وقت طرح قضية الوحدة المصرية السودانية على بساط البحث .

وقد نصت المادة الثالثة عشرة على أن نظام الامتيازات الاجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وان حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتا فى الغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب وستتعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير(٣٠) .

ويمكننا القول أن مصر قد كسبت من وراء معاهدة ١٩٣٦ بعض المكاسب وفى مقدمتها الغاء الامتيازات الأجنبية ، ودخول مصر عصبة الأمم ، على أن الغاء هذه الامتيازات ، وان كان قد عاد على قطاع كبير من الشعب المصرى بالفائدة الا أنه لم يعد على بريطانيا بأى نوع من الضرر فلقد سقطت الامتيازات التى تتمتع بها الدول الأوربية الأخرى ، أما بريطانيا فقد تمتعت بمقتضى المعاهدة بحرية كاملة فى علاقاتها بمصر سواء أكانت علاقات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية واستطاع كبار رجال المال وبعض كبار الملاك من المصريين أن يوظفوا أموالهم فى مجالات الصناعة التى انتعشت بعض الانتعاش(٣١).

ولقد ساد شعور بالقلق لدى الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر بما فيها الجالية البريطانية التى لم تستطع أن تخفى قلقها من الغاء الامتيازات ، وقد عقد أعضاؤها بالاسكندرية اجتماعهم السنوى حيث وقف رئيسهم السير هنرى باركر ليعبر عن القلق الذى يحس به كثيرون من أفراد الجالية الذين يعيشون فى مصر ويقول : أن مجلس الجالية قد اتخذ التدابير ليضع أمام وزارة الخارجية البريطانية النقاط التى رأى أنه ينبغى لفت النظر اليها(٣٢).

لقد علقت الصحف المصرية على هذا الاجتماع بقولها «لماذا لا يتفضل هؤلاء الساخطون على الغاء الامتيازات بالهجرة الى بلد غير مصر يكون مستعدا للقائهم بأكرم من المظاهر التى تنوى مصر أن تتلقاهم بها وهى محررة من الامتيازات(٣٣).

وأعتقد أن الوفد المصرى قد حرص على النص صراحة على الغاء الامتيازات على الرغم من ان عددا من الدول حاولت الضغط على بريطانيا لبقاء الوضع

كما هوعليه أوالنص على وجود فترة انتقالية تتفق الدول صاحبة الامتيازات عليها [٣٤].

ولقد انعكس موقف الأجانب فى مصر على بعض الوفود الأجنبية فى مؤتمر الامتيازات خاصة الوفد الفرنسى الذى كان أشد الوفود صلابة فى المؤتمر نظرا لضخامة المصالح الاقتصادية والثقافية الفرنسية فى مصر، وحرص الجانب الفرنسى على أن يظل عدد الموظفين الفرنسيين فى مصر كما هو وأن تثتثنى فرنسا حرصا على العلاقات التاريخية التى تربطها بمصر[٣٥].

ولقد أثار هذا الموقف نقد الصحف المصرية فعلق بعضها قائلا : يجب أن ننتظر من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب سياسة جديدة غير سياسة استغلال موارد الثروة فى مصر دون أن ينال المصريون أكثر من الفتات ، ويجب أن ننتظر من الفرنسيين وغيرهم معاملة غير التى عرفناها الى اليوم وهى معاملة السادة للعبيد والخواجات لأولاد البلد فالمعاملة الأوربية يجب أن تتغير والاستقلال الممقوت يجب أن ينتهى والشركات الأجنبية يجب أن تفتح أبوابها لأبناء مصر ، والمعاهدة يجب أن تبدى احترامها لتقاليد مصر ولغة مصر أما أن تظل روح الماضى التى تجلت فى مؤتمر الامتيازات هى الروح السائدة فى المستقبل ، فذلك مالايدع بين المصريين والأجانب سبيلا الى التعاون المنشود ولا هو مما يفيد الأجانب كثيرا ولا قليلا[٣٦].

والطريف أن موقف فرنسا من الامتيازات الأجنبية كان محل نقد شديد من الصحف الانجليزية[٣٧] التى راحت تبدى استغرابها من تعنت الموقف الفرنسى.

ولما كانت المصالح الفرنسية فى مصر تمثل ثقلا حقيقيا فقد عقدت لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب الفرنسى اجتماعا لسماع أقوال المسيو بونيه وزير خارجية فرنسا فى مشروع الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر (وهى الاتفاقات التى وقعت فى مونترو ٨ مايو ١٩٣٧) وقد بسط وزير الخارجية الايضاحات المطلوبة ، واكد أن الحكومة الفرنسية لن تدخر وسيلة فى سبيل الحصول من الحكومة المصرية على الضمانات التى تصون مصالح فرنسا المادية والأدبية[٣٨].

ولعل هذا التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا واعتراف مصر بالحكم الثنائى فى السودان هو الثمن الذى دفعته مصر فى مقابل السيادة التى أضفاها عليها تمتعها بعضوية عصبة الأمم ، والغاء الامتيازات الأجنبية ..

ولذا فاننا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ كانت وليدة اصطناع القوة بحكم أن انجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية فى المنطقة كانت تستطيع مواصلة الاحتلال لمصر والسودان سواء رضى المصريون بذلك أم كرهوا كما كانت تستطيع الدفاع عن مصر سواء اشتركت مصر فى هذا الدفاع أم لم تشترك ولذا تنازل المفاوضون المصريون عن نصف مطالب مصر فى سبيل الحصول على النصف الاخر .

وهكذا أدت معاهدة ١٩٣٦ الى تحديد شكل الوجود البريطانى فى مصر للمرة الأولى كما تم تعميق هذا الوضع طبقا للتحالف المعقود بين الدولتين ولهذا السبب ذاته تسجل المعاهدة نهاية الاحتلال البريطانى بالمعنى القانونى الا انها أيضا تقر واقع الاحتلال من حيث الجانب العملى .

وخلاصة القول : أن المعاهدة لم تغير كثيرا من طبيعة القهر السياسى الذى مارسته بريطانيا على مصر ، فقد استمرت السيادة الحقيقية للانجليز الذين لم تنقطع مؤامرتهم ضد مصر والعبث بالحياة الدستورية المصرية، وأصبح الوطنيون الساعون الى التخلص من النفوذ البريطانى يظهرون بمظهر من ينقض على مصالح بريطانيا الحيوية ، وبذلك أعطت بريطانيا لنفسها الحق فى التدخل بالقوة المسلحة محافظة على هذه المصالح ، وبالتالى أصبحت القوى الوطنية التى تطالب بالاستقلال التام معادية للمصالح البريطانية وبالتالى فهى (من وجهة النظر البريطانية) تعمل لخدمة المخططات النازية والفاشية.

وطبقا للمعاهدة فقد تعهد الملك تعهدا ضمنيا باعتبار مصالح انجلترا الحيوية مصالح حيوية بالنسبة لمصر أيضا[٣٩].

وبذلك كادت المعاهدة أن تشكل جزءا لا يتجزأ من الدستور ، ولذا فأننا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ مسئولة عن تدهور الأوضاع السياسية فى مصر بالشكل

الذى حتم نمو الاتجاهات الثورية التى كانت تستهدف ضرب النفوذ البريطانى ، والغاء المعاهدة التى لم تحقق كل الطموحات الوطنية التى ضحى الشعب المصرى كثيرا من أجلها .

ومن الواضح أن الاحتلال وان تغير فى شكله الا أنه لم يتغير فى جوهره بناء على هذه المعاهدة والتى عدتها الوزارة المصرية فى ذلك الوقت نصرا يستحق التبجيل ، واتخذت من يوم توقيع المعاهدة عيداً من الأعياد القومية هو فى الواقع لا يخرج عن كونه عارا لحق بمصر من جراء انسياق حكامها وراء أوامر ورغبات سلطات الاحتلال(٤٠). ووفق معاهدة ١٩٣٦ فان العلاقات المصرية البريطانية قد دخلت مرحلة جديدة تحكمها معاهدة واضحة الشروط وخصوصا بعد دخول مصر فى عصبة الأمم حيث امتلكت مقومات الدولة من الناحية القانونية الا أن قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ قد شجع بريطانيا على أن تضرب عرض الحائط بنصوص المعاهدة .

ويذهب البعض الى أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وماترتب عليها من ردود أفعال متباينة قد أفقد الوفد قدرا كبيرا من قوته وشعبيته(٤١)، وبصدد ردود الفعل الناجمة عن توقيع المعاهدة فقد تباينت وجهات نظر القوى السياسية فى مصر وبدأ ذلك داخل الأحزاب وفى الاجتماعات التى عقدتها للنظر فى المعاهدة .

وعن موقف الحزب الوطنى فعلى الرغم من أنه رفض مبدأ «المفاوضة» الا بعد الجلاء الا أن قاعات مجلس النواب المصرى، قد شهدت العديد من الانتقادات الموضوعية والتى أبداها أعضاء الحزب الوطنى على الرغم من ديكتاتورية الأغلبية ومحاولاتها التقليل من حجم تلك الانتقادات(٤٢).

أما موقف الأحرار الدستوريين فقد اتسم بالتخبط فقد شن أعضاؤه حملة شديدة على المعاهدة فى أول جلسة عقدها الحزب حتى شعر محمد محمود ـ وهو الذى كان يمثل الحزب فى جبهة المعارضة ـ بأن الحملة ليست موجهة الى موضوع المعاهدة بقدر ما هى موجهة اليه شخصياً(٤٣) .

وقد اقترح الدكتور هيكل تشكيل لجنة لدراسة المعاهدة وتقديم تقرير عنها الى مجلس ادارة الحزب[٤٤].

وبعد ولادة عسرة تمخضت عن قرار له مقدمة طويلة تحدد أوجه القصور فى المعاهدة وخصوصا المسائل العسكرية ومشكلة السودان الا انه خشية الانقسامات داخل الحزب ومراعاة لموقف محمد محمود (رئيس الحزب وعضو لجنة المفاوضة) فقد قرر الحزب قبول المعاهدة فى الوقت الحالى مع العمل على تعديلها بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل منها ما يمس استقلال مصر ، وتبادل الثقة بين الحليفين خير عربون لهذا التعديل[٤٥].

ولعل محمد محمود كان فى موقف لا يحسد عليه حينما عاد ليؤكد أن معاهدة ١٩٣٦ لا تحقق مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية وانها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، ولم ير محمد محمود فى مزاياها شيئا يتحدث عنه سوى مسألة الامتيازات [٤٦].

أما عن موقف حزب الاتحاد ، والذى نشأ فى أحضان القصر وتحت رعايته وكان لسان حاله المعبر عن مصالحه فان نسبة الأعضاء للمعاهدة لم يتجاوز الثلث ، فقد وافق على المعاهدة تسعة بينما رفضها ثلاثة ووقف واحد على الحياد وهو توفيق رفعت باشا[٤٧].

لذا فقد وقف اسماعيل صدقى باشا (رئيس حزب الاتحاد) فى مجلس النواب ليعلن موافقته بصفته الشخصية مؤكدا على أن المعاهدة هى خطوة فى سبيل الاستقلال وليست الاستقلال التام [٤٨] .

أما الأخوان المسلمون ومعاهدة ١٩٣٦ فعلى الرغم من أن الرؤيا السياسية للاخوان لم تكن قد اتضحت بعد الا أن احدى الرسائل التى بعث بها الشيخ البنا الى رئيس الوزراء (على ماهر) فى أكتوبر ١٩٣٩ يفهم منها أن معاهدة ١٩٣٦ قد وقعت تحت ضغط ظروف وأحوال خاصة لا على أنها غاية ما ترجوه مصر ولكن على أنها خطوة فى سبيل تحقيق الأهداف المصرية ويضيف حسن البنا فى رسالته قائلا: فالاخوان المسلمون وهم الذين يرون فى المعاهدة المصرية

الانجليزية اجحافا كبيرا بحقوق مصر واستقلالها الكامل يريدون من حكومة مصر أن لا تتجاوز هذه الحدود المرسومة على ما فيها من اجحاف بأية حال[٤٩].

وعموما فان مجلس النواب والشيوخ فى جلسته المنعقدة فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ قد وافقا على معاهدة ١٩٣٦ بما فيها من تجاوزات وأثقال بحجة الظروف الدولية القائمة ، وما كان يحيق بمصر من خطر ايطاليا الغاشية ومن عدم استقرار الحالة السياسية والدستورية والاقتصادية فى البلاد ، وأيا كانت هذه الظروف فهى لا تبرر التنازلات التى قدمها وفد مصر والتى تتعارض بشكل واضح مع حقوق مصر الوطنية وهى تنازلات كان لها أكبر الاثر على حركة النضال المصرى ضد الاستعمار بل كان واجبا على الجانب المصرى أن يستمر فى مقاومته ولايقبل معاهدة تهدد الاستقلال وتقر الاحتلال [٥٠].

موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر :

فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة بالحساب الهلالى وأقسم اليمين الدستورية وكان من الطبيعى أن تستقيل الوزارة القائمة فهى وكيل عن الملك فى ولاية السلطة التنفيذية[٥١]. ولذا فقد تقدم مصطفى النحاس باستقالة الوزارة الى الملك فاروق.

ولما كان النحاس صاحب الأغلبية البرلمانية فى مجلس النواب فقد عهد اليه الملك أن يؤلف الوزارة الجديدة ، وبدت الأمور وكأنها تسير فى اتجاهها الصحيح وخصوصا وأن العلاقات المصرية البريطانية باتت تحكمها معاهدة واضحة المعالم فى الوقت الذى كان فيه الملك فاروق يحظى بشعبية عريضة وسط قطاعات الشعب المصرى وزاد من شعبية الملك تلك الخطة الناجحة التى استخدمها بعض رجال القصر فى أوائل عهده (أمثال على ماهر وأحمد حسنين) فى إبراز صورة الملك الصالح الذى يناضل من أجل ايجاد دور لمصر الإسلامية، فى الوقت الذى كان فيه النحاس باشا يفقد حذره من جانب القصر تحت وهم أن علاقة التحالف الجديدة بين الوفد وبريطانيا سوف تتيح له فترة التقاط أنفاس دستورية طويلة يوجه جهوده فيها الى إعادة بناء الدولة وتعزيز الاستقلال

الذى انتـزعـه من الانجليـز ليـصـبح حـقـيـقـة واقـعـة فى المجـالين الداخلى والخارجى[٥٢].

وقد بلغت بمصطفى النحاس الطمأنينة أن أغفل الصدع الذى كان قد أخذ يصيب الجهاز التنظيمى للوفد ويصل الى القيادة ذاتها بفعل الصراع على النفوذ بين مكرم عبيد من جهة وبين محمود فهمى النقراشى والدكتورأحمد ماهر من جهة أخرى وكان النحاس باشا يصطفى اليه مكرم عبيد تحت فلسفة الوحدة الوطنية المقدسة . ووسط هذه التيارات المتعددة فوجىء النحاس بحادث له مغزاه فى النظام النيابى فقد رفض الملك أن يكون يوسف الجندى وزيرا وكان الجندى نائب زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ ثم كان الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة ، وقد رفض الملك تعيينه بحجة أن نزاهته أبان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية لم تكن فوق الشبهات [٥٣].

ولذا فقد تصاعد الموقف وتأزمت العلاقات بين الوزارة والقصر وبدأ هذا الحادث وكانه الأول من نوعه وتناوله الناس بالحديث بين مؤيد للقصر ومعارض للوفد، وبالرغم من أن الوزارة قد تنازلت عن ترشيحها حرصا منها على عدم التصادم مع الملك وهو فى بداية عهده[٥٤]. الا أن الخلافات بين الوفد والقصر بدأت تأخذ شكلا جوهريا ، فعندما خلا مقعدان فى مجلس الشيوخ رشحت الوزارة لهما محمود فهمى النقراشى وحسن نافع ، فوافق القصر على ترشيح الأول ولم يوافق على ترشيح الثانى من غير ابداء للاسباب ولما استبدلت الوزارة فخرى بك عبد النور ، بحسن نافع ظل القصر على رفضه مقترحا عبد العزيز فهمى باشا[٥٥].

ثم تعمقت الخلافات بسبب رغبة القصر فى أن يقسم الجيش يمين الولاء للملك ورأت الوزارة أن يتضمن هذا القسم يمين الولاء للدستور[٥٦].

واعتقدت احدى صحف القصر أن هذا المبدأ يعنى تخويل الجيش حق التدخل اذا ما انتهكت أى قوة سياسية الدستور[٥٧]، ولما كان معلوما أن الملك هو أول هذه القوى فان ذلك يعنى أن يتدخل ضد الملك وبالطبع رفض القصر مثل هذا الاقتراح حفاظا منه على مبدأ الحيلولة بين الجيش والسياسة .

وقد تزايدت شكوك القصر بعد ما لوحظ أن وزير الحربية الوفدى حمدى سيف النصر - قد دخل فى التشريفات الملكية على رأس الضباط يقدمهم الى الملك وهو تقليد لم يتبع من قبل(٥٨).

ولما كان السفير البريطانى حريصا على الاستفادة من التناقضات بين القصر والوفد بهدف أضعاف الفريقين لمصلحة السياسة البريطانية فى اطار يتفق مع الوضع السياسى الدولى الذى صار لمصر بعد المعاهدة ، لذا فقد كان الصراع على السلطة بين الوفد والعرش هو المدخل المناسب والمتاح للسياسة البريطانية، وكان السفير على ثقة من أن هذا الانقسام بين القصر والوفد سيدخله الى حلبة الصراع بدون أى جهد ، وهذا ما حدث حيث تعددت الشكاوى من رجال القصر الى السفير اتهموا فيها الوفد بأنه يحاول اقامة ديكتاتورية على حساب الحقوق الشرعية للقصر(٥٩) .

ولعل شكوى القصر من الوفد كانت من باب جس نبض بريطانيا فى محاولة لكسب ودها أو على الأقل لضمان حيدتها وهى سياسة ماكره من القصر.

ووفق سياسة الوفد فى محاولة منه للسيطرة على القصر فقد تضمن خطاب النحاس باشا الى مجلس الوصايا بمناسبة تأليف وزارته : أنه بهدف توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والامة، واقتداءا بالامم ذات التقاليد البرلمانية فانه ينوى اقامة وزارة للقصر(٦٠).

ويعتقد السفير البريطانى ان الهدف من وراء ذلك أن يسيطر الوفد تماما على القصر ، وبقدر الصراع بين الوفد والقصر كان يتحدد حجم التدخل البريطانى فى محاولة لاستثمار هذا الصراع وتنميته لمصلحة السياسة البريطانية ولعل النحاس باشا ورجالات القصر لم يقدروا حجم الخطر من جراء هذا الصراع .

وشهدت تلك الحقبة اشكالا متعددة للصراع بين القصر والوفد لعل اهمها ماقام به القصر من محاولات اضعاف على الوفد من الداخل وأثمرت هذه الجهود عن إخراج الدكتور أحمد ماهر والنقراشى من الوفد على اعتبار انهما

من أكثر زعماء الوفد شعبية ، ويشير السفير البريطانى الى مسئولية القصر فى تنمية الصراع داخل الوفد وخصوصا فيما يتعلق بالنقراشى واحمد ماهر[٦١]. والأخطر من هذا أنه واكب خروج النقراشى وأحمد ماهر من الوفد دخول عناصر أخرى ممن وصفوا بالاقطاعيين ، وهى عناصر تملك بطبيعتها مقومات اثارة النفور الشعبى اكثر مما تملك جذب الاعجاب الجماهيرى .

يضاف الى كل ذلك أن خروج هذه العناصر من الوفد قد أثار العديد من التساؤلات حول سمعة هذا الحزب الكبير فى الحكم اكثر مما أثارمن شكوك حول تواطؤ القصر والعناصر المنشقة ، ولعل السبب فى هذا ما كان من تحول واضح سواء فى سياسة الحزب الخارجية وخصوصا عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ والتى اثارت العديد من التساؤلات حول تاريخ الحزب وجماهيريته المطلقة بسبب تشدده الواضح فى المطالب الوطنية أو فيما يتعلق ببناء الحزب من جديد وفق المتغيرات التى احدثها انشقاق ماهر والنقراشى هذا البناء الذى اتسم بالعديد من السلبيات التى دفعت الحزب الى الوقوع فى سلسلة لاتنتهى من الأخطاء لعل أهمها ما وقع فى ٤ فبراير وماترتب على ذلك من خروج مكرم عبيد من الوفد وما أعقاب ذلك من تجاوزات لعل بدايتها كانت عقد معاهدة ١٩٣٦م .

لم تكن عين السفير البريطانى غافلة عن كل مايجرى من خلافات بين القصر والوفد ففى احدى تقاريره يلقى بقدر كبير من المسئولية على النحاس الذى «لايبذل أى جهد لارضاء الملك وكسب وده معتقدا بأن هذا السلوك سيكسبه قدرا كبيرا من شعبيته متناسيا أن فاروق يحظى بشعبية كبيرة لدى المصريين ، ولذا فاننى اعتقد أن النحاس يرتكب أكبر خطأ» ثم أخذ يتنبأ بدقة غريبة بما يمكن أن يحدث : «أنه من المتوقع وفقا لتلك السياسة الخاطئة أن تقال حكومة الوفد فى الخريف القادم» وقد أرجع السفير البريطانى عداء أحمد ماهر والنقراشى لمصطفى النحاس لأسباب كثيرة منها : عنصر المنافسة وما زعمه من كراهية المسلمين لأية صورة من صور السيطرة القبطية ، ثم واصل السفير تحليله للموقف قائلا : أن خصوم النحاس ومكرم عبيد يلزمهم بشكل اساسى

نقطة تجمع لم تعد تتوفر الا فى القصر ، وعلى ماهر هو صاحب كل تلك المؤامرات ولا يوجد من بين العناصرالمعادية للنحاس من يملك مقومات شعبية لدى الجماهير الا الملك فاروق شخصيا، ويختتم السفير تقريره بقوله: ونأمل الا يقع الملك فى خطأ اتخاذ اجراءات متسرعة ضد الوفد قبل تشويه سمعته بدرجة كافية حتى لا يصور الوفد نفسه فى صورة شهيد الحرية والديمقراطية(٦٢).

وفى الوقت الذى كانت فيه العلاقة بين الوفد والقصر تأخذ أبعادا مختلفة كانت العلاقات بين السفير البريطانى والملك فاروق تزداد سوءا بدرجة عبر عنها الدكتور هيكل بقوله: لقد أتاح هذا الود المفقود بين السفارة الانجليزية والقصر فرصة ذهبية لطائفة من بطانة الملك كى يفسدوا الجو بينه وبين رئيس الوزراء(٦٣).

لقد تطورت الأحداث السياسية الداخلية بصورة سريعة لدرجة أن اخذ القصر يتهيأ لأول انقلاب دستورى فى عهد الملك فاروق وانتهت تقديرات السفير البريطانى للموقف الى أنه يفضل حكومة وفدية مشاكسة على حكومة قصر موالية للفاشية(٦٤).

وأدى هذا بطبيعة الحال الى وجود تقارب بين الوفد والانجليز وهذا مما أكد الدافع وراء عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وحملت رسالة لامبسون الى حكومته فى ٢٨ يوليو ١٩٣٧ أخبار العلاقات الجديدة بين السفارة والحكومة الوفدية مصورا أياها بقوله : ان الموقف يبعث على الرضا ويبشر بالامل ويسرنى ان أعبر عن تقديرى لموقف النحاس باشا تجاهنا بالرغم من مبالغته فى تطبيق نصوص الدستور بصدد الحفل الدينى عند تولى الملك العرش ، وأعتقد أن موقف النحاس من هذه الناحية لا يتسم بسلامة التقدير ، وغير خاف أن النحاس يريد أن يحد من أمتيازات الملك ما أمكنه ذلك(٦٥).

ويلاحظ أن العلاقات بين الوفد والانجليز قد ارتبطت الى حد كبير بعلاقة الوفد بالقصر ، فكلما ساءت العلاقات بين الوفد والقصر يسارع الوفد الى توطيد علاقته بالانجليز حماية من ديكتاتورية القصر والتى تجاوزت روح القانون

والدستور ومن المؤكد ان عدم حسم الكثير من القضايا الدستورية قد شجع القصر على المضى فى سياسته العدائية ضد الوفد.

ولعل ما توقعه السفير البريطانى قد حدث بالفعل حيث ذهب اليه النحاس باشا شاكيا معددا اليه كثيرا من الاهانات التى لحقت بشخص رئيس الحكومة ويضيف السفير قائلا: ان دولاب العمل فى الحكومة كاد أن يتوقف بسبب العديد من تدخلات الملك التى لا تستند الى أى وضع قانونى، ويعلق السفير قائلا: يكفى النحاس مالاقاه من غلام عديم التجربة ناقص التعليم متغطرس(٦٦) .

ويبدو أن الدوائر البريطانية قد تعاملت مع الطرفين من منطلق سياسة النفس الطويل بهدف اجهاض كل من القوتين المتصارعتين. وانطلاقا من هذا المفهوم فلم يحاول السفير اظهار نفسه بصورة المتضامن مع الوفد على حساب العرش أو المتضامن مع العرش على حساب الوفد ، وهكذا كانت سياسته فى تعامله مع القصر ، ولعل الغرض من تلك السياسة أن يتكالب النحاس على بريطانيا وأن يلقى بكل ثقله تجاهها وكانت الحكومة البريطانية تقدر قيمة تلك السياسة اعتقادا منها بأن الوفد هو القوة السياسية الوحيدة التى يمكن التعامل معها وقت الشدائد حيث يحظى حزبه بشعبية مطلقة لدى المصريين .

وهكذا اتيحت الفرصة لكى يتدخل السفير البريطانى فى محاولة منه لاقناع طرفى الأزمة بتقديم تنازلات كل من جانبه ، وأبدت الحكومة الوفدية استعدادا طيبا سواء بحل جماعات القمصان الزرقاء أو بقبول الابقاء على قسم الجيش دون أن يدخل عليه تعديل بأن يتضمن القسم ولاءا للدستور ، وتمسكت الحكومة بحقها فى تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وأيضا بحقها فى اقتراح القوانين دون موافقة مسبقة من الملك وكذا فى تعيين أو فصل الموظفين على مختلف درجاتهم (٦٧) دون إبداء الأسباب وهو مارفضه الوفد.

وفى الوقت الذى كانت تبذل فيه الوساطات كان الوفد يستخدم أسلوب المظاهرات الشعبية كنوع من التأثير على القصر من ناحية ، والتأكيد على أن الوفد يعنى الشعب المصرى كله من ناحية ثانية وتلك ورقة استعملها الوفد فى جميع مراحل صراعه مع العرش ، وأخذت الجماهير الوفدية تطوف شوارع

القاهرة تهتف «النحاس أو الثورة»[٦٨]. الا أن الوفد قد أخطأ فى حساباته هذه المرة لعدة اسباب موضوعية لعل من أهمها :

أولا : أن هذه المظاهرات قد اتسمت بعامل «الصنعة» التى افتعلتها فرق القمصان الزرقاء التى اصطنعها الوفد لنفسه ، وبدا الوضع أمام بعض قطاعات الرأى العام المصرى وكأنه اعتداء على حقوق الملك الدستورية.

ثانيا : لقد أخطأ الوفد فى حساباته أيضا حيث أن هذه المظاهرات كانت من الاساليب التى يلجأ اليها الوفد أمام الملك فؤاد ، أما هذه المرة فإن الملك فاروق كان يحظى بشعبية كبيرة وسط جموع المصريين .

ثالثا : لقدأدرك النحاس باشا أن وزارته على أهبة الإقالة فتصور أن هذا الأسلوب سيحول بين القصر وبين الاقدام على تلك الخطوة الا ان هذا التقدير كان خاطئا ، فلقد كانت تلك المظاهرات من أهم العوامل التى عجلت بالإقالة .

وفى الوقت نفسه سارت جموع غفيرة من الشعب المصرى فى شكل مظاهرة تهتف بحياة الملك واتجهت الى قصر عابدين حيث خرج الملك لتحيتها أكثر من مرة[٦٩].مما يؤكد رغبته فى انتهاج هذا المسلك .

ووفق حديث لامبسون (السفير البريطانى) مع على ماهر عن تصاعد الموقف بين الملك والنحاس يقول لامبسون : ان هذه التصرفات من الملك تؤكد تماما اعتقادى بأن الملك عنيد ومتهور وأحمق ، وقلت له (أى على ماهر) اننا قد بذلنا ما فى وسعنا لاحتواء الازمة ، واذا تدخلنا أكثر من ذلك فسوف نتهم بأننا نتدخل فى شئون مصر الداخلية ، ولقد وصلت الى نتيجة وهى أن ندع الفريقان يخوضان معركتهما الى النهاية وأتمنى أن يتفهم الملك طبيعة تلك المظاهرات التى تهلل له فان هذا التهليل يمكن أن يكون مضللا ، ولقد أكدت للملك مرارا أننا نؤيده بشرطين أن يكون سلوكه دستوريا وأن يكون حكيما ولا أعتقد أن أيا من هذين الشرطين قد تحقق[٧٠].

وهكذا تطورت الأمور تطورا خطيرا وبقدر ما تفاقمت مظاهر الخلاف بين الوفد والقصر بقدر ما تدخل السفير البريطانى ، وهذا مما يزيدنا قناعة بعدم

اخلاص السفير فى محاولته احتواء تلك المشاكل ، وفى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٧ تدهور الموقف بشكل خطير بسبب مصادرة الحكومة لجريدة البلاغ - لسان حال القصر - لنشرها نص حديث دار بين الملك فاروق والنحاس طلب فيه الأول حل جماعات القمصان الزرقاء (٧١).

وانطلاقا من مفهوم أن الوفد يعنى كل الشعب المصرى فقد بدا النحاس باشا يفكر جديا فى خلع فاروق وتنصيب الأمير عبد المنعم ملكا على مصر(٧٢).

ووفقا للمصالح البريطانية وتقديرا لأهمية أن تبقى الثغرات قائمة فى السياسة المصرية لتتمكن بريطانيا من التدخل فلم توافق الحكومة البريطانية على خلع الملك فأروق واقترحت على النحاس ان يتذرع بمزيد من الصبر لأن الفرصه ماتزال قائمة لاصلاح الخلل القائم (٧٣).

الا أن محاولات السفير البريطانى لاصلاح الخلل القائم بين النحاس والملك لم تحقق قدراملحوظا من التقدم وخصوصا بعد محاولة اغتيال النحاس باشا (٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ على يد عضو من جمعية «مصر الفتاة» يدعى عز الدين عبد القادر(٧٤) واعتقادا من النحاس باشا بأن الملك فاروق هو المسئول الأول عن هذا الحادث، فلقد نقل أمين عثمان رسالة شفوية من النحاس الى السفير البريطانى يطلب منه التدخل المباشر لانقاذ المعاهدة مما قد يحدث من تصرفات الملك المستبد ويتساءل لامبسون فى رسالة الى حكومته ؟ هل نحن مستعدون لدفع الثمن المحتمل لمساندة النحاس ضد الملك فاروق ؟ وهل نحن على استعداد لان نمضى بالأمور الى نهايتها ؟ ان ذلك قد يعنى خلع الملك نهائيا مع الأخذ فى الاعتبار ان الأمير محمد على الذى يليه فى ولاية العرش صاحب خبرة كبيرة وسيكون اسلس قيادا واكثر تقبلا للاقناع والنصح(٧٥)، ومن الواضح ان وجهات النظر كانت مختلفة بين الوفد والانجليز على من يخلف فاروق . والملاحظ على ضوء العلاقات المصرية البريطانية ان الحكومة المصرية قد تجاوزت فى علاقتها ببريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦، فلم يكن من بين بنود تلك المعاهدة ماينص صراحة أو ضمنا على أن تتدخل بريطانيا فى شئون مصر لدرجة التفكير فى خلع الملك فاروق وعلى الرغم من أننا لانعفى القصر من المسئولية التى دفعت

بالعلاقات بين الحكومة والقصر الى هذا الحد من التردى ، الا أننا لا نعفى الحكومة الوفدية من مسئوليتها فى اعطاء الحكومة البريطانية فرصة التدخل فى الشئون الداخلية لمصر ، وهو مايتعارض مع معاهدة ١٩٣٦.

ولما كانت تلك المسائل الخطيرة تحسم فى لندن فقد جاء رد الحكومة البريطانية بعدم الموافقة على خلع الملك فاروق ، على اعتبار أن الوقت غير مناسب، كما طالبت لامبسون بالضغط على النحاس ليقبل اعادة تشكيل وزارته بما يرضى كل الأطراف وطالبته أيضا بمقابلة الملك وحثه بأشد لغة على التعاون مع الحكومة الحالية مع العمل فى الوقت نفسه على كسب ثقة الملك[٧٦].

ومن الواضح أن موقف الحكومة البريطانية من هذا الصراع الدائر كانت تحكمه عدة اعتبارات :

أولها : أن العلاقات المصرية كانت تمر بفترة اختبار لمعاهدة ١٩٣٦ ، واقحام بريطانيافى مثل هذه المسائل الخطيرة سيفسر على أنه ارتد بالعلاقات الى ماقبل المعاهدة ما قد يسبب قدرا من القلق فى الشارع المصرى .

ثانيها : لقد كان الملك يحظى بقدر من الشعبية لدى الرأى العام المصرى والاقدام على عزل الملك قد يترتب عليه عواقب خطيرة ليست فى مصلحة بريطانيافى هذا الوقت.

ثالثها : لقد قدر وزير خارجية بريطانيا أهمية الصراع بين الوفد والقصر بما يحقق أهداف بريطانيا شريطة ألا تخرج القضية برمتها من يد السفير.

ونستطيع بعد كل هذا أن نؤكد على قضية هامة وهى رغبة بريطانيا فى مساندة الوفد تلك المساندة التى تفسرها العديد من الاسباب الموضوعية وفى مقدمتها :

١ـ أن حكومة الوفد تستند الى قاعدة شعبية عريضه تمكنها من تطبيق معاهدة ١٩٣٦ تطبيقا يعتمد على روح المعاهدة قبل التقيد بنصوصها.

٢- ان حزب الوفد بشعبيته الكبيرة هو الحزب القادر على الوقوف ضد شعبية الملك الشاب •

٣- يمكن لبريطانيا عن طريق حكومة الوفد أن تضمن مصالحها الاستراتيجية دون خوف من نزوات الملك.

وفى الوقت الذى كانت العلاقات بين الملك والنحاس تمضى الى طريق مسدود كانت هناك بعض القوى وقد التفت حول القصر بهدف أن تؤجج نيران الفرقة بين العرش والوفد ويعتبر المقال التالى والذى نشرته احدى الصحف الموالية للقصر نموذجا فريدا لأسلوب الوقيعة والمزايدة لا لخدمة الأغراض الوطنية، وانما لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية، فكتبت جريدة البلاغ تقول : "حينما سافر النحاس الى لندن لأجل المفاوضات ودعته مصلحة خفر السواحل باطلاق المدافع وحينما عاد استقبلته بنفس الطريقة وبديهى أن إطلاق المدافع من مميزات جلالة الملك وحده ، بذلك جرت القواعد وجرت العادة فى مصر .. فاطلاقها للنحاس فى توديعه واستقباله اغتصاب لمظهر من مظاهر تلك المميزات، كان من الضرورى أن يترك أثره فى ذلك القلب البرىء الذى يجلس على العرش .. ثم الحفلة الدينية التى كان مزمع قيامها عند تولية الملك سلطاته ولكن النحاس ثار وزعم أن فيها اعتداء على الدستور ، كل هذا والملك وهو طاهر القلب خال الذهن من الأشخاص لايضمر غير حب خالص لبلاده ، ثم أخذت الصحيفة تعدد على النحاس مواقفه المنافية لحقوق العرش ، ففى احدى الحفلات التى أقامها النحاس فى قصر الزعفران جلس النحاس بجانب الملك فى الحديقة ، وكان الجو معتدلا ومع ذلك شوهد النحاس يخلع الطربوش ويبقى برأسه عاريا لمدة عشرين دقيقة ولم يخلع الملك طربوشه ، فأى معنى يفهم من هذا غير أن النحاس يتململ فى حضرة صاحب الجلالة ، واستقبل الملك مستقبليه فى محطة الأسكندرية مصافحا لهم فشوهد النحاس يصافحهم هو الآخر من ورائه ، ولما ذهب جلالته الى البرلمان فى حفلة التولية شوهد مكرم عبيد واقفا بجانبه ويداه معقودتان خلف ظهره وهذا وذاك يتنافيان مع التقاليد[٧٧] .

وهكذا تمكنت بطانة السوء من تعميق الخلاف بين الملك ورئيس الحكومة ومما يؤسف له أن الصحف الحزبية قد لعبت دورا خطيرا فى تفاقم الخلافات وأن بعض كبار الكتاب قد انحدر الى هذا الدرك بدعوى «حقوق الأمة»[٧٨] .

وفى الوقت الذى انقسم فيه الشعب المصرى بين مؤيد للملك ومناصر للوفد كانت الحكومة البريطانية تضع القواعد الأساسية التى تحكم التدخل فى شئون مصر الداخلية وحددت أربعة أهداف تستدعى التدخل البريطانى :

أولا : اغفال تنفيذ نص المعاهدة أو روحها .

ثانيا : السعى من جانب الحكومة المصرية لتأمين نفسها بالتفاوض مع دولة أخرى لعقد معاهدة أو نحوها .

ثالثا : امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين وسائل الدفاع عن مصر .

رابعا : تدهور الوضع المالى على نحو يترتب عليه أن تصبح مصر عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية[٧٩].

على هذا النحو أرست الخارجية البريطانية القواعد التى يتم بموجبها التدخل فى شئون مصر الداخلية ومن المؤكد أن بريطانيا لم يكن يعنيها من مصر الا القدر الذى يحقق مصالحها سواء العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أما حقوق العرش أو حقوق الأمة أو الديمقراطية فهى قضايا تتشدق بها بريطانيا بهدف تحقيق أغراضها .

ومما يلفت النظر أن على ماهر رئيس الديوان الملكى ـ قد لعب دورا خطيرا فى الصراع الدائر بين القصر والوفد اتسم بالدهاء والمكر ومن الطريف ما نلاحظه فى خديعته للسير لامبسون ففى الوقت الذى أحس فيه السفير بعزم الملك على اقالة الحكومة نجح على ماهر الى درجة كبيرة فى اقناع السفير بأن الملك لايمكن ان يفكر فى مثل هذه الأمور مما أضطر لامبسون أن يرسل الى حكومته يطمئنها على بقاء حكومة الوفد[٨٠].

واضطرت الحكومة الانجليزية الى استعمال أسلوب التهديد وأبلغت الملك صراحة أنه سيفقد ثقة الحكومة البريطانية اذا ما أستمر فى سياسته وأنه يعرض عرشه للخطر[٨١]،إذا ما أقدم على أجراء منفرد دون أخذ رأى الإدارة البريطانية ودعما لسلطة الملك أعلن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب بيانا أدان فيه الوزارة الوفدية متهما اياها بافساد الأمن والتعليم وخنق الحريات وأنها تعد من أسوا الحكومات التى حكمت مصر[٨٢].

وعندما حانت اللحظة الحاسمة وعلم السفير البريطانى أن اقالة الوزارة قد تحققت تراجعت الحكومة البريطانية عن اتخاذ موقف محدد ولعل اختيار محمد محمود باشا ليتولى رئاسة الحكومة بما عرف عنه من صداقته الوطيدة مع الانجليز كان من بين العوامل التى شجعت بريطانيا على عدم التدخل .

ويعد خطاب الملك باقالة الوزارة أغرب خطاب اقالة لأية حكومة حيث جاء فيه «نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وانه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، وتعذر ايجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة الخ» [٨٣].

وتأصيلا للحقيقة التاريخية فأننا نعتقد أن على ماهر قد لعب دورا خطيرا فى تدعيم سلطة الملك على حساب الحقوق الدستورية ،واستطاع أن يلفت نظر الملك الشاب الى ضرورة اقالة الوزارة الوفدية بلا أى تقدير لمبدأ الشرعية الدستورية[٨٤] .

ويبدو ان هذا المسلك من على ماهر كان بسبب موقف الوفد من تعيينه رئيسا للديوان الملكى ، ففى الوقت الذى استبشرت فيه صحف القصر بهذا التعيين واعتبرته مطابقا لمبدأ الرجل المناسب فى المكان المناسب على اعتبار أن على ماهر هو أفضل من يصلح لهذا المنصب[٨٥] ، فى نفس الوقت تحفظت صحف الوفد على هذا التعيين بل أن احداها ذكرت أن هذا التعيين قد تم بناءا

على الصلاحيات التى حصل عليها القصر بمقتضى مرسوم ٨ فبراير ١٩٢٥ الذى اصدرته وزارة زيور باشا وأن الوزارة القائمة تنوى عرض هذا المرسوم على البرلمان بهدف تعديله أو الغائه(٨٦).

لقد قيل أن على ماهر شخصيا هو الذى قام بكتابة كتاب الإقالة(٨٧)، وعندما أثيرت هذه المسألة فى مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٠ قال على ماهر : اذا تساءل البعض لماذا أقيلت حكومة ١٩٣٧ ، فالجواب أن سبب الإقالة خلاف على حقوق العرش وكان من واجبى (أى على ماهر) وقتئذ أن اتقدم لايجاد حلول بخصوص هذا الموضوع .

وهكذا تمت اقالة حكومة الوفد بطريقة مهينة على يد الملك فاروق وبتوجيه من رئيس ديوانه على ماهر الذى ضرب عرض الحائط برغبة السفير البريطانى فى بقاء حكومة الوفد فى الحكم ولذا فقد اعتقد السفير أن على ماهر هو السبب الحقيقى وراء كل المتاعب التى تلاقيها بريطانيا فى مصر(٨٨).

ولقد تمخضت أزمة إقالة الوزارة عن مزيد من سوء العلاقة بين على ماهر والجانب البريطانى كما دفع السفير الى أن يكتب لحكومته قائلا: أن على ماهر رجل مخادع لا يمكن الوثوق فيه أو الاعتماد عليه(٨٩).

وبصدد مناقشتنا لاقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٧ ، يدفعنا هذا الى التساؤل عمن تقع على عاتقه مسئولية هذه الاقالة ؟

ولعل التفسير الذى يتفق ومنطق الأحداث يدفعنا الى إدانة العديد من الأطراف ، ولعل على ماهر فى مقدمة تلك القائمة لأنه المسئول الأول عن هذه الاقالة ولأنه سعى الى توسيع سلطات الملك على حساب الأمة حتى يبدو بمظهر الرجل الأمين على حقوق العرش ، ولاشك أن هذه السياسة قد أفرزت نتائج خطيرة تمثلت فى فتح عيون الملك على سياسة التحدى للمبادىء الدستورية وإقالة الوزارت وتعطيل البرلمان تلك السياسة التى اكتوى بنارها حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية على حد سواء ، ولعل على ماهر نفسه قد شرب من نفس الكاس حينما أقاله الملك بطريقة مهينة سنة ١٩٥٢ (مارس) .

وتعد حكومة الوفد مسئولة بتصرفاتها حيث مهدت الطريق لاقالتها وذلك بسبب اعتقاد النحاس أن الملك (شاب صغير) يمكن احتواؤه بشكل أو بآخر، وكانت معظم تصرفات النحاس تصدر انطلاقا من هذا المفهوم وأسقطت حكومة الوفد من حساباتها وجود على ماهر فى معسكر القصر ، تلك الشخصية التى شهد لها كل من عاصرها بالمكر والدهاء، وبدلا من أن تنهج حكومة الأغلبية نهجا دستوريا ابتدعت فكرة القمصان الزرقاء التى ضج منها الجميع بسبب سلوكها الارهابى عن طريق الاعتداءات المتكررة على خصوم الوفد.

ويعتبر الملك فاروق نفسه أحد المسئولين عن هذه الاقالة فما كان عليه أن يبدأ حياته بهذا المسلك الديكتاتورى، وكان عليه أن يلجأ الى الأمة ليأخذ رايها اذا ما اعتقد أن الحكومة لم تعد تحظى برضاء الشعب.

وإذا ما علمنا أن الملك فاروق لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة عاما بالتاريخ الميلادى، فان هذا يضاعف من مسئولية على ماهر.

أما السفير البريطانى ومن ورائه تعليمات وزير الخارجية فلقد لعب دورا هاما وأساسيا فى افساد العلاقات بين القصر والحكومة، وما كان لبريطانيا أن تقبل بأى حال من الأحوال أن يتحد المصريون جميعا فى جبهة واحدة لان هذا معناه أن تتنبه الأمة للخطر الذى يحيق بها من جراء الهيمنة البريطانية ، وهناك سؤال يستحق أن يجاب عليه : كيف قبل البريطانيون أن يهزموا فى أول معركة يخوضونها ضد الملك ؟

أولا : لقد حدد وزير الخارجية البريطانى المسائل التى يمكن للسفير أن يتدخل تدخلا مباشرا من أجلها ولم يكن من بينها إقالة الحكومة الوفدية : وخصوصا إذا ما كان محمد محمود باشا هو البديل باعتباره يحظى بود الإنجليز ٠

ثانيا : لعل الحكومة البريطانية قد اعتقدت أن إقالة الوفد لاتستحق التضحية بمعاهدة ١٩٣٦ ، ومن المؤكد أنها كانت تفكر فى التدخل الا أنها قد أرجأت ذلك الى وقت ترى فيه أن مصالحها فى خطر حقيقى .

ثالثا : أكد السفير البريطانى فى حديثه مع النحاس عقب الاقالة حينما لامه الأخير على عدم تدخله ليحول بين رغبات الملك الطائشة، وبين اقالة الحكومة الدستورية ـ أكد السفير أنه لم يكن فى وسعه أن يفعل أكثر من ذلك وليس من مصلحة النحاس باشا نفسه أن تتدخل بريطانيا لكى تستبقيه بالقوة(٩٠).

الا أن الوفد لم يكن ليقتنع بالحجج والمبررات التى ساقها السفير البريطانى وأخذت صحف الوفد تلوح بأن التحالف الانجليزى المصرى قد أخفق وأن على مصر أن تبحث لها عن حليف جديد وأشارت الصحيفة الى أن بريطانيا مازالت تتعامل مع مصر بروح الاستعمار القديم والواجب على الحليفة اذا كانت حريصة على عوامل الودّ والصداقة ان تترفع عن استغلال محنتنا واهدار استقلالنا(٩١).

وتساءلت صحيفة وفدية أخرى : هل بلغ سوء الظن بين المصريين والانجليز الى الحد الذى لا سبيل معه الى اقرار الوضع بين الحليفتين على أساس من التعاون الصادق السليم ؟ واشارت الصحيفة الى مسئولية بريطانيا عن اقالة الحكومة الدستورية(٩٢).

لقد انتهز الوفد كل الفرص لاحراج الانجليز والقصر معا ، وهذا الموقف من الوفد يدفعنا الى الاعتقاد بأن موقفه من الانجليز وهو خارج الحكم يغاير موقفه وهو فى الحكم ، فلقد أخذ زعماء الوفد يصرحون فى كل مكان بأنهم طردوا من الحكم بناء على رغبة الملك وبايعاز من الانجليز وأن هذا الموقف ضد رغبة وتأييد جماهير الشعب المصرى ، وترتيبا على ذلك وجد الوفد نفسه مدفوعا لمهاجمة السياسية الانجليزية وخصوصا ما يتعلق منها بتأييد المعاهدة بل والأكثر من هذا أعلن ممثلوا الوفد فى مجلس النواب بأن السفارة البريطانية ورئيس البعثة العسكرية البريطانية يحكمان مصر كما كان يحمكها المعتمد البريطانى والمفتش العام قبل المعاهدة(٩٣).

ومن خلال الخلافات والمشاحنات بين القوى السياسية فى مصر والذى بمثابة ترية مناسبة لنمو النفوذ الانجليزى المدعوم بمعاهدة ١٩٣٦ أعيدت صياغة العلاقات بين القوى المؤثر فى السياسة المصرية على النحو التالى :

أولا : لقد اعتقد النحاس أن الملك وحده غير قادر على اتخاذ تلك الخطوة الخطيرة وهى أقالة الحكومة الدستورية ، معتقدا أن الانجليز كانوا وراء تلك المؤامرة ، ومن هنا أعلن الوفد صراحة عن عداائه للانجليز والتلويح بنقض معاهدة ١٩٣٦ (٩٤).

ثانيا : زيادة حدة الصراع بين حزب الأحرار الدستوريين والقصر الا أن هذا الصراع لم يتعد اطار التحالف ضد الوفد ، وهذا التصارع كان منشؤه أن القصر يريد أن يملك ويحكم وحده ، وأن حزب الأحرار الدستوريين كان يريد أن يشارك الملك فى الحكم ، ويلاحظ أن مصدر الخلاف قد دار حول أمور سبق أن تصارعت من أجلها كل الأحزاب ضد ديكتاتورية القصر ، وهى حق رئيس الحكومة فى اختيار أعضاء وزارته وهو ما رفضه القصر تماما ٠

ثالثا : أما عن العلاقات بين الانجليز والقصر وخصوصا بعد أن أهمل فاروق نصائح لامبسون بالابقاء على حكومة الوفد . فقد تزايد العداء بين الطرفين لنفس السبب السابق بالاضافة الى تزايد النفوذ الايطالى داخل القصر عن طريق البندارى باشا وكيل الديوان الملكى(٩٥).

ومن هنا فقد دخلت العلاقات المصرية البريطانية فى مرحلة جديدة اتسمت بالتصادم الواضح بين الملك والانجليز ٠

الوجود البريطانى فى السياسة المصرية

(ديسمبر ١٩٣٧ - يونية ١٩٤٠)

لقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن تصميم الملك فاروق على إقالة حكومة النحاس وتكليف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة يعد انقلابا ضد الديمقراطية وعودة الى سلوك الملك فؤاد الاستبدادى(٩٦) .

وقد ألف محمد محمود وزارته فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ حيث جمع فيها بعض المستقلين والمنشقين على الوفد ، وبمجرد الانتهاء من إجراءات تشكيل الحكومة

جرت زيارتان متبادلتان بين السفير البريطانى ومحمد محمود باشا تم فيهما وضع أسس التعاون بين مصر وبريطانيا ، وقد حملت رسائل لامبسون الى حكومته فى لندن - رغبة رئيس الوزراء المصرى فى إقامة علاقات متينة تحكمها المصالح المشتركة والتعاون الصادق بين الطرفين، وقد اتفق على وضع أولويات العمل المشترك فيما يتعلق بقضية الدفاع عن مصر ، وما يتطلبه ذلك من نفقات ، وأضاف لامبسون فى برقيته : «أن محمد محمود باشا قد ابدى رغبة أكيدة فى منع المظاهرات التى تحدث فى الشوارع كل يوم والتى تسبب ارتباكا فى كافة المصالح والمؤسسات الحكومية ، ويضيف لامبسون : أن رئيس الوزراء المصرى قد تفهم جيدا طبيعة العلاقات المصرية الايطالية وأنه مقدر تماما للاخطار القائمة، وأستطيع أن أقرر أن رئيس الوزراء الجديد صديق قديم وحتما سيكون تعاوننا صادقا ومريحاً»(٩٧) .

ولعل الملك فاروق قد وقع اختياره على محمد محمود باشا بسبب علاقته الوطيدة مع الانجليز ، ويبدو أنه كان على ثقة من أن بريطانيا لن تعترض حتى لاتقع فى حرج نظرا للعلاقات الوطيدة التى تربط رئيس الوزراء الجديد بالسفارة البريطانية وقد بدأت الوزارة الجديدة فى تنفيذ خطة القصر باستصدار المرسوم الملكى بحل البرلمان الوفدى (٣ يناير ١٩٣٨) وقد هاج النواب الوفديون وأصروا على الاعتصام داخل البرلمان احتجاجا على تلك السياسة الا أن الشرطة قد تمكنت من اخراجهم بالقوة(٩٨) .

وخلال الشهر الأول من عمر الوزارة أجريت أكبر حركة تنقلات داخل الجهاز الادارى للدولة وتمت عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية حتى شهد السفير البريطانى بأنه بات واضحا أن الانتخابات " ستزيف" بواسطة الحكومة وبموافقة الملك شخصيا(٩٩).

ومضت الوزارة فى ادخال العديد من التعديلات فى الدوائر الانتخابية تم معظمها تلبية لرغبات مرشحى تلك الدوائر ، ووجدت الفرصة مواتية فى التعداد الجديد للسكان حيث زاد عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب الى ٢٣ دائرة جديدة فصار عدد الدوائر ٢٦٤ بدلا من ٢٣٢ ، وتدخلت الحكومة فى هذه

الانتخابات تدخلا إداريا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها فلم تكن فى جملتها انتخابات حرة أو سليمة وهذا يعد مخالفة صريحة للدستور وتزييفا لارداة الأمة وتواطؤا مشبوها مع القصر (١٠٠).

وكان الخارجون على الوفد يتزعمهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشى قد كونوا « الهيئة السعدية» ولم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد بل اعتقدوا أن الزعامة الوفدية بقيادة النحاس باشا هى التى خرجت عليهم وعلى المبادىء الأصلية للوفد(١٠١). ووجد هؤلاء أنفسهم فى معسكر القصر الذى يعتبر الخصم الأول للوفد وتقدموا الى الانتخابات مع حزب الأحرار الدستوريين على أمل الفوز بمقاعد تتناسب وما أثير من أن الوفد الحقيقى هو ما يتزعمه الدكتور أحمد ماهر(١٠٢).

وحصلت الهيئة السعدية على ثمانية مقاعد فى مجلس النواب وفضل الدكتور ماهر أن يبقى بهيئته بعيدا عن الحكم يرقب ما تأتى به الوزارة الجديدة التى نظرت الى أحمد ماهر ورفاقه بقدر من الريبة والشك ومازالت المساعى تبذل لتعاون الحزبين فى الحكم حتى اثمرت عن اشتراك السعديين فى الوزارة فى يونية ١٩٣٨ ، بعد أن تمكنت الحكومة بالتعاون مع القصر من اقصاء الوفد عن الحكم عن طريق تزييف الانتخابات الى حد أن زعيمى الوفد مصطفى النحاس ومكرم عبيد - قد سقطا فى دائرتيهما ، وعلى ضوء ماترتب على ذلك من صراع أخذ يدب بين القصر يمثله على ماهر (رئيس الديوان) وبين محمد محمود (رئيس الوزراء) على اعتبار أن كلا منهما يريد أن يستأثر لنفسه بقدر كبير من السلطة، ومحاولة إظهار كل منهما على أنه الحليف الرئيسى للقصر.

وتشير العديد من المصادر الى أن على ماهر باشا لم يترك الوزارة تمضى فى طريقها بل عمل على وضع العديد من العقبات كوسيلة للخلاص منها حتى يقفز هو الى موقع رئيس الحكومة (١٠٣).

وبقدر ما بذل على ماهر من جهد للعمل على اضعاف الحكومة والنيل منها كان محمد محمود باشا يتردد على دار السفير البريطانى طالبا مساندته بحجة حماية التحالف المهدد بسبب مؤمرات على ماهر، ووفقا لمراعاة مصالح الحليفة

فلقد اتخذت الحكومة المصرية قرارا بمنع الرعايا الأجانب من حمل السلاح والذى كان مقصودا به بالدرجة الأولى الايطاليين المقيمين فى مصر(١٠٤) .

ومن المؤكد أن السلطات البريطانية كانت ترقب وبحذر شديد التطورات السياسية فى مصر حيث كانت الأوضاع الدولية تنذر بقدوم حرب ضد ألمانيا ففى ١٢ مارس ١٩٢٨ أقدمت ألمانيا على ضم النمسا ثم تحولت الى اقليم السوديت الذى تفاقمت فيه الحركة النازية ، وقد نصحت انجلترا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا بعد لقاء ميونيخ الأول بين تشمبرلن وهتلر بالتخلص من الأقاليم التى يقطنها الألمان بنسبة تزيد عن ٥٠ فى المائة وتطورت الأمور تطورا خطيرا بعد لقاء ميونيخ الثانى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، وبقدر تفاقم الحالة الدولية فقد تضاعف قلق بريطانيا وزاد من رغبتها فى فرض سيطرتها على مصر بحجة أن ما يحدث يرتبط بأمن بريطانيا ذاتها ، ومن هنا نظرت بريطانيا الى موقف القصر بشىء من الريبة والشك ومما ضاعف من هذا الاعتقاد العلاقة الوطيدة بين القصر والجالية الايطالية التى كانت تعد أكبر جالية بعد الجالية اليونانية وكانوا منتشرين فى مدن القطر ، ولهم منشئات مالية وثقافية ضخمة منها البنك التجارى الايطالى والبنك الايطالى المصرى ، والمعهد الايطالى وغير ذلك من المشروعات التجارية الكثيرة ، ولذا فقد كان الايطاليون يشكلون عنصرا خطيرا على الانجليز فى مصر ، ولذا فقد كان أهم ما يقلق الانجليز هو امتداد النفوذ الايطالى الفاشى الى القصر الملكى حيث أثار الانجليز صلة بعض موظفى السراى بالطليان وأن الوزير الايطالى فى مصر يحسن استقبالهم عند زيارتهم له ، واعتقدت الحكومة البريطانية أن من حقها وضع حد لهذا الميول وضرورة اقصاء موظفى السراى الذين لاترضى عن وجودهم (١٠٥).

ووفقا لتطور الحالة الدولية بما ينذر بقيام حرب مع المانيا وانطلاقا من المفهوم البريطانى السائد والذى يعنى أن أمن بريطانيا فوق كل اعتبار فلقد بدأت الحكومة البريطانية تعيد فهم معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق ومصالحها بالدرجة الأولى.

ولعل من بين المسائل التى كانت تثير السفير البريطانى أن يرى الكونت ماتزولينى (السفير الايطالى) فى مدن مصر الكبرى وهو يستعرض بقميصه الاسود الشباب الفاشى ويردد شعارات الدعاية للامبراطورية الرومانية(١٠٦).

ولقد خشى الانجليز مغبة توثق الصلة بين البندارى باشا (وكيل الديوان الملكى) وبين فيروتشى كبير المهندسين بالسراى ، والذى كان يعد من وجهة النظر البريطانية كادرا هاما من كوادر قلم المخابرات الايطالية ، بل لقد أذاع الانجليز أن فيروتشى يطلع على أوراق الدولة ووثائقها من خلال مكتب البندارى بالقصر الملكى (١٠٧).

وأخذت السياسة البريطانية تتحين الوقت المناسب لكى تتدخل بكل ثقلها لا لوضع أسس ومبادىء تحدد العلاقة بين القصر والحكومة ، وانما لوضع أسس جديدة تحدد من خلالها قواعد التدخل البريطانى ، سواء فى أعمال الحكومة أو فى اعمال القصر ، واستثمر السفير البريطانى (لامبسون) الخلافات المستمرة سواء بين القصر والحكومة ، أو بين المعارضة التى أصبح يمثلها حزب الوفد وبين القصر وحكومة محمد محمود باشا من جانب آخر ، وقد بدا هذا واضحا خلال ما يسمى بأزمة (حرس الموتسيكلات) حيث اعتاد السفير البريطانى أن يحيط به موكبه منذ كان مندوبا ساميا (قبل توقيع المعاهدة) وكانت حكومة الوفد قد تركت هذا الأمر بصفة استثنائية بعد توقيع المعاهدة الا أن الملك فاروق طلب الغاء هذا التقليد وألح فى طلبه مما اضطر محمد محمود الى مفاتحة السفير وطلب منه رفع هذا الحرس(١٠٨).

وعلى ما يبدو فان لامبسون لم يشأ أن يجعل من موضوع الحرس موضوعا للخلافات مع القصر ، وأنما أراد أن يتحين الوقت المناسب حتى يرد الصاع صاعين للملك ووجد أن الفرصة مناسبة حين طلب من محمد محمود أن يبعد كبير مهندسى القصر (فيروتشى) الايطالى الا أن الملك طلب مهلة قصيرة وبعدها سيتخلص منه نهائيا(١٠٩).

ولعلها كانت مناورة من القصر حتى لايصطدم اصطداما مباشرا مع السفير فى الوقت الذى كان الوفد يشن أكبر حملاته ضد الانجليز والقصر معا مؤكدا على أن معاهدة ١٩٣٦ قد سقطت فى الاختبار الأول(١١٠) .

وكما أوضحنا فقد كان الصراع بين القصر والحكومة من الأسباب الهامة التى اتاحت الفرصة لتدخل السفير البريطانى حتى لو كانت هذه الخلافات من أخص القضايا الداخلية ، وتصور برقية لامبسون التالية كيف يمثل الخلل القائم بين القصر والحكومة فرصة مناسبة لمزيد من التدخل البريطانى : " ان العلاقة بين القصر والحكومة تتأزم يوما بعد يوم مما دفعنى الى اجراء محادثات مع كل من على ماهر رئيس الديوان وحسين سرى وزير الحربية وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية ، ولقد خرجت من محادثاتى بأن على ماهر وراء كل هذه المؤامرات فى محاولة للقضاء على هذه الحكومة[١١١] .

وفى الوقت الذى كانت فيه الجالية الايطالية تحظى باهتمام خاص لدى فاروق كان على ماهر يبذل جهدا كبيرا لدى بريطانيا أثناء تواجده فى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة فى محاولة ليبعد عن نفسه تهمة التعاطف مع ايطاليا تمهيدا لتولى رئاسة الحكومة.

وعلى الرغم من التعاطف الواضح بين القصر والجالية الايطالية فى مصر الا أن هذا التعاطف لم يرق الى درجة التعاون المطلق فى هذه الفترة بالذات (١٩٣٨ _ ١٩٣٩) وأنما كان فاروق يتعامل مع الطليان من منطلق كراهيته للسفير البريطانى، والذى كان يتعامل مع فاروق باعتباره شابا متهورا وليس باعتباره ملكا على مصر.

ولقد استطاع على ماهر بدهائه وذكائه أن يقنع الخارجية البريطانية بأهمية التغيير بحجة أن الشعب المصرى قد مل هذا الطراز من الحكام وأن الملك قد اعتزم أن يسقط الوزارة القائمة وأن يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة .

وعلى ما يبدو فان اختيار الملك فاروق لعلى ماهر لكى يمثل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة كان قائما على أساس اجراء حوار مع الخارجية البريطانية تمهيدا لاقالة الجكومة ومما يضاعف من هذا الاعتقاد أن على ماهر لم يكن وزيرا للخارجية ولا رئيسا للديوان الملكى ، ومن هنا فان تمثيله لمصر فى هذا المؤتمر يعد مخالفة صريحة للدستور والقانون ، حيث كان من الأولى أن يمثل

مصر رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو أى عضو فى الحكومة على اعتبار أن أى اتفاق قد يحدث فى المؤتمر ستترتب عليه التزامات سياسية هى من صميم عمل الحكومة .

ولقد روى محمد محمود أنه لما اجتمع على ماهر باللورد هاليفاكس أرسلت الخارجية البريطانية محضر الحديث الى لامبسون فى القاهرة ، ومن بين الحديث تلميح من على ماهر بأنه سيترأس الحكومة وأضاف محمد محمود باشا : أن السير لامبسون قد أطلعه على هذا المحضر(١١٢).

ولعل السفير البريطانى كان يهدف من وراء اطلاع محمد محمود على محضر الاجتماع هوإبعاد المسئولية عن بريطانيا فيما يتعلق بإقالته ، التى تمت بترتيب محكم بين القصر وعلى ماهر .

لقد صرح على ماهر بأن إقالة حكومة محمد محمود تمت بمعرفته ، حيث أسند اليه تشكيل حكومة جديدة تمكنت بقدر من الحسم فى الادارة من حرمان الوفد من الاغلبية فى الانتخابات التى أجريت(١١٣).

لقد تعمد على ماهر الى التلميح بأن حكومة محمد محمود ماهى إلا شكلا دستوريا زائفا فى الوقت الذى كانت تعانى فيه الحكومة من فقدان الثقة بين أعضائها فى الوقت الذى كان الوفد يشيد عليها حملات ضارية باعتبارها حكومة لا تمثل إلا قلة ضعيفة من نهازى الفرص(١١٤) .

وحملت العديد من الصحف الموالية للقصر حملة عنيفة على محمد محمود وشجع على ماهر جماعة مصر الفتاة على الهجوم العنيف على الوزارة ووصفها بأنها حكومة تتصف بالخمول وعدم النشاط(١١٥). وأدرك محمد محمود حجم المؤامرة التى يدبرها له على ماهر بهدف اسقاط وزارته ولعله أراد أن يفوت الفرصة على القصر عن طريق أشراك السعديين فى الوزارة حتى يدعم وزارته بعناصر لها ثقلها السياسى والوطنى ، وتمكن على ماهر من اقناع قطبى السعديين - أحمد ماهر والنقراشى - بالاشتراك فى الوزارة وتم تشكيل الوزارة الجديدة فى ٢٤ يونية ١٩٣٨م.

أخذت الاشاعات تنتشر مع مرض رئيس الوزراء مرة بالقول بأنه فى طريقة الى الاستقالة ومرة أخرى بأنه فى طريقة الى الأجازة بل أن بعض الاشاعات حددت على ماهر باعتباره الخليفة المنتظر(١١٦).

وقد ظل الصراع بين محمد محمود وبين على ماهر بين مد وجزر فى الوقت الذى كان فيه رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر الى تقديم استقالته (١٩٣٩/٨/١٢).

وقد اختلفت الآراء حول استقالة محمد محمود فالبعض يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة ملكية حملها سعيد ذو الفقار الى رئيس الوزراء(١١٧)، والبعض الآخر يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة محمد محمود الذى عزم على تقديمها بعد أن علم أن على ماهر يتصل ببعض الزعماء ويطلب منهم الاشتراك معه فى تشكيل الحكومة الجديدة (١١٨).

أما محمد محمود نفسه فيؤكد فى حديثه للسير لامبسون أن حالته الصحية كانت السبب فى استقالته حيث لم يتمكن من الجلوس فى آخر جلسة لمجلس الوزراء اكثر من ربع ساعة وذلك مما يضاعف من حرجه امام أعضاء الحكومة(١١٩).

وبغض النظر عن أن الملك هو الذى طلب من رئيس الحكومة ان يقدم استقالته او أن رئيس الحكومة نفسه هو الذى بادر بتقديم استقالته فمن المؤكد ان الاستقالة قد وجدت قبولا لدى الملك فاروق .

والسؤال الذى يستحق ان يجاب عليه : هل كانت بريطانيا تعلم بأن فى نية الملك اسناد رئاسة الحكومة الى على ماهر ؟

ان كل الدلائل تشير الى هذا سواء منذ زيارة على ماهر الى لندن وحضور مؤتمر المائدة المستديرة او مراسلات السفير البريطانى الى حكومته حيث يفهم من احدى برقيات السفير معرفة لندن بكل التفاصيل ، ووفق بعض البرقيات التى بعث بها السفير البريطانى الى حكومته ما يؤكد هذا المعنى حيث يقول " : لقد أسندت رئاسة الحكومة الى على ماهر كما كان يتوقع الجميع ، ولكن المهمة

لم تكن سهلة فقد توقفت الادارة الحكومية مدة أسبوع بينما تجاهل رئيس الوزراء الجديد حزب الوفد تجاهلا تاما وسمح للسعديين والأحرار الدستوريين بالتصارع على مراكز الوزارة وهم يدركون تماما أنهم اذا لم يقبلوا شروطه فقد يستغنى عن تأييدهم (١٢٠).

لعل هذا يضاعف من اعتقادنا من أن اسناد الوزارة الى على ماهر كان متوقعا وأن الدوائر البريطانية كانت على نية من امر هذا التغيير .

ويلاحظ أن على ماهر قد شكل وزارته من اصدقائه المقربين ، ومن الشخصيات المستقلة ولم يراع فى اختيارهم ان لهم أنصارا فى البرلمان أو احزابا تناصرهم وجعل كل غايته ان تتشكل الحكومة من الذين يتفقون معه فى الرأى والاتجاه ، وممن يؤمنون بعبقريته وكفايته ، وهذا ما يؤكد عدم ايمان على ماهر بالحياة النيابية السليمة حيث كان يعتقد أن القصر هو المصدر الفعلى لكل السلطات وأن أى حاكم مصرى يفتقد تدعيم القصر له فقد حكم على حكومته بالمضى فى طريق وعر لا نهاية له .

وعلى الرغم من أن المجىء بعلى ماهر رئيسا للحكومة كان رهنا بموافقة السلطات البريطانية الا أنه منذ اللحظة الأولى التى باشر فيها سلطاته كرئيس للحكومة عمل على ممارسة سلطاته بعيدا عن النفوذ البريطانى ولعل عدم أخذ رأى الادارة البريطانية فى اختيار أعضاء الحكومةكان سببا كافيا لتوجس بريطانيا من رئيس الحكومة الجديد (١٢١) ، وقد أشارت الوثائق الأمريكية الى رغبة رئيس الحكومة الجديد فى الاستقلال برأيه بعيدا عن توجيهات بريطانيا إلا أن السفير الأمريكى فى القاهرة قد توقع أن تنتهى القضية برضوخ على ماهر فى نهاية الأمر(١٢٢)، وفى سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت الحرب العالمية الثانية، وأخذ الخوف يتملك المصريين بسبب معرفتهم بعدم مقدرة الجيش عن الدفاع عن البلاد ، وكذا عدم كفاية القوات البريطانية فى مصر للقيام بهذه المهمة ، لذلك نلاحظ أن الحاح المسئولين المصريين أخذ يزداد طلبا لزيادة القوات البريطانية ـ أى على العكس تماما مما قد يتبادر الى الذهن ولعل هذا التغيير يعد أبرز ما حمله التهديد الفاشى بقيام الحرب العالمية الثانية ، وبدت العيون

البريطانية فى مصر ساهرة ترقب تطور الأحداث وتسجل كل نبضة من نبضات الشارع المصرى فى حذر واهتمام شديدين.

لقد ادركت السياسة البريطانية أهمية حاجة مصر الى الدفاع عن نفسها ولذا فقد بادرت الحكومة البريطانية بالإعلان عن امداد مصر بالقوات البرية والبحرية والجوية اللازمة لضمان سلامة البلاد ٠ وتشير الوثائق الأمريكية أيضا الى أن رئيس الوزراء المصرى قد اضطر أمام تلك التطورات الخطيرة الى أن يقطع على نفسه عهدا بأن مصر سوف تقوم بكل دقة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الحليفة[١٢٣] وهو وعد يصعب على رئيس الحكومة الوفاء به فى ظل الحرب التى راحت تنذر بمخاطر حقيقية ٠

وهكذا كانت معاهدة ١٩٣٦ موضع اختبار عملى أمام السلطات البريطانية وأدركت السلطات المصرية حجم المسئولية الكبيرة التى فرضتها تلك المعاهدة واجتمع البرلمان المصرى فى جلسة سرية _ ١٢ يونية ١٩٣٩م _ حيث أفضى رئيس الحكومة ببيان عن سياسة حكومته وخلاصته - تجنيب مصر ويلات الحرب مع التزامها بما ورد فى نصوص معاهدة ١٩٣٦ [١٢٤].

لقد كان دخول ايطاليا الحرب بجانب ألمانيا من أهم العوامل التى أقنعت السلطات البريطانية بأن وزارة على ماهر ليست هى الوزارة المناسبة وقد يكون هذا راجعا الى العلاقات الوطيدة التى تربط القصر بالجالية الايطالية وبالتالى فإن ولاء على ماهر للقصر لم يكن موضع شك ولذا نسبت السلطات البريطانية الى القصر والى على ماهر ما يؤكد بأن لهما ميولا محورية نحو ايطاليا[١٢٥].

وفى محاولة من على ماهر لتبديد مخاطر تلك الاتهامات فقد بعث بعدة رسائل الى حسن نشأت (السفير المصرى فى لندن) طالبا اليه بذل ما يستطيع من جهد لازالة مخاوف الادارة البريطانية والتأكيد على أن السفير البريطانى فى القاهرة لا يراعى المصالح المصرية ، وأنه يأخذ موقفا شخصيا يتعارض تماما مع العلاقات الوطيدة التى تربط مصر بحليفتها[١٢٦].

لم تثمر جهود على ماهر عن أى موقف إيجابى من جانب الخارجية البريطانية التى بعثت الى سفيرها فى القاهرة لكى يبلغ الملك فاروق بأن الحكومة المصرية قد خالفت المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ ، وأن بقاء فاروق ملكا على مصر مرهون بتنفيذ كل المطالب البريطانية التى تتفق مع روح المعاهدة (١٢٧) .

لقد ادرك الملك فاروق ومن ورائه الحكومة المصرية ثقل المهام التى ألقتها معاهدة ١٩٣٦ على كاهل الشعب المصرى ، لذا فقد دخلت العلاقات بين بريطانيا وفاروق مرحلة جديدة من انعدام الثقة ، حيث سجلت السفارة البريطانية فى القاهرة العديد من الملحوظات التى تظهر حالة التبرم وسط جموع المصريين وأشارت نفس التقارير الى أن الملك وأعوانه وفى مقدمتهم على ماهر وراء هذه الحالة التى تضاعف من تخوف بريطانيا فى ظروف صعبة تقضى بضمان الاطمئنان فى الشارع المصرى وهو أمر يكاد يكون مفقوداً .

* * *

هوامش التمهيد

(١) د. احمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦ ص ٢ ـ القاهرة ١٩٧٨.

(٢) تقرير لجنة الخارجية، ملحق بمضبطة مجلس النواب، الجلسة الثانية لدور الاجتماع غير العادى، ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ص ١٤.

(٣) المرجع السابق ص ٣٤.

(٤) لوكاز هيرزويز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ـ ترجمة الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ـ القاهرة ١٩٧١ ـ ص ٢٦.

(٥) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج١، القاهرة ١٩٥٢، ص ٢٩٦.

(٦) تقرير لجنة الخارجية، مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثانية ١ نوفمبر ١٩٣٦ ص ١٤.

(٧) د. أحمد عبد الرحيم مصطفي ـ مرجع سابق ذكره ص ١٢.

(٨) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثانية لدور الاجتماع غير العادى ١١ نوفمبر ١٩٣٦م ص ١٨.

(٩) مضبطة مجلس النواب فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، من بيان رئيس الحكومة أمام مجلس النواب ص ٤.

(١٠) نص معاهدة سنة ١٩٣٦ ملحق بمضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثانية ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٢٤ د. عبدالعزيز الشناوى، جلال يحيى: وثائق نصوص التاريخ الحديث والمعاصر ص ٧٤٦ ـ القاهرة ١٩٦٩م.

(١١) المصدران السابقان.

(١٢) نفس المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق، محمد شفيق غربال مرجع سبق ذكره ج١ ص ٢٧٤، د. الشناوى مرجع سبق ذكره ص ٧٤٩، القضية المصرية «الكتاب الأبيض» ص ٤٧٨ رسالة من النحاس إلى إيدن.

(١٤) المصدر السابق ص ١٨٤، مضابط مجلس النواب «ملحق رقم ١» مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى ٢-١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٢٥.

(١٥) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الحادية والأربعين ١٩، ٢٠ ، ٢١ مايو سنة ١٩٤١ دور الانعقاد الرابع ص ١١٣٣.

(١٦) مجموعة مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثامنة ـ دور الانعقاد العادى الأول من يونية ١٩٣٩م ص ١٣٠ .

(١٧) جريدة الدستور ٢٣ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨ مقال لعباس العقاد.

(١٨) د. محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٣٢.

(١٩) الأهرام ١٣ سبتمبر ١٩٣٦.

(٢٠) نفس المصدر السابق .

(٢١) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الثالثة ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٥١، عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج٣ ص ٢٤، الأهرام ٦ سبتمبر ١٩٣٦.

(٢٢) الأهرام، السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦، القضية المصرية، مصدر سابق ذكره ص٤٦٨.

(٢٣) مادة ٣ ، ٤، ٥ من أتفاقية ١٨٩٩م.

(٢٤) مضابط مجلس النواب ١١ نوفمبر ١٩٣٦، ملحق رقم ١ معاهدة ١٩٣٦م، ص ٢٨.

(٢٥) صحيفة السياسة أول يولية ١٩٣٧، د. يونان لبيب رزق السودان فى المفاوضات المصرية ـ البريطانية ص ١١٣ ، ١١٤.

(٢٦) مضبطة الجلسة الأولى لدور الاجتماع غير العادى لمجلس النواب ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٨ ، الأهرام والسياسة ٣ نوفمبر ١٩٣٧.

(٢٧) من كلمة النائب عبدالعزيز الصوفانى ـ مضابط مجلس النواب الجلسة الثالثة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٦٦.

(٢٨) دكتور : يونان لبيب رزق ـ قضية وحدة وادى النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعمارى ١٩٣٦ ـ ١٩٤٦ القاهرة ١٩٧٥ ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٢٩) القضية المصرية ، مصدر سبق ذكره ص٤٦٩، مضابط مجلس النواب ٢ نومفبر ١٩٣٦ ص ٩٥٨.

(٣٠) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ ملحق بمضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ ص٢٩، الوقائع المصرية والأهرام ١٥ نوفمبر ١٩٣٦.

(٣١) شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ص ٨٢.

(٣٢) د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٢ ص ١٥٨.

(٣٣) أخر ساعة ٧ مارس ١٩٣٧م.

(٣٤) مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين لمجلس النواب فى ٢١ يونية سنة ١٩٣٧ ص ١٤٤٣ ملحق خاص بالغاء الامتيازات الأجنبية.

(٣٥) آخر ساعة ٢٣ مايو ١٩٣٧.

(٣٦) آخر ساعة ٢٦ مايو ١٩٣٧.

(٣٧) التيمس نقلا عن آخر ساعة ٧ مارس ١٩٣٧، السياسة ٩ مارس ١٩٣٧.

(٣٨) صحيفة الوفد المصرى ١٠ يونية ١٩٢٨ ـ عقد المؤتمر فى مدينة مونترو السوسرية ١٦ يناير

١٩٣٧، واشتراك فى المؤتمر الدول صاحبة الامتيازات وهى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأيرلندا والدانمرك وفرنسا واليونان وايطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد.

(٣٩) الوقائع المصرية أول نوفمبر ١٩٣٧، مضابط مجلس النواب ١١ نوفمبر ١٩٣٦ ملحق رقم ٣ ص ٤٠.

(٤٠) محمد رشدى، التطور الاقتصادى فى مصر ج٢ ص٩.

(٤١) د. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزرات المصرية، القاهرة سنة ١٩٧٥، ص ٣٩١.

(٤٢) مضابط مجلس النواب من الجلسة الأولى إلى الجلسة الخامسة ٢ نوفمبر - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٩ إلى ص ١٢١.

(٤٣) آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٣٦، الأهرام ٢٣ أكتوبر ١٩٣٦م.

(٤٤) الأهرام ١٩٣٦/١٠/١١، المصور ٢٥ أكتوبر ١٩٣٦.

(٤٥) نص قرار مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين، السياسة ١٩٣٦/١١/٣م.

(٤٦) مضابط مجلس النواب - جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٩٦.

(٤٧) آخر ساعة ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦م.

(٤٨) مضابط النواب ١٢ نوفمبر ١٩٣٦م ص ٤٦.

(٤٩) حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية، بيروت ١٩٧٤م، ص ٢٦١، ٢٦٢.

(٥٠) الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٣ ص ٣٥.

(٥١) د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج٢ صفحة ٣٣.

(٥٢) الوفد المصرى ١٥ يوليو ١٩٣٧م.

(٥٣) مذكرات كريم ثابت، جريدة الجمهورية ١٥ يونية ١٩٥٥، د. عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعشر ص٤٠.

(٥٤) الوفد المصرى أول أكتوبر ١٩٣٧.

(٥٥) البلاغ ١٩٣٧/١١/٧م.

(٥٦) الوفد المصرى أول سبتمبر ١٩٣٧م.

(٥٧) المصدر السابق نقلا عن الديلى تلجراف.

(٥٨) الوثائق البريطانية، وثيقة رقم ٨٦ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٣٦ من لامبسون إلى حكومته - F.O.407-215.

(٥٩) الوفد المصرى، السياسة، البلاغ ٣ اغسطس ١٩٣٧م.

(٦٠) الوثائق البريطانية، برقية رقم ٨٢ من لامبسون إلى إيدن فى ٣ مايو ١٩٣٦م. F.O.497-2190.

(٦١) د. محمد المسدى وآخرون : مصر والحرب العالمية الثانية ص ٤٤.

(٦٢) الوثائق البريطانية، وثيقة رقم ٢٠٩ من لامبسون إلى ايدن بتاريخ ١٩٣٧/٢/١٦م. F.O.497-2196.

(٦٣) د. هيكل، مرجع سابق ذكره ج٢ ص ١٦٠.

(٦٤) وثائق الخارجية البريطانية، برقية رقم ٨٢ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧م من لامبسون إلى ايدن F.O.407551.

(٦٥) الوثائق البريطانية برقية ٣١ بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٧ من لامبسون إلى ايدن F.O.407221.

(٦٦) المصدر السابق برقية رقم 902 بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٣٧ من لامبسون.

(٦٧) الوفد المصرى ٣ أغسطس ١٩٣٧، البلاغ ١٣ سبتمبر ١٩٣٧م.

(٦٨) المصرى والجهاد ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٧م.

(٦٩) البلاغ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٧م.

(٧٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٢٥ من لامبسون إلى إيدن بتاريخ F.O.407-221.

(٧١) البلاغ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٧م.

(٧٢) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق ، الجمهورية ١٥ يونية ١٩٥٥ ، لقاءشخصى مع فتحى رضوان بمنزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٩/١٢.

(٧٣) الوثائق البريطانية برقية رقم 627 من لامبسون إلى حكومته بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣٧م.

(٧٤) الوفد، المصرى والأهرام والبلاغ الأول من ديسمبر ١٩٣٧، المسدى وآخرون ، مصر فى الحرب العالمية الثانية ص ٥٥ ، ٥٦.

(٧٥) الوثائق البريطانية ، برقية رقم 679 بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٣٧ من لامبسون إلى حكومته.

(٧٦) الوثائق البريطانية برقية رقم ٢٢٢ بتاريخ ٢٨نوفمبر ١٩٣٧ من ايدن إلى لامبسون.

(٧٧) البلاغ ٣١ يوليو ١٩٣٧م.

(٧٨) المصدر السابق أول يوليو ١٩٣٧م.

(٧٩) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٦٦ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٣٨ من ايدن إلى لامبسون.

(٨٠) د. عبدالعظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ص ٣٥.

(٨١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٨٢ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ من لامبسون إلى ايدن.

(٨٢) البلاغ ، والسياسة ١٩٣٧/١٢/٢٤.

(٨٣) الأهرام والبلاغ والدستور ١٩٣٧/١٢/٣١م.

(٨٤) فاطمة اليوسف ، ذكريات ص ٢٢٤.

(٨٥) البلاغ ١٩٣٧/١٠/١٠م.

(٨٦) المصرى ١٩٣٧/١٠/٢٠م.

(٨٧) الجمهورية ١٩٥٤/١/٧م.

(٨٨) الوثائق البريطانية برقية رقم ٦١٢ من لامبسون إلى إيدن بتاريخ ٣٠ نومفبر ١٩٣٧م.

(٨٩) المصدر السابق.

(٩٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٠٨ من لامبسون إلى إيدن بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٨م.

(٩١) المصرى ١٠ نوفمبر ١٩٣٨م.

(٩٢) الوفد المصرى ١١ ، ١٦ نوفمبر ١٩٣٨م.

(٩٣) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الثالثة والثلاثون أول يونية ١٩٣٨ ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٩٤) المصرى ١٢ نوفمبر ١٩٣٨م.

(٩٥) المسدى وآخرون ـ مرجع سبق ذكره ص ٦٥.

(٩٦) الوثائق البريطانية برقية رقم ٨٧ من لامبسون إلى إيدن بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٣٨م.

(٩٧) المصدر السابق برقية رقم ١٠ بتاريخ أول يناير ١٩٣٨ من لامبسون إلى إيدن.

(٩٨) الوفد المصرى ، البلاغ ، السياسة ٤٣ ، ٥ يناير ١٩٣٨م.

(٩٩) د. أحمد زكريا شلق ـ حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ، ١٩٥٢ ، دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٢ ص٣٩٨.

(١٠٠) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٩/٨، عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة ج٣ ص٦٠.

(١٠١) محمد حسنين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج٢ ص٨٥، صحيفة السياسة ١٩٣٨/٢/٤م.

(١٠٢) السياسة ١٩٣٨/٢/١١م.

(١٠٣) محمد التابعى. أسرار الساسة والسياسة ص ٥٠٣ ـ الكتاب الذهبي العدد ١٩٥ أكتوبر ١٩٧٢ القاهرة، أخبار اليوم ١٩٤٥/٣/١.

(١٠٤) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الثالثة أول أبريل ١٩٣٨، ملحق بمشروع قانون بمنع حمل السلاح على الرعايا الأجانب ، ص ٢١٨.

(١٠٥) صحيفة مصر الفتاة ٢٥ يوليو ١٩٣٨م.

(١٠٦) د. محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ص ٢٧.

(١٠٧) المصور ١٤ أبريل ١٩٣٩، فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى ـ القاهرة.

(١٠٨) د. عبد العظيم رمضان ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ص ٢٤٢.

(١٠٩) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٦ بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٣٨ من لامبسون إلى هاليفاكس .

(١١٠) المصرى الأول من سبتمبر ١٩٣٨م.

(١١١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٥ بتاريخ أول أبريل ١٩٣٨ من لامبسون إلى هاليفاكس.

(١١٢) أخبار اليوم ١٧ يناير ١٩٤٨م.

(١١٣) الجمهورية ١٩٥٤/١/١٢.

(١١٤) الوفد المصرى أول نوفمبر ١٩٣٨.

(١١٥) د. محمد حسنين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج٢ ص ٧٠.

(١١٦) مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/٢٦م.

(١١٧) د. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ـ القاهرة سنة ١٩٧٥ ص٤١٧، مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/١٢م.

(١١٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٩٢ ـ ١٩٥٢. القاهرة ١٩٨٢ ص١٠٥، الرافعى مرجع سبق ذكره ج٣ ص٦٨.

(١١٩) د. هيكل ، مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٦٢.

(١٢٠) وثائق البريطانية برقية رقم ١١ من لامبسون إلى هاليفاكس أغسطس ١٩٣٩م.

(١٢١) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٧٨٤ من «برت قبش» القنصل العام فى الاسكندرية إلى حكومته بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٣٩م.

(١٢٢) نفس المصدر السابق.

(١٢٣) الوثائق الأمريكية برقية من السفير الأمريكى فى القاهرة إلى الخارجية الأمريكية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ وثيقة رقم «٣٢» ، مذكرات حسن باشا يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٠٥.

(١٢٤) محمد زكى عبد القادر ـ محنة الدستور ص١١٨.

(١٢٥) د. المسدى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٥ .

(١٢٦) الوثائق البريطانية ـ برقية من وكيل الخارجية البريطانية إلى السفير البريطانى فى القاهرة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤٠م.

(١٢٧) المصدر السابق، رسالة من الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى القاهرة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٠ رقم ٤٣٣.

الفصل الأول

جذور حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

• سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب.

• بريطانيا تستنفد أغراضها من وزارتى حسن صبرى وحسين سرى.

• تعطش الوفد إلى الحكم .

• قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى .

سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب :

لقد بدأت الحرب العالمية الثانية فى الأول من سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر اجتياح الجيش الألمانى حدود بولندا ، وفى الثالث من سبتمبر أعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الأراضى البولندية ، وفى مساء أول سبتمبر الذى شهد الهجوم النازى على بولندا قابل السفير البريطانى (سير لامبسون) رئيس الوزراء المصرى (على ماهر باشا) وطلب اليه اتخاذ الخطوات لتطبيق المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦[١].

وفى الحال قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا واتخذت كل الاجراءات التى نصت عليها معاهدة التحالف حيث أعلنت حالة الطوارىء وفرضت الرقابة على جميع دور النشر كما فرضت مجموعة من القيود العسكرية والاقتصادية وتم تعيين على ماهر حاكما عسكريا وقسمت البلاد الى أربع مناطق عسكرية ووضعت جميع الموانى والمطارات تحت تصرف بريطانيا ، وتم القبض على الرعايا الألمان كما تم الاستيلاء على أملاكهم [٢].

ومن أجل إحكام السيطرة على كل المرافق المصرية فقد أغلقت قناة السويس فى وجه السفن المعادية ، ولم يلبث المرور أن أصبح قاصرا فيها على سفن الحلفاء مما ترتب عليه أن السفن المحايدة لم يسمح لها أحيانا بالمرور[٣].

وعلى الرغم من كل تلك الاجراءات فان السفير البريطانى طالب مصر بضرورة اعلان الحرب على ألمانيا على أعتبار أن فكرة الموقف الوسط بين

الحرب والحياد ليست الا فكرة وهمية، وأن موقف الحياد يخلق صعوبات فى مواجهة أعمال التخريب والجاسوسية، ثم أشار الى أهمية مصر ودورها الرائد فى العالم العربى ولابد من إعلانها الحرب حتى تكون قدوة لغيرها من الدول العربية وخصوصا العراق(٤) .

ووجدت الحكومة المصرية نفسها فى موقف شديد الخطورة ، هل تعلن قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا وفقا لرغبة بريطانيا أم تتمسك بالحياد ؟ لقد أثار هذا الموقف العديد من المخاوف التى قدرتها الحكومة المصرية على اعتبار أن ألمانيا لا تقهر وأن تنفيذ رغبة بريطانيا باعلان الحرب خطير النتائج وخصوصا اذا ما اشتركت إيطاليا فى الحرب بجانب ألمانيا ، لهذا الاعتبار ولعدة اعتبارات أخرى ظل على ماهر متمسكا بموقفه محاولا قدر طاقته أن يقنع السفير البريطانى بأن مصر ليست ضد مبدأ دخول الحرب ، وإنما توقيت اعلان الحرب هو مصدر الخلاف فى مجلس الوزراء مسايرة للرأى العام ، الى أن يعود الرعايا المصريون الذين كانوا فى ألمانيا وقت قيام الحرب ، والى أن يتم لجوء السفن التجارية المصرية التى كانت فى عرض البحر الى مراسى آمنة ، وكذلك أشار رئيس الوزراء الى ضرورة نقل لواء من قوات فلسطين الى مصر ، كما طالب بتزويد الجيش المصرى بالمدافع الحديثة وتسليح الجيش المرابط بالبنادق(٥) .

وعلى الرغم مما أبداه على ماهر من استعداد لاجابة كل طلبات بريطانيا ما عدا فكرة دخول الحرب والتى طلب مزيدا من التريث فى شأنها ، الا أن الحكومة البريطانية تكونت لديها قناعة بأن على ماهر ذو ميول محورية وأنه متآمر مراوغ لا يمكن الوثوق به ، ولعل السفير البريطانى قد بنى اعتقاده هذا على ضوء العلاقة الوطيدة التى تربط على ماهر بالسفير الايطالى فى القاهرة مما دفع لامبسون الى الاعتقاد بوجود تفاهم أو اتفاق سرى بين مصر وايطاليا(٦).

ووفقا لبنود معاهدة ١٩٣٦ فلم يكن هناك ما يلزم مصر بدخول الحرب الى جانب بريطانيا التى اعتبرت أن إعلان الحرب من جانب مصر يتطابق تماما وروح المعاهدة ، وعلى الرغم من تمسك الحكومة المصرية بمبدأ عدم إعلان

الحرب ـ الا أن موارد مصر وموانيها ومطاراتها وكل مرافق الحياة فيها قد وضعت تحت تصرف انجلترا دون أن تكون رسميا فى حالة حرب ضد ألمانيا وهكذا ظل وضع مصر الدولى شاذا ، اذ أن الفرق العملى الوحيد بين وضع مصر وحالة الحرب هو ان القوات المسلحة المصرية لم تكن ملزمة بالاشتراك فى الحرب ولم تعط لها الأوامر بضرب الأهداف الألمانية .

ووجد على ماهر نفسه فى حالة مواجهة مباشرة مع السفير البريطانى الذى أخذ يلاحق على ماهر فى كل مكان ، وحاول الأخير ـ قتلا للوقت ـ أن يطرح أفكارا جديدة ، الا أن السفير كان يتعجل القرار ويضغط على رئيس الوزراء المصرى بضرورة استصدار قرار إعلان الحرب ، وأمام هذا الضغط المتواصل وافق مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بالاسكندرية مساء ٧ سبتمبر ١٩٣٩ على اعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، إلا أنه علق موافقته على خطاب يبعث به السفيرالبريطانى الى ماهر باشا يقول فيه : ان اجراءات اعلان الأحكام العرفية فى مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا لا تعد كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية ، وأن المطلوب هو اعلان قيام حالة الحرب[٧] .

وأدرك السفير البريطانى أبعاد الدبلوماسية التى يمارسها على ماهر فهو يريد أن يقول : " أن مصر قد غلبت على أمرها لاعلان الحرب" ، وعلى الرغم من ذلك فقد وافقت الحكومة البريطانية على توجيه الخطاب المشار اليه ، الا أن على ماهر قدر حجم المخاطر التى ستحلق بمصر من جراء هذا الاتجاه ولشد ما كانت المفاجأة حينما تلقى على ماهر برقية من سفير مصر فى لندن(٧ سبتمبر) تفيد بأنه قابل مستر بتلر(وكيل وزارة الخارجية البريطانية) وأوضح له المزايا التى سوف تترتب على موقف مصر الحيادى إذ أن ذلك من شأنه أن يسهل ورود السلاح والعتاد من أمريكا الى الحلفاء عن طريق مصر ، وقد عبر حسن نشأت عن ذلك بقوله : ان مستر بتلر أبدى ارتياحه لتلك الفكرة ووصفها بأنها خطة ذكية وماهرة ووعد بعرضها على لورد «هاليفاكس» وزير الخارجية[٨] .

لقد شعر السفير البريطانى بالمرارة لفشله أمام حكومته فى تنفيذ ماسبق أن وعد به على ماهر كتابة ومشافهة. «دخول الحرب»[٩].

ومن الواضح أن برقية حسن نشأت (سفير مصر فى لندن) الى على ماهر قد أخرجته من الموقف الذى كاد أن ينزلق اليه حيث أخذ يتذرع بأن مصلحة بريطانيا فى عدم اعلان مصر الحرب ، وأن أعضاء مجلس الوزراء المصرى قد غيروا موقفهم على ضوء رسالة حسن نشأت ، وأن الملك فاروق قد اقتنع بفكرة التريث حتى تتبين الحقيقة[١٠].

ولعل برقية حسن نشأت قد أعطت الفرصة للملك فاروق وعلى ماهر لكى يعيدا مناقشة الامر بشىء من الهدوء والتروى ولاشك أن الملك فاروق كان يميل الى عدم دخول مصر الحرب ، ولذا فقد طلب من عبد الحميد بدوى باشا ـ رئيس لجنة قضايا الحكومة ـ اعداد مذكرة قانونية عن موقف مصر من الصراع الدائر وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، وجاءت مذكرة ـ رئيس لجنة قضايا الحكومة ـ لتتفق تماما مع الرأى القائل بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب[١١] .

والسؤال الذى يمكن أن يطرح نفسه فى هذا المجال : هل كان على ماهر هو صاحب فكرة ابعاد مصر عن ميدان الحرب وهى السياسة التى عرفت «بتجنيب مصر ويلات الحرب» ؟

من الملاحظ أن غالبية الذين سجلوا هذه الاحداث قد تغافلوا عن دور الملك فاروق فى هذا الصدد مع العلم بأن على ماهر لم يكن يستطيع أن يصمد أمام ملاحقة السفير البريطانى له لولا أن الملك فاروق كان يناصر هذه الفكرة ويدعمها من خلال تأكيداته المستمرة لرئيس وزرائه على ماهر ، ويؤكد أحد المؤرخين أن الملك فاروق قد أخبر المفوض العام للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة بأن على ماهر كان قد وعد انجلترا فى مناسبات ثلاثة باعلان الحرب على ألمانيا ولكن فاروق منعه من القيام بذلك[١٢] .

وتشير بعض المصادر قريبة الصلة من القصر الملكى الى أن الملك كان صاحب فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب[١٣]، إلا أن دوره كان خفياً .

لقد كان الإتجاه السائد من البداية هو دخول مصر الحرب لدرجة أن على ماهر دعا مجلس الوزراء الى جلسة طارئة وطالبهم بالإتفاق صيغة قرار اعلان الحرب ضد المانيا؟.. الا أن عبد الرحمن عزام «وزير الأوقاف» اعترض على هذا القرار وأخذ يفند الرأى القائل بأن معاهدة ١٩٣٦ تلزم مصر اعلان الحرب ، وبعد مناقشة طويلة طلب عبد الرحمن عزام من على ماهر أن يترك له هذه المسألة ليسويها مع السفير البريطانى ووافق على ماهر ، وذهب عبد الرحمن عزام وقابل مايلز لامبسون وناقشه طويلا فى نصوص المعاهدة واستطاع أن يقنعه بأن مصلحة بريطانيا نفسها عدم اعلان مصر الحرب على المانيا وهكذا سويت المسألة[١٤].

وعلى الرغم من التناقض الذى بدا واضحا فى موقف على ماهر بخصوص تلك القضية الهامة الا أننى أعتقد أنه لم يكن ينوى الزج بمصر فى تلك الحرب ولم يكن صادقا فى وعوده التى قطعها للسفير البريطانى ، ولعل مرد ذلك الى أن الرجل كان صاحب فكرة التعاون مع ألمانيا ، وكان الملك فاروق وراء هذا الاتجاه [١٥].

لقد كان على ماهر يحرص على عدم اظهار مشاعره الحقيقية وهى كراهية الانجليز مفضلا الألمان الذين راحو يحققون انتصارات أسطورية على بريطانيا العدو الأول لمصر .

وأمام الانتصارات الكبيرة التى حققتها القوات الالمانية فى بداية الحرب فان الحكومة البريطانية طلبت من سفيرها فى القاهرة أن يوقف الضغط على الحكومة المصرية حتى لا تحدث أثرا عكسيا [١٦].

لقد اعتقدت الدوائر السياسية البريطانية بأن المشكلة الحقيقية لم تعد وفاء مصر بالتزاماتها قبل بريطانيا بقدر ما تكمن فى الثقة التى تبددت منذ اللحظة الأولى لقيام الحرب، وأن ولاء على ماهر لبريطانيا لم يعد يمثل رصيدا ايجابيا فى العلاقات المصرية البريطانية وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات كان على الحكومة البريطانية أن تعيد حساباتها من جديد وفقا لمصالحها فى المرتبة الأولى .

واعتقد أننا لسنا بصدد أصدارحكم على مشاعر على ماهر الشخصية وانما يكفينا أن نشرح الأسباب الكامنة وراء السياسة التى أعتقد أن عليه أن يتبناها لصالح مصر .

أولا : لم يكن لدى رئيس الوزراء المصرى أى سبب يغريه بالانضمام الى صف الحلفاء حيث تهاوت فرنسا واضطرت الى عقد اتفاقية هدنة بعد اجتياح أكثر من نصف أراضيها وبعد إنهيار الجيوش الفرنسية التى كانت تحتفظ بمكانة قوية منذ الحرب العالمية الأولى وظهرت ألمانيا بمظهر الدولة التى يستحيل أن تقهر .

ثانياً : لقد استطاعت الدبلوماسية الايطالية أن تقنع على ماهر بأن يظل بعيدا عن الصراع ولم يكن الكونت ماتسولينى سفير إيطاليا فى القاهرة يكف عن التصريح حتى يوليو سنة ١٩٤٠ بأن بلاده لا تضمر أية نوايا عدوانية تجاه مصر ، وتمكنت الدبلوماسية الايطالية أن تكسب الى جانبها ليس على ماهر فقط وإنما الملك فاروق ايضا فى الوقت الذى أعلنت فيه إيطاليا رسميا إنها لا تنوى أن تجر الى صراع البلدان المجاورة مثل اليونان وتركيا ومصر[١٧] .

ثالثا : لم يكن على ماهر يستند الى قاعدة حزبية أو جماهيرية ، وانما كانت دعامته الأولى هو الملك فاروق الذى ألقى بكل ثقه فى جانب المحور اعتقادا بأن الاعتماد على الحلفاء هو من باب الرهان على جواد خاسر.

رابعاً : لقد كانت الغالبية العظمى من الشعب المصرى تميل الى سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، ولقد أدركت الحكومة البريطانية صدق هذه الحقيقة ولم تشأ أن تصدم مشاعر المصريين بفرض الحرب على شعب لا يميل اليها .

ولقد ادركت الحكومة البريطانية وفقا لمصادرها فى القاهرة أن القصر وراء كل هذه المشاعر المعادية لبريطانيا ، ولعل الملك فاروق فى محاولة منه للتقليل من

هيبة بريطانيا كان لا يتورع عن اظهار كراهيته لبريطانيا واعتزازه ، بألمانيا وقوتها حتى فى أحاديثه مع سفير الولايات المتحدة فى القاهرة فقد عبر عن أمله فى هزيمة بريطانيا ، وأتهم الدول التى تقف الى جانبها بأنها تفتقد الحنكة السياسية لأن الحرب أوشكت على النهاية(١٨) .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد اقتنعت بأهمية عدم اعلان مصر دخول الحرب الا ان لامبسون فى محاولة منه لكشف جذور الاتجاه الموالى للمحور، عاد يقترح من جديد اقالة على ماهر اذا لم يعلن الحرب ضد ألمانيا(١٩) .

ومن الواضح أن مطلب السفيرهذه المرة يعد نوعا من المناورة حتى يتأكد من ميول على ماهر ، يضاف الى ذلك الخوف من احراز ألمانيا بعض الانتصارات فى المستقبل مما قد يؤدى الى تردد مصر فى الموافقة على أية اجراءات قد تقدم عليها بريطانيا ، أى أن بريطانيا بأصرارها كانت تريد أن تقطع الطريق على ذلك وتضمن استمرار مصر الى جانبها وارتباطها نهائيا بمعسكر الحلفاء ، وعلى حد تعبير لامبسون : إما أن نطفوا معا أو نغرق معا(٢٠).

وعلى ضوء العديد من البرقيات التى بعث بها لامبسون الى حكومته والتى أكدت جميعها أن الملك فاروق شخص لا يؤمن جانبه ، لذا فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد حساباتها من جديد وخصوصا فيما يتعلق بموقف على ماهر، والذى يسانده القصر ، وحملت رسائل لامبسون الى هاليفاكس « وزير الخارجية» قدرا كبيرا من القلق بسبب تصرفات أعوان القصر ـ على حد تعبير السفير ـ ويضيف السفير قائلا : يجب علينا أن نضع فى اعتبارنا أننا لا نستطيع أن نتخلص من على ماهر دون أن نشهر عصانا فى وجه الملك فاروق لان ما أنتابه من جنون العظمة بالاضافة الى نفوذ على ماهر قد جعله شخصا مكابر يصعب التعامل معه ، وحين نعتزم اتخاذ اجراء سيكون من الضرورى ان نستعمل قدرا كبيرا من العنف ، واذا قاومنا بعناد فعليه أن يذهب هو أيضا ولكن يجب علينا فى هذه الحالة أن نضع فى اعتبارنا اتجاه الرأى العام المصرى ، وموقف الجيش وهذا الموقف لانقدم عليه فى الظروف الحاضرة الا اذا كنا على استعداد لتنفيذه بالقوة ، وهو أمر يصعب تنفيذه فى الوقت الحالى والخلاصة فى رأيى ، هو أن

نرخى لعلى ماهر الحبل حتى يقضى على نفسه ، وستأتى اللحظة المناسبة لنا حين يزداد الشعور المعادى له الى الحد الذى يجعل تدخلنا يبدو أمام الشعب أمرا مطلوبا[٢١].

وفى أول يونية ١٩٤٠ تمت مقابلة بين الملك والسفير البريطانى وقد أومأ السفير الى الدعاية الايطالية المتزايدة حول حياد مصر ، فوعده الملك بأنه سيتعهد المسألة بمزيد من الاهتمام ، بل أنه أبلغ السفير أنه (الملك) أمربوضع أحد أعمام الملكة فريدة تحت الحراسة نظرا لتشيعه للايطاليين وميوله المحورية [٢٢].

وعقب اعلان ايطاليا الحرب (١٠ يونيه ١٩٤٠) قابل السفير على ماهر وابلغه تطورات الموقف العسكرى والغارات الجوية على ليبيا ومصر ، وراح يذكره بوعوده السابقة وقد أجاب على ماهر قائلا : انه اذا حدث هجوم على مصر من أى نوع فإنناسنعلن الحرب ضد المحور ، ولو أن غالبية المصريين يرون عكس ذلك نظراً لأن مصر لاتملك على حدودها أكثر من خمسة آلاف جندى لذا كيف لها أن تلقى بنفسها الى التهلكة باعلان الحرب ؟ .. الأمر الذى أغضب السفير واعتبره تجاهلا للقوات البريطانية فى مصر وتقديرا خاطئا لعدد الجيش المصرى الذى تعلق عليه حكومة لندن أهمية كبرى أملا فى معاونته لها[٢٣].

لقد أخذت العلاقات المصرية البريطانية تدخل الى مرحلة حاسمة حيث أخذ على ماهر برفض توجيهات الانجليز وخصوصا فى بعض المسائل التى تتعلق بأمن بريطانيا من ذلك رفضه أن يكون الحاكم العسكرى لمناطق الحدود انجليزيا كما قرر سحب القوات المصرية بضعة كيلو مترات من الحدود الغربية تفاديا من وقوع اصطدام مباشر مع جنود المحور[٢٤].

لكل ما سبق ومع تطور أحداث الحرب فى غير صالح الحلفاء اعتقد الانجليز أن على ماهر ليس هو الشخص القادر على الاحتفاظ بمصر قاعدة صلبة تدعم من جبهة الحلفاء ، وكان اعلان ايطاليا الحرب بجانب ألمانيا هو الصخرة التى تحطم عليها كل أمل فى تعاون الانجليز مع جبهة القصر على

الرغم من استجابة على ماهر لطلبات السفير حيث أمر باعتقال الايطاليين وشرع فى ترحيل وزير ايطاليا المفوض وأعضاء المفوضية والقنصليات الايطالية الا أن ما أقدم عليه على ماهر بشأن الرعايا الايطاليين لم يخل من الضجر والضيق وكأنه تنفيذ لأمر أرغم عليه وعلى حد تعبير احد المعاصرين : أن ما اقدمت عليه حكومة على ماهر بشأن الرعايا الايطاليين قد بدأ وكأنه اجراء بريطانى تنفذه حكومة لا تملك الخيار(٢٥).

وأمام المناورات التى استخدمها على ماهر ببراعة شديدة لم تملك حكومة لندن الا أن تقترح وجوب اتخاذ اجراء سريع ضده وترى أنه من الاهمية البحث عن وزارة جديدة تكون أكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة ويكون على رأسها سياسى يقف الى جانب بريطانيا بولاء ويجب أن يكون الجيش البريطانى يقظا لمواجهة معارضة الملك فاروق ، وذلك بتخييره بين الموافقة أو التنازل عن العرش وقد اقترح لامبسون اسم الأمير محمد على ليخلف فاروق فهو موال لبريطانيا ويحظى بقدر لا بأس به من الشعبية ويمكن الاعتماد عليه بدرجة أكثر من غيره(٢٦).

وعندما تأكد لامبسون أن على ماهر لن يقبل دخول مصر الحرب فى الوقت الذى كانت ظروف الحرب تشكل ضغطا كبيرا على بريطانيا وخصوصا بعد سقوط فرنسا ودخول ايطاليا الحرب بجانب ألمانيا لذا بدأ لامبسون يتذرع بالعديد من المواقف التى تمكنه من تحقيق كل رغباته وفى مقدمتها الاطاحة بعلى ماهر ، الذى أعلن فى شهادته أثناء نظر قضية مقتل أمين عثمان : أن السفير البريطانى قد طلب منه أن يعتقل الوزير الايطالى فى المفوضية وأن يقوم بتفتيشها ، كما طالبه أن يفتش أمتعة الدبلوماسيين الايطاليين وجيوبهم وقت السفر ، وألا يسمح لطليانى بالسفر الا للسفير وموظفى المفوضية ، ويضيف على ماهر : لقد كان ردى :اذا اعتقلتم أنتم فى انجلترا الكونت جراندى سفير ايطاليا أعمل المثل أنا فى مصر ، وأما التفتيش فاننى أرفضه .. وقلت : واذا أردتم فتشوا ومن ناحيتى فلن أحتج ، وقلت لهم ايضا : أن هذا التفتيش فى الواقع لن

يكون لأن الكونت جراندى موضع التكريم فى بلادكم فلن أعاملهم أنا الا بقواعد العرف الدولى ، والذين يسافرون معه لن أحجزهم الا اذا تبينت موقف المصريين فى روما وما يتخذ بشأنهم [٢٧].

واعتقد أن هذا الموقف من على ماهر ينم عن دهاء سياسى فهو يريد أن تقدم بريطانيا لاتخاذ ماتراه بشأن الايطاليين المقيمين فى مصر حتى يبدو أمام الطليان وكأنه مغلوب على امره ومن جانب آخر فهو يرغب فى الإطمئنان على سلامة الرعايا المصريين المقيمين فى ايطاليا ٠

وأمام الضغط المتزايد على على ماهر فقد اشار عليه الملك فاروق بنقل القضية ـ دخول مصر الحرب ـ الى البرلمان ليتخذ بشأنها مايشاء ـ ويعد قرار البرلمان صدمة أخرى للسفير حيث أقر البرلمان وجهة نظر الحكومة بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب وأنها ستكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا ولن تعلن عليها الحرب الا اذا اعتدت عليها باحدى الطرق الآتية :

أولاً : اذا ابتدأت القوات الايطالية بغزو الأراضى المصرية .

ثانياً : اذا ضربت ايطاليا المدن المصرية بالقنابل .

ثالثاً : اذا شنت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى [٢٨].

وفى ١٣ يونيه ١٩٤٠ بدأ السفير البريطانى يتبع سياسة جديدة تتفق مع توجيهات الخارجية البريطانية وتحقق نفس الغرض ، وهو ضرورة الحصول على تعاون على ماهر وعدم التنازل عن أى شىء أكثر من نصوص المعاهدة مما جعل لامبسون يقول عنه : ان على ماهر يتبع سياسة ذات وجهين بين بريطانيا وايطاليا وانه يعمل على تسهيل الامور للايطاليين ، وانه يتلاعب بطريقة مقلقة فيما يختص بالجيش المصرى[٢٩] .

وأمام تدهور الحلفاء وخصوصا بعد سقوط باريس أصبح تسليم بريطانيا فى نظر الكثيرين مسألة وقت ولعل هذا كان من أهم العوامل التى جعلت السلطات البريطانية فى مصر تعتقد بأن على ماهر شخص لايمكن الاعتماد عليه[٣٠]، بل أن السلطات البريطانية بدأت تفقد أعصابها تماما وتطلب من الخارجية

البريطانية صراحة اقالة على ماهر ، وقد أشيع أن على ماهر على علاقة بالمحور وأن هناك اتصالات لاسلكية سرية كانت ترسل الى وكلاء المحور وسلطاته الحربية تعطى تفاصيل بعض ما يجرى فى مصر وما تحرص السلطات البريطانية كل الحرص على كتمانه ـ كما أن هذه المحطات السرية كانت تتلقى من وكلاء المحور وسلطاته الحربية التعليمات عما يجب عمله(٣١) .

وبدأت السلطات البريطانية تتلقى العديد من التقارير فى الفترة من يونيه ١٩٤٠ وحتى آواخر عام ١٩٤١م من أقلام مخابراتها فى القاهرة وتركيا ولبنان وقد جاء فيها :

١- أن سمير ذو الفقار التشريفاتى السابق ـ وأحد أصدقاء على ماهر ـ قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة التجارة فى الجلود والتبغ وانه اجتمع بسفير ألمانيا فى انقرة عدة مرات وأنه قابل أيضا بعض وكلاء الألمان وأنه لما عاد اجتمع بعلى ماهر وبعض كبار الساسة الموالين للقصر .

٢- أن شوقى الهان ، وزير تركيا المفوض فى مصر قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة مراجعة حكومته فى بعض الشئون بينما هو فى الحقيقة قد سافر موفدا " من سلطات مصرية عليا" للاتصال بالسلطات الالمانية فى تركيا وابلاغها أخبارا خاصة لكى تبلغها هى بدورها الى السلطات العليا فى برلين كانت تركيا يومئذ أى فى عام ١٩٤١ على الحياد ولكنه كان حيادا مشوبا بالميل لألمانيا وتأييد المحور .

٣- أن الانسة «دولوس » الملحقة السياسية بمفوضية أسبانيا فى القاهرة كانت واسطة اتصال بين فريق الكبراء المصريين الموالين للمحور وبين سفارة ألمانيا فى مدريد(٣٢).

لقد كان على بريطانيا أن تقطع الشك باليقين وأن تبلغ سفيرها فى القاهرة لكى يتصل بالملك فاروق ويبلغه الرسالة التالية؟ على ماهر يجب أن يخرج من الحكم فورا ، كما أننا لا نوافق على عودته الى منصبه فى القصر لأن التجارب أظهرت أن وجوده فى ذلك المنصب يجعل من المستحيل على أية وزارة أن تقوم

بعملها[٣٣]. ولم يستطيع الملك فاروق أن يحمى رئيس وزارئه واستسلم للانذار البريطانى لكن بعد العديد من المحاولات بهدف الإحتفاظ بعلى ماهر باعتباره الرجل المناسب فى هذه الظروف العصيبة .

واستمرارا فى سياسة كسب الوقت فان الملك فاروق قد بعث فى الثامن عشر من يونيه ١٩٤٠ برسالة الى ملك انجلترا يشكو فيها أسلوب التعسف والتشدد الذى يمارسه لامبسون وفى نفس الوقت أوفد الملك أحمد حسنين ليقابل السفير ويخبره بأمر تلك الرسالة ويوضح له بأن التعديل الوزارى يتوقف على اجابة ملك انجلترا على تلك الرسالة ولعل مقابلة حسنين باشا للسفير كانت تعنى الوساطة كى يسمح لعلى ماهر بالعودة الى منصبه السابق كرئيس للديوان الملكى مراعاة لكرامة الملك فاروق بعد أن بات من المستحيل الاحتفاظ به رئيسا للوزارة ولكن السفير رفض ذلك رفضا باتا وأكد فى الوقت نفسه أن ليس فى نية حكومة لندن التصميم على مطالبة أى حكومة مصرية باعلان الحرب[٣٤].

ولم تكن رسالة الملك فاروق الى ملك انجلترا لتحدث أثرا فى موقف الحكومة البريطانية فهى المسئولة عن القرار الذى اتخذته وهى السلطة التنفيذية أمام البرلمان وكل مشتغل بالقوانين الدستورية يعلم أن الملك فى انجلترا يملك ولايحكم ولم يأت يوم ٢٢ يونيه حتى كان السفير البريطانى قد تلقى موافقة حكومته على تنازل الملك فاروق عن العرش اذا تمسك برئيس وزارئه على ان لا يترك طليقا وانما يوضع تحت الرقابة الانجليزية حتى لا يلجأ الى إيطاليا أو ألمانيا ليطالب بعرشه[٣٥]. ولعل بريطانيا تبريرا منها لما سوف تقدم عليه من اجراءات عنيفة فقد اتخذت المادة الخامسة من المعاهدة ذريعة حيث تقضى بتعهد مصر أن لاتتخذ فى علاقاتها مع الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع المعاهدة فصا أوروحا .

لقد أخذ الملك فاروق يفكر فى الشخص الذى يعهد اليه بتأليف الوزارة وكان طبيعيا أن يكون موضع ثقة السفير البريطانى ومن الأفضل أن تكون وزارة وفدية او تحظى بتأييد الوفد على الأقل حيث تكون قادرة على التعاون مع بريطانيا الى حد أن : «تطفوا معنا أو تغرق معنا» على حد قول لامبسون[٣٦] .

واستقر الرأى أخيرا على حسن صبرى باشا لكى يؤلف الوزارة الجديدة (٢٨ يونية ١٩٤٠) وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ العديد من الاسئلة عن الظروف والملابسات التى أحاطت باقالة الوزارة وحمل الأعضاء على بريطانيا لتدخلها فى مسائل تعد من صميم السياسة المصرية وأصدر المجلس بيانا يستنكر فيه ما حدث من اعتداء على رئيس الوزراء[٣٧] .

والسؤال الذى يطرح نفسه ٠ هل كانت هناك علاقة بين المحور وعلى ماهر دفعت بريطانيا الى هذا الموقف ؟ ..

من المقطوع به أن الخلاف بين انجلترا وعلى ماهر كان السبب فى استقالته وهو خلاف قائم على التشكك وفقدان الثقة من الجانب البريطانى فى على ماهر اعتقادا بأنه على علاقة بالمحور وهذا واضح من خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ووفقا لما ذكره الدكتور هيكل فان بريطانيا وجهت الى الملك فاروق تبليغا بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق وأنها فى ريب من نواياها[٣٨].

ولقد أكدت السلطات البريطانية أنها اكتشفت من بين الوثائق الألمانية التى عثرت عليها أن على ماهر كان يتلقى مساعدات من المحورعن طريق بنك درسدنر[٣٩]، وعلى الرغم مما تشير اليه الوثائق البريطانية من أن على ماهر يعمل لحساب الألمان الا أن مثل هذه الاتهامات لايمكن أن نقبلها على أنها حقيقة مجردة وخصوصا اذا ما تضاربت المصادر البريطانية فى هذا الصدد فان اللورد ويلسون القائد العسكرى لمنطقة البحر المتوسط يقول تعقيبا على هذا : " أنه لما يدعو الى الدهشة أن المعلومات التى وصلت الى المحور من مصر كانت ضئيلة القيمة ولا أعرف حالة واحدة تضمنت معلومات عن تحركاتنا أو عملياتنا العسكرية تسربت الى العدو فى الوقت المناسب الذى يتيح له استخدام تلك المعلومات لمواجهتنا [٤٠] لعل كل ماقيل لا يعد دليلا على وجود علاقة من نوع ما بين على ماهر والمحور بالضرورة لكنه ينهض دليلا على قلق بريطانيا وتخوفها الشديد ومؤشرا على أن على ماهر لم يعد موضع ثقة الحلفاء وقد تعمق هذا الانطباع لدى السفير البريطانى نتيجة شكوكه فى على ماهر ولم تعد قضية وفاء

مصر بالتزاماتها تجاه الحليفة هوالأساس وانما أصبحت الثقة فى ولاء على ماهر للخليفة ومدى استجابته للمطالب البريطانية بعيدا عن نصوص المعاهدة .

ولما كانت تلك الثقة قد أصبحت معدومة ولذا فإننى أعتقد أن على ماهر لم يكن جاسوسا ألمانيا بقدر ما كان سياسيا مصريا حاول أن يستغل لعبة الأمم وصراعاتها فى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال ، وكما أوضحنا من قبل فلم يكن هناك أى سبب يشجع على ماهر لكى يلقى بكل ثقله تجاه بريطانيا التى كانت أوضاعها العسكرية تبدو سيئة على كل الجبهات .

وتشير الكثير من المصادر الهامة الى وجود اتصالات بين فاروق والمحور حيث كشفت الوثائق الألمانية عن جوانب متعددة من تلك الاتصالات حيث يشير المؤرخ «لوكاز هيرزوير» الى تلك الاتصالات من خلال الوثائق الألمانية التى اعتمد عليها ، حيث أن القائم بالاعمال المصرى فى بون - عسل بك - والبرنس محمد ابراهيم ، والقنصل المصرى العام فى استنبول (حافظ عمرو) والسفير المصري فى طهران - يوسف ذو الفقار - صهر الملك فاروق وآخرين اتصلوا بالهيئات الدبلوماسية الألمانية سواء بطريق مباشر أو غيرمباشر ، وكانت أهم تلك الاتصالات المحادثات التى اجراها ذو الفقار باشا بالسفير الألمانى فى طهران باسم الملك فاروق شخصيا وبتعليمات خاصة منه وعبر عن عطف فاروق على هتلر واحترامه له ولألمانيا وعن اطيب تمنياته بالانتصار على بريطانيا وان الملك فاروق وشعبه يودان مشاهدة قوات التحرير الألمانية فى مصر فى أسرع وقت ممكن وأن المصريين واثقون من أن الألمان سيأتون كمحررين لا كطغاة جدد[٤١].

ولاشك أن تلك الميول المحورية من جانب الملك فاروق لم تكن ايمانا منه بنزعات فاشية او نازية وانما كانت بسبب تطور الموقف العسكرى فى أوروبا وأنهيار فرنسا مما شجع فى مصر الميول التى كانت تتعاطف مع المحور شعبية كانت أم رسمية، لا على اعتبار أن المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام السيادة المصرية واستقلال دول منطقة الشرق الأوسط ولكن على اعتبار أنه لن يكون احتلالا أسوا من الاحتلال البريطانى أو الفرنسى والذى عانت منه شعوب المنطقة سنوات طويلة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان هذا الميل يحمل فى

طياته دوافع التشفى نحو حليف أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها، كما أنه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الأعجاب بالعسكرية الألمانية التى لاتقهر على حد تعبير بعض قطاعات الرأى العام المصرى وقادته بل وحتى الملك فاروق الذى كان يود الوصول الى تفاهم مع ألمانيا قبل أن تحسم الحرب لصالحها كما كان يعتقد ، وبقدر ماحرص الملك فاروق على التقرب من هتلر بقدر ما حرصت المخابرات الألمانية على تبديد أية مخاوف قد تساور الملك فاروق ووفقا لهذه السياسة التى نسجت خيوطها المخابرات الألمانية، فقد تلقى الملك فاروق رسالة شفهية عن طريق السفير المصرى فى طهران (٣٠ ابريل ١٩٤١) يؤكد فيها هتلر بأن الحرب ليست موجهة ضد مصر أو أى بلد عربى وانما ضد انجلترا وحدها ، وأن دولتى المحور تريدان طرد بريطانيا من أوربا والشرق الأدنى الى غير رجعة ، واقامة نظام جديد يقوم على مبدأ المصالح المشروعة لكل الشعوب ، وأكدت الرسالة أيضا على أن ألمانيا ليست لها أطماع أقليمية فى البلدان العربية ، على حين أن هتلر وموسلينى يرغبان فى أن يتحقق استقلال مصر وكل الأقطار العربية[٤٢].

وفى ٢٩ يونيو ١٩٤١ اى بعد فشل الهجوم الانجليزى الذى شنه الجنرال ويفل على الحدود المصرية الليبية أرسل فاروق برقية الى السفير المصرى فى طهران ليبلغ السفير الألمانى ان لدى فاروق معلومات تؤكد بأن الانجليز سيحتلون مناطق البترول الايرانية لكى يحموها من الهجوم الألمانى المحتل من ناحية روسيا[٤٣].

الا أن فاروق قد تملكه القلق والانزعاج بسبب ما وصل الى علمه من اتصالات كانت تجريها المخابرات الالمانية مع خديو مصر السابق عباس حلمى والذى كان صديقا قديما لألمانيا وكانت له ادعاءات فى عرش مصر منذ خلعه الانجليز فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، وعلى الرغم من أنه قد تنازل عن عرش مصر وأصدر بيانا بهذا الخصوص (١٢ مايو ١٩٣١) الا أنه قد أوضح فيما بعد أنه يطالب بالعرش لابنه[٤٤].

ويبدو أن اتصالات عباس حلمى بالألمان قد اثارت قلقا فى الدوائر الملكية المصرية مما جعل الملك فاروق يكتب الى هتلر - عن طريق السفارة البلغارية فى القاهرة - يحثه على قطع العلاقات الألمانية مع عباس حلمى وبالفعل فقد توقفت تلك الاتصالات كما قررت الحكومة الايطالية أيضا قطع اتصالاتها بخديو مصر السابق عباس حلمى ارضاء للملك فاروق (٤٥).

وأعتقد أن الملك فاروق لم يكن وحده الذى يميل الى ألمانيا وأنما كانت الغالبية العظمى من المصريين يميلون الى نفس الاتجاه ولعل ذلك يرجع الى عدة اعتبارات : فقد كان أول من اكتشف فيروس البلهارسيا عالم ألمانى وكان هذا المرض من الأمراض المنتشرة فى مصر ، وكان أول من أكتشف معابد ابى سنبل عالم أثار ألمانى ، ثم كانت هناك تلك الثقة التى تتمتع بها الالات الألمانية بشكل واضح ، وكان العرب عموما معجبين بألمانيا بسبب انضباطها وقوتها والطريقة التى بنت بها كيان وحدتها من مجموعة من الدويلات ذات لغة مشتركة وتراث مشترك ولكنها كانت عديمة القوة الى أن التحمت أواصرها وانصهرت فى بوتقة الوحدة الجرمانية وعندما كل العرب (وما يزالون) يتدارسون تحقيق وحدتهم كان بعضهم يتطلع الى ألمانيا على اعتبار أنها قدوة يمكن الاحتذاء بها.

وعلى ضوء المعنى السابق فقد اتهمت السلطات المصرية بأنها صنيعة للمحور فى شخص ملكها _ على الرغم من أن تلك التهمة لا تحمل قدرا من الحقيقة ، فالواقع أن مصر وألمانيا وجدتا نفسيهما تحاربان عدوا واحدا الأمر الذى خلق نوعا من الترابط بينهما ليس القصد منه خدمة ألمانيا وأنما قصد من هذا الترابط حصول مصر على استقلالها ، ولعل فاروق فى محاولة الاتصال بالألمان كان يهدف الى أن يحصل على وعد من هتلر بأن يمنح الألمان مصر الاستقلال اذا انتصر المحور فى الحرب(٤٦).

وعلى الرغم من أن المحور قد اعلن فى العديد من المناسبات أنه لا يضمر أى نوايا عدوانية نحو مصر أو غيرها من الأقطار العربية ، وبينما الاتصالات قائمة بين الملك فاروق وهتلر إلا أن الوثائق الألمانية ، تشير الى مايسمى بتقسيم التركة

ـ عقب انتصار المحور ـ حيث أرادت أيطاليا أن تحصل من هتلرعلى وعد بأن تكون مصر من نصيبها فى نطاق السيطرة الايطالية على ساحل شمال أفريقيا ، وعلى الرغم من أن هتلر قد قطع على نفسه وعدا بذلك الا أنها كانت خطة تكتيكية بهدف البقاء على جبهة التضامن متماسكة[٤٧] .

ويبدو أن المخابرات البريطانية كانت متيقظة تماما لكل مايحدث فى مصر وتجمعت تقارير المخابرات البريطانية وتقارير السفير البريطانى فى مصر وتقارير عملاء بريطانيا سواء فى مصر أو فى البلدان التى تمت فيها الاتصالات بين المحور وفاروق ، واجمعت كلها على أن فاروق يلعب لعبة خطيرة ولابد من توجيه لطمة قوية لشخص الملك الشاب المتهور حتى يعود الى حظيرة السياسة البريطانية .

وقبل أن ننتهى من دراسة بعض المواقف التى هيأت لحادث ٤ فبراير يجدر بنا أن نسجل ملاحظة هامة : لقد كان فى مقدور السلطات البريطانية أن تقدر نشاط القصر لا على أنه خيانة لقضية بريطانيا وحلفائها وانما على أنه اخلاص لقضية مصر واستقلالها، وأن هؤلاء المصريين ذوى النشاط المحورى لايحبون المحور لذاته ولا يكرهون الانجليز لذاتهم أيضا ، ولكنهم كانوا يعملون لتحقيق ما يعتقدون باخلاص أنه فى مصلحة مصر ، ولقد كانت الدول المحايدة او معظمها تؤمن يومئذ ايمانا راسخا بأن النصر للمحور وأن الهزيمة ستلحق ببريطانيا .

ولم تكن هناك أذن خيانة لقضية الديمقراطية وانما كان هناك اخلاص لقضية مصر وحرص على تحقيق أمانيها فى السيادة والاستقلال ، ولعل البريطانى الوحيد الذى فهم هذا المعنى وقدره هو الجنرال ويلسون حيث عبر عن النشاط المصرى والذى يطلق عليه " محورى" بأنه نشاط بين ولاءين ولاء الساسة المصريين لقضية بلادهم والعمل على استقلالها وبين ولائهم لقضية الحلفاء والديمقراطية[٤٨].

بريطانيا تستنفذ أغراضها من وزارتى حسن صبرى وحسين سرى

أولا: وزارة حسن صبرى «يونية ـ نوفمبر ١٩٤٠» :

لم يجد الملك فاروق بدأ من الخضوع للتهديدات البريطانية والموافقة على إقالة حكومة على ماهر ، ورغبة منه فى تدارك الموقف حفاظا على عرشه ، استدعى عددا من الساسة القدامى وزعماء الأحزاب الى قصر عابدين للتشاور فى الأمر ، وقد رأى المجتمعون وفى مقدمتهم أحمد ماهر أنه من الخير أن تستقيل الوزارة بعد أن أنعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية[٤٩]، وفى مساء (٢٢ يونية ١٩٤٠) وكان على ماهر قد قدم استقالته فعلا ، وذهب أحمد حسنين (أمين القصر) الى دار السفارة البريطانية ليبلغ السفير موافقة الملك على اعتزال على ماهر رياسة الوزارة ولن يعود الى منصبه فى القصر وفى محاولة من على ماهر لاستثمار الموقف لصالحه ذهب الى مجلس الشيوخ والقى بيانا أوضح فيه أسباب استقالته مؤكدا على أن السلطات البريطانية تقدمت اليه بالعديد من المطالب وأنه استجاب الى الكثير منها فى نطاق معاهدة التحالف الأمر الذى استوجب شكر السلطات البريطانية له ، وأن بعضا من هذه المطالب قد رفضه لمنافاته لاستقلال مصر .

ويلاحظ أن على ماهر قد لجأ الى مجلس الشيوخ ، وليس الى مجلس النواب، الذى يملك وحده اعلان الثقة بالوزارة ، وذلك خشية المعارضة التى قد يثيرها رئيس مجلس النواب ـ أحمد ماهر ـ بسبب ما أبداه من موافقته على استقالة الحكومة .

أما المطالب البريطانية بشأن الوزارة الجديدة فقد اتسمت بالتضارب الى حد كبير حيث كان من رأى الخارجية البريطانية أن تكون وزارة قومية أكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة بشرط أن يؤيدها الوفد وتقوم بتنفيذ المعاهدة نصا وروحا[٥٠] ، وهكذا عاد الوفد الى الظهور كقوة مؤثرة على مسرح السياسة المصرية ، أما لامبسون فكان يريدها وزارة وفدية خالصة أو يؤيدها الوفد على الأقل ولا أهمية لكونها قومية أو حزبية بشرط أن «تطفوا معنا أو تغرق معنا» على حد تعبيره [٥١] .

وأعتقد أن اختيار حسن صبرى لرئاسة الحكومة (٢٨ يونية) لم يكن استجابة كاملة لرغبات بريطانيا الا أن الحكومة البريطانية قد اعتبرته حلا وسطا وأكد وزير الخارجية البريطانية هذا المعنى فى تصريح له فى مجلس اللوردات اذ قال : «أن علاقة بريطانيا بالوزارة المصرية الحاضرة تدعو الى أشد الاغتباط على الرغم من أنه كان يود أن يشترك الوفد فى الحكم » (٥٢).

ولعل موافقة بريطانيا على اختيار حسن صبرى رئيسا للحكومة قد حكمته عدة اعتبارات من بينها : صداقة حسن صبرى لبريطانيا ورفض النحاس باشا الاشتراك فى وزارة قومية ، وعدم التأكد من ولاء القوات الفرنسية بعد سقوط فرنسا ورغبة الخارجية البريطانية فى حسم الأمور مع الملك فاروق بقدر من اللباقة دون حدوث انفجار(٥٣) .

وعلى الرغم مما عرف عن حسن صبرى من ميول انجليزية الا أن زيارته لدار السفارة البريطانية فى اليوم الثانى لتولية منصب رئيس الحكومة كانت تحمل معنى الحرص على أرضاء السلطات البريطانية بقدريمكنه من ممارسة سلطاته كرئيس للوزراء ، ولذا فقد كانت هذه الزيارة موضع استنكار شديد من بعض أعضاء مجلس الشيوخ المصرى والكثير من قطاعات الرأى العام المصرى .

ولم يكن من الممكن أن تتبنى الوزارة الجديدة سياسة مضادة لسياسة الوزارة السابقة ولذا فقد ألقى حسن صبرى بيانا فى مجلس النواب والشيوخ اشار فيه الى : أن مصر الحريصة على استقلالها وسلامتها تحرص كذلك على الوفاء بتعهداتها لحليفتها بتطبيق المعاهدة نصا وروحا وفق ما أقره مجلسكم الموقر بجلسة ١٢ يونية ١٩٤٠ (٥٤)، وكان معنى ذلك هو تمسك وزارة حسن صبرى بمبدأ تجنيب مصر ويلات الحرب ،.وعلى الرغم من ذلك فقد قوبل رئيس الوزراء بمعارضة قوية من غالبية أعضاء مجلسى النواب والشيوخ بسبب الملابسات التى أحاطت بتشكيل الوزارة على اعتبار أن الوزارة السابقة قد حظيت بثقة البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) (٥٥) قبل أيام معدودات وإقالتها بهذه الطريقة يعد مخالفة صريحة للدستور الذى يقضى بأن الوزارة تستقيل اذا أفتقدت ثقة البرلمان وتبقى فى مناصبها اذا فازت بهذه الثقة .. وتساءل أحد أعضاء مجلس

الشيوخ : فمن أى ناحية أذن جاءت هذه الاستقالة ؟ وأجاب الشيخ عبد الرحمن الرافعى : أن أمر الاقالة جاء من ناحية التدخل السافر فى شئون البلاد ولذا فإن الملابسات التى أحاطت بتشكيل الوزارة الحالية واستقالة الوزارة السابقة يدعونا الى الامتناع عن تأييد تلك الوزارة (٥٦) .

ويلاحظ وفقا للعديد من المصادر الهامة أن بريطانيا بدأت تعمل على إرضاء الوفد وقد إتضح هذا من خلال سياسةالوزارة الجديدة وحث الملك فاروق على أخذ رأى الوفد على اعتبار أن أية حكومة لا تحظى برضاء الوفد فلن تنال قدرا من الأهلية التى تمكنها من الاستمرار ، ولذا فإننا نعتقد أن موقف الوفد وامتناعه عن تأييد هذه الحكومة على اعتبار أنها لا تحوز ثقة البلاد(٥٧)، يعد نوعا من المناورة لبريطانيا ومؤشرا واضحا الى سياسة التصادم التى أوصلت العلاقات المصرية البريطانية الى طريق مسدود وقد بدأ هذا واضحا من خلال مقابلة لامبسون لفاروق(٢٨ يونية ١٩٤٠) ولذلك فقد سعى حسن صبرى جادا للحصول على تأييد الوفد تقوية لمركزه ، بناء على نصيحة لامبسون .

لقد حرصت الإدارة البريطانية على أن يظل الباب مفتوحا مع الوفد اعتقاداً بأنه البديل المناسب ، حينما تتأزم الأموروتفشل حكومات الأقلية فى تنفيذ كافة التزامات معاهدة ١٩٣٦ ، ولذا فقد لفت لامبسون نظر فاروق الى أن فشل وزارة حسن صبرى ستترتب عليها نتائج خطيرة قد لا يتوقعها(٥٨). وهى إشارة واضحة الى تحذير فاروق من سياسته التى عقدت الأمور ايام وزارة على ماهر تلك السياسة التى يرى لامبسون أنها أدت الى أزمة أفلت فاروق من نتائجها الخطيرة الصعبة .

وبصدد اختيار حسن صبرى باشا رئيسا للوزراء وعدم الأخذ بنصيحة لامبسون باسناد رئاسة الحكومة الى الوفد أو وزارة يؤيدها الوفد يتحدث أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى والمستشار الأول للملك فاروق ـ عن السبب فى اختيار حسن صبرى فيقول : «لقد كان رأيى دائما أن الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة فى هذا البلد وانه بهذه الصفة أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى ، وأنا اعتقد أن الوفد قوة يمكن استغلالها فى استخلاص حقوق البلاد من

الانجليز ، ولقد عملت ولازلت أعمل على ازالة الخلاف بين الملك فاروق والنحاس، وهذه الخطوة لابد منها قبل عودة المياة الى مجاريها - أى قبل عودة الوفد الى تولى الحكم - ومن هنا كان رفضى العمل بنصيحة لامبسون - لأن العمل بهذه النصيحة كان معناه أن الوفد وهو القوة الشعبية الوحيدة «وعودته الى الحكم بإرادة الانجليز ليس فى مصلحة البلاد ولا فى مصلحة الملك ، ولا فى مصلحة الوفد نفسه» .

ويضيف أحمد حسنين قائلا: «رأيت أن أقوم بمناورة تمويه وتضليل ذرا للرماد فى العيون، فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس باشا فى كفر عشما لكى ألفت أنظار السفارة وعيونها الى حيث يقيم النحاس وأصرفها عما يجرى فى القاهرة.. وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت فى كفر عشما كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة وهكذا فوجىء السفير البريطانى بالأمر الواقع صحيح أن حسن صديق لبريطانيا ولقد اخترناه لهذا السبب كسرا لحدة التحدى فقد كان أغفال نصيحة السفير تحديا منا لاشك فيه [٥٩].

ووفقا لهذه الرواية فإن القصر الملكى كان يحاول أن يظهر وكأنه حريص على عودة الوفد تحقيقا للشرعية الدستورية باعتبار أن الوفد هوصاحب الأغلبية الشعبية فى البلاد وهذا يعطى دلالة خفية على أن اسناد الحكم الى وزارات الأقلية يعد مخالفة دستورية يحرص القصر على تجاوزها بعودة الوفد الى الحكم تحقيقا لمبدأ الشرعية الدستورية الا أن هذه العودة مشروطة بايجاد نوع من التفاهم مع الملك أى - عودة المياه الى مجاريها - على حد تعبير أحمد حسنين باشا. وهذه العودة التى يعنيها القصر تتمثل فى نوع من التضامن بين القصر والوفد وهذا مالا تسمح به بريطانيا اطلاقا لأنه يعنى - من وجهة النظر البريطانية - أن ينضم الوفد الى سياسة القصر مما يسبب كثيرا من المشاكل، واعاقة للعديد من المخططات البريطانية .

وفى الوقت الذى تولت فيه وزارة حسن صبرى الحكم كان الهجوم العنيف الذى شنه الايطاليون فى خريف سنة ١٩٤٠ فى اتجاه الاسكندرية ، وسرعان ما

جعل مهمة الوزارة الجديدة بالغة الدقة حيث وصلت القوات الايطالية الى السلوم فى ١٤ سبتمبر وعقب ذلك بيومين احتلت سيدى برانى ، ومن جديد نوقشت قضية هامة شغلت الجانب الأساسى فى العلاقات المصرية البريطانية ابتداء من نشوب الحرب - وهى قضية اعلان الحرب من جانب مصر على المحور - وتوترت العلاقات مع السعديين والذين كانوا يشكلون اهم المجموعات الحزبية التى تتالف منها الوزارة، وبدأ الدكتور أحمد ماهر فى شن حملة سياسية تستهدف أن يكون لمصر دورا هاما فى الحرب بأن تعلن الحرب على المحور، فى الوقت الذى رأى فيه حسن صبرى وغالبية أعضاء وزارته أن مصر يجب ألا تعلن الحرب لمجرد اجتياز الايطاليين الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ومرسى مطروح مسافة ثلاثمائة كيلو متر لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها ، ولا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعا عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ولا تريد أن تجعل من اعلان الحرب مجرد ظاهرة كلامية لا حربا بالفعل وكان من رأى حسن صبرى عدم اعلان الحرب من جانب مصر ولو بلغ الايطاليون القاهرة(٦٠) .

لقد كان توتر الاعصاب فى القاهرة شديدا ، وفى دور السينما قوبلت المعلومات التى عملت السلطات البريطانية بعناية على اذاعتها بمظاهرات صاخبة كالموج وكثرت الأخبار المغلوطة وانتشرت الشائعات بأن الحرس الملكى قد دعم بعناصر انجليزية جعلت الملك فاروق واقعا تحت الرقابة المشددة من السلطات البريطانية(٦١) .

وأمام الهزائم المتلاحقة لقوات الحلفاء وتحت تأثير الرأى العام المصرى والذى يميل الى عدم التورط فى حرب لا ناقة له فيها ولا جمل - على حد تعبير الشيخ المراغى(٦٢) - تمسكت حكومة حسن صبرى بموقفها من الحرب على الرغم من انسحاب السعديين من الوزارة ايمانا منهم بأن فشل مصر فى الدفاع عن نفسها انما يعنى الاعتراف بالحماية البريطانية عليها(٦٣). واجمعت العديد من تقارير السفارة البريطانية على أن مشاعر المصريين لا تميل الى اعلان

الحرب ومن المستحيل إجبار مصر على اتخاذ قرار الحرب على ضوء اتجاهات الرأى العام المصرى فى ذلك الوقت [٦٤] .

وأمام الاجماع الشعبى على مبدأ عدم دخول الحرب فلقد تجاوزت العديد من الصحف المصرية حدود الرقابة المفروضة عليها ونشرت العديد من المقالات دفاعا عن حق مصر فى تمسكها بالموقف الذى يتفق ومصالحها على اعتبار أن ايطاليا فى حالة حرب مع انجلترا وليس مع مصر وأن الهجوم الايطالى يستهدف القوات البريطانية ولم يقصد به العدوان على المدن والقوات المصرية فهى حرب يخوضها طرف محارب ضد طرف محارب آخر فوق أرض طرف ثالث[٦٥] .

وسرى اعتقاد ـ بالحق أو بالباطل ـ بأن انسحاب القوات البريطانية من السلوم وسيدى برانى مرجعه أسباب سياسية وليست عسكرية ، وأن بريطانيا لم تكن لتقرر أن تجلو عن هاتين المدينتين الا لكى تجر مصر وراءها فى الحرب وذلك بأن تهيىء لدخول مصر الحرب سببا معقولا [٦٦].

وكان على بريطانيا وفقا لما أجمع عليه الشعب المصرى من تجنيب ويلات الحرب أن تواجه الموقف بدون الاعتماد على الجيش المصرى لكنها ستحاول أن تعطى تفسيرا يزداد صرامة لمواد المعاهدة « ١٩٣٦ » كما أنها لن تتردد ـ عندما يلوح لها أن مصالحها الفعلية فى خطر ـ فى أن تتدخل بحزم فى الشئون الداخلية لمصر ولو اضطرها الأمر الى استخدام القوة العسكرية وهذا ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ م .

وفى الاسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٤٠ تمكنت القوات البريطانية من إحراز بعض الانتصارات فى سيدى برانى وأوقفت زحف القوات الايطالية على مصر، ولذا فقد استرد الانجليز بعضا من أنفاسهم المضطربة مما مكن السفير البريطانى من استشارة القادة العسكريين فى المنطقة حول أهمية دخول مصر الحرب وقد أجمعوا على أن الوقت غير مناسب للأسباب الآتية :

أولا : إن وقوف مصر على الحياد ساعد على تخفيف تعرض قناة السويس والموانى المصرية للقصف من جانب ايطاليا .. ومن القواعد المصرية يتدفق السلاح والعتاد الى قوات الحلفاء[٦٧] .

ثانيا : إن احتمال هجوم ايطاليا من الجو على الاراضى المصرية مايزال قائما ولدى الايطاليين فى ليبيا ثلاثة أسراب مقاتلة يتكون كل سرب من ١٨ طائرة بالاضافة الى سرب قاذف ناقل ، وان هناك حوالى مائة وعشرة آلاف مقاتل بالاضافة الى وحدات البوليس الحربى .

ثالثا : ان اطمئنان القائد العام (الجنرال ويفل - إلى هدوء الجبهة الخلفية كان عونا له فى نجاح معركته الأخيرة.

رابعا : لقد بدأت الحكومة المصرية تشير الى بعض مطامعها الاقليمية فى ليبيا كمقابل لاعلانها الحرب بالاضافة الى رغبتها فى أن تمثل فى مؤتمر السلام المزمع عقده عقب الحرب(٦٨) .

للأسباب السابقة : رأت الخارجية البريطانية صرف النظر عن هذا الموضوع بصفة مؤقتة لحين انجلاء الموقف الدولى .

لقد وجد لامبسون وجد نفسه يدور فى دائرة مفرغة وأن ما يكسبه من ناحية يخسره فى ناحية أخرى بسبب سياسة القصر ، لذلك كتب الى هاليفاكس شاكيا ما يصادفه من متاعب ، ومن وضع لايبعث على الاطمئنان ولكى يمهد الطريق لما قد يطلب اتخاذه من اجراءات شديدة فى المستقبل فقال أنه : « لايثق مطلقا فى تصرفات الملك فاروق وان هناك همسات تدور بأن الجيش المصرى قد صدرت اليه الأوامر بمقاومتنا اذا أجبرناه على مقاتلة الايطاليين ، لذلك فقد اقتربت اللحظة التى علينا فيها أن نكون حازمين مع الحكومة المصرية ومن ورائها القصر حتى ولو وصل الأمر الى اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة(٦٩).

وقد ادرك لامبسون ضعف حسن صبرى فى مواجهة القصر لحاجته الى الاعتماد عليه ، وهكذا بدأت كل الدلائل تشير الى أهمية عودة الوفد كضرورة تحتمها المصالح العليا لبريطانيا ولو استخدمت فى ذلك من الوسائل ما يتناقض بصورة واضحة مع المعاهدة المصرية البريطانية .

وتشير الوثائق الأمريكية الى أن السياسة البريطانية قد لجأت الى وسيلة أخرى كبديل عن قيام القوات المصرية باعلان الحرب ضد المحور حيث اقترح

البريطانيون على الحكومة المصرية أن تبيعهم لهم بعض الأسلحة المصرية خصوصا المعدات الميكانيكية والمدفعية ويشير نفس المصدر الى أن هذا الاقتراح من الجانب البريطانى كانت تحكمه عدم الثقة فى القوات المسلحة المصرية من جانب البريطانيين بالاضافة الى إفتقاد القوات البريطانية الى العديد من الأسلحة وخصوصا بعد الهزائم التى منيت بها فى الصحراء الغربية (٧٠).

وعلى الرغم من أن أحد أعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى رئيس الوزراء حول مدى صحة هذه الدعاية الا أن الحكومة المصرية قد أعلنت فى بيان رسمى عدم صدق هذا الادعاء(٧١)، لقد كان من الصعب على الحكومة المصرية أن تشير الى مثل هذا النوع من المحادثات التى كانت تتم فى الخفاء ، ولعل الحكومة البريطانية قد طلبت هذا المطلب من رئيس الوزراء المصرى وعلى مايبدو فانه قد رفض هذا المطلب بسبب ما قد يتركه من أثر على الرأى العام وخصوصا وأن حسن صبرى لا يستند الى قاعدة جماهيرية او حزبية ، وهكذا تجمعت العديد من الأسباب التى تؤكد أهمية عودة الوفد باعتباره الحزب الوحيد الذى يستند الى جماهيرية تمكن السياسة البريطانية من تجاوز معاهدة ١٩٣٦ بحجة أن ضرورات الحرب تقضى بمناصرة الحليفة من منطلق الدفاع عن الديمقراطيات فى العالم ٠

وانطلاقا من مفهوم أن الملك فاروق ذو ميول محورية وأنه يكره الانجليز فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد علاقاتها بالقصر وفقا لهذا الاعتقاد فى الوقت الذى كانت فيه القوات البريطانية تترنح من الضربات المتكررة التى تتلقاها من قوات المحور ، ومن المؤكد أن من أولى مهام السفير البريطانى أن يصون ظهر الجيش من أية مفاجأة قد يحدثها الملك ولابد من تهديده والزجر به(٧٢).

ووفقا لما اعتقده السفير من أن على ماهر يناصر فاروق فى عدائه للانجليز وانهما يعملان على خلق مناخ مشبع بروح اليأس والهزيمة مما يقلل من هيبة الجيش البريطانى ، فقد طلب لامبسون الى حسن صبرى بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية أن يعتقل على ماهر بحجة أن له نشاطا ضارا بالمجهود الحربى(٧٣). ويعتقد بعض المعاصرين أن السفير لم يقدم دليلا

مقنعا ينهض حجة على طلبه مما جعل رئيس الوزراء المصرى يلوح باستقالته اذا تشبث السفير بطلبه[٧٤].

ولعل لامبسون قد خشى من الضغط على حسن صبرى فى هذا الموضوع حتى لا يضطر إلى تقديم استقالته وعلى ما أعتقد فقد كان لامبسون حريصا على أن تبقى وزارة لا تستند الى قاعدة شعبية وهذا يقف دليلا على حجته فى عودة الوفد ومن جانب آخر فلعله خشى أن يظن أنه أراد أن ينتقم من على ماهر بسبب التصريح الذى أدلى به عشية استقالته والذى حمل فيه حملة شديدة على لامبسون متهما اياه بالدكتاتورية والاستبداد وانه يريد أن يكون الحاكم الفعلى لمصر ، وهذا الموقف وإذا ما حدث مثل هذا من حسن صبرى فإنه يعتبر موقفا وطنيا يتطابق الى حد كبير مع مشاعر الرأى العام والشعبية التى حصل عليها على ماهر بسبب الظروف والملابسات التى أحاطت باستقالته .

وقد استمر الجانب البريطانى قلقا لضعف رئيس الوزراء وخوفه من الاقدام على تنفيذ المطالب البريطانية ووقوعه الى حد كبير تحت سيطرة القصر ، لكن الذى كان يخفف من ذلك القلق هو ثقة الحكومة البريطانية فى ولاء حسن صبرى ، وقد تكرر تأكيد الخارجية البريطانية وثقتها فى نوايا رئيس الوزراء ، بل ان حسن صبرى قد أعلن صراحة بأنه يفضل أن يستقيل اذا ما تأكد أنه لم يعد يحظى بثقة أصدقائه الانجليز مؤكدا أن وزارته موالية لهم دون تحفظ[٧٥] .

واذا كان السفير البريطانى عملا بمقولة «تقليم أظافرالقصر» قد تراجع عن فكرة اعتقال على ماهر الا أنه عاد مطالبا رئيس الوزراء بابعاد أشخاص بذواتهم من القصر الملكى وفى مقدمتهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على ماهر ، وكذلك بعض الايطاليين الذين يعملون فى وظائف مختلفة بالقصر، ورأى الملك فاروق فى هذه المطالب من المساس بذاته ما لايسمح بالنظر فيها وتدخل حسن صبرى بهدف التغلب على صدام يوشك أن يقع بين الملك والسفير. وبعد أيام قلائل صدر الأمر الملكى بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان واعفاء عبد الوهاب طلعت من خدمته فى القصر[٧٦]. وهكذا رضخ فاروق هذه المرة وقبل مبدأ التدخل البريطانى فى أمر هو من أخص الأمور

التى تدخل فى نطاق السياسة الداخلية مما كان مقدمة للعديد من التدخلات الأخرى .

وبينما حسن صبرى يلقى كلمته فى البرلمان بمناسبة افتتاح دورة جديدة اذا به يقع على الأرض وقد فارق الحياة (١٤ نوفمبر ١٩٤٠) .

ثانيا: وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - فبراير ١٩٤٢) :

يعتبر تعيين حسين سرى خلفا لحسن صبرى دبلوماسية ماكرة ابتكرها أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكى) على اعتبار أن حسين سرى رجل مقبول عند بريطانيا وسوف لا يعترضون على تعيينه ولن يتمسكوا بوجوب قيام وزارة وفدية، أى ان اختيار حسين سرى كان تفاديا لحتمية الاصطدام بالانجليز[٧٧] .

وعلى الرغم من أن حسين سرى كان شخصية محببة لدى الانجليز الا أن الملك فاروق رأى فيه بعض المميزات التى تقدمه على غيره ، فهو أولا يكن ولاءا لشخص الملك وللأسرة الملكية عموما أى أن ولاءه للبريطانيين يأتى بعد ولائه للملك ، وهو ثانيا قريب للاسرة المالكة (خال الملكة فريدة) وهو من هذه الناحية أحرص الناس على حقوق الملك ، أما الاعتبار الثالث : فأن الوفد صاحب الأغلبية الحقيقية مبعد عن الحكم وتعيين رجل مستقل غير حزبى مثل حسين سرى فى رئاسة الوزارة قد يخفف ولو قليلا من حدة خصومة الوفد للقصر[٧٨].

ولقد رأى أحمد حسنين أن مهمة وزارة حسين سرى تعد مؤقتة تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم بعد أن يقدم الوفد الى الملك الترضية الكافية والضمانات اللازمة على عدم تكرار ما فعله الوفد سنة ١٩٣٧[٧٩] .

ومن المؤكد أن وفاة حسن صبرى كانت مفاجأة للانجليز حالت دون دراسة الموقف دراسة جيدة تمهيدا لاقناع الملك فاروق بعودة الوفد .

والملاحظ أن القوتين المتصارعتين - القصر والانجليز - كانتا ترغبان فى عودة الوفد لكن الاختلاف بينهما كان قائما حول الكيفية التى يعود بها بمعنى أن القصر كان يشترط أن يقدم الوفد الترضية المناسبة لشخص الملك وأن يتعهد

النحاس باشا بعدم تكرار محاولة التعدى على الحقوق الملكية ، وكان النحاس يعلم جيدا حاجة فاروق الى تضامنه مع الوفد فى وقت بدأت ملامح الصراع تتصاعد الى الأفق بين القصر والانجليز .

أما الانجليز فقد كانت حاجاتهم الى الوفد تشتد حينما تتأزم الأوضاع العسكرية على الجبهة المصرية اعتقادا منهم أن الملك فاروق سيطعنهم من الخلف وأن وجود الوفد هو الضمان الوحيد لكسر شوكة القصر ، وعلى الرغم من أن الانجليز لم يكن لديهم شروط يفرضونها على النحاس مقابل عودته الى رئاسة الحكومة الا أنهم كانوا حريصين جيدا على أن يظهروا أنفسهم فى صورة أصحاب الفضل الأول فى تلك العودة ، وهذا ماكان يعيه القصر جيدا ويحرص تماما على عدم تحقيقه .

وعموما فلقد كان اختيار حسين سرى فى وقت أحرز فيه البريطانيون بعضا من انتصاراتهم العسكرية على الجبهة الغربية سببا كافيا لتأجيل عودة الوفد ، وقد أبدى لامبسون ارتياحه لاختيار حسين سرى ووصفه بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم ، شىء آخر دعا لامبسون لابداء ارتياحه لاختيار حسين سرى باشا وهو ما كان يجهر به دائما من أقوال تتسم بالكراهية لعلى ماهر العدو اللدود للبريطانيين (٨٠).

وتعتبر الوزارة الجديدة امتدادا للوزارة السابقة من حيث التشكيل ومن حيث السياسة نحو الحرب ، فالوزارة الجديدة قد شكلت الى حد كبير من أعضاء الوزارة السابقة ، ثم ان رئيسها كان أحد ثلاثة رشحتهم السفارة البريطانية للرئاسة أثناء الأزمة مع القصر حول التخلص من على ماهر (٨١) .

أما موقف البريطانيين من دخول مصر الحرب فقد قنعوا بالدعم الكبير الذى تقدمه لهم الوزارة المصرية مما دعا لامبسون الى وضع قضية «اعلان الحرب» جانبا معلنا بأن المستقبل يعتمد الى حد كبير على طبيعة سير القتال وأن أى نجاح عسكرى كبير قد يؤدى الى تغيير جذرى فى الموقف السياسى المصرى(٨٢) . أى أن السفير البريطانى قد أقتنع تماما بأن السبب فى تردد

الحكومة المصرية فى اعلان الحرب راجع الى تردى الحالة العسكرية للقوات البريطانية وليس مرده الى أن معاهدة ١٩٣٦ لا تقر مبدأ دخول الحرب .

ويلاحظ أن ردود الفعل البريطانية بخصوص دخول مصر الحرب قد اتسمت بالتردد وعدم وضوح الرؤيا ولذا فقد تباينت وجهات النظر البريطانية حول تلك القضية الهامة ، وكان من الأولى أن تقتنع السلطات البريطانية برغبة مصر فى عدم اعلان الحرب والاكتفاء بما تقدمه من معونات اقتصادية وسياسية وعسكرية الا أن هذا التردد قد تفسره المواقف العسكرية المتابينة فى الصحراء الغربية فبينما تتقدم قوات المحور تطفو قضية دخول مصر الحرب على السطح وتحتل المكانة الأولى فى المطالب البريطانية أما فى حالة تقدم القوات البريطانية محققة بعضا من الانتصارات فان القضية تتراجع لتأخذ المرتبة الثانية فى المطالب البريطانية وهكذا .

وما لبثت وزارة حسين سرى ان واجهت أزمة تموينية حادة نجمت عن الصعوبات التى أحاطت بمصر بسبب الحصار الذى فرضته ظروف الحرب مما أدى الى اضطراب فى الحياة الاقتصادية المصرية ، ورغم ما عرضته بريطانيا من استعدادها لشراء محصول القطن المصرى ، ورغم ما بذلته الحكومة من مجهودات للمحافظة على بقاء المعدل الطبيعى للمواد التموينية الا أن أوجه النقص التى كان لابد منها سواء فى المواد التموينية أو غيرها من ضرورات الحياة قد جعل وزارة حسين سرى هدفا لنقد الأحزاب ومحاولة اظهار الحكومة فى صورة من العجز وعدم القدرة على استيعاب المرحلة الراهنة(٨٣) .

وعلى الرغم من أن القوات البريطانية قد أحرزت بعض الانتصارات فى الفترة من ديسمبر ١٩٤٠ وحتى فبراير ١٩٤١ الا أن القوات الألمانية بقيادة الجنرال روميل قد استطاعت أن تحرز نصرا كبيرا حتى اجتازت حدود مصر واحتلت السلوم ثم وصلت الى مرسى مطروح(٨٤)، فى الوقت الذى امتدت الحرب لتشمل اليونان ويوغسلافيا ، وبدأ وكأن انهيار الحلفاء مسألة وقت فقط ، وفى نفس الوقت كانت ثورة العراق بقيادة رشدى على الكيلانى وفى سوريا قد حدثت انتفاضات متكررة مما حدا بقوات فرنسا الحرة أن تطلب المساعدة والامدادات

من بريطانيا التى اضطرت الى احتلال ايران خوفا من أن يمتد الاحتلال الألمانى الى منابع البترول الايرانية[٨٥].

وهكذا بدا واضحا أن بريطانيا تواجه صعوبات بالغة الخطورة ومما لاشك فيه أن كل هذه الأحداث تركت انعكاساتها على الساحة المصرية وخصوصا بعد القبض على عزيز على المصرى فى محاولة منه لمغادرة مصر على متن طائرة حربية ، وفى الاسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب فى نفوس المواطنين مما حدا بأعضاء مجلس النواب المصرى الى مطالبة الحكومة بممارسة مسئوليتها بوضع حد لوقف الاعتداءات على مدينة الاسكندرية التى يذهب ضحيتها مئات المصريين كل يوم[٨٦]، وبلغ توتر الأعصاب فى العاصمة مداه وانقسم الوزراء فيما بينهم مما اضطر الملك الى دعوة زعماء الأحزاب للالتقاء بهم حيث جرت المباحثات حول الموقف الدولى والاعتداءات المتكررة على مدينة الاسكندرية وعرض الملك فى هذا الاجتماع فكرة تشكيل حكومة قومية برئاسة النحاس باشا الذى اشترط حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة[٨٧] .

الا أن هذه المحادثات قد فشلت بسبب مناورات القصر والتى قصد من ورائها التمويه على بريطانيا واثبات حسن نية القصر وعدم مسئوليته عن الاضطرابات الكثيرة التى انتشرت فى العاصمة ، وبفشل هذه المحادثات سعى رئيس الوزراء (حسين سرى) الى التقارب مع السعديين بالرغم من تعثر هذه المساعى فى البداية الا أنه انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة عرفت «بالوزارة السرية الثانية» وغضب الوفد الذى رأى أن ضم السعديين الاعداء الالداء يعد خيانة كبرى قام بها القصر[٨٨]. فى الوقت الذى بدأ فيه البرلمان المصرى بمجلسيه (النواب والشيوخ) فى احراج الحكومة عن طريق العديد من الأسئلة والاستجوابات والتى أظهرت مدى التردى الذى وصلت اليه الأوضاع المصرية[٨٩]، وفى محاولة من الحكومة البريطانية لاعادة الاستقرار والطمأنينة الى نفوس المصريين فقد أوفد وزير خارجية بريطانيا وفدا الى مصر برئاسة «أوليفر لتلتلون» مندوب وزارة الحرب بهدف ابلاغ الحكومة المصرية الى أن بريطانيا مصممة على النصر مهما كانت الوسائل بالاضافة الى تخفيف عبء المسئوليات

التى يضطلع بها رؤساء الأسلحة البريطانية وتزويدهم بالارشادات السياسية العامة وأخيرا التنسيق بين بريطانيا العظمى وأقطار الشرق الأوسط[٩٠].

ولعل اختيار القاهرة بالذات لكى تكون مقرا للوزير البريطانى باعتبارها مركزا وسطا لدول الشرق الأوسط على اعتبار أن مصر تشهد على جبهتها الغربية أهم معركة يتوقف عليها حسم النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط .

وأخذ الوفد فى شن حملة عنيفة على الوزارة الجديدة وعلى الانجليز أيضا بدأها النحاس بخطبة عنيفة - ١٤ أغسطس ١٩٤١ - اتهم فيها الانجليز بخرق المعاهدة وتحطيم استقلال البلاد[٩١] .

فى نفس الوقت فان النكسات المتكررة التى واجهها البريطانيون آنذاك بالاضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية قد أعطى وقودا للحملة ضد الانجليز وتحمل تقارير السفير البريطانى مع نهاية ١٩٤١ صورة كئيبة للاحداث الجارية حيث يقول لامبسون فى أحد تقاريره .

ان هيبتنا قد تدهورت الى حد كبير والوفد يضاعف من حملاته ضد الحكومة المصرية وفاروق يغذى كل هذه الاتجاهات والاحزاب تجد فى حملاتها على الحكومة هدفا وطنيا يكسبها قدرا من الشعبية ، وعودة الوفد قضية هامة تتعلق بمستقبلنا فى مصر[٩٢] .

وتشير الوثائق الامريكية الى أن ما يحدث فى مصر من سوء الاحوال وتفاقم فى المشاعر المعادية لبريطانيا مرجعه الى الملك فاروق والسفير البريطانى حيث تحول العداء بينهما الى قضية ثأر فكل منهما يريد أن يقتص من الآخر بطريقته الخاصة[٩٣].

ومع نهاية ١٩٤١ ازدادت المتاعب البريطانية بسبب الارتفاع الملموس فى اسعار الحاجيات الضرورية وما صاحبه من اعتقاد بين الرأى العام المصرى بأن مرده الى عمليات النهب التى تمارسها السلطة البريطانية فى مصر لحساب جيوشها والقوات المتحالفة معها وصاحب كل ذلك فشل الحكومة فى أن توقف

موجة الكراهية ضد بريطانيا وظهرت طبقة من المرابين والمضاربين الذين قاموا بتخزين المؤن أملا فى ارتفاع اسعارها وانتشرت السوق السوداء فى كل مكان[٩٤].

ويلاحظ أن كل الصحف المصرية راحت تشير من طرف خفى الى مسئولية بريطانيا عن حدوث تلك الأزمات نظرا لاعتماد جيوشها على المواد التموينية المخصصة للشعب المصرى ، لذا أعلن اسماعيل صدقى باشا (رئيس الوزراء الأسبق) أن وجود قوات الحلفاء هو احد الأسباب الرئيسية فى عجز المواد الغذائية على اعتبار أن الجنود البريطانيين يستهلكون فى أجازاتهم بالاضافة الى ما يستهلكونه فى ثكناتهم مايقرب من ٥٠,٠٠٠ أردب شهريا من القمح يصل الى ٦٠٠,٠٠٠ ألف أردب فى العام الواحد[٩٥] .

ولقد أحدث هذا القول دويا واسعا فى كل الأوساط الشعبية والرسمية وانتشرت الأقاويل حول النهب البريطانى لمصر وعن المجاعة والفوضى وسوء الادارة ، وتضاعف موقف الحكومة حرجا حينما تقدم وزير المالية باستقالته لأسباب غامضة (٢ يناير ١٩٤٢) فى الوقت الذى كانت الأحوال العسكرية فى الجبهة الغربية تمر بأدق وأخطر مراحلها ، ومن هنا فقد كان على بريطانيا(مدفوعة الى الحفاظ على مصالحها) ان تتدخل تدخلا حاسما لتعيد الأوضاع الى الاستقرار مهما كان شكل هذا التدخل وكانت عودة الوفد تمثل مطلبا حيويا بالنسبة لبريطانيا .

تعطش الوفد الى الحكم :

فى وائل سنة ١٩٤١ تجمعت عدة عوامل دفعت بالوفد الى اتخاذ سياسة نشطة فيما يختص بالعلاقات المصرية البريطانية فقد تفاقمت مشكلة القطن المصرى ، وفى محاولة من بريطانيا لاستغلال الموقف لصالحها ، فقد عرضت على الحكومة المصرية شراء جانب من المحصول بسعر أقل من السعر المعروض فى الأسواق بما يقدربخمسين فى المائة ، يضاف الى ذلك تردى الحالة الاقتصادية والمالية وثقل الأعباء التى فرضتها ظروف الحرب وزيادة الضرائب

وارتفاع الأسعار مما أثقل كاهل المصريين وخزانة الدولة ، حينئذ نشط الوفد لتصدر الصف الوطنى مطالبا بريطانيا بتحديد موقفها من بعض القضايا التى تشغل الرأى العام وتقدم مصطفى النحاس بمذكرة باسم الوفد الى السفير البريطانى (أوائل ابريل سنة ١٩٤٠) متضمنة عددا من المطالب الآتية :

١- جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب.

٢- اشتراك مصر اشتراكا فعليا فى مفاوضات الصلح .

٣- الدخول فى مفاوضات مع مصر عقب انتهاء مفاوضات الصلح حيث يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان .

٤- التنازل عن الأحكام العرفية التى أعلنت بناء على طلب بريطانيا .

٥- حل مشكلة القطن المصرى وذلك بتمكين مصر من تصديره الى البلاد المحايدة أو أن تشتريه بريطانيا بالاسعار والشروط المناسبة[٩٦] .

والملاحظ على مذكرة الوفد انها مست مشاعر المصريين جميعا لانها قد تناولت قضايا حيوية تهم الشعب المصرى وبلورت مطالب كل المصريين وابرزتها ولذا فقد تصدر الوفد حركة النضال الوطنى بعد ان اعتقدت الجموع الغفيرة من المصريين ان الوفد قد القى باسلحته منذ توقيعه على معاهدة ١٩٣٦ ، كان لذلك كله اكبر الاثر على القوى السياسية المختلفة فى مصر، فالحزب الوطنى ومصر الفتاة قد ايدا موقف الوفد على اعتبار ان تلك المطالب تمثل الحقوق المشروعة لكافة المصريين على اختلاف اتجاهاتهم الحزبية[٩٧] .

اما القصر وعلى ماهر والسعديون فقد شككوا فى تلك المطالب واعلنوا اعتراضهم على اساس انه ما كان يجوز للوفدان يتقدم بمطالب الى دولة اجنبية مدعيا انه وحده يمثل الشعب الا انهم اعلنوا اتفاقهم من حيث المبدا على هذه المطالب لانها تتفق ورغبات الشعب المصرى[٩٨].

أما الدستوريون فقد اعلنوا موافقتهم بلا تحفظ على الرغم من اعتراض زعيمهم محمد محمود باشا مبديا عدم موافقته متهما الوفد بالانتهازية

واستغلال الفرص، واقترح بعض زعماء الحزب اصدار بيان يطابق مطلب الوفد على اعتبار قومية المطالب التى اعلنها الوفد.

ويبدو ان تلك المطالب قد سببت قدرا كبيرا من الاحراج للحكومة المصرية سواء امام الراى العام او امام بريطانيا ، ولذا فقد تقدم احد اعضاء مجلس النواب باستجواب الى رئيس الحكومة حول موقف الحكومة من مذكرة الوفد معتقدا ان هذا الاستجواب كان بايعاز من الحكومة بهدف ان تستصدر قرارا من مجلس النواب بطرح الثقة بها من جديد على امل ان تقوى من موقفها سواء امام الانجليز او امام الراى العام المصرى.

ولما كان نفس الاستجواب معروضا على مجلس الشيوخ للنظر فيه فقد تحدث النائب ـ عبدالحميد عبد الحق ـ متهما رئيس الحكومة بان هدفه من مناقشة الاستجواب فى مجلس النواب هو الحصول على اغلبية تؤيد الحكومة حتى تتمكن من مواجهة مجلس الشيوخ والانجليزمعا..

واعترض احد اعضاء الحزب الوطنى على مناقشة الموضوع باعتباره امرا غير دستورى وتقدم العديد من النواب بعدة اقتراحات واخيرا وافقت الاغلبية على الاقتراحات التالية :

اولا : يعلن المجلس استنكاره لكل عمل فيه محاولة لاقحام دولة اجنبية فى شئون البلاد الداخلية ولو كانت تلك الدولة صديقة او حليفة.

ثانيا : استنكاره ايضا لمعالجة المسائل المصرية وبخاصة علاقتنا بحليفتنا بغير الطريق الدستورى.

ثالثا : استنكاره ايضا لكل اجراء يقلل من الثقة القوية القائمة بيننا وبين حليفتنا فى وقت التعاون والتآز واجبان لمصلحة البلدين والمجلس يؤيد الحكومة ويعلن ثقته بها.

وقد علق النائب محمد بهى الدين بركات على قرار المجلس السابق بقوله:افهم ان يستنكر المجلس عملا من اعمال الحكومة اما استنكاره عمل هيئة او شخص خارج هذا المجلس فلا علاقة له بالاعمال البرلمانية[٩٩] ، وهكذا تحول

الاستجواب من سياسة الحكومة تجاه تصريح الوفد الى طلب منح الثقة للحكومة وهوما كان يقصده على ماهر .

وعلى الرغم من موقف مجلس النواب من مذكرة الوفد الا ان الوفد قد هز الراى العام هزة عنيفة وايقظه من سباته ولذا فقد راح الوفد يسترد كثيرا من شعبيته التى سبق وفقدها حينما أبرم معاهدة ١٩٣٦ ، ولما قيل للوفديين انكم بهذه القرارات قد كسبتم الراى العام فى مصر ولكنكم قد تخسرون صداقة الانجليز قالوا وبلسان زعيم وفدى كبير : فقد كسبنا شيئا لم يكن كله موجودا وخسرنا شيئا لم يكن كله مضمونا (١٠٠) .

ويشير احد التقارير الهامة الى ان طلبة المدارس والجامعات كانوا اكثر قوى الشعب اهتماما بمذكرة الوفد حيث عقدت العديد من التجمعات الطلابية ودار النقاش حول الاسلوب الامثل لمعارضة الوفد وهتف الطلبة بسقوط الانجليز وسقوط المعاهدة(١٠١) .

وعلى أية حال فإن مذكرة الوفد ، على الرغم من انتهازية أحزاب المعارضة إلا أنها تعد تعبيرا حقيقيا عن المطالب الوطنية وإيمانا من الوفد بأنه الحزب الذى يمثل كل طوائف الشعب المصرى ، إضافة إلى أنها مناورة سياسية بارعة لكى يضع بريطانيا أمام مسئوليتها .

ومع ان هذه المذكرة كما يقول احد المؤرخين : تعبر بكل تاكيد عن نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد(١٠٢) . الا انها تعتبرسابقة خطيرة حيث انها جعلت من ـ حق اى هيئة سياسية ـ ان تلجا الى السفير الذى يمثل الدولة المحتلة على اعتبار انه صاحب الراى النافذ ، والقول الصائب فى كل ما يتعلق بقضايانا القومية والوطنية. ومما يضاعف من اعتقادنا بان الوفد قد يلجا الى المناورة بهدف الوصول الى السلطة ان تلك المذكرة لم تتعرض لمسالة اعلان الحرب على اعتبار أن تلك القضية قد تثير الرأى العام وقد تحدث أثرا عكسياً يضر بجماهيرية الوفد وتثير غضب بريطانيا فاختارالوفد طريق السلامة ولم يشر فى تلك المذكرة الى تلك المسالة الشائكة بكلمة واحدة وتشير الوثائق

الامريكية الى ان بقاء الوفد بعيدا عن الحكم سيضاعف من مشاكل بريطانيا ، ومن الافضل وفقا لراى السفير الامريكى ان يعود الوفد الى الحكم ، واذا لم تعجل بريطانيا بتلك العودة فان الامور ستزداد تعقيدا (١٠٣) .

اما عن موقف الحكومة البريطانية من مذكرة الوفد فلقد حمل الرد البريطانى على تلك المذكرة نوعا من الذكاء والبراعة فى تحليل الموقف حيث عكس الرد فهما اكيدا بان المذكرة كانت مناورة من جانب الوفد بهدف احراج بريطانيا فى الظروف الدقيقة ومن جانب آخر فلقد حمل الرد البريطانى نوعا من احراج النحاس أمام القوى السياسية والشعبية باعتبار ان هذه المذكرة - تؤدى الى تدخل بريطانيا فى السياسة الداخلية المصرية(١٠٤) .

ولعل بريطانيا قد قصدت الى ان تفوت على النحاس فرصة الاستفادة من الموقف، حيث قابل لامبسون رئيس الوزراء المصرى وسلمه رد الحكومة البريطانية على مذكرة الوفد مما يؤكد ان بريطانيا قد قصدت احراج الوفد أمام الرأى العام المصرى، وأمام الحكومة المصرية أيضا واعتراف واضح على أن الوفد لايمثل الهيئة الرسمية التى تتعامل معها بريطانيا .

ويمكن القول على وجه العموم أن الرد البريطانى كان سلبيا وأنه فى جملته يستند الى أن مذكرة الوفد كانت تفتقر الى العنصر النظامى والسند القانونى وايمانا من بريطانيا بأهمية العلاقات المستقبلية مع الوفد فقد نوهت المذكرة البريطانية إلى أن الحكومة البريطانية يسرها أن يدرك زعماء مصر حقائق الموقف الدولى الحاضر وخطورة النتائج التى سوف تسفر عنها هذه الحروب القائمة ، وأن الحكومة البريطانية تنتظر من أصدقائها قدرا كبيرا من التعاون والاخلاص فى هذه المرحلة الحاسمة (١٠٥) .

ووفقا لما جاء فى الرد البريطانى فقد عقدت الهيئة الوفدية اجتماعا انتهى بارسال مذكرة أخرى لبريطانيا حرص الوفد على نفس المطالب التى ذكرها فى مذكرته الاولى مبديا أسفه الشديد على تاويل القرارت بما لايتفق مع ما وضعت من اجله بل يناقضه وطالبت الهيئة الوفدية بتبليغ هذا الاحتجاج الى وزير خارجية بريطانيا(١٠٦) .

ويبدو أن النحاس قد وجد نفسه وقد تورط فى تصعيد الموقف بما لايتفق والهدف الذى كان يقصده لذا فقد زعمت بعض الدوائر السياسية ـ وهى ليست وفدية ـ أنه لما اجتمع السفير البريطانى مع النحاس قال السفير للنحاس باشا انه يسمح لنفسه كصديق شخصى أن ينصح صديقه بالعدول عن هذا الموقف فى الظروف الحاضرة، وتزعم نفس الدوائر أيضا أن النحاس تمنى لو استطاع العدول عن موقفه الا أن الهيئة الوفدية قد قطعت شوطا يصعب التراجع عنه(١٠٧) .

وبصرف النظر عن الدوافع التى كانت وراء هذه المطالب الا أن الوفد قد أكد قدرته على الشغب واحداث قدر كبير من القلق والاضطراب فى العلاقات المصرية البريطانية ، ولاشك فقد انعكس هذا على الشارع المصرى الذى تحرص بريطانيا على بقائه هادئا ضمانا لحماية ظهر القوات المحاربة.

وتحمل تقارير لامبسون عن هذه الفترة : أن الأحزاب السياسية تتبارى فى اظهار وطنيتها حتى تكسب أرضا جديدة على حساب الوفد فى الوقت الذى يتمتع فيه الوفد بشعبية كبيرة ليس فى مصر وحدها وأنما فى العالم العربى كله(١٠٨) ومن هنا فقد حرصت الحكومة البريطانية على ارضاء الوفد باعتباره الحزب الذى يحظى بشعبية كاسحة ، وأن أبعاده عن الحكم لحساب الأحزاب التى تفتقر الى قاعدة شعبية يتعارض مع مبدأ بريطانيا ،التى تعلن دوما أنها تحارب من أجل دعم الديمقراطيات فى العالم كله بالاضافة الى أن عودة الوفد تعنى استقرار الشارع المصرى وهو ما تحرص عليه الحكومة البريطانية ولذا فقد أعلن لامبسون صراحة : «بأن الوفد سيظل يمثل عامل شغب واضطراب ومن الافضل عودته الى الحكم»(١٠٩) .

ووفقا للمصالح البريطانية فقد درس السفير البريطانى الموقف المصرى جيدا ووقف على اتجاهات الأحزاب ودسائس القصر واستطلع الرأى العام من كل جوانبه وتأكد من أن عودة الوفد تعنى استقرار الاوضاع المصرية وأن التطرف الوطنى الذى يمارسه الوفد وهو خارج الحكم يختلف تماما عن موقفه وهو فى الحكم وفى نفس الوقت فان الوفد لم يتردد فى اعلان ارتباطه بقضية

الديمقـراطيـة مؤكـدا على أن مصـر تمد يدها للشعب الحليف (بريطانيـا) وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة الحليفة ويشد أزرها وأن نتجنب بوجه عام كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه «طعنة فى الظهر» (١١٠) .

ومـا لبث الوفـد أن تناسى مـذكـرة أبريل سنة ١٩٤٠ وظل يعلن أن الوقـوف بجانب الحليفـة يعد قضيـة مبدأ اقتنع بهاالوفد وسيظل يدافع عنها على اعتبار أن معاهدة ١٩٣٦ تحتم هذا الموقف الاخلاقى (١١١). وهكذا خففت هذه السياسة من شكوك السفارة البـريطانيـة كما جعلتها تأخذ فـى الاعتبار رغبات الشعب المصرى والذى يميل الى عودة الوفد .

وهكذا تمكن الوفد من أن يلعب بمهارة وأن يستغل الموقف البـريطانى المتأزم أفضل استغلال ولذا فقد تداركت بريطانيا الموقف على اعتبار أن الحكومة التى لا تملك المسـاندة البـرلمانيـة لن تستطيع أن تحكم بـروح المعـاهدة مع الـوضع فى الاعتبـار بأن أى جهد يبذل فى هـذا الطريق لابد وأن يصطدم بمعارضـة القصـر ولن تستطيع أى حكومة بدون المساندة الشعبية أن تحارب القصر(١١٢) . ومـعنى هذا أن بريطانيـا تريد حكومـة تحـد من نفـوذ القـصـر سـواء النفـوذ الرسـمى أو الشعبى فى الوقت الذى كانت فيه وزارة حسين سرى تتعـرض لأكبـر هجـوم شنه الوفـد على اعتبـار أن الوزارة قـد فشلت تمامـا فى حل أى مـشكلة بل تفـاقـمت الأمور والحكومة بدت عاجزة عن اتخاذ أى موقف(١١٣) .

وأعتقد ان موقف الـوفد من بريطانيـا منذ قيام الحرب العالميـة الثانيـة كان موقفـا غيـر ثابت على الاطلاق ففى بعض الأحيـان يعـمـد الى أن يلقـى بكل ثقله وراء بريطانيـا بحجـة نصـرة الديمقراطية ، وفى أحيان أخـرى يكون حرص الوفد على تحـقـيق الديمـقـراطيـة من وجـهـة نظره فى الداخل أكثـر من حـرصـه على تحقيق الديمقراطية فى العالم بانتصار بريطانيا وفرنسا كما أن موقف الوفد من الوزارات القومية التى تشترك فيها كل الأحزاب يكون متأرجحا مرة يقبل الوفد تشكيل تلك الوزارة ومـرات أخرى يرفضهـا ، مرة يمد يده لأحزاب الاقلية ومرات أخرى يقبضها .

وهناك من يقول أن الوفد كان يقبل بفكرة الوزارة القومية عندما يشعر بضعف موقفه ، وعندما يكتشف ان الظروف تجرى فى غير صالحة او عندما يتعب من البقاء فى المعارضة وكان يرفض فكرة الوزارة القومية عندما يرى تأزم موقف بريطانيا فى أوربا أو على الحدود الغربية(١١٤) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان الوفد حريصا على أن يذكر بريطانيا بين حين وآخر بأن قضية الديمقراطية فى مصر هى جزء من قضية الديمقراطية التى تدافع عنها بريطانيا وتحارب من أجلها فى العالم كله مما سبب لبريطانيا كثيرا من المشاكل التى تمثلت فى العديد من الاضطرابات والمظاهرات والعديد من مظاهر الاستياء العام ۰

ونظراً لتأزم الموقف الدولى فقد تقدم الوفد ـ ٢ يناير ١٩٤١ ـ بمذكرة الى الملك فاروق استعرض فيهاأثر الحرب على أحوال مصر الداخلية والخارجية وطالب باجراء انتخابات لوضع الأمورفى نصابها الصحيح من حيث الرجوع الى الأمة باعتبارها مصدر السلطات انقاذا للبلاد من المصير المجهول(١١٥) .

وأعلنت الهيئة الوفدية عدة قرارات كان الهدف منها هو القضاء على البقية الباقية من هيبة الوزارة وتمثلت هذه القرارات فيما يأتى :

أولا : ان الوفد لا يرتبط بأية نتائج أو مفاوضات تتخذها الوزارة الحاضرة ويكون فيهامساس بمصير البلاد واستقلالها أو حقوقهاوأمنها .

ثانيا : ينسحب الشيوخ والنواب الوفديين من جلسات المجلسين (النواب والشيوخ (ولجانهما الى يوم ٧ مايو ١٩٤١ ـ يوم انتهاء المدة الدستورية لعضوية الشيوخ المقترح على خروجهم ـ على أن يقدم استجوابا أثر عودتهم يطالب فيه بموقف الحكومة من المخالفات الدستورية التى قامت بها وعلى ضوء ما يسفر عنه هذا الاستجواب يحدد مركز الشيوخ والنواب فى المجلسين(١١٦) ، ومن السهل أن يفسر هذا الموقف من الوفد على اعتبار أن الوفديين يعتبرون أنفسهم موكلين بالنيابة عن الشعب المصرى وأن أى التزام من أى حكومة أخرى يعتبر من وجهة نظرهم مخالفة صريحة للدستور من هنا نرى أن الوفد لم يكن موضوعيا حيث

حمل الحكومة أكثر من طاقاتها مستغلا بعض الأحداث التى هى بلا شك خارج مقدرة الحكومة فمثلا يحمل الوفد حملة عنيفة على الحكومة بسبب الغارات الجوية التى تقع على مدينة الاسكندرية ويحمل الحكومة المسئولية كاملة[١١٧] ، على الرغم من أن الوفد حينما عاد الى الحكم فى فبراير سنة ١٩٤٢ لم يستطع أن يفعل شيئا امام هذه المسألة بالذات بالرغم من أن القصف قد تضاعف وأصبح عدد الضحايا يعدون بالمئات فى اليوم الواحد ، وهكذا عمل الوفد على الاستفادة من الظروف القائمة بانتهاز الفرص المناسبة التى أوجدتها الحرب ليجعل منها مناورة سياسية تقربه يوما بعد يوم من الحكم .

وفى الوقت الذى أدركت فيه بريطانيا أهمية عودة الوفد كان القصر وأعوانه يقومون بسياستهم المعهودة فى محاولة للنيل من سمعة الحلفاء عن طريق بث الاشاعات التى كانت تتردد ومنها أن الحرب، ما هى الا مشكلة وقت فقط وأن النصر فى جانب المحور لا محالة .

وعلى مايبدو فقد كان هناك ما يدعو الى كثرة الاشاعات وتضخيمها وخصوصا فيما يتعلق بمعنويات الجيش البريطانى فى مصر حيث يذكر أحد المعاصرين قائلا : «لقد كانت قيادة الجيش البريطانى فى يد الجنرال (ريتش) والذى كان يدير المعركة بالتليفون تارة من القاهرة وأخرى من الاسكندرية والى جواره صديقته المصرية الحسناء» ، يضيف صاحب هذه الرواية : «لقد اشترى أحد الفلاحين فى مركز منيا القمح مدفعا رشاشا من الجنود البريطانيين، وان مصطفى أمين كان يسير فى الشارع بينما أحد الجنود الهنود يدفع أمامه فردتى « كاوتش» للسيارة وقد عرضهما عليه بدولارين اثنين وان حسين أبو الفتح ذكر أن بعض الضباط البريطانيين أبدى استعداده لان يورد له أى عدد يشاء من سيارات الجيش البريطانى بسعر مائتى جنية للسيارة الواحدة[١١٨] .

وعلى الرغم من المبالغة فى رواية الرواه الا أن هذا يعطى مؤشرات أكيدة على أن معنويات الجيش البريطانى كانت هابطة لدرجة كبيرة وخصوصا بعد الانتصارات الكاسحة التى راح يحرزها الألمان على جبهات القتال مما حمل وزير الحربية البريطانية الى الحضور الى مصر وقابل معظم الزعماء المصريين واحدا

بعد الآخر وخرج من مقابلاته الى أن الملك فاروق هو سبب كل المشاكل فى مصر «وبشهادة كل من قابلتهم من الزعماء(١١٩) » .

لقد اقتنعت الحكومة البريطانية بنتيجة واحدة وهى ـ طرد الملك فاروق ـ ويضيف السفير البريطانى قائلا : «ما دام هذا الغلام جالسا على العرش فأننا لن نلقى تعاونا حقيقيا وسيبقى لدينا الاحساس بأنه متى ساءت الأحوال فأننا سنطعن من الخلف(١٢٠) .

وأمام هذا الكم الهائل من المشاكل أبدى حسين سرى رئيس الوزراء عزمه على الاستقالة حيث أعلن صراحة بأن الموقف يقتضى قيام وزارة قومية تضم كل الأحزاب ويرأسها النحاس باشا وأبدى الأحرار الدستوريون موافقتهم تفاديا لأى خطر يمس سيادة البلاد وابدى النحاس باشا موافقته حينما فوتح فى الأمر بل أنه قبله مسرورا (١٢١) . ويضيف ابراهيم عبد الهادى ـ عضو مجلس الوزراء ـ أن السفير البريطانى قد فاتح حسين سرى بضرورة عودة الوفد وهذا ما يؤكده الدكتور هيكل فى مذكراته أيضا (١٢٢) .

وهكذا اضطرب الجو السياسى وعرف الناس حقيقة ما يجرى وراء الستار وما اسهل إثارة الاضطرابات والمظاهرات فى القاهرة والتى تنادى بسقوط الوزارة وشجعت أنباء الحرب وتقدم الألمان فى أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب ، حيث قامت المظاهرات ترفع شعارات عدائية ضد انجلترا وذهب بعضها الى السفارة البريطانية يسبون الانجليز بألفاظ مهينة ـ تقدم يا روميل ـ الى الامام يا روميل ـ ولم يكتفوا بترديدها بالعربية بل كانوا يقولونها بالانجليزية أيضا(١٢٣) .

ومن المرجح أن السفير البريطانى لم يكن خالص النية فى معالجة تلك الأزمة ، ويبدو أنه باصراره على عودة الوفد الى الحكم كان يرمى الى رد الاعتبار الى نفسه فى نظر حكومته اذ كان وزير الخارجية مستر " ايدن" قد وجه اليه نوعا من اللوم لفشله فى الوساطة بين الوفد والقصر سنة ١٩٣٧ ، وهى الأزمة التى أنتهت باقالة النحاس باشا فى ديسمبر من نفس العام.

والعجيب أن تقف وزارة حسين سرى موقفا سلبيا من المظاهرات التى اندلعت لتشمل القاهرة كلها والحرب قائمة والأحكام العرفية معلنة ولم تحرك ساكنا وكان بامكانها تفريق هذه المظاهرات وهذا ما لم يحدث مما يجعلنا نشك فى أن حسين سرى كان ضليعا فى مؤامرة اتفق عليها مع الانجليز حتى يبرروا ما هم مقدمون عليه فى مساء ٤ فبراير وتشير مراسلات السفير البريطانى الى حكومته أثناء تفاقم تلك المظاهرات الى رغبة السفير فى استغلال الموقف والتدخل فى الوقت المناسب بهدف عزل الملك وفرض حكومة الوفد(١٢٤) .

ويضيف أحد المعاصرين فى محاولة لالقاء اللوم على الوفد باعتباره كان ضليعا فى تلك المظاهرات فيقول : «أن الجماهير التى كانت تهتف الى الأمام يا روميل انقلبت لتحيى الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها الحكم ما أثار عجب الأجانب وأعجاب السفير البريطانى والجالية البريطانية بأسرها فقد دلت مظاهرات الابتهاج هذه على أن للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب المأساة عيدا وأن يحول التيار المتدفق المعادى لانجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تيارا متدفقا يظاهر انجلترا ويناصرها(١٢٥) .

والسؤال الذى يفرض نفسه عند معالجتنا لتلك القضية الهامة لماذا وقع اختيار بريطانيا على الوفد بالذات ؟

تؤكد كل المصادر الهامة بما فيها شهادة زعماء الوفد أنفسهم أن الملك فاروق قد حاول فى أواخر حكومة سرى الاتصال بالوفد بهدف تأليف وزارة ائتلافية او قومية يرأسها النحاس وبالفعل فقد ابدى الوفد موافقته على الفكرة ورحب بها(١٢٦) ، فإذا كان القصر يحرص على مبدأ التضامن مع الوفد معنى هذا أن كل القوى السياسية فى مصر أصبحت موالية للملك فاروق لان كل أحزاب الاقلية كانت تدور فى فلك القصر - من هنا فقد حرصت بريطانيا على فصم كل رابطة بين الوفد والقصر فلا يستطيع الوفد أن يصل الى الحكم مهما كانت شعبيته الا بواسطة الانجليز وتضيف الوثائق البريطانية - أن لامبسون قد بذل قدرا كبيرا من الجهد فى محاولة لعدم تمكن الوفد من العودة الى الحكم عن

طريق القصر حتى لا يتحول الوفد الى أداة تدور فى فلك القصر مما يضاعف من حجم المشاكل التى تواجهها بريطانيا (١٢٧) .

أما بريطانيا فقد كانت تحرص جيدا على عودة الوفد وبطريقتها الخاصة الأمر الذى يعنى ارتباط الوفد بها وليس بالقصر ، ويبدو ان هذه القضية كانت تحكمها عدة اعتبارات استراتيجية هامة من أهمها :

أولا : الشعبية الكاسحة التى يتمتع بها الوفد بخلاف غيره من الأحزاب الأخرى وهذا ما يؤهل الوفد للقيام بأدق الأمور وأخطرها اعتقادا بأن أى معارضة لن يكون لها أهمية طالما بقى الوفد فى الحكم .

ثانيا : ان التدخل البريطانى بهدف فرض حكومة وفدية سيقطع خط الرجعه بين القصر والوفد وهو ما تحرص عليه بريطانيا وفقا لمخططها الاستراتيجى ..

ثالثا : أن اختيار الوفد صاحب الأغلبية الكاسحة لتمثيل الدور الذى أعدته بريطانيا لتتقذه فى ٤ فبراير لم يكن بهدف المصلحة العامة للوفد بقدر ما كانت تهدف اليه بريطانيا من أن هذا الموقف سيكون بداية النهاية للشعبية الكبيرة التى يحظى بها الوفد ، وهذا ما تحقق بالفعل .

رابعا : لقد كان هذا الاختيار ـ ومن وجهة النظر البريطانية تدعيما لفكرة الديمقراطية حيث أن عودة الوفد أمر تقره الديمقراطيات التى تحارب بريطانيا من أجلها كما أن هذا التصرف سيحظى بتأييد حلفاء بريطانيا الذين يحاربون دفاعا عن قضايا يعتقدون بصحتها ، وهكذا تجمعت كل العوامل التى خلقت ماسمى فيما بعد بحادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢م.

قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى :

لم تعد حكومة حسين سرى موضع ثقة الملك فاروق بسبب أزمة حكومة فيشى حيث طلبت بريطانيا من حسين سرى قطع علاقات مصر بحكومة فيشى التى قامت اثر انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة وتقسيم فرنسا الى شطرين

شطر احتله الألمان وفيه باريس ، وشطر يخضع لحكومة بيتان وعاصمتة فيشى وكان طبيعيا أن تكون حكومة فيشى موالية للمحور وعلى أثر ذلك انقسم الفرنسيون الى فريقين : جماعة ديجول الذى فر الى لندن ليقود حركة "فرنسا الحرة" وجماعة فرنسية أخرى مؤيدة لحكومة فيشى وتتبعها سلطات فرنسية فى بعض مناطق الشرق العربى - سوريا ولبنان _ وفى ٦ يناير ١٩٤٢ أقدمت وزارة حسين سرى على قطع العلاقات مع حكومة فيشى بناء على طلب تقدم به السفير البريطانى ، ولقد ترتب على تعيين الجنرال "كاترو" مندوبا عاما للجنرال «ديجول»فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٤٠ قيام تمثيليين متناقضين لفرنسا فى مصر أحدهما يرأسه جان بوتسى ، يمثل حكومة فيشى المتعاونة مع ألمانيا وكان على صلة وثيقة بدوائر القصر ، والآخر يرأسه " كاترو" ويمثل ديجول وتسانده الحكومة البريطانية ومن ثم كان من الطبيعى أن تضغط بريطانيا على حكومة حسين سرى لقطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى ٠

وبناءاً على رغبة الحكومة البريطانية فقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى فى ٥ يناير سنة ١٩٤٢ لمناقشة قطع العلاقات مع فيشى وأعترض مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف وطلب ارجاء النظر فى قطع العلاقات لمزيد من الدراسة على اعتبار أن اهمية الموضوع تقتضى مزيدا من التأنى ، أما الدكتور هيكل وزير المعارف فقد طلب التريث حرصا على مستقبل الطلاب المصريين الذين يدرسون فى فرنسا الا أن رئيس الوزراء أصر على طرح الموضوع للتصويت ، ويصف الدكتور هيكل الموقف بقوله : " لقد تولتنى الدهشة حين رأيت جميع الوزراء يوافقون على قطع العلاقات مع فيشى وقد امتنعت وامتنع مصطفى عبد الرازق عن التصويت(١٢٨) .

ومن الواضح ان رئيس الوزراء قد اقدم على هذه الخطوة باتفاق مع السفير البريطانى وباتفاق سابق ايضا مع غالبية أعضاء مجلس الوزراء ، ولذا فقد أحدث هذا القرار دويا هائلا واندلعت الأزمة لأن القرار قد اتخذ فى غيبة الملك فاروق الذى كان يقوم برحلة على ساحل البحر الأحمر ، وما أن عادحتى سعى على ماهر ورجاله الى تصوير الموقف له على اعتبار أن الوزارة قد تجاوزت

اختصاصها وتعدت على حقوق الملك التى أقرها الدستور والقانون باعتبار أن السفير هو نائب الملك الأمر الذى دعا الملك فاروق الى أستدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية (صليب سامى) وعنفهما تعنيفا شديدا ، وفى اليوم التالى صدرت الأوامر لوزير الخارجية بأن يلزم داره[١٢٩] .

ويلاحظ أن ما أقدمت عليه الحكومة يعد تجاوزا خطيرا فى العلاقات مع القصر وخصوصا وان التقاليد المتبعة كانت تقضى بأن يرسل الى القصر صورة من الموضوعات التى ستعرض على مجلس الوزراء قبل انعقاده بوقت كاف الا أن هذا الموضوع الخطير قد اسقط من «الرول» الذى أرسل الى القصر[١٣٠] ، مما يؤكد تواطؤ حسين سرى مع الانجليز فى هذا الأمر فى وقت كانت فيه الحكومة تترنح من الأزمات الاقتصادية الخطيرة التى وصلت الى حد أن الناس كانوا يختطفون الخبز فى الشوارع[١٣١] ، وعجزت الحكومة عن حلول سريعة لكثير من المشاكل التى بدت وكأنها معقدة ثم ما كان من الهجمات التى يشنها الوفديون وأحزاب الاقلية ضد الوزارة فلم يكن من المعقول والموقف هكذا أن تقدم الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة الخطيرة الا اذا كان هناك اتفاق مبيت بين سرى باشا والسفير البريطانى على اعتبار ان هذا الموضوع سيكون بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير وأنه سيعجل بالمواجهة المباشرة بين السفير والملك فاروق وتصفية كافة الحسابات القديمة .

ويعلق أحد أعضاء مجلس الوزراء بقوله : لم أتوقع أن يكون لهذا القرار من الآثار العميقة والبعيدة بعض ما حدث ولم يخف على أحد أن انجلترا هى التى أصرت عليه[١٣٢] .

وعقب عودة الملك من رحلته فى الصحراء والبحر الأحمر ـ بعد ثلاثة أيام ـ نشرت الصحف ان صليب سامى وزير الخارجية اعتكف فى منزله لوعكة صحية[١٣٣] .

ولاغرابة ان يكون الموضوع الرئيسى فى الصحف المصرية فى تلك الأيام هو قطع العلاقات مع فرنسا نظرا للعلاقات الثقافية الوطيدة التى كانت تربط مصر

بفرنسا ، ولقد أحدث هذا الموقف دويا داخل البرلمان المصرى حيث تقدم عدد كبير من أعضاء مجلس النواب باستجوابات الى الحكومة تحمل نوعا من الاستنكار الشديد وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد رد مقنع لتساؤلات الأعضاء مما دعا وزير الخارجية الى طلب تأجيل مناقشة الموضوع بعد اسبوعين أو ثلاثة مما دفع بعض الأعضاء الى القول : «أنا لا أفهم معنى لتاجيل الاجابة ، فهل عندما أوقفت العلاقات فعلا ، وصدر قرار الحكومة بذلك لم تكن قد تجمعت لدى الجهات المسئولة أسباب الوقف»(١٣٤) .

ونظرا لان قرار الحكومة قد قوبل بموجة من الاستنكار داخل مجلس النواب فقد اقترح وزير الخارجية ـ صليب سامى ـ أن يناقش الموضوع أمام لجنة الشئون الخارجية باعتبارها جهة الاختصاص فى الأمر وقد قوبل هذا الرأى بعاصفة من الرفض على اعتبار أن هذا يعد تقليدا جديدا فى الحياة البرلمانية المصرية(١٣٥).

ووفقا لمحاضر مجلسى النواب والشيوخ فان تأجيل أحد الاستجوابات قد يكون بسبب حاجة الحكومة الى بعض بيانات يطلبها المجلس أو غيرها من المعلومات التى يصعب على الحكومة الاجابة عنها فى الحال أما الموقف هذه المرة والحكومة تعلم كل الظروف والملابسات التى دعت الى قطع العلاقات مع فيشى ، ولذا يمكننا القول : أن موقف صليب سامى ـ وزير الخارجية ـ كان نوعا من المراوغة والاستفادة بعامل الوقت حتى يتأكد من مصير الوزارة التى بدا مؤكدا أنها على وشك الاستقالة .

وعلى الرغم مما لجأت اليه الحكومة من اصدار بيان فى ٨ يناير سنة ١٩٤١ ذكرت فيه : أن الحكومة البريطانية تلقت أنباء خطيرة دفعتها الى المطالبة باتخاذ قرار سريع من الحكومة المصرية حول هذا الموضوع(١٣٦) الا أن وقع هذا القرار على المصريين كان سيئا نظرا للعلاقات التاريخية التى تربط مصر بفرنسا ولان غالبية الساسة المصريين كانوا متشبعين بالثقافة الفرنسية ولذا فأننا نرجح عدم موافقة الدكتور هيكل لهذا السبب ، وكذلك كان لبوتسى الوزير المفوض من قبل حكومة فيشى- والذى كان يمثل الجمهورية الفرنسية الثالثة قبل

سقوطها ـ صلات واسعة جدا بالساسة المصريين وصلات اجتماعية بالارستقراطية المصرية كما كان مقربا الى حد بعيد من فاروق (١٣٧) .

وعرف البريطانيون ما حدث مع وزير الخارجية ـ صليب سامى ـ واعتبروه عملا غير ودى وأبلغوا رأيهم الى سرى باشا الذى شعر بجسامة التبعة الملقاة على عاتقة وتذكر ما حدث من قبل شاه ايران رضا بهلوى وخشى أن تفاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التعسفية وهو رئيس وزرائها ولقد أفضى سرى باشا بكل هذه المخاوف الى الملك وأشار عليه بقبول الأمر الواقع(١٣٨) ، الا أن الملك قد تمسك بموقفة من ضرورة اقالة صليب سامى وبينما كان حسين سرى يرى أن اقالة وزير الخارجية بسبب قرار مسئول عنه شخصياً يقضى بإقالة الوزارة برمتها ، والسفارة البريطانية ترى أن اجراء قد اتخذ بناء على طلبها لا يجوز تحديه من جانب القصر على اعتبار أن استقالة الوزارة لهذا السبب سيدفع الانجليز مباشرة الى المواجهة الفعلية مع الملك فاروق باعتبارهم طرفا من أطراف الأزمة(١٣٩) .

وفى محاولة من بريطانيا لاستثمار الموقف بهدف حسم الصراع الدائر بين القصر والانجليز فقد بالغ الانجليز فى طلباتهم وطالبوا بطرد جميع الايطاليين الذين يعملون فى القصر وكل أذناب على ماهر(١٤٠) .

وأمام استعمال العصا الغليظة فقد تراجع الملك فاروق وطلب من أحمد حسنين (رئيس الديوان) التوسط لدى البريطانيين حتى يتنازلوا عن مطالبهم بشأن استبعاد من طلبوا استبعاده من القصر مقابل أن يبقى وزير الخارجية فى منصبه (١٤١) .

وبينما الأزمة فى طريقها الى الانتهاء اذا بقوات روميل قد نجحت فى احراز انتصار كبير فى الصحراء الغربية وتقدمت صوب الأسكندرية ، وباد أن القوات الالمانية لن يعوقها عائق أمام هدفها الكبير وهو سحق القوات البريطانية واحتلال مصر ، ومن هنا فقد اضطربت الحياة فى مصر وأنطلقت المظاهرات تنادى بشعارات عدائية ضد الانجليز ومن القاهرة امتدت لتشمل باقى المدن الكبرى كالاسكندرية وطنطا وغيرهما ، وفى الوقت نفسه انفتح باب الأمل امام

الانجليز حيث أعلن هتلر قراره الذى أحدث دويا عالميا وهو اعلان الحرب على روسيا (١٤٢) .

لقد ابتهج الحلفاء حيث أن فتح جبهة جديدة تحارب فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا فى مصر ، ولذا فأننى اعتقد ان القرار الالمانى بغزو الاتحاد السوفيتى يعد المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فلقد كان قطاع كبير من المصريين ومن ورائهم القصر يعتقدون ان هزيمة السوفيت ستؤدى الى اضطراب موقف بريطانيا كله فى الشرق الأوسط وسينتهى بانسحابها تماما من المنطقة .

الا أن الانتصارات الكاسحة التى أحرزها السوفيت قد اثارت قلقا كبيرا خشية انتصار التحالف السوفيتى الانجليزى لذلك لم يكن غريبا أن يعلن اسماعيل صدقى باشا أن ايطاليا تهاجم مصر لا بقصد غزوها ولكن لان بريطانيا تحتلها(١٤٣) .

وهكذا اندفعت مصر لكى تكون جزءا من الصراع الدائر بين القوى الكبرى فى الوقت الذى كان الالمان ينتصرون فى الجبهة السوفيتية كما تضاعفت قوة الألمان فى ليبيا وكذلك دخول اليابان الحرب فى ديسمبر ١٩٤١ بهجومهم المفاجىء على بيرل هاربر كل هذه الانتصارات من جانب المحور دفعت بريطانيا لكى تجعل من مصر «القاعدة الرئيسية» فى الموقف وهذا لن يتحقق ما بقى القصر يلعب بمشاعر الحلفاء .

وعلى الرغم من أن جذور الصراع بين القصر والانجليز يمتد لسنوات طويلة الا أن تردى الاوضاع العسكرية لقوات الحلفاء وعلى كل الجبهات قد دفع بريطانيا الى الموقف الذى يمثل مصالحها الفعلية على اعتبار أن عودة الوفد وخلع فاروق كفيلان باستقرار الاوضاع المصرية ، وأيقن سرى باشا أن لا مفر من أن يستقيل بعد أن فقد ثقة البرلمان وثقة فاروق أيضا كما أن الانجليز أنفسهم على الرغم من صداقتهم له الا أنهم قد أيقنوا جيدا أن حكومة سرى قد أصبحت عاجزة تماما عن مواجهة الموقف(١٤٤) .

والحقيقة ان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن الملك فاروق كان يهدف الى بقاء الموقف برمته كما هو نظرا للظروف العسكرية غير المرجحة لكفة الحلفاء فى الصحراء الغربية حتى اذا ما تمكن روميل من ان يخترق وادى النيل فان فاروقا يمكنه الاحتفاظ بعلى ماهر لكى يتولى رئاسة الحكومة ويكون قادرا على التفاهم مع المحور بعكس أى شخص أخر نظرا لما عرف عن على ماهر من خلافات مستمرة مع الانجليز لم تكن خافية على الألمان أو الايطاليين .

وهكذا تفاقمت الأزمة وتعددت أسبابها فى الوقت الذى راح فيه لامبسون يسجل كل الأحداث أولا بأول ويبعث بها الى حكومته ونظرا لتصاعد الموقف بشكل ينذر بالمخاطر فقد طلب من حكومته أن تعطيه تفويضا كاملا لحسم الموقف مع الملك فاروق (١٤٥).

وأدرك أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكى) خطورة الموقف وفى محاولة منه لتهدئة المشاعر الملتهبة تقديرا لما يحيق بالعرش من أخطار فقد حاول اقناع لامبسون بترك وزير الخارجية «صليب سامى» يخرج من الوزارة من أجل الصالح العام وحاول اقناع السفير بأن مصر كلها وراء الملك الذى يحظى بشعبية كبيرة الا أن السفير رفض التضحية بوزير الخارجية بسبب اجراء قام به تنفيذا لقرار من مجلس الوزراء المصرى وبناء على طلب من بريطانيا ولهذا أعلن السفير : أننا سنقف وراء صليب سامى حتى ولو تخلى عنه رئيس الوزراء(١٤٦).

وهكذا تجمعت العديد من الأسباب التى دفعت حسين سرى الى تقديم استقالته. ووفقا للوثائق البريطانية ، فان لامبسون قد أدرك أهمية استقالة سرى باشا ويعلق لامبسون على هذا الموقف قائلا: «لقد طلبت من سرى باشا أن يرشح بعض الاسماء التى تصلح لمنصب رئيس الحكومة الا أنه أقترح أسماء مثل : بركات باشا ، احمد ماهر باشا أو الدكتور هيكل باشا الا أننى أعرف أن هذه الاسماء غير مناسبة لسبب أو لآخر ولذا فان عودة الوفد أصبحت ضرورة تحتمها مصالحنا العليا» (١٤٧) .

وتشير الوثائق الامريكية الى مسئولية حسين سرى عن تأزم الموقف بين فاروق والسفير البريطانى ففى الوقت الذى كانت تبذل فيه العديد من المحاولات

لحل مشكلة «فيشى» كان رئيس الوزراء المصرى يقوم بمحاولات مكثفة لدفع بريطانيا الى تأديب الملك فاروق وتضيف نفس المصادر: «لقد حاولنا اقناع السفارة البريطانية بخطورة المضى فى هذا الطريق الذى يتناقض تماما مع مشاعر المصريين ولكن يبدو اننا لم نحقق أى هدف»(١٤٨) .

ووفقا لهذه الحقيقة فان الوثائق البريطانية تؤكد أن حسين سرى كان على علم بتطور الأحداث ولم يخف كراهيته الشديدة لفاروق وكان من رأيه دائما ـ تأديب الولد ـ الذى يلعب بالنار «على حد تعبيره» (١٤٩) .

ولما كان لامبسون قد بعث الى حكومته يطلب تفويضا فى حسم الموقف فقد وافقت الحكومة البريطانية على تفويضه وإعطائه كل الصلاحيات لكى يحسم الموقف بما يتفق وسياسة بريطانية العظمى الا أن هذا لم يمنع من أن تقف الخارجية البريطانية على تطور الأحداث أولا بأول وتمضى رسائل لامبسون الى حكومته حول أهمية عودة الوفد وفى احدى البرقيات يقول السفير : «قابلت حسنين باشا وقال : ان هناك محاولات تجرى لتشكيل وزارة قومية ولما كان هناك خطر واضح من أن نواجه بوزارة يرأسها مرشح لعلى ماهر فلقد عقدت اجتماعا لمناقشة الموقف برمته وحضره وزير الدولة لشئون الشرق الاوسط والقائد العام للجيوش البريطانية فى المنطقة وتردد بوضوح فى هذا الاجتماع أن الأزمة الحالية قد أيدت بواسطة العناصر المعادية لبريطانيا لاستغلال مصاعبنا الحالية فى الشرق الأقصى وفى ليبيا وأننا اذا اخفقنا فى اظهار الشدة فقد تحدث مخاطر أخرى وأوضح القائد العام للشرق الأوسط أنه يفضل تجنب حدوث مواقف قد تؤدى الى اضطرابات عامة وقد يتحرك الجيش المصرى لحماية الملك وقد قمت من جانبى بالرد على هذه المخاوف بحكم معرفتى بالاحوال العامة .. وتم الاتفاق على أن أقابل الملك فاروق فى الواحدة بعد ظهر اليوم (٢ فبراير ١٩٤٢) وأبلغه بالاتى :-

١- يجب أن تقوم وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة وتقدر على تنفيذها نصا وروحا .

٢- أن تكون وزارة قوية وقادرة على الحكم وتحظى بتأييد شعبى كافى .

٣- أن هذا يعنى الارسال فى طلب النحاس باشا بصفته زعيما لحزب الأغلبية والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة .

٤- يجب أن يتم ذلك فى موعد أقصاه ظهر غد(٣ فبراير)

٥- ان الملك سيكون مسئولا بصفته الشخصية عن أى اضطرابات قد تحدث خلال ذلك [١٥٠] .

وفى الساعة الواحدة من بعد ظهر ٢ فبراير ١٩٤٢ توجه لامبسون الى الملك فاروق وشرح له أنه بصفته ممثلا للحلفاء فى مصر فمن الضرورى الا يعين خلفا لسرى باشا لا تتوفر له المؤهلات المشروطة للوفاء بالتزامات المعاهدة ، ووافق الملك على عودة النحاس باشا ليتولى وزارة قومية باعتباره زعيما للأغلبية ، وبخصوص الاضطرابات داخل العاصمة فقد أظهر الملك موافقته على عدم احداث اى نوع من التظاهر وأكد السفير ان غدا - ٣ فبراير - هو آخر موعد لدعوة النحاس باشا[١٥١] .

ولعل وجهة نظر الملك فاروق والتى أبداها دون تحفظ هو استدعاء النحاس لتشكيل وزارة قومية حيث كان الملك يعتقد أن النحاس لن يرفض هذا العرض على اساس التحسن الذى كان قد بدأ فى العلاقات بينهما[١٥٢] .

واقترح رجل القصر (أحمد حسنين) بضرورة التمهيد لتأليف هذه الوزارة القومية بوزارة انتقالية على اساس أن الوفد سيكتسح كل الأحزاب الأخرى فى الانتخابات مما قد يترتب عليه عدم قيام معارضة قوية لتكون بمثابة " فرملة " متى تشكلت الوزارة فى آخر الأمر[١٥٣] .

وبينما كانت الاتصلات قائمة بين القصر والسفير البريطانى بخصوص عودة الوفد كانت نفس الاتصالات قائمة بين السفارة البريطانية والنحاس باشا بواسطة امين عثمان لنفس الهدف مع فارق بسيط وهو أن الانجليز عرضوا على النحاس تشكيل وزارة وفدية خالصة وأصبح الوفد امام خيارين أما أن يقبل حكومة قومية وفقا لرغبة القصر أو يقبل حكومة وفدية لحما ودما وفقا لرغبة

الانجليز واختار النحاس وجهة النظر البريطانية حيث دفع الوفد ثمنا باهظا من شعبيته وتاريخه الوطنى الطويل .

وبنى الوفد رفضه لفكرة الوزارة القومية أو الائتلافية على أمرين :

أولهما : أن الشعب المصرى قد فقد ثقته فى حكومات الاقلية واذا قبل الوفد الارتباط بهذه الحكومات فسوف يفقد ثقة الشعب .

ثانيهما : ما كان يعرفه الوفد جيدا من الدسائس التى سيحدثها القصر ومدى ما يمكن أن يقدم عليه من اقالة الحكومة وقتما تتحين الفرصة بحجة تصدع الائتلاف[١٥٤] .

ولذا فقد فرضت وجهة النظر البريطانية نفسها على الأحداث وأعطت بريطانيا لنفسها الحق فى تنفيذها بقوة السلاح وتحولت القضية الى تصفية حسابات قديمة بين القصر والسفارة حيث اعتبرت بريطانيا أن أقامة حكومة قومية يعد انتصارا لصالح القصر وهذا ما ترفضه بريطانيا تماما[١٥٥] .

ويلاحظ أن الملك فاروق كان حريصا على تجاوز هذه الأزمة وعدم الاصطدام مع الانجليز أكثر من ذلك الا أن السفير قد اعتبرها فرصته التى يستطيع من خلالها أن يحجم من دور القصر حتى لا يعاود أعماله العدوانية ضد بريطانيا مرة أخرى حتى لو كان الثمن هو عزل الملك نهائيا ، وفى الوقت نفسه فإن عودة الوفد بهذا الشكل تحمل بعض الدلائل التى حرصت بريطانيا على اقرارها ومن بينها :

أولا : ضمان عدم قيام أى نوع من التعاون بين القصر والوفد مما يضاعف من حجم التدخل البريطانى .

ثانيا : اطلاق يد الوفد فى كبح جماح القصر اذا ما ثبت أنه غير متعاون مع السياسة البريطانية .

ثالثا : لقد حرصت بريطانيا على أن يتعهد النحاس باشا بأن يقف مع بريطانيا وأن يرجئ كل مطالبه الى ما بعد الحرب[١٥٦] .

وهكذا تفاقمت عوامل الصراع بين القصر والانجليز فى الوقت الذى تمكنت فيه الدسائس البريطانية من استقطاب حزب الوفد سواء بقصد أو بغير قصد وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا تسجيل عدة نتائج يمكن استخلاصها من الدراسة السابقة وتعتبر جميعها تمهيدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

أولا : انعدام الثقة بين بريطانيا والملك فاروق وهذا ما أشارت اليه الوثائق البريطانية فى أكثر من موضع ٠

ثانيا : تأسيسا على الحقيقة الأولى فقد رغبت بريطانيا فى التخلص من فاروق على اعتبار أن مصر لن تتحول الى قاعدة أساسية لخدمة الحلفاء ما دام الملك على عرشه ٠

ثالثا: لقد ادركت بريطانيا ضعف حكومات أحزاب الأقلية التى تعاقبت على الحكم منذ اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ ،على الرغم من تعاونها الكامل مع الإنجليز الا انها افتقدت دائما الى قاعدة شعبية وظل مركزها دائما ضعيفا على اعتبار أن حكومة لا تملك التأييد الشعبى لن تستطيع أن تحكم بروح المعاهدة المصرية الانجليزية ، اعتمادا على الحقيقة القائلة بأن أى جهد يبذل فى هذا السبيل لابد وأن يصطدم بمعارضة القصر ولن تتمكن أى حكومة بدون التأييد الشعبى أن تحارب القصر ..

رابعا : أن أحد عناصر الصراع بين الانجليز والقصر كان قائما على أساس أيهما يستطيع أن يتضامن مع الوفد قبل الآخر وبدت القضية وكأنها تسابق مع الزمن وكلما تفاقم الوضع العسكرى لبريطانيا كلما ضاعفت من جهودها لعودة الوفد إلى حظيرتها وعلى ضوء الدراسة السابقة فان قضية عودة الوفد كانت تمثل المطلب الأول فى العلاقات المصرية البريطانية منذ نشوب الحرب العالمية الثانية ٠

وهكذا تجمعت العديد من الأسباب لتخلق فى النهاية ما سمى بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والذى ترك أثارا كبيرة على تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ليس فقط الى نهاية الحرب العالمية الثانية، وانما الى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

هوامش الفصل الأول

(١) نص المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦، أنظر الدكتور عبدالعزيز الشناوى، جلال يحيى، وثائق نصوص فى التاريخ الحديث والمعاصر ص ٧٤٧، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، مصدر سابق ذكره ص ١٠٥، الأهرام ، المصرى ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩م.

(٢) وزارة العدل ـ مجموعة القوانين والمراسم للثلاثة أشهر ـ سبتمبر ، وأكتوبر ، ونوفمبر سنة ١٩٣٩، المطابع الأميرية ـ القاهرة ١٩٤٠ ص٥٣٨.

(٣) د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦، مطبوعات معهد الدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٦٨، ص ٣١.

(٤) وثائق الخارجية البريطانية، برقية رقم ٦٤٤ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩.

(٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، مصدر سبق ذكره ص١٠٥ ، محسن محمد التاريخ السرى لمصر ١٠٢.

(٦) الوثائق البريطانية ، برقية رقم ٥٩٠ من السفير البريطانى فى القاهرة إلى وزير خارجية بريطانيا ٢٣ يونية سنة ١٩٤٠.

(٧) مضابط مجلس النواب الجلسة الأولى من مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى ٢ أكتوبر ١٩٣٩.

(٨) مذكرات اللواء إبراهيم إمام رئيس البوليس السياسى ـ صحيفة الجمهورية ١٢ ، ١٣ يناير ١٩٥٦، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٦.

(٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية من السفير البريطانى فى القاهرة إلى «هاليفاكس» وزير الخارجية رقم ٨ بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، مصدر سبق ذكره ص١٠٧.

(١٠) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية من مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى ٨ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٢٣.

(١١) لوكازهير وزير ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ـ القاهرة سنة ١٩٧١ ص ٩٤.

(١٢) لوكازهير وزير ألمانيا الهلرية والمشرق العربي، ترجمة الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ـ القاهرة سنة ١٩٧١ ص ٩٤.

(١٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي، مصدر سبق ذكره ص١٠٤.

(١٤) محمد التابعي، أسرار الساسة والسياسة، سلسلة الكتاب الذهبي عدد ١٩٥ ـ القاهرة ١٩٧٢ ـ ص ١٨٠ .

(١٥) لقاء شخصي مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة مساء الأثنين ٩ أغسطس ١٩٨٢.

(١٦) مذكرات حسن يوسف ص١٠٨.

(١٧) مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب ص ١٢٢-القاهرة ١٩٧٢.

(١٨) الوثائق الأمريكية، برقية من السفير الأمريكي في القاهرة إلى وزير خارجية أمريكا ١٨ أغسطس ١٩٤٠.

(١٩) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٩٩ من سفير بريطانيا في القاهرة إلى الخارجية البريطانية ١٦ سبتمبر ١٩٣٩م.

(٢٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٨٢ من سفير بريطانيا في القاهرة إلى الخارجية البريطانية في القاهرة إلى الخارجية البريطانية ١٢ سبتمبر ١٩٣٩م.

(٢١) نفس المصدر السابق برقية رقم ٢٩٨ من سفير بريطانيا في القاهرة إلى الخارجية البريطانية ٢ أكتوبر ١٩٣٩ .

(٢٢) مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٨.

(٢٣) المصدر السابق ص ١٠٩.

(٢٤) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الثالثة والثلاثون ٣ يوليو ١٩٤٠ ص ٣١٨، لطفي عثمان ، المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية ص ٩٣٧.

(٢٥) محمد زكي عبد القادر ـ مجلة الدستور ص ١٠٧.

(٢٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٤٨٨ من سفير بريطانيا في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ١٠ يولية ١٩٤٠.

(٢٧) د. محمد أنيس. دراسة عن ٤ فبراير ص٦٢، لطفي عثمان ، المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية ص١٣٦- ١٣٩.

(٢٨) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة السابقة ١٢ يونية ١٩٤٠.

(٢٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥١٥ من لامبسون إلى هاليفاكس ١٣ يناير ١٩٤٠.

(٣٠) د. أحمد عبدالرحيم مصطفى . مرجع سبق ذكره ص ٤٢.

(٣١) محمد التابعي ، مرجع سبق ذكره ص ١١١.

(٣٢) محمد التابعى، المرجع السابق ص ٢١١، ٢١٢، لوكاز هيرزويز مرجع سبق ذكره ص ٣٠٦ - ٣٠٨.

(٣٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٣٢ من الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى القاهرة ١٧ يونية ١٩٤٠.

(٣٤) مذكرات حسن باشا يوسف وكيل الديوان الملكى. القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٥٢ ص ١١٣.

(٣٥) المصدر السابق ص ١١٣.

(٣٦) الوثائق البرياطنية وثيقة رقم ٤٧٥ من الخارجية البرياطنية إلى سفيرها فى القاهرة ٢٠ يونية ١٩٤٠.

(٣٧) مضابط مجلس النواب ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول من يولية ١٩٤٠ ص ٢٨٠.

(٣٨) د. محمد حسين هيكل . مذكرات فى السياسة المصرية ج٢ صفحة ١٨٦.

(٣٩) الوفد المصرى ١٠ يوليو ١٩٤١.

(٤٠) جورج كيرك.. الشرق الأوسط فى الحرب العالمية الثانية، ص ٢٤ ، د. محمد أنيس ، حادث ٤ فبراير ص٧٧.

(٤١) لوكازهيرزويز. ألمانيا الهتلرية والمشرق العرب مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(٤٢) المرجع السابق ص ٣٠٦ ، ٣٠٧.

(٤٣) المرجع السابق، أخبار اليوم ١٩٥٧/٩/٩م.

(٤٤) الأهرام ٢٤ يوليو ١٩٥٦م.

(٤٥) لوكازهيزويز، مرجع سبق ذكره ص ٣٠١.

(٤٦) محمد حسنين هيكل . عبد الناصر والعالم ـ بيروت ١٩٧٢.

(٤٧) لوكازهيرزويز وألمانيا والمشرق العربى ـ مرجع سبق ذكره صفحة ٣٢٠.

(٤٨) محمد التابعى : أسرار الساسة والسياسة ، مرجع سبق ذكره ص ٢٠٩.

(٤٩) مذكرات حسن يوسف: القصر الملكى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢. ص ١١٣.

(٥٠) د. محمد جمال المسدى وآخرون. مصر والحرب العالمية الثانية ـ مركز الدراسات السياسية بالأهرام القاهرة ١٩٧٨، ٢٢٠، ٢٢.

(٥١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٦٠ بتاريخ ٢٣ يونية ١٩٤٠ من لامبسون إلى هاليفاكس.

(٥٢) مذكرات حسن يوسف . مصدر سابق ذكره ص١١٥.

(٥٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٨٥ من هاليفاكس إلى لامبسون ٢٠ من يونية ١٩٤٠، ونستون تشرشل، مذكرات تشرشل ترجمة خيرى حماد. حماد بغداد ١٩٦٠ ص ٥٢٧-٥٣٠.

(٥٤) المصدر السابق نفسه، مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الثالث ٢ يوليو ١٩٤٠ ص ٢٦٠٦.

(٥٥) لقد أقر مجلس النواب والشيوخ الثقة فى الحكومة بجلسة ١٢ يونية ١٩٤٠م.

(٥٦) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد الخامس عشر ٤ يوليو ١٩٤٠ ـ بصدد مناقشة بيان حسن صبرى ص٢١٣.

(٥٧) المصدر السابق، من كلمة الشيخ يوسف الجندى عضو الهيئة الوفدية.

(٥٨) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٦٢٨ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٨ يونية ١٩٤٠م.

(٥٩) حديث أجراه الصحفى محمد التابعى مع أحمد حسنين باشا، أسرار الساسة والسياسة ، مرجع سبق ذكره ص١١٧-١٧٨.

(٦٠) مضابط مجلس النواب الجلسة الثالثة والسبعين ١٧ يوليو ١٩٤٠ ص ٣٦٣٣، مذكرات إبراهيم عبدالهادى ، مصدر سبق ذكره، مجلة رزو اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢.

(٦١) مذكرات اللواء محمد إبراهيم إمام رئيس البوليس السياسى صحيفة الجمهورية ١٤ يناير ١٩٥٦م.

(٦٢) أحمد مرتضى المراغى: غرائب من عهد فاروق . بيروت ١٩٧٦ص ٥١، مذكرات حسن يوسف ـ مصدر سبق ذكره ص١١٧.

(٦٣) جريدة السياسة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠، المسدى وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٢٣، ٢٤.

(٦٤) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١١٤من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠.

(٦٥) الأهرام ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ مقال بقلم : إسماعيل صدقى باشا، الوفد المصرى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠م.

(٦٦) مارسيل كولومب، مرجع سبق ذكره ص ١٢٤.

(٦٧) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، مصدر سبق ذكره ص ١١٦.

(٦٨) المصدر السابق.

(٦٩) وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون إلى هاليفاكس ١٠ أغسطس ١٩٤٠ برقية رقم ٨٩٦.

(٧٠) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ١٣٨ من سفير أمريكا فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية ٨ يوليو ١٩٤٠م.

(٧١) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الخامسة والسبعين ٧ أغسطس ١٩٤٠ ص ٢٦٩٩.

(٧٢) مذكرات إبراهيم باشا عبدالهادى ـ مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢م.

(٧٣) الوثائق الأمريكية برقية ١٧٨ من السفير الأمريكى إلى الخارجية البريطانية ١٨ أغسطس ١٩٤٠.

(٧٤) د. هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص١٩٩.

(٧٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١١٦٨ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠.

(٧٦) د. هيكل. مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٠٠.

(٧٧) محمد التابعى . مرجع سبق ذكره ص ١٨٤.

(٧٨) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٣١٧ من السفير الأمريكى فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية ٢٤ يناير سنة ١٩٤١.

(٧٩) محمد التابعى ، مرجع سبق ذكره ص١٨٤، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص١١٥.

(٨٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٥٤ من لامبسون إلى هاليفاكس ١٥ نوفمبر ١٩٤٠م.

(٨١) د. المسدى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠.

(٨٢) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٤٩ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠م.

(٨٣) د. صلاح العقاد ، الحرب العالمية الثانية ص٢٣٠.

(٨٤) مارسيل كولومب، مرجع سبق ذكره ١٢٥.

(٨٥) المرجع السابق، لوكازهيرزويز ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ٣٠٣، مذكرات حسن يوسف ص١١٥.

(٨٦) مضابط مجلس النواب ـ دور الانعقاد العادى الرابع ـ الجلسة الثانية والأربعين ٢٦ مايو ١٩٤١، ص١١٧٣.

(٨٧) مذكرات إبراهيم عبد الهادى، مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢، د. يونان لبيب ، تاريخ الوزرات المصرية ص٤٢٩.

(٨٨) الوفد المصرى ٥ يونية ١٩٤١، د. يونان . مرجع سبق ذكره ص٤٢٩.

(٨٩) مضابط مجلس النواب ـ دور الانعقاد العادى الخامس ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٥-١٠٠ ، ومضابط مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى السابع عشر ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٣ - ٣٠.

(٩٠) الوفد المصرى ١٦ يونية ١٩٤١.

(٩١) الوفد المصرى ١٥ أغسطس ١٩٤١.

(٩٢) الوثائق البريطانية تقرير رقم ٩٣١ من لامبسون إلى هاليفاكس ٣ يناير ١٩٤٢.

(٩٣) وثائق الخارجية الأمريكية تقرير رقم ٨٨٣ من السفير الأمريكى فى القاهرة إلى الخارجية الأمريكية ٢ أبريل ١٩٤١.

(٩٤) الوفد المصرى ، والسياسة ، الأهرام اعداد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤١.

(٩٥) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الثامنة والأربعون لدور الانعقاد العادى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤١ ص١٨٨.

(٩٦) مجموعة مضابط الشيوخ ـ دور الانعقاد الخامس عشر جلسة ٣٠ أبريل ١٩٤٠ (خطاب يوسف الجندى) ص٥٨١.

(٩٧) الوفد المصرى ٢٠ أبريل ١٩٤٠ ، أخر ساعة ٧ أبريل سنة ١٩٤٠.

(٩٨) مضبطة الجلسة الستين لمجلس النواب ١٤ مايو ١٩٤٠ ص ٢١٦٢.

(٩٩) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الستين ١٤ مايو سنة ١٩٤٠، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى ص ٢١٦٢-٢١٦٣.

(١٠٠) الوفد المصرى ٢٠ أبريل ١٩٤٠.

(١٠١) تقرير الأمين العام ـ تقرير بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٤٠ دار الوثائق القومية محفظة رقم ٨.

(١٠٢) د. محمد أنيس . دراسة عن فبراير ص ٥٢ .

(١٠٣) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢١١٢ بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ من السفير الأمريكى فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية.

(١٠٤) جريدة المصرى ١٩٤٠/٤/١٢ ، والأهرام ، وآخر ساعة ١٩٤٠/٤/١٤.

(١٠٥) أنظر : نص الرد البريطانى : الأهرام ، المصرى ١٩٤٠/٤/١٢.

(١٠٦) المصرى ١٩٤٠/٤/٢٩، والأهرام ١٩٤٠/٤/٣٠، آخر ساعة ١٩٤٠/٤/١٤.

(١٠٧) آخر ساعة ١٤ ، ٢١ ١٩٤٠/٤/٢١.

(١٠٨) وثائق الخارجية البريطانية تقرير رقم ٤٦٤ من لامبسون إلى هاليفاكس ٤ مايو وسنة ١٩٤٠م.

(١٠٩) نفس المصدر السابق.

(١١٠) جريدة المصرى ١٥ ، ١٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ، آخر ساعة ٢١ أبريل سنة ١٩٤٠.

(١١١) المصرى أول مايو سنة ١٩٤٠.

(١١٢) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ النظارات المصرية ص٤٤١ .

(١٣٢) جريدة المصرى أول يناير سنة ١٩٤١م.

(١١٤) المصور ٦ مارس ١٩٨١ بقلم صبرى أبو المجد.

(١١٥) المصرى ٣ يناير ١٩٤١م.

(١١٦) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الثلاثون ـ دور الانعقاد العادى الثامن ٦ أبريل سنة ١٩٤٠ ص٣٠١.

(١١٧) جريدة المصرى ٦ فبراير سنة ١٩٤٠م.

(١١٨) محمد التابعى ـ أسرار الساسة والسياسة ص٢٨٦ ، ويضيف الاستاذ التابعى العديد من الأمثلة على تدهور معنويات الجيش البريطانى مما أحدث ارتباكا شديدا فى الدوائر السياسة الانجليزية.

(١١٩) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٠٠٦ من السفير الأمريكى فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٠.

(١٢٠) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ص١٤٦.

(١٢١) مذكرات إبراهيم باشا عبد الهادى ـ روز اليوسف ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢.

(١٢٢) المصدر السابق، مذكرات فى السياسة المصرية ج٢ مصدر سبق ذكره ص٢٢٤.

(١٢٣) مذكرات إبراهيم عبدالهادى المصدر السابق، مذكرات الدكتور هيكل ج٢ ص٢٢٥، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص١٢٧.

(١٢٤) مجلة المصدور ٦ مارس ١٩٨١، دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبرى أبو المجد.

(١٢٥) د. هيكل ، مصدر سبق ذكره ج٢ ص ٢٤٧.

(١٢٦) مذكرات إبراهيم عبد الهادى، روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢، د. هيكل ج٢ ص ٢٢٠ – ٢٢٥، مذكرات حسين يوسف ص١٢٦.

(١٢٧) الملف السرى لحادث ٤ فبراير من لامبسون إلى الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٤٠، ١٨ يناير ١٩٤٢، الأهرام ١٩٧٣/٥/١١، التابعى ، مصدر سبق ذكره ص١٤٨-١٥٠، مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق ، الجمهورية ١٣ يونية سنة ١٩٥٥م.

(١٢٨) د. محمد حسين هيكل مصدر سبق ذكره ج٢ ص٢١٩، مذكرات حسن يوسف ص١٣١.

(١٢٩) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٣/٥/٤، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٣ يونية ١٩٥٥، مذكرات حسنى يوسف ص١٣٠.

(١٣٠) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق ، الجمهورية ١٣ يونية ١٩٥٥.

(١٣١) د. محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ص١٠٧.

(١٣٢) د. هيكل ، مصدر سبق ذكره ج٢ ص ٢٢٠.

(١٣٣) الأهرام ، المصرى ١٥ يناير سنة ١٩٤٢.

(١٣٤) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة التاسعة ١٤ يناير ١٩٤٢ ص٢١٦.

(١٣٥) المصدر السابق.

(١٣٦) الأهرام ٩ يناير ١٩٤٢، أخر ساعة ١١ يناير ١٩٤١.

(١٣٧) د. أنيس مرجع سبق ذكره ص٨.

(١٣٨) مذكرات فى السياسة المصرية ج٢ ص٢٤٤، مذكرات حسن يوسف ص١٣٠.

(١٣٩) د. يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية ص٤٤١.

(١٤٠) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ، الأهرام ٢٧ يناير ١٩٤٢.

(١٤١) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٣٨٩ من لامبسون إلى إيدن ٢٧ يناير ١٩٤٢.

(١٤٢) جى ديبورين. الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية ترجمة خيرى حماد، القاهرة ١٩٦٧ ص ١٦٢.

(١٤٣) الأهرام ١٩ ديسمبر ١٩٤١، أخر ساعة ٢٢ ديسمبر ١٩٤١.

(١٤٤) د. هيكل ، مصدر سبق ذكره ص٢٢٥.

(١٤٥) الوثائق البريطانية برقية رقم ٤٦٧ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٢٧ يناير ١٩٤٢.

(١٤٦) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ، برقية من لامبسون إلى حكومته ، الأهرام ١٩٧٣/٤/٢٣م.

(١٤٧) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٩٨.

(١٤٨) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٠٧٦ من السفير الأمريكى فى القاهرة إلى حكومته ٢٨ يناير ١٩٤٢.

(١٤٩) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وثيقة رقم ٣٣٣ الأهرام ١٩٧٣/٤/٢٧م.

(١٥٠) المصدر السابق برقية ٤٤٨ من لامبسون إلى حكومته ٢ فبراير ١٩٤٢، الأهرام ١٩٧٣/٤/٢٧م.

(١٥١) المصدر السابق ١٩٧٣/٥/١١ من لامبسون إلى حكومته برقية ٤٤٩، بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢م.

(١٥٢) دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبرى أبو المجد واعتمد فيها على كثير من الوثائق البريطانية وشهادة الزعماء المعاصرين ، جريدة المصور ١٩٨١/٢/٦م.

(١٥٣) الأهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ ـ الملف السرى لحادث ٤ فبراير برقية رقم ٤٢٩ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٣ فبراير ١٩٤٢.

(١٥٤) المصدر السابق وثيقة ٤٤٦.

(١٥٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص١٣١ – ١٣٨.

(١٥٦) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ـ الأهرام ١٩٧٣/٥/١٨، برقية رقم ٤٦٢ من لامبسون إلى حكومته ٣ فبراير ١٩٤٢م.

الفصـل الثـانى

وقائـع ٤ فبـراير

- شكل التدخل البريطانى .
- الدبابات البريطانية حول القصر .
- مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير .

شكل التدخل البريطانى :

فكرت بريطانيا فى عزل الملك فاروق أكثر من مرة كان أولها سنة ١٩٣٧ ديسمبر حين أقدم على اقالة حكومة الوفد دون أخذ رأى السفير البريطانى وكان الاخير قد بذل جهدا فى محاولة لاقناع فاروق بعدم الاقدام على مثل تلك التصرفات التى تناقض مبدأ الديمقراطية على اعتبار أن حزب الوفد هو القوة السياسية التى تحظى بالاغلبية البرلمانية ، وكان فشل السفير فى تلك المهمة موضع لوم من حكومته[١]، وقد ترددت أثناء الأزمة فكرة تنحية الملك فاروق عن عرش مصر ولكن انطونى أيدن وزير خارجية بريطانيا لم يوافق على تلك الفكرة بحجة أن الظروف الدولية لا تشجع على الأقدام على مثل هذا النوع من التدخل[٢] .

ثم تجددت نفس الفكرة فى سبتمبر ١٩٣٩ حين تأكد السفير (طبقا لما يقوله) أن هناك عناصر فى القصر تميل نحو الألمان وأن الملك فاروق يشجع هذا الاتجاه وأن مصلحة الحرب تقضى باخراج على ماهر من الحكم فاذا ما عارض فاروق وجب أن يعتزل العرش[٣] .

ثم عادت الأزمة مرة أخرى الى الظهور فى يونيه ١٩٤٠ حين دخلت أيطاليا الحرب ويؤمئذ اقترح السفير على حكومته تغيير الوزارة فان عارض الملك فعليه أن يتخلى عن العرش[٤]. ووجه السفير انذارا الى الملك بضرورة استدعاء النحاس والعمل بمشورته ووافقت حكومة لندن على تنازل فاروق عن العرش بناء على

اقتراحات لامبسون الا أن فاروق قد أحس بخطورة الموقف بناء على نصائح كبار مستشاريه واستدعى النحاس باشا لكن ليس من أجل عودة الوفد وانما لكى يشاوره فى الموقف عموما وأخذ الترضية المناسبة على حكومة حسن صبرى . وقد أشار السفير البريطانى فى نهاية تقييمه للأزمة بقوله "قد نخرج من الأزمة الحالية دون حاجة الى تغيير الملك ولكنى أشك كثيرا فى أنه سيبقى طويلا(٥) .

وهكذا فأن التفكير فى عزل فاروق وفرض وزارة مصرية معينة وزعيم مصرى معين ليتولى الحكم كان موضع تفكير واهتمام دائمين من جانب الحكومة البريطانية ، ومن ثم يمكن القول أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة اتخذت فجأة وتحت ضغط الأحداث الخطيرة وانما كان الفصل الأخير أو الخاتمة لسياسة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها منذ أن تأزم موقف بريطانيا فى الحرب فى الوقت الذى راح فيه الشارع المصرى يعبر عن مشاعره الحقيقية فى ظل حكومات ضعيفة لا حول لها ولا قوة. وهكذا تحققت مشورة لامبسون والتى تقدم بها الى حكومته فى يونيه سنة ١٩٤٠ وهى أن تتوالى الحكم وزارة يؤيدها الوفد وكان الاعتقاد السائد ـ كما يقول بعض المعاصرين ـ أن الدوائر البريطانية ترى أن النحاس باشا هووحده الزعيم الشعبى القادر على تحويل الدفة ـ دفة عواطف الشعب ـ من الاتجاه الى المانيا وإيطاليا الى الاتجاه نحو بريطانيا وحلفائها(٦) وتعد استقالة حسين سرى ـ ٢ فبراير ١٩٤٢ ـ والتى قدمها بناء على طلب بريطانيا بداية لمرحلة خطيرة وفاصلة فى تاريخ مصر السياسى(٧). حيث اتصل السفير البريطانى (لامبسون) برئيس الديوان الملكى (أحمد باشا حسنين) وابلغه أن الحكومة البريطانية تحرص على أن تعرف اسم من سيعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة قبل اعلانها وعلى الرغم من أن رئيس الديوان أجاب بأن الشخص الذى يؤلف الوزارة سيكون صديقا لبريطانيا الا أن السفير قد اكد بشكل قاطع على أن الحكومة البريطانية حريصة على أن تعرف سلفا من سيعهد اليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف بهذا التأليف رسميا(٨).

ومن الواضح أن لامبسون قد حرص هذه المرة على أن يمسك بزمام المبادرة حتى لا يفاجأ بفرض حكومة لا تتفق ومصالح بريطانيا كما حدث من قبل سواء

فى تعيين على ماهر (١٨ أغسطس ١٩٣٩) أو حسن صبرى (٢٧ يونيه سنة ١٩٤٠) أو حسين سرى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠) حيث فوجىء السفير فى كل تلك الحالات دون أن يكون له الرأى الأول فى هذا الاختيار ولما كان موقف بريطانيا العسكرى قد وصل الى درجة كبيرة من السوء أمام الانتصارات الساحقة التى راحت تحرزها القوات الالمانية ولما كانت مشاعر المصريين قد بدأت تميل نحو الجانب المنتصر فى الحرب بشكل واضح فان لامبسون قد أدرك خطورة المواقف هذه المرة ومن هنا فقد حرص جيدا على أن يكون فى حالة من التيقظ الدائم حتى لا يفاجأ بغير ما يتوقع.

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد تقدم الى الملك فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢ فبراير بمجموعة من الطلبات حددها فى ثلاث نقاط :

أولا : أن الشخص الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة يجب أن تتوافر فيه المؤهلات المطلوبة للوفاء بالتزامات بريطانيا العظمى فترة الحرب .

ثانيا : أن هذا يعنى دعوة النحاس باشا بوصفه زعيما لحزب الاغلبية فى البلاد والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة على أن يتم ذلك فى موعد أقصاه ظهر غد (٢ فبراير) .

ثالثا : أن الملك فاروق شخصيا سيكون مسئولا عن أى اضطرابات قد تحدث خلال تلك المدة[٩].

وعلى الرغم مما بذله احمد حسنين (رئيس الديوان) من محاولات لاقناع لامبسون بأن عودة الوفد بمثل هذه السرعة يؤدى الى عدم قيام معارضة قوية من الأحزاب الأخرى وفى نفس الوقت فقد وعد حسنين باشا باستبعاد العناصر المرتبطة بعلى ماهر من الحكومة المؤقتة (المقترحة) وخروجا من هذا الموقف وافق السفير بشرط استدعاء النحاس وضرورة موافقته باعتباره ممثلا للاغلبية فى البلاد[١٠].

وتحرك لامبسون مخاطبا حكومته فى نفس اليوم (٢ فبراير) ليصف لها الخطة التى بحثها وأقرها كل من وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط (وليفرليلتون) وقائد القوات البريطانية فى مصر للتعامل مع فاروق اذ ما رفض

طلبات انجلترا على اعتبار أن هذا الإجراء تفسره المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦(١١).

ووفقا لما أقره مجلس الحرب البريطانى فقد وضعت خطة عسكرية تضمنت محاصرة قصر عابدين بالدبابات ومقاومة الحرس الملكى فيما لو أضطر لاستخدام القوة وعلى ضوء هذا الاجراء يتقدم السفير مطالبا فاروق باعتزال العرش واذا رفض يكتفى بابلاغه بأنه قد عزل عن عرش مصر ثم دعوة الأمير محمد على لكى يتولى مهام الملك فاروق واذا مارفض الأمير الأخير فان بريطانيا ستحكم مصر عسكريا بمقتضى الاحكام العرفية حتى تستقر الامور بقبول احد الامراء ولاية العرش أو باعداد نظام آخر(١٢).

وعلى ما يبدو فان مجلس الحرب البريطانى قد ووجه بمشكلة حيث لا يوجد نص فى الدستور بخصوص خلع الملك وعلى حد تعبير لامبسون " مهما حاولنا أن نظهر كحماة للدستور بينما نخرقه بالقوة فان ذلك يقودنا الى المتاعب وعلينا أن نضع ملكا جديدا على العرش ونصر على أن يعلن أن ما جرى كان دستوريا وفى نفس الوقت فقد وافق مجلس الحرب على عدم عزل فاروق اذا ماوافق على دعوة النحاس فورا(١٣).

وتشير الوثائق البريطانية الى أن قضية عزل فاروق قد شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات وزارة الحرب البريطانية فى الوقت الذى كان الموقف يفرض قدرا كبيرا من السرعة والحسم معا ، لذا فقد وافق مجلس الوزراء البريطانى على تفويض المستر ايدن وزير الخارجية لمعالجة الموقف على ضوء مايراه السفير البريطانى فى القاهرة (١٤).

ويرى بعض المعاصرين ان النحاس باشا قد فوتح فى فكرة تأليف الوزارة القومية والتى تضم كل الأحزاب وقبل الفكرة بل ورحب بها الا أن الانجلز قد أرسلوا رسولا الى النحاس باشا وكان يمضى أياما فى الاقصر يطلبون اليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة فى تأليفها . أما وقد خوطب النحاس من قبل القصر فى تأليف وزارة قومية فقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصرى وبين هذه الحرية التى تركها له الانجليز(١٥).

وانصافا للحقيقة التاريخية فأننا نعتقد أن الوفد قد قبل من قبل وفى مناسبات مختلفة قيام وزارة قومية بشرط أن يحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ووفقا لرأى النحاس فليس من الممكن أن يتعاون الوفد مع مجلس غالبيته من أحزاب الاقلية ولقد طرحت احدى صحف الوفد هذه الفكرة بقولها :(ان الوفديين على أتم استعداد لعقد اتفاق مع الاحزاب الاخرى لاجراء انتخابات هادئة ، اما اذا كان اجراء الانتخابات متعذار فهم فى هذه الحالة يقبلون أن تحكم الوزارة القومية بدون برلمان الى أن يحين الوقت المناسب لاجراء الانتخابات واضافت نفس الصحيفة على لسان النحاس باشا : اننا نرحب بالوحدة على أن يكون أساسها أن لا تتحكم الاغلبية فى الاقلية والا تتحكم الاقلية فى الاغلبية وأن تحقيق الوحدة يتم بطريقتين أحدهما تأليف وزارة محايدة والاخرى تأليف وزارة قومية وأنه يجب فى الحالتين حل مجلس النواب[١٦].

وفى اطار المساعى التى بذلت لايجاد نوع من المصالحة بين القصر والوفد فقد أعلن النحاس صراحة بأنه موافق على قبول وزارة محايدة تقوم باجراء انتخابات نزيهة[١٧] .

وهكذا فقد وافق النحاس على قيام حكومة يترأسها بنفسه سواء كانت حكومة قومية أو ادارية وفى كلتا الحالتين فان اجراء الانتخابات يعد أمرا استراتيجيا يتفق تماما مع سياسة الوفد على اعتبار أنه الحزب الذى يحظى بالاغلبية التى تمكنه من الوصول الى الحكم وفى هذه الحالة فانه ليس لاحد الفضل فى عودة الوفد مما يمكنه بلا شك من الحفاظ على استقلاله سواء من جانب القصر أو من جانب الانجليز .

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد استدعى الملك رؤساء الاحزاب والشخصيات العامة بما فيهم النحاس باشا والذى كان فى رحلة الى الصعيد وتم استدعاؤه على عجل وفى محاولة من الملك فاروق لحسم الموقف فقد عرض على النحاس ان يترأس حكومة قومية الا أنه رفض رفضا قاطعا متذرعا بعدم وجود أى نوع من التفاهم مع احزاب الاقلية[١٨].

وهكذا تعقد الموقف فقد كان الملك فاروق حريصا على أن لا يترك للوفد من الحرية الا بالقدر الذى يمكن الملك من توجيه السياسة العامة للدولة وهذا لن يتحقق الا باشتراك أحزاب الاقلية الموالية للقصر والحريصه على ارضائه حتى ولو كان الثمن هو توسيع سلطاته على حساب الوزارة .

ولما كان اجتماع فاروق بالزعماء السياسيين قد انتهى الى لاشىء فقد طلب السفير البريطانى مقابلة عاجلة مع رئيس الديوان الملكى (أحمد حسنين) وأخبره بأن يرفع الى الملك النصيحة بأن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية لان بريطانيا ترغب فى ذلك[١٩].

وعلى ما يبدو فان السفير البريطانى قد تمسك بفكرة الوزارة الوفدية بعد أن استطلع وجهة نظر كل من حسين سرى (رئيس الوزارة الاسبق) والنحاس باشا على اعتبار أن تشكيل حكومة انتقالية يعد مضيعة للوقت وفرصة لتآمر القصر وأن الموقف السياسى والاقتصادى غاية فى السوء وأن أعضاء الائتلاف سيكونون من رجال الملك وأن النحاس لن يستطيع أن يكون مخلصا لقضية الديمقراطية التى تحارب بريطانيا من أجلها الا اذا اطلقت يده تماما فى التعامل مع القصر وهذا لن يتحقق الا بقيام حكومة وفدية خالصة[٢٠] .

وعلى الرغم من أن لامبسون كان يعمل وفقا لتفويض كامل من الحكومة البريطانية الا أنه قد بعث الى حكومته مسترشدا برأيها فى تلك القضية وحملت برقيات وزير الخارجية كل الرضا عن سياسة لامبسون على اعتبار أن قيام حكومة وفدية خالصة يعد أفضل الوسائل لتحجيم دور القصر الذى يلعب لعبة خطيرة[٢١] لا يقدر نتائجها.

ويبدو من تسلسل الأحداث أن موقف بريطانيا ومساندتها للوفد قد دعم موقف النحاس باشا مما جعله يتمسك بفكرة الوزارة الوفدية ضاربا عرض الحائط برغبة الملك فاروق من قيام الحكومة الائتلافية والتى سبق للنحاس باشا الموافقة عليها مرارا ، وهذا الموقف يعد تراجعا فى سياسة الوفد مما يدفعنا الى التساؤل ؟ كيف يمكن لبريطانيا أن تفرض رئيس حكومة وهى لا تعرف مسبقا وجهة نظره .

وعندما حمل أحمد حسنين (رئيس الديوان) رسالة لامبسون الى فاروق بضرورة دعوة النحاس ليشكل وزارة وفدية خالصة اعترض الملك ورأى أن الموقف يعد تدخلا فى أخص خصائصه الدستورية وعلى ذلك لم يجب السفير الى رغبته(٢٢).

ولعل فاروق ومن ورائه أحمد حسنين لم يدركا خطورة الموقف على اعتبار أن هذا التصادم فى العلاقات لم يكن الأول من نوعه وانما سبقه العديد من مظاهر الخلافات والتى توصل الطرفان فى النهاية الى حلها عن طريق الالتقاء فى منتصف الطريق . وتعددت الاجتماعات والمشاورات والسفير ينتظر ما تسفر عنه من نتائج مما اضطره اخيرا الى الاتصال بأحمد حسنين لمعرفة ما اسفرت عنه هذه المقابلات ولما أجاب بأن المشاورات لاتزال جارية مع رؤساء الاحزاب بهدف تأليف وزارة قومية وأنه واثق من وطنيته.. الزعماء والتى سوف تتغلب على كل شئ(٢٣) .

لقد أدرك السفير خطورة ما قد تسفر عنه هذه الاجتماعات والمشاورات والتى قد تنتهى الى نتائج مخالفة للمخطط الذى رسمته الدوائر البريطانية وهكذا تباينت وجهات النظر بين القوى الثلاثة المتصارعة _ القصر والوفد والانجليز .

فلقد كانت وجهة نظر القصر الموافقة على استدعاء النحاس لرئاسة الوزارة الجديدة بشرط أن تكون وزارة قومية ، وكان القصر واثقا من موافقة النحاس بناء على استطلاع وجهة نظرة فى مناسبات عديدة .

أما عن وجهة نظر الوفد والتى تكشفت فى الاونة الاخيرة سواء فى لقاء النحاس مع الملك فاروق أو فى اتصالات النحاس مع السفير البريطانى والتى تمت من خلال أمين عثمان فقد رفض فكرة الوزارة القومية والتمسك بوزارة وفدية خالصة وذلك لسببين :

أولهما : ان المصريين قد فقدوا ثقتهم فى حكومات الاقلية واذا ما قبل الوفد الارتباط بهذه الاحزاب فسوف يفقد شعبيته العريضة ولن يتمكن من تحقيق أية مكاسب بسبب الاتجاهات المتضاربة .

ثانيهما : المكائد الحزبية التى ستحدث نظر لقيام حكومة تفتقد الى الالفة والوئام وهو شرط لقيام أية حكومة[٢٤].

وحتى لا يبدو الوفد وكأنه فى صورة المتشدد ضد الآخرين فقد تقدم النحاس باقتراحين .

أولهما : بتخصيص بعض المقاعد لاحزاب الاقلية فى مجلس النواب المزمع اجراء انتخابه بمجرد تشكيل الحكومة.

ثانيهما : بتشكيل مجلس استشارى يختار أعضاؤه من سائر الاحزاب كرمز للاتفاق بين الاحزاب ويكون رأيه استشاريا فى جميع المسائل العامة[٢٥].

أما عن وجهة النظر البريطانية - وهى التى فرضت نفسها بقوة السلاح - فقد تحددت بناء على تعليمات إيدن عدم قبول أى مرشح لا يستند الى قاعدة شعبية لان هذا يعنى انتصارا أكيدا لوجهة نظر الملك فاروق والموقف يقتضى بالضرورة عودة حزب الوفد باعتباره الحزب القادر فى الظروف الراهنة على كبح جماح الملك وارغامه على تحقيق وجهة النظر البريطانية حتى ولو وصل الأمر الى حد خلع فاروق عن العرش بل والى أكثر من ذلك وهو اعادة النظر فى النظام الملكى نفسه[٢٦].

ومن المرجح أن لامبسون لم يكن خالص النية فى معالجة تلك الأزمة ويبدو أنه باصراره على عودة الوفد الى الحكم كان يرمى الى رد الاعتبار الى نفسه فى نظر حكومته ، اذ كان وزير الخارجية قد وجه اليه نوعا من اللوم لفشله فى الوساطة بين القصر والوفد فى أزمة ديسمبر ١٩٣٧ والتى انتهت باقالة النحاس باشا[٢٧] وفى الوقت نفسه فان فاروق كان يسيطر عليه حماس الشباب واستهوته فكرة أن يظل (يشاغب) ممسكا بطرف الحبل بينما لامبسون ممسكا بطرفه الآخر[٢٨]. وهى لعبة قد خسرها السفير فى أوقات سابقة أما هذه المرة فالقضية جادة وخطيرة.

وهكذا بدأت الاحداث تتطور بشكل خطير للغاية بينما تشير الوثائق البريطانية الى الدور الهام الذى لعبه أمين عثمان والذى ورد اسمه فى معظم مراسلات السفارة البريطانية والذى وصفه السفير بأنه المفاوض المصرى لصالح الانجليز ويذكر لامبسون (لورد كليرن)[٢٩]. أن أمين عثمان قد حمل اليه رغبة النحاس باشا فى التعاون مع السفارة بغض النظر عن نصوص معاهدة ١٩٣٦ ويضيف لامبسون فى برقيته : اذا كان النحاس قد تعاون مع السفارة فى زمن السلم مرة فانه مستعد أن يتعاون معها فى زمن الحرب عشر مرات وكل ما يطالبه هو أن تطلق يده فى التعامل مع القصر[٣٠] وهكذا استوثق لامبسون من الارض التى يقف عليها بعد أن وعده أمين عثمان بأن كل أطراف القضية أصبحت فى متناول السفير وما عليه الا أن يبدأ الخطوة الأولى.

وفى صباح ٤ فبراير ١٩٤٢ طلب السفير مقابلة رئيس الديوان وسلمه انذارا نصه (اذا لم أعلم قبل السادسة من مساء اليوم (٤ فبراير) أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث)[٣١].

وعلى الرغم من أن الملك فاروق قد اجتمع بزعماء الاحزاب وقادة الرأى وتناقش معهم فى الموقف فى محاولة للخروج من تلك الأزمة الا أن كل المحاولات قد انتهت بالفشل نظرا لاصرار النحاس على تشكيل حكومة وفدية خالصة بينما تمسك الملك بوجهة نظره والتى تعنى قيام حكومة قومية .

لقد أراد الملك أن يلعب لعبة لا يملك مهارتها، حيث راح يعالج الأزمة وإحدى عينيه على الشارع المصرى الذى راح يعبر عن كراهيته للإنجليز بصور شتى، بينما العين الأخرى ترقب نتائج الإنتصارات التى راح الألمان يحققونها، على معظم الجبهات العسكرية.

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت قد أعدت كل الترتيبات اللازمة لمحاصرة قصر عابدين واجبار فاروق على التنازل عن العرش اذا ما رفض عودة الوفد الا أن الشخص الذى يخلف فاروق كان موضع خلاف لدى الدوائر البريطانية. فبينما يشير البعض الى أن بريطانيا قد وقع اختيارها على الامير محمد على

باشا لكى يخلف فاروق على عرش مصر[٣٢]. الا أن الوثائق البريطانية كانت متضاربة فى هذا الرأى فبينما تشير أحدى الوثائق الى أن محمد على باشا هو الشخص الوحيد المناسب لهذا المنصب[٣٣]، تشير بعض الوثائق الاخرى الى التقليل من شأنه على اعتبار أنه طاعن فى السن وغير مرغوب من الشعب المصرى بالاضافة الى أنه ليس لدية ابناء مما يسبب مشكلة بعد وفاته، التى قد تحدث قريبا ولكل هذه الأسباب بدأت الدوائر البريطانية تعيد النظر فى هذا الترشيح[٣٤] .

ثم يعاود وزير الخارجية البريطانى الكتابة الى لامبسون مقترحا قيام مجلس وصاية يرأسه الأمير محمد على يؤكد فى نفس البرقية على ضرورة الاتصال بالنحاس باشا وأخذ رأيه فى هذه الموضوع الحيوى على اعتبار أنه زعيم الاغلبية ويضيف وزير الخارجية قائلا: ومن الأفضل أن نسمح بفترة للرأى العام المصرى يعلن خلالها موقفه، عما اذا كان من الضرورى استبقاء الملكية على الاطلاق أو التفكير فى النظام الجمهورى كبديل يفضله الشعب المصرى[٣٥].

ويذكر محمد التابعى رواية أخرى مضمونها فؤاد حمزة الوزير المفوض للمملكة العربية السعودية قال: أنه لما كان فى زيورخ - سويسرا - فى عام ١٩٤٢ قابله اللورد الذى كان مدير قلم المخابرات البريطانية فى سويسرا وقال له أن الحكومة البريطانية هالها ما يجرى فى مصر وفكرت فى عزل فاروق والصعوبة كانت فى اختيار الذى يخلفه وفكرت الحكومة البريطانية فى عباس حلمى (الخديو السابق) واتصلوا به فى سويسرا ثم سافر الى استانبول لكى يكون قريبا من مجرى الحوادث ولكن المخابرات الالمانية احست أن هناك شيئا مريبا واحس الخديو أن الالمان يشكون فيه وأن عيونهم ترقبه فخشى على نفسه وأسرع بالعودة إلى سويسرا وعندما سأل التابعى فؤاد حمزة لماذا لم يرشح الانجليز محمد على؟ أجاب: أن الانجليز يعرفون أنه مكروه من الشعب المصرى وطاعن فى السن أما عباس حلمى فقد كان محبوبا من الشعب المصرى ومن هنا رأوا أن يعيدوه إلى عرشه ترضيه للشعب المصرى[٣٦].

وعلى الرغم من أهمية هذه الرواية الا اننا لا نميل الى الأخذ بها لسبب بسيط وهو أن المخابرات البريطانية كانت تعلم جيدا أن عباس حلمى يتعامل مع المخابرات الالمانية وأن الألمان قد وعدوه بإعادته ملكا على مصر[٣٧]، ولم تكن هذه الحقيقية خافية عن السياسة البريطانية فليس من المعقول أن يقع اختيارهم عليه الا اذا كان من باب كشف نواياه المخابرات الالمانية مما يضاعف من صعوبة موقفه.

وأعتقد أن بريطانيا لم تكن عازمة على تولية محمد على باشا خلفا لفاروق حيث تجمعت العديد من تقارير المخابرات البريطانية وبعد استطلاع رأى العديد من الشخصيات السياسية سواء مصرية أو انجليزية واتفقت جميعها على أن محمد على بتربيته التركية وتعاليه على الشعب المصرى وبعده عن الشارع السياسى لا يصلح باى حال لكى يكون ملكا على مصر، ولذا فأننا نعتقد أن الأكثر احتمالا أن بريطانيا كانت تفكر فى اعلان الجمهورية وتنصيب النحاس باشا رئيسا لأول جمهورية مصرية[٣٨].

وعلى الرغم من خطورة الأحداث وتطورها بشكل سريع الا أن فاروق قد تمسك بوجهه نظره واسرع ازاء هذا الانذار بدعوة الزعماء السياسيين والمزايدة على القضية حينما أعلن: أن لا شىء يعنينى غير مصلحة مصر وكرامتها[٣٩] ويبدو أن فاروق لم يكن صادقا فيما يقول وانما أراد أن يعد بهؤلاء الزعماء السياسيين مظاهرة للضغط على بريطانيا على اعتبار أن الشعب المصرى كله ممثلا فى هذا الاجتماع وبالرغم من كل هذا فلم يكن فاروق واثقا من ان بريطانيا ستمضى فى تهديدها إلى آخر الطريق ومن هذه الناحية فان أحمد حسنين باشا - رئيس الديوان - يتحمل التبعة الكبرى حيث كان يعلم أن بريطانيا كانت جادة فى عزمها مصممة على المضى فيما اعتزمته وهذا ما يؤكده على ماهر باشا[٤٠].

ويذكر الدكتور هيكل فى مذكراته عن اجتماع الملك بالزعماء بعد ظهر ٤فبراير فيقول: عندما فرغنا من مداولتنا طلب النحاس باشا الكلمة وقال: (انه

ساعة أن حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئًا مما حدث وجاء ذكره فى الرسالة الملكية فهو لم يكن يعلم أن الانجليز طلبوا اليه تأليف الوزارة ولم يكن يعلم بهذا الانذار الأخير ولم يسمع به الا وهو فى طريقه الى القصر، اما ذلك موقفه فانه لا يرفض تأليف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها[٤١].

ويعلق الدكتور هيكل على ما قاله رئيس الوفد بقوله: (لقد سمع الحاضرون عبارات رئيس الوفد وعلى ثغر بعضهم ابتسامة ذات مغزى معناها (يكاد المريب يقول خذونى) فلو أن النحاس لم يكن يعرف شيئا من هذا الذى قال أنه لا يعلمه لكانت النتيجة المترتبة عليه أنه وقد عرف ما كشفت عند الرسالة الملكية فانه يرفض أن يؤلف الوزارة ولو دعاه الملك لتأليفها حتى لا يكون الملك قد أكره على ذلك من جانب بريطانيا، أما أن يقول أنه لم يكن يعرف هذه الوقائع وأنه مستعد بعد أن عرفها أن يؤلف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها فمعنى ذلك فى أيسر صورة أنه لا ينكر على الانجليز حقهم فى هذا التدخل ولا ينكر توجيههم الانذا وأنه غير مستعد لاية تضحية فى سبيل رد هذا الانذار إن صح أنه لم يكن يعرفه[٤٢].

وتدخل الحاضرون فمنهم من نصح النحاس باشا برفض الوزارة ومنهم من طلب اليه أن يشكلها وزارة قومية وبعضهم طلب إليه أن يشكلها ادارية لاجراء الانتخابات وعرض آخرون وزارة محايدة إلا أن النحاس قد رفض كل هذه الحلول وأصر على أن تكون وزارة وفدية لحما ودما[٤٣].

ويلاحظ أن الزعماء السياسيين قد وقعوا جميعا فى مغالطة شديدة حيث أنهم تصوروا أن تشكيل وزارة قومية أو محايدة سوف يخرجهم من دائرة الانذار البريطانى ومن الطبيعى أن ترأس النحاس باشا للوزارة سواء كانت وفدية أو قومية بعد تطبيقا عمليا للانذار مهما كان شكل ولون الوزارة الا أنها العصبية الحزبية والرغبة فى الحكم فالكل يجتهد كى يكون له نصيب من الوزارة المقترحة.

وبعد أن تأكد المجتمعون أن النحاس لن يقبلها الا وفدية خالصة بدأ التفكير فى رفض الانذار وعدم العمل به من حيث المبدأ واقترح اسماعيل صدقى الرد

على الانذار بانذار مماثل هذا نصه: ان فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة، ووافق الحاضرون جميعا بما فيهم النحاس باشا على التوقيع على هذا الرد وحمله احمد حسنين الى السفير البريطانى(٤٤).

ويبدو أن النحاس باشا قد وقع على هذا الاحتجاج حتى لا يقع فى مزيد من الحرج وهذا ما ذكره فى حديثه مع رئيس محكمة النقض (زكى على باشا)(٤٥).

لعل فاروق كان يعتقد أن هذه الأزمة سوف تمر كسابقتها وما عليه إلا أن يتشبس بموقفه، حتى يفوت الفرصة على السفير البريطانى حتى يفاجئ الجميع باسم رئيس الحكومة الجديد ويقال أن محادثات قد تمت بين فاروق وبين محمد محمود الذى راح يعد نفسه لكى يتقلد رئاسة الحكومة(٤٦).

وعموما فلقد كان فاروق يرفض أن يؤلف النحاس وزارة وفدية خالصة لا من أجل أن يقال أنه خضع للانذار وانما لانه كان لا يريد أن يجعل مقاليد الامور فى يد خصومه الوفدين والاحتفاظ بقدر كبير من السلطة فى يده عن طريق أحزاب الاقلية وهو أمر يصعب تحقيقه فى ظل حكومة وفدية.

وعلى ما يبدو فان فاروق أراد أن يحدث نوعا من المناورة البارعة وذلك برفض الانذار البريطانى حتى يتطاير الخبر إلى اصدقائه الالمان حيث أن البيانات التى كانت تصله من جبهات الحرب كانت تبالغ فى انتصارات المحور وجميعها تؤكد أن المعركة قد حسمت ولا يبق الا عامل الوقت فقط(٤٧).

وعلى ضوء المقابلات التى جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وأمين عثمان كان الخلاف ينحصر فى نوعية الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها واعتقد أن كل هذه الخلافات والمصادمات لم تكن ترقى الى حجم الأزمة التى انتهت اليها بل ان الأمر فى حقيقته كان صراعا على السلطة بين قوتين متعارضتين الأولى تتمثل فى حزب الأغلبية يسانده الانجليز والثانية تقوم على احزاب الاقلية يساندها القصر فكان لابد من انتصار احدى القوتين على الاخرى.

الدبابات البريطانية حول قصر عابدين

وفى الوقت الذى كانت تبذل فيه السفارة البريطانية قدرا كبيرا من الجهد لعودة النحاس باشا فان لاميسون كان يعد العدة لاجبار فاروق على التنازل من العرش اذا ما رفض الإستجابة للمطالب البريطانية.

لقد أعدت كل تفاصيل الخطة من جانب الدوائر العسكرية البريطانية(٤٨) فى حالة عدم استجابة الملك بالرد على الإنذار البريطانى قبل الساعة السادسة (من مساء ٤ فبراير) فسوف يتوجه لاميسون الى قصر عابدين وبصحبته قائد القوات البريطانية فى مصر «الجنرال ستون» وستتخذ كافة الاجراءات العسكرية بما فى ذلك محاصرة قصر عابدين واجبار الملك على التنازل واصطحابه الى خارج القصر واقترح أمريال البحرية اعتقال فاروق فى أحدى سفن الاسطول البريطانى حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمرات البريطانية(٤٩).

ولعل امتناع فاروق عن التنازل عن العرش كان من بين المسائل التى شغلت حيزا كبيرا من تفكير الدوائر البريطانية على اعتبار أن معاهدة ١٩٣٦ لا تتضمن مثل هذا النوع من التدخل ولا يوجد نص فى الدستور المصرى يمكن أن تتذرع به بريطانيا لعزل الملك ولقد اشار السفير الى كل هذه المخاوف بقوله: «واذا ما اصر فاروق على عدم التنازل فان خلعه من جانبنا يعد عملا غير مشروع وان أية محاوله ونحن نبدو كحماة للدستور وفى الوقت نفسه نخرقه بالقوة فان هذا سيضاعف من متاعبنا أمام الرأى العام المصرى(٥٠).

وعلى ما يبدو فقد انقسم مجلس الحرب البريطانى ازاء تلك القضية الشائكة الا أن تطور الاحداث والخوف من حدوث أية مفاجأة غير متوقعة وخصوصا من الرأى العام المصرى قد جعل فريق المترددين وعلى رأسهم الجنرال ستون «ينضمون الى فكرة لاميسون والتى تحبذ اجبار فاروق على التنازل بالقوة، بصرف النظر عن مشروعية هذا الإجراء، الذى لا يحتمل اجتهادات فقهاء القانون الدولى.

وبدأ التفكير فى المكان الذى سينقل اليه الملك واختلفت وجهات النظر ايضا فبينما رأى البعض إرساله إلى كينيا أو سيشل فقد رأى البعض الآخر اعتقاله فى إحدى سفن الاسطول البريطانى حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمرات(٥١).

وأعدت الصيغة النهائية لوثيقة التنازل عن العرش على النحو التالى: «نحن فاروق ملك مصر اذ نضع فى اعتبارنا مصالح بلادنا، نتخلى بالنسبة لانفسنا وبالنسبة لورثتنا عن عرش مملكة مصر وجميع الحقوق الملكية والميزات والسلطات على جميع انحاء المملكة المذكورة واعفاء رعايانا المذكورين من ولائهم لشخصنا»(٥٢).

ولما كانت السلطات البريطانية تعلم جيدا ان اجتماع الملك بالزعماء المصريين لن يحقق أى نوع من الاتفاق بالرغم من الانذار الصريح بدعوة مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة لذا فقد لجأ الانجليز الى تنفيذ الخطة المرسومة والتى تقضى بمحاصرة قصر عابدين وجميع الطرق المؤدية اليه وعدم دخول أو خروج أحد(٥٣).

وفى جميع الازمات التى مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تأخذ فى الاعتبار موقف الجيش المصرى الى جانب الرأى العام، فعندما طلبت بريطانيا من مصر اعلان الحرب على دولتى المحور قالت أنها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية وعندما أنذرت فاروق بتغيير وزارة على ماهر أصرت على أن تجىء الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش(٥٤)، وعند الاستعداد لمحاصرة قصرعابدين (٤ فبراير) احتفظت السلطات العسكرية بأسرار العملية الى ساعة الصفر وأتخذت جميع الاحتياطات تجنبا لوقوع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية ووفق رواية المسئول عن أمن القوات البريطانية فى مصر «المأجور سانسوم» حيث قال: لقد كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت أوامرها الى «سيرما يلز لامبسون» بأن يوجه انذارا الى المالك وكنت مرتبطا بهذه العملية عن طريقين:

الأولى: كان استشاريا فوفق ممعلوماتى عن الوضع داخل الجيش المصرى فقد حرصت على اتخاذ كل التدابير التى تحول دون اقحام الجيش المصرى فى هذه العملية، وبصدد هذا الاجراء فقد اقترحت أن توصد كل الطرق والشوارع المؤدية الى قلب القاهرة، فالضباط الصغار لا يحبون الملك ولكنهم يكرهوننا أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا لمثل هذه الاهانة وبالفعل أغلقت جميع الطرق الموصلة بين الماظة والقاهرة وقبل ساعة الصفر مباشرة قامت فصيلة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس الملكى فى ميدان عابدين وقبضت على كل الموجودين وكذا تم القبض على الحراس الذين كانوا يقفون عند باب القصر وحل محلهم جنود بريطانيون، ثم دخل لامبسون بسيارته إلى داخل القصر وكانت تصحبه مجموعة من العربات المصفحة والدبابات ويمضى «سانسوم» فى روايته قائلا ولم تكن القاهرة تعلم شيئًا عن الحادث وكان عدد من المارة يحملقون فى الجنود البريطانيين، الذى احتلوا مكان الحرس الملكى وكان المارة ينظرون الى العربات المصفحة التى دخلت فناء القصر دون استغراب أول الأمر غير أن البعض بدأ يدرك أن ثمة شيئًا غير طبيعى يحدث وأخذ الناس يجتمعون حتى اضطر الجنود البريطانيون إلى إقامة كردون من أنفسهم لإبعاد الناس عن القصر فى الوقت الذى كان السفير يقدم إنذاره لفاروق.

أما المهمة الثانية:

فقد تحددت فى وضع كل الضمانات التى تضمن الحماية للسفير، فقد كنت متخوفا من أن الخطر الرئيسى قد يصدر من ضابط ثائر من ضباط الحرس الملكى الذى قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير ولذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر أبان عقد المؤتمر بين السفير وفاروق(٥٥)».

ووفق رواية السفيز والتى ضمنها أحد تقاريره الى حكومته قائلا:

فقد وصلت إلى قصر عابدين فى التاسعة تماما وفى الطريق مررنا بطوابير المصفحات وناقلات الجنود والدبابات التى كانت تبدو كأشباح فى الشوارع

المظلمة وهى تأخذ مواقعها حول القصر، وكنت آستطيع وأنا بالطابق العلوى داخل القصر أن أسمع أصوات الدبابات والمدرعات مما أحدث جوا مثيرا وحينما طلب منى رجال الديوان الانتظار حتى يتهيأ الملك للقائى قلت لهم أننى غير مستعد للإنتظار أكثر من ذلك ونتيجة لذلك تأخر استدعائى الى غرفة الملك لمدة خمس دقائق وكنت على وشك الدخول على الملك بدون استئذان وحاول كبير الامناء أن يمنع الجنرال ستون «قائد القوات البريطانية» من الدخول الى القاعة التى تم فيها اللقاء ولكنى نحيته جانبا ودخلت والجنرال ستون معا الى الملك(٥٦).

وفى رواية لأحد المعاصرين أن القوات البريطانية قد هاجمت حراس القصر وجردتهم من سلاحهم مما اضطر بعض أفراد الحرس إلى المقاومة ولكن البريطانيين تكاثروا عليهم بعد أن صدرت التعليمات الملكية بعدم المقاومة حتى لاتحدث مذبحة أمام قصر عابدين وكان قد اصيب بعض أفراد الحرس بكسور فى العظام وبجروح مختلفة وفى نفس الوقت كانت الطائرات البريطانية تقف على أهبة الاستعداد للتحليق فوق ثكنات الجيش المصرى ومعسكراته استعدادًا لقذفها بالقنابل اذا ما بدت من الجيش أية مقاومة وحاصر الجنود الإنجليز أقسام البوليس فى القاهرة وقطعوا جميع الاسلاك التليفونية بين قصر عابدين وخارجه كما حاصروا محطة الاذاعة المصرية لكى يحولوا دون وصول الخبر الى الشعب المصرى(٥٧).

ويلاحظ أن الرويات الثلاث السابقة تتفق من بعضها فى المعنى العام الا انها تختلف عن بعضها فى كثير من التفصيلات فبينما يذكر المأجور سانسوم (مسئول الأمن فى القاهرة) ان القوات البريطانية قامت بقطع الطرق المؤدية الى القاهرة بواسطة العديد من الفصائل العسكرية وكذلك القبض على جنود وضباط الحرس الملكى فهو لم يذكر الاجراءات التى قامت بها القوات البريطانية فيما يتعلق بالطيران وكذلك محاصرة أقسام البوليس وقطع الاتصالات التليفونية عن قصر عابدين وكذلك محاصرة مبنى الاذاعة المصرية..

الا أننا نعتقد أن الرواية الأخيرة والتى ذكرها بعض المعاصرين تعد أقرب الروايات الى الحقيقة لعدة أسباب:

أولا : تطابق رواية محمد التابعى مع رواية حسين الشافعى والأول قريبا من داوئر القصر بحكم عمله الصحفى والثانى كان أحد الضباط الشبان والذى كانت تربطه صداقات وطيدة بعدد من ضباط الحرس الملكى والروايتان فى مجملهما تتفقان مع روايات كثير من الساسة المصريين(٥٨).

ثانيا : لقد استقى التابعى معلوماته عن أحمد حسنين والذى شاهد كل هذه الاحداث بحكم عمله كرئيس للديوان الملكى.

ثالثا : ووفقا للمصادر البريطانية فان قادة كل الاسلحة قد اشتركوا فى كل الإجتماعات التى عقدها السفير وهو بصدد وضع الخطة النهائية للتدخل ومن الطبيعى أن يتولى قادة الاسلحة كل فى موقعه ترتيبات الأمن اللازمة سواء فى مجال الطيران أو الشرطة أو القوات البرية أو غير ذلك..

الا أن هناك بعض الروايات التى لم نجدها لها سندا فى أية رواية أخرى حيث يذكر صاحب هذه الرواية أن السفير وهو فى طريقه الى مكتب الملك وبصحبته الجنرال ستون قد فتح غرفة الملك ضاربا اياها بقدميه(٥٩).

وعلى كل فان لامبسون قد دخل على فاروق وبصحبته الجنرال ستون بينما الضباط الانجليز قد اتخذوا مواقعهم فى أنحاء القصر وفى أيديهم المسدسات ووفقا لبرقيات لامبسون الى حكومته فقد كان فاروق ينتفض من الخوف بينما أحمد حسنين كان يبتسم بقدر لا بأس به من الشجاعة(٦٠).

ويضيف لامبسون فى احدى برقياته والتى تتضمن قدرًا كبيرًا من التشفى (كان من الواضح أن الملك قد أخذ على غرة واقترح بقاء حسنين باشا اثناء المقابلة فوافقت على ذلك ودخلت فى الموضوع مباشرة حيث قلت: لقد كنت أتوقع ردا بنعم قبل الساعة السادسة مساء على رسالتى التى بعثت بها إليكم هذا الصباح وبدلا من ذلك فقد بعثت الى حسنين باشا فى السادسة والربع برسالة لا استطيع الا أن اعتبرها رفضا، ويجب أن أعرف الآن ودون اية موارية ما اذا كان

معنى هذه الرسالة هو لا. وحاول الملك أن يجادل ولكنى قطعت عليه الطريق بقولى:

أنى أعتبر الجواب بالنفى وقرأت عليه البيان الذى اعددناه فى السفارة[٦١]. وفى النهاية قدمت اليه خطاب التنازل عن العرش وطلبت اليه التوقيع فورا، ويمضى لامبسون قائلا: لقد تردد الملك قليلا وقد كنت أظنه سيوقع على وثيقة التنازل الا أن حسنين باشا قد تدخل محدثا اياه بالعربية وبعد فترة من الاضطراب الشديد الذى بدأ على الملك سألنى بشكل يدعوا للرثاء عما اذا كنت على استعداد لاعطائه فرصة أخرى مبديا موافقته بشدة على دعوة النحاس باشا لتشكيل الحكومة فورا. ثم ترددت (عمدت الى التردد) وأخيرا وافقت على اعطائه تلك الفرصة تحدونى الرغبة فى تجنب أى تعقيدات محتملة فى البلاد[٦٢].

وهناك العديد من التفصيلات التى لا تتفق والغرض الحقيقى من هذه الدراسة ومنها على سبيل المثال أن السفير قد وضع وثيقة التنازل أمام فاروق وقت قراءة البيان ومن المحتمل أن يكون الملك قد قرأها ومن المحتمل أيضا انه لم يراها[٦٣].

وببساطة شديدة فاننا نعتقد أن فاروقا قد قرأ وثيقة التنازل لسبب بسيط وهو أنه هم بالتوقيع عليها لولا تدخل أحمد حسنين والذى حدثه بالعربية «وفقا للوثائق البريطانية» طالبا منه عدم التوقيع.

وهناك رواية أخرى تقول أ السفير قد قدم إلى الملك وثيقة التنازل عن العرش وطلب اليه توقيعها وبعد أن قرأ الملك الوثيقة، نظر الى قائد القوات البريطانية (المصاحب للسفير) وقال له «كنت أود لو أنك مازالت فى خدمة جيشى «ثم قال للسفير: «اننى مستعد لتوقيع هذه الوثيقة الا أنك توافقنى على أنها وثيقة تاريخية خطيرة ولا يجوز أن تكتب على ورق عادى ومن اللائق أن أكلف من يقوم بكتاباتها على ورق يليق بشخصى، وعجب السفير لهذا الهدوء والذى يبدو على الملك. ثم اضاف الملك فاروق هل لى أن أسألك عن السبب الذى دعا إلى كتابة

هذه الورقة؟.. أنا من ناحيتى موافق على أن يشكل النحاس باشا وزارته كما يراها(٦٤).

ويبدو أن الرواية السابقة لا تتفق بأى حال مع الحالة النفسية التى سيطرت على فاروق والتى وصفها السفير فى برقياته والتى تقول أن الملك كان يرتعد من الخوف ومن غير المعقول أن يبدو فاروق على هذه الصورة فى وقت يعلم أن عرشه ومستقبله معرضان للضياع والأمل فى اقناع السفير بالعدول عن هذا المسلك يبدو ضعيفا وربما القصر هو الذى روج لمثل هذه الرواية تأكيدا على شجاعة الملك فى وقت عصيب كهذا، وعلى هذا فرواية السفير والتى ذكر فيها أن فاروقا قد استمع اليه وبلا أى اضافات هى أقرب الروايات إلى المنطق الصحيح وأقرب فى تصورنا الى العقل.

وهكذا استسلم فاروق بعد أن انكشف الوجه الحقيقى لمعاهدة ١٩٣٦ ولم يكن من باب الشجاعة أن يمضى الرجل فى عناده إلى آخر الطريق حيث تأكد تماما أن مصيره ومصير أسرة محمد على بأكملها مرهون بموافقة بريطانيا، ولذا فأننى أعتقد أن الآثارالنفسية التى تركها هذا الحاددث على حياة الملك الشاب كانت خطيرة ويمكن القول بأنها كانت مدمرة.

وبمجرد أن انصرف لامبسون بعد أن أصدر أوامره الى الدبابات والمصفحات بالانصراف من حول القصر صدرت الاوامر الملكية بدعوة الزعماء الذين حضروا الاجتماع الأول (فى نفس اليوم) وترأس الملك هذا الإجتماع ويصف الدكتور هيكل ما حدث فى هذا اللقاء بقوله: لقد وجه الملك كلامه الى النحاس باشا قائلا: أنى أكلفك يا نحاس باشا بتأليف الوزارة وأطلب اليك أن يكون حكمك قوميا لا حزبيا كما أطلب اليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأننى عهدت اليك بتأليف الوزارة. وقال النحاس لدى سماعه هذه العبارة. أننى أتلقى الامر من جلالتكم ولا أرى ضرورة لابلاغ السفير. فكرر الملك: لكننى أرى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبلغ ما طلبت اليك أن تبلغه اياه(٦٥).

ولعل اصرار فاروق على ذهاب النحاس الى قصر الدوبارة يعد نوعا من الدبلوماسية الماكرة بهدف احراجه والتنويه إلى أن عودته كانت بناء على ضغط السفارة البريطانية ولقد افصح الدكتور أحمد ماهر عن هذا المعنى حينما قال: انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعينى رأسك، وأجاب النحاس: أنا لم أرى دبابات ولا حربا، فقال اسماعيل صدقى. نعم يا باشا انك جئت متأخرا بعد أن أنصرفت الدبابات حتى لا تراها أما نحن جميعا فقد رأيناها ساعة جئنا إلى القصر[٦٦].

وهو ما كرره أحمد ماهر بعد ذلك فى الرسالة الشهيرة التى أرسلها الى السفير احتجاجا على الانذار البريطانى والتى قال فيها مخاطبا لامبسون «انكم لا تستطيعون أن تقنعونا بحال بأن النحاس باشا لم يكن على علم بالنيات الخفية التى اعتزمتموها، والا فهل كان من المعقول أن تصروا على تشكيل وزارة وفدية بذلك الالحاح البالغ وتجازفوا فى هذا السبيل بتقديم انذار تؤيدونه بالقوة المسلحة لو لم تكونوا على يقين سابق وتأكيد صريح باتفاق النحاس باشا معكم اتفاقا تاما على تلك الخطة المبيتة[٦٧].

ونشرت احدى الصحف ما يسمى بمحضر اجتماع ٤ فبراير وذكرت هذه الرواية: وبعد أن أنتظم الاجتماع فى الساعة التاسعة مساء،.. حضر جلالته وقال أرجو أن تنسوا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه بعد ظهر اليوم وأنى أكلف النحاس باشا بأن يشكل الوزارة وأطلب إليه عند انصرافه من هنا أن يمر على دار السفير حيث أن هذه هى رغبة السفير الخ. أما باقى المحضر فلا يختلف عما ذكرناه من قبل.

ولقد اعتبر النحاس باشا ان ما نشرته الصحيفة يعد مخالفا لمحضر الجلسة (مساء ٤ فبرابر) وذكر فى روايته والتى بعث بها إلى نفس الصحيفة ما يأتى: ذكرت الصحيفة أن جلالة الملك طلب إلى أن امر بعد انصرافى من القصر على دار السفير وأبلغه أنى كلفت بتشكيل الوزارة لانه طلب ذلك الى جلالته. وهذا لا يطابق الواقع اذ لم يقل جلالة الملك أن السفير طلب ذلك اليه وقد كنت معارضا

فى الذهاب ليلا إلى دار السفير ولكن جلالته أمرنى بذلك فقد كان من المتعين معالجة الموقف مع الانجليز(٦٨).

وعلى ضوء كل هذه الروايات فلعل من المناسب الإشارة إلى عدة أمور:

أولا: أن ما نشر تحت عنوان «محضر اجتماع ٤ فبراير» لم يكن محضرا بالمعنى الوثائقى وانما هو عبارة عن تصوير للاحداث التى وقعت مساء فبراير من وجهة نظر محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين والذى حضر الاجتماعين وعلى الرغم من أنه لم يوقع على هذا المحضر الا أن المناقشات التى تلت ذلك فى الصحف وردود الفعل الكبيرة التى أحدثها نشر هذا الموضوع كشفت عن اسمه وعرفه الجميع.

ثانيا: يختلف محضر اجتماعه ٤ فبراير عما ذكره الدكتور هيكل فى روايته التى أشار فيها إلى أن النحاس باشا قد اعترض على ذهابه الى السفارة باعتبار أن الأمر بتشكيل الوزارة صادر من الملك وليس من السفير. الا أن الملك كرر طلبه بضرورة ذهاب النحاس الى السفارة وهذه الرواية تمثل اضافة لم ترد فى رواية محمود حسن باشا حيث يذكر أن الملك قدطلب من النحاس أن يمر على السفارة ولم يذكر أن النحاس قد اعترض على هذا الطلب.

ثالثا: إن رواية الدكتور هيكل تتفق مع رواية النحاس باشا فى عدم ذكرها ما قيل من أن الملك قال للنحاس باشا: «اطلب منك أن تمر على السفارة البريطانية حيث طلب السفير الى ذلك». ومن مقارنة رواية النحاس بما ذكره الدكتور هيكل ومطابقتهما بما ذكره محمود حسن باشا تظهر أن رواية هيكل أقرب إلى رواية النحاس ولما كان هيكل يعد خصما سياسيا للوفد فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنه عمد إلى الدفاع عن مصطفى النحاس.

رابعا: لم يذكر الدكتور هيكل ولا محمود حسن باشا أن النحاس كرر رفض قبول الوزارة وأن فاروقا قد بذل قدرا كبيرا من المحاولات لاقناع

النحاس فى الوقت الذى كان يعتقد أن عدم تشكيل الوزارة يعد نوعا من الالتـزام بما اتفق عليـه فى الاجـتـمـاع الأول حـيث وقع الجـمـيع على الاحـتـجاج المقـدم للسـفـيـر البـريطانى وامـام اصـرار الملك فقـد اضطر النحاس اخيرا للموافقة(٦٩)

والتـزاما بالموضـوعيـة التاريخية فـأننـا نعتقـد أن النحـاس قـد تردد كثـيرا فى قبـول الـوزارة وخصـوصـا بعـد ما علم من حصـار قصـر عابدين ولذا فقـد تضـمن خطاب قبـول الوزارة (لقـد تفضلتم جـلالتكم وعهدتم إلـى تأليف الوزارة وأعـربتم بلسانكم الكريم المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة الخ)(٧٠).

ولما كان خطاب النحـاس باشـا بقبول تأليف الوزارة بعد وثيقـة هامة نشرت فى كثير من الصحف الوفدية وغير الوفدية وليس من المعقول أن تتضمن اضافات لم تحـدث وإلا كان القصـر أول من بادر بتكذيبها فـاننا نعتقـد ان النحاس قد حـاول مـرارا ان يرفض قبـول الحكم فى مثل هذه الظروف الدقيقة والخطيـرة ووفقـا لما ذكـره احـد زعـمـاء الوفـد من أن رفض النحـاس للوزارة كان يعنى بالضـرورة خلع فاروق من منصبه ولذا فقد ضحينا ببعض من سمعتنا فى سبيل انقاذ الملك(٧١).

ويبـدو أن الملك فـاروق قـد أراد أن يسـتـنجـد بالسـفـارة الامـريكيـة لحـمـايتـه من التعنت البـريطانى ولـذا فقد استدعى مستر كيرك (السفير الأمريكى) لمقابلته فى منتصف السـاعـة السـابعـة من مسـاء ٤ فبـراير ليخبـره بالانذار البـريطانى الا أن السفيـر الأمريكى قد طيب خاطره بسبب الحالة النفسية التى كانت تسيطر على الملك الـذى حاول أن يطلب من السـفـيـر الأمـريكى الضـغط على لامبـسـون لكى يحول دون عودة الوفد الا أن اجـابات (كيرك) قد اتسمت بالتعقل الشديد مطالبا فاروق بنتحية الخلافات الداخلية جـانبًا لان ما يشغل أمريكا وانجلترا فى الوقت الحاضر هو هـزيمة هتلر وأنه يأمل أن يكون الملك عاملا فى هذا الاتجاه(٧٢).

وتؤكد الوثـائق الأمـريكيـة ان مـوضـوع عـزل الملك فاروق قـد ترك أثرا سيئا لدى وزارة الخارجية الامـريكية على اعتبار أن تلك الخطوة ستجعل من فـاروق شهيدا

فى نظر الشعب المصرى وقد يترتب عليها حدوث اضطرابات فى المنطقة مما يضاعف من نشاط المحور ولذا فقد أعدت ادارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية تقريرا لتقديمه الى الحكومة البريطانية تطلب منها:

أن يظل الملك فاروق محتفظا بعرشه وألا تؤدى هذه الأحداث الأخيرة الى انصراف جزء من القوات البريطانية عن قضيتها الاساسية فى المنطقة(٧٣).

إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تر أن مصالحها تتطلب مثل هذا التدخل المقترح من جانب فاروق لأن مصر تقع فى دائرة النفوذ البريطانى، كما أننا لا نسمح لحكومة بريطانيا أن تتدخل فى الشئون الداخلية لاحدى دول امريكا اللاتينية فأننا لن نتدخل فى تلك القضية على اعتبار انها مشكلة بريطانية مصرية بحتة وأن تدخلنا سيحملنا قدر كبيرا من المسئولية اذا ما تضاعفت الاحوال سوءا فى مصر(٧٤).

وهكذا امتنعت الولايات المتحدة الامريكية من أن تقحم نفسها فى تلك القضية على اعتبار أن مصر تقع فى دائرة النفوذ البريطانى وعلى الرغم من التحالف البريطانى الأمريكى الا أن نوعا من التوجس قد بدأ يراود وزارة الخارجية البريطانية بسبب التفوق العسكرى الامريكى من جانب والمطامع الأمريكية التى قد تبدو مؤكدة اذا ما انتهت الحرب(٧٥).

وعلى العموم فقد هدأت الأمور بعد أن صدر الأمر الملكى بدعوة مصطفى النحاس ليشكل حكومة وفدية خالصة، وعلى الرغم من الهزيمة الساحقة التى لحقت بالملك فاروق الا أن رسالته التى بعث بها إلى مصطفى النحاس بتأليف وزارة٤ فبراير تعد تراجعا أكيدا أمام التسلط البريطانى، وقد يبدو هذا المعنى من نص تلك الوثيقة والتى ورد ذكرها كالأتى:

عزيزى مصطفى النحاس يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الرأى وسداد التدبير وقوة الاخلاص أن أسند اليكم رياسة مجلس وزارتنا، أن مصر وطننا العزيز لأحوج ما تكون فى هذه الأونة الدقيقة إلى تضافر الجهود وضم

الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وانكار الذات فى سبيل حفظ كيانها واعلاء شأنها ورفاهية شعبها وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده... الخ(٧٦)

والملاحظ على خطاب الملك الى مصطفى النحاس أنه يشير وبأسلوب رقيق إلى اصالة رأى النحاس وسداد تدبيره واخلاصه سواء للعرش أو للشعب وعلى ما نعتقد فان هذه الوثيقة تحمل قدرا كبيرا من النفاق السياسى والذى حكمته الظروف الموضوعية والملابسات التى احاطت بتشكيل الوزارة وعلى الرغم من المعاناة النفسية التى أحدثها هذا الموقف فى نفسية الملك الا انه قد أراد للازمة أن تمر بعد أن أقسم بالايمان المغلظة أن ينتقم لشرفه ولكرامته(٧٧).

وبالنظر الى نص وثيقة اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ والتى تؤكد وجهة نظرنا السابقة حيث اشارت الى العداء التقليدى بين القوتين المتصارعتين ـ القصر والوفد: «نظرا لما اجتمع لدينا من الادلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر ايجاب سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة الخ(٧٨).

ويبدو من الخطابين السابقين الى أى حد وصل التناقض فى سياسة القصر ومن المؤكد أن الخطاب الأول والخاص بعودة حكومة ٤ فبراير كان يعكس قدرا كبيرا من الحالة النفسية التى انتابت الملك اثر حصار الدبابات وبعد أن تأكد أن بقاءه ملكا على مصر قد ارتبط بعودة حكومة الوفد بالاضافة الى ان فاروقا كان فى حاجة الى استرداد أنفاسه حيث كان يلهث من أثر الصدمة التى بلا شك لم يكن يتوقعها وكان من الضرورى أن يهادن الوفد ولو لفترة حتى يسترد بعض المواقع التى فقدها اثر هذا الحادث، من هنا جاء خطاب فاروق الى النحاس والذى لم يحمل أية إشارة ولو من بعيد الى أن الوفد قد تجاوز الطريقة الشرعية فى عودته.

أما الخطاب الثانى والخاص باقالة الوفد سنة ١٩٣٧ فقد تضمن أحكاما مطلقة تعبر بلا شك عن المشاعر الحقيقية التى تتسم بها العلاقة بين القصر والوفد وأن النحاس باشا صاحب مبدأ الانتقاص من الحقوق الملكية لصالح الحكومة وقد رسخ فى ذهن فاروق أن الوفد بقيادة النحاس يخطط الى عزل فاروق وأن خطة الوفد قائمة على استراتيجية ثابتة غايتها التخلص من النظام الملكى عموما وكان فاروق دائم الاستماع الى مستشاريه من أمثال على ماهر وأحمد حسنين، اللذين تمكنا من اقناعه بوجهة النظر السابقة(٧٩).

ولما كانت عودة الوفد عام ١٩٣٧ قد قوبلت بردود فعل متفاوتة ليست فى مجملها فى صالح الوفد فان طريقة العودة هذه المرة تعد سابقة خطيرة لا تتناسب وتاريخ الوفد.

ووفق تطور الاحداث بشكل أفقد الكثيرون من الزعماء المقدرة على التفكير الصحيح واتخاذ القرار المناسب الا أن النحاس بحكم علاقته الوطيدة بجماهير حزبه فقد أراد أن يحدث مناورة سياسية تصحح المعلومات لدى الرأى العام والذى بدأ يعرف حقيقة حصار القصر منذ اليوم الثانى، على الرغم من أن الصحف لم تتناول هذا الموضوع حيث كانت الأحكام العرفية والرقابة الشديدة على الصحف.

إلا أن كلمة الدكتور أحمد ماهر: «لقد قبل النحاس الحكم على أسنة الحراب البريطانية» كانت قد انتشرت وتطايرت وسط جموع الشعب المصرى ومن المؤكد أن هذا الشعور قد أزعج النحاس باشا قبل اى انسان آخر على اعتبار أن الوفد يستند الى جماهيرية شبه مطلقة وأن إشاعة هذا الكلام قد يحدث ردود فعل خطيرة لدى الرأى العام ومن هنا فقد توصل النحاس باشا الى فكرة ارتضاها الطرفان - الوفد والسفارة - وفى اللقاء الأول بين النحاس ولامبسون - مساء ٤ فبراير تم الاتفاق على تبادل خطابين رسميين بين الوفد والسفارة يبدى النحاس اعتراضه على التدخل فى شئون مصر الداخلية وتبدى بريطانيا رغبتها فى عدم التدخل فى الشئون المصرية والالتزام بمعاهدة ١٩٣٦، ولأهمية هاتين الرسالتين

فاننا نذكرهما لأهميتهما فى العلاقات بين الوفد والانجليز ولا هما دليل واضح على التناقض فى العلاقات المصرية البريطانية.

رسالة النحاس الى السفير البريطانى:

يا صاحب السعادة لقد كلفت بمهمة تأليف الوزاة، وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية، وليكن مفهوما ان الاساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا معاهدة ١٩٣٦ ولا مركزمصر كدولة مستقلة ذات سيادة بسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها وأتمنى يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييده ما تضمن خطابى هذا من معانى، وبذلك تتوطد صلات الود والاحترام المتبادلين[٨٠].

وكتب السفير البريطانى ردا على خطاب النحاس باشا قائلا:

يا صاحب المقام الرفيع: لى الشرف أن أويد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم وأن أؤكد أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية من غير أن نتدخل فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها الخ[٨١].

وأعتقد أن هاتين الرسالتين قد تجاوز الصدق كثيرًا وهما من قبيل الانفاق السياسى الذى يستهدف تهدئة المشاعر الوطنية المتأججة، ويبدو أن الشعب المصرى قد أدرك بفطرته حقيقة تلك المناورة، وإذا كان النحاس أجاد اللعبة مع السفير البريطانى لتبديد الاثر الذى أحاط بمجىء حكومة ٤ فبراير الا أننى أعتقد أن كل ذلك قد أحدث أثرًا عكسيا، ولعلها كانت فرصة استغلتها القوى السياسية الأخرى حيث عملت على التشكيك فى صدق هاتين الرسالتين على اعتبار انها مناورة سياسية «مكشوفة» تهدف إلى أرضاء الرأى العام الثائر ضد الوفد والوجود البريطانى معا[٨٢].

ووفقا لما أحاط هاتين الرسالتين من ملابسات فأننا نسجل بعض الملاحظات:

أولا : أن هاتين الرسالتين قد تم الاتفاق عليهما بين النحاس باشا ولورد كليرن (لامبسون) فى اللقاء الذى تم بينهما مساء ٤ فبراير وان كان أحد أقطاب الوفد لا ينكر هذا الاتفاق الا أنه يعده من منطلقا فقد تمسك الوفد بحقوق مصر الوطنية تأكيدًا على أن الوفد لا يتولى الحكم الا برغبة الملك وحده وان هذه نقطة لا تؤخذ على الوفد بل تسجل له[٨٣].

ثانيا: لقد نجحت بريطانيا وحققت رغبتها فى عودة الوفد على اعتبار أنه الحزب الشعبى الكبير والقادر على إستتباب الأمن واعادة الهدوء الى البلاد حتى تتفرغ الحليفة الى قضيتها الأولى وهى الحرب، فلا ما نع لديها من أن تتبادل مع النحاس هاتين الرسالتين تقديرا منها للأثر الذى أحاط بعودة الوفد وحرصا منها على أن يظل الحزب قويا مؤثرا فى المجتمع المصرى، قادرا على تهدئة المشاعر الثائرة.

ثالثا: لقد حرصت بريطانيا على أن تبدو أمام الرأى العام المصرى وكأنها الدولة الحريصة على قضية الديمقراطية وفى نفس الوقت فأن عودة الوفد باعتبار الحزب المتمتع بالشعبية الكبرى يعد انتصارا أكيدا للديمقراطية التى يرضاها الشعب المصرى الحليف.

ولكن لماذا فوت الوفد على نفسه فرصة التخلص من الملكية والملك ولا سيما وقد كانت الظروف مواتية فى ظل أحداث ٤ فبرايز؟..

من المؤكد أن هذه الفكرة قد روادت زعماء الوفد وخصوصا وأن رسائل الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى القاهرة قد اشارت الى هذا المعنى صراحة[٨٣].

ويمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال عدة نقاط:

أولا: على الرغم من الخلافات التى لم تتوقف بين فاروق والوفد منذ اعتلاء فاروق عرش مصر سنة ١٩٣٧ الا أن الوفد لم يكن من سياسته الغاء الملكية او التفكير فى عزل فاروق[٨٤] ليس حرصا على الملكية كنظام وانما اعتقادا بأن فاروق يحظى بشعبية من الصعب تجنب اثارها لدى

الرأى العام المصرى وقد بنى الوفد سياسته دوما على مبدأ ان العبرة ليست فى النظام الملكى او الجمهورى وانما المهم هو الاساس هو الشكل الدستورى الذى لو طبق تطبيقا فعليا لجنب البلاد كل الاخطار التى مرت بها[٨٥].

ثانيا : على ضوء الوثائق البريطانية فان بريطانيا قد فكرت بالفعل فى اقامة نظام جمهورى وحاولت استطلاع وجهة النظر المصرية الا أن هذه الفكرة لم تجد استجابة سواء لدى الوفد او الرأى العام المصرى[٨٦]، وهذا يدفعنا الى الاعتقاد بأن بريطانيا لم يكن يعنيها أن يكون النظام ملكيًا أو جمهوريا وانما كان حرصها بالقدر الذى يمكنها من تحقيق رغباتها، ويبدو ان هذه الفكرة قد راودتها - الغاء الملكية - ابتداء من يناير ١٩٤٢ بعد ان تأكدت من عدم اخلاص فاروق لقضية الحلفاء الا ان هذه الفكرة ما لبثت ان تلاشت سواء بسبب رفض الوفد أو لأن تجربتها سنة ١٩١٤ حين اقدمت على عزل الخديوى السابق عباس حلمى كانت ماثلة امام اعينها حيث عبر الشعب المصرى عن غضبه فى العديد من المناسبات ولعل محاولة اغتيال السلطان حسين كامل (والذى نصب سلطانا على مصر بعد خلع الخديوى عباس حلمى) كانت ماثلة أمام أعين الانجليز لذا فقد ترددت كثيرا فى محاولة عزل فاروق ولو استطاعت ان تقدم على تلك الفكرة لكانت قد احدثتها الا أن السياسة البريطانية كانت حريصة وخصوصا فى تلك المرحلة الراهنة على التوفيق بين رغباتها ورغبات الشعب المصرى بالرغم من تجاوزات ٤ فبراير الا أنها كانت الضرورة التى تحتم «من وجهة نظرها» الاقدام على مثل هذه التجاوزات.

ثالثا : ووفقا للظروف الموضوعية التى أحاطت بالموقف فقد كان من الممكن أن يؤيد الوفد عزل فاروق واستبداله بملك آخر لو أن هناك بديل مناسب بدلا من الامير محمد على والذى يفتقد الى قدر من الشعبية بل بالعكس فقد عرف عنه أنه دائم التشكيك فى الشعب المصرى وغالبا ما كان يفتخر بعرقة التركى الذى يميزه عن بقية المصريين[٨٧] بالاضافة إلى

كبر سنه. كل هذه العوامل قد دفعت الوفد الى التمسك بفاروق لكن بشرط أن يبقى رمزا للسلطات وليس مصدرا لها.

ولعل من المناسب تسجيل بعض العوامل التى دفعت بريطانيا الى هذا الاجراء العنيف مع فاروق.

١ - رغبة بريطانيا فى قيام حكومة مصرية موالية تكون أكثر أخلاصا لمعاهدة ١٩٣٦ وتتمتع بثقتى بريطانيا والشعب والمصرى معا خاصة بعد أن تدهور موقف الحلفاء فى ميادين أوربا والشرقين الأقصى والأوسط.

٢ - لقد كانت بريطانيا فى ذلك الوقت تفكر فى اعداد خطتها لما بعد الحرب ولما كان أساس هذه الخطة يدور حول أحكام سيطرتها على الشرق الأوسط الذى صار مركز الثقل فى السياسة العالمية ولما كانت مصر من أهم بلدان الشرق الأوسط وتضم أكبر قاعدة عسكرية بريطانية فقد كان من الضرورى قيام حكومة موالية لبريطانيا حتى يمكن التعاون على نجاح هذه الخطة.

٣ - لما كانت مصر هى أكبر الدول العربية عددا وعدة وأكثرها تقدما رأت بريطانيا أن قيام حكومة برئاسة النحاس باشا قد يساعد فى قيام شكل من أشكال الوحدة العربية لكى ترتبط فى النهاية مع بريطانيا بصورة أو بأخرى.

مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير:

قبل الحديث عن مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير ينبغى أن نذكر بعض الملاحظات كمدخل لهذا الموضوع:

أولا : أن قيام الحكم فى الفترة من ١٩٣٨ وحتى ١٩٤٢ لم يقم على أساس من الشرعية الدستورية بل كان ابعاد الوفد عن الحكم ١٩٣٧ يعد تحديا واضحا من القصر نحو مشاعر الجماهير ولعل انتخابات ١٩٣٨ تعد أكثر تحديا لمشاعر الجماهير حيث زيفت إرادة الأمة فى تلك الانتخابات[٨٨].

ثانيا : لقد قدرت بريطانيا أهمية عودة الوفد منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ومنذ هذا التاريخ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ مرت العلاقات بين

بريطانيا والوفد بعدة مراحل اتسمت فى معظمها بالتصادم الا أن ما أقدمت عليه الحكومة البريطانية فى ٤ فبراير يعد بداية جديدة وصفت بأنها أقصى ما وصل اليه التفاهم بين الوفد والانجليز[٨٩].

ثالثـا: لقد كان اندلاع الحرب على الجبهة المصرية ودخول ايطاليا طرفا فى هذا الصراع بجانب المانيا من العوامل التى أدت الى فزع الجماهير المصرية بسبب الانتصارات الكاسحة التى كان يحرزها المحور وخصوصا بعد القصف المتكرر على مدينة الاسكندرية والذى راح ضحيته مئات من المصريين وعجزت حكومة حسين سرى عن السيطرة على زمام الموقف فى الوقت الذى اندلعت فيه المظاهرات فى معظم انحاء المدن المصرية تنادى بسقوط الانجليز وبلغ موقف الجكومة حدا من التدهور بسبب أزمة الخبز حيث أضيف الى قائمة الهتافات التى يرددها الناس فى الشوراع «نريد الخبز قبل الكساء»[٩٠].

وعجزت الحكومة المصرية عن حل العديد من المشاكل اليومية والتى كان يعانى منها المواطن. وبسبب كل ذلك فقد أدركت السياسة البريطانية أن عودة الوفد يعد دعامة أساسية لتهدئة الشارع المصرى ووضع حد لمؤامرات القصر على اعتبار أن عودة الوفد تعنى تهدئة المشاعر الثائرة[٩١].

وتأسيسا على هذه الحقائق يمكن القول أن مصطفى النحاس ليس مسئولا عن تصور بريطانيا ورغبتها فى المجيئ به فقد بنى الانجليز تصورهم هذا على اعتبار أن عداء الوفد للفاشية والنازية يعتبر من أهم الاسس التى تقوم عليها سياسة الوفد واندفع الانجليز يمدون أيديهم للوفد انطلاقا من الضيق الشديد بسبب النشاط الممالئ للمحور والذى كان القصر يعد بؤرته الأولى وهو ما كان يعرقل نشاط الحلفاء العسكرى أو يعرضه للخطر وعلى الرغم من قيام الوفد بالعديد من المؤمرات السياسية والتى سببت قدرا كبيرا من الاحراج لدى الدوائر البريطانية سواء فى مذكرة ابريل ١٩٤٠ أو فى خطبة النحاس باشا فى مدينة الاسكندرية فى صيف ١٩٤١ ـ الا أن بريطانيا كانت تدرك جيدا أن كل هذه المواقف تعد من قبيل المناورات السياسية بهدف تمكين الوفد من العودة باعتباره

الحزب الحائز على ثقة الجماهير، لهذه الاعتبارات رأت بريطانيا أهمية الارتباط بالوفد وهو الذى يعنى من وجهة نظرها الارتباط بالشعب المصرى كله.

ومجمل القول أن ما حدث فى ٤ فبراير كان مظهرا للصراع بين القصر والوفد فى اطار الصراع العالمى بين الحلفاء والمحور وبالتالى فان قبول الوفد للحكم فى هذه الظروف يعد اسهاما من الوفد فى خدمة الحلفاء.

أما القضية القائلة بحدوث اتصال بين النحاس والانجليز وأن النحاس باشا قد تآمر بليل مع الانجليز على ما حدث فى ٤ فبراير ويبالغ خصوم الوفد لدرجة اتهام النحاس باشا بالخيانة ولعل الدكتور أحمد ماهر كان أكثر الزعماء السياسيين إدانة للنحاس حيث وجه احتجاجه الشديد على الانذار البريطانى مخاطبا لامبسون: انكم لا تستطيعون بحال أن تقنعونا بأن النحاس لم يكن على علم بالنيات الخفية وليس من المعقول أن يشكل وزارة وفدية بذلك الالحاح البالغ وبهذا التمسك العنيف من غير أن يكون له يد فى الأمر[٩٢].

ويبدو أن هذا الاعتقاد كان موجود لدى معظم زعماء المعارضة وكذلك القصر وفى إشارة واضحة من الملك فاروق عندما رأى اصرار النحاس على رفض كل اقتراح لا يتضمن انفراد الوفد بالحكم قال لحسنين باشا «بالانجليزية» من المؤكد أن النحاس باشا واثق من الأرض التى يقف عليها[٩٣].

وقد عبر الدكتور هيكل عن نفس هذا المعنى حيث يشير فى مذكراته قائلا: لقد كان أمين عثمان فى استقبال النحاس باشا فى محطة السكة الحديد عند عودته من القصر فى ٣ فبراير.

ثم يتساءل الدكتور هيكل عما اذا كان أمين عثمان قد ابلغ النحاس رسالة السفير والتى دفعته الى التشدد فى موقفه. وأبده هيكل شكه فى أن يكون النحاس على علم بخطه السفارة فى الأقصر[٩٤].

حتى أن مكرم عبيد والذى كان مايزال وقت وقوع الحادث يمثل الرجل الأول فى الوفد بعد النحاس باشا ثم انشق عليه بعد الحادث بقليل فقد شنت صحيفة

الكتلة حملة ضارية مؤكدة أن النحاس كان على علم بمخططات السفارة واعتمدت فى روايتها على شهادة - زكى ميخائيل بشارة - والذى كان وفديا ثم انشق مع مكرم عبيد، ذكر فيها أنه رأى النحاس فى الأقصر فى يناير ١٩٤٢ وهو يلتقى ببعض كبار الانجليز وعلق مكرم عبيد على هذا الرأى من أن النحاس كان بأسوان فى نفس الوقت الذى كان يزور فيه الجنرال ستون - قائد القوات البريطانية فى مصر - أسوان وأن عدة لقاءات تمت بينهما[٩٥].

أما موقف الحزب الوطنى فقد عبر عنه عبدالروحمن الرافعى بقوله: ان مسئولية النحاس باشا تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز فى اسناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان عالما بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير راضيا عنها بل مغتبطا بها متلهفا على تنفيذها وتدل الظروف والملابسات على أن أمر هذا الانقلاب قد دبر بليل وكان الواسطة بين الانجليز والوفد هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهما معا[٩٦].

ويشير فتحى رضوان الى العديد من الدلائل التى يفهم منها أن النحاس باشا كان ضالعا فى المؤامرة مع الانجليز[٩٧] ويقول على ماهر من خلال شهادته فى قضية مقتل أمين عثمان أن العملية كلها دبرت من داخل القصر وأن السفير البريطانى لم يأت بها وحده بل ولابد أن اشترك معه فى تدبيرها بعض المصريين والنحاس باشا لا يمكن أن يشترك فى هذه المسألة بأكملها وجزئياتها وأن الذى دبر ذلك من الجانب المصرى هو أمين عثمان[٩٨].

أما موقف بقية الاطراف المعادية للوفد فقد كان اتهامها للنحاس قائما على الاستنتاج اذ ليس من المعقول أن يتقدم السفير البريطانى الى القصر يطلب منه استدعاء النحاس وتكليفه بتشكيل الوزارة الا اذا كان هذا متفقا عليه مسبقا بين السفير ومصطفى النحاس، كان هذا هو منطق عباس العقاد واسماعيل صدقى وغيرهما كثيرون[٩٩].

أما ابراهيم عبدالهادى باشا فقد خرج على هذا الاجماع مؤكدا أن النحاس برىء من كل تلك الاتهامات ووفق اعتقاده فان الرجل كان صادقا ومخلصا وليس من المعقول أن يقدم على هذا العمل الشنيع[١٠٠].

وعلى ضوء العديد من شهادات خصوم الوفد يلزم أن نتعرف على وجهة النظر الوفدية ثم نتبع ذلك بما نعتقد أنه الحقيقة على ضوء الوثائق البريطانية.

ويؤكد النحاس باشا فى أكثر من بيان واكثر من مناسبة عدم معرفته بما كان يرتبه الانجليز حيث يقول : يشهد الله أنى لم أسع إلى الحكم ولم تكن مظاهره لتستوى نفسى ولكنى تقبلته فى ساعة عصيبة تلبية لصوت الضمير وطاعة لامر الملك واجابة لداعى الوطن فلقد كانت المهمة ثقيلة ودقيقة ولكن الحمل يخف مادام هذا لوجه الله والوطن[١٠١].

وفى محاولة من النحاس باشا لالقاء التبعة على احزاب الاقلية قال: ان المسئولية تقع على خصوم الوفد لانهم زيفوا ارادة الأمة سنة ١٩٣٨ وظلوا يتعاقبون على الحكم ضد ارادة الشعب حتى أوائل فبراير ١٩٤٢ حيث تفاقمت الاحوال واضطربت الامور ولم تكن لى أية صلة بما كان بل كنت فى أسوان خالى الذهن تماما عما يحدث ولما تطورت الاحداث كنت أول الموقعين على رفض التبليغ البريطانى ولما طلب منى الملك تشكيل حكومة ابديت عدم رغبتى بعد أن اتفق رأينا على الاحتجاج ولكن جلالته لم يقبل اعتذارى[١٠٢].

وحينما أثيرت القضية عقب مقتل أمين عثمان راح النحاس ينفى عن نفسه المسئولية قائلا: «لقد كنا فى الاقصر حين دعيت لمقابلة الملك وكان برنامج زيارتى للصعيد سيستمر لمدة شهرين أو ثلاثة إلا أن دعوة الملك أدت إلى ارتباك فى نظام الرحلة وعدت إلى القاهرة واكتشفت اننى تركت مفاتيح منزلى وكانت المشكلة هى الحصول على بدلة المناسبات «الرد نجوت» التى سأتشرف بمقابلة الملك بها وقام الحسينى زعلوك بجمع الملابس من كل مكان إلى أن اعد لى بدلة الرد نجوت[١٠٣].

ولما كانت قضية أمين عثمان قد تحولت إلى قضية سياسية تفجرت فى اطارها مأساة ٤ فبراير فقد حاول النحاس باشا أن يتخذ من هذه المحاكمة ما يقوم دليلا على براءته من تلك التهمة، ولعل ما ذكره سواء من تركه مفاتيح منزله أو ما كان معدا من برنامج لرحلة سيستمر شهرين أو ثلاثة ما يؤكد سواء لهيئة

المحكمة أو للرأى العام المصرى خلو ذهن الرجل من أى شكل من أشكال التآمر مع الانجليز على اعتبار أنه ليس من المعقول أن يترك النحاس مدينة القاهرة فى رحلة إلى الصعيد قد تستمر شهرين أو ثلاثة فى الوقت الذى تحاك فيه مؤامرة بهدف عودة النحاس رئيسا للحكومة.

ويبدو أن التناقض الذى وقعت فيه أحزاب الاقلية قد اتاح للوفد مزيدا من فرص الدفاع عن نفسه حيث يضيف النحاس: لقد اتفقنا على كتابة احتجاج ثم عاد الزعماء ليقترحوا من جديد تشكيل حكومة من بين كل الأحزاب ويعلق النحاس باشا على هذا الموقف قائلا: لقد اعترضت على هذا الموقف لان هذا يعد قبولا لرأى الانجليز وتنفيذا لامرهم فقالوا : مادام معنا كلنا لايعتبر تنفيذا لامرهم (١٠٤).

وهكذا تمكن النحاس باشا من أن يحمل المعارضة قدرا كبيرا من المسئولية على اعتبار أنهم لايمانعون من التدخل البريطانى شريطة أن يكون هذا لصالحهم أما إذا استقل النحاس بتشكيل حكومة وفدية فإن هذا من وجهة نظرهم يعد تنفيذا للانذار ويستشهد النحاس باشا برفضه تشكيل الحكومة عندما طلب إليه الملك ذلك ويواصل النحاس دفاعه قائلا: لقد طلب منى الملك تشكيل الوزارة فقلت ما هى الظروف التى دعت لتغيير الموقف. قال: (فاروق) أمرك قلت: (النحاس): لقد تعهدنا إنه إذا ما دعى أحدنا إلى تأليف الوزارة لايقبل ولو كان ذلك من جلالة الملك : قال (فاروق) : أنا صاحب الشأن وآمرك وعلق أحمد ماهر: أن قبل يكون على أسنة الرماح الإنجليزية قلت (النحاس): اخرس أنتم الذين جئتم على أسنة الرماح الانجليزى ووصلتم بالبلد إلى هذه الحالة(١٠٥).

ويضيف فؤاد سراج الدين (سكرتير حذب الوفد) قائلا: لم تكن فكرة الوزارة الائتلافية واردة فى سياسة الوفد فلقد جربها النحاس باشا سنة ١٩٢٨وكانت سببا من أسباب تصدع الوزارة ثم أقيلت بحجة تصدع الائتلاف ولقد كان النحاس صريحا مع الزعماء فى اجتماعه معهم صباح ٤ فبراير حيث القى بكل المسئولية على حكومات الاقلية فهى التى أوصلت البلاد إلى هذه الحالة من الفوضى، وبناء على ذلك فلم يكن النحاس على استعداد لكى يشترك مع

شخصيات أسهمت فى وقوع هذه الحالة لأن وجودهم سيعرقل المهمة ويضيف فؤاد سراج الدين قائلا: ومن الغريب أنهم كانوا متقبلين للانذار البريطانى بشرط أن يشتركوا فى الوزارة والايعتبر قبول الحكم خيانة وعلى أسنة الرماح البريطانية وبالرغم من كل هذا فإن النحاس باشا قال لهم : إذا قررتم الرفض فسوف أكون أول الموقعين وبالفعل كان أول الموقعين.

ويؤكد فؤاد سراج الدين أن الوثائق البريطانية التى نشرت اخيرا لا تتضمن أى اتفاق مسبق سواء بين السفير والنحاس مباشرة أو بواسطة أمين عثمان[١٠٦].

ووفقا لرأى فؤاد سراج الدين فلو أن النحاس باشا صمم على رفض الوزارة وهو بالفعل كان مصمما على ذلك وخصوصا بعد حصار الدبابات وقال للملك فاروق أنا كنت موافق لكن بعد حصار القصر وحكاية الدبابات أنا أرفض تماما فتوسل إليه الملك وكرر عليه الرجاء وعمد النحاس أن يذكر ذلك فى كتاب تشكيل الوزارة حتى يسجل على الملك هذا الرجاء[١٠٧].

ويجيب فؤاد سراج الدين بأنه لو رفض النحاس وصمم على الرفض لكانت النتيجة الحتمية هى عزل الملك ولقد أكسد السفير ذلك فى مذكراته حيث يقول: لقد شعرت بيأس وخيبة أمل حيث ضاعت منى فرصة اخراج فاروق عن العرش[١٠٨] ولو أن فاروق كان قد عزل ألا نكون متهمين وقتها بأن هناك مؤامرة بين النحاس والانجليز ليرفض الأول الحكم حتى يعزل فاروق وكان على النحاس أن يقبل الوزارة وينقذ العرش[١٠٩].

ويؤكد فؤاد سراج الدين أن رحلة الوفد إلى الصعيد برئاسة النحاس باشا والتى كان مقررا لها شهرين أو ثلاثة بدأت من منتصف يناير ١٩٤٢ ما كان لها أن تقوم فى هذا الوقت بالذات لو أن هناك اتفاقا مع الانجليز وأن عودة النحاس بهذه السرعة وتركه زوجته ومفاتيح منزله كل تلك الدلائل تؤكد على صدق ما نقول؛ واذا ما نحينا كل الادلة المادية جانبا فإن الدليل العقلى دائما هو أقوى الادلة حيث أن إلصاق هذه التهمة للوفد من غير النظر للقرائن والملابسات التى اقترنت بالاحداث يعتبر خروجا على بديهيات يقرها العقل ويقبلها المنطق السليم.

واعتقد أن الوثائق البريطانية لم تحسم تلك القضية الهامة والخطيرة ومن هنا فقد اختلفت وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين كل يدلى بدلوه على قدر اجتهاده فمنهم من يعتقد أن النحاس باشا حين استدعى من الصعيد لم يكن يعلم شيئا عن نية الانجليز وهنا يأتى دور أمين عثمان عميل الانجليز المعروف والذى أطلق عليه لورد ويلسون» المفاوض المصرى لحساب السفارة البريطانية وقت الازمات السياسية» ومن المعروف أن أمين عثمان قد التقى بالنحاس باشا أكثر من مرة عقب عودته من الصعيد وأنه هو الذى أبلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ولعل أمين عثمان هو الذى شجع النحاس باشا على تمسكه بفكرة الوزارة الوفدية[١١٠].

ويعتقد أحد المؤرخين اليساريين أن العبرة ليست فى مشاركة النحاس فى الاعداد لحادث ٤ فبراير أو عدم مشاركته لان الهدف كان واضحا وهو ضرب مخططات المحور والعناصر الموالية له فى مصر وذلك فى فترة تتطلب شجاعة خاصة من أى زعيم سياسى[١١١] فى حين يبدو أن عدم علم النحاس بمخططات الانجليز يعد أكثر ادانة له حيث يبدو أنهم واثقون من التزامه فى تنفيذ مطالبهم فى أى وقت يطلب منه هذا والبعض الآخر من المؤرخين المعاصرين قد ترك الخوض فى هذا الموضوع بالرغم من تناوله هذه الفترة بالدراسة[١١٢]وبصدد تحديد مسئولية الوفد عن أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ يلزم أن نناقش أولا تلك المقولة التى تتهم الوفد بأنه كان على اتصال بالانجليز اثناء رحلة النحاس باشا إلى الصعيد والتى بدأت منذ يناير ١٩٤٢ ووفقا للمصادر البريطانية فان السفير البريطانى لم يكن على علم باتجاهات النحاس باشا وهل يفضل وزارة وفدية أو من الممكن قبوله لفكرة الوزارة القومية وأن الذى اقترح دعوة النحاس لرئاسة الوزارة وارغام الملك على قبوله هو حسين سرى نفسه والذى قال للسفير «ارغموا الملك على أن يرسل فى طلب الوفد وهو ما توصل إليه السفير بالفعل»[١١٣].

وعلى ما يبدو فان الانجليز كانوا يريدون وزارة وفدية منذ نشوب الحرب ولعل هذا كان معروفا للوفد ولأحزاب المعارضة وللقصر ايضا ولم يكن هذا حبا فى

الوفد ولا رضاء عن النحاس، ولكن لاعتقادهم أن حكومات الاقليات السياسية مكروهة من الشعب وهذا لايكفل هدوء الجبهة الداخلية فى مصر مما يهدد الخطوط الخلفية لجبهات القتال ومن جانب آخر فقد اعتقدت السياسة البريطانية أن الموقف يقضى المجىء بالرجل الذى وقع معاهدة ١٩٣٦ ليلتزم بتنفيذها والاهم من هذا مجابهته إلميول المحورية لدى فاروق وبعض وزرائه وكثير من الشخصيات السياسية وكانت استقالة حسين سرى (٢ فبراير ١٩٤٢) مدخلا عمليا لوضع حد للصراع القائم بين القصر والانجليز ولذا فقد كان لامبسون فى غاية اليقظة حتى لا يفاجأ بأن فاروقا قد اصدر أمرا بتعيين أحد اتباعه رئيسا للوزارة وبما أن النحاس باشا كان فى الصعيد ولم يحضر إلا صباح ٣ فبراير ووفق رواية السفير: «أننى أشك كثيرا فى حكمة اتصالى مباشرة بالنحاس قبل مقابلته للملك ولست اعتقد أنه سيكون راغبا فى لقائى فى الوقت الحاضر لأن ذلك قد يحرجه بل قد يمنعه من الذهاب للقاء الملك إذا ما علم أننا ندفعه مقدما للاتفاق معنا[١١٤].

ومن الواضح أن السفير لم يكن قد توصل بعد إلى أى اتفاق مع النحاس ولعل هذا واضحا من حرص السفير على عدم اتصاله بالنحاس مخافة أن يتراجع حتى لايتهم بالاتفاق مع الانجليز.

أما الرأى القائل بأن الاتصالات كانت قائمة بين السفير والنحاس عن طريق أمين عثمان طوال أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى (٨ يناير ١٩٤٢) فأن برقية السفير إلى حكومته صباح ٣ فبراير تنفى هذا الاعتقاد «لقد طلب أمين عثمان أن يقابلنى هذا الصباح وكنت قد تجنبت عن عمد لقاءه خلال الاشهر الثلاثة الماضية لأمنع أى أساس للشائعات ، أما الآن فقد تغير الموقف تماما وقد اصبح ذا قيمة بوصفه موضع ثقة النحاس كما وافقنى على أنه من الخطأ مقابلة النحاس قبل مقابلته الملك وبعث من خلاله برسالة إلى النحاس بأن عليه أن يرفض الاقتراح القائل بتشكيل وزارة انتقالية لكن عليه أن يعرض بذل كل ما فى وسعه لتشكيل وزارة ائتلافية وهذا من شأنه أن يدعم موقفه بالنسبة للشعب المصرى وبالنسبة الينا[١١٥].

ومن الواضح وفقا للوثائق البريطانية أن مصطفى النحاس لم يكن بينه وبين الانجليز أى اتصال قبل ٣ فبراير ولعل هذا يهدم تماما أى اعتقاد بأن الرجل قد جاء إلى القاهرة صباح ٣ فبراير ولديه علم بالمؤامرة أو أن الانجليز قد اتصلوا به اثناء رحلته إلى الصعيد ولايبقى سوى أن يكون هذا التواطؤ قد حدث فى وقت ما بين صباح ٣ فبراير وبين الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وهى الساعة التى كانت ختام هذا اليوم العاصف.

وأعتقد أن أول اتصالات جرت بين السفير البريطانى ومصطفى النحاس كانت صباح ٣ فبراير وكان أمين عثمان هو الواسطة بينهما حيث اتفق الطرفان على رفض الوزارة الائتلافية واتفقت وجهة نظر حسين سرى مع وجهة نظر النحاس فى أن الحكومة الإئتلافية نوع من تضييع الوقت وفرصة لتآمر القصر. وعاد أمين عثمان بعد أول رسالة حملها إلى مصطفى النحاس ومعه القرائن الآتية:

١ - النحاس باشا سيرفض عند مقابلته للملك رفضا قاطعا تشكيل وزارة ائتلافية على اعتبار أن الوضع فى البلاد سيئ جدا وأن قيام حكومة ائتلافية ستكون عرضة لمؤامرات القصر.

٢ - أن النحاس باشا سيكون مخلصا لقضية الحلفاء بكل جوارحه فقد عمل ذلك من قبل وسيفعل هذا سواء وجدت المعاهدة أم لم توجد.

٣ - يرغب النحاس باشا فى مزيد من الوعود بأن بريطانيا ستظل على مساندتها له ولن تحيد عن ذلك[١١٦].

وعلى ما اعتقد فإن المساندة التى كان يطمع فيها النحاس لايمكن أن تكون إلا مساندة معنوية تتمثل فى الضغط على الملك فاروق وفى محاولة من النحاس لتقريب الهوة بين القوتين المتصارعتين - الانجليز والقصر - فقد أعلن أنه على استعداد لتخصيص بعض المقاعد لسائر الاحزاب الأخرى ولا مانع من قيام مجلس استشارى يختار أعضاؤه من سائر الاحزاب كرمز للائتلاف[١١٧].

وعقب اللقاء الذى تم بين فاروق والنحاس صباح ٣ فبراير استوثق كل من الطرفين - الوفد والانجليز - من موقف الاخر حيث رفض النحاس فكرة الوزارة القومية وأصر على رفضه وبناء على ذلك قام السفير رفض النحاس فكرة الوزارة القومية وأصر على رفضه وبناء على ذلك قام السفير باستدعاء أحمد حسنين رئيس الديوان وأخبره بأنه علم برفض النحاس وطلب إليه أن يرفع إلى الملك نصيحة السفير بدعوة النحاس باشا لتأليف الوزارة الوفدية(١١٨). إلا أن أحمد حسنين قد لجأ إلى أسلوب المناورة السياسية فى محاولة لكسب مزيد من الوقت حتى يتمكن فاروق من اقناع مصطفى النحاس بالعدول عن موقفه.

ومن هنا فقد بدأت الخطوة العملية فى المخطط البريطانى حيث تقدم لامسيون بالانذار البريطانى والذى يتضمن:

إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم (٤ فبراير) أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج(١١٩).

ومن المؤكد أن النحاس باشا قد أدرك مدى الحرج الذى وقع فيه وفى محاولة من لامبسون لتبديد هذا الاحساس من جانب النحاس فقد حمل أمين عثمان بعض الاقتراحات إلى النحاس باشا لكى يتمكن من الرد على الملك فاروق اثناء اجتماعه به فى نفس اليوم ومما يضاعف من مسئولية النحاس «من وجهة نظرنا» أن المبررات التى ساقها النحاس للرد على فاروق(١٢٠) هى نفس المبررات التى حملها أمين عثمان والتى اقترحها لامبسون وبخصوص هذه الاقتراحات بعث لامبسون إلى حكومته قائلا: لقد اقترحت على النحاس باشا من خلال أمين عثمان أن يرد على الملك أثناء اجتماعه به اليوم بأنه لاعلم له بوجود تدخل بريطانى وأنه (النحاس) - باعتباره ممثلا للاغلبية فلا مانع لديه من قبول رئاسة الحكومة وانقاذ الموقف إذا عهد إليه جلالة الملك بذلك(١٢١).

ولعل هذا التطابق الغريب قد يبدد المقولة التى اوردها أحد زعماء الوفد

والتى تعنى أن أمين عثمان لم يكن يعمل لحساب الوفد بتكليف منه وأنما كان يعمل لحساب نفسه فقط(١٢٢).

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا أن نسجل بعضا من الاعتبارات؟

أولا : أن عدم مقابلة لامبسون للنحاس باشا لايقيم دليلا على عدم وجود اتصالات بينهما لأن رسولهما فى ذلك كان أمين عثمان والذى لعب دورا خطيرا طوال اليومين اللذين سبقا الحادث (٣، ٤ فبراير ١٩٤٢م).

ثانيا : وفى محاولة من أحد زعماء الوفد لتبديد تلك الاتهامات(١٢٣) فقد ساق فى إحدى مبرراته أن الوثائق البريطانية قد نصت صراحة على عدم قيام أى نوع من الاتصالات الشخصية بين النحاس ولامبسون إلا أننا نعتقد أن ما ذكره الزعيم الوفدى جاء على ما ذهب «ولاتقربوا الصلاة» من غير أن يكمل بقية الآية حيث أن نص برقية السفير إلى حكومته قد وردت على النحو التالى: عندى تحذير واحد وهو أنه لم يحدث فى أى وقت خلال هذه القضية سواء فى تشكيل الوزارة الجديدة أو فى فكرة عزل الملك أن أجريت اتصالا شخصيا مع النحاس والنتيجة أنه لم يعد متاحا فقط للنحاس أن ينكر علنا - وهو بالقطع سينكر - أن لنا يدا فى مساعدته بشىء أو أنه ملتزم بشىء ما تجاهنا ، وليس معنا فى الحقيقة ما نلوح به فى وجهة ولو بصفة سرية، أننى لا أعتبر الرسائل التى تبودلت عن طريق أمين عثمان بمثابة بديل مرض على الاطلاق لأن مثل هذه الرسائل ربما لاتكون قد سلمت أو على الأقل قد سلمت فى شكل مخالف تماما لما أرسلت به (١٢٤) تلك هى نص الوثيقة التى يسوقها أحد زعماء الوفد ليقيم بها دليلا على عدم وجود أى نوع من الاتصالات بين الإنجليز والنحاس باشا وعلى الرغم من أنها تنفى وجود أى اتصال شخصى بين النحاس ولامبسون إلا أنها تؤكد أن الإتصالات قد تمت عن طريق أمين عثمان والذى كانت تعتبره الدوائر البريطانية المفاوض المصرى لصالح الإنجليز.

ثالثــا : والحقيقة أن النحاس باشا لم يكن مسئولا مسئولية مطلقة حيث أن الظروف الموضوعية والملابسات التى أحاطت بالقضية قد دفعت الوفد تلقائيا إلى التضامن مع الإنجليز ، وإذا كان هذا التضامن يمثل نقطة التقاء أعتقد أنها جديرة لكى يتضامن الوفد من أجلها وهى تحقيق الشرعية الدستورية وأن عودة الوفد تعنى التجسيد الحى لتلك الشرعية باعتبار أن حزب الوفد هو الحزب الذى يحظى بالأغلبية البرلمانية ، وبالنظر إلى ظروف العصر وفهم العلاقات المصرية البريطانية من منطلق معاهدة ١٩٣٦ وما أعقبها من قيام الحرب العالمية الثانية والمواقف الصعبة التى كانت تواجهها بريطانيا ووجهة النظر الوفدية التى تعنى أن مساعدة الحليفة فى شدتها يعتبر نوعا من الوفاء وتقديرًا للمسئولية. إذا نظرنا إلى كل هذه الاعتبارات وقيمناها تقييما موضوعيا يبدو أنه من الطبيعى جدا أن يتضامن الوفد مع الإنجليز طالما أن هذا التضامن يعد فى إطار من الشرعية الدستورية، وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أيضا أن كل احزاب الاقلية ما كانت تنكر هذا التضامن لو أنه جاء لمصلحتها.

القضية الهامة والتى اعتبرها لب الموضوع هى حصار قصر عابدين بالدبابات لانها السبب المباشر فى كل ما ترتب على هذا الحادث فوفقا لكل المصادر التى تناولت هذا المضوع وفى مقدمتها الوثائق البريطانية فلم أجد ما يشير ولو من بعيد إلى أن النحاس كان على علم بما يعده مجلس الحرب البريطانى ومن خلال المراسلات التى حملها أمين عثمان - لم أجد ما يفهم من أن النحاس باشا كان ضالعا فى تلك المؤامرة ولعله كان يتصور أن الموقف سيقف عند حد الضغط المعنوى على الملك فاروق وعند هذا الحد يكون التضامن مع الإنجليز أمرا يبدو إلى حد كبير قضية عادية ولذا فأننى اعتقد أن المسئول الأول هو السفير البريطانى ثم تتعدد المسؤليات بعد ذلك كل على قدر دور.

وعلى الرغم من وطنيه الوفد ورغبة الكثير من أعضائه فى الوصول إلى الحكم باعتباره حقا مشروعًا إلا أن هناك عدة عوامل موضوعية دفعت الوفد إلى مسلكه الذى سلكه فى ٤ فبراير.

١ - العداء التاريخى بين الوفد والقصر ثم تحمس القصر المتزايد للمحور. مما أحدث أثرًا مضادا داخل دوائر الوفد وضاعف من حدة الصراع القائم بينهما.

٢ - لم يكن أمام النحاس إلا أن يلقى بكل ثقله تجاه الحلفية بسبب علاقة القصر بالمحور فى الوقت الذى يعتقد فيه الوفد أن قضية الحرب التى يدافع من أجلها الحلفاء هى قضية الديمقراطية فى العالم كله والتى هى أساس التضامن بين الوفد والاحتلال.

٣ - لقد اعتمدت كل أحزاب الأقلية على القصر واعتنقت فكرة «الحقوق الدستورية للقصر» والتى كانت تعنى من وجهة نظرهم أن القصر يملك ويحكم وأصبح الوفد هو الهيئة السياسية الوحيدة التى تفتقد معاضدة القصر وهو عامل لايمكن التقليل من شأنه حيث أن قضية الديمقراطية كانت تفسر تفسيرات خاطئة من جانب أحزاب الأقلية تؤدى فى النهاية إلى الاطاحة بحزب الاغلبية ومن هنا فقد قدر الوفد المقولة القائلة - حرام علينا حلال على غيرها إذا كان اعتماد الوفد على الانجليز هذا الاعتماد الذى أدى إلى نتائج خطيرة ليس على سياسة الوفد وشعبيته فقط وأنما على تاريخ مصر السياسى عموما.

* * *

هوامش الفصل الثانى

(١) وثائق الخارجية البريطانية الأهرام ١٩٣٧/٤/٢٧ـ الملف السرى لحادث ٤ فبراير وثيقة رقم ٣٥٣.

(٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٢ من الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى القاهرة ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧.

(٣) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٣٣ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩م.

(٤) نفس المصدر وثيقة رقم ٦٠ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٢ يونية ١٩٤٠م.

(٥) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٣/٤/٢٧م.

(٦) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، القاهرة ١٩٨٢ ص ١٢٤ ، محمد التابعى، أسرار الساسة والسياسة ص ١٩٠، د. هيكل . مرجع سبق ذكره ص٢٤٧، مجلة المصور ١٣ مارس ١٩٨١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبرى أبو المجد.

(٧) مذكرات حسن يوسف مصدر سابق ص١٢٥، عبدالرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج٣ص ١١٠، جلال الدين الحمامصى معركة نزاهة الحكم ص ١٢، ١٣ ، محمد التابعى مرجع سابق ص ١٩٤.

(٨) د. هيكل . مرجع سابق ص ٢٣١، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٥.

(٩) وثائق الخارجية البريطانية الأهرام ١٩٧٣/٥/١١ ـ الملف السرى ٤ فبراير وثيقة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢.

(١٠) المصدر السابق .

(١١) د. محمود حلمى مصطفى دراسات فى تاريخ مصر السياسى ص٢٥٣.

(١٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٥١ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٢ فبراير ١٩٤٢.

(١٣) الوثيقة السابقة.

(١٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٤٨٠ من ايدن إلى لامبسون ٢ فبراير ١٩٤٢.

(١٥) د. محمد حسين هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٢٣، مذكرات حسن يوسف . مصدر سبق ذكره ص١٢٥، والتابعى ص٢٠٨.

(١٦) جريدة الوفد المصرى ٣ مايو ، الأهرام ٥ مايو سنة ١٩٤١.

(١٧) تصريح لأحمد حسنين باشا رئيس الديوان مجلة آخر ساعة ٤ يناير ١٩٤٢.

(١٨) مذكرات حسن يوسف ص٢٦ ، د. أحمد فؤاد مصطفى . العلاقات المصرية البريطانية ١٩١٤-١٩٥٣ ص ٥٦٠، د. هيكل مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص٢٣٢.

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٦٨ من لامبسون إلى ايدن ٣ فبراير ١٩٤٢.

(٢٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٦١ من لامبسون إلى أيدن ٣ فبراير سنة ١٩٤٢.

(٢١) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٢٢) جلال الدين الحمامصى معركة نزاهة الحكم ص١٤، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٦.

(٢٣) محمد التابعى : أسرار الساسة والسياسة ص ٢٠٤ ، والدكتور هيكل مرجع سبق ذكره ص٢٣٢.

(٢٤) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ وثيقة ٢٤٦٦ فبراير ١٩٤٢.

(٢٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين فى منزله بجاردن سيتى صباح ١٩٨٢/١١/١٢، د. يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية القاهرة ١٩٧٥ ص ٤٤٢.

(٢٦) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٧٣/٥/١١ وثيقة رقم ٤٥٣ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢.

(٢٧) مذكرات حسن يوسف ، وكيل الديوان الملكى ، مصدر سبق ذكره ص ١٢٦.

(٢٨) مجلة الشرق الأوسط دراسة وثائقية عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أعدها جبريل ويربرج لندن ١٩٧٥ ص٣٠ .

(٢٩) أما مكافأة لامبسون فقد وضحت فى برقية مستر (ايدن) بالانعام عليه برتبة لورد من أول فرصة (يناير ١٩٤٣) بمناسبة اعلان الرتب والنياشين فى بريطانيا ويعد هذا الانعام مكافأة سخية لنجاحه فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وصار يعرف بلورد كليرن.

(٣٠) مذكرات لورد كليرن ترجمة كمال عبد الرؤوف القاهرة سنة ١٩٧٤ ص ٧ ٧.

(٣١) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٣/٥/٢٥.

(٣٢) عبد الرحمن الرفاعى : فى أعقاب الثورة ج٣ ص١٠٣.

(٣٣) وثائق الخارجية البريطانية الأهرام ١٩٧٣/٥/١٨ الملف السرى لحادث ٤ فبراير وثيقة رقم ٤٥١ ٣ فبراير ١٩٤٢.

(٣٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٦١٨، ٤فبراير ١٩٤٢.

(٣٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١/١٨ من الخارجية البريطانية إلى لامبسون ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٣٦) محمد التابعى : أسرار الساسة والسياسة ص ٢١٣.

(٣٧) لوكاز هيرزويز ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى، ترجمة الدكتور أحمدعبدالرحيم مصطفى ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٣٠٨.

(٣٨) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة مساء ٩ أغسطس ١٩٨٢.

(٣٩) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٣٢.

(٤٠) لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية القاهرة ١٩٤٨ ص١٤٢-١٤٥.

(٤١) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٣٥.

(٤٢) المصدر السابق ص٢٣٥.

(٤٣) محضر اجتماع جلستى ٤ فبراير ١٩٤٢ الأهرام ١٩٤٥/١١/١٢.

(٤٤) المصدر السابق نفسه.

(٤٥) مجلة المصور ٦ مارس ١٩٨١ من شهادة زكى على باشا فى قضية أمين عثمان.

(٤٦) مذكرات صليب سامى . ذكريات ص٢٧٥.

(٤٧) مجلة الشرق الأوسط لندن سنة ١٩٧٥. دراسة وثائقية عن حادث ٤ فبراير ص٣١.

(٤٨) تكون مجلس الحرب من السفير وقائد القوات البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ووزير الدولة لشئون الشرق الأوسط وقائد منطقة القاهرة العسكرية وقواد الأسلحة المختلفة.

(٤٩) مذكرات لورد كليرن ترجمة كمال عبد الرؤوف ص٨٠، وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٨٦ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٥٠) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٥١ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٥١) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٥١ من لامبسون إلى حكومته.

(٥٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٩٠ ، الأهرام ١٩٧٣/٥/١٨، مذكرات حسن يوسف ص١٢٧.

(٥٣) أخبار اليوم الأول من نوفمبر ١٩٤٤.

(٥٤) مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص١٢٧.

(٥٥) د. محمد أنس . ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى بيروت ١٩٧٢ ص ٢٩ مجلة الشرق الأوسط، عدد ١١ يناير ١٩٧٥ دراسة وثائقية عن حادث ٤ فبراير . ص ٣١.

(٥٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٤٩١ ٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية.

(٥٧) لقاء شخصى مع السيد / حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق وأحد أعضاء سلاح الفرسان فى ذلك الوقت ـ الدقى القاهرة صباح الأثنين ١٩٨٣/٤/١١، محمد التابعى ، أسرار الساسة والسياسة مرجع سبق ذكره ص١٩٨.

(٥٨) من شهادة أحمد ماهر فى قضية مقتل امين عثمان، المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية، لطفى عثمان ص ١٤٤- ١٤٨.

(٥٩) أحمد مرتضى المراغى غرائب من عهد فاروق بيروت ١٩٧٦ ص ٥٤.

(٦٠) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٤٩١ ٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون إلى ايدن.

(٦١) لقد وضح منذ وقت طويل أنكم تتعرضون لتأثير مستشارين غير مخلصين للتحالف مع بريطانيا. وأن مسلككم يعد خرقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف والتى يتعهد فيها كل

طرف بعدم اتخاذ أى مسلك فى العلاقات مع الدول الأجنبية يتعارض مع التحالف بالاضافة إلى أن جلالتكم قد أثرتم بشكل متعمد قيام أزمة بشأن قرار اتخذته الحكومة المصرية بناء على طلب منا الأمر الذى يعد مخالفا للمعاهدة وأخيرا رفضتم قيام حكومة تحرص على تنفيذ المعاهدة وأن مثل هذا التهور وعدم المسئولية من جانب الملك يعرض أمن مصر وأمن القوات الحليفة للخطر ويؤكد أن جلالتكم لم تعد مناسبا لشغل العرش. الأهرام فى ١٩٧٣/٦/١.

(٦٢) وثيقة رقم ٤٩٢ ، وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون إلى ايدن ٥ فبراير ١٩٤٢.

(٦٣) د. أنيس ، مرجع سابق ذكره ص٣٦.

(٦٤) د. محمد حسين هيكل ، مرجع سبق ذكره ج٢ ص٣٦.

(٦٥) المرجع السابق ص٢٤٢.

(٦٦) المرجع السابق ص٢٤٢، الأهرام ١٩٤٥/١١/٢٢، مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٨.

(٦٧) محمود إبراهيم أبو رواع ، أعمال أحمد باشا ص٢٨٤ ، أخبار اليوم ١٩٤٥/٥/٣.

(٦٨) المصدر السابق ١٩٤٥/١١/٢٣.

(٦٩) المصدر السابق ٢٠ مارس ١٩٨١ من شهادة النحاس باشا فى قضية أمين عثمان، لطفى عثمان مرجع سبق ذكره ص٢٢١.

(٧٠) صحيفة المصرى ، الأهرام ٧ فبراير ١٩٤٢.

(٧١) لقاء مع فؤاد سراج الدين فى منزله بجاردن سيتى القاهرة صباح الجمعة ١٩٨٢/١١/١٢.

(٧٢) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٨٦٢ من السفير الأمريكى إلى حكومته.

(٧٣) المصدر السابق وثيقة رقم ٩٣٣ من الخارجية الأمريكية إلى «كيرك» السفير الأمريكى ٥ فبراير ١٩٤٢.

(٧٤) المصدر السابق .

(٧٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٣٣ من ايدن إلى لامبسون.

(٧٦) الأهرام ، المصرى ٦ فبراير ١٩٤٢.

(٧٧) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق صحيفة الجمهورية ١٩٥٥/٦/٨.

(٧٨) الأهرام والسياسة ، المصرى الأول من يناير ١٩٣٨.

(٧٩) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق ـ الجمهورية ١٥ يناير ١٩٥٥.

(٨٠) الأهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢.

(٨١) صحيفة المصرى والأهرام ٧ فبراير ١٩٤٢.

(٨٢) مجلة MIddie Easteen. Studies عدد يناير ١٩٧٥ لندن . دراسة وثائقية عن ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٨٣) الملف السرى لحادث ٤ فبراير، الأهرام ١٩٧٣/٥/٢٥م.

(٨٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين فى منزله بجاردن سيتى القاهرة ١٩٨٢/١١/١٢.

(٨٥) المصدر السابق.

(٨٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١٨ من ايدن إلى لامبسون ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٨٧) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة القاهرة ١٩٨٢/٩/٨.

(٨٨) مذكرات حسن يوسف ص١٢٠، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢، لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٩/٨.

(٨٩) مذكرات اللواء إبراهيم امام رئيس البوليس السياسى صحيفة الجمهورية ١٨ يناير ١٩٥٦.

(٩٠) مضابط مجلس النواب ـ مجموعة مضابط دور لانعقاد العادى الأول من يناير سنة ١٩٤٢ ص١٣٠.

(٩١) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢.

(٩٢) وثائق الخارجية وثيقة رقم ٢٠٧٦ من كبرك إلى الخارجية الأمريكية ٢٨ فبراير ١٩٤٢، جريدة الكتلة ١٠ نوفمبر ١٩٤٥، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨.

(٩٣) د. هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٤٢.

(٩٤) د. هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٤٢.

(٩٥) صحيفة الكتلة ١٣ نوفمبر ١٩٤٥.

(٩٦) عبدالرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج٣ ص١٠٧.

(٩٧) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة مساء ١٩٨٢/٨/٩.

(٩٨) لطفى عثمان المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية مرجع سبق ذكره ص ١٤٠، ١٤٣، مجلة المصور ١٣/مارس ١٩٨١.

(٩٩) صحيفة «الكتلة» لسان حال حزب الكتلة الوفدية ٢٣ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥.

(١٠٠) مذكرات إبراهيم باشا عبد الهادى مجلة روز اليوسف ١٩ أغسطس ١٩٨٢.

(١٠١) جريدة المصرى ٨ مارس ١٩٤٢.

(١٠٢) الأهرام ١٩٤٥/١١/١٤ ـ خطبة النحاس باشا فى مناسبة عيد الجهاد الوطنى.

(١٠٣) المصدر السابق ، المصور ١٣ مارس ١٩٧١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة.

(١٠٤) لطفى عثمان، مرجع سبق ذكره ص٤٠-٤٥، مجلة المصور ٢٠ مارس ١٩٨١ لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨.

(١٠٥) لطفى عثمان المصدر السابق، فؤاد سراج الدين المصدر السابق أيضا.

(١٠٦) فؤاد سراج الدين المصدر السابق لقاء ١٩٨٢/١٢/١١.

(١٠٧) الأهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢م.

(١٠٨) كمال عبد الرؤوف . مذكرات لورد كليرن عن ٤ فبراير ص ١٠١.

(١٠٩) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١٢/١١م.

(١١٠) د. محمد أنيس ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى ص٩٣.

(١١١) د. رفعت السعيد . تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠-١٩٥٠ القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٨٠.

(١١٢) د. يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية د. محمد جمال المسدى وآخرون . مصر والحرب العالمية الثانية.

(١١٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية من لامبسون إلى ايدن.

(١١٤) المصدر السابق من لامبسون إلى ايدن ٢ فبراير ١٩٤٢م.

(١١٥) وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون إلى ايدن ٢ فبراير ١٩٤٢.

(١١٦) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٢، ٣ فبراير ١٩٤٢.

(١١٧) المصدر السابق .

(١١٨) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٦ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٢م.

(١١٩) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون إلى ايدن.

(١٢٠) محضر اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ الأهرام ١٩٤٥/١١/١٢.

(١٢١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ، ١٩٤٢ من لامبسون إلى ايدن.

(١٢٢) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١٢/١١م.

(١٢٣) المصدر السابق.

(١٢٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦٢١ من لامبسون إلى ايدن ٥ فبراير سنة ١٩٤٢.

الفصل الثالث

سياسة حكومة ٤ فبراير

- إعادة الانتخابات البرلمانية .
- سياسة الوفد تجاه بريطانيا عقب ٤ فبراير .
- استبداد الأغلبية .

اعادة الانتخابات البرلمانية

لقد كان السؤال الوحيد الذى وجهه تشرشل لأنتونى أيدن فى اجتماع حكومة الحزب عند نظر موضوع تكليف النحاس بتولى الوزارة : هل سيؤدى ذلك الى انتخابات جديدة ؟ وكانت لندن لا ترى ضرورة من اجراء انتخابات فى ظل الجو السياسى المضطرب وفى جو عسكرى يميل ميزانه لصالح الالمان(١).

الا أن النحاس باشا على ما يبدو قد استطاع أن يقنع الدوائر البريطانية بأهمية اعادة الانتخابات البرلمانية على اعتبار أن الوفد لم يعط ثقته فى البرلمان القائم منذ انتخابات سنة ١٩٣٨ والتى قاطعها الوفد والنتيجة المنطقية أن حكومة الوفد لايمكنها أن تمارس سياستها فى ظل برلمان يميل الى أحزاب الاقلية وقد تحدث عملية سحب الثقة من الحكومة وهذا أمر يضاعف من حرج الوفد ويقلل من هيبته ويفقده الشرعية فى البقاء وعلى ضوء كل ذلك فقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية وعبرت عن وجهة نظرها بأن هذا الاجراء يدعو للاسف ولكن لابد من احتماله والانتخابات التى يجريها الوفد أقل تزويرا من الانتخابات التى يجريها خصومه(٢) .

وهناك دلائل تشير الى أن الحكومة البريطانية كانت تود أن يترك الوفد عددا من المقاعد البرلمانية لاحزاب المعارضة وهى بذلك ترمى الى غرضين:

أولهما : حتى لا تترك الساحة خالية أمام الوفد وبذلك تكون بريطانيا قد ألقت بكل أوراقها فى جبهة واحدة وهو أمر لا تضمن عواقبه.

ثانيهما : لقد أرادت بريطانيا أن يظل الباب مفتوحا أمام أحزاب المعارضة حتى لا تتعرض المصالح البريطانية لهجمات الأقلية والقصر معا ولقد عبر أيدن عن هذا المعنى بقوله : اننا لا نستطيع أن نقترح تزوير الانتخابات ولكننا نطالب بتخصيص عدد من المقاعد فى مجلس النواب للمعارضة من خلال تحديد دوائر خاصة لأحزاب الأقلية حتى لا ينفرد الوفد بالبلاد مما يضاعف من التفاف خصوم الوفد حول قضية قد تضر بمصالح بريطانيا ومن المؤكد أن بريطانيا لم تكن تحرص على دعم المعارضة إلا من قبيل ايجاد توازن مع حزب الأغلبية بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى .

وعلى ضوء هذا المعنى أوعزت الى الوفد إجراء اتصالات مع أحزاب الأقلية بدأها مكرم عبيد مع الأحرار الدستوريين[٣] الا أن النحاس قد اشترط قبل الاتفاق على عدد المقاعد التى سوف تترك خالية للاحرار الدستوريين ان يعلنوا صراحة ان مصطفى النحاس قد أدى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله الوزارة فى ٤ فبراير وهذا ما رفضه الاحرار الدستوريون رفضا قاطعا[٤] .

ولما كانت هذه الاتصالات تتم من غير علم الهيئة العامة للحزب ولم يكن هناك تفويض لاجراء مثل تلك الاتصالات فقد اجتمعت هيئة الحزب واتفق الاعضاء على الدخول فى مفاوضات مع الوفد بشرط أن يخصص للمعارضة ثلث مقاعد النواب بلا أى تحفظ من الوفد[٥].

الا أن النحاس باشا قد رفض هذا الاقتراح حرصا على بقاء الاغلبية المطلقة للوفد وحتى لاتثار أحداث ٤ فبراير فى البرلمان . وعاد الاحرار الدستوريون ليقترحوا رفع الاحكام العرفية أثناء الانتخابات ليقول المرشحون ماشاءوا وضربوا مثلا بما حدث فى ٤ فبراير مما جعل النحاس يصر على رفضه الا أن الدكتور هيكل قد اراد أن يسجل على الوفد هذا الموقف فأرسل الى رئيس الوزراء كتابا يطلب اليه فيه التصريح بحرية الخطابة والنشر والاجتماع خلال فترة الانتخابات[٦] الا أن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل حيث رفض النحاس رفضا قاطعا متهما أحزاب الاقلية بمحاولة ايقاظ الفتنة ، وتجديد الأزمة

والتحـريض على الاخـلال بالنظام وتعكيـر الامن العام ويضـيف النحـاس قـائلا : تطلبون وقف الاحكام العرفية والرقابة الصحفية لتهيىء لكم الحكومة بأيديها جوا تفرخ فيه الدسيسة وتشب الفتنة ويمهد السبيل للكارثة التى لها تعلمون؟ فهل تحسبون أنكم توقعوننا فى الحرج وتلزموننا الحجة بذلك العبث المفضوح ؟ اننا لو حققنا لكم غرضكم باجابتكم ما تطلبون ؟ اننا اذن شركاؤهم وزملاؤكم فى العبث[٧].

وهكذا لم تحقق تلك الاتصالات أى نوع من التفاهم مما أضطر الدستوريون الى الاعلان عن مقاطعة الانتخابات . ولعل هذا الموقف من الدستوريين كان يحمل قدرا كبيرا من التناقض فلم يكن موقفهم نابعا من مبدأ او فلسفة فهم مستعدون لدخول الانتخابات بشرط الاتفاق على الدوائر الانتخابية او رفع الاحكام العرفية ، متناسين تماما انتخابات ١٩٣٨ وأن الوفد قد طلب منهم التفاهم ضمانا لحيدة الانتخابات[٨]. الا أنهم قد رفضوا أن يكون للوفد أى وجود فى البرلمان ولذا فقد أجمع أصدقاء المعارضة بأنها كانت انتخابات مزيفة صادرت رأى الشعب وجردته من إرادته سواء فيما يتعلق بإقدامهم على تعديل الدوائر الانتخابية لصالح أحزاب الاقلية أو فيما أقدموا عليه من نقل رجال الادارة بما يتفق وأحزاب الاقلية[٩] .

أما عن موقف حزب السعديين . فلم يختلف كثيرا عن موقف الدستوريين حيث بادر الدكتور أحمد ماهر رئيس الحزب بارسال خطاب الى النحاس يطلب اليه فيه رفع الاحكام العرفية بما يتفق وحرية الانتخابات على اعتبار أن هذا مطلبا طبيعيا اتفقت عليه كل الامم[١٠]. وحمل رد النحاس باشا على خطاب الدكتور أحمد ماهر الرفض القاطع على اعتبار أن الحرية التى تعنيها المعارضة هى العبث الضار بأمن الوطن وسلامة الدولة[١١].

وأجمع الأحرار الدستوريون والسعديون على مقاطعة الإنتخابات بغرض إحراج الحكومة .

والجدير بالذكر ان موضوع الانتخابات ومنذ صبيحة يوم ٥ فبراير كان الشغل الشاغل للاحزاب المصرية التى تعودت ان تعطى لموضوع الانتخابات

الاولوية على غيره من الموضوعات الهامة والخطيرة حتى فيما يتعلق بالقضايا المصيرية كقضية الاستقلال والتحرير . وقد كان الاستعمار ورجاله قد تعودوا على ان يشغلوا الاحزاب المصرية بفكرة الانتخابات لينشغلوا بها عما عداها من الامور بالغة الخطورة حدث هذا فى عام ١٩٢٣ عندما رأت بريطانيا تصفية ثورة ١٩١٩ وحدث هذا عندما التأمت الاحزاب بعد «تصدع» فى نوفمبر ١٩٢٥ وحدث هذا أيضا لامتصاص ثورة الشعب المصرى سنة ١٩٣٦ ثم هذا ما حدث بالضبط عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وبالرغم من أن بريطانيا كانت حريصة هذه المرة على ارجاء عملية الانتخابات نظرا لتدهور الاوضاع العسكرية على الجبهة المصرية الا أنها قدرت فى النهاية أهمية الانتخابات كوسيلة لانصراف الشعب عن التدخل المهين الذى أهان كرامة مصر وهز من كبريائها واستقلالها بهدف أن تنشغل الاحزاب المصرية بمعارك جانبية .

وأعتقد ان انتخابات ١٩٤٢ قد شهدت أكبر مهزلة فى تاريخ الانتخابات البرلمانية حيث تسابق الناس فى أظهار وفديتهم حتى أولئك الذين أوقفوا جهودهم للنيل من الوفد وتجريح زعمائه ، سرعان ما تحولوا بقدرة عجيبة وغريبة الى مناصرة الوفد ومحاولة التقرب الى زعمائه بكل الوسائل الممكنة بما فيها اراقة مياه وجوههم(١٢) . وسرعان ماامتلأ النادى السعدى بمرضى السياسة وهواة الانتخابات وخلت أندية الاحزاب الاخرى الا من أعضاء مجالس ادارتها بل ان الكثيرين من أعضاء مجالس الادارات لم يكونوا فى كل حزب وحدة واحدة بل كانوا منقسمين على انفسهم بعضهم يدعو الى التقرب من الوفد للحصول على نسبة مخترمة من المقاعد وبعضهم يرفض هذه «الصدقة» من الوفد ويصر على الانتخابات حرصا على كرامة الحزب(١٣).

وعلى الرغم من اتفاق الدستوريين والسعديين على مقاطعة الانتخابات الا أن مواقف الحزبان لم تكن أبدا متفقة حيث أن بعض قادة الاحرار الدستوريين قد حاولوا الاتفاق مع الوفد من وراء ظهر حلفائهم السعديين كرد على اتفاق أحمدماهر من وراء ظهر الدستوريين ولكن قادة آخرين من الاحرار الدستوريين

اصروا على الاتفاق مع السعديين فيما يتعلق بموقفهم من الانتخابات ذلك لان اختلاف الحزبين المعارضين يضعفهما معا واتفاقهما يكتب لهما القوة وبالرغم من قرار المقاطعة الذى اتخذه الحزبان المعارضان الا أن عدد المرشحين من الحزبين قد زاد على المائة كان منهم من حارب الوفد يوم أن كانت محاربة الوفد جواز المرور الى السلطان(١٤).

وكان من بين الذين خرجوا على قرار حزبهم بمقاطعة الانتخابات من السعديين ـ على أيوب ومن الدستوريين عبد المجيد ابراهيم باشا ورشوان محفوظ باشا وعبد الجليل ابو سمرة باشا وحيدر خشبة باشا وقد علق الدكتور أحمد ماهر قائلا أن حزبه لن يتخذ أى اجراء ضد من يرشح نفسه(١٥) رغم أن قرار مقاطعة الانتخابات كان باجماع أعضاء الهيئة السعدية .

أما الدكتور هيكل زعيم الدستوريين فقد صرح بأن قرار حزبه بمقاطعة الانتخابات لم يكن بالاجماع بل كان بالاغلبية وكل من رشح نفسه من الاحرار الدستوريين له مكانته فى الحزب وله رأيه أيضا(١٦).

ولقد اختلف موقف بعض القوى الأخرى ذات التأثير الفعال فى المجتمع المصرى ومنهم جماعة الاخون المسلمين والتى أكدت من خلال مبادئها على مبدأ الشورى فى الاسلام ولكنها اعترضت على الشكليات التى رأتها فارغة وتقليدية والتى جربتها الاحزاب السياسية فى مصر خلال عشرين عاما ولم يترتب عليها الا الفرقة والخوف ، وتساءل الشيخ حسن البنا هل البلاد التى ليس فيها أحزاب ليست بلادا دستورية نيابية(١٧) ؟

وعلى الرغم من موقف حسن البنا من فكرة الاحزاب وعدم ايمانه بمبدأ الحزبية الا أنه قد نزل على رغبة الجماعة وقرر ترشيح نفسه فى الانتخابات لكن ليس من خلال حزب وانما من خلال الدعوة الى اصلاح المجتمع بتطبيق مبادىء الشريعة الاسلامية ومن المؤكد ان هذا الموقف التكتيكى الجديد قد أزعج النحاس باشا مما أضطره الى استدعاء حسن البنا حيث طلب منه العدول عن فكرة الانتخابات مع وعد بالعمل على تطبيق الشريعة الاسلامية وأن الحزب سوف يبدأ بفرض الزكاة وإلغاء الدعارة(١٨).

ويبدو أن قرار الشيخ حسن البنا بالعدول عن فكرة الانتخابات كان صدمة لاعضاء جماعة الأخوان ومن المؤكد أن حسن البنا قد عدل عن فكرة ترشيح نفسه بعد أن اتخذ معه النحاس سياسة الترهيب قبل الترغيب حيث يشير أحد تقارير الأمن العام الى أن النحاس قد هدد باتخاذ اجراءا قاسية ضد الأخوان ولما استوضح الشيخ البنا عن تلك الاجراءات : قال النحاس : انها حل جماعة الأخوان ونفى زعمائها خارج القطر وتلك هى رغبة هؤلاء الناس ـ يقصد الانجليز ـ فوافق البنا على التنازل لا خوفا من النفى ولكن حرصا على قيام الجماعة واستمرارها وذهب الشيخ البنا وقدم التنازل بعد أن أخذ وعدا بعدم التعرض لاعضاء الجماعة أو لنشاطاتهم وعدم مراقبتهم او التضييق عليهم ووعده النحاس بذلك(١٩).

وأعتقد أن النحاس قد قرر خطورة أن يرشح الشيخ البنا بنفسه من خلال الدعوة لمبادىء الشريعة الاسلامية حيث سيضاعف من احراج حكومة الوفد بالاضافة الى ما عرف عن الشيخ البنا من صراحة فى القول ستؤدى بلا شك الى زعزعة ثقة الجماهير فى حكومة الوفد لهذا كان موقف النحاس ومساومته للشيخ حسن البنا وقد لخص البنا أسباب تنازله فيما يأتى : .

١- الحرص على قيام الجماعة فى مختلف البلاد .

٢- كسب ثقة النحاس باشا بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية

٣- عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب واستغلال خصومهم ذلك لتشوية سمعتهم(٢٠) .

لقد أدرك الوفد أهمية المعارضة وخطورتها فى تلك الظروف الحرجة، لذلك استجاب الى مستشاريه بتعديل الدوائر الإنتخابية تعديلاً يلائم الوفد(٢١).

ويعترف الدكتور هيكل بأن تعديل الدوائر الانتخابية من الوسائل التى لجأت اليها الوزارات المختلفة متذرعة بمبررات كثيرة وغايتها الحقيقية "إغلاق" الدوائر على مرشح بذاته(٢٢).

ويؤكد أحد زعماء الوفد أن ما قامت به الحكومة لا يعنى تعديل الدوائر الانتخابية وانما يعنى اعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل انتخابات ١٩٣٨ حينما لجأت حكومة محمد محمود الى تمزيق الدوائر الانتخابية أو أضافة بعضها الى بعض بما لا يتفق والحدود الجغرافية والتوزيعات السكانية للاقاليم وكان هدف حكومة محمد محمود هو توزيع الدوائر على الاصدقاء والمحاسيب(٢٣).

وانصافا للحق فان وزارة محمد محمود والتى أجرت انتخابات سنة ١٩٣٨ قد زيفت ارادة الامة عن طريق العديد من الاجراءات ويعترف الدكتور هيكل بأن ما اقدمت عليه الحكومة سنة (١٩٣٨) كان مما لا يسيغ العقل اقراره لبعد البلد الذى يراد اضافته لدائرة أخرى أو لان السلخ أو الضم يجعل شكل الدائرة غير مقبول جغرافيا وهذا يدل على ان أحزابنا وهيئاتنا السياسية لا تفرق بين الاعتبارات القومية والمصالح الحزبية(٢٤) .

ولم تقتصر حكومة محمد محمود ١٩٣٨ على تعديل الدوائر فقط بل لجأت الى اجراء الانتخابات على مرحلتين الوجه القبلى فى يوم والوجه البحرى بعد ثمان وأربعين ساعة ويعترف الدكتور هيكل أيضا بأن المحافظة على الامن والنظام كانت الحجة الرسمية لتسويغ اجراء الانتخابات فى يومين بدلا من اجرائها فى يوم واحد ، ولعل محمد محمود كان أكثر اطمئنانا الى الوجه القبلى فاذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى فيها لانصار الحكومة أثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثيرا كبيرا(٢٥).

واذا كان تعديل بعض الدوائر الانتخابية له ما يبرره من وجهة النظر الوفدية الا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفد من فصل بعض العمد والمشايخ الذين يؤازرون خصومها وتعيين آخرين يناصرونها ، هذا الاجراء لا يتفق ومبدأ الديمقراطية التى زعم الوفد أنه ما جاء الى الحكم الا من أجلها ، وتشيرمضابط مجلس النواب الي أنه قد تم فصل سبعة عشر عمدة من مركز اسنا وحده(٢٦). ويبدو أن هذا الاجراء قد أثار ردود فعل متباينة مما أضطر أحد أعضاء مجلس النواب الى أن يتقدم باستجواب أجابت عليه الحكومة مستندة الى المادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس ١٨٨٥ والتى أجازت رفت العمد

والمشـايخ بقـرار مـن وزير الداخليـة دون مـبـررات أو بواعث بل تركت ذلك لمجـرد تقدير الوزارة التى ليست مكلفة بـأن تدون البـاعث على الرفت فى قـرارها[٢٧]، وكان هذا الرأى فى صراحته قاطعا بأن رفت العمـد من أخص خصـائص السلطة التنفيذية التى ليست مسئولة أمام البـرلمان الا فيما يتعلق بالأمن العام أو مـخالفة الأوضـاع التـى تقـرها القـوانين وثم خطوة أخـرى كان لهـا أكـبـر الاثر فى الحـركة الانتخـابية وكانت موضـع عناية الوزارة وهـى رؤسـاء اللجان التى تتولى الاشـراف على عملية الانتخابات والتى اختارتهم الحكومـة من الموظفين انصارها[٢٨]، حـيث أن رؤسـاء لـلجـان هم الـذين يقـضـى اليـهم النـاخـبـون الذين لا يـعـرفـون القـراءة والكتابة وهؤلاء يكادون يبلغون السبعين فى المائة من مجموع النـاخبين[٢٩].

لقد أجريت انتخابات اعضاء مجلس الشيوخ فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى مارس ١٩٤١ بمناسبة التجديد النصفى للمجلس فأسفرت أيضا عن أغلبية وفدية كبرى[٣٠].

واستصدرت الوزارة مرسوما فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ بأبطال مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١ الصادر فى عهد وزارة حسين سرى فيما قضى به من تعين أعضـاء لمجلس الشيوخ خلفا لـلاعضاء المعينين الذين خـرجوا بالقـرعة وكانت حجة الحكومة فى اسقـاط عضـوية أعضـاء الشيـوخ أن تعـينهم كان يجب ألا يحـدث الا بعد اجـراء الانتخابات فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى التجديد النصفى[٣١].

وعينت الوزارة بدلا من الذين أبطلت تعيينـهم شيوخـا ، آخـرين مـعظمـهم من الوفديين أو من الذين عرفوا بصداقة الوفد . وافتتح البـرلمان بمجلسيـه (النواب والشـيوخ) يوم الاثنين ٣٠ مـارس ١٩٤٢ وألقـى النحاس خطبـة العرش والتى خلت تماما من الـظروف والملابسات التى أحـاطت بتشكيل وزارة ٤ فبراير[٣٢]. وهـكـذا أسدل ستار كثيف على مسرح السياسة المصرية حول أحداث ٤ فبراير فلم يسمح لاحد بمناقشته أو التعرض اليه ، فالصحافة نظرا لقيام الاحكام العرفية لم تذكر شيئا على الاطلاق سوى الامر الملكى بدعوة مصطفى النحاس لتأليف الوزارة ولما قدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ استجوابا عن الظروف والملابسات التى أدت الى تأليف الوزارة ثارت ضـده ضـجـة من الشـيـوخ الوفـديين فى المجلس فـقـبـر

الاستجواب فى الحال[٣٣]، حيث دفعت الحكومة بعدم جواز مناقشته لاعتبارات متصلة بالدستور وبامتيازات العرش وحين زج بالعرش فى المناقشة قال مقدم الاستجواب : أنا لا اريد أن اتعرض لهذا الحق لانه حق مسلم به ولكن أريد ان أتعرض لصحة الاختيار وهل كان هذا الاختيار حرا صحيحا - أم أن هناك ضغوطا قد وقعت هذا هو موضوع الاستجواب .

وقد أثار ذلك ضجة من مقاعد الوفديين قال على أثره رئيس المجلس: «ان قولك هذا يعتبر ماسا بالعرش ومخالفا لنص الدستور ولا اسمح بالاستمرار فيه » [٣٤].

ويبدو أن الحكومة قد أغلقت كل المنافذ التى من الممكن أن يثار من خلالها حادث ٤ فبراير فعلى الرغم من أن موضوع الاستجواب قد أثير داخل مجلس الشيوخ وهى الهيئة النيابية الوحيدة الكفيلة بحماية نوابها من ديكتاتورية الاغلبية إلا أن هذا الحق قد سلب أيضا من الاعضاء وحرصا من الحكومة على عدم تداول هذا الموضوع لدى المعارضة فقد صدر امر عسكرى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ بتشديد العقوبة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ والتى جعلت عقوبة الحبس اجبارية لمن يحرض الطلبة على القيام بالمظاهرات أو تأليف لجان أو جماعات أو الاشتراك بأية طريقة فى تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو اجتماعات موجهة الى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها[٣٥].

وعلى الرغم من قرار مقاطعة الانتخابات والذى تم بالتضامن بين حزبى الدستوريين والسعديين الا أن الدكتور هيكل زعيم الدستوريين قد خرج على هذا الاتفاق وقبل التعيين فى مجلس الشيوخ على اعتبار أن الحزبية ليست اشخاصا وأنما هى فكرة وعقيدة وما دام رجال الحزب متمسكين بالفكرة التى أنشى من أجلها فان خروج فرد أو أفراد على قرار من القرارات لايعتبر خروجا من الحزب أو خروجا على فكرته فليس من الضرورى أن يكون جميع رجال الحزب الواحد متفقين على رأى واحد فى كل مسألة من مسائل بل أن حرية الرأى هى أول

مظهر من مظاهر قيام الأحزاب ، وأهم ميزة من ميزات الحياة الديمقراطية
ويواصل الدكتور هيكل الدفاع عن مواقفه قائلا : " ان نظريتنا فى قبول تعيين الوزارة القائمة لنا عضوا فى مجلس الشيوخ هى أن وزارة سرى اصدرت فى ٢٧ مارس ١٩٤١ ، مرسوما بتعيين ٢٩ عضوا فى مجلس الشيوخ على أن تبدأ مدة عضويتهم فى ٨ مايو من تلك السنة وقد اقر مجلس الشيوخ عضوية كل من هؤلاء المعينين بعد عرضهم واحدا واحدا على لجنة الطعون فأصبح حق فصل هؤلاء من حق المجلس بمقتضى المادة ٩٥ من الدستور وليس من حق الوزارة فإذا كانت الوزارة قداعتبرت المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى باطلا فان هذا الاعتبار ليس من حقها ولذلك فان تعيينى تكرار للتعيين الذى حدث فى عهد الوزارة السابقة . ثم يضيف الدكتور هيكل سببا آخر فيقول : ان لى آراء سياسية أحرص على ابدائها والرقابة الصحفية تمنعنى من ذلك فأى مكان آخر يمكننى أن ابدى فيه رأيى غير مجلس الشيوخ[٣٦] .

ومن الصعب أن نتقبل وجهة نظر الدكتور هيكل استنادا على أن هذا التعيين لا يعتبر خروجا على فكرة الحزبية أو لان قرار التعيين أمر ملكى واجب الطاعة[٣٧].

أما القول بأن هذا التعيين لا يعتبر خروجا على فكرة الحزبية على اعتبار أن حرية الرأى هى أول مظهر من مظاهر قيام الأحزاب فلا أتصور أن تكون حرية الرأى إلا من خلال الهيئة السياسية والتى يعبر عنها بالحزب ، أى أن من حق الاعضاء ان يختلفوا على موضوع ما إلا أنه من الضرورى أن يكونوا متفقين على اتخاذ سياسة عامة وليس من الضرورى أن يتفق جميع الاعضاء على فكرة واحدة انما المهم أن تخضع الاقلية لرأى الاغلبية وهو ما يعبر عنه بموقف الحزب . أما أن يخرج الدكتور هيكل على الاجماع بحجة أن القرار لم يكن جماعيا فهو قول مردود من عدة وجوه :

أولاً : ان الدكتور هيكل من بين الزعماء البارزين فى الحزب فكان من الضرورى أن يكون قدوة لحزبه.

ثانياً : إن قرار مقاطعة الانتخابات لم ينص فيه على هذا الاستثناء والذى يعنى التزام الحزب بوجهه نظر الاقلية وهو ما يعتبر موقفا متناقضا فى سياسية الحزب .

ثالثا : إن وجهة نظر الدكتور هيكل تعتبر خروجا طبيعيا على تضامن السعديين والدستوريين وهو ما يضعف من جبهة المعارضة . ولعل القرار الذى اتخذه الحزبان كان يعنى مقاطعة كل شكل من اشكال الانتخابات سواء منها ما يتعلق بمجلس الشيوخ او النواب .

أما القول بأن التعيين أمر ملكى واجب الطاعة : فيرد عليه بأن القواعد المرعية تحتم على الجهة التى تعين أن تأخذ فى البداية رأى من يصدر المرسوم بشأنهم فان الحكومة هى التى تعد قائمة الاسماء ومن غير المعقول أن ترفع القائمة الى الملك من غير أن تأخذ رأى من وقع عليهم الاختيار وأعتقد أن هذا الموقف يؤكد من جديد تهافت زعماء أحزاب الاقلية على الفوز بمقاعد البرلمان مهما كانت الوسيلة .

ونود ونحن بصدد الحديث عن قضية الانتخابات أن ننوه الى ما أشيع من أن حكومة الوفد زيفت الانتخابات لصالح الوفديين[٣٨] ونظرا لاهمية هذا الادعاء على اعتبار أنه يعد سابقة خطيرة فى تاريخ الوفد فقد أعطيت اهتماما خاصا بهذه القضية وعلى ضوء العديد من المصادر وثيقة الصلة.بهذا الموضوع يمكننى أن أقرر عدة اعتبارات ترقى الى درجة الحقائق لعل من أهمها :

أولا : إذا كان الوفد قد لجأ الى تعديل الدوائر الانتخابية فان هذا الاجراء فى مجمله كان عودة الى التقسيمات الادارية التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٣٨ [٣٩] والتى اخترعها الأحرار الدستوريون .

ثانيا : لم يثبت بالدليل المادى ان حكومة الوفد زيفت الانتخابات بمعناها المعاصر وانما كل الطعون التى قدمت سواء للبرلمان أو للقصر لم تستند الى دليل واضح وانما اعتمدت على أدلة ظنية لا ترقى الى قوة الدليل وقد عرضت جميع الطعون على لجان مخصصة لفحص الطعون وثبت عدم صحتها جميعا[٤٠].

ثالثــا : لقد لجأ الوفد الى العديد من التجاوزات وخصوصا ما يتعلق منها بالعمد والمشايخ ومديرى الاقاليم لكن الوفد كانت له حجته التى يدافع عنها وعموما فان حكومة الوفد كانت أقل الحكومات التى لجأت الى هذا الاسلوب كوسيلة لضمان نجاح أنصارها(٤١).

الاعتقالات السياسية :

لقد عرف عن الوفد معارضته الشديدة لفكرة اعلان الاحكام العرفية وحملت مذكرة الوفد - ابريل ١٩٤٠ (٤٢) - حملة شديدة على هذا الاجراء وطالبت بريطانيا بإلغائها بل ان أهم ما طالب به النحاس باشا فى خطابه الشهير والذى ألقاه فى رأس البر هو ان اعلان الاحكام العرفية قد فرض فى غير ضرورة وهاجم وزارة على ماهر بسبب اتخاذها الاحكام العرفية وسيلة لاضطهاد خصومها(٤٣).

ولم يكد النحاس يتولى الحكم فى ٤ فبراير حتى استند الى الاحكام العرفية واتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه وخصوصا فيما يتعلق بالاعتقالات السياسية والنفى الادارى حتى بات زعماء الاحزاب وقادة الرأى فى البلاد فى غير مأمن على حياتهم من استخدام هذا السلاح الخطير ولم يقتصر الامر على تكميم الافواه من خلال الصحافة فقط بل بات البوليس السياسى يتعقب كل صاحب رأى أو فكرة فى الاجتماعات الخاصة وفى الاحزاب السياسية(٤٤) .

واتخذت حكومة الوفد من قضية - الحفاظ على المصالح العليا للبلاد - ذريعة لاعتقال خصومها السياسيين وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ العديد من المناقشات وتقدم عدد كبير من نواب المجلسين - النواب والشيوخ - بالعديد من الاستجوابات حول المبرارات التى تسوقها الحكومة لاعتقال الخصوم السياسيين(٤٥). الا أن الاغلبية الوفدية قد قبلت هذا الاستجواب فى محاولة منها للقضاء على صوت المعارضة داخل المجلسين ، ولما كان جواب الحكومة لم يقنع المعارضة فقد تكررت تلك الاستجوابات فى محاولة يائسة لاحراج الحكومة

، التى جاء ردها كان مزيدا من الاستهانة بالمعارضة فى محاولة لتبرير أمر الاعتقال بحجة دواعى الامن التى تتعلق بالمصلحة العليا للبلاد(٤٦).

وامتد أمر الاعتقال ليشمل طلاب الجامعة وايداعهم فى السجون بدون تحقيق معهم مما حمل النائب عبد السلام الشاذلى الى اتهام الحكومة بأنها تزج بالشباب فى السجون بناء على تقارير يعدها البوليس السياسى من غير أن يتحرى الحقيقة (٤٧).

والحق أن وزارة على ماهر التى أعلنت الاحكام العرفية لم تتخذ من سلاح الاعتقال ذريعة لمعاقبة خصومها (٤٨) بينما بالغ الوفد فى استخدام هذا السلاح لدرجة أنه حينما استسلمت المانيا وأشرفت الحرب على نهايتها أعلن النحاس باشا أن الاحكام العرفية باقية حتى تنتهى الحرب مع اليابان(٤٩) .

وخلال الشهور الثلاثة الأولى من عمر وزارة الوفد فقد وصل عدد المعتقلين لدواعى الامن ٢١٣٦ أما المعتقلون السياسيون فقد بلغ عددهم ٧٢ معتقلا(٥٠).

وأمتد الاعتقال ليشمل عددا كبيرا من الشخصيات العامة مثل على ماهر ، احمد حسين، عزيز المصرى ، النبيل عباس حليم ، طاهر باشا ، وصالح حرب وهؤلاء جميعا تم اعتقالهم لاعتبارات سياسية وكان اعتقال على ماهر أول مطلب من السفير البريطانى الى النحاس يوم ٧ فبراير حيث أشار لامبسون الى ضرورة ابعاد على ماهر الى السودان أو أى جهة نائية أخرى(٥١). وبالفعل فقد قام النحاس بمقابلة على ماهر وبعد أن شرح له الموقف ترك له الخيار بين أن يعتكف فى داره بالقصر الاخضر (بضواحى الاسكندرية) أو يعين سفيرا فى أحدى دول امريكا الجنوبية أو أن يرسل الى الخرطوم . وقال النحاس ان الوزارة مستعدة للاشراف على املاك على ماهر وشئونه المالية اثناء غيابه عن مصر . ولما رفض على ماهر كل هذه العروض اعتقله النحاس وصدر بذلك بيان رسمى من رياسة مجلس الوزراء فى ١٨ أبريل ١٩٤٢(٥٢)

ووفق المصادر البريطانية فقد تم اعتقال عدد كبير بناء على نصائح بريطانية(٥٣)ويشير رئيس قلم البوليس السياسى الى أن قضية الاعتقالات كانت

تحتل المرتبة الاولى فى العلاقات المصرية البريطانية فقد تعددت قوائم الاعتقال حتى اختلطت الاسماء واصبحت مهمة البوليس السياسى غاية فى الصعوبة(٥٤) ، وتحولت مصر الى مستودع اعتقال حيث جىء بأعداد هائلة من المعتقلين من الدول المجاورة أودعوا جميعا فى السجون المصرية(٥٥) وتتابعت طلبات الانجليز حتى وصل الامر الى اعتقال بعض أقارب الملك فاروق بتهمة أن لهم ميولا محورية(٥٦) .

ويبدو أن معظم الذين اعتقلوا لدواعى الامن تم اعتقالهم لاسباب سياسية حتى لا تقع الحكومة فى مزيد من الحرج . ولم يقتصر أمر الاعتقال على الرجال فقط بل تعداه الى اعتقال بعض السيدات وفى مقدمتهن السيدة / نبوية موسى وأغلقت مدارسها ومنع عنها الاعانة السنوية ولاول مرة فى تاريخ مصر تعتقل سيدة حيث قبض عليها وأودعت فى السجن لأنها مذكرة تدافع فيها عن المدارس الاسلامية ، وبالرغم من قرار النيابة الافراج عنها الا أن النحاس قد استخدم سلطته كحاكم عسكرى وأصدر أمرا عسكريا باحالتها الى المحكمة العسكرية حيث بقيت فى السجن لمدة عشرة شهور تحت التحقيق وافرج عنها حيث لم يثبت أدانتها(٥٧).

ويبدو أن الملك فاروق لم يكن يملك أن يحول دون اعتقال أقاربه فقد كانت أحداث ٤ فبراير ماتزال عالقة بذهنه وتأكد أن بقاءه ملكا على عرش مصر مرهون بالرغبة البريطانية ولعل ما حدث فى ٤ فبراير كان حدا فاصلا بين شخصية فاروق المتقدة بالحيوية والنشاط والاهتمام بالقضايا السياسية وبين شخصية أخرى قد تملكته بعد ٤ فبراير - كان من أبرز سماتها اليأس ، واللامبالاة والانصراف نحو العبث واللهو وفقدان الثقة فى الشعب المصرى حيث كان يتصور أنه سيثور لكى يثأر لما أصاب ملكه من جرح للكرامة وأهدار للحقوق الشرعية والدستورية ، الا أن الشىء الذى لم يستطع فاروق أن ينساه أو أن يتناساه هو موقف النحاس باشا حيث أعتقد أنه كان ضالعا فى أحداث ٤ فبراير وهذه القضية لاهميتها سوف نتعرض لها فى فصل آخر .

وأمتد أمر الاعتقال ليشمل عددا من موظفى القصر كان على رأسهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى[٥٨]. والذى كانت تربطه علاقات وطيدة بالنحاس الذى تمكن من اقناع السفير بالعدول عن أمر الاعتقال وأن يكتفى بإحالته على المعاش .

ونظرا لان قضية الاعتقالات السياسية كانت على رأس القضايا التى شغلت الرأى العام المصرى ـ حينذاك ـ ولأن شخصية على ماهر والطريقة التى تم اعتقاله بها قد شغلت جانبا كبيرا من الرأى العام بالاضافة الى منافاتها للدستور والقانون فاننا سوف نتناولها بقدر من التفصيل لتقف حجة أكيدة على مايزعمه البعض من أن اعتقال على ماهر هو اجراء قانونى اتخذته حكومة الوفد لحماية أرواح الملايين من الشعب المصرى[٥٩].

ان قضية اعتقال على ماهر لم تكن مطلبا بريطانيا جديدا وأنما سبقته العديد من المحاولات حيث طلبت السفارة البريطانية من حسن صبرى ثم حسين سرى أن يعتقلا على ماهر وأن الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى اتبعها كل منهما[٦٠] .

ولعل السفارة البريطانية كانت واثقة من أن طلبها لن يرد هذه المرة نظرا للكراهية الشديدة التى يكنها النحاس باشا لعلى ماهر ولأن بريطانيا كانت واثقة من أن النحاس متفهم لابعاد هذه القضية مقدراً خطورتها ولن يتردد فى اعتقال على ماهر[٦١].

وحتى لا ينفرد النحاس باتخاذ مثل هذا القرار الخطير فقد حاول استئذان الملك قبل الاقدام على أمر الاعتقال الا أن فاروقا كان غاضبا اشد الغضب واتهم النحاس صراحة بأنه ينفذ تعليمات بريطانيا من غير تقدير لمصالح مصر وأشار من طرف خفى الى أن بريطانيا لن تظل بجانبه وإنما ستتخلى عنه فى الوقت الذى ترى أن مصالحها تحتم عليها البحث عن حليف جديد[٦٢].

ويلاحظ ان فاروقا قد اصاب لب الحقيقة. ويبدو أن النحاس كان يقصد من وراء استئذانه الملك ان يتخذ من ذلك حجة لمواجهة خصومه على اعتبار أن

اعتقال على ماهر قد تم بناء على اوامر الملك الا ان فاروقا كان يقظا لهذا المعنى وعلى الرغم من رفضه الا أن النحاس قد اقدم على اعتقال على ماهر فى قريته بالقصر الأخضر - قرب الاسكندرية - لم يطق على ماهر أن يذعن لهذا الأمر وأعد عدته للخلاص من هذا الاعتقال ولما كان عضوا فى مجلس الشيوخ فقد اعتقد أن الحصانة البرلمانية تحميه وأنه لو استطاع أن يصل الى المجلس وأن يرفع اليه أمره فسوف تقف الحصانة البرلمانية حائلا بينه وبين الاعتقال ولهذا تمكن من أن يفلت من حراسه وجاء الى القاهرة ونزل فى منزل مصطفى الشوربجى عضو مجلس الشيوخ وعلم النحاس بما حدث الا أنه آثر الحيطة حتى لا يعتدى على حصانة منزل الشوربجى وقبل موعد اجتماع مجلس الشيوخ بوقت مناسب خرج على ماهر وركب مع مصطفى الشوربجى فى سيارته واتجها الى مجلس الشيوخ ، وبينما على ماهر قد وصل الى فناء المجلس فقد استوقفة رجال البوليس فى محاولة لمنعه من دخول المجلس الا أن على ماهر قد اندفع مسرعا ودخل حرم مجلس الشيوخ (٦٣).

وأغلب الظن ان مهابة على ماهر وماضيه الطويل حال بين رجال البوليس والتشبث بالقبض عليه بالاضافة الى أن حرمة المجلس من الداخل كانت مسئولية بوليس البرلمان(٦٤) .

ومما يلفت النظر ان رئيس مجلس الشيوخ - محمد محمود خليل - قد عرف بما حدث الا أنه تجاهل الامر بحجة ان مايراد الحديث عنه لم يرد فى جدول الأعمال(٦٥). وعلى الرغم من أن على ماهر قد وقف مرارا فى محاولة مستميته لكى يلفت نظر المجلس الا أن رئيس المجلس قد منعه بعنف محذرا اياه بالطرد اذا اذا ما حاول مرة ثانية(٦٦).

وهذا الموقف من رئيس المجلس يضاعف من قناعتنا بأنه كان ضالعا فى هذه المؤامرة حيث لم يتخذ من الاجراءات ما يحول دون القبض على عضو متمتع بالحصانة البرلمانية وعندما انتهت أعمال المجلس لم يبرح على ماهر موقعة بل ظل محتميا بحرمة المجلس واسرع أحد الاعضاء - عبد القوى أحمد - الى محمد محمود فى غرفته وقص عليه ما اصاب على ماهر وطلب اليه بوصفه رئيس

المجلس أن يحمى الرجل الا أن محمد محمود خليل قد تذرع بأنه لا يملك شيئا خارج حدود المجلس .

وأطفأت الانوار فى قاعات المجلس مما اضطر على ماهر أن يغادر المجلس فلما غادره قبض عليه البوليس ليذهب به الى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الاخضر(٦٧) .

ويبدو أن رئيس المجلس قد أعطى الحصانة البرلمانية فسحة من الوقت لأن مدة رئاسته للمجلس كانت تنتهى بعد اسابيع من هذا الحادث وحرصا منه على ان تجدد الحكومة مدة رئاسته لذا فقد تصرف على هذا النحو الذى يتعارض وأبسط القواعد الدستورية ومع الأسف الشديد فقد سيطرت المصالح الشخصية على المبادىء العامة والتقاليد البرلمانية ولذا فاننا نحمل محمد محمود خليل قدرا كبيرا من المسئولية بسبب هذا الموقف الذى وقفة من احد اعضاء المجلس والذى يفتقد الى أى تقاليد برلمانية ونظراً لاعتقال على ماهر بهذه الصورة المنافية لكرامة المجلس وأعضائه فقد تلقت رئاسة مجلسى النواب والشيوخ العديد من الاستجوابات وتحدث عدد كبير من النواب مؤكدين على أن الحرية فى مصر أصبحت لا وجود لها وأن الدستور اصبح لا قيمة له بعد أن أهدرت حصانة عضو من أعضاء البرلمان البارزين فضلا عن كونه رئيس وزراء سابق ورئيس ديوان وصاحب مقام رفيع (٦٨).

ويلاحظ أن اجابة النحاس باشا كانت أكثر تحديا للمجلسين - النواب والشيوخ - مؤكدا على امر الاعتقال بصرف النظر عن مركز المعتقل وأنه لن يتردد بوصفه الحاكم العسكرى والقائم على تنفيذ الاحكام العرفية من اعتقال اى شخص يرى أن له نشاطا ضارا بالامن والنظام مهما كان مركزه(٦٩). والمدهش فى الامر ان رئيس الوزراء قد اعطى لنفسه حقوقا لم تقرها اجراءات الطوارىء القائمة لأن حق الاعتداء على الحريات محدود فيما يختص بالحرية الشخصية حيث أن قانون الاحكام العرفية قد أطلق يد الحاكم العسكرى فى عدة مسائل محددة :

أولا : سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والأمر بتسليم الاسلحة على اختلاف أنواعها .

ثانيا : الترخيص بتفتيش الاشخاص أو المنازل فى أية ساعة من ساعات النهار او الليل .

ثالثا: الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وايقاف نشرها من غير اخطار سابق ، هذا فيما يتعلق بالاشخاص العاديين ، أما اعضاء البرلمان فيجب أن تصان كل حقوقهم لان الحصانة هى للبرلمان وهذه الحصانة لها مثيل فى القضاء فاستقلال القضاء يفيد القاضى ولكن لمصلحة العدل ولمصلحة نزاهة القضاء(٧٠) .

وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ أهم مرافعة قانونية قامت بها المعارضة مؤكدة على أهمية الحصانة البرلمانية وأنها الزم كثيرا اثناء قيام الاحكام العرفية وهذا ما اقره علماء الفقه الدستورى . وتساءل أحد الأعضاء اذا كانت الصحافة مكممة لا تستطيع ان تقول شيئا لانها تحت الرقابة والاجتماعات ممنوعة، والاندية مغلقة ،كل ذلك حاصل اثناء قيام الاحكام العرفية، فمن اذن يستطيع ان يعمل فى هذا الجو ؟ فاذا سلب البرلمان أيضا الحصانة ، ضاع استقلاله ، واذا كان النائب وسيف الاحكام العرفية فوق رأسه فأى شىء فى البلد يمكن للناس أن يتنفسوا منه . واذا كان الرأى العام لا يستطيع أن يتكلم او يتنفس وكذلك الهيئات النيابية فكيف نستطيع ان نرشد الوزارة(٧١) .

ولان الموقف كان يتعلق بمستقبل الحياة البرلمانية فقد اصرت المعارضة على أن تقف على رأى الحكومة من التقاليد البرلمانية المتبعة وفى محاولة لتبديد نشاط المعارضة فقد عاد مصطفى النحاس ليلخص أسباب اعتقال على ماهر بما يأتى :

أولا : إن الاسباب التى كانت تقضى اتخاذ اجراءات مع على ماهر باشا والتى أدت فى آخر الامر الى اعتقاله تتعلق بأمور خطيرة وأن هذه الامور ذات مساس بأمن الدولة وسلامتها ومن الصعب الافصاح عنها .

ثانيـا : لقد تحدثت مع على ماهر واتفق معى على أن يترك كل نشاط ويلزم منزله تجنبا للاضرار بمصالح البلاد الا انه اخل بتعهده .

ثالثا : وأمام الاخلال بالوعد واصراره على أن يذهب لأبعد الحدود فلم أر بدا من اعتقاله . واضاف النحاس أن ما ذكره من اسباب الاعتقال هو ما تسمح به المصلحة العامة[٧٢]. وعلى الرغم مما بذله النحاس باشا ليبدد الآثار الناجمة من اعتقال على ماهر الا أن المعارضة قد ضاعفت من نشاطها فى محاولة للفت نظر الرأى العام الى أن قضية اعتقال على ماهر قد تمت وفقا لرغبة بريطانيا ، مما دفع المعارضة الى أن تسلك طرقا أخرى لتعميق هذا المفهوم حيث وجهوا خطابا الى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع على ماهر واذا ما أسفر التحقيق عن ادانته فيكون هذا مبررا لاعتقاله واذا ما ثبتت براءته تطمئن البلاد الى أنها غير مهددة فى أمنها وسلامتها[٧٣].

ولعل الهدف من وراء تلك المذكرة كان مزيدا من احراج حكومة الوفد أمام الرأى العام ومن المؤكد أن النحاس كان يقظا لكل تلك المحاولات حيث اجاب على خطاب المعارضة بالرفض مبديا أسفه لان التحقيق مع على ماهر يمس سلامة الدولة وأمنها[٧٤].

وهكذا اتخذ النحاس من سلامة الدولة وأمنها ذريعة لصرف المعارضة عن غرضها الحقيقى والذى يعنى معرفة الاسباب الحقيقية فى أمر الاعتقال وهذا مما دفع أحد الاعضاء الى أن يعلن صراحة بأن جهة أجنبية هى التى أوحت باعتقال على ماهر[٧٥].

ووفق مضابط مجلس النواب والشيوخ فان قضية اعتقال على ماهر قد أحدثت دويا هائلا ليس داخل البرلمان فقط وانما امتد ليشمل الطلاب والعمال ويلاحظ ان المعارضة قد نجحت فى استغلال هذا الحادث أكبر نجاح وتمكنت من أن تنقل القضية من داخل مجلس النواب الى الرأى العام باعتبارها قضية تتعلق بمستقبل الديمقراطية فى مصر .

وتحدث صيحة فى مجلس النواب عندما يقول النائب عبد العزيز الصوفانى ان النحاس باشا بينه وبين ضميره لا يقر مطلقا ما نسب الى على ماهر وان ديكتاتورية النحاس ستتقلب الى ديكتاتورية برلمانية وهذا شر الديكتاتوريات فى العالم ويحذر الصوفانى قائلا : اعلموا أن الذى تسنونه اليوم قد يتخذه غيركم سلاحا ضدكم فى الغد[٧٦]. ويعلق النائب فكرى اباظة : لقد أعلن على ماهر الاحكام العرفية ولكنها مع الاسف الشديد انقلبت عليه ونحن نخشى يا رفعة النحاس باشا أن تكونوا أنتم الفريسة وأن يكون تشريعكم هذا هو السيف لأن هذه الدولة منيت مع الأسف بالزلازل والبراكين لا فى أرضها بل فى دستورها وان غدا لناظره قريب[٧٧].

وهكذا كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعودة الوفد الى الحكم على أسنة الحراب البريطانية - كما يذكر الدكتور أحمد ماهر - سببا فى العديد من التجاوزات حيث مضت حكومة الوفد تتحدى المشاعر الوطنية مؤكدة من خلال سلوكها ان بقاءها فى الحكم مرهون برغبة بريطانيا .

وبالرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والاجتماعات الا أن صوت المعارضة داخل مجلس النواب والشيوخ كان يصل الى مسمع رجل الشارع حيث تناقل الناس العديد من القضايا التى تثار داخل المجلسين ولم تستطع الحكومة ان تكمم أفواه الناس بالرغم من أن سيف الاعتقال كان مسلطا على رقاب المواطنين حيث ملئت السجون بالمعتقلين والذين كانوا يؤخذون اليها زرافات ووحدانا ولا تسمح الرقابة للصحف بذكر اسمائهم لقد كان اعتقال على ماهر بمثابة البداية حيث تبعه اعتقال محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ[٧٨] . وفى هذه المرة لم يعترض أحد ولم يستجوب أحد لأن القضية لم تعد تمثل أى مفهوم للديمقراطية وانما الذى يحكم هو الذى يعتقل بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

وبالرغم من أن حكومة الوفد لم تأخذ بانتقادات المعارضة فيما يتعلق بأمر اعتقال المدنيين سواء من الشخصيات العامة أو من المواطنيين العاديين الا أن النحاس باشا فى محاولة لكسب ضباط الجيش المصرى عقب العديد من حالات

الاستكار التى اعقبت ٤ فبراير لذا قرر الإفراج عن عزيز المصرى وزميلاه ـ عبد المنعم عبد الرؤوف ، حسين ذو الفقار ـ وأصدر مجلس الوزراء بيانا أعلن فيه ان مصطفيالنحاس (صاحب المقام الرفيع) رئيس الوزراء والحاكم العسكرى العام قابل عزيز باشا المصرى والضابطان حسين ذو الفقاروعبد المنعم عبد الرؤوف وأعلنهم بأنهم منذ الآن أحرارا فى الذهاب الى منازلهم على أن يكونوا تحت الرقابة المؤقتة لحين الانتهاء من اتخاذ مايلزم من الاجراءات التى عهد الى وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الحرب فى اتمامها[٧٩].

وبالرغم من أننى لم أتمكن من تحديد الجهة التى طلبت الافراج عن عزيز باشا المصرى وزميلاه ، هل هى قوى أجنبية أم أن النحاس قد بادر من نفسه لاتخاذ هذه الخطوة تهدئة للنفوس الثائرة سواء داخل الجيش أو خارجه . إلا أننى أعتقد أن حكومة الوفد قد أقدمت على هذه الخطوة بسبب العديد من حالات الاضطراب التى وقعت عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ لدرجة ان بعض القادة العسكريين قد تقدم باستقالته من الجيش احتجاجا على الانتهاكات الصارخة التى حدثت وجاء فى صيغة الاستقالة ما يؤكد أن الملك كان يتمتع بشعبية كبيرة لدى ضباط الجيش : "وحيث أنى لم أستطع أن احمى مليكى وقت الخطر فإنى لاخجل من ارتداء بذلتى العسكرية والسير بها بين المواطنين ولذا أقدم استقالتى[٨٠].

ويبدو ان النحاس باشا قد وجد فى الافراج عن عزيز المصرى ورقة رابحة ليكسب بها أرضا جديدة من تحت أقدام المعارضة ، وليس من المعقول أن يقدم النحاس من تلقاء نفسه على اتخاذ هذه الخطوة من غير أخذ رأى الانجليز لأن قضية عزيز المصرى ، وزميلاه كانت موضع اهتمام خاص من السلطات البريطانية حيث كان قرار احالة عزيز المصرى الى التقاعد ـ فى عهد حكومة على ماهر ـ بايعاز من بريطانيا ولنفس السبب الذى قدرته حكومة النحاس للافراج عن عزيز المصرى فقد كانت موافقة بريطانيا ايضا .

وعموما فقد كان قرار الافراج عن عزيز المصرى ، وزميلاه له وقع طيب لدى جماهير الشعب المصرى عموما والجيش على وجه الخصوص حيث كانت حركة

الضباط الاحرار والتى كانت ما تزال فى مهدها تعتبر عزيز المصرى الأب الروحى للحركة الوطنية المعاصرة وكان موضع تقدير واعتزاز من الضباط الشبان[٨١].

وإيمانا من حكومة الوفد بعدم شرعية الحكومات التى تعاقبت على البلاد ابتداء من ديسمبر ١٩٣٧ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد أصدرت الحكومة قانونا بالعفو عن الجرائم التى وقعت فى نفس المدة ولعل الغرض هو كسب مؤيدين ومناصرين للوفد .

سياسة الوفد تجاه بريطانيا عقب ٤ فبراير :

لقد حرص النحاس منذ اليوم الأول لتولية الحكم على أن يوضح للسفارة البريطانية وللرأى العام المصرى أنه «لا المعاهدة المصرية البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها[٨٢]. ورحب السفير البريطانى « لامبسون» عن طيب خاطر بهذه المناورة التى كانت تهدف الى تناسى عمل القوة الذى حدث بالامس فى قصر عابدين ، كما أوضح السفير البريطانى فى نفس اليوم وفى تصريح نشر فى الصحف أن السياسة البريطانية تهدف الى ضمان تعاون كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلدا مستقلا وحليفا وذلك بتنفيذ بنود المعاهدة البريطانية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر أو فى تشكيل الوزارات أو تعديلها[٨٣].

أما على الحدود الليبية فقد كانت المعارك تدور بشراسة وبدأ روميل يواصل تقدمه الى الامام حتى وصل الى طبرق (٢١ يونيه ١٩٤٢) . وبسقوط طبرق تم أسر ٢٥ الف أسيراً فى ايدى القوات الالمانية التى تقدمت واجتازت الحدود المصرية واصبح من المؤكد ان الحرب ستحسم لصالح المحور .

وعلى الرغم من كل ذلك فلم يتردد الوفد فى اعلان ارتباطه ببريطانيا بحجة ان الارتباط بها يعنى الارتباط بالديمقراطية ، وان مصر ستظل تمد يدها للشعب الحليف وستقدم كل امكاناتها لصالح بريطانيا[٨٤]

وعلى مايبدو فان موقف الحكومة المصرية قد ازداد صعوبة وخصوصا بعد أن أعلنتا كلا من المانيا وايطاليا التزاماتهما باحترام وضمان استقلال وسيادة مصر ، بل انهما قد اكدتا ان قواتهما لن تدخل مصر "كبلد معاد وانما ستدخلها بهدف طرد الانجليز من الاراضى المصرية وتحرير الشرق الاوسط من السيطرة البريطانية وتلقت مصر تأكيدا بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتبوأ مكانتها بين الدول المستقلة ذات السيادة(٨٥).

وأمام الدعاية المحورية الماكرة والتى وجدت صداها لدى قطاع كبير من المثقفين المصريين ونظرا لان عودة الوفد الى الحكم فى ٤ فبراير كانت جرحا غائرا فى قلوب المصريين فقد كان من الصعب على الحكومة المصرية ان تجد مبررا لمعقولا لكل ما يمكن ان تقدم عليه لخدمة الحلفاء . وكان من الصعب على الوفد ان يخلق حوارا ديمقراطيا مع أحزاب الاقلية ليحدد من خلاله موقع مصر من هذا الصراع القائم وحتى لو أراد الوفد ذلك فقد كان من الصعب اقناع بريطانيا بهذا النوع من الحوار على اعتبار انه قد يفسربأن الوفد يتراجع عن مناصرة الحليفة بسبب تردى موقفها العسكرى ، هذه واحدة أما الثانية ، فان سياسة بريطانيا فى ٤ فبراير قد البست الوفد ثوبا يصعب الخلاص منه ، من هنا كان قرار الوفد القاطع بانتهاج سياسة التعاون المطلق وتأجيل اى نوع من المطالب الوطنية ريثما تنتهى الحرب(٨٦).

وعلى ما أعتقد فقد كان هناك عامل آخر دفع الوفد الى عدم التردد فى سياسته تلك وهو أنه قد قطع شوطا فى علاقته ببريطانيا تلك العلاقة التى كانت عبر عنها " لامبسون " فى مذكراته بقوله : «اما أن نغرق معا واما أن نطفو معا(٨٧)» .

ويبدو ان تلك السياسة التى اختطها الوفد لنفسه لم تكن على قدر كبير من الصواب ، فقد كان من الممكن ووفقا للاوضاع المتردية لبريطانيا على كل الجبهات العسكرية أن تحصل مصر على تأكيدات وثائقية تقرر حقها فى الاستقلال الكامل بكل ابعاده . الا أن العلاقة بين الوفد والانجليز عقب ٤ فبراير ظلت قائمة على احترام رغبات بريطانيا وتقديم العديد من المبرارات للدفاع عن

سياستها . وقد يقال أن هذا الموقف كان تأمينا لقضية الديمقراطية ضد الفاشية والنازية ، وبالرغم من سوق كل المبررات الا اننا نستطيع ان نقول : ان سياسة الوفد طيلة وجوده فى الحكم لم تكن تتفق والمصالح الوطنية المصرية حيث كانت الاوضاع الاقتصادية فى مصر تمضى من سيىء الى اسوأ ففى القاهرة هجم الناس على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ووصلت فى يوم واحد الى ما قيمته مائة مليون جنية ودب الفزع فى قلوب الاجانب مما دفع الكثيرون منهم الى الهروب الى فلسطين(٨٨).

وذكر أحد شهود العيان أن أعمدة الدخان كانت تشاهد وهى تعلو فى سماء القاهرة حيث أخذت السفارة البريطانية تحرق وثائقها وملأت قوافل السيارات الطرق الصحراوية حيث بدأت هجرة جماعية وبدأ الناس من كل الجنسيات وهم يلوزون بفلسطين وسوريا ولبنان وجنوب أفريقيا(٨٩).

وعلى الرغم من كل ذلك فقد قام الوفد بدور هام ورئيسى فى تأمين الانجليز وتقديم كافة الضمانات المطلوبة لطمأنتهم واظهار شعور الولاء والامتنان لهم فى المناسبات المختلفة فالنحاس يهنىء السفير البريطانى بمناسبة الانعام عليه بلقب لورد ويستعرض معه قوات جيش الاحتلال فى ميدان الاسماعيلية(٩٠).

وفى الوقت الذى كانت فيه السفارة البريطانية تحزم أمتعتها وتحرق وثائقها استعدادًا للرحيل كانت تصريحات النحاس باشا ودعوته الى طمأنة الرأى العام مؤكدا بأن الاحوال العسكرية مرضية للغاية ويؤكد أحد زعماء الوفد أنه بينما كان النحاس يلقى مثل هذه التصريحات كانت الحكومة جميعها ترقب قدوم الألمان بين وقت وآخر الا أن النحاس كان حريصا على أن تتملكه الشجاعة لأن انهياره يعنى انهيار مصر كلها(٩١).

وعلى الرغم من تدهور الاوضاع العسكرية لقوات الحلفاء الا أن الانباء قد تواترت عن رغبة انجلترا فى فصل السودان عن مصر وتأييدا لهذا الاتجاه فقد القى الحاكم العام فى الخرطوم خطابا بمناسبة افتتاح المجلس الاستشارى للمديريات الشمالية حث فيه السودانيين على الاستعداد لحكم أنفسهم(٩٢).

وعلى الرغم من هذا التصريح الخطير والذى يهدف الى توسيع دائرة الخلاف بين مصر والسودان الا أن حكومة الوفد لم تعلق على هذا البيان مما اضطر الملك فاروق الى استدعاء النحاس ولفت نظره الى تراخى الحكومة فى حماية حقوق مصر فى القطر الشقيق ، كما استدعى السفير البريطانى وأبلغه ما يشعر به من القلق نحو ما يجرى فى السودان[٩٣].

ولعل هذا الموقف من الملك فاروق قد دفع النحاس الى انشاء لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مصر والسودان وعندما حانت فرصة الاحتفال بذكرى توقيع معاهدة الصداقة بين مصر وانجلترا فى ٢٦ أغسطس ، خطب النحاس قائلا : أننى على اتصال مستمر بالحاكم العام فى السودان والذى يمثل الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد طلبت منه احترام مصالح مصر وحقوقها فى السودان[٩٤]. وعلى أثر هذا الخطاب هرع السفير البريطانى الى النحاس باشا وحذره من إثارة مسألة موضوع السودان فى الوقت الحاضر اذ أن ذلك قد يضر بالمصالح المصرية ولايبقى لها الا ما نصت عليه اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩[٩٥].

ومن المؤكد أن تلك النصيحة كانت قاسية هدد فيها السفير بقطع العلاقة بين مصر والسودان ويبدو أن ما شجع السفير على توجيهه هذا التحذير هو شعوره بأن له يدا على الوزارة القائمة منذ ٤ فبراير وهكذا وجد النحاس نفسه فى موقف غاية فى الصعوبة وخصوصا وأن العلاقات المصرية البريطانية بدات تواجه مشكلتين :

أولهما : محاولة اقناع بريطانيا بالعدول عن اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط[٩٦] حيث استعدت القوات البريطانية الى الرحيل عن القاهرة والاسكندرية والتمركز على الجبهة الشرقية لقناة السويس ووفقا لرأى القائد العام للقوات البريطانية فان هذا الموقف يقتضى عرقلة القوات الالمانية لمدة يوم واحد على الاقل ولن يتحقق هذا الا باغراق الدلتا وغمرها بمياه البحر المتوسط .

ويعلق أحد زعامات الوفد والذى كان عضوا فى لجنة المحادثات الخاصة بتلك القضية قائلا : لقد هاج النحاس وغضب غضبا شديدا لسماعة هذا القول من السفير البريطانى وأخذ يعدد للسفير حجم الاضرار الخطيرة التى ستلحق بالتربة الزراعية بسبب إغمارها بالمياه المالحة وقد تمسك السفير برأيه على اعتبار أن ضرورات الحرب تقتضى ما هو أبعد من ذلك وهنا تدخل عثمان محرم «وزير الاشغال »مقترحا اغراق الدلتا بمياه النيل بدلا من مياه البحر المتوسط وذلك عن طريق بعض العمليات الهندسية البسيطة[٩٧] .

ويضيف صاحب هذه الرواية قائلا : وبعد ان خرجنا من مبنى السفارة البريطانية قلت للنحاس: هل تعتقد أنهم سيستأذنونك ساعة اضطرارهم الى اغراق الدلتا، انهم لن يستشيروا أحدا اذا ما أضطروا الى الاقدام على خطتهم[٩٨].

وهذه الرواية تتفق والعديد من الروايات التى ذكرها كثير من المعاصرين [٩٩] الا أنها تختلف فى بعض الجوانب ووفق هذه الرواية فان عثمان محرم قد قدم البديل عن اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط وهذه الرواية لم تذكرها الروايات الاخرى واعتقد ان رواية فؤاد سراج الدين هى اقرب الى الحقيقة حيث كان طرفا فى تلك المحادثات الا أن هذا الاقتراح الذى قدمه عثمان محرم ليس ذا أهمية على حد قول فؤاد سراج الدين وخصوصا اذا ما تأزمت الاوضاع امام بريطانيا .

وعلى الرغم من أن عملية اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط تبدو غير ممكنة فنيا الا أن بعضا من المعاصرين قد ابدى امكانية تنفيذ تلك الخطة بواسطة اطلاق الماء المالح فى ترعة المحمودية[١٠٠].

ثانيا : يبدو أن المحادثات بين الوفد والانجليز قد تناولت ما هو أبعد من إغراق الدلتا وهو تدمير جميع المرافق المدنية والعسكرية بما فيها طرق المواصلات والكبارى والمطارات واشعال النيران فى آبار البترول حتى لا يستخدمها المحور[١٠١].

وهكذا بدأت السلطات البريطانية تفكر فى تدمير وسائل الحياة فى مصر حتى تقطع على المحور كل استفادة ممكنة وهذه القضية على الرغم من خطورتها الا أن الوفد لم ينكرها ومن المؤكد أن المعارضة كانت متيقظة لكل تلك المحادثات ولعلها حاولت أن تثير هذه القضية امام مجلس النواب على اعتبار ان الخطر قد تخطى دائرة الحزبية الا أن النحاس قد رفض أن تنتقل القضية الى البرلمان بحجة أن المحادثات ما تزال جارية مع الجانب البريطانى (١٠٢).

ولما كانت المحادثات مع الجانب البريطانى لم تحقق أى قدر من التفاهم فقد حاولت المعارضة أن تجمع صفوفها وأن تتخذ موقفا قوميا يتناسب وخطورة المرحلة الراهنة فاجتمع الدكتور أحمد ماهر واسماعيل صدقى والدكتور هيكل و حسين سرى وتناقشوا فى خطورة الوضع وانتهى رأيهم إلى: ابلاغ الانجليز" بأن تدمير ما قرروه سيضرهم ضررا كبيرا لأن جلاءهم عن مصر لن يكون الا لفترة يعودون بعدها لأنهم سيكسبون الحرب فى النهاية ومن الخير ان يعودوا اليها وهى سليمة بدلا من ان يجدوها وقد انتشرت بها المجاعة والخراب وما يتبعها من انتشار الاوبئة القاتلة . وذهب الدكتور هيكل لينقل وجهة النظر هذه الى النحاس باشا الذى أكد أنه مدرك لكل ما تفكر فيه بريطانيا وأنه بعث بتعليماته الى محافظ الاسكندرية ليستقبل القوات الالمانية استقبالا كريما باسم الحكومة المصرية(١٠٣).

وعلى ضوء الحالة العسكرية المتردية لقوات الحلفاء وخصوصا على الجبهة المصرية وامام التضحيات الباهظة التى قدمتها مصر لتأمين ظهر القوات المحاربة ، ووفق ما اجمع عليه بعض المعاصرين للاحداث من ان بريطانيا بدأت تعد خطتها لتدمير كل مرافق الحياة المصرية . وعلى ضوء كل هذا فأننا نعتقد أن السفارة البريطانية قد قطعت على نفسها بعضا من الوعود مثل إقتسام غنائم الحرب مع مصر أو اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بما يحقق لمصر قدرا كبيرا من الاستقلال يتفق والتضحيات التى قدمتها لبريطانيا وحلفائها(١٠٤).

وعلى ما أعتقد فان تلك الوعود لم تكن الا من باب أحلام اليقظة ولعل الهدف من وراء ذلك هو طمأنه الحكومة المصرية بأن تضحياتها لن تذهب هباء.

ومما يضاعف من اعتقادنا بأن مثل هذه الوعود (ان وجدت) كانت من اختراع السفير البريطانى ، ان محادثات تشرشل مع النحاس والتى جرت بينهما فى أغسطس ١٩٤٢ قد خلت تماما من أى إشارة الى تلك الوعود وإنما تناولت قضايا أخرى من بينها ما طلبه تشرشل من انتقال الحكومة المصرية الى السودان ولم يقطع النحاس على نفسه وعدا بتنفيذ هذا المطلب بل اجاب بأن هذه مسألة متروكة للظروف ولرأى الملك والامة ، ثم تباحثا فى مسألة البترول وتدمير خطوط المواصلات واغراق الدلتا وابدى النحاس عدم موافقته على كل تلك المطالب ثم تباحثا فى مسألة نقل النقد الذهبى خارج مصر ولم يتفقا على أية نتائج بخصوص هذا الموضوع أيضا. ثم تباحثا فى مسائل حربية وسياسية تتعلق برعايا أمريكا وجيوشها[١٠٥].

والملاحظ أن النحاس قد اقتصر فى تلك المحادثات على مطلبين تقدم بهما الى تشرشل :

المطلب الأول :

تسهيل استيراد بعض المواد الغذائية .

المطلب الثانى :

شراء القطن المصرى ومقابل هذا فقد قطع النحاس على نفسه وعدا بأن مصر لن تقطع علاقاتها بانجلترا اذا ما اضطرت الى الخروج من مصر[١٠٦] ولعل هذا المطلب يبدو غريبا بعض الشىء لان بريطانيا اذا ما خرجت من مصر ودخلتها القوات الالمانية لن يكون امام الحكومة المصرية فرصة للاختيار او المفاضلة وقد بعث النحاس برسالة سرية الى الملك فاروق ينبئه فيها بنتائج تلك المحادثات[١٠٧].

ومما يسجل لحكومة الوفد انها كانت جادة فى محادثاتها مع تشرشل ولم تقدم اى نوع من الوعود التى تتعارض مع المصالح المصرية سواء فيما يتعلق باغراق الدلتا او بتدمير المنشآت المصرية مع قناعتنا بأن هذا الموقف يبدو عديم الاثر خصوصا اذا ما دخلت القوات الالمانية مصر.

ولعل تلك المحادثات تشير الى أكثر من دلالة أهمها أن النحاس بدأ يأخذ موقفا متشددا فى سياسته مع بريطانيا وأعتقد أن تفسير هذا الموقف يرتبط بتدهور الحلفاء عسكريا وخصوصا فى معارك شمال أفريقيا بعد سقوط مرسى مطروح وتقدم القوات الالمانية صوب الاسكندرية ولعل هذا يفسر محاولة الاتصال بالالمان عن طريق محافظ الاسكندرية وتوضيح وجهة النظر المصرية على اعتبار أن مصر لا شأن لها بهذه الحرب(١٠٨) .

وامام تحرج موقف الانجليز على الجبهة المصرية إلا أن الوفد لم يحاول المساومة على ضوء هذا الموقف فقد كان من الممكن الضغط على الانجليز واستخلاص وعد منهم بالجلاء التام عقب انتهاء الحرب .

حتى عندما أشرفت الحرب على نهايتها لم يحاول الوفد ذلك ايضا ولم يكن هناك أثر ما لبعض التصريحات التى ألقاها النحاس باشا : «ان حوادث الحرب قد غيرت الموقف كله حتى اصبح تعديل معاهدة ١٩٣٦ ضرورة لابد منها ونتيجة لا مناص عنها» (١٠٩).

وبدلا من أن يأخذ الوفد مواقف عملية لصالح القضية انصرف فى مواجهة خصومة وتبديد طاقاته فى مسائل فرعية لا تخدم القضية الاساسية ولو أخذ الوفد موقفا قوميا فمن المؤكد ان يجد كل الشعب المصرى من خلفة يشد أذره ويناصره ولعلها تكون مناسبة لعودة الوفد الى مكانته الطبيعية باعتباره حزب الكفاح الوطنى وخصوصا بعد أن فقد رصيدا هائلا من شعبيته عقب أحداث ٤ فبراير الا أنه لم يبدأ بعامل المباغتة وانما ترك الفرصة للمعارضة لكى تضع الحكومة هدفا لهجمات شديدة بهدف ان تعيد الى الاذهان باستمرار ظروف مجىء الوفد الى الحكم .ولم تستثن بريطانيا من هذه الهجمات فقد وجهت اليها الاتهامات من فوق منصه البرلمان باعتبارها مسئولة عن الغلاء المستمر فى تكاليف المعيشة بسبب سيطرتها على الاقتصاد المصرى عن طريق مركز تموين الشرق الاوسط

وعلى الرغم من ان مشاعر الشعب المصرى كانت تتسم بالكراهية الشديدة للاحتلال وسياسته الا اننا نعتقد ان سياسة الوفد لم تكن متطابقة تماما مع تلك

المشاعر بل انصرف فى سياسته الى مزيد من الصراع مع القصر ولعل هذا الموقف قد ضاعف من حدة العداء بين القصر والوفد اذا لم ينس الملك فاروق قط ذلك الضغط الذى تعرض له فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما كان يضيق برئيس الوزراء بسبب جولاته فى الاقاليم ومظاهرات الترحيب التى كان يستقبل بها تهتف له (عاش النحاس زعيم الامة).

ثم تحولت تلك المعارك الى صراع عنيف لأن ثلاثة من الضباط حاولوا تنظيم مظاهرة ولاء للملك احتجاجا على حادث ٤ فبراير واقترح النحاس الاستغناء عن خدماتهم بينما رأى القصر تقديمهم لمحاكمة عسكرية بحيث تتاح لهم فرصة الدفاع عن انفسهم .

ولم تتوقف سياسة الوفد عند حد القصر وانما امتدت لتشمل كل من يناصر القصر فى موقفه ضد الوفد حيث اعتقلت الحكومة كلا من الشيخ عبد اللطيف دراز وكيل الازهر والشيخ احمد حسن الباقورى والشيخ سليمان نوار من شيوخ المعاهد بدعوى انهم يحرضون طلبة الازهر على الاضراب والسير فى مظاهرة الى قصر عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده.

وأمام العديد من العقبات التى وضعتها الحكومة فى طريق الازهر واهمها ما قام من خلاف على رئاسة الاحتفال بالعيد الالفى والذى كان مقررا اقامته وهل توجه الدعوة باسم رئيس الحكومة او باسم شيخ الازهر (الشيخ المراغى) وقدم الشيخ المراغى استقالته من مشيخه الازهر.

وقد رفض الملك استقالة شيخ الازهر واصر مصطفى النحاس ـ ضد رغبة الملك ـ على تعيين خليفة لشيخ الازهر بحجة ان تعيين شيخ الازهر حق من اختصاص الحكومة .

ويبدو ان هذا الموقف قد واكبه ما أقدمت عليه الحكومة من اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى مما اثار رجال الازهر وطلابه وانطلقت المظاهرات من الازهر منددة بالوفد وسياسته.

وتشير الوثائق البريطانية الى مسئولية بريطانيا عن عودة العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتى على اعتبار انه ضمن جبهة الحلفاء وكان السفير البريطانى فى القاهرة هو واسطة الاتصال مع الحكومة المصرية.

وهكذا تحولت مصر الى دولة مشاركة فى الحرب بالرغم من انها لم تعلن الحرب عمليا الا انها قد قدمت للحلفاء من خلال خدماتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يجعلنا نعتقد أن مصر قد اسهمت بدور لايقل خطورة عن الدور الذى قامت به الدول المحاربة.

بل لقد طلبت الحكومة الامريكية الى الحكومة المصرية الاقرار لقواتها الحربية فى الاراضى المصرية بنفس المميزات الممنوحة للقوات البريطانية بمقتضى اتفاقية ١٩٣٦ واستندت الحكومة الامريكية فى تبرير وجهة نظرها الى ان هذه الامتيازات التى تطالب بها قد منحت لقواتها فى انجلترا واستراليا والهند واعترف بها اخيرا فى البرازيل .

لقد ابدت احدى صحف الوفد دهشتها بسبب موقف المعارضة من هذا الموضوع لان العرف الدولى قد اكد هذه الحقوق للقوات الامريكية فى مصر حيث ان هذه الامتيازات سبق وان منحتها الحكومة المصرية منذ بداية الحرب الى القوات المتحالفة (اليونانية واليوغسلافية والتشيكوسلوفاكية - التى سمح لها بدخول الاراضى المصرية والاقامة فيها وقد تم الاتفاق مع القوات المذكورة بعد تبادل وجهات النظر مع السفارة البريطانية . والامر فيما يتعلق بالقوات الامريكية مخالف لانها لاتعتبر جزءا من القوات البريطانية ويعتبر هذا الاتفاق تأييدا لقاعدة من قواعد القانون الدولى وليس هناك على اى مساس بحقوق السيادة فضلا عن انه لايحمل الخزانة المصرية التزاما من اى نوع ، ولذا فهو ليس فى حكم المعاهدات التى تقضى المادة ٤٦ من الدستور بعرضها على البرلمان ووجوب اقراره لها).

ويبدو ان ما اقدمت عليه الصحيفة من تبرير لسياسة الحكومة يعد محاولة لاقناع الرأى العام بأن مثل هذا النوع من الاتفاقيات مما لايقضى بعرضه على

البرلمان ومن المؤكد أن الحكومة قد لجأت الى تلك السياسة حتى لاتتعرض لمزيد من الاحراج داخل مجلس النواب.

ثم صدر بلاغ رسمى عن وزارة الخارجية المصرية باقرار هذا الاتفاق وجاء فى بنود الرسائل المتبادلة:"أن الحكومة المصرية قد أعطت هذه الامتيازات للقوات الامريكية رغبة فى توكيد علاقات الود والصداقة بين البلدين وجريا على سياسة مصر منذ نشوب الحرب من تيسير مهمة القوات المتحالفة الموجودة فى الاراضى المصرية وهذه الاتفاقات لا تمس حقوق السيادة المصرية بأى حال، وقد «أتفق على أن تنتهى هذه المعاهدة من تلقاء نفسها بانتهاء الحرب» (١١٠).

وهكذا فلم يقتصر الامر على أن تقدم مصر أرضها واقتصادها وكل امكاناتها بلا ثمن وبلا أى مقابل لبريطانيا ، لم يقتصر الامر على هذا فقط بل تعداه الى الدول الكبرى الاخرى مثل أمريكا .

وفى هذه المرة أيضا لا ثمن ، الا أن تكون الوعود والامنيات الطيبة ثمنا عظيما من وجهة نظر الحكومة المصرية، ودفعت مصر ثمنا باهظا من كرامتها وحريتها نتيجة لهذا التسرع الغريب على اعتبار أن هذا الاتفاق من النوع الذى لايحق للحكومة أن تأخذ رأى البرلمان فيه .

ونظرا لان المادة الثانية من هذا الاتفاق قد نصت على أن أفراد قوات الولايات المتحدة الامريكية الموجودون فى مصر لا يخضعون لقضاء المحاكم المصرية فى المواد الجنائية(١١١). فقد تعددت حوادث الاعتداء من الجنود الانجليز والامريكان على الاهالى المصريين وتنوعت حالات الاعتداء ما بين القتل وهتك العرض الى أقتحام المنازل والسرقة ، وشهدت قاعات مجلس النواب اعتراضات مدوية بسبب هذه التصرفات الغاشمة والتى أوجدتها سياسة الحكومة(١١٢).

وعلى الرغم من أن الحكومة قد استثنت هذا الاتفاق من غير الرجوع الى البرلمان الا أن المعارضة قد اعدت دراسة قانونية اعتبرت أن هذا الاتفاق باطل من اساسه وارجعت ذلك الى عدة أسباب:

أولا : ورد فى المذكرة الايضاحية للاتفاق انه جاء تأييدا لقاعدة من قواعد القانون الدولى فلا يخضع الاتفاق للمادة ٤٦ من الدستور ولا يعرض على البرلمان وهذا خطأ على اعتبار أن الحكومة لم تبين من أى وجه من الوجوه جاء هذا الاتفاق مطابقا لقواعد القانون الدولى .

ثانيا : الاتفاق فى مجموعة وفى الأمر العسكرى الملحق به ماس بالسيادة المصرية وهو ما يقضى القانون بعرضه على البرلمان لاقراره .

ثالثا : سبق هذا الاتفاق حادثه قتل فيها أحد الجنود الامريكان مصريا فماذا كانت وجهة نظر الحكومة قبل الاتفاق ؟ ولماذا تغيرت وجهة النظر ؟

رابعا : ان هذا الاتفاق يشجع على الحوادث المؤلمة ، التى تقع كل يوم ، وكان المجنى عليهم مصريين فى مختلف بلاد القطر ، فهل عرفت الحكومة نتائج المحاكمات وهل تعقبتها؟[١١٣].

واستطاعت المعارضة أن تحرج الحكومة فى هذا الموضوع لدرجة ان احد أعضاء مجلس النواب قد وصف الحالة فى مصر بأنها مخالفة لكل قانون أو دستور [١١٤].

وعلى الرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والاجتماعات وعدم التعرض من قريب أو بعيد لشئون مصر السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية الا ان وقع الحياة المريرة على الغالبية العظمى من المصريين بالاضافة الى المعارضة الشجاعة التى أبداها المعارضون داخل مجلس النواب والشيوخ وماكان يتناقله الناس كصدى لتلك المعارضات كل هذا قد اعطى المعارضة أرضا جديدة لصالح القصر وأحزاب الاقلية وظل النحاس مستندا الى دعم بريطانيا له مستخفا بخصومة حيث كان يقابل الاستجوابات المقدمة اليه فى مجلسى النواب والشيوخ بمزيد من الاستخفاف وكان يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يتراءى له ، بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ولقيام الاحكام العرفية ولثقته فى الحصول على اصوات أغلبية المجلسين.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان يحاول بكل ما أوتى من فصاحة فى القول أن يلقى بكل المسئولية على معارضية على اعتبار أنهم أعداء البلاد وأعداء الدستور[١١٥] وعن طريق رحلاته العديدة التى كان يجوب بها القرى والمدن المصرية فى محاولة لاحتواء الرصيد المتنامى لصالح خصومه الا أنه لم يتمكن من حصار المعارضة التى تحولت الى قوة ضغط هائلة بانفصال مكرم عبيد ، الذى أقصى عن الوزارة فى٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل منصب وزير المالية .

ونظرا لأن مشاكل التموين كانت من أهم ما واجه حكومة النحاس ، وجريا على مبدأ التعاون المطلق مع الحليفة فقد شكلت لجنة مشتركة «انجليزية مصرية» بناءاً على اقتراح السفير البريطانى[١١٦].

وفى محاولة من هذه اللجنة لوضع حد للمشاكل الاقتصادية المتفاقمة فقد تقرر أن تقوم الحكومة البريطانية بشراء القمح المصرى بسعر ثلاثة جنيهات للاردب وبيعة للجمهور بنصف تلك القيمة ، ثم الغاء القيود التى كانت مفروضة على نقل الحبوب حيث شكلت لجنة انجليزية مصرية اقتصرت مهمتها على جمع القمح اجباريا من الفلاحين وأعادة توزيعه بطريقة البطاقات التموينية[١١٧] .

إلا أن كل الجهود الانجليزية المصرية لم تثمر عن أى قدر من التقدم بل تفاقمت المشكلة الاقتصادية يوما بعد يوم حتى وصل الأمر لدرجة أن الناس كانوا يتخطفون الخبز فى الشوارع وظهرت الطوابير على الخبز لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر[١١٨].

ويبدو أن سياسة النحاس كان لها وقع طيب لدى الدوائر البريطانية التى راحت صحفها تشيد بموقف الحكومة المصرية وكتبت «التايمز» تقول : أن الكثيرين من الناس لايدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية فلقد وضعت موانى البلاد وطرقها والكثير من مرافقها تحت تصرف الجيوش المتحالفة وقال المستر تشرشل حين مر بالقاهرة : ان مصر ولو أنها ما تزال بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا أن يقال أنها لم تقم بدور مهم ومشرف له نتيجة لا فى دفاعها عن نفسها فحسب بل فى الصراع العالمى الذى أخذ الان يتقدم تقدما عظيما نحو نهايته[١١٩].

ولعل هذا الدعم من النحاس لبريطانيا وحلفائها قد ضاعف من مساندة النحاس فى صراعة مع القصر حيث تدخل السفير البريطانى وفى أكثر من مناسبة ليكبح جماح القصر لصالح الوفد ووصل الأمر الى حد تهديد الملك فاروق باعادة الكرة مرة ثانية - مشيرا الى أحداث ٤ فبراير - وعلى حد تعبير السفير البريطانى : «ان الوفد قادر على اثارة المتاعب فى حالة اجبارة على الانتقال الى صفوف المعارضة[١٢٠].

وهكذا بدا من المؤكد أن بريطانيا لا يعنيها من بقاء الوفد الا القدر الذى يحقق مصالحها.

وفى ١٢ ابريل سنة ١٩٤٤ استدعى الملك فاروق السفير البريطانى وابلغه بنيته فى اجراء تغيير فى الحكومة بحجة تفش الفساد وسوء الادارة وأن عناصر الأمة أصبحت لا تنظر باحترام كاف للعرش . واستطرد الملك فاروق مؤكدا عزمه على أن تكون الوزارة الجديدة قائمة على عناصر حزبية معروفة بعلاقتها الطيبة مع بريطانيا[١٢١].

وبعث السفير الى حكومته برغبة فاروق فى اقالة النحاس باشا وجاء رد الحكومة البريطانية وفحواة : ان رغبة الملك فى اقالة حكومة يتمتع رئيسها بأغلبية كبيرة فى البرلمان يعتبر محفوفا بالمخاطر، ولكن اذا اراد الملك حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فان لندن لن تتدخل بشرط أن يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على الاغلبية البرلمانية[١٢٢] .

وهكذا تداعت المقولة البريطانية التى ترددت كثيرا والتى تعنى أن بريطانيا تناضل من أجل تدعيم فكرة الديمقراطية فى العالم وهى نفس المقولة التى تذرعت بها بريطانيًا أثناء أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ وفى الوقت الذى القى فيه الوفد بكل ثقله تجاة بريطانيا لمعاضدتها فى الحرب بدأت الحكومة البريطانية تفكر فى اعطاء الضوء الاخضر للملك فاروق لكى يقيل الحكومة الوفدية بعد أن استنفذت كل أغراضها ويبدو أن السياسة البريطانية بدأت تفكر فى صياغة علاقتها مع مصر بشكل آخر على ضوء المتغيرات الجديدة .

ولعل فى انتصار الحلفاء وزوال خطر الحرب ما شجع السياسة البريطانية على بدأ صفحة جديدة من العلاقات مع القصر : أى أن بريطانيا بدأت تفكر من جديد فى التخلص من الوفد بعد أن استنفذته جماهيريا وبعد أن حققت غرضها منه تماما ونجحت فى تشويه صورته الى حد كبير أمام الرأى العام المصرى حيث انفضت عنه قطاعات كبيرة من الجماهير وخصوصا الطبقة المثقفة والتى تجاذبتها تيارات سياسية أخرى بعضها قديم والبعض الآخر نشأ عقب أحداث ٤ فبراير .

وما أن أقيل الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ حتى أخذ موقع المعارضة وبدأ يكيل الاتهامات ضد الانجليز والقصر معا على اعتبار أن هذه الخطوة لا يمكن أن يقدم عليها القصر الا بمساعدة الانجليز(١٢٣).

والمدهش فى الأمر أن الوفد اعترض على الدخول فى انتخابات جديدة عندما بدأت حكومة أحمد ماهر تفكر فى الامر متعللا بأن الاحكام العرفية تحول دون حرية الانتخابات وأخذ يشن حملات عنيفة ضد حكومة أحمد ماهر(١٢٤)، وهكذا قدر للوفد أن يذوق نفس من الكأس الذى أذاق منه خصومة وبنفس المرارة وبنفس التجربة .

استبداد الاغلبية :

لقد كانت عودة الوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ سببا كافيا لكى تتصرف عنه قطاعات كبيرة من المصريين ولعل هذا مما ضعف من هواجس النحاس باشا وخصوصا وأن فاروقا قد حظى بشعبية حقيقية واسعة النطاق ، ليس مصدرها حادث ٤ فبراير وحده بل بسبب زياراته المنتظمة لمساجد القاهرة والتى كان يزور أحدها فى كل جمعه حيث كان يختلط بجماهير المصليين مستكملا بذلك مظاهر تدينه وورعة كما كان يود أن يقدم نفسه الى الشعب .

وعلى الرغم من محاولات الوفد نقل الصراع الى مجال الدستور ـ كما كان يحدث زمن الملك فؤاد ـ الا أن أحدا من المصريين لم تنطل عليه تلك الخدعة ومن هنا تضاعف الصراع بين الوفد والقصر.

واعتقد أن السياسة البريطانية قد اصابت مغنما بسبب سياستها فى ٤ فبراير حيث نجحت الى حد كبير فى زعزعة ثقة المصريين تجاه الوفد تلك المؤسسة السياسية الوطنية التى أقلقت الاحتلال أكثر من عشرين عاما. ولعل الوفد فى محاولة منه لاعادة ثقة الجماهير به مرة ثانية قد ضل الطريق حيث انصرفت جهوده الى خدمة أنصاره وتعقب خصومة ولم يكترث برأى الأحزاب الاخرى أو معارضتها (١٢٥).

وأعتقد أن تلك السياسة جاءت بنتائج عكسية ضد مصلحة الوفد ولحساب القوى السياسية الاخرى لأن العناصر الواعية من أعضاء الوفد قد إنتابها الفزع بسبب تلك السياسة التى جعلت من الوفد سندا للانجليز وتابعا لهم بعد أن كان حربا عليهم ومقاوما لهم .

وعلى الرغم من الاجراءات العديدة والتى استخدمها النحاس بوصفة الحاكم العسكرى العام والتى تعد فى معظمها إعمالا لقانون الطوارىء الا أن كل ذلك لم يمنع حالة الغليان التى كانت تعم معظم فئات الشعب المصرى .

وهكذا اتخذت حكومة الوفد من الاحكام العرفية والتى عارضها النحاس وطالب بالغائها سنة ١٩٤٠ سلاحا استغله أسوا استغلال .

ونظرا لان النحاس كان يريد أن يستعيض عن افراد الطبقة الوسطى (البرجوازية) والتى أخذ أغلبها ينصرف عنه بطبقة أخرى من ذوى المصالح فقد سمح للمحامين الوفديين بالمرافعة فى القضايا العسكرية الناجمة عن الاحكام العرفية دون غيرهم من المحامين وصارت هذه المحاكمات وما أتخذ بشأنها من وساطات غير مشروعة فتحا كبيرا لهم ومصدرا جديدا لشراء العديد منهم(١٢٦). وبدأت المحسوبيات والاستثناءات تغدق على الانصار والمحاسيب واصبح الاثراء بالطرق الغير مشروعة هدفا لكثير من الوفدين كما أحيل كثير من الموظفين الى المعاش لا لبلوغهم السن القانونى وأنما لكونهم غير وفديين(١٢٧).

ويبدو ان كل الاحزاب المصرية التى تعاقبت على الحكم منذ العشرينيات من هذا القرن قد اسقطت من حساباتها كل المبادىء الديمقراطية التى تتعارض

ومصالحها وحدثت تجاوزات فى سياسة كل حكومة بما يتفق وظروف كل منها .
فلقد تولى حزب الاحرار الدستوريين الحكم سنة١٩٢٨ ، ١٩٣٨ فعطل الدستور وضغط على الحريات وأنشا فى مصر ما يسمى بحكم البيوتات وكان مهادنا للسراى معتدلا مع الانجليز وحاول أن يصرف الشعب عن مطالبه الوطنية بالدعوة الى الإصلاح الداخلى .

وفى سنة ١٩٢٥ ولى حزب الاتحاد فكان تكأة للسراى فعطل الدستور والحريات وحاول أن يصدر قانونا لتقييد الجمعيات السياسية .

وفى سنة ١٩٤٥ ولى حزب الهيئة السعدية فزيف الانتخابات وضغط وقاوم فى الحكم مستندا الى القصر[١٢٨]. اى أن هذه التجاوزات التى وقعت فيها حكومة الوفد كانت من صنع أحزاب الاقلية الا أن قناعتنا بالوفد باعتباره حزب الكفاح الوطنى تدفعنا الى القاء قدر كبير من المسئولية عليه حيث بدأ وعلى الرغم من مبررات الحكومة ودوافعها إلا أن النحاس كان يجب عليه أن ينأى بنفسه عن هذه الاعمال نظرا لمكانة زوجة سعد زغلول فى المجتمع المصرى ولأن الاعتداء على مقار الأحزاب واجراءات تفتيشها يعد ردة أكيدة عن الديمقراطية مهما كان العمل بقانون الاحكام العرفية.

ووفق مضابط مجلسى النواب والشيوخ فان قضية الحرية الصحفية قد اخذت حيذا كبيرا فى مداولات الاعضاء داخل المجلس بل تطرق الحديث عند تناول هذه القضية إلى معاهدة ١٩٣٦ حيث اعتبر أحد الأعضاء أن الرقابة ليست من صنع الإدارة المصرية وإنما هى وليدة المعاهدة وذهب النائب إلى المطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وما يترتب عليها من اجراءات تتعلق بالحرية الصحفية[١٢٩] .

وبالنظر إلى مذكرة الوفد والتى تقدم بها مصطفى النحاس إلى الحكومة البريطانية فى أبريل سنة ١٩٤٠ يبدو التناقص الواضح فيما يتعلق بحرية الصحافة حيث أشار النحاس فى تلك المذكرة بأنه لا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية إلى الرقابة على كل الشئون المصرية حتى أصبح المصريون فى

عهد الاستقلال وكانهم آلة عمياء لا يسمع لهم صوت فى تصريف شئون بلادهم ولا يدرون إلى أى مصير مسوقون ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم إليه موجهون [١٣٠].

والجدير بالملاحظة أن الأحكام العرفية لم تطبق فى إنجلترا نفسها وقت قيام الحرب وعلى حد تعبير المستر براكن Prakn وزير الاستعلامات الانجليزى: «لن توجد فى بريطانيا صحافة تؤيد الحكومة على طول الخط، فنحن ننظر إلى حرية الصحافة بنفس النظرة التى تنظر بها إلى استقلال القضاء والبرلمان [١٣١].

وهذا الموضوع قد أثارته المعارضة فى مجلس النواب ، مستندة رلى موقف الصحف البريطانية المعارضة من تشرشل وحكومتة[١٣٢] كل هذا وأمثاله يكتب فى إنجلترا زمن الحرب ولا تتعرض له الرقابة حتى قيل للمستر تشرشل : استغل الرقابة فى حماية وزارتك تأمينا لقضية الحرب. فأجاب : أن الوزارة التى تحمى نفسها بغير رضاء الشعب لا يمكن أن تعيش فى إنجلترا [١٣٣].

ووفقا لقول النحاس باشا نفسه فى أكثر من مناسبة : «أن ماهدة ١٩٣٦ هى معاهدة الشرف والاستقلال» أى أن مصر وعلى حد قوله قد حصلت على استقلالها عملا بالمعاهدة وحيث أنها لم تكن طرفا مباشرا فى الحرب حيث أنها لم تعلن الحرب فعليا (إلا فى عهد حكومة أحمد ماهر ١٩٤٥) وبناء على كل هذه الاعتبارات فلم أجد مبررا لكل هذه التسهيلات التى قدمتها حكومة النحاس دون أن تحصل من بريطانيا على آية ضمانات.

وإذا كان أحد زعماء الوفد يؤكد أن مصر قد حصلت من بريطانيا مقابل كل هذه التسهيلات على وعد يمكنها من ممارسة كافة أشكال الاستقلال بما فى ذلك حق مصر فى السودان ويضيف صاحب هذا الرأى. أن بريطانيا عندما أوشكت الحرب على نهايتها قد أعطت الضوء الأخضر للملك فاروق حتى يتخلص من الوفد وبالتالى يمكن لبريطانيا أن تتخلص من وعودها السابقة[١٣٤].

إذا كان هذا القول صادقا فانه يحمل كل السذاجة السياسية ، فليس من المنطقى أن تقدم مصر كل عزيز لديها طوال فترة الحرب بما فى ذلك تعطيل

الديمقراطية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وقتل آلاف الأبرياء فى الاسكندرية بسبب غارات الالمان ، كل هذا مقابل وعد شفوى قطعته بريطانيا على نفسها ونظرا لأهمية هذا الرأى فقد بحثت عن خيط ولو رفيع يرشدنى إلى توثيق هذه المعلومة وبكل أسف لم أتمكن من ذلك سواء فى المصادر أو الدراسات العديدة التى تناولت العلاقات المصرية البريطانية فى الفترة موضع البحث.

ولقد بلغ من تعاون حكومة النحاس مع بريطانيا حدا تحدث فيه الحكومة كل مشاعر المصريين حتى أنه فى نسة ١٩٤٤ والحرب قد أوشكت على نهايتها فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب باقتراح وجوب الغاء الأحكام العرفية على اعتبار أن الأسباب التى من أجلها أعلنت هذه الأحكام قد زالت ولم تعد هناك ضرورة لبقائها، بل أن جميع الضرورات تقضى بإلغائها والغاء الآثار المترتبة عليها وفى مقدمتها الافراج عن جميع المعتلقين السياسيين[١٣٥].

إلا أن ديكتاتورية الأغلبية وتحكمها فى قرارات المجلس قد دفعها إلى مصادرة كل رأى أو فكرة وطنية ، ولو حدث وأقدم الوفد على الغاء الأحكام العرفية ـ فى مثل هذا الوقت لكان من الممكن أن تكون مبادرة طيبة تعيد إلى الوفد بعضا من هيبته داخل صفوف الشعب المصرى، إلا أن الوفد قد ارتضى لنفسه أن يأخذ موقفا مناهضا لكل هذه المطالب، وبلا أى ثمن إلا الوعود والأمنيات الطيبة والتى دفع الوفد ثمنها باهظا.

لقد كانت القاعدة العريضة من الجماهير قبل معاهدة ١٩٣٦ ترضى الوفد حزبا لها وقيادة تتحرك باشارته فقد نشأ فى حوادث ثورة ١٩١٩ فالتفت حوله الجماهير باعتباره ممثلا لمطالبها فى الاستقلال والحرية ثم كانت عودته إلى الحكم مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ نقطة تحول خطيرة فى شعبيته التى تأثرت كثيراً.

وفى محاولة من الوفد لاعادة شعبيته فقد صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ والذى سمح لعمال الصناعة بتأسيس نقاباتهم الأمر الذى أتاح أمام العمل النقابى أن ينشط حتى وصل عدد النقابات فى عام ١٩٤٤ إلى ٢١٠ نقابة[١٣٦].

وشرعت حكومة الوفد تنفذ بعض الاصلاحات الضرورية الهامة بهدف تهدئة الخواطر الثائرة ولعل من بين هذه الاصلاحات اصدار قانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل وتحديد ساعات العمل وعلاوة غلاء المعيشة وتجديد الحد الأدنى للأجور (١٣٧) وكان أبرز هذه القوانين قانون الاعتراف بنقابات العمال، حيث اعترف القانون بحق العمال فى تكوين النقابات إلا أنه قيد هذا الحق بعدة قيود لعل أخطرها أنه أخضع النقابات للرقابة البوليسية وجعلها معرضة للتفتيش والحل الإداريين وحظر إقامة اتحاد عام لنقابات العمال (١٣٨).

ويبدو أن الوفد كان يقدر أهمية بقاء العمال ركيزة أساسية فى بناء الحزب لذا فقد حرص على العناية بمشاكلهم حيث صدر لأول مرة أول قانون ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ثم قانون مكافحة الأمية(١٣٩) . وبدأ الاهتمام بتكوين «رابطة النقابات» وأسندت رئاستها إلى محمد حسنين عضو الوفد وقامت الرابطة بعقد عدة اجتماعات عامة للعمال لتدارس شئونهم واقترح فى أحد هذه الاجتماعات انتخاب فؤآد سراج الدين (سكرتير عام الوفد) زعيما للعمال مدى الحياة وأدى تقديم هذا الاقتراح إلى نشوب انقسام بين العمال ولم يصل المجتمعون إلى قرار (١٤٠).

ويبدو أن القاعدة العريضة من العمال كانت تقد محاولات الوفد السيطرة على الحركة العمالية ولذا فقد ظلت الحركة العمالية منقسمة على نفسها إلى أن أقيل الوفد سنة ١٩٤٤ ومع اقتراب الحرب من نهايتها بدأت نذر البطالة تتجمع من جديد لأن وجود القوات المتحالفة فى مصر قد أوجد العديد من مجالات العمل حتى وصل عدد العمال المصريين العاملين ضمن القوات المتحالفة ٣٠٠,٠٠٠ عامل سنة ١٩٤٣(١٤١) ومع زيادة الطلب على العمال وخصوصا المهرة منهم اضطرت القوات البريطانية والأمريكية إلى دفع أجور سخية نوعا ما وفجأة يتوقف هذا الدخل مرة واحدة وتتحول هذه الأعداد الهائلة إلى البطالة وهكذا أقبلت الموجه الشيوعية الجديدة لتجد الساحة العمالية مهيأة تماما ومن هنا بدأ المد الشيوعى يعرف طريقه بصورة مكثفة نحو العمال (١٤٢).

والحقيقة ان الانعكاسات المباشرة لحادث ٤ فبراير على الحركة العمالية يمكن استقراؤه من خلال الاستياء العام العام لدى الجماهير العمالية وخصوصا أمام الارتفاع الملحوظ فى حاجيات الحياة وكان من السهل على الجماهير أن تربط بين تردى الحياة عموما وما حدث فى ٤ فبراير[١٤٣] وهو تفسير ليس مقبولا إلا أن المعارضة قد روجت لفكرة الربط بين القضيتين .

ويبدو أن الجماهير التى غفرت للنحاس والوفد «هنات» كثيرة لم تغفر له مطلقا حادث ٤ فبراير بما فجره من مشاعر وطنية جارفة وظهور العديد من الاتجاهات السياسية التى أثرت بشكل واضح على جماهيرية الوفد ونالت من قدرته ومكانته لدى الجماهير العمالية.

وأستطيع أن أقول أن الديكتاتورية التى مارستها حكومة الوفد ضد القوى المعارض بهدف التقليل من شأن المعارضة قد أتت بنتائج عكسية تماما حيث بدأت قطاعات كبيرة من العمال تبحث لها عن زعامة جديدة وفقا لمفهوم سياسى جديد أوجدته أحداث ٤ فبراير ولذا فأننى اعتقد أن ردود الفعل المتباينة داخل الوفد نفسه كانت أكبر تأثيراً على الوفد من القوى السياسة التقليدية والتى عرفت بكراهيتها للوفد وزعامته ولعل انشقاق مكرم عبيد عن الوفد قد عجل بالقضاء على انهيارهذا الهرم الشامخ والذى بقى لأكثر من عشرين عاما رمزا للصمود الوطنى.

هوامش الفصل الثالث

(١) محسن محمد «التاريخ السرى لمصر» القاهرة ١٩٧٩ ص ٢٦٨.

(٢) المرجع السابق .

(٣) وثائق الخارجية البريطانية رقم ٣١٥٦ من أيدن إلى لامبسون .

(٤) مذكرات إبراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢، آخر ساعة أول أكتوبر ١٩٤٥.

(٥) مذكرات إبراهيم عبد الهادى المصدر السابق .

(٦) صحيفة السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٥ نص كتاب الدكتور هيكل إلى مصطفى النحاس ، المصرى ٢٣ فبراير ١٩٤٥.

(٧) صحيفة المصرى ٢٣ فبراير ١٩٤٢، نص رسالة من مصطفى النحاس إلى هيكل باشا.

(٨) صحيفة السياسة الأول من فبراير ١٩٣٨.

(٩) مجلة آخر ساعة ٢٢ فبراير ١٩٤٢، المصرى ١٥ فبراير ١٩٣٨.

(١٠) صحيفة المصرى ٣ فبراير نص خطاب الدكتور أحمد ماهر إلى النحاس باشا .

(١١) المصرى ، السياسة ، الأهرام ٢٣ فبراير ١٩٤٢ نص خطاب النحاس إلى الدكتور أحمد ماهر.

(١٢) فتحى رضوان ـ لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩.

(١٣) مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢، مذكرات إبراهيم عبد الهادى.

(١٤) مجلة المصور ١٩٨١/٥/١٥ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة.

(١٥) صحيفة السياسة الأول من مارس ١٩٤٢.

(١٦) نفس المصدر السابق .

(١٧) مجلة النذير يناير ١٩٣٩ مقال تحت عنوان «الدستور» و «القرآن» بقلم حسن البنا.

(١٨) الأخوان المسلمون ١٩٤٢/٢/٩.

(١٩) من تقارير الأمن العام التى تسجل تحركات خصوم الوفد كتب ٤ فبراير «بوليس سرى ١٠٤» محفظة ٣٨ .

(٢٠) المصدر السابق .

(٢١) مضابط مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى السابع عشر ١٢ مايو ١٩٤٢ ص ٤٠٨.

(٢٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٥٢.

(٢٣) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨، ١٩٨٢/١١/١٢، صحيفة المصرى ١٧ فبراير ١٩٤٢.

(٢٤) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٧٤, ٧٥.

(٢٥) المصدر الأسبق ص ٧٠، ٧١.

(٢٦) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الثانية والعشرون ٨ أبريل ١٩٤٣ ص٩٤٠ ـ ٩٥٢.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) مضابط مجلس الشيوخ ـ دور الانعقاد السابع عشر ١٣ يونية ١٩٤٢ ص٣٣٧، د. هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٣.

(٢٩) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية والعشرون ١٨ أبريل سنة ١٩٤٣ ص ٩٦٠.

(٣٠) نفس المرجع السابق.

(٣١) جريدة المصرى ٢٣ فبراير ١٩٤٢ الرافعى، مرجع سبق ذكره ج٣ ص١٠٩.

(٣٢) مضابط مجلس الشيوخ ـ الهيئة النيابة الثامنة ـ دور الانعقاد ١٩٩ استجواب من النائب محمود غالب.

(٣٣) نفس المصدر السابق.

(٣٤) المصدر السابق ـ الجلسة الخامسة عشر ٢٩ أبريل ١٩٤٢ ص العادى السابع عشر جلسة ٣٠ مارس ١٩٤٢ ص ١٤٠ – ١٤٨.

(٣٥) المصدر السابق، أمر عسكرى رقم ٢٢ معدل إلى ٨٨ ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد الثامن عشر ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ ص ٣٣٠، د. محمد عصفور المحامى، فلتحطم الاغلال ص١٠٧.

(٣٦) مجلة آخر ساعة ٥ أبريل ١٩٤٢، حديث للدكتور هيكل.

(٣٧) مجلة كلام الناس ـ العدد الثانى ٤ مارس ١٩٤٣.

(٣٨) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد العادى الأول ٢٨ يولية ٩ سبتمبر ١٩٤٢.

(٣٩) صحيفة المصرى ١٧ فبراير ١٩٤٢، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨.

(٤٠) مضبطة مجلس النواب ـ المصدر السابق ص ١٤٥٠.

(٤١) مضابط مجلس الشيوخ ـ دور الانعقاد السابع عشر، جلسة ٩ سبتمبر ١٩٤٢ ص ٧٤٥.

(٤٢) الأهرام ١٩٧٥/٢/١٤ صور من تقارير الأمن العام والتى تسجل تحركات القوى السياسة عقب ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٤٣) مضبطة مجلس الشيوخ ـ الجلسة التاسعة عشرة ٢٠ مايو ـ ١٩٤٢ ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد السابع عشر ص ٣٠٤، ٣١٣.

(٤٤) الأهرام ١٢/١٤ سنة ١٩٧٥ صور من تقارير الأمن العام والتى تسجل تحركات القوى السياسية عقب ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٤٥) مضبطة مجلس الشيوخ ـ الجلسة التاسعة عشرة ٢٠ مايو ١٩٤٢ ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد السابع عشر ص ٣٠٤ ، ٣١٣.

(٤٦) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة السابعة والعشرون ١٠ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٢٥٦ استجواب من النائب كامل يوسف.

(٤٧) المصدر السابق ، الجلسة السادسة والعشرون ٣ أغسطس ١٩٤٢ ص ١١٥٧.

(٤٨) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة ٢٠٦٥، ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠ من كيرك إلى الخارجية الأمريكية.

(٤٩) الرافعي مرجع سبق ذكره ص١١٧.

(٥٠) مجلة روز اليوسف ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤.

(٥١) مجلة روز اليوسف ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤.

(٥٢) مذكرات حسن يوسف ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ - ص١٣٦.

(٥٣) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٥٢٥ من لامبسون إلى أيدن بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢.

(٥٤) مذكرات اللواء إبراهيم إمام رئيس البوليس السياسى، صحيفة الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦.

(٥٥) نفس المصدر السابق.

(٥٦) نفس المصدر السابق.

(٥٧) نفس المصدر السابق.

(٥٨) مذكرات حسن يوسف ـ القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ص ١٣٦.

(٥٩) مضبطة مجلس الشيوخ ـ الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ أبريل ١٩٤٢ ، ١٩٠ ، ١٩٢ لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٨.

(٦٠) مذكرات إبراهيم باشا عبد الهادى روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢، د. هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٦، مذكرات اللواء إبراهيم أمام الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦.

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٧٢٥ من لامبسون إلى أيدن ٥ مارس ١٩٤٢.

(٦٢) المصدر السابق.

(٦٣) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٥٦.

(٦٤) مذكرات اللواء إبراهيم أمام صحيفة الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦.

(٦٥) مضبطة مجلس الشيوخ ـ دور الانعقاد السابع عشر ٢٩ أبريل ١٩٤٢ ص ٢٣٠، هيكل مرجع سبق ذكره ص٢٥٧.

(٦٦) مضبطة مجلس الشيوخ المصدر السابق.

(٦٧) مذكرات الدكتور هيكل ج٢ ص ٢٥٨، مذكرات حسن يوسف ص١٣٦.

(٦٨) مضبطة مجلس النواب الجلسة السادسة ٣٠ ديسمبر ١٩٤٢.

(٦٩) نفس المصدر السابق.

(٧٠) مذكرة تفصلية تفسير قانون الطوارىء أعدها النائب مصطفى الشوربجى ملحقة بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد السابع عشر ص٢٠٠ ، ص ١٤٢ وحتى ص ١٩٢.

(٧١) المصدر السابق ـ الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ أبريل ١٩٤٢.

(٧٢) المصدر السابق ـ الجلسة السادسة عشرة ٥ مايو ١٩٤٢ ص ٢١٠ إلى ص ٢١٨.

(٧٣) مجلة آخر ساعة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ ، الأهرام ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٢ «لقد وقع على مذكرة المعارضة كل من إسماعيل صدقى، على المنزلاوى ، عبد الملك حمزة ، عطا عفيفى (عن المستقلين)، د. هيكل ، إبراهيم دسوقى أباظة ، أحمد عبد الغفار، عبد المجيد صالح، عبد الجليل أبو سمرة «الأحرار الدستوريين)، أحمد ماهر ، النقراشى ، إبراهيم عبد الهادى ، حامد جودة ، محمود غالب، ممدوح رياض (السعديين)، محمد حلمى عيسى (الاتحاد الشعبى) ، حافظه رمضان (الحزب الوطنى).

(٧٤) مذكرات إبراهيم عبد الهادى ـ مجلة روز اليوسف ١٢ أغسطس ١٩٨٢ ، الأهرام ، المصرى ٢٧ أبريل ١٩٤٢ .

(٧٥) الجلسة الثالثة من مضابط مجلس النواب ١٣ أبريل ١٩٤٢ ص ٢١٠.

(٧٦) المصدر السابق .

(٧٧) نفس المصدر .

(٧٨) آخر ساعة أول أبريل ١٩٤٢ ، د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٦٠.

(٧٩) محمد نجيب رئيس الجمهورية السابق ـ كلمتى للتاريخ ص١٣، القاهرة ١٩٨١.

(٨٠) محمد نجيب (رئيس الجمهورية السابق)، كلمتى للتاريخ ص١٣.

(٨١) لقاء مع السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية الأسبق وعضو حركة الضباط الأحرار الدقى فى ١١ أبريل ١٩٨٣، فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة.

(٨٢) مضبطة مجلس الشيوخ ـ الجلسة الثامنة عشرة ١٢ مايو ١٩٤٢ ـ دور الانعقاد السابع عشر ص ٢٨٦.

(٨٣) الأهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢.

(٨٤) مضابط مجلس الشيوخ ـ دور الانعقاد العادى السابع عشر ـ الجلسة الخامسة والعشرون ٢٩ يونية ١٩٤٢ ص٤٤٠.

(٨٥) مارسيل كولومب، مرجع سبق ذكره ص٢٤٠، مذكرات كريم ثابت ، الجمهورية ١٧ يونية ١٩٥٠.

(٨٦) المصرى ، الأهرام ، مجلةآخر ساعة الأول من يولية ١٩٤٢، من بيان النحاس باشا أمام مجلس النواب.

(٨٧) مذكرات لورد كليرن ـ الدبابات حول القصر ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ص ٨٨.

(٨٨) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٨٨٣ من لامبسون إلى أيدن الأول من أغسطس ١٩٤٢، مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص١٤٠.

(٨٩) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٩٨٢/١٢/١١.

(٩٠) عبدالراحمن الرافعى، مرجع سبق ذكره ص ١١٣ ، أخبار اليوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٥.

(٩١) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١/١٢ سنة ١٩٨٢ جاردن سيتى. القاهرة.

(٩٢) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الرابعة عشرة ١٥ يونية ١٩٤٢ ص ٣٣٠.

(٩٣) مذكرات حسن يوسف ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص١٨١.

(٩٤) المصدر السابق، المصرى ٢٧ أغسطس ١٩٤٢.

(٩٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٠٨ من لامبسون إلى أيدن أول سبتمبر ١٩٤٢.

(٩٦) مذكرات إبراهيم عبد الهادى مجلة رزو اليوسف ١٩ أغسطس ١٩٨٢، مذكرات الدكتور هيكل ج٢ ص ٢٦١، ٢٦٢ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٩٨٢/١١/١٢م.

(٩٧) المصدر السابق .

(٩٨) المصدر السابق .

(٩٩) مذكرات إبراهيم عبد الهادى روز اليوسف ٢ ، ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، الدكتور هيكل ج٢ ص ٢٦١ محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص٢٩٧.

(١٠٠) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص٢٩٤.

(١٠١) تقارير السراى الملكية ، محفظة رقم ٤٣ وثيقة ١٣٢ تتضمن المحادثات التى أجراها النحاس مع لامبسون ٢ أغسطس ١٩٤٢ ، فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٩٨٢/١١/١٢، مذكرات إبراهيم عبد الهادى رزو اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢، وهيكل ج٢ ص٢٦١، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص٢٩٧.

(١٠٢) د. هيكل ، محمد التابعى المصدرين السابقين.

(١٠٣) د. هيكل ، مصدر سبق ذكره ج٢ ص٢٦٢، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨، مذكرات إبراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص٢٩٨.

(١٠٤) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٩٨٢/١١/١٢،٨، المصرى الأول من نوفمبر ١٩٤٤.

(١٠٥) تقارير الامن العام ـ دار الوثائق القومية ـ وثيقة ٤٢٧ محفظة رقم ١٨ (محافظ عابدين) وهذا التقرير أعده البوليس المخصوص بالسراى الملكية ويبدو أن مهمة هذا البوليس كانت تسجيل تحركات الحكومة ومحادثاتها مع بريطانيا.

(١٠٦) المصدر السابق.

(١٠٧) محمد صبيح ، صفحات من الحرب العالمية الثانية (بدون تاريخ) ص٤٣ وقد نشر المؤلف صورة هذه الرسالة وهى بخط النحاس نفسه.

(١٠٨) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص٢٧٧، مذكرات حسن يوسف ص١٣٨.

(١٠٩) صحيفة المصرى ١٩٤٤/٨/٢٧ من بيان النحاس إلى الأمة المصرية بمناسبة معاهدة ١٩٣٦.

(١١٠) الأهرام ٤ مارس ١٩٤٣.

(١١١) نص الاتفاقية المصدر السابق.

(١١٢) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الرابعة ٣١ مايو ـ أول يونية ١٩٤٣ دور الانعقاد العادى الثانى ص١٨٥ .

(١١٣ مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الرابعة أول يونية ١٩٤٣ ـ المصدر السابق ص١٨٥٠.

(١١٤) من كلمة النائب عبدالعزيز الصوفانى (عضو الحزب الوطنى) ملحق بنفس المضبطة ص١٨٥١ ـ ١٨٥٣ .

(١١٥) المصرى ٣ يونيه ١٩٤٢.

(١١٦) الجلسة الثامنة من مضابط مجلس النواب ـ دور الانعقاد الثانى ١٢ يناير ١٩٤٣ ص٢٦٤.

(١١٧) المصدر السابق .

(١١٨) لقاء مع فتحى رضوان ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ مصر الجديدة.

(١١٩) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية ج٣ ص ١٣١، ١٣٢ .

(١٢٠) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠٧ من لامبسون إلى أيدن ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٤.

(١٢١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣ من لامبسون إلى أيدن ١٢ أبريل ١٩٤٤.

(١٢٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣ من لامبسون إلى أيدن ١٢ أبريل ١٩٤٤.

(١٢٣) محمد زكى عبد القادر ، أقدام على الطريق ص٤١٢.

(١٢٤) صحيفة المصرى ٣ نوفمبر ١٩٤٤.

(١٢٥) د. محمد صفوت مصر المعاصرة ص١٥٦، الرافعى مرجع سبق ذكره ج٣ ص١٥٦.

(١٢٦) لقاء مع فتحى رضوان ١٢ سبتمبر ١٩٨٢، د. هيكل مرجع سبق ذكره ص٢٤٨، السياسة ١٣ نوفمبر ١٩٤٤.

(١٢٧) مضابط مجلس النواب ـ دور الانعقاد العادى الثانى ـ الجلسة الثانية عشرة ١٠ من فبراير ١٩٤٣ ص٤٥٠ ، جلال الدين الحمامصى.

(١٢٨) محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص١٣٣ ، لقاء فتحى رضوان ١٢ سبتمبر ١٩٨٢.

(١٢٩) الجلسة الرابعة والثلاثون من مضابط مجلس النواب جلسة ٢٨ أبريل ١٩٤٣ ص ١٤٠٥ إلى ١٤١٥ من كلمة النائب (محمد فكرى أباظة).

(١٣٠) ملحق بمضبطة مجلس النواب ضمن حديث محمد فكرى أباظة المصدر السابق ص١٤١٠.

(١٣١) نفس المصدر ص١٤١١.

(١٣٢) مجلة آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٤٤ ، روز اليوسف ١٥ نوفمبر ١٩٤٤.

(١٣٣) من كلمة النائب فكرى أباظة فى مجلس النواب ـ الجلسة الرابعة والثلاثون ٢٨ أبريل ١٩٤٣ ص ١٤١٢.

(١٣٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى القاهرة.

(١٣٥) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الثامنة ٣، ٤، ٥، ١٠، ١٢ من يناير سنة ١٩٤٤ ص٩٥.

(١٣٦) د. رفعت السعيد. تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ ص١٨٠.

(١٣٧) ملحق بمضبطة مجلس النواب ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد الثانى ١٩ نومفبر ١٩٤٢ ص١٨٠، جريدة المصرى ٦ مارس عام ١٩٤٢.

(١٣٨) د. رؤوف عباس الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص٢٠١.

(١٣٩) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٧٢/١١/١٢.

(١٤٠) د. رؤوف عباس مرجع سبق ذكره ص ٢٢٠١.

(١٤١) مجلة رزو اليوسف ١٨ ديسمبر ١٩٤٣.

(١٤٢) د. رفعت السعيد مرجع سبق ذكره ص٥٩.

(١٤٣) دراسة عن دور النقابات فى الحركة الوطنية أعدها اتحاد عمال مصر - القاهرة ١٩٦٥ ص١٣.

الفصل الرابع

القـوى السياسيـة وموقفهـا من حـادث ٤ فبـراير

١ • الهيئـة السعدية .
٢ • الأحـرار الـدسـتـوريـون .
٣ • الأخوان المسلمون .
٤ • مصـر الفتـاة .
٥ • قوى أخرى لعبت دورا هاما فى مجرى الأحداث .

الهيئة السعدية :[1]

لعل الدراسة السابقة توضح وبصورة كاملة مسئولية الوفد عن الاحداث التى وقعت مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ م تلك المسئولية التى نعتقد انها لم تكن مطلقة وانما شاركت فيها العديد من القوى الاخرى التى ساهمت بشكل أو بآخر فى تصعيد حدة الصراع الدائر على الساحة المصرية.

وبما أن حادث ٤ فبراير لم يكن وليد يوم وليلة بل تضافرت على بلوغه عوامل متعددة كان من أهمها سياسة القصر ومحاولته الاستئثار بالسلطة وعدم اكتراثه بقوة الشعب وسلك القصر فى سياسته طرقا متعددة كان من بينها أحزاب الاقلية حيث اتخذها تكأة للنيل من الوفد ووجدت الاحزاب ضالتها فى القصر فقد كانت هى الاخرى تهدف الى النيل من الوفد ولوسلكت فى سياستها طرقا تتنافى مع الديمقراطية.

ويبدو أن ما حدث فى٤ فبراير لم يكن مسئولية جهة محددة أو شخص بذاته لان الحوادث لا تقع اعتباطاً وانحراف الامور الى المبلغ الذى بلغته مساء ٤فبراير يعد نتاج سلسلة طويلة من الاخطاء والتجاوزات ترجع فى معظمها الى أطماع شخصية ودوافع حزبية، ومن المؤسف أن الذين حملوا على التدخل البريطانى قبلوا وفى ظروف كثيرة ما يشبه هذا التدخل وارتضوه، فتحمسهم للسيادة المصرية لم يكن تحمسا خالصا وانما لان هذا التدخل لم يكن فى صالحهم ، ومن هنا فان تبعة ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصروها فى هيئة

واحدة ، فان الرجال الذين استخدمهم القصر وقربهم واستمع الى مشورتهم ، وكان الملك حدثا قليل التجربة . وعشرات النواب والوزراء والشيوخ الذين قبلوا أن يشتركون فى برلمان ووزارات غير ديمقراطية ، لذا فاننى اعتقد أن المسئولية يجب أن تشمل هؤلاء جميعا.

وحزب الهيئة السعدية من بين الاحزاب التى انسلخت عن الوفد (١٩٣٨) ولا يعنينا فى هذه الدراسة صور الخلاف بين أحمد ماهر ومصطفى النحاس وانما الذى يعنينا فى المرتبة الاولى ابراز أثر هذا الانشقاق على مجرى الاحداث السياسية.

والجدير بالملاحقة أن خروج أحمد ماهر والنقراشى من الوفد ثم ما تبع ذلك من إقالة حكومة الوفد(ديسمبر١٩٣٧) يعد من أهم العوامل التى اثرت فى سلوك الوفد وسياسته العامة سواء فيما يتعلق بعلاقاته بالقصر أو فيما يتعلق بعلاقاته بأحزاب الاقلية ، ولعل زيادة حدة الصراع بين القوى المتنافسة قد دفع الوفد الى التضامن مع بريطانيا بهدف ضرب القوى الاخرى (القصروأحزاب الاقلية) .

أما عن أثر إنشقاق الدكتور أحمد ماهر والنقراشى عن الوفد فعندماشكل محمد محمود حكومته (يناير١٩٣٨ م) وحل مجلس النواب تمهيدا لإجراء انتخابات جديدة شعر كثيرون ممن احتفظوا بولائهم للنحاس اعتقادا منهم بأن هذا الولاء يمكن أن يعيده الى منصة الحكم الا أنهم تأكدوا أنه لاسبيل لهم الى العودة لعضوية مجلس النواب إلا إذا انكروا هذا الولاء لذا فقد انضم كثيرون منهم الى الدكتور أحمد ماهر وأنضم اليه غيرهم من الذين لم يرشحوا من قبل وكانوا يطمعون فى الوصول الى عضوية مجلس النواب وألف الدكتور ماهر والنقراشى من هؤلاء وأولئك الهيئة السعدية(٢) .

وبهذا التكوين خرجت الهيئة السعدية الى حيز الوجود لتأخذ موقعها على مسرح الاحداث السياسية ليس من أجل أن تكون تجمعا سياسيا ينال من هيبة الاحتلال ونفوذه وانما لكى تكون جبهة معارضة تقف على الطريق المضاد لحزب الاغلبية (الوفد) وتنضم آليا الى أحزاب الاقلية المتعاونة مع القصر بهدف

الانتقام من الوفد والنيل من شعبيته لدى الجماهير ، ويبدو أن هذه كانت المهمة الاساسية لحزب الهيئة السعدية خلال فترة الحرب.

وتشير الوثائق البريطانية الى بعض مظاهر الصراع داخل الوفد(قبل خروج ماهر والنقراشى ووفق رواية السفير البريطانى : «أن العناصر المعادية للنحاس لا تحظى بأية شعبية لدى الجماهير ومن ثم فلابد لها من زعامة رمزية تستطيع أن تنافس زعيم الوفد فى شعبيته لدى الجماهير، والملك الشاب وحده الذى يستطيع أن يمثل هذه الشخصية" (٣).

وبهذا التحليل يضع لاميسون أصابعه بمهارة فائقة على حقيقة العلاقة بين الملك فاروق وحزب الهيئة السعدية وهو يشير من طرف خفى الى أن القصر كان وراء تفاقم الصراع بين القوتين المتنافستين(أحمد ماهر والنقراشى من جانب ومكرم عبيد والنحاس من جانب اخر) حيث يشير لامبسون فى نفس البرقية قائلا: «ان فاروقا قد استغل التنافس الدائر وعمل على تصعيده بصورة واضحة" (٣) ولعل خروج ماهر والنقراشى من الوفد يعد من أقوى الدوافع التى شجعت فاروق على اقالة الوفد سنة١٩٣٧ على اعتبار أن شخصية أحمد ماهر والنقراشى كفيلتان باحداث خلل فى هيكل الوفد وهو ما يسمى بسياسة الاستيلاء على الوفد من الداخل(٥).

ويبدو ان من بين الاسباب التى ضاعفت من حدة التنافس بين فاروق والنحاس ان الاخير كان يعتقد ان فاروقا ضليع فى تلك المؤامرة(٦).

ولما كان الدكتور أحمد ماهر رجلا ماكرا فى السياسة يعلم جيدا حقيقة القوى الاكثر تأثيرا فى السياسة المصرية فقد ادرك أن الوقوف بجانب بريطانيا والاعتماد عليها هو الطريق الامثل للوصول بحزبه الى الوزارة من هنا كان قراره: أن الحزب يرى اعلان الحرب على المانيا نظرا لان الحرب فرصة طيبة لتقوية الجيش المصرى وتقوية لمركز مصر السياسى باعتبارها من اكبر الدول العربية(٧).

والغريب فى الأمر أن يرى الدكتور أحمد ماهر وهو الشخصية التى لعبت دورا رائدا فى الحركة الوطنية المصرية منذ ثورة ١٩١٩م أن إعلان مصر الحرب

على ألمانيا هو الحل الأمثل لتقوية مصر عسكريا متناسيا الثمن الباهظ الذى ستدفعه مصر لو كانت قد سلكت هذا الاتجاه منذ بداية الحرب سواء فيما يتعلق بأرواح ابنائها أو تدمير مرافقها العامة ، حيث ستكون مصر فى هذه الحالة شريك كامل فى الحرب وعليها أن تتحمل تبعة ما يحدث .

والحقيقة أن بقاء مصر بعيدا عن التورط فى اعلان الحرب كان مسلكا جادا ومتفقا الى حد كبير مع مصلحة مصر القومية بالرغم من التضحيات الباهظة التى قدمتها ثمنا لارتباطها بمعاهدة ١٩٣٦م الا أن هذه التضحيات كانت شيئا لا يذكر امام أهوال الحرب وأضرارها بالاضافة الى أن هذا الموقف المصرى كان حجة تذرعت بها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الحرب لكى تحول دون قذف المدن والمرافق المصرية حتى أن حكومة الوفد ذاتها قد عملت على استغلال هذه الورقة الرابحة حينما بدأت قوات المحور تتقدم صوب الاسكندرية حيث ذود محافظها بتعليمات يرسلها بدوره الى روميل مؤكدا أن مصر لا ذنب لها وأن الوجود البريطانى داخل الأراضى المصرية يعد شكلا من أشكال الاحتلال الذى لا ذنب لمصر فيه [٨] ومما يضاعف من مسئولية الهيئة السعدية تجاه قضية دخول مصر الحرب أن هذا الموقف جاء مناقضا لمشاعر الغالبية العظمى من المصريين حيث كانت قطاعات كبيرة من الرأى العام تنفر من اشتراك مصر فى الحرب على اعتبار انها حرب لا ناقة لمصر فيها ولا جمل ، كما عبر عن ذلك الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر وهو يخطب فى مسجد بيبرس وكان فاروق حاضرا يؤدى صلاة الجمعه وكانت مشاعر الناس غاضبة اثر وقوع غارة عنيفة على القاهرة راح ضحيتها ٣٩ قتيلا ، ٣٣ جريحا[٩] .

ولعل موقف الهيئة السعدية من دخول مصر الحرب كان لعبة سياسية بهدف الوصول بالحزب الى موقع الوزارة الا أن السياسة البريطانية كانت تدرك ان هذه الدعوة لا تجد قبولا لدى الرأى العام المصرى وأن بقاء مصر بعيدا عن هذا الصراع قد حقق كثيرا من المكاسب التى قدرتها بريطانيا ومن هنا فقد صرفت نظرها عن هذه الدعوة على اعتبار ان الحزب السعدى لا يمثل واقعا ملموسا فى صفوف الجماهير وأن فكرة دخول مصر الحرب لا تجد من يؤيدها .

وجريا على سياسة التفاهم بين الهيئة السعدية وحزب الاحرار الدستوريين فقد فكر البعض فى أن يندمج الحزبان فى هيئة واحدة يكون محمد محمود باشا رئيسا والدكتور أحمد ماهر نائبا عن الرئيس ورافقت هذه الفكرة بعض الجهات فشجعت عليها ولم ير الدستوريون بالفكرة بأسا ما دام محمد محمود سيكون رئيسا ، لكن هذه الفكرة لقيت مقاومة من الهيئة السعدية اعتقادا منهم بأنهم ورثة سعد زغلول وبأنهم سيتغلبون على النحاس ما داموا محتفظين باستقلالهم ، أما اذا انضموا الى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لان النحاس سيظل عندئذ الوارث الوحيد لسعد زغلول وتشبث اصحاب هذه الدعوة بها تشبثا لم يكن يسيرا على زملائهم التغلب عليه ، ولذلك استبعدت فكرة اندماج الحزبين(١٠).

ولعل التفاهم الذى طرأ على العلاقة بين الهيئة السعدية والاحرار الدستوريين كان تفاهما شكليا لم يزل ما بينهما من تنافس دل عليه وقوع العديد من الخلافات ومحاولة كل حزب النيل من الآخر(١١).

ويلاحظ أن محاولة النيل من الدستوريين كان مسلكا تبناه الدكتور احمد ماهر حتى يظفر بتشكيل الحكومة عن طريق التشكيك فى نزاهة وزارة محمد محمود وتعد مزرعة الجبل الاصفر اكبر دليل على هذا المسلك(١٢) ، أما عن موقف الهيئة السعدية من بعض القضايا القومية .

فقد درج اليسار المصرى على وصف هذا الحزب بأنه حزب البرجوازية الصناعية الكبيرة(١٣) وقد وصفه أحد أقطاب اليسار بأنه الحزب الذى يمثل الرأسماليين الكبار(١٤).

ومن الطبيعى ان تقوم فلسفة الحزب على الدفاع عن مصالح أعضائه حيث ضم الحزب كثيرا من كبار الاقطاعيين مثل الدكتور محمد حلمى الجيار وعائلة الاتربى ، أحمد حلمى محمود(١٥).

وعلى الرغم من أن الحزب كان حريصا على ابراز فكرة الديمقراطية عن طريق توسيع دائرة اختصاص المجالس النيابية والتشريعية الا أن هذه الأفكار

النظرية قد تهاوت منذ اللحظة الاولى لتكوين الحزب ولعل هذا راجع الى عدة عوامل أساسية :

أولاً : لقد كان من بين العوامل الهامة فى انسلاخ النقراشى وأحمد ماهر عن الوفد هو عدم موافقتهما على سياسة الوفد الليبرالية فى مجال الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى حيث حمل الدكتور احمد ماهر حملة عنيفة على الوفد وسياسته وخصوصا فيما يتعلق بالعمال وكان مما ذكره: «أن الحكومة أغدقت على العمال بالعديد من النعم حتى أبطرتهم وجرأتهم على الاخلال بالنظام والتحكم فى رؤسائهم واضاف الدكتور ماهر قائلا:

«اذا انسحبت هذه الفوضى حتى تعم عمال المصانع والزراعة فأنها ستحدث بلا شك فوضى اجتماعية لا يعلم مداها الا الله» [١٦].

وكان افتقار الحزب الى برنامج اقتصادى واجتماعى من بين العوامل التى أدت الى أنصراف غالبية الشعب المصرى عنه ماعدا فئة قليلة من طلاب الجامعات والتى انبهرت بشخصية الدكتور أحمد ماهر وحجته القوية فى العديد من القضايا القومية بالاضافة الى مقدرته الفائقة على اجادة الحوار والعمق السياسى الكبير الذى كان يتمتع به[١٧].

ثانيا : محاولة الزج بمصر فى الصراع الدولى القائم عن طريق الحرب ضد المانيا وهذه الدعوة لم تجد لها أى صدى لدى الجموع الكاسحة من المصريين بل وقد اتهم أحمد ماهر صراحة بأنه ينافق الانجليز على حساب المصالح القومية بهدف الوصول بحزبه الى موقع الوزارة[١٨].

ثالثا : لقد اشترك الحزب فى العديد من الوزارات التى افتقدت الى أى اساس ديمقراطى أو دستورى بدءا من سنة ١٩٣٨م وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م وكل هذه الوزارات كانت صنيعة من صنائع القصر والاحتلال ، وهكذا ارتضى الحزب لنفسه أن يتخذ من القصر والاحتلال تكأة لوجوده واستمراره مقابل العديد من أشكال المساومة التى مست فى معظمها مصالح مصر

الوطنية وبدلا من أن يكون الدكتور أحمد ماهر وحزبه حربا على الاحتلال وسياسته حتى يكون جديرا بتركة سعد زغلول وحتى تتجمع الجماهير من حوله ، بالعكس من ذلك فقد بدأ العديد من أعضاء الحزب يبحثون لهم عن موقع جديد بعد أن اكتشفوا أن الجمل الانشائية والخطب العصماء لا يمكن أن تخلق نظاما دستوريا ، ولذا فقد انصرف عدد كبير من الاعضاء الى جماعة الاخوان المسلمين أو الى حركات اليسار بعد أن فقدوا الثقة فى القيادات التقليدية ، التى كانت موضع ازدراء وخصوصا وسط قطاعات الشباب المثقف ، ولم يعرف عن هذا الحزب أنه أخذ موقفا وطنيا تجاه العديد من قضايا مصر القومية والوطنية بل انه صاحب سياسة اللين ومحاولة التقرب من بريطانيا والارتباط بها باعتبارها الامبراطورية التى تناصر الديمقراطيات فى العالم .

أما عن موقف الحزب من قضية الاحكام العرفية والتى صدرت بمرسوم فى أول سبتمبر ١٩٣٩ والتى بمقتضاها وضعت الرقابة على الصحف والمراسلات ووسائل الاعلام فلقد اتفق السعديون على دستورية الاحكام العرفية الا أنهم طالبوا بدعوة البرلمان للتصديق على هذه الاجراءات عملا بنص الدستور[١٩] .

واعتبر الحزب أن اعلان الاحكام العرفية من أهم الالتزامات التى يجب أن تنفذها مصر لانها لو لم تعلنها لاتهمت صراحة بخرق المعاهدة - ١٩٣٦ - على اعتبار أن المعاهدة قد ألزمت مصر صراحة بإعلان الأحكام العرفية[٢٠].

وهكذا دخلت الهيئة السعدية دائرة احزاب الاقلية التى استخدمها الاحتلال لتحقيق أغراضه وأصبح هذا الحزب ألعوبة فى أيدى كبار الماليين المصريين المرتبطين بالشركات الاحتكارية الأجنبية ومما يؤكد العلاقة الوثيقة بين هذا الحزب وبين بريطانيا أن العديد من أعضاء الحزب البارزين كانوا أعضاء فى العديد من الشركات البريطانية[٢١] وكان من مصلحة هؤلاء مهادنة الاحتلال حفاظا على مصالحهم وامتيازاتهم حيث أنه من المسلمات انه كلما ارتفعت نسبة العناصر التى تمثل قطاعا اجتماعيا معينا فى قيادة ما كلما كان مؤشرا على اتجاه سياسة الحزب نحو تحقيق مصالح هذا القطاع .

أما عن موقف الهيئة السعدية من أحداث ٤ فبراير فلقد عبر عنه الدكتور أحمد ماهر بكلمته المشهورة : «لقد قبلت العودة الى الحكم يانحاس باشا على اسنة الرماح البريطانية» وهذه المقولة بقدر ما هى اتهام واضح للنحاس باشا الا أن النظرة الموضوعية تقتضى منا العودة مرة ثانية الى الاحداث التى وقعت مساء ٤ فبراير، حيث اجمعت كل الأحزاب على قبول الانذار البريطانى لكن كان الاختلاف فيما بينهم ، هل يشكل النحاس حكومة وفدية خالصة أو حكومة قومية من بين كل الاحزاب أو حكومة ادارية تكون مهمتها اجراء انتخابات نيابية يتولى الحكم على أثرها الحزب صاحب الاغلبية[٢٢] وأجمعت كل الاراء بما فيهم الدكتورأحمد ماهر « زعيم الهيئة السعدية» على الموافقة على أى حل من الحلول المطروحة ماعدا أن يشكل الوفد وزارة وفدية خالصة ، وفى هذه الحالة فقط يكون الوفد قد قبل المجىء على أسنة الرماح البريطانية ـ على حد قول أحمد ماهر ـ أما أن يشكل النحاس حكومة سواء أكانت قومية أو إدارية على الرغم من أنه يعد تنفيذا صريحا للانذار الا أنه من وجهة نظرهم «قادة الاحزاب» لا يعتبر تنفيذا للانذار ويعتبر خروجا عن دائرة التسلط البريطانى .

ويبدو أن حزب الهيئة السعدية قد عمل على استغلال أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ لا لأسباب وطنية ولا لأن كرامة مصر قد أهينت واستقلالها قد أهدر وانما كانت الدوافع الحزبية والكراهية الشديدة التى يكنها الدكتور أحمد ماهر للنحاس باشا هى العامل الاول فى موقف الدكتور أحمد ماهر وحزبه من أحداث ٤ فبراير ، حيث اعتبرت كل الاحزاب (بما فيهم الهيئة السعدية) أن الوفد قد حكم على نفسه بالموت البطىء[٢٣] وحقا كانت فرصة مواتية لكل الاحزاب كى تنال من الوفد ومن شعبيته الكاسحة ومن تاريخه العريق فى قيادة النضال الوطنى .

وعلى الرغم من أن سياسة الحزب السعدى كانت تعنى التعاون مع الحليفة «بريطانيا» الى أقصى حد حتى وصل الامر الى الاصرار على أعلان الحرب من جانب مصر ضد المانيا الا أن الدكتور أحمد ماهر قد وصف ما حدث مساء ٤ فبراير فى مذكرته التى قدمها الى السفير البريطانى «بأنه عدوان صارخ على

استقلال مصر يتعارض صراحة مع نص المعاهدة (معاهدة ١٩٣٦م) ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ(٢٤).

ويبدو أن الدكتور أحمد ماهر قد اتخذ هذا الموقف وفقا لعدة عوامل أساسية:

أولاً : أن هذا الموقف يعد تطييبا لخاطر الملك فاروق والذى كانت تربطة بالدكتور أحمد ماهر علاقات وطيدة .

ثانياً: مواكبة لمشاعر الرأى العام والذى صدم صدمة عنيفة من جراء ما حدث(٢٥) .

ثالثاً : والاهم من كل ذلك أن السعديين كانوا يعتبرون انفسهم ورثة سعد زغلول ولعلها كانت فرصة مواتية لكى يزايد الحزب على قضية يعتقد بأنها ستجد قبولا من الرأى العام .

ونظرا لان رد الفعل كان عنيفا لذا فقد حرص السفير البريطانى على استقطاب الموقف عن طريق زعماء الاحزاب وكان الدكتور ماهر أول من عمل السفير على الاتصال به حيث بعث اليه السكرتير الشرقى للسفارة فى محاولة لتهدئته وتشير الوثائق البريطانية الى موقف مغاير تماما للموقف الذى اعلنه الدكتور ماهر فبدلا من أن يمضى فى موقفه والذى يعنى أن بريطانيا قد انتهكت معاهدة ١٩٣٦ وارتكبت خطأ سياسيا لا يغتفر ، اخذ يتحدث فى لقائه مع السكرتير الشرقى للسفارة عن ارتباط مصر ببريطانيا وسياسة حزبه فى اعلان الحرب ضد المحور والتأكيد على أن النحاس باشا هو الذى ارتكب كل الخطأ حيث أهان بريطانيا فى خطبه العامة ووافق مع الزعماء الاخرين فى اجتماعات القصر (مساء ٤ فبراير) على أن ما تطلبه بريطانيا يعد تدخلا لا مبرر له ومع ذلك قبل الحكومة تؤيده الحراب البريطانية (٢٦).

وكأن أحمد ماهر كان يلوم بريطانيا لا لانها أهدرت استقلال مصر ، ولا لأن ماحدث قد عرض العلاقات بين الدولتين للخطر ولكن لأن بريطانيا جاءت

بالوفد هكذا يبدو التناقض الواضح بين ما أعلنه أحمد ماهر صراحة وبين ما صرح به للسكرتير الشرقى وأخذت السفارة البريطانية انطباعا بأن موقف الدكتور ماهر يعد مناورة موجهة الى النحاس أكثر من بريطانيا(٢٧).

وعلى الرغم مما بذله السفير من محاولات لاقناع الدكتور ماهر بالعدول عن سياسة مهاجمة الوفد الا أن المعارضة أخذت تضاعف من نشاطها على الرغم من الاحكام العرفية المفروضة على البلاد بهدف النيل من الوفد وأخذت تقارير الامن العام تلاحق المعارضة فى كل مكان وخصوصا الهيئة السعدية حيث بدأت أكبر حركة اعتقالات فى المدن والقرى بتهمة توزيع صور من الاحتجاج الذى قدمه أحمد ماهر الى السفير البريطانى (٢٨).

وعلى ما يبدو فان النحاس باشا قد انزعج انزعاجا شديدا بسبب الحملة المكثفة والتى يتزعمها السعديون لان حكومة الوفد كانت حريصة على اخفاء ما حدث فى ٤ فبراير حيث امتنعت جميع الصحف عن الاشارة الى هذا الحادث ولو من بعيد الا أن أحد النواب قد فجر الموقف من خلال استجواب تقدم به الى رئيس الحكومة بخصوص حرية الصحافة وتساءل عن المحاذير التى حالت دون نشر أحداث ٤ فبراير(٢٩) .

ولما كان هذا الاستجواب يمثل احراجا واضحا لحكومة الوفد وأن الاجابة عليه تعد أكثر احراجا للحكومة فقد اعتذر النحاس عن الاجابة بحجة أن فيها مساسا بسيادة العرش وهو ما يتعارض تماما مع الدستور(٣٠).

ونظرا لان هذا الموقف يعد تناقضا واضحا فى سياسة الحكومة ، لذا فقد حرصت المعارضة على أن تطرق العديد من الابواب التى تشير ولو من بعيد الى أحداث ٤ فبراير وشهدت قاعات مجلس الشيوخ العديد من المواقف حيث استطاعت المعارضة أن تحرج الحكومة(٣١) .

وعلى الرغم من الاحكام العرفية القاسية والرقابة الشديدة على الصحف والمطبوعات عموما الا أن الهيئة السعدية قد تمكنت من أن تنال من الوفد وأضعفت من شعبيته الى حد كبير نظرا لان الحكومة قد حرصت على تنفيذ كل

المطالب البريطانية بصورة قوبلت باستنكار واستياء شديدين من بعض الوفديين قبل غيرهم وبشهادة أحدهم " لقد كان حكم الوفد أقرب الى الديكتاتورية منه الى النظام الديمقراطى السليم[٣٢].

لقد أسرفت الحكومة فى تفسير «ضرورة الحرب» فاعتقلت اعدادا كبيرة من أعضاء الهيئة السعدية دون أن يكون لهم شأن فى الاضرار بمجهود الحلفاء[٣٣] وتساءل أحد أعضاء مجلس الشيوخ : هل من حق الحاكم العسكرى أن يعتقل ما يشاء بدون ذكر الاسباب ؟ وأضاف النائب قائلا : قد يكون ذلك مقبولا فى بعض الظروف بحجة المحافظة على سلامة الدولة ، افهم أن يقول الحاكم العسكرى عندما قبض على على ماهرباشا أنه يمتنع عن ذكر الاسباب لسلامة الدولة ، هذا مقبول لأن على ماهر رجل متصل بشئون الدولة ولكن من غير المقبول أن يقبض على موظف فى الدرجة الثامنة فاذا سئل الحاكم العسكرى عن أسباب القبض أو الاعتقال أجاب . بأن ضرورات الحرب تقتضى ذلك[٣٤].

وفى الوقت الذى أسرفت فيه الحكومة فى تفسير «ضرورة الحرب» فانها قد أسرفت أيضا فى مكافأة أنصارها من الوفديين وأساءت الى الاخرين ممن ليسوا من أنصارها ولم يكن لها أن تحتج بأن الحكومات الاخرى تفعل ذلك حيث أن للوفد اعتبارا آخر لانه الحزب الذى يؤمن بالدستور وينادى بالديمقراطية ويستند الى قواعد جماهيرية غفيرة ، لذا كان لزاما على الحكومة أن تسير فى الحكم بالطريقة الديمقراطية ، واذا كان الحكم الدستورى أصلا له خصومه وله الأحزاب التى تضيق به فلم يكن من المعقول أن تتغاضى حكومة الوفد عن السلاح الذى تستغله بقية الاحزاب وتشهره فى وجه الوفد حيث أنه من المؤكد أن السلطة ستزول يوما ما عن الوفد وستذهب أيضا الأحكام العرفية وتبقى الحقيقة التى سيعجز الوفد عن مواجهتها .

ومضى الحزب السعدى متضامنا مع غيره من أحزاب المعارضة فى محاولة مستميته لاحراج الحكومة حيث اجتمع المعارضون وكتبوا خطابا الى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع على ماهر [٣٥].

وكان أحمد ماهر صاحب فكره أن يكون للمعارضة رأى فى الامور الخطيرة التى تتعرض لها مصر مثل محاولة إغراق الدلتا وتدمير آبار البترول وخطوط المواصلات بهدف اعاقة تقدم القوات الالمانية(٣٦).

ولما كانت سياسة الهيئة السعدية هى كشف وتعرية حكومة الوفد بهدف التقليل من هيبتها لدى الرأى العام المصرى فقد قاد الدكتور أحمد ماهر زعماء الاحزاب السياسية فى أكبر مظاهرة سياسية توجهت الى القرى المصرية بعد أن ثبت أنه لا جدوى من مواجهة الحكومة فى القاهرة ولعل الهدف من وراء تلك المظاهرة السياسية هو اطلاع الرأى العام على ما تفعله الحكومة ضد المصلحة القومية بدءا بالاستثناءات والاعتقالات واجراءات فصل الموظفين وانتهاء بأحداث ٤ فبراير . وأختارت المعارضة مديرية المنوفية بالذات لكثرة ما فيها من متعلمين يسهل اقناعهم(٣٧) ، ويعلق أحد زعماء الأحزاب على هذه الزيارة فيقول : " لقد عملت الحكومة على مضايقة الشخصيات التى استقبلتنا وانزلت بهم متاعب كثيرة ونكلت ببعض العمد والمشايخ واعتقلت بعض الطلاب والفلاحين والمدرسين الالزامى " وأرجع صاحب هذه الرواية السبب فى ذلك " الى أن احترام القانون لم يصبح فى أخلاقنا ولم يستقر فى ضمائرنا بل على العكس يرى الكثيرون من الحاكمين التحايل على القانون للتخلص من أحكامه ويعتبرون ذلك " شطارة " ويغتبطون لها وقد يكون مرجع ذلك الى الاستعمار الذى حكم مصر أزمانا طويلة ، حيث فرض على المصريين أحكاما ظالمة بل بلغ منا الاغتباط بالتحايل على القانون أن اصبحنا نتحايل على احكام الشريعة الاسلامية نفسها (٣٨).

ولعل الدكتور هيكل كان يشير الى فتوى وزير الاوقاف - حسين الجندى - فى وزارة النحاس حينما عقد الوزير اجتماعا حضره كثير من الفقهاء انتهى بفتوى كانت موضع سخرية وتعجب من جماهير الشعب وخلاصة الفتوى : «ان الملك فاروق» ينحدر من الدوحة النبوية الشريفة عن طريق والدته الملكة نازلى حفيدة سليمان باشا الفرنسى «الكولونيل سيف سابقا» (٣٩) .

ويلاحظ أن جهود المعارضة قد تركزت كلها ضد حكومة الوفد فى شكل منسق وراحت تبث الدعايات والاقاويل بهدف كسب ارض جديدة على حساب

الوفد وكأن القضية المصرية قد اصبحت قضية صراع بين الوفد واحزاب الاقلية بعيدا عن القضية الأساسية وهى الوجود البريطانى ، والملفت للنظر ايضا أن الحديث عن ٤ فبراير قد إنصب على الوفد بعيدا عن الخطر الحقيقى وهو الاحتلال البريطانى ومما يستدعى الانتباه أيضا أن الوفد لم يعالج تلك القضية (٤ فبراير) بذكاء وحنكة شديدين بل مضى ليسلم لمعارضيه نقطة بعد أخرى ولعل أهمها تأثيرا على الوفد هى قضية مكرم عبيد[٤٠].

وبالرغم من أن السعديين كانوا يعتبرون مكرم عبيد وراء كل المشاكل والانشقاقات التى اصابت الوفد بل وكان من بين أسباب خروج أحمد ماهر والنقراشى من الوفد الا أنه وبمجرد أن انفصل مكرم عن الوفد حتى تلقفوه وصنعوا منه بطلا وطنيا وعدوه ضحية الانحرافات والسرقات التى ترعاها زوجة النحاس ومن ورائها اقاربها وأصدقائها[٤١].

وبمجرد خروج النحاس من الحكم ـ ٨ أكتوبر ١٩٤٤م ـ شن الدكتور أحمد ماهر حملة ضده متهما اياه بأنه كان يحكم مصر وفقا لاساليب هتلر وموسلينى محتميا وراء برلمان جاء نتيجة انتخابات مزيفة[٤٢] وهو قول حكمته عوامل سياسية حزبية خالصة .

وفى ٨ نوفمبر ١٩٤٤م صدر مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٤م يقضى بالغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التى تمت فى عهد وزارة النحاس[٤٣]، وأعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس الى وظائفهم وأحيل الى المعاش كل ما عرف عنه أنه كان ضليعا مع الوفد ومن بين هؤلاء الدكتور طه حسين المستشار الفنى لوزارة المعارف[٤٤].

ولعل من أهم العوامل فى تقوية الهيئة السعدية هو كراهية السيدة صفية زغلول «حرم سعد زغلول» لحزب الوفد وكراهيتها الشديدة للنحاس ، ومما يستوقف النظر انها رفضت أن تهنىء النحاس عقب توليه وزارة ٤ فبراير عندما ذهب ليلتقى تهنئة أم المصريين «كما كان يطلق عليها» وقال لها وهو يقبل يدها : «جئنا لنتلقى من أم المصريين تهانينا» فقالت له : «أنا أعزيكم ولا أهنئكم ، ليس خليفة سعد زغلول هو الذى يتولى الحكم على أسنة الرماح البريطانية «فقال

النحاس» نحن أنقذنا العرش ، وأنقذنا الاستقلال «فقالت» لن تثبت الايام الا أن خليفة سعد تولى الحكم على دبابات الانجليز»[٤٥] .

ويبدو ان السيدة صفية زغلول كانت تناصر الدكتور أحمد ماهر على اعتبار أن الهيئة السعدية هى الرصيد الوطنى الباقى من تراث سعد زغلول ولذا فقد فتحت أمامهم النادى السعدى وراحت تستقبل اعضاء الهيئة السعدية وتزودهم بنصائحها وحدث فى ذكرى سعد سنة ١٩٤٣م أن هاجم شباب الوفد الشبان السعديين أثناء زيارتهم لبيت الأمة ، وراحوا يقولون فى مواجهة الدكتور أحمد ماهر : النحاس . فما كان من الدكتور ماهر الا أن قال : انجليزى انجليزى . وردد السعديون هذا الهتاف فأرسلت الحكومة قوات البوليس واقتحموا بيت الامة وضربوا الشبان السعديين أمام أم المصريين[٤٦] من هنا كان عداء صفية زغلول الصريح للنحاس وحكومته وبدا ذلك فى عدة أمور :

أولا : انها طلبت من الوفد ان يبحث عن مكان اخر للإجتماعات غير بيت الامة .

ثانيا : انها ذهبت عقب ٤ فبراير الى القصر الملكى واعتذرت باسم سعد زغلول عما فعله خليفة سعد وقالت لحسنين باشا (رئيس الديوان) قل للملك انه ليس من مبادىء سعد أن يتولى الوفد الحكم على الدبابات وقد اختلف سعد كثيرا مع الملك فؤاد ولكنه لم يلجأ مرة واحدة للأجنبى وكان يقول : «الملك هو رايتنا جميعا» واضافت السيدة صفية زغلول «اننى منذ يوم ٤فبراير لا أنام الليل واننى اعجب كيف ينام الرجال»[٤٧] .

أما ردود أفعال النحاس على تلك المواقف. فقد قاطع بيت الأمة ومنع جميع وزرائه من زيارة صفية زغلول وصدرت الاوامر الى الرقابة بأن تحذف مقالات الثناء عليها أو حتى مجرد ذكر اسمها[٤٨] ويبدو ان النحاس قد حاول اعادة العلاقات مرة ثانية مع بيت الامة فقد حاول عثمان محرم أن يبذل الوساطة تمهيدا لعودة العلاقات الا أن السيدة صفية زغلول أجابت بأنها لا تضع يدها فى يد النحاس وانها تغفر له اساءته لشخصها اما اساءته لمصر وللملك مصر فهى لا تستطيع ان تنساه" [٤٩]وهو قول يحمل كثيرا من المزايدة والمبالغة مجاملة لأصدقائها من السعديين.

ويبدو ان السيدة صفية زغلول قد تأثرت كثيرا من أحاديث الدكتور احمد ماهر ـ الذى كان يتردد كثيرا على صفية زغلول ، التى كانت تصرح دائما أن الوفد وزعامته قد خرجا على خط سعد زغلول وان الباقى من رصيده هو أحمد ماهر وهيئته السعدية(٥٠).

وعلى الرغم من كل هذا فقد كانت صفية زغلول تعتبر النحاس ضحية للعديد من الشخصيات التى زينت له ما صنع فى ٤ فبراير وكانت تقول " أننى حزينة على النحاس الذى عرفته قبل ١٩٤٢ ولا استطيع ان انسى انه خدم مصر حتى ذلك الحين خدمات صادقة اما النحاس بعد ذلك «فمنه لله» (٥١) ولعل هذا يفسر عزوف النحاس عن المشاركة فى تشييع جنازتها .

وهكذا تجمعت كل أنواع المعارضة لكى تتخذ من النحاس وحكومته هدفا ضد الوفد وحمل النواب السعديون حملة شديدة على الحكومة لدرجة أنهم طالبوا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ مما يمس استقلال مصر(٥٢) وكأن السعديين أنفسهم لم يشتركوا فى توقيع هذه المعاهدة فقد كانوا اعضاء بارزين فى الوفد واصبح من الممكن أن نسمع فى مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول وباء الكوليرا مثل هذه الكلمات التى يتمثل فى سخريتها المرة ذلك العداء الشديد الذى يكنه الاعضاء السعديون ضد حكومة الوفد " أن مصر تعيش ساعات عصيبة لقد جاءتنا الملاريا كما جاءتنا الحكومة مع هذا الفارق الوحيد وهو أن الملاريا قد جاءتنا على متن الطائرة البريطانية كما جاءتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى (٥٣) وعلى الرغم من أن هذه الكلمات لم تنشرها الصحف الا أن الناس قد تناقلوها وأصبحت حديث رجل الشارع فى مصر .

وعموما فلم يترك السعديون فرصة الا استغلوها بهدف زعزعة ثقة المصريين فى الوفد وقيادته وما كانت مذكرة نوفمبر ١٩٤٣ الا انطلاقا من هذه السياسة تلك المذكرة التى قدمها المعارضون ومن بينهم الحزب السعدى الى قادة الدول الكبرى المجتمعون فى القاهرة (تشرشل ـ روزفلت ـ شاينج كاى شك) حيث شهروا فيها بالوفد وسياسته وحددوا مطالب مصر فى أربع نقاط اساسية :

١- التسليم باستقلال مصر ورفع القيود التى أوجدتها المعاهدة وجلاء جميع القوات الاجنبية .

٢- الاعتراف بحقوق مصر فى السودان .

٣- استرداد مصر كامل سيادتها على قناة السويس .

٤- اشتراك مصر فى مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة ذات سيادة .

لقد تضمنت المذكرة أيضا الشكوى من سوء استخدام الوزارة للأحكام العرفية والرقابة الصحفية[٥٤] وهذه المذكرة لاتختلف عن مذكرة الوفد، التى قدمها الى الحكومة البريطانية فى ابريل ١٩٤٠ حيث ان كلا منهما تعد مناورة سياسية بهدف لفت نظر السياسة البريطانية الى أن المعارضة قدملت الانتظار .

والمهم ان هذه المناورة البارعة لم تكن من اختراع المعارضة وانما كانت بإيعاذ من الملك فاروق[٥٥] .

واستطيع ان اقول ان سياسة الهيئة السعدية لم تكن قائمة على أى أساس ديمقراطى او دستورى وان مبالغتها فى فكرة الديمقراطية تتناقض تماما مع سياسة حكومات الاقلية والتى ترأست الحكم بدأ من يناير ١٩٣٨ وحتى ٤ فبراير وقد كانت الهيئة السعدية من بين الاحزاب التى اشتركت فى الحكم على الرغم من مخالفة ذلك صراحة لنص الدستور الذى يخول لحزب الاغلبية حق تشكيل الحكومة الا أن احزاب الاقلية قد تمكنت من تزييف الانتخابات بالعديد من الوسائل وصادرت فى ذلك حق الامة فى اختيار مرشحيها وللاسف فقد تعودت العديد من الحكومات على المضى فى هذا الطريق الذى يعد انتهاكا صريحا لابسط حقوق الانسان المصرى .

الاحرار الدستوريون :

وهم اول تجمع خرج على الوفد سنة ١٩٢٢ وتولوا الوزارة منفردين احيانا ومؤتلفين مع غيرهم أحيانا اخرى وكانت أخر وزارة لهم تلك التى تولوها عقب

اقالة الوفد ١٩٣٧ واستمروا فيها حتى اغسطس ١٩٣٩ ولعل من أهم الأسباب التى دعت الى تأليف الحزب الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره وتنفيذه والحفاظ على الحياة الدستورية وتأكيدا لاهمية الدستور عند مؤسسى الحزب نعتوا انفسهم باسمه(٥٦).

واعتمد الحزب فى تكوينه على طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية من ذوى الثقافات الاجنبية .

وبالرغم من أنهم يهدفون الى استقلال البلاد الا أنهم يحرصون على مكاسبهم الاقتصادية والاجتماعية حيث نصت المادة السادسة من برنامج الحزب على ضرورة تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل على اساس من العدل(٥٧).

والعدل مبدأ اخلاقى يفهم باكثر من زاوية حيث يفهمه الرأسماليون بأنه الارتقاع بالمستوى الاجتماعى للعامل فى اطار النظام القائم ويفهمه الاشتراكيون على اختلاف درجاتهم بأنه تغيير فى اساس ملكية وسائل الانتاج ، لذا فقد ظلت مبادىء هذا الحزب مصدر شك وريبة لدى قطاعات كبيرة من العمال المصريين لان الصفة الغالبة على هذا الحزب أنه تجمع يعتمد على العصبيات اكثر من اعتماده على مبادىء سياسية حيث ضم العائلات ذات العصبيات الريفية ومن هنا كان أكثر الاحزاب تفككا وتعرضا للخلافات الشخصية حول زعامته(٥٨).

ويلاحظ أن كل الاحزاب السياسية فيما عدا الحزب الوطنى انشطرت عن الوفد او صدرت عن اشخاص اصلا من انصار الوفد فالاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والهيئة السعدية والكتلة الوفدية كل هذه القوى تألفت من أشخاص انفصلوا عن الوفد فى هذا الوقت أو ذاك .

وعلى الرغم من أن هذا الحزب يعد من أهم الاحزاب مطالبة بالدستور الا أنه ما ان ترأس محمد محمود الحكومة (ديسمبر ١٩٣٧) حتى قامت حكومته بحركة تنقلات داخل الجهاز الادارى للدولة وشملت أيضا إجراءات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية وأحلت المواليين لها محلهم ولعل هذا كان مقدمة لتزييف ارادة الامة حتى لقد شهد السفير البريطانى بأنه بات واضحا ان الانتخابات سوف «تزيف» بواسطة الحكومة(٥٩).

وبالفعل فقد بدأت الحكومة فى القيام بالعديد من الاجراءات التى تؤكد عزمها على تزييف ارادة الامة ولعل الخطوة الاولى فى تلك العملية ما قامت به الحكومة من إجراء الانتخابات على مرحلتين (الوجه القبلى فى يوم والوجه البحرى بعد ثمان واربعين ساعة) وتذرعت الحكومة بحجة الحفاظ على الامن والنظام وحتى يبدو هذا الاجراء وكأنه لايتعارض مع الدستور فقد تم اصدار فتوى من قلم قضايا الحكومة بأن هذا الاجراء لا يتناقض مع الدستور[٦٠].

ولعل هذه هى المرة الأولى فى تاريخ الحياة النيابية المصرية التى تجرى فيها الانتخابات على مرحلتين بدلا من اجرائها فى يوم واحد كما كان متبعا من قبل ولا يخفى نائب رئيس الاحرار الدستوريين الهدف الحقيقى من وراء هذا الاجراء حيث يقول : (لقد كان محمد محمود أكثر اطمئنانا الى الوجه القبلى فاذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى لأنصار الحكومة اثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثيرا كبيرا) [٦١].

ولم تكتف الحكومة بهذا الاجراء وانما اقدمت على تعديل الدوائر الانتخابية عن طريق فصل بعض المناطق أو ضم مناطق أخرى بما يتفق ومصالح مرشحى الحكومة[٦٢].

ومن المؤكد ان ما أقدمت عليه الحكومة من تعديل الدوائر الانتخابية ادى الى الاستهانة بالقانون واقتناع الاحزاب بامكان تعديل تلك الدوائر على هواهم ولم تفرق الاحزاب بين المبادىء القومية الثابتة والمنافع الحزبية العاجلة ولعل ما اقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٣٧ يعد مثالا واضحا لمدى الاستهانة بفكرة ثبات الحدود الجغرافية بين الاقاليم[٦٣].

ولقد بقى الدستوريون فى الحكم اكثر من عام ونصف لم يعملوا الا الإجراء التقليدى الذى تتبعه كل وزارة حزبية وهو سن القوانين والتشريعات بهدف التضييق على خصومها السياسيين.

ووفقا لهذا الاتجاه فقد أصدرت الحكومة مرسوما فى ٨ مارس ١٩٣٨م ــ بمنع قيام الجمعيات او الجماعات التى لها صورة تشكيلات شبه عسكرية " القمصان الملونة (٦٤) .

ويبدو ان الملك فاروق كان قاسما مشتركا فى حركة الصراع الدائر بين القوى السياسية المختلفة بهدف أن يكون للقصر موقف الريادة او بالمعنى المتعارف عليه أن يكون فاروق هو المصدر الفعلى للسلطات وفى المقابل فلا مانع من أن يتغاضى عن أى تجاوزات تحدثها حكومات الأقلية حتى ولو كان من بين هذه التجاوزات تزييف ارادة الامة .

ويمضى أحد زعماء الاحرار الدستوريين فى تصوير ما حدث عقب فوزهم الدستوريين فى انتخابات ١٩٣٨ فيقول " لقد كان من المتوقع الا يقبل الملك استقالة الحكومة وأن يكلف محمد محمود باعادة تأليفها لكن ما حدث أن الوزارة قدمت استقالتها فاستبقاها الملك للبت فيها ومضت الأيام ولم يبت فى امر الاستقالة ولا فى الوزارة الجديدة بل ان البرلمان افتتح وألقى محمد محمود خطاب العرش وأمر الوزارة مازال معلقا وعندما صدر الامر لمحمد محمود بتأليف الوزارة قدم كشفا باسماء اعضائها فاستبقاه الملك وطلب كشفا آخر وهكذا حتى قدم محمد محمود ثمانية كشوف(٦٥).

ويبدو أن على ماهر (رئيس الديوان الملكى) قد لعب الدور الرئيسى فى افساد العلاقات بين القصر والأحرار الدستوريين بهدف أن يكون لكامل البندارى موقعا فى الحكومة حتى ينقل للقصر ما يدور داخل جلسات مجلس الوزراء(٦٦) .

ولم تستطع حكومة محمد محمود ان تقف فى وجه هيمنة القصر ومحاولاته المتكررة للنيل من استقلال الحكومة حتى وصل الامر ان على ماهر قد تخطى عمل الحكومة وقام بتمثيل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن (مارس ١٩٣٩) على الرغم من أن محمد محمود كان حريصا على الذهاب الى هذا المؤتمر حتى يحظى ببعض الشعبية وخصوصا وان هذا المؤتمر (المائدة المستديرة) سيناقش القضية الفلسطينية التى تحظى باهتمام بالغ من الشعب المصرى ،

وتشير الوثائق الامريكية الى أن على ماهر كان حريصا على عدم حصول محمد محمود على تلك الشعبية(٦٧).

ويضيف نائب رئيس الاحرار الدستوريين قائلا : «لقد كان محمد محمود يريد أن يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر راجيا أن يكون له فخر المشاركة فى تفريج أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة وكان الرجل مغتبطا بما يرجو ان يقوم به من ذلك ايما اغتباط» (٦٨).

وإذا كان هذا الموقف يعد تصعيدا فى الصراع بين القصر والحكومة فانه من ناحية أخرى يعتبر مخالفة صريحة لأ بسط المبادىء الدستورية فلم يكن من الطبيعى ان يسافر رئيس الديوان فى مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية هى بلا شك من اختصاص الحكومة ، ولما كان على ماهر لم يحصل على تكليف رسمى من الحكومة(٦٩) حتى تتحمل مسئولية أعماله فان هذا الاجراء يعد مخالفة لابسط القواعد الدستورية والقانونية .

وكان الأجدر بحكومة محمد محمود ان تقدم استقالتهاولعلها بذلك قد تحظى بشعبية اكثر من اشتراكها فى مؤتمر المائدة المستديرة وهى بذلك تضع فاروق وحاشيته فى موقف غاية فى الصعوبة الا أن الدستوريين قد قبلوا على أنفسهم أن يكونوا تابعين للقصر على اعتبار أنه مصدر السلطات الحقيقية وهم من هذه الناحية يتحملون القدر الاكبر فى المسئولية .

والحقيقة انه لم تكن هناك ضرورة وطنية تستدعى قبول محمد محمود تشكيل الحكومة من البداية بعدما تأكد ان الهدف من اقالة حكومة الوفد هو المجىء بحكومات الاقلية التى لن تقف فى وجه النفوذ المتنامى للقصر . والغريب ان كثيرا من المشاكل التى دار حولها النزاع بين الحزب والقصر كانت بخصوص مسائل سبق ان وقع النزاع حولها من قبل بين حكومة الوفد والقصر ويومها وقف الاحرار الدستوريون الى جانب القصر ضد الوفد(٧٠) .

وكان على الاحرار الدستوريين ان يدفعوا ثمن عدوانهم على الدستور وكان الثمن غاليا حيث تنقلت خيوط السلطة التى تبقت فى يد حكومتهم الى يد

القصر وما ان حل عام ١٩٣٩ حتى كانت الحكومة قد وصلت الى درجة لم تعد تملك من السلطة الا ما تستمده من القصر واصبح دستور القصر هو دستور الحكومة[٧١] .

وظل الصراع قائما بين على ماهر ممثلا للقصر وبين محمد محمود الذى كان يصارع المرض حتى اضطر الى تقديم استقالته .

ولقد اختلفت الروايات حول ظروف الاستقالة فالبعض يعتقد بأن تقديم الاستقالة قد تم بناء على أوامر القصر[٧٢] والبعض الاخر يعتقد ان محمد محمود قد ابلغ الملك برغبته فى الاستقالة بعد ان علم ان على ماهر يتصل ببعض الاشخاص ليعرض عليهم الاشتراك معه فى الوزارة الجديدة[٧٣] .

أما محمد محمود نفسه فيقول للسفير البريطانى غداة تقديم استقالته . انه ليس من سبب سوى ظروفه الصحية[٧٤] واعتقد ان القصر هو الذى طلب من محمد محمود ان يقدم استقالته نظرا لأن على ماهر كان حريصا على اقالة محمد محمود حتى تسند اليه رئاسة الحكومة ولما كانت العلاقة بين فاروق وعلى ماهر تتسم بالود المتبادل فمن الطبيعى ان يطلب فاروق من محمد محمود ان يقدم استقالته ومما يضاعف من هذا الاعتقاد ما تشير اليه الوثائق الامريكية من ان محمد محمود لم يعد موضع ثقة الملك فاروق بسبب مؤامرات على ماهر[٧٥] .

وسواء أكان القصر هو الذى أوعز الى محمد محمود بتقديم الاستقالة أو ان محمد محمود هو الذى أقدم من نفسه على تقديم الاستقالة فالمحصلة واحدة وهو ان الاستقالة قد قبلت لأن الحكومة لم تعد تحظى برضاء الملك .

وهكذا سلكت احزاب الاقلية طرقا لا تتفق مع الدستور معتمدة على القصر الذى لم يتورع عن اقالة اية حكومة حينما يجد ان الغرض من بقائها قد استنفد وبخروج الدستوريين من الحكم انتقلوا الى صفوف المعارضة الا أن معارضتهم كانت دائما فى اطار التعاون مع بريطانيا باعتبارها الدولة الحليفة ولقد ذكر السفير البريطانى : «أن الدكتور احمد ماهر يبدى قدرا كبيرا من التعاطف مع

الدول الديمقراطية وأنه يرى ضرورة خلق روح الثقة بانجلترا واعطائها حقوقا اكثر مما ورد فى معاهدة ١٩٣٦ وان الاحرار الدستوريين يشاركون الدكتور احمد ماهر فى وجهة نظره تلك»(٧٦).

ولقد انقسم الدستوريون فيما بينهم حول كثير من القضايا الوطنية فبينما كان رئيس الحزب موافقا على اعلان الاحكام العرفية كانت الغالبية العظمى ترى خلاف هذا الرأى على اعتبار ان مصر لم تعلن الحرب فضلا عن بعدها عن ميادينها ومن ثم فلا موجب لفرض هذا القانون المقيد للحرية واذا كان الغرض من هذا القانون هو ضمان موقف مصر بجانب انجلترا ففى استطاعة الحكومة استصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض ولقد صدرت تشريعات مشابهة تتعلق بالسفن والتموين والصحف واجهزة الاعلام وبعد مناقشة الموضوع داخل اجتماعات الحزب تمكن محمد محمود من ان يقنع الغالبية بأهمية اعلان الاحكام العرفية بحجة ان الدستوريين لو كانوا شركاء فى الحكم لتضامنوا مع الوزارة فى هذا الاجراء وليس من الانصاف ان يكون للانسان فى الموضوع الواحد رايان متناقضان تبعا لوجوده فى الحكم أو كونه فى المعارضة(٧٧).

أما عن موقف السعديين من قضية دخول مصر الحرب ضد المانيا فلقد اختلفت وجهات النظر فبينما كان محمد محمود (رئيس الحزب) يرى ان أفضل وسيلة لتدعيم الصداقة بين مصر وبريطانيا هو ان تعلن مصر الحرب ضد المحور(٧٨) كان نائب رئيس الحزب (الدكتور هيكل) وغالبية الحزب يؤيدون الاتجاه القائل بضرورة تجنيب مصر ويلات الحرب(٧٩).

وعندما تقدم الوفد بمذكرته الى السفير البريطانى ـ أبريل سنة ١٩٤٠ ـ تلك المذكرة التى وصفها السفير البريطانى بأنها تعد تطرفا فى المطالب الوطنية بهدف أن يعيد الوفد هيبته وقدرته على خلق المتاعب وعدها نقطة تحول خطيرة فى العلاقات المصرية البريطانية (٨٠) وعلى الرغم من أن المطالب القومية التى دعت اليها تلك المذكرة كانت موضع رضاء وقبول من كل القوى السياسية الا أن محمد محمود (زعيم الدستوريين) قد وصفها بأنها محاولة للحصول على شىء بالتهديد والابتزاز وانها ابعد ما تكون عن الحنكة السياسية(٨١) .

أما عن موقف الدستوريين من أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

فلقد انضم الدستوريون بكل قواهم الى القوى المناهضة للوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ ولقد رأى الدستوريون فى تلك الازمة فرصة لتكوين وزارة ائتلافية برئاسة النحاس فهى تضمن اشتراك الوفد وتحول دون انفراده بالحكم كما يريد القصر وتنسجم مع ما للوفد من اقلية فى البرلمان ، وبينما اعتبر الدكتور هيكل أن تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس يعد حلا كريما للموقف ويجعل رفض الانذار مأمون العاقبة ويحافظ على استقلال مصر وسيادتها[٨٢]وبعث محمد محمود رئيس الدستوريين رسالة احتجاج واستنكار للسفير البريطانى سلمها «دسوقى اباظة» سكرتير عام الحزب الى «والتر سمارت» «سكرتير السفارة» وتضمنت تلك الرسالة العلاقة بين ما حدث فى ٤ فبراير ومعاهدة ١٩٣٦ على اعتبار ان ما حدث يعد انتهاكا خطيرا لمعاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا[٨٣].

ومن المؤكد ان بريطانيا كانت تقدر اهمية العلاقة الوطيدة مع الدستوريين لذلك أوفدت والتر سمارت «السكرتير الشرقى للسفارة» الى منزل الدكتور هيكل - رئيس الحزب بالنيابة - لينقل اليه تحيات الحكومة البريطانية وتقديرها لسياسة الحزب ومواقفه فى مناصرة الديمقراطية . ومما يلفت النظر أن الدكتور هيكل لا يثير موضوع ٤ فبراير كقضية خلاف مع بريطانيا وأنما يطلب من السكرتير الشرقى «والتر سمارت» ان تتوسط بريطانيا لدى الوفد لتخصيص عدد من المقاعد للمعارضة ويحاول الدكتور هيكل ان يربط بين هذا المطلب وحادث ٤ فبراير بقوله : «لابد من تخصيص نسبة من الدوائر الانتخابية لاحزاب المعارضة والا ستضطر هذه الاحزاب اليمهاجمةالوفدالذى جاء الى الحكم على أسنة الحراب البريطانية» [٨٤].

وعملا على ارضاء المعارضة فقد كتب السفير البريطانى الى حكومته بأن توعز الى صحيفة التيمز والى الاذاعة البريطانية " ب . ب . س " ليقدما تعليقا على عودة الوفد الى الحكم بما يؤكد أن بريطانيا تقرر موقف السعديين والاحرار الدستوريين لاخلاصهما لمعاهدة ١٩٣٦ ولمناصرتهما لقضية الديمقراطية فى العالم[٨٥] .

ويبدو ان السفارة البريطانية فى محاولة منها لكسب ود المعارضة قد بذلت محاولات مع الوفد فيما يتعلق بتخصيص عدد من المقاعد البرلمانية لهم الا ان حكومة الوفد اشترطت ان يعلن الدستوريون والسعديون ان مصطفى النحاس قد ادى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله الوزارة فى ٤ فبراير[٨٦] فاذا ما وافق الدستوريون والسعديون على هذا التصريح يمكن الدخول فى مفاوضات حول عدد المقاعد التى يمكن ان تترك للمعارضة وابدى الدستوريون موافقتهم على الشرط السابق[٨٧] الا أن عدد المقاعد التى تترك للمعارضة كانت موضع خلاف حيث طلب الدستوريون ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب وتمسك الوفديون بنسبة ١٥ ٪ فقط .

وهكذا ابدى الدستوريون موافقتهم على أن يعلنوا ان مصطفى النحاس بقبوله الوزارة فى ٤ فبراير قد ادى خدمة جليلة للبلاد على شرط ان يتنازل الوفد عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب والا فان عودة الوفد تعتبر على اسنة الحراب البريطانية .

وعندما فشلت المفاوضات قرر الدستوريون متضامنين مع باقى الاحزاب مقاطعة الانتخابات وهكذا كان موقفهم غريبا لان امتناعهم عن دخول الانتخابات لم يكن احتراما لمبدأ ولا احتجاجا على حادث وقع ولا ايمانا بعقيدة لانهم مستعدون لدخول الانتخابات على شرط الاتفاق على الدوائر.

وهكذا عادت نفس المناورات التى حدثت يوم ٤ فبراير يوم ان قالوا لمصطفى النحاس : اذا قبلت تشكيل وزارة قومية فان هذا يعد خروجا من دائرة الانذار البريطانى «وعندما اصر النحاس على رفض الحكومة القومية قالوا له : «أنك جئت على اسنة الحراب البريطانية واليوم يطلبون عددا من المقاعد فى مجلس النواب مقابل أن يقولوا بأن النحاس قد أنقذ البلاد بقبوله الحكم واذا رفض قالوا لن ندخل مجلس النواب لانه امتداد للحكومة التى جاءت على اسنة الحراب البريطانية.

ومن هنا فقد اشترك الدستوريون مع باقى القوى المناهضة للوفد فى مقاطعة الانتخابات واخذوا يعقدون الاجتماعات للتباحث فى كيفية مواجهة

الوفد على اعتبار أن الوفد هو قضيتهم الأولى وجريا على سياسة النيل من الوفد فقد بعث الدكتور هيكل بخطاب الى الملك فاروق يتذمر فيه من الحكومة وسياستها واعتبارها الحكم مغنما وعاب عليها تأليفها لجنة لبحث تبعات مصر وقضايا مابعد الحرب(٨٨)وهو موقف يتم عن قدر كبيرمن الصراعات الحزبية .

وظل رئيس الوزراء ـ مصطفى النحاس ـ هدفا لهجمات شديدة وجهتها اليه المعارضة مشيرة دائما الى ظروف مجيئه الى الحكم ولم تتنازل كل الاحزاب عن اللجوء الى أى الطرق مهما كانت بهدف النيل من الوفد وقيادته بما فى ذلك اللجوء الى قادة الحلفاء (٨٩) وتناسى الدستوريون انهم قد اخذوا على الوفد هذا المسلك فى مذكرة سنة ١٩٤٠ حينما تقدم الى السفير البريطانى بمطالب مصر حيث اعتبرها محمد محمود مسلكا غاية فى الانتهازية وطعنة فى ظهر الحليفة(٩٠).

ومرة ثانية يحاول الاعضاء الدستوريون فى مجلس الشيوخ اثارة مذكرة ١٩٤٠، فى محاولة لاحراج الحكومة على أساس ان ما كان يعتبره الوفد مطلبا وطنيا سنة ١٩٤٠ قد اصبح أمرا منسيا عقب ٤ فبراير .

الا أن النحاس فى محاولة منه لتبديد تلك الاتهامات قد أعلن ان المذكرة بكل مطلب من المطالب الوطنية المدونة بها وفى مقدمتها الجلاء عن السودان هى فخرنا ولا تزال هى نفس مطالبنا نعمل لها جهد طاقتنا حتى يأذن الله بتحقيقها أو نفنى دونها(٩١).

والحقيقة ان ما أعلنه النحاس والخاص بمذكرة ابريل ١٩٤٠ لم يقترن بأية خطوة عملية وانما كان من قبيل الاستهلاك السياسى لرد الهجمات المتكررة التى توجهها المعارضة بهدف النيل من الوفد والتقليل من دوره امام الرأى العام .

واستطيع ان اقول ان الاحزاب المصرية قد اضاعت قدرا كبيرا من جهدها فى قضايا تعد ثانوية بالنسبة للقضية الاولى وهى الاحتلال حيث لم تشغل هذه القضية المكانة اللائقة بها وبالتالى فان حكومة الوفد قد انشغلت بالدفاع عن نفسها وراحت تسوق العديد من المبررات فى محاولة لإقناع الرأى العام بسياستها .

وبالقدر الذى كانت تنشط به المعارضة كانت حكومة الوفد تندفع للارتباط بالاحتلال وتلبية كل طلباته سواء أكان هذا نكاية فى المعارضة أو خوفا من تسلط الاحتلال ولذا فان الوفد يعد مسئولا مسئولية مباشرة عن العديد من التجاوزات التى وقعت طوال فترة بقائه فى الحكم حيث أتاح لخصومه فرصة قوية لمعارضته حتى وصل الامر الى التشكيك فى وطنيته[٩٢].

وبدلا من ان تقدم الحكومة على تبديد تلك المزاعم راحت تضاعف من هذا الاعتقاد عن طريق الاجراءات الادارية التى شملت نقل وفصل العديد من المديرين وكبار الموظفين بحجة انهم يناصرون احزاب الاقلية[٩٣].

والواقع ان الرقابة على الصحف ومنع الاجتماعات العامة والاعتقالات السياسية قد مكن الوزارة من أن تطلق يدها أكثر مما فعلت الوزارات الوفدية فى أى عهد مضى أو حتى وزارات الاقلية .

وعملا بقانون النفى الادارى باتت المعارضة تتوجس خوفا من هذا السلاح الذى استعملته الحكومة أسوأ استعمال وحتى مقار الاحزاب خضعت لرقابة شديدة من جانب البوليس السياسى مما اضطر الغالبية الكبرى من اعضاء الاحزاب الى الاعتكاف فى منازلهم خوفا من الاعتقال[٩٤].

والحقيقة ان احدا لا يستطيع ان يخص سياسيا مصريا من الاشتراك فى اتاحة الفرصة للسفير البريطانى لانتهاك حرية مصر وكرامتها واستقلالها على النحو الذى حدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وزعماء الاحزاب كانوا يخشون دائما ان يحل البرلمان الذى يضم نوابهم مما جعلهم يخشون الاحتكام من جديد الى الانتخابات حرصا على مكاسبهم وتأليف حكومة برئاسة النحاس قومية كانت او ادارية او وفدية خالصة لم يكن ليزيل آثار الانذار البريطانى والمسئولية عن هذا الحادث قسمة بين القصر والزعماء والاحزاب والسفير البريطانى ، كل بقدر موقعه .

أما من كان مسئولا منهم بشكل أكثر أو أقل فلا يغير من الحقيقة فى شىء.

لقد كان النحاس يريد ان تكون الحكومة كلها وفدية لمصلحته ومصلحة حزبه

واحزاب الاقلية تريد ان تكون الحكومة ائتلاقية حتى يكون لهم نصيب فى الحكم والقصر مرغم تحت ضغط الانجليز ولكنه يكره النحاس ويود ان تكون الحكومة مؤلفة من جميع الاحزاب لكى تتاح له فرصة المؤامرة تأييدا لسلطته وانتقاصا من سلطة الوفد .

ولم يعد الوفد هو ذاك الحزب الذى استطاع فى الماضى ان يحوز اجماع مصر فى ساعات الثورة العصيبة فانشقاق العديد من اعضائه قد أدى الى تغيير ملامحه الاصلية وما حدث فى ٤ فبراير كان بمثابة الضربة القاتلة لنفوذه ، لقد بعد به العهد عن ذلك الوقت الذى كان من الممكن (كما حدث سنة ١٩٣٥) ان نرى شابا اصيب بجرح قاتل اثناء احدى المظاهرات فيغمس منديله فى دمه ليرسله - حبا وتقديرا - الى مصطفى النحاس قبل أن يلفظ آخر انفاسه(٩٥).

لقد فقدت الجماهير المصرية حماسها الذى لم يعد يدفعها للموت فى سبيل الوفد ولذا فاننى استطيع أن أقول أن ما حدث فى ٤ فبراير كان أهم الاحداث - وأعظمها تأثيرا على شعبية الوفد .

الإخوان المسلمون :

وفى الوقت الذى كانت دعوة مصر الفتاة تنتشر وتجد الانصار من بعض الشباب وتحظى بتأييد صريح او ضمنى من بعض رجال السراى والاحزاب كانت تجرى فى مصر دعوة أخرى تشابه دعوة مصر الفتاة من بعض الوجوه وتختلف عنها فى وجوه اخرى ولكن الدعوتين تتفقان من حيث انهما خروج على المألوف فى قيام الاحزاب فلم تكن الاوضاع الاقتصادية او السياسيةهى محور الارتكاز فى قيام الجماعتين وانما اتخذ كل منهما من الاسلام أساسا شاملا باعتبار أن الدعوة الاسلامية تجمع فى اطارها كل جوانب الحياة .

ولعل قيام جماعة الاخوان على هذا الاساس يعد من أهم العوامل فى شدة الاقبال عليها والاهتمام بها . ولما كانت الدعوة ذات طابع دينى فقط فى بدايتها لذلك انضم اليها كثيرون من أنصار مختلف الاحزاب القائمة حينئذ دون أن

يجدوا فى الانضمام اليها والولاء لها ما يخالف او يتعارض مع ولائهم لاحزابهم السياسية(٩٦).

وقبل ان يعلن حسن البنا نزول الاخوان الى مجال العمل السياسى فان مؤتمر الطلبة الاخوان بجمعية الشبان المسلمين (مارس ١٩٣٨) قد ابرز فى قراراته الاهتمام بالجانب السياسى على اعتبار ان اهتمام المسلم بشئون بلده من أهم المبادىء التى تقوم عليها الدعوة الاسلامية وانحصار معنى الفكرة الاسلامية فى حدود الواجبات الروحية امر يتنافى مع طبيعة الاسلام (٩٧).

وكان نزول حسن البنا الى ميدان العمل السياسى فى مايو سنة ١٩٣٨ هو الانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل الدعوة وكان المبدأ الاول من مبادىء هذه المرحلة ان الاسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائى للحياة بكافة نواحيها(٩٨) .

وفى العدد الاول من مجلة النذير يقول حسن البنا : " انه منذ عشر سنوات بدأت دعوة الاخوان المسلمين خالصة لوجه الله مقتنية اثر الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم متخذه القرآن منهاجا ولم يشترك الاخوان فى المنازعات الحزبية بل كرسوا جهدهم فى ميدان التربية وتغيير العرف العام وتطهير النفوس واذاعة مبادئ الحق والجهاد وقد نجحت الجماعة فى ذلك وأما اليوم فلن يكون ذلك وستخاصمون هؤلاء جميعا فى الحكم وخارجه خصومة شديدة ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعاليم الاسلام منهاجا يسيرون عليه ويعلمون به فإما ولاء وإما عداء ولسنا فى ذلك نخالف خطتنا او ننحرف عن طريقنا او نغير مسلكنا بالتدخل فى السياسة كما يقول الذين لا يعلمون ولكننا ننتقل خطوة ثانية ولا ذنب لنا ان تكون السياسة جزءا من الدين وان يشمل الاسلام الحاكمين والمحكومين فليس فى تعاليمه : اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله ولكن فى تعاليمه : قيصر وما لقيصر لله الواحد القهار (٩٩).

وكان نزول حسن البنا الى ميدان العمل السياسى مثار اهتمام كل القوى السياسية فى مصر وخصوصا فى هذا الوقت بالذات (١٩٣٨) ففى هذا العام

كان الملك قد اتم انتصاره على الوفد بينما انسلخ عن الوفد حزب السعديين كما اخذت جماعة مصر الفتاة تهاجم الوفد علنا وتتنكر للدستور والحياة النيابية والمناداة بفاروق خليفة للمسلمين ، فى الوقت الذى بدأت جماعة الاخوان فى التقرب من القصر حيث كان الاحتفال بذكرى جلوس فاروق على عرش مصر وتجمع الاخوان المسلمون فى ميدان عابدين وهم يرددون يمين الولاء التقليدى " نمنحك ولاءنا على كتاب الله وسنة رسوله" .

ويبدو ان نزول الشيخ حسن البنا الى ميدان العمل السياسى فى هذا الوقت بالذات كان موضع اهتمام ولوم شديدين حيث اعتقد البعض ان هذه الدعوة على علاقة بالفاشية والنازية بل وقد تجرأ البعض وشكك فى صدق هذه الدعوة مدعيا أنها تشبه الى حد كبير الدعوة الفاشية فى ايطاليا والنازية فى المانيا[١٠٠].

ولعل من المناسب ذكر بعض الملحوظات على هذا الكلام :

أولا : علاقة حسن البنا بالقصر فى فترة بداية الدعوة لا تفسر على أنها ولاء للنظام بقدر ما هى خطة مرحلية لخدمة قضية الدعوة فى مرحلتها الاولى .

ثانيا : اختيار سنة ١٩٣٨ بالذات بداية للمرحلة الثانية من مراحل الدعوة وهى مرحلة الاعلان عن الهوية السياسية للدعوة فمن البديهات ان اية دعوة تختار ما يناسبها من وقت للاعلان عن برامجها واهدافهاعلى اعتبار ان الجماعة قد وصلت الى حالة تمكنها من الانتقال الى هذه المرحلة حيث كثرت شعبيتها وتعددت وسائلها واصبح لها صحفها الناطقة باسمها (جريدة النذير) . «مجلة النار» وأصبحت الدعوة تعم أرجاء مصر وخصوصا بين طبقة المثقفين الذين فقدوا كل ثقة فى الاحزاب التقليدية القائمة .

واذا كانت الدعوة قد ارتبطت بالقصر أو بحكومات الاقلية فلم يكن هذا ولاء للقصر او للحكومات أو ثقة فيهم وإنما كان خدمة للقضية ذاتها فليس من المنطق ان تستعدى الحركة وهى ما تزال فى دورها الاول القصر والحكومات معا وهو

ذكاء يحسد عليه الشيخ حسن البنا اما محاولة بعض المؤرخين الربط بين أمور لا علاقة بينها والقاء التهم بلا تحقيق أو تفسير علمى اعتمادا على نظريات مادية فان هذا يعد مناقضا للحقائق.

ثالثا : محاولة بعض المؤرخين(١٠١) ايجاد نوع من الصلة بين جماعة الكشافة التابعة للاخوان وبين الفاشية هى محاولة لايجاد صلة بين اشياء لا علاقة بينها اطلاقا فلقد كان للوفد فرقته الخاصة به «القمصان الزرقاء» وقد كان لمصر الفتاة تنظيماتها ايضا «القمصان الخضراء» واذا كانت فكرة «النظام والطاعة» من بين اركان الدعوة فأى دعوة مهما كانت لابد لها من اطار عام ينظمها ولابد لها من قيادة مدربة واعية تكون موضع ثقة الجميع والالتزام بما تقره القيادة هو من أهم أركان أى عمل ناجح ولهذا فان بعض الاراء العاقلة ترى أن الدعوة ليست لها أية علاقة مباشرة او غير مباشرة بالدعوات فى الدول الغربية(١٠٢) .

ولعل ايديولوجية الاخوان المسلمين تكاد تكون متقاربة من مدرسة المنار لصاحبها الشيخ رشيد رضا على الرغم من أن الشيخ البنا لم يشر الى تأثير هذه المدرسة فى نفسه وان اعترف بانه حضر بعض مجالس رشيد رضا وانه كان كثير المطالعة فى مجلة المنار كما أنه اعتزم فى احدى المرات اصدار مجلة شهرية تشبها بالمنار(١٠٣).

وعلى مايبدو فان هذه الدعوة قد حظيت بترحيب من القصر الذى كان حريصا على ادخال الجماعة ضمن الصراع التقليدى بين الوفد والقصر وكان الملك حريصا على أن يمسك بزمام الامور فى يده وفى المقابل فقد حظى فاروق بتأييد الاخوان ولعل مرجع ذلك ما لمسوه من استعداد دينى عند الملك الشاب او أن مرحلة الدعوة كانت تقتضى هذا النهج التزاما بعدم توسيع دائرة الخلاف ، وفى الوقت الذى كان يشكك فى هذه الدعوة(١٠٤) وقد يكون هذا التشكيك راجعا الى مايعتقده البعض من ان الاخوان قد قبلوا الدخول فى دائرة الصراع بين الوفد والقصر(١٠٥) أو ان الوفد قد لمس خطر الدعوة بسبب اتخاذها اطارا

اسلاميا يدفعها الى الانتشار السريع على حساب جماهيرية الوفد ومهما كانت دوافع الخلاف فان جماعة الاخوان قد استطاعت وبذكاء شديد ان تستغل الصراع الدائر بين الوفد والقصر وان توطد علاقاتها بعلى ماهر الذى احتضن هذه الدعوة نكاية فى الوفد ومن الثابت ان فترة تولى على ماهر الحكم تعتبر بداية انطلاقة جديدة لجماعة الاخوان (١٠٦). حيث خاطب حسن البنا على ماهر صراحة برغبة الاخوان فى تولى الشئون الهامة فى الجيش المرابط ووزارة الشئون الاجتماعية(١٠٧) وهو ما يؤكد العلاقة الوطيدة بينهما .

وبالرغم من هذه العلاقة القوية فقد أعلن الشيخ البنا رأيه صراحة فى موقف مصر من الحرب وقد سجل الموقف فى رسالة بعث بها الى على ماهر يستنكر عزم الحكومة على اعلان الحرب بجانب بريطانيا مؤكدا استقلال مصر وفقا للقانون الدولى وانه ليس فى معاهدة ١٩٣٦ مايلزم مصر بدخول هذه الحرب وعلينا الالتزام بمبدأ الحياد(١٠٨) ولعل هذا الموقف ما يؤكد بأن دعوة الشيخ البنا كان لها طابعها الخاص بها وان العلاقة مع على ماهر لم تكن الا وسيلة لخدمة القضية الاسلامية .

وخلال حكم وزارة على ماهر ثم وزارة حسن صبرى التى خلفتها (يونية - نوفمبر ١٩٤٠) طور الاخوان نظامهم وتضاعفت شعبيتهم وتعددت فرق الكشافة التى تتبعهم وتشكل المجلس الاعلى للكشافة وترأسه حسن البنا نفسه وعين محمود لبيب مفتشا عاما لها(١٠٩).

وأثناء وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - ٤ فبراير ١٩٤٢) صدر قرار من وزير المعارف بنقل الشيخ حسن البنا من القاهرة الى قنا ويعترف وزير المعارف بأن هذا النقل كان بإيعاز من السفير البريطانى الذى طلب من رئيس الحكومة (حسين سرى) سرعة العمل على نقل الرجل لانه يعمل لحساب ايطاليا(١١٠).

ومن المؤكد ان الحكومة البريطانية كانت تلصق تهمة العمل لحساب المحور على أى شخص يرى السفير من خلال عيونه المنتشرة بأنه لا يكن ولاءا لبريطانيا

وهذا السلاح الخطير راح ضحيته العديد من المصريين الشرفاء الذين كانوا يعتبرون بريطانيا دولة محتلة لوطنهم بصرف النظر عن الديمقراطية او الفاشية ، فلقد كان لتطور الموقف العسكرى فى اوروبا وانهيار فرنسا مما شجع فى مصر الميول التى كانت تتعاطف مع المحور شعبية كانت ام رسمية لا على اعتبار أن المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار انه لن يكون احتلالا اسوأ من الاحتلال البريطانى هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كان هذا الميل يحمل فى طياته دوافع التشفى نحو حليف أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها كما أنه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية الالمانية التى اعتقد البعض أنها لا تقهر وهو اعتقاد شاع فى أوساط المصريين(١١١).

ويعلق وزير المعارف على نقل الشيخ حسن البنا بقوله : لقد احدث نقل الشيخ البنا أثرا كبيرا لدى دوائر الحكومة وتعددت الرجاءات من النواب الدستوريين بشأن اعادته الى القاهرة وأخيرا ابدى حسين سرى موافقته على اعادة حسن البنا الى القاهرة مرة ثانية(١١٢) ولعل حسين سرى قد استجاب لرجاء الاحرار الدستوريين خشية ان يزداد ضغط النواب وخصوصا وان احد اعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى الحكومة حول المبررات التى اعتمدت عليها فى نقل مدرس من القاهرة الى قنا(١١٣) .

وكان من الممكن ان تقع الحكومة فى حرج شديد فليست لديها مبررات معقولة على اعتبار ان حسن البنا من أكفأ المعلمين فى حقل التربية والتعليم وان ما يقوم به من نشاط اسلامى يعد بعيدا عن نطاق عمله كمدرس فى وزارة المعارف .

وبعودة حسن البنا مرة ثانية الى القاهرة فقد انتقلت حركة الاخوان الى مرحلة جديدة وهامة حيث قد استشعر قوته مما ضاعف من نشاطه وكان لهذا اكبر الأثر على دعوة الاخوان وانتشارها وكانت مصدر اعجاب قطاعات كبيرة من المصريين(١١٤).

وبعودة الوفد الى الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وكسر شوكة القصر لم تتنكر الجماعة لعلاقتها بالملك فاروق وانما احتفلت بعيد جلوسه على العرش (مايو ١٩٤٢) وشبهته جريدة النذير بالفاروق عمر بن الخطاب ولقبته بأمير المؤمنين[١١٥]ونشرت مجلة الاخوان المسلمين والتى أعيد اصدارها سنة ١٩٤٢ صورة الملك على غلاف عددها الاول[١١٦]ونشرت فى عددها الثانى خبرا عن ذهاب وفد من الجماعة الى الملك على رأسه المرشد العام ليقدم العدد الاول من المجلة الى الملك فاروق[١١٧].

ويبدو ان ردود الفعل لما وقع فى ٤ فبراير لم يكن قويا لدى الاخوان على الرغم من بعض المظاهر التى ابرزت ولاء الجماعة للملك فاروق وقد يكون هذا الموقف بدافع عدم الاصطدام بالوفد وما يترتب على ذلك من حل الجماعة ومصادرة صحفها عملا بقانون الطوارىء وهذه سياسة بلا شك يحسد عليها المرشد العام للاخوان وهذا مما يضاعف من اعتقاد بأن ولاء الجماعة لم يكن خالصا للملك ولا لأى حزب سياسى وانما كانت الضرورة تقتضى التضامن مع هذه الجماعة أو غيرها ولو لفترة تكون بعدها جماعة الاخوان قادرة على الوقوف كقوة يعتد بها وهذا لن يتحقق الا اذا هادن الشيخ البنا كل القوى المؤثرة فى السياسة المصرية ولعل فاروق كان متفهما لهذا المعنى وتؤكد رواية انور السادات عن يوسف رشاد الذى حاول افهام الملك بأن ولاء البنا الى العرش ليس موضع شك وكان تعليق الملك على ذلك : «لقد خدعك حسن البنا» [١١٨] وجريا على سياسة بريطانيا عقب ٤ فبراير فى العمل على تهدئة الاعصاب التائرة فقد تقابل كلايتون «وكيل المخابرات البريطانية» مع حسن البنا وتفاهما فى دوافع بريطانيا وراء ما حدث فى ٤ فبراير[١١٩]وحرصا من حسن البنا على تأكيد ان الاسلام دين ودولة فقد قرر الدخول فى ـ انتخابات سنة ١٩٤٢ لكى يعطى لجماعته نوعا من الشرعية التى كانت تفتقدها حيث كانت عرضة للحل والمصادرة فى أى وقت وتحت أى ظروف.

لم يكد يذاع خبر ترشيح حسن البنا لعضوية النواب عن دائرة الاسماعيلية حتى اتصل به عبد الواحد الوكيل (صهر مصطفى النحاس) وطلب منه الرجوع الى النحاس لكى يكون على بينة من امر هذا الترشيح[١٢٠].

وبعد بضعة أيام تلقى حسن البنا دعوة لمقابلة مصطفى النحاس حيث طلب اليه ان يتنازل عن الترشيح مقابل بعضا من الوعود من أهمها عدم التعرض لاعضاء الجماعة أو لنشاطاتهم وعدم مراقبتهم او التضييق عليهم وقد لخص المرشد العام للأخوان أسباب تنازله فيما يأتى :

أولا : كسب ثقة النحاس باعتباره رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية .

ثانيا : العمل على قيام الجماعة بآداء دورها وانتشارها فى مختلف البلاد

ثالثا : عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب وسيستغل الخصوم ذلك لتشويه سمعة الجماعة[١٢١].

ومن المؤكد ان تراجع حسن البنا عن الانتخابات قد اعطى هدنة للطرفين عبرت عنها صحيفة الاخوان بترحيبها بخطوات الحكومة لاهتمامها بمشروع فرض الذكاة ومشروع تحسين الصحة والقرار العسكرى الخاص بالغاء الدعارة[١٢٢].

وفى الوقت الذى اتخذت فيه كل القوى السياسية موقفا عدائيا من الوفد بسبب احداث ٤ فبراير نجد أن وزيرا وفديا يقوم بزيارة المركز العام للاخوان مبديا استعداد الحكومة لتقديم كل الامكانات خدمة للدعوة الاسلامية[١٢٣] ويلاحظ ان الوفد قد قدر اهمية جماعة الاخوان باعتبارها من أهم الدعوات التى كانت قادرة على التأثير فى المجتمع المصرى ونظرا لهذه الاهمية فقد ترأس فؤاد سراج الدين وفدا ضم عبد الحميد عبد الحق وأحمد حمزة ومحمود سليمان غنام ومعهم مجموعة كبيرة من نواب الوفد وقاموا بزيارة لدار الاخوان مؤكدين على أن هذه الدعوة سوف يكون لها شأن كبير ووعد الجميع بتنفيذ مطالب الاخوان وتقديم قطعة ارض لبناء دار لهم ومدهم بالورق اللازم لاصدار صحفهم[١٢٤] وتعددت زيارة زعماء الوفد لشعب الاخوان ولعل الوفد كان يسلم بقوة الاخوان ومقدرتهم الفائقة على التنظيم وأثارة الشغب والاضطراب فى وقت كان الوفد حريصا على ان يثبت لبريطانيا انه الوحيد القادر على استقرار الاوضاع وعودة الطمأنينة والهدوء الى المجتمع المصرى .

ومن المهم ان جماعة الاخوان قد استفادت من هذه العلاقة الطيبة مع الوفد حيث أعيد اصدار صحفها وتركت لهم الحرية فى ممارسة انشطتهم حيث نحوا الاوضاع السياسية جانبا وبدأ الاهتمام بفكرة تطبيق الشريعة الاسلامية بمفهومها الشامل الكامل مما أثار عليها بعض الصحف متهمة اياها بالرجعية والجمود[١٢٥].

ومما لاشك فيه ان ما وقع فى ٤ فبراير قد أفاد الاخوان بدرجة كبيرة حيث انصرفت اليه جموع غفيرة من الوفديين احتجاجا على سياسة الوفد فى٤ فبراير[١٢٦]وبعد ان فقدوا الثقة فى الزعامات التقليدية التى ارتضت لنفسها ان تهادن الاحتلال وان تساوم على المبادىء الوطنية مقابل العودة الى الحكم مهما كان الثمن ووجدت هذه الجموع فى دعوة الاخوان ما يتفق وخلاص المجتمع من كل تلك الشرور التى تحيق به .

وبالرغم من أن حكومة الوفد كانت تقدر خطورة هذه الدعوة واثرها على شعبية الوفد الا انه كان اختيارا لابد منه امام كل القوى التى اجتمعت وتناصرت بالرغم من افتراقها فى المبدأ لكى تتخذ من الوفد هدفا تشهر فى وجهه كل اسلحتها ولا ترضى عن سقوطه بديلا .

وبالرغم من كل هذا التقارب بين الوفد والإخوان إلا أن بعض التقارير أشارت إلى انتهازية الأخوان الذين حرصوا على أن يظهروا أنفسهم وكأنهم من أشد خصوم الوفد[١٢٧] وبينما كل القوى السياسية قد انشغلت باحداث ٤ فبراير حيث إتخذت منه مادة خصبة للمزايدة انصرف الاخوان المسلمون الى رفع شعارات تتعلق بالحل الاسلامى وجعل القرآن أساسا للتشريع[١٢٨].

وعلى ما يبدو فان هذه الدعوة قد وجدت قبولا كبيرا لدى قطاعات عريضة من الشباب المثقف وخصوصا طلاب الازهر، وتشير تقارير البوليس السياسى الى الدور الرائد الذى كان يضطلع به طلاب الازهر وسط جماعة الاخوان حيث قام عدد من طلاب الازهر يتقدمهم محمد الغزالى وحفنى ابو زيد من كلية أصول الدين وهلال مصيلحى هلال من معهد القاهرة، قاموا بتوجيه دعوة لطلبة الازهر لعقد مؤتمر يمثل طلاب الازهر عقب صلاة الجمعة ٣٠ يناير ١٩٤٢

بالجامع الازهر والدعوة الى تكوين اتحاد اسلامى يقوم بالعمل على الاتصال بالجهات المسئولة بغرض جعل الشريعة الاسلامية هى أساس الحكم وهدد الطلاب بالاضراب عاما كاملا فى سبيل تحقيق هذه الغاية[١٢٩].

ومن المؤكد أن الدعوة لهذا المؤتمر قد وجدت قبولا هائلا لدى طلاب الازهر حيث حضر المؤتمر حوالى ٣٠٠٠ طالب من مختلف الكليات والمعاهد الازهرية وافتتح المؤتمر عبدالعزيز عبدالستار بكلية أصول الدين حيث ألقى كلمة قوية مطالبا السلطات المعنية بجعل التشريع الاسلامى اساسا لنظام الحكم فى مصر.

والقى الطالب ابراهيم البسيونى من كلية اللغة العربية قصيدة طويلة مؤكدا نفس المطلب ثم تحدث ابراهيم الجندى من كلية الشريعة والطالب حمودة امام من اصول الدين ثم هلال مصيلحى وهكذا تعددت الكلمات وكلها تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وفى نهاية المؤتمر اتفق المؤتمرون على عدة توصيات من بينها:

١ - دعوة العلماء الى تكوين اتحاد ينادى بجعل القرآن أساسا للتشريع.

٢ - المطالبة بتأليف لجنة من كبار العلماء لتتولى صياغة ما ورد فى القران من احكام تتفق والعصر الحديث[١٣٠].

ويواصل طلبة الازهر الدعوة للعمل بالشريعة الاسلامية حيث اجتمع عدد كبير من طلبة الكليات الازهرية توجه لمقابلة رئيس الوزراء لعرض الفكرة الا انهم لم يحصلوا على وعد على اعتبار ان الوقت لا يسمح.

كما أن هذه الدعوة تتعارض مع ما للاجانب من حقوق أقرها التشريع الوضعى واتفق المؤتمرون على ان تطبع مطالبهم باللغة الفرنسية والانجليزية لتوزع على الجاليات الاجنبية ليعرفوا أحقية تلك المطالب التى لا تتعارض مع حقوقهم[١٣١].

وتشير الوثائق الامريكية الى الصلة بين النشاطات المكثفة داخل الازهر وحادث ٤ فبراير على اعتبار انها محاولة لمضاعفة مشاكل الحكومة ومحاولة احراجها فى قضاياتهم الغالبية العظمى من الشعب المصرى[١٣٢].

ونظرا لاهميـة الازهر وخطورته فى الصـراع الدائر فـقـد اتجـهت أنظار النحـاس منذ اليـوم الاول لتـوليـه الوزارة (عـقب ٤ فبـراير) الى الحـد من نفـوذ القصـر داخل الازهر مستندا فى ذلك الى المبادىء الديمقراطية القائلة بأن الملك يملك ولا يحكم والى مـا ورد فى الدسـتور من ان رئيس الوزراء هو المهـيـمن على مصالح الدولة بينما القصـر من ناحيته يتمسك بسلطته المستمدة من الدستور أيضـا فـالملك هو الذى يعين الوزراء ويقـيلهم وهو الـرئيس الاعلى وهو الذى يعين الرؤساء الدينيين(١٣٣).

وفيما يتعلق بالازهر فقد اتجهت الحكومة الى احتوائه باعتباره مؤسسة من مؤسسات الدولة واتخذت لهذا الغرض من الاجراءات مايلى :

١- أنشئت فى مـجلس الوزراء ادارة للشئون الدينية وعينت الشيخ محـمـد البنا مـديرا لهـا وكـان مـعـروفـا بميـوله الوفـدية وبهـذا اصـبح ضـابط اتصـال بين النحاس باشـا واصحاب المناصب القيادية فى الأزهر .

٢- اعدت الوزارة مشروعا لتحسين حال العلماء والمدرسين والخرجين من الأزهر ولكنها علقت تنفيذه على اخراج الشيخ المراغى من مشيخه الأزهر .

٣- شجعت الوزارة على اشعال الفرقة بين شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية مما ترتب عليه اضطراب الدراسـة فـى الكليـات والمعـاهد الدينيـة ووضـعت العـراقـيل فى سـبـيل الشـيخ المراغـى الى ان قـدم اسـتـقـالتـه ولكن الملك لم يقبلها(١٣٤).

وفى الوقت الذى كانت حركة الاخوان تجد صداها لدى الكثرة من الشبـاب والطلاب (عقب ٤ فبـراير) كان حسن البنا مـتفـهمـا حالة الاسـتيـاء العام لدى غالبية الشـعب المصـرى وخيبـة الامل التى أوجدها الـوفد بمسلكه فى ٤ فبـراير ليسـتقطب لجهـازه بعض ضـباط الجيش من بينهم جمال عبد النـاصـر وكمـال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى الامر الذى قد أوحى لبعضهم بأن الوقت قد حـان للتخلص من الاحـتـلال وضـرب الجـيش البـريطانى المتـقـهـقـرغـرب الاسكندرية (١٣٥).

ويبدو ان المرشد العام للاخوان قد بدأ فى هذه الفترة بالذات فى تكوين ما يسمى بالجهاز الخاص او الجهاز السرى بهدف التخلص من الجيش البريطانى العائد من العلمين[١٣٦] .

الا ان هذه الخطوة لم يكتب لها النجاح نظرا لعيون الاحتلال المنتشرة فى كل مكان والخوف على الدعوة من جبروت الاحتلال الذى كان يرقب حركات كل القوى السياسية والدينية بدقة متناهية[١٣٧].

وخلاصة القول ان الاخوان المسلمين لم تسهم كغيرها من القوى فى تهيئة المناخ الذى أوجد حادثة ٤ فبراير وانما انشغلت بالعديد من القضايا ذات الطابع الدينى بالاضافة الى تربية العديد من الكوادر التى اسهمت فى نجاح تلك الدعوة دون الدخول فى أى نوع من الصراع مع اية حكومة من الحكومات التى تعاقبت على مصر طوال الثلاثينات واوائل الاربعينات .

أما ردود فعل حادث ٤ فبراير على الاخوان فقد تجاوبوا بالقدر الذى يمكنهم من تحقيق غايتهم بصرف النظر عن الآثار السياسية التى ترتبت على هذا الحادث وهى أمور فى مجملها تسجل للاخوان ولا تؤخذ عليهم فبينما انصرفت كل القوى للنيل من الوفد واستنفاد طاقاتهم فى صراع حزبى مرير انصرف الاخوان وبدقة متناهية الى تحقيق رسالتهم مستغلين كل الوسائل الممكنة .

وبحق فقد كان هذا الصراع المرير الذى احدثه ٤ فبراير بين كل القوى السياسية فى مصر فرصة استغلها الاخوان واستفادوا منها بقدر يحسدون عليه ووفقا لشهادة احد المعاصرين «لقد كان الاخوان اقوى قوة تلى الوفد لانهم كانوا يتمتعون بامرين خطيرين جدا :

أولهما : التنظيم الشديد والدقة المتناهية ،

ثانيهما : «الطاعة للقيادة» [١٣٨].

مصر الفتـاة :

تعد جماعة مصر الفتاة من بين أكثر الحركات السياسية التى أثرت فى المجتمع المصرى منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات من القرن العشرين بالرغم من ان البعض قد حاول التقليل من شأنها على اعتبار انها صدى للقوى الفاشية والنازية[١٣٩].

وهذه الاتهامات بالرغم من خطورتها الا انها لا تقيم دليلا ضد مصر الفتاة فهى حركة مصرية أصيلة[١٤٠].

ولعل مما يميز هذه الحركة عن غيرها من الاحزاب السياسية الاخرى انها بدأت بعيدة عن الوفد فى الوقت الذى بدأ معظم السياسيين المصريين حياتهم فى حظيرة الوفد حين كان يركب قمة الموجة الثورية ثم انشقوا عليه[١٤١].

ولقد ظهرت هذه الفكرة فى العشرينات من القرن العشرين من خلال المجلات المدرسية حيث توثقت اواصر الالفة بين عدد من طلاب المدارس الثانوية ، فالتفكير فى مصر الفتاة كان اقدم من ازدهار النازية والفاشية اللذان ظهرا فى الثلاثينات من هذا القرن بل لقد هاجم احمد حسين ايطاليا عند هجومها على الحبشة ووصفها بانها الدولة التى لايعرفها الشرق الإطاغية جبارة فى طرابلس تقتل ابناءه وتستحل حرماته وتستعمر أرضه[١٤٢] وفى عدد آخر من جريدة «الصرخة» نشرت مقالا هاجمت فيه موسلينى بأنه آخر من يتحدث عن مصر فهو الذى اغتصب منا جغبوب والذى يتهيأ فى أقرب فرصة لغزو مصر والذى يقتل ابناء المسلمين فى طرابلس والذى لا يمثل لنا شيئا ذا قيمة الا القتل والنهب [١٤٣].

بل ان الحكومة الايطالية طلبت من وزارة الداخلية المصرية موافقتها على الشكل القانونى الذى يمكن السفارة الايطالية من رفع دعوى قضائية ضد أحمد حسين بسبب كتاباته العدائية ضد ايطاليا والتى اعتبرتها عملا عدائيا ليس له ما يبرره وتحريضا على كراهيتها[١٤٤].

ومن الملاحظ ان العلاقة بين مصر الفتاة والحركتين الفاشية والنازية فى كل من ايطاليا والمانيا لم تكن فى يوم ما علاقة مودة او صداقة حتى يكون التأثير

ايجابيا وعلى الرغم من أن العلاقة تبدو واهية اذا ما حاول المؤرخون اليساريون ايجاد رابطة من أى نوع الا اننا نعتقد ان ظاهرة الربط بين التيارات الاسلامية والنازية والفاشية هى محاولة دأب عليها المؤرخون اليساريون انطلاقا من موقف واضح من كل التيارات الاسلامية وهذا مما يقلل من قيمة مثل هذه الدراسات ويفقدها أهم اركان البحث العلمى وهذه التهمة قد سبق ان ساقها خصوم مصر الفتاة وخصوصا حزب الوفد حيث اعلن النحاس باشا من داخل مجلس النواب : ان احمد حسين وجماعته يعملون لحساب دولة اجنبية ضد مصلحة البلاد(١٤٥).

ولعل هذا الاتهام قد اثار عددا من أعضاء مجلس النواب حيث طلبوا من الحكومة التحقيق فى هذا الموضوع واثبات هذه التهمة حتى تكون درسا لغيرهم من الشباب وردعا لمن تتسول له نفسه ان يقدم على مثل هذه التصرفات التى تتسم بالعمالة(١٤٦).

ويبدو أن النحاس كان يهدف من وراء هذا التصريح الخطير الى الاساءة لجماعة مصر الفتاة بسبب رفضها لمعاهدة١٩٣٦ ولأن هذه الدعوة كانت تلقى ترحيبا كبيرا من الشعب المصرى وخصوصا طلاب الجامعات والمدارس الثانوية ووفقا لسياسة النحاس فان هذا يتناقض مع ما للوفد من موقع الصدارة فى المجتمع المصرى وبالرغم من اصرار اعضاء مجلس النواب على إقامة الدليل على هذا الاتهام الذى ان صدق يكون كفيلا بالقضاء على مستقبل هذه الجماعة الا أن النحاس عجز عن ان يقدم دليلا مقنعا للنواب وبالتالى توقفت الإجراءات القضائية ضد جماعة مصر الفتاة مما كان سببا فى تعاطف بعض النواب مع الجماعة .

وفى أكتوبر سنة ١٩٣٧ وامام المخاطر التى كان يواجهها الوفد سواء فى علاقاته مع القصر او بسبب انشقاق الوفد وخروج احمد ماهر والنقراشى رفع احمد حسين قضية ضد النحاس بصفته الشخصية وبصفته وزيرا للداخلية، مطالبا بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض بسبب الاضرارالأدبية التى لحقت به والتى نتجت عن تصريحات النحاس فى مجلس النواب وما لبث

النحاس ان تقدم هو ايضا ببلاغ الى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع احمد حسين بسبب علاقاته مع هيئات اجنبية.

وبعرض الموضوع على القضاء حسم الموقف لصالح مصر الفتاة حيث لم يجد النائب العام ما يقيم دليلا على ما يزعمه النحاس وعلى حد تعبير صحيفة مصر الفتاة «ان النائب العام قد تغاضى عن بلاغ النحاس بعد ان رأى انه لايستحق مجرد النظر اليه».

وبسقوط وزارة مصطفى النحاس (ديسمبر ١٩٣٧) والمجىء بوزارة محمد محمود والتى ضمت من بين وزرائها كامل البندارى صديق احمد حسين بالاضافة الى محمد محمود نفسه والذى كانت تربطه باحمد حسين علاقات وطيدة(١٤٧) .

دخلت جماعة مصر الفتاة الى دور جديد هيأ لها مكانة مميزة وسط القوى السياسية المتصارعة.

ومن المؤكد ان فترة حكومة محمد محمود تمثل ذروة النجاح فى تاريخ مصر الفتاة حيث اطلق لها العنان فى ممارسة دعوتها سواء من خلال المؤتمرات والندوات العديدة التى حرصت الجماعة على اقامتها او من خلال صحفها ولعل هدف محمد محمود هو الحصول على قدر من الشعبية واستخدم الجماعة كوسيلة بقصد النيل من الوفد .

ومن قمة النجاح الذى وصلت اليه الجماعة الى منحدر الضيق والاضطهاد ويرجع احمد حسين ذلك الى سببين:-

أولا : هو الشباب المتحمس الذى كان يتصرف من منطلق المثالية وغنى عن البيان ان وزارة محمد محمود كانت لا تحقق هذه المثالية فهاجمتها الجماعة واشتدت فى مهاجمتها واتخذت من شيخوخة محمد محمود واعتلال صحته ذريعة للهجوم.

ثانيهما : لقد كانت محلات بيع الخمور منتشرة فدعوة «احمد حسين» الى مهاجمتها وتحطيمها وكان من اشهر هذه الاحداث انقضاض

اسماعيل عامر على مهاجمة" الكاب دور" فى الاسكندرية حيث وصلت المأساة الى ذروتها اذ تعرض لهم احد الجلوس وكان موظفا كبيرا فاعتدوا عليه بالضرب حتى أصبح بين الموت والحياة واعتبر الانجليز ان عملية تحطيم الحانات من كبرى الكبائر فقرروا سحق مصر الفتاة سحقا حيث اعتقل العدد الاكبر من الجماعة ووجهت الى احمد حسين تهمة قلب نظام الحكم[١٤٨].

ويبدو ان السلطات البريطانية كانت متيقظة تماما لحركة مصر الفتاة على اعتبار انها تندد بمعاهدة ١٩٣٦ وتصفها بمعاهدة «الخزى والعار» ناهيك عن محاولة الاعتداء على الاجانب ومهاجمة دور اللهو مما ضاعف من كراهية الاحتلال لمثل هذا النوع من النشاط ووفقا لرأى السفير البريطانى"ان مثل هذا النوع من الانشطة يسبب قلقا لدى الأجانب فى مصر[١٤٩].

وعلى الرغم من النجاح الذى حققته مصر الفتاة وانتشارها وسط قطاعات كبيرة من الشباب او انحدارها مرة ثانية بسبب موقفها من حكومة محمد محمود على اعتبار انها عجزت عن تحقيق اى نوع من الاصلاح الداخلى فان مصر الفتاة تعد على رأس القوى التى استهانت بالقيم الدستورية وساهمت بشكل أو باخر فى خلق مناخ سياسى يفتقد الى الديمقراطية، فليس من قبيل المصادفة ان يتقدم أحمد حسين ببلاغ الى النائب العام (اكتوبر ١٩٣٧) يطلب التحقيق فيما ورد من اتهامات وجهها اليه النحاس باشا (بالتخابر مع دولة أجنبية) بالرغم من مرور أكثرمن عام على هذه التهمة وليس من قبيل المصادفة أيضا أن يتضامن أحمد حسين مع ألد خصومه كى يعملوا جميعا على اسقاط حكومة الوفد[١٥٠]. بل ويعتبر أحمد حسين ان اقالة الوفد هى البرنامج الوحيد الذى تتبناه الجماعة[١٥١] .

واعتقد أن ما أقدم عليه الملك فاروق من اقالة الوفد(ديسمبر ١٩٣٧) يعد المدخل الفعلى سواء لما أصاب مصر من حالة عدم الاستقرار السياسى فى فترة أواخر الثلاثينات واوائل الاربعينات أو لما وقع فى ٤ فبراير من احداث تركت اثارا خطيرة على تاريخ مصر السياسى طوال فترة الحرب العالمية الثانية.

وتعددت أساليب المخطط الذى امنت به مصر الفتاة والذى يعنى اقالة الوفد حيث رسمت الجماعة خطة بهدف النيل من الحكومة لا فى القاهرة وحدها بل فى القرى والمدن المصرية(١٥٢) .

وكان خروج النقراشى واحمد ماهر من الوفد فرصة ثمينة استغلها احمد حسين للوقيعة بين صفوف الوفديين حيث استغل هذا الحادث اسوأ استغلال وسواء أكان هذا فى اطار سياسة عامة رسمتها أحزاب الاقلية أم أن هذه السياسة كانت مسلكا خاصا بمصر الفتاة فانها تتحمل قدرا كبيرا من المسئولية على الرغم مما ساهم به الوفد من تصرفات تفتقد فى معظمها الى الحنكة السياسية ووفقا لرأى أحد زعماء الوفد «لقد كان فصل النقراشى وأحمد ماهر وبكل المقاييس خطأ سياسيا كبيرا»(١٥٣).

ولم يتورع احمد حسين فى أن يتقدم بالتماس فى أغسطس ١٩٣٧ الى الملك فاروق طالبا إقالة الوزارة بحجة انها قد خالفت كل القوانين والاعراف(١٥٤).

وبالرغم من أن نزاهة الوفد المالية حتى هذا التاريخ ـ كانت فوق كل الشبهات الا أن أحمد حسين تقدم بالتماس الى الملك فاروق يشكك فى ذمة النحاس ونزاهته المالية(١٥٥) .

وهكذا ساهمت مصر الفتاة بنصيب لا بأس به من استعداء الملك ضد الحكومة الشرعية التى تمثل وبكل المقاييس الغالبية الفعلية من الشعب المصرى وتناسى اصحاب هذه الدعوة بقصد أو بغيره ان إقالة حكومة تتمتع بالغالبية العظمى فى البرلمان وتلقى تأييدا كاسحا من الجماهير يعد بداية لسلسلة من المخاطر دفعت فاروق الى الاستهانة بالدستور والقانون ودفعت الوفد ايضا الى الاقدام على تصرفات لا تتفق بحال مع تاريخه الوطنى العريق ودوره الرائد فى قيادة الحركة الوطنية المصرية .

ويلاحظ ان السمة المميزة لتلك الجماعة هى التناقض فى الرأى وافتقاد الرؤية السياسية الثاقبة حيث كانت الغالبية العظمى من أعضاء الجماعة من بين طلاب المدارس الثانوية والجامعات وحداثة السن والتحمس كلاهما شرط

مطلوب فى الايمان المطلق وتقبل النظريات التى تخاطب العواطف أكثر مما تخاطب العقول .

ومن بين القضايا التى ظهر فيها التناقض واضحا اشتراك مصر فى الحرب بجانب بريطانيا فعندما تأزم الموقف الدولى وبدأت نذر الحرب أخذ احمد حسين يدعو جميع الاحزاب وكل القوى السياسية الى التضامن فى مواجهة المخاطر التى قد تتعرض لها مصر[١٥٦] وعندما تعقدت الاوضاع الدولية وبدا واضحا أن الحرب واقعة لا محالة أعلن الدكتور مصطفى الوكيل (نائب رئيس مصر الفتاة) ان التضحيات التى قدمتها الشعوب العربية والاسلامية لكل من انجلترا وفرنسا طوال السنوات الطويلة الماضية قد ذهبت هباءا ولم نحصل فى مقابل ذلك الا على كل ما يسىء الى وحدة واستقلال هذه الشعوب ولذلك فلن نقف الى جوار الحلفاء فى الحرب[١٥٧] ويضيف احمد حسين قائلا : ان الجلاء عن الاراضى المصرية اذا انتهت الحرب هو ثمن وقوف مصر الى جانب انجلترا[١٥٨].

ثم يتراجع أحمد حسين عن هذا الموقف وبلا أى مبررات معقولة ليعلن أن علاقاتنا الوطيدة بالدولة الحليفة تلزمنا بالوقوف مع الحلفاء واعلان الحرب ضد النازية[١٥٩] ونشرت صحيفة مصر الفتاة سلسلة من المقالات تبرر أهمية دخول مصر الحرب على اعتبار ان بريطانيا ستقدر هذا الموقف من مصر ومن المؤكد ان النصر سيكون فى جانب الحلفاء ولذا فان الفرصة متاحة لكى تحصل مصر على استقلالها[١٦٠] .

وعندما تندلع الحرب بالفعل تتراجع مصر الفتاة عن موقفها السابق فيعلن احمد حسين ان موقف جماعته من قضية الحرب يتوقف على إعلان بريطانيا استقلال مصر استقلالا عمليا وان تعترف بحقوقنا فى السودان وحل قضية فلسطين حلا مرضيا[١٦١].

وعلى ضوء كل هذه التصريحات والبيانات المتناقضة فلم يكن لمصر الفتاة موقفا محددا وانما كان التردد أهم سمة لازمت تلك الجماعة على الرغم من أن أحمد حسين قد حاول ان يبرر هذا الموقف بقوله:" ان الانتصارات الكاسحة التى

حققها الالمان اقتضت منا أن نعيد خطتنا حيث تحددت مهمة مصر الفتاة بالثورة المسلحة على الانجليز وطردهم من مصر وقد قوى من فكرة الثوة المسلحة تلك الانتصارات الكاسحة التى احرزها هتلر فى بادىء الامر وكانت خطتنا ، ان وقت هجوم الالمان على الانجليز هى ساعة الصفر حيث نعلن الثورة المسلحة فى كل ارجاء مصر(١٦٢).

ووفقا لخطة الثورة والتى وضعها احمد حسين وفتحى رضوان فانها تقوم على احتلال عدد معين من القرى حول كل مركز ثم الزحف من القرى لاحتلال المراكز ثم الى عواصم المديريات على ان يكون ذلك مشفوعا بقطع السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات وأعدت الخطة على شكل بيان لا يفتح ولا يعرف محتواه الا بعد اعطاء كلمة السر . وبدأت عملية جمع الاسلحة واستأجر الحزب عددا من المنازل لكى تكون مكانا للاسلحة والمنشورات(١٦٣) الا أن عيون الاحتلال كانت ترقب كل حركة من حركات الحزب ويبدو أن الانجليز كانوا على علم بحقيقة الثورة التى يخطط لها أحمد حسين وفتحى رضوان الا انهم كانوا ينتظرون اللحظة المناسبة الكفيلة بالقضاء على هذا الحزب واقتلاعه من جذوره ولعل هذا يفسر اضطهاد بريطانيا لمصر الفتاة أكثر من غيرها من القوى الاخرى ولما كانت ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق وموقف مصر الفتاة المؤيد لها فقد بدأت سلطات الاحتلال تطالب باعتقال احمد حسين ورجال حزبه بعد أن جاهروا بدعوتهم فى أهمية الثورة ضد الانجليز كما فعل العراق(١٦٤) .

وهكذا صفيت حركة مصر الفتاة وتمكن الاحتلال من تسديد ضربة قوية مكنته من إخفاقها وفى الوقت الذى وقعت فيه احداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كانت السجون المصرية تكتظ بالمئات من أعضاء مصر الفتاة وعلى رأسهم أحمد حسين وفتحى رضوان ولذا فلم يكن وقع هذا الحادث عليهم الا بالقدر الذى تسمح به ظروف الاعتقال حيث تصور احمد حسين ان النحاس قد انقذ مصر بقبوله تأليف الوزارة ويضيف احمد حسين عن ذكرياته فى تلك الفترة قائلا" لم نعلم بالملابسات التى صاحبت تشكيل وزارة ٤ فبراير وبدأ النحاس وكأنه المنقذ فاتفقنا انا وزملائى أن نرسل له برقية تأييد ولم نكن ندرى اننا بذلك نصطدم

مع عـواطف الكثـيـر من زمـلائنا والذين تـركـوا الحـزب احـتـجـاجـا على هذا الموقف(١٦٥) .

ويعلق فتحى رضوان على هذه الرواية قائلا: لقد بعث أحمد حسين ببرقية تأييد الى النحاس تحكمه عوامل شخصية قد يكون الاعتقال من اهمها وليس صحيحا أنه قد استشار البعض أو اخذ رأينا فى ذلك(١٦٦).

وبالرغم من المبررات التى يسوقها احمد حسين والتى دفعته الى أن يبعث الى النحاس مهنئا بما حدث على اعتبار ان حالة الاعتقال كانت حائلا دون معرفة ملابسات الموضوع الا أن نص البرقية يفيد خلاف ما ذكره أحمد حسين" لقد منحتكم الامة ثقتها باعظم مما فعلت فى أى يوم ولن يكون هناك سوى شرذمة قليلة من الرجال الحسودين الحقودين وهؤلاء لن يكون لهم حظ قليل أو كثير.. لقد أصبحت اثق ثقة مطلقة فى ان مصلحة مصر ومستقبلها هو هدفكم فى كل ما تعملون أو تقولون(١٦٧) .

والجدير بالملاحظة أن برقية احمد حسين تعد البرقية الاولى فى تهنئة النحاس فلم يحدث أن أقدمت اى قوة سياسية اخرى على تهنئته وانما كل الاتجاهات السياسية والحزبية قد استنكرت هذا الحادث من منطلق أن الوفد ضالع فى تامره مع الاحتلال.

ومن المؤكد أن أحمد حسين قد مل أمر الاعتقال معتقدا ان النحاس من الممكن أن يعيد النظر فى أمر اعتقاله وأما القول بأنه لم يكن يعرف كل ملابسات الموضوع فلا يقيم دليلا على موقفه بدليل انه قد عرف فيما بعد ولم يقدم على ما يناقض موقفه السابق ومن البراهين التى تقوم دليلا على هذا الاعتقاد هو هروب أحمد حسين من السجن ثم اتصاله بفؤاد سراج الدين الذى وعده بعدم العودة الى الاعتقال وبالفعل فقد وافق النحاس على الافراج عن أحمد حسين بصفة خاصة(١٦٨) .

ويبدو أن أحمد حسين قد عمل على الخروج من السجن بكل الوسائل الى درجة انه بعث برسالة الى مدير المخابرات بالجيش البريطانى"جنرال كلايتون"

يقول فيها :عندما بدأت الحملة الانجليزية على ليبيا شعرت برغبة شديدة فى أن أكتب لك لاعرب لك عن تمنياتى الصادقة لنجاح هذه الحملة الا اننى توقفت خوفا من أن تفسر كتاباتى بأنها نوع من النفاق أو رغبة فى أن يطلق سراحى الا أن توقف المعارك على حدود ليبيا دفعنى الى أن أكتب لك، لقد كان رأيى الذى بسطته لك منذ مقابلتنا الاولى وظللت متمسكا به، أن مصلحة مصر الحاضرة والمستقبلة تقضى بضرورة تعاونها مع انجلترا تعاونا على أوسع نطاق ممكن فان موقف مصر بعيدا عن هذا النزاع يعتبر موقفا شاذا[١٦٩] .

ولعل هذا الموقف من زعيم مصر الفتاة يشير الى عدة اعتبارات هامة:-

أولا : ان رسالة أحمد حسين الى النحاس عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ هى محاولة لجس نبضه ولعل أحمد حسين قد اتخذ من صداقته لفؤاد سراج الدين[١٧٠] وسيلة للضغط على النحاس وهو ما تحقق فعلا .

ثانيا : ان تاريخ الصراع الطويل بين حزب الوفد وجماعة مصر الفتاة والخلافات التى لم تتوقف بينهما كل هذا يدفعنا الى الاعتقاد بان رسالة أحمد حسين الى النحاس تعد تراجعا أكيدا بسبب حالة الاعتقال.

ثالثا : أن رسالة أحمد حسين الى «كلايتون» مدير المخابرات البريطانية تعد تناقضا غريبا فى سياسة أحمد حسين يؤكد من خلالها ايمانه العميق بقضية الحلفاء وهذا ما يتعارض تماما مع سياسته السابقة وهذا الموقف يعد تراجعا ليس له ما يبرره الا محاولة النظر فى أمر الاعتقال . وعلى الرغم من موقف مصر الفتاة من معاهدة ١٩٣٦ هذا الموقف الذى يتسم بالرفض الشديد الا انه لا مانع لدى أحمد حسين من أن يعتبر بريطانيا دولة صديقة وحليفة وهو يشير من طرف خفى الى رغبته فى الافراج عنه.

ولعل عددا كبيرا من أعضاء مصر الفتاة قد اعتبروا موقف أحمد حسين بمثابة تراجع عن الخط الوطنى الذى اتخذه الحزب لنفسه حيثما تعرض الحزب لاول مرة الى انقسامات خطيرة حيث اعتبر فتحى رضوان (سكرتير عام

الحزب)أن ما حدث فى ٤ فبراير يعد صدمة تجمدت بسببها المشاعر فلقد كان الاعتداء على الملك بهذه الصورة اعتداءا على مصر كلها ولم يكن موقف أحمد حسين موقفا مسئولا[١٧١] .

ومن هنا فقد تقدم فتحى رضوان باستقالته من الحزب احتجاجا على موقف أحمد حسين من أحداث ٤فبراير ونجح فتحى رضوان فى اجتذاب عدد من الاعضاء الحانقين على سياسة أحمد حسين وكونوا اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى[١٧٢] .

وهذه اللجنة لم تقم بأى دور ظاهر خلال سنوات الحرب اللهم الا بعض النشاطات السرية التى سيرد الحديث عنها فى موضع اخر من هذا البحث .

ومن المؤكد ان حادث ٤فبراير ١٩٤٢ قد ترك اثرا على حزب مصر الفتاة يختلف تماما عن أثر نفس الحادث على بقية الاحزاب فبينما كل الاحزاب قد استمدت من احداث ٤ فبراير قدرا كبيرا لشعبيتها على حساب الوفد الا أن مصر الفتاة قد انقسمت على نفسها .

قوى أخرى لعبت دورا هاما فى مجرى الاحداث:

بصدد الحديث عن القوى التى تأثرت بشكل أو بآخر باحداث٤فبراير يتصدر الحزب الوطنى مكانة هامة سواء فى خلق المناخ الذى تمخضت عنه الاحداث أو فى ردود الفعل التى نجمت عن الحادث بالرغم من أن مساهمة الحزب لم تكن تتناسب والمكانة الهامة التى كان يتبوأها فى أوائل هذا القرن حيث كان يتصدر حركة النضال الوطنى. الا ان مواقف الحزب من القضايا الوطنية وتشدده فى المطالبة بأحقية مصر فى الحصول على استقلالها بلا قيد أو شرط وبعده عن أى نوع من أشكال المساومة وتمسكه بمبدأ" لا مفاوضات الا بعد الجلاء" كل تلك العوامل جعلت من الحزب الوطنى هدفا للاحتلال ثم كان موقفه من معاهدة ١٩٣٦والتى اعتبرها حماية قاسية تجعل الاحتلال شرعيا وتؤيد تصريح ٢٨ فبراير سنة١٩٢٢ وتمكن الانجليز من التسلط على ارضنا وسمائنا[١٧٣].

وبات الحزب هدفا للقوى التى ساهمت فى مفاوضات١٩٣٦ وموضع تهكم من رجالات الاحزاب والذين كانوا يعتبرون معاهدة ١٩٣٦ معاهدة الشرف والاستقلال بينما تنكر لها الحزب الوطنى واعتبرها معاهدة الخزى والعار والاستسلام(١٧٤).

وهذه السياسة المتشددة لا تتفق بحال مع ما ارتضاه حافظ رمضان (رئيس الحزب الوطنى) من الاشتراك فى حكومة محمد محمود سنة ١٩٣٨ ثم حكومة حسن صبرى سنة ١٩٤٠ حيث كان الاشتراك فى هاتين الحكومتين يعد اعترافا ضمنيا بمعاهدة١٩٣٦ لايتفق والسياسة العامة التى ارتضاها الحزب بالاضافة الى أن الاشتراك فى هاتين الحكومتين يعد مساهمة أكيدة لضرب القوى الديمقراطية لان قبول العمل مع حكومات لا تستند الى أى قاعدة جماهيرية يعد خدعة أكيدة للقصر ورجالاته والذين افسدوا الحياة السياسية بتصرفاتهم الأنانية وخلافاتهم الشخصية ولعل اشتراك الحزب الوطنى بماضيه الطويل وكفاحه المشرف يعد صدمة أكيدة قضت على البقية الباقية من نضال هذا الحزب(١٧٥) .

والحقيقة انه على الرغم من عدم جماهيرية الحزب فى تلك الفترة - موضع البحث - الا أن بعضا من أعضائه أمثال فكرى اباظة وعبدالعزيز الصوفانى قد اثروا الحياة البرلمانية بمناقشاتهم الموضوعية وسلوكهم الحميد ولم تأت مناسبة الا وكان لاعضاء الحزب الوطنى صوت مسموع منددين دائما بالسياسة الانجليزية مطالبين بوضع للتجاوزات البريطانية على ضوء الاعتداءات المتكررة والتى يرتكبها جيش الاحتلال جهارا نهارا ضد المواطنين المصريين وحمل فكرى أباظة حملة شديدة ضد المشروعات الاستعمارية صناعية وحربية والتى وصفها بانها تهدف الى خدمة الاحتلال وضد مصالح البلاد(١٧٦) .

وفيما يتعلق بموقف الحزب سواء من اعلان الاحكامى العرفية أو من قضية دخول مصر الحرب بجانب بريطانيا فقد رفض أى شكل من أشكال المساعدة لبريطانيا على اعتبار أن مصر قد قدمت العديد من التضحيات طوال فترة الوجود البريطانى فى مصر ولم تحصل الا على الجحود والنكران(١٧٧).

وبوقوع حادث ٤فبراير سنة١٩٤٢ اجتمع الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان وأعد مذكرة مستفيضة عن مركز مصر السياسى واعتداء انجلترا المسلح على السيادة المصرية وعدم احترام حكومة النحاس لأى قانون أو دستور ولم تغفل المذكرة ان تندد بمعاهدة ١٩٣٦ باعتبار انها اساس كل بلاء وأرسلت صور من هذه المذكرة الى الملك فاروق والى النحاس كما بعث بصور منها الى وزير امريكاالمفوض فى القاهرة ووزير السويد والقائم على مصالح روسيا فى مصر(١٧٨)بل وقد حاول حافظ رمضان أن يقود حملة ضد معاهدة ١٩٣٦ للمطالبة بالغائها نظرا للاعتداء الذى وقع من انجلترا على مصر . واستطاع الحزب الوطنى ممثلا فى رئيسه أن يحصل على توقيع الدكتور أحمد ماهر والشوربجى بك واسماعيل صدقى باشا الا ان الخطة لم تنجح لأن البعض كحافظ عفيفى والشمسى باشا لم يقبلا التوقيع على مثل هذه الوثيقة ولذا فقد اخفقت الفكرة(١٧٩) .

لقد تصدر قطاع كبير من شباب الحزب الوطنى العمل السرى واتخذوا من الاغتيالات وسيلة لاجبار الاحتلال على الرضوخ لمطالبهم ولعل خطتهم كانت تقوم على التجاوز عن مدرسة ١٩١٩ والتى وصفت بانها مدرسة المفاوضات والتخاذل(١٨٠) حيث كانت معاهدة ١٩٣٦ من وجهة نظرهم اعتراف واضح بإشراك بريطانيا فى حكم مصر ثم كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعلى مرأى ومسمع من كل الأحزاب السياسية هو بداية تشكيل جماعة حسين توفيق والتى وضعت فى برنامجها اغتيال كل من ساهم فى أحداث ٤ فبراير وفى مقدمتهم النحاس باشا ثم أمين عثمان(١٨١).

ويعتقد حسين توفيق ان الوفد قد خان خيانة عظمى فى مسألة ٤ فبراير وان زعماء الاحزاب ليس فيهم نفع بل جميعهم قد اضروا البلد ضررا كبيرا(١٨٢).

ووفق ما ذكره حسين توفيق فى قضية مقتل أمين عثمان تبدو عدة حقائق هامة :

أولا : ان جماعة حسين توفيق كانت تسمى جماعة الشباب المجاهد .

ثانيا : ان هذه الجماعة قد تكونت عقب ٤ فبراير وكرد فعل لسياسة التواطؤ بين الوفد والانجليز .

ثالثا : ان هدف التنظيم هو اغتيال كل من ساهم فى صنع احداث ٤ فبراير بدءا بالسياسيين المصريين[١٨٣].

ويبدو ان هناك علاقة وطيدة بين جماعة حسين توفيق والتنظيم الذى أعده القصر والذى يسمى « بالتنظيم الحديدى» والذى كان من أهم أهدافه اغتيال كل صانعى ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث ذكرت أحد المصادر القريبة من القصر : « ان الملك فاروق قد دفع مبالغ طائلة لاعداد هذا التنظيم بهدف اغتيال النحاس وامين عثمان وكل من ساهم فى ٤ فبراير الا ان الملك قد فقد ثقته فى هذا التنظيم بعد فشل محاولة قتل النحاس مرتين مما اضطره الى التفكير فى اعداد تنظيم آخر يكون قادرا على اصطياد الرؤوس الكبيرة[١٨٤].

وعلى ما يبدوا فان مصرع امين عثمان (يناير سنة ١٩٤٦) كان هو العمل الوحيد الذى قام به هذا التنظيم[١٨٥] وكانت الخطة تعنى مقتل امين عثمان ثم قتل النحاس اثناء سيره فى جنازة امين عثمان .

ويؤكد احد زعماء التنظيم السرى والمنتمين الى الحزب الوطنى أن سعد كامل «ابن شقيقة فتحى رضوان » هو المدبر والمخطط للمجموعة التى اغتالت امين عثمان وان كل الاعضاء كانوا من الشباب المنتمين الى الحزب الوطنى[١٨٦] .

وأعتقد أن انتماء اعضاء التنظيم الى الحزب الوطنى لا ينفى علاقتهم بالقصر على اعتبار ان التنظيم كان يمر بمراحل مختلفة وان اعضاءه فى الغالب لم يكونوا على علم بأن القصر وراء مخططهم حيث كانت الاتصالات تتم عن طريق شخص آخر لعله الدكتور يوسف رشاد[١٨٧].

ويعتقد احد المعاصرين ان باقى التنظيمات السرية لم تكن لا من حيث الكيف ولا الكم بالقدر الذى تتطلبه حالة البلاد والتنظيم الوحيد الذى كان فعالا هو تنظيم حسين توفيق والذى اعتمد على شخصية حسين توفيق فقط[١٨٨].

وتشير الوثائق الامريكية الى العلاقة بين القصر والتنظيم الحديدى والذى امتد ليشمل عددا كبيرا من ضباط الجيش المصرى والذين يؤيدون الالمان بصورة مطلقة (١٨٩) وتشير الوثائق الامريكية ايضا الى ان عيون المخابرات البريطانية كانت متيقظة لمثل تلك الانشطة الضارة بقضية التحالف على اعتبار ان ضباط الجيش المصرى يخططون لشىء ما ولعل هذا الشىء هو اعلان ثورة عسكرية داخل الجيش اواغتيال ضباط الحلفاء فى القاهرة وهذا مما ضاعف من قلق السفير البريطانى فى القاهرة(١٩٠) .

وتعتبر قضية مصرع أمين عثمان هى مفتاح الوصول الى هذه الجماعة وتعتبر المحاكمة فى هذه القضية من المحاكمات التاريخية الهامة فى تاريخ مصر السياسى حيث دار معظمها حول الكشف عن جذور حادث ٤ فبراير وان المتهمين جميعا قد ركزوا على هذا الحادث باعتباره دافعا وطنيا " وهو نفس الشىء الذى اعتمد عليه الدفاع على اعتبار ان الاعتداء على الملك وهو رمز البلاد يعتبر اعتداءا على الوطن كله(١٩١).

وتشارك النيابة المتهمين فى أن حادث ٤ فبراير يعد وصمة فى جبين الامبراطورية البريطانية ودليلا على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الأغبر(١٩٢).

وعندما يسحب النائب العام «محمود منصور» الكلام السابق الذى اشار اليه «انور حبيب» وكيل النائب العام يثور المتهمون ويعلق حسين توفيق : عار عليك ياحضرة النائب العام ان تسحب هذا الكلام الوطنى وكن شجاعا ولا تخش شيئا " وقال انور السادات : " أنا أفضل أن اشنق الف مرة على ان ارى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف(١٩٣).

واستند المحامون فى دفاعهم عن المتهمين الى ما نشرته الصحف عقب اقالة الوفد سنة ١٩٤٤ على اعتبار ان ما اقترفه يعد جرما لا يغتفر ثم تناول الدفاع ايضا مسلك امين عثمان وتحيذه الواضح الى جانب الانجليز حيث شبه مصر فى علاقاتهابانجلترابالزواج الكاثوليكى ولذا فقد شبه مصربامرأة وبريطانيا بالرجل (١٩٤).

لقد اشارت تقارير البوليس السياسى الى صعود نجم امين عثمان اعتمادا على الانجليز ففى احد التقارير ما يشير الى قرب تولى عثمان الوزارة كما يشيع هو ذلك ويقول ان معه من الوزراء الحاليين ما يؤيده فى وجوده فى رئاسة الوزارة عند اعتزال النحاس الحكم(١٩٥).

لقد راعت هيئة المحكمة الدوافع التى دفعت هؤلاء الشباب للاقدام على ما فعلوا اعتقادا منها بأن مصر كلها تشاركهم فى دوافعهم الوطنية الا انها _ هيئة المحكمة - لاتقر مبدأ القتل كوسيلة للوصول الى أى غرض مهما كان نبيلا ولقد رأت المحكمة أنه لايرجى من مثل المتهم ان يزن ويقدر عوامل الاستفزاز بل اعتقد أنها خيانة للبلاد الى جانب تاريخ الاحتلال لمصر ، كلها عوامل راعتها المحكمة فى حكمها على هؤلاء الشباب(١٩٦).

ومن المؤكد ان هؤلاء الشباب كانت تحركهم دوافع وطنية خالصة وبالرغم من اعتقادنا بأن هذا التنظيم كان يعمل وفق تنسيق مع القصر ولأهداف خاصة من وجهة نظر السراى(١٩٧) الا أننا نعتقد ان هؤلاء الشباب لم يكونوا على بينة من مخططات السراى وانما كان للدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وزوجته (نهى) الدور الرئيسى فى استغلال هؤلاء الشباب وتوجيههم بما يتفق وأغراض القصر وفى الوقت نفسه فليس هناك ما يثبت ادانة القصر وهذا ما حرص عليه فاروق جيدا .

والمؤكد ان أحزاب الاقلية قد نجحت فى استغلال حادث ٤ فبراير والنيل من الوفد مما حدا بالكثيرين من اعضائه الى الانصراف عنه وكانت الفرصة مهيأة لظهور قوى أخرى احتلت حيذا هامشيا على مسرح الاحداث المصرية وتعنى قوى اليسار حيث الدعاية السوفيتية قد حققت قدرا كبيرا من النجاح وغالبا وبدون قصد فقد كان الامريكيون والبريطانيون يقومون بمهمة الدعاية للسوفيت والتأكيد على تطورهم العسكرى وتقدمهم الاجتماعى والاقتصادى وعللوا هذه الطفرة فى حياة المجتمع الروسى بالثورة الروسية التى تمكنت من استيعاب كل مشاكل المواطن الروسى(١٩٨).

ومن الطبيعى فى مثل هذه الظروف ان تنتشر وبسرعة الافكار الاشتراكية والماركسية وخصوصا بين الناقمين على النظام ولعل ظروف الحرب تعد من العوامل التى ساعدت على ازدهار هذا النشاط حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية آخذة فى التدهور والقوة الشعبية الوحيدة القادرة على التأثير فى المجتمع المصرى (الوفد) بدأت تنهار عقب أحداث ٤ فبراير ووفقا لشهادة احد المعاصرين : «لقد كانت أحداث ٤ فبراير من اهم العوامل التى لفتت الأنظار الى الافكار الماركسية والاشتراكية[١٩٩]» إضافة الى مراعاة بريطانيا لظروف التحالف مع الاتحاد السوفيتى حيث سمحت بممارسة هذا النوع من النشاط[٢٠٠] هذا بالاضافة الى الانتصارات الكاسحة التى حققها السوفيت ضد قوات المحور واقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٤٢ كل ذلك ادى الى انتشار الماركسية فى مصر .

والحقيقة أن مصر قد عرفت الفكر الشيوعى ، منذ نهاية الفكر الشيوعى ، منذ نهاية العشرينات من القرن العشرين ، حينما نشأ الحزب الشيوعى المصرى الذى تمكن من ضم مجموعات من العمال الذين اسهموا فى ثورة ١٩١٩[٢٠١] إلا أن ظروف الحرب وما ترتب عليها من نتائج خلفتها معاهدة ١٩٣٦ قد ساعدت على خلق المناخ المناسب الذى ترعرعت فيه تلك الافكار بشكل اقلق كل القوى السياسية الاخرى حيث تشكلت العديد من الخلايات حملت كل منها اسما مغايرا للأخرى فهناك «اللجنة المركزية للمنظمة الشيوعية المصرية»، والتى كانت تصدر نشرات الى الطبقة العاملة .. وأخرى تحمل اسم «منظمة المقاومة الشعبية» واقتصرت مهمتها على توزيع الكتب الشيوعية على الطلبة والعمال ثم «الحزب الشيوعى المصرى» والذى كان يتولى كتابة التقارير والنشرات وحفظها فى مكان سرى وهناك منظمة أخرى تحمل «حركة ديمقراطية تقدمية وطنية» وكان يختصر اسمها بكلمة «حدتو» ويرأسها يهوديان احداهما مليونير يدعى «كورييل» والاخر يدعى «دويك» والاول كان ينفق بسخاء على منظمته ويعمل تحت ستار التجارة وكانت المهمة الحقيقية لهذه الجماعة امداد الصهيونية فى فلسطين بما تحتاج اليه من معلومات عن مصر[٢٠٢].

وفى سنة ١٩٤٢ تأسست «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» ولعل اسمها كافة للدلالة على نوعية النشاط الذى اختاره مؤسسها « هنرى كورييل» وخلال احداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وبينما كانت القاهرة تموج بالمظاهرات قامت الحركة بطبع منشورات باللغة العربية تقول فيها " لا تتصوروا ايها المصريون ان الالمان أفضل من الانجليز ويمضى « كورييل» فى روايته قائلا : وخرجت لاوزع هذه المنشورات انا وجورج بوانتيه وكان منظرا مضحكا اثنان من الأجانب يوزعان منشورات باللغة العربية وقد وزعنا ٤٠٠ نسخة من هذه المنشورات[٢٠٣].

وقد اعتقل هنرى كورييل سنة ١٩٤٢ وأودع فى معتقل الزيتون ويقول عن هذه الفترة : وفى المعتقل استفدت فائدة كبرى حيث مارست احتكاكا مباشرا وجادا مع كثير من السياسيين هم فى الاساس ابناء البراجوازية الصغيرة وباختصار لقد أخذت فى المعتقل حمام تمصير واحسست احساسا عميقا ان البرجوازية الصغيرة تموج بحركة وطنية عارمة وأنه يتعين الاستفادة منها[٢٠٤].

ويعتقد البعض ان هذا التنظيم كان اكثر التنظيمات اليسارية ارتباطا بالواقع المصرى حيث تشكل من الطلاب والمدرسين والعمال وغيرهم من ذوى الاصول الصغيرة وكان اسلوب التجنيد يتم من خلال المعارك السياسية والاضطرابات[٢٠٥].

وتستهدف الحركة المصرية للتحرر الوطنى تكوين حزب شيوعى وإحداث اصلاح زراعى ، وتنظيم الكفاح المشترك مع الشعب السودانى باعتبار أن وحدة وادى النيل قضية مصيرية ووفقا لتقارير البوليس السياسى فقد كان هنرى كورييل يدير احدى المكتبات بهدف الترويج للكتب الشيوعية[٢٠٦] .

ومن خلال المكتبة استطاعت الحركة ان تعرف طريقها لدى الشباب ، خصوصا المتعطش للثقافة والمعرفة وتمكن هنرى كورييل أن يضم عددا كبيرا من المصريين الناقمين على القوى السياسية التقليدية وفى مقدمتهم الوفد .

وعلى الرغم من ان الحركة المصرية للتحرر الوطنى كانت اقوى الحركات التى تشكلت عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الا أن هناك مجموعة أخرى تكونت عقب

نفس الحادث وتسمى «منظمة القلعة» حيث قامت على اكتاف ثمانية اشخاص «خمسة من الطلاب الذين يدرسون فى المدارس الثانوية وطالب ازهرى وحرفى» تأثروا بما حدث فى ٤ فبراير تأثيرا هز وجدان هذه المجموعة هزا عنيفا دفعهم الى البحث عن اتجاه جديد يخالف الاتجاهات التقليدية[٢٠٧].

وبدأت هذه الخلية توسع نشاطها من خلال مجموع الشباب الساخط على الوفد عقب ٤ فبراير وحددت برنامجها فى المطالبة بالاستقلال الوطنى والاستقلال الاقتصادى وعلى ضوء العديد من القراءات فى الفكر الاشتراكى فقد تمخض نشاطها عن اقامة تنظيم شيوعى يستند الى برنامج شفوى ، ومبادىء غير منشورة ولم يكن لهذا التنظيم اجهزة فنية ولا مجلة سرية ورغم ذلك فقد واصل النمو معتمدا على الارض الخصبة التى مهدتها احداث الحرب والى جموع الشباب الذى تملكته الحيرة والقلق عقب ٤ فبراير .

لقد تمكن التنظيم من أن يضم اليه بعضا من ضباط القوات المسلحة ، فى مقدمتهم « أحمد حمروش» وراحت الحركة تتسع وتجد لها انصارا بين طلاب الجامعات وعددا لا بأس به من العمال [٢٠٨].

وعموما فان عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ قد شهدا تكون العديد من المنظمات اليسارية فى القاهرة والاسكندرية وتاريخ هذه الجماعات يكتنفه الغموض نظرا لتعقب البوليس لهم مما كان يدفعهم الى حرق اوراقهم ووثائقهم حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون . الا أن الاسماء التى تسمت بها هذه الجماعات تشير الى أن عددها كان أكثر من عشرين جماعة تسمت كل منها باسم خاص وتباينت اسماء الدوريات والنشرات التى كانت تصدرها تبعا لاهداف كلا منها واحتدم الصراع بينها من اجل اقامة حزب شيوعى مصرى حقيقى[٢٠٩].

وعلى ما يبدو فقد برزت اتجاهات سياسية احتلت مكانة لا بأس بها وسط العديد من القوى الاخرى وهذه الاتجاهات الجديدة اخذت مواقف متباينة فاذا كان البعض يتحالف مع المحور ضد الانجليز بدعوى الوطنية واذا كان البعض الاخر يتحالف مع الانجليز ضد المحور بدعوى الديمقراطية فان الشيوعيين

المصريين قد رفعوا شعارا مغايرا فهم ضد الفاشية وضد الاحتلال البريطانى لمصر ورفعوا شعارا ضد الفاشية ولكن ليس مع الانجليز " ولم يكن هذا هو التمييز الوحيد ففى مواجهة شعار اجمع عليه كل الساسة وهو وحدة وادى النيل رفع الشيوعيون شعارا «الاستقلال السياسى والاقتصاد والكفاح المشترك مع الشعب السودانى وحقه فى تقرير مصيره»(٢١٠) .

ولعل قوات الاحتلال قد تغاضت عن النشاط الشيوعى فى مصر على أمل الاستفادة من تأثيرهم الفكرى والسياسى المناهض للفاشية ولاول مرة فى تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية (انتخابات ١٩٤٤) شهدت البلاد مرشحين يعلنون انهم يدخلون المعركة الانتخابية ويلصقون على الجدران اعلانات يقولون فيها - انتخبوا المرشح الاشتراكى الذى سيناضل فى سبيل الاشتراكية» وقد انتشرت هذه الاعلانات فى الاسكندرية بصفة خاصة حيث تقدم ثلاثة من العمال الى الانتخابات تؤيدهم طائفة كبيرة من سكان دوائرهم(٢١١).

وعلى ضوء ماسبق يمكن إبداء عدة ملحوظات :

أولا : لم تكن الحركات الشيوعية فى مصر وليدة الحرب العالمية الثانية وانما ترجع فى جذورها الى العشرينات من هذا القرن الا أن الحرب وما واكبها من تناقضات سياسية واجتماعية واقتصادية تعد انسب الفترات التى ساعدت على نمو هذا الاتجاه .

ثانيا : ان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قد ساعد على نمو اكبر الحركات وأهمها بسبب الاعتماد على عنصر الشباب الساخط على القوى السياسية التقليدية وبلا شك فان عنصر الشباب دائما كان بمثابة شريان متدفق من خلال عناصر شابة راحت تنضم الى الجماعات السياسية يوما بعد الآخر .

ثالثا : أن السياسة البريطانية فى مصر تعد المسئول الاول عن تفاقم هذه التنظيمات بسبب التحالف البريطانى الروسى وما لازم ذلك من اقامة العلاقات المصرية الروسية ولما كانت الحركات اليسارية تعلن دائما عن

عدائها السافر ضد الفاشية والنازية فلقد كان لهذا وقعا طيبا لدى الدوائر البريطانية والمصرية معا .

رابعا : ان ظهور الاتجاهات اليسارية عموما وفى هذه الفترة يعد تعبيرا اكيدا عن وجود خلل هائل فى كل مناحى الحياة المصرية اقتصادية واجتماعية وسياسية وبشكل مكن هذه الاتجاهات من أن تجد لها واقعا وسط المجتمع المصرى.

خامسا : ان مجمل نشاط هذه التنظيمات وما استطاعت ان تقدمه للمجتمع المصرى لم يتعد الفكرالنظرى المنقول عن مؤلفات لينين - وماركس - وستالين - وبعض المنشورات التى لا تخرج افكارها عن هذه المؤلفات .

سادسا : ان عددا من المنضمين الى هذه التنظيمات من المصريين المسلمين قد بهرتهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ولم يؤمنوا بالفكر المادى حيث دعوا الى التمسك بتعاليم الاسلام مع اعتناقهم لفكرتى العمل الاجتماعى والاقتصادى [٢١٢] الا أن محاولة التوفيق بين بعض النظريات الماركسية وبين الإسلام لم تجد لها واقعا ملموسا بين الغالبية العظمى من المسلمين وكانت أقرب الى التنظير الفكرى منها الى الجوانب العملية والموضوعية .

* * *

هوامش الفصل الرابع

(١) لم تنشر الهيئة السعدية برنامجا لها باعتبارها حزبا سياسيا جديدا لأن زعماءها لم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد بل رأوا أن الزعامة الوفدية هى التى خرجت على المبادىء الأساسية للوفد.

(٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٨٥، صحيفة السياسة ١٣ مارس ١٩٣٨م.

(٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠٩ من لامبسون إلى ايدن ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧م

(٤) نفس المصدر.

(٥) مذكرات حسن يوسف . مصدر سبق ذكره ص١٣٨، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٧ يونية ١٩٥٥م.

(٦) لقاء مع الأستاذ كامل زهيرى ١٩٨٣/٤/٣٠ نقابة الصحفيين القاهرة.

(٧) مذكرات إبراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٢ أغسطس ١٩٨٢، مجلة المصور ١٩٤١/١/٣م تصريح لأحمد ماهر.

(٨) لقاء مع فؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد القاهرة ١٩٨٢/١١/١٢ م جاردن سيتى.

(٩) البلاغ ٢٠ سبتمبر ١٩٤١م، مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١١٧.

(١٠) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٥٢، فتحى رضوان ١٩٨٢/٩/٨ م لقاء شخصى.

(١١) صحيفة السياسة الأول من نوفمبر ١٩٣٨م، مجلة المصور ٢٣ ديسمبر ١٩٣٨م.

(١٢) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد الثالث ١٣ فبراير ١٩٣٩م ص ١٣٠، لقد أثار السعديون موضوع مزرعة الجبل الأخضر التابعة لوزارة الزراعة حيث تم بيع ثمارها فى مزاد قيل بأن اجراءات المزاد لم تكن سليمة وقدم استجواب من أحد السعديين كان سببا فى استقالة رشوان باشا وزير الزراعة بناء على رغبة القصر.

(١٣) أنور عبد الملك مصر يجتمع جديد يبينه العسكريون ص٣٢ بيروت ١٩٦٤م.

(١٤) كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ١٩٣٦ - ١٩٥٤ اعداد مصطفى طيبة ، آخر ساعة ١٢ أكتوبر ١٩٦٦م.

(١٥) نفس المصدر السابق.

(١٦) الأهرام ، المصرى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧م.

(١٧) مذكرات إبراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢م.

(١٨) صحيفة المصرى ١٥ اكتوبر ١٩٤٠.

(١٩) الأهرام ، المصرى ، الدستور ١٢ سبتمبر ١٩٣٩م.

(٢٠) الدستور ١٩٣٩/١٠/١٧م.

(٢١) مجلة الاقتصاد المصرى القاهرة ١٩٤٦ ص ١٣.

(٢٢) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الأهرام ١٨ ، ٢٥ /١٩٧٣/٥م، مذكرات حسن يوسف ص١٢٥.

(٢٣) جريدة السياسة ١٩٤٤/٢/١٠، أخبار اليوم ٣ يناير ١٩٤٥م.

(٢٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٥٢ من لامبسون إلى ايدن ٥ فبراير ١٩٤٢م.

(٢٥) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة ، أخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦م.

(٢٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٥٣٥ من لامبسون إلى ايدن ٩ فبراير ١٩٤٢م.

(٢٧) نفس الوثيقة السابقة.

(٢٨) الأهرام ١٩٧٥/٢/١٤ من تقارير الامن العام التى تسجل تحريات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢م.

(٢٩) مضابط مجلس الشيوخ ـ الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢م دور الانعقاد الثامن عشر ص٣٧ قدم الاستجواب الشيخ عادل جبران.

(٣٠) نفس المصدر السابق.

(٣١) نفس المصدر.

(٣٢) محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٢٩.

(٣٣) روز اليوسف ١٩٤٤/٢/٢٥.

(٣٤) مضابط مجلس الشيوخ ـ الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢م ـ دور الانعقاد الثامن عشر ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٣٥) آخر ساعة ٢٦ أبريل ١٩٤٢م نص عريضة لا أحزاب حول اعتقال على ماهر.

(٣٦) مذكرات إبراهيم عبد الهادى مجلة روزاليوسف ٩ أغسطس ـ ١٩٨٢م.

(٣٧) نفس المصدر السابق.

(٣٨) د. هيكل مرجع سبق ذكره ص٢٧٨، ٢٧٩ .

(٣٩) مذكرات إبراهيم عبد الهادى، مجلة روزاليوسف ١٩ أ غسطس ١٩٨٢م.

(٤٠) الحديث عن انشقاق مكرم عبيد ارجأناه للفصل الخاص بسياسة القصر على أعتبار أن خروج مكرم عبيد كان نتاجا لسياسة القصر عقب ٤ فبراير.

(٤١) روزاليوسف ١٧ أبريل ١٩٤٤م.

(٤٢) السياسة والأهرام ، الدستور أول نوفمبر ١٩٤٤م.

(٤٣) الوقائع المصرية ١٤ نومفبر ١٩٣٣م، الأهرام ١٣ نوفمبر ١٩٤٤م.

(٤٤) الوقائع المصرية ١٩ أكتوبر ١٩٤٤م، الأهرام ١٣ أكتوبر ١٩٤٤م.

(٤٥) أخبار اليوم ١٩ يناير ١٩٤٦م.

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) نفس المصدر السابق ، تقارير البوليس المخصوص محفظة رقم ١٨ وثائق عابدين وثيقة رقم ١٣ دار الوثائق القومية.

(٤٨) أخبار اليوم ١٩، ٢٠ ، ١٩٤٦/١١/٢٣م.

(٤٩) نفس المصدر.

(٥٠) الدستور أول نوفمبر ١٩٤٤م.

(٥١) أخبار اليوم ١٩٤٦/١١/١٩.

(٥٢) مضابطة مجلس الشيوخ ـ الجلسة الأربعون ٢٨ أبريل ١٩٤٤م.

(٥٣) المصدر السابق ص٣١٨.

(٥٤) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ ص ١٦٧ الرافعى مرجع سبق ذكره ص١٢٥.

(٥٥) مذكرات حسن يوسف ص١٦٦، د. هيكل مرجع سبق ذكره ص٢٦٤، مذكرات إبراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢.

(٥٦) د. أحمد زكريا الشاق حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣ القاهرة ٨٢ ص ٢٤٩.

(٥٧) قانون حزب الأحرار الدستوريين ـ القاهرة ١٩٤١ ص ١٩.

(٥٨) مجلة آخر ساعة ١٩٤١/١١/٢٣.

(٥٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠١ من لامبسون إلى أيدن ٨ فبراير ١٩٣٨م.

(٦٠) صحيفة السياسة ٢٥ فبراير ١٩٣٨م.

(٦١) د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٧٢.

(٦٢) المصدر السابق، صحيفة المصرى ١٥ فبراير ١٩٣٨.

(٦٣) مضابط مجلس النواب ـ دور الانعقاد العادى الأول ١٢ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٣١٩.

(٦٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٢ من لامبسون إلى ايدن.

(٦٥) د. هيكل مرجع سبق ذكره ص٧٨، السياسة الأول من أغسطس ١٩٣٨ ، مصر الفتاة ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٨.

(٦٦) المصور ١٩٣٩/٤/١٤ بقلم فكرى أباظة ، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية الأول من يوليو سنة ١٩٥٥ ، د. هيكل مرجع سبق ذكره ص٨٨.

(٦٧) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة ١٥٢٣ من برت فيش إلى الخارجية الأمريكية ٤ فبراير سنة ١٩٣٩م.
(٦٨) د. هيكل ج٢ ص١٥٥، مذكرات حسن يوسف ص٣٩.
(٦٩) المرجع السابق.
(٧٠) د. عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٣٧-١٩٤٨ بيروت فى سنة ١٩٧٣ ص٢٢٥.
(٧١) مصر الفتاة ١٠٨ أغسطس ١٩٣٩، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٢٥ يونية سنة ١٩٥٥.
(٧٢) عبدالراحمن الرافعى مرجع سبق ذكره ج٣ ص٦٩، مذكرات حسن يوسف ص١٠٥.
(٧٣) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص١٦٢، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص١٣٠.
(٧٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١١ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢٥ أغسطس ١٩٣٩م.
(٧٥) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٨٩ من برت فيش إلى الخارجية الأمريكية ٢٢ أغسطس ١٩٣٩م.
(٧٦) الوثائق البريطانية رقم ٤٦ من لامبسون إلى هاليفاكس ١٢ يناير سنة ١٩٤٠م.
(٧٧) مذكرات حسن يوسف ص١١٧. الدكتور هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٩٧.
(٧٨) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٣٢ من لامبسون إلى هاليفاكس ٤ مايو ١٩٤٠م.
(٧٩) الأهرام ، السياسة ١٩٤٠/٨/٥، آخر ساعة ١٩٤٠/٤/١٤م.
(٨٠) الأهرام ، السياسة ١٩٤٠/٨/٥ ، آخر ساعة ١٩٤٠/٤/١٤م.
(٨١) نفس المصدر السابق.
(٨٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٢٨-٢٣٠.
(٨٣) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٥٥٣ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٩ فبراير سنة ١٩٤٣.
(٨٤) المصدر السابق وثيقة رقم ١٥٣٦ ، ١٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون إلى حكومته.
(٨٥) محسن محمد . التاريخ السرى لمصر ص٢٦٥.
(٨٦) آخر ساعة ٢٢ فبراير ١٩٤٢، أخبار اليوم ١٣ فبراير ١٩٤٦.
(٨٧) دار الوثائق القومية تقارير البوليس الاخصوص محفظة رقم ١٨ وثيقة رقم ٣ ، آخر ساعة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢م.
(٨٨) صحيفة السياسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢.
(٨٩) عبد الرحمن الرافعى مرجع سبق ذكره ص١٢٥-١٣٦، مذكرات حسن يوسف ص ١٦٦.
(٩٠) صحيفة السياسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠ .
(٩١) مضابط مجلس الشيوخ ـ الجلسة الرابعة ـ دور الانعقاد ـ الحادى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٢ ص٩٠.
(٩٢) المصدر السابق الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ دور الانعقاد الثامن عشر ص٥١.

(٩٣) الأهرام ١٩٧٥/٢/٢٤ من تقارير الامن العام التى تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢.

(٩٤) المصدر السابق .

(٩٥) مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص١٥١ .

(٩٦) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٨/٩م.

(٩٧) صحيفة الضياء ٧ مارس ١٩٣٨ من قرارات مؤتمر الطلبة الاخوان.

(٩٨) حسن البنا مذكرات الدعوة والداعية الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤ ص ٢٤٠.

(٩٩) صحيفة النذير العدد الأول أغسطس ١٩٣٨، الدعوة والداعية ص٢٤٠-٢٤١.

(١٠٠) د. عبدالعظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧-١٩٤٨ طبعة أولى بيروت ١٩٣٧ ص ٣١٦.

(١٠١) د. عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية ص ٣٠٧ ، ٣٠٨.

(١٠٢) د. اسحاق موسى الحسينى . الأخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية فى العامل العربى بيروت سنة ١٩٥٥ ص ٢١.

(١٠٣) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص٤٩.

(١٠٤) صحيفة المصرى ١٩٣٨/٩/٣.

(١٠٥) د. عبد العظيم رضمان مصدر سبق ذكره ص ٣١٠.

(١٠٦) ريتشارد ميتشل ، الأخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة ١٩٧٧ ص ٥١.

(١٠٧) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص٢٦٢.

(١٠٨) المرجع السابق ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(١٠٩) محمد شوقى زكى، الأخوان المسلمون والمجتمع المصرى القاهرة ١٩٥٤ ص ١٢٥.

(١١٠) د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٠٨.

(١١١) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٢٠٧٦ من كيرك إلى الخارجية الامريكية ٢٤ نوفمبر ١٩٤٢.

(١١٢) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٠٨.

(٣١١) مضابط مجلس النواب - الجلسة الحادية والأربعين ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة مضابط دور الانعقاد الرابع ص١١٣٢ قدم السؤال النائب محمد نصير.

(١١٤) مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ٣٠ أغسطس ١٩٨٢ ، لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١١٥) النذير يناير ١٩٤٥ ، نفس المصدر ١٩٤٣/١/٢٣.

(١١٦) الاخوان المسلمون ١٩٨٢/٨/٢٩.

(١١٧) نفس المصدر ١٩٤٢/٩/١٣.

(١١٨) ريتشارد رميشيل مرجع سبق ذكره ص٩٦ أنور السادات صفحات مجهولة ص٩٩.

(١١٩) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ١٥٣٠ من كيرك إلى الخارجية الامريكية ٩ يونية سنة ١٩٤٢.

(١٢٠) الأهرام ١٩٧٥/٢/١٤ من تقارير الامن العام التى تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير.

(١٢١) نفس المصدر وثيقة بتاريخ ١٩٥٢/٤/٧ حكمدارية بوليس الاسكندرية.

(١٢٢) الاخوان المسلمون ١٩٤٢/٩/١٢ ، الدعوة والداعية ص١١٢.

(١٢٣) الاخوان المسلمون ١٩٤٢/١٠/٢٤.

(١٢٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ صحيفة الاخوان المسلمون ١٩٤٣/٦/١٢.

(١٢٥) آخر ساعة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٢.

(١٢٦) د. محمد أنيس ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى ص٧.

(١٢٧) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ٤٥-١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٢ ص١٤٦.

(١٢٨) دار الوثائق القومية ـ تقارير البوليس السياسى محفظة ١٢ وثيقة ٩ «سرى سياسى».

(١٢٩) المصدر السابق.

(١٣٠) المصدر السابق وثيقة ٢١٥، ٢١٨ «سرى سياسى».

(١٣١) المصدر السابق وثيقة ٨٣ «سرى سياسى» الأول من مارس ١٩٤٢.

(١٣٢) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٣٣٠ من كيرك إلى الخارجية الامريكية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٢.

(١٣٣) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ ص ٢٣١.

(١٣٤) المصدر السابق ص٢٣٢.

(١٣٥) ريتشارد ميشيل ، الأخوان المسلمون ص٧٠.

(١٣٦) نفس المرجع ص٦٧ د. رفعت السعيد مرجع سبق ذكره ص١٣٠.

(١٣٧) د. اسحاق الحسينى مرجع سبق ذكره ص٢٩٤-٢٥٠.

(١٣٨) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٩/٨ مصر الجديدة ـ القاهرة.

(١٣٩) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ص١٠٧ ، د. عبدالعظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧-١٩٤٨ ص١٧٦ ، ١٧٧.

(١٤٠) مجلة الهلال ابريل ١٩٨٢ من رد أحمد حسين على الدكتور السيد الشناوى.

(١٤١) أ. د. عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية مرجع سبق ذكره ص ١٧٦.

(١٤٢) الصرخة «صحيفة مصر الفتاة» ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣.

(١٤٣) المصدر السابق ٧ أكتوبر ١٩٣٣.

(١٤٤) مرافعات الرئيس أحمد حسين ص ١٢٨.

(١٤٥) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد الأول العادى ٢٢ يونية ١٩٣٦ ص ٩٦.

(١٤٦) المصدر السابق ص٩٧.
(١٤٧) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥ كيف اشركنى محمد محمود فى الحكم بطريقة غير رسمية بقلم أحمد حسين.
(١٤٨) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥.
(١٤٩) وثائق الخارجية وثيقة ٢٤٠ من لامبسون إلى حكومته الأول من فبراير ١٩٤٠.
(١٥٠) صحيفة الضياء ١٣ ديسمبر ١٩٣٧.
(١٥١) صحيفة الضياء ١٠ ديسمبر ١٩٣٧.
(١٥٢) الصرخة ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧، السياسة ١٥ ديسمبر ١٩٣٧.
(١٥٣) فؤاد سراج الدين مقابلة شخصية ١٩٨٢/١١/٨ جاردن سيتى القاهرة.
(١٥٤) د. على شلبى جماعة مصر الفتاة ودورها فى الحياة السياسية المصرية ـ القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٩٧.
(١٥٥) صحيفة الثغر ١٦ سبتمبر ١٩٣٧.
(١٥٦) مصر الفتاة ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٩.
(١٥٧) نفس المصدر السابق أول مايو ١٩٣٩.
(١٥٨) نفس المصدر ١٩ أغسطس ١٩٣٩.
(١٥٩) المصدر السابق ٣١ أغسطس ١٩٣٩م.
(١٦٠) نفس المصدر ٢٦ أغسطس ١٩٣٩.
(١٦١) نفس المصدر ٢ سبتمبر ١٩٣٩.
(١٦٢) صحيفة الشعب من مذكرات أحمد حسين ١٩٨٢/٦/٢٢.
(١٦٣) لقاء مع فتحى رضوان سكرتير عام مصر الفتاة وقتئذ ١٩٨٢/٨/٩، صحيفة الشعب ١٩٨٢/٦/٢٢.
(١٦٤) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات أحمد حسين ، مذكرات اللواء إبراهيم أمام رئيس البوليس السياسى صحيفة الجمهورية ١٧ يناير ١٩٥٦ .
(١٦٥) الشعب ١٩٨٢/٦/٩ من مذكرات أحمد حسين.
(١٦٦) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ فى منزله بمصر الجديدة.
(١٦٧) المصرى ٩ فبراير ١٩٤٢، الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩.
(١٦٨) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ جاردن سيتى القاهرة.
(١٦٩) دار الوثائق القومية أحد تقارير السرايات الملكية صورة طبق الاصل من خطاب أحمد حسين إلى كلايتون بتاريخ ١٩٤١/١٢/٧ محفظة ١٣ وثيقة رقم ٨.
(١٧٠) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات أحمد حسين حيث أشار إلى أن فؤاد سراج الدين كان زميلا له فى الدراسة.

(١٧١) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ فى منزله بمصر الجديدة.

(١٧٢) المصدر السابق ، اللواء الجديد ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

(١٧٣) معاهدة ١٩٣٦ حماية قاسية كتيب من نشرات اللجنة الادارية للحزب الوطنى ـ القاهرة ١٩٣٦ ص١.

(١٧٤) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٩/٨.

(١٧٥) نفس المصدر السابق .

(١٧٦) مضابط مجلس النواب ـ دور الانعقاد العادى ٣ مارس ١٩٤٣ صفحة ٣١٨.

(١٧٧) مضابط مجلس النواب مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ـ الجلسة الثانية والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٨٣.

(١٧٨) الأهرام ١٩٧٥/٢/١٤ صور من تقارير الامن العام التى تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢.

(١٧٩) دار الوثائق القومية تقارير الامن العام حكمدراية بوليس مصر ١٦ أبريل ١٩٤٢ م تقرير رقم ١٣ محفظة رقم ١٣.

(١٨٠) اسحاق الحسينى مرجع سبق ذكره ١٥١ - ١٥٢ ، الأهرام ١٩٩٥/٢/١٤.

(١٨١) لطفى عثمان ـ المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسة القاهرة ١٩٤٨ ص٢١٨.

(١٨٢) نفس المرجع ص٢.

(١٨٣) المرجع السابق ١٥.

(١٨٤) أحمد مرتضى المراغى، غرائب من عهد فاروق ـ بيروت ١٩٧٦ صفحة ٦٨.

(١٨٥) نفس المرجع ص ٦٩.

(١٨٦) المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية مرجع سبق ذكره ص٢٠٠.

(١٨٧) كان قمة التنظيم هو الدكتور يوسف رشاد وزوجته نهى رشاد صديقة فاروق ، أحمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص٥٧.

(١٨٨) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة.

(١٨٩) وثائق الخارجية الامريكية ٩١ من كيرك إلى الخارجية الامريكية ٢٣ مايو ١٩٤٢.

(١٩٠) المصدر السابق نفسه.

(١٩١) ملف قضية أمين عثمان ح١ ص ٧٥٤ دار القضاء العالى، القاهرة.

(١٩٢) المصدر السابق نفسه.

(١٩٣) لطفى عثمان (المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ص٢٠٨ ، ٢٠٩.

(١٩٤) الوفد المصرى ٨ فبراير ١٩٤٠ من كلمة أمين عثمان فى حفل كلية فيكتوريا والذى حضره السفير البريطانى.

(١٩٥) دار الوثائق القومية ـ تقارير البوليس السياسى محفظة رقم ١٣ (سرى بدون رقم).

(١٩٦) دار القضاء العالى ملف قضية أمين عثمان المجلد الأول ص ٤٧٠.

(١٩٧) أحمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص ٦٨ - ٧٠.

(١٩٨) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٢٤١ من الخارجية الامريكية إلى كيرك السفري الامريكى فى القاهرة ١٩٤٣/١٠/٤.

(١٩٩) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار فى منزله بالدقى ١١ أبريل ١٩٨٣.

(٢٠٠) د. عاصم الدسوقى مصر فى الحرب العالمية الثانية ص٣٢٤.

(٢٠١) د. رفعت السعيد تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر القاهرة ١٩٧٥ ص ١٥٨.

(٢٠٢) أحمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص ٢٠ ، ٢١.

(٢٠٣) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص٣٢٨ ، ٣٢٩ محضر نقاش اجراه المؤلف مع هنرى كورييل فى باريس سنة ١٩٦٨.

(٢٠٤) المرجع السابق نفسه ـ د. عاصم محروس عبد المطلب دور الطلاب فى الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩، ١٩٥٢ غير منشورة، القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٦١.

(٢٠٥) طارق البشرى، تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٢٣١.

(٢٠٦) د. رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٣١.

(٢٠٧) المرجع السابق ص ٣٣١ - ٣٣٢.

(٢٠٨) نفس المرجع السابق ص٢٩٧.

(٢٠٩) د. رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢.

(٢١٠) د. رفعت السعيد اليسار المصرى ص ٢٧٨.

(٢١١) السياسة ١٩٤٤/١٢/١٠ ، أخبار اليوم ١٧-١٢-١٩٤٤.

(٢١٢) تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٥٧.

الفصل الخامس

الجيش المصرى وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢م

- الجيش المصرى والحرب العالمية الثانية .
- ردود فعل ٤ فبراير على الجيش .
- حركة الضباط الاحرار .

الجيش المصرى والحرب العالمية الثانية :

لقد اصبح الجيش المصرى هو حجر الزاوية فى قضية الاستقلال وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ والتى نصت صراحة على أن خروج القوات البريطانية من مصر مرتبط ببلوغ الجيش المصرى درجة الاهلية اللازمة للدفاع عن قناة السويس[١] ولذا فلقد حرص الوفد على أن تكون هذه القوة الوطنية الغالية بعيدا عن سلطة القصر وتحكمه، وبمقتضى الإجراءات الجديدة فقد أصبح رئيس الوزراء رئيسا لمجلس الدفاع الأعلى ووزيرى الحربية والبحرية نائبان للرئيس وكل من وزير الأشغال ووزير المالية والمواصلات ووكيل الحربية والبحرية ورئيس هيئة أركان الجيش أعضاء[٢]، ولم ترد أية إشارة الى الملك ، على الرغم من أن المادة ٤٦ من الدستور نصت على أن الملك هو القائد الأعلى وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب الخ[٣].

ولما كانت معاهدة ١٩٣٦ قد نصت صراحة على الغاء كافة القيود التى تحد من زيادة القوات المسلحة المصرية فان حكومة الوفد حرصا منها على إعداد جيش قوى فقد سعت الى توسيع القاعدة الاجتماعية للضباط الجدد وامكن للوفد ولاول مرة أن يضم الى الجيش شبابا من ابناء الطبقات المتوسطة وليس من قبيل المصادفة أن يكون فى طليعة الضباط الاحرار. جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى وغيرهم ممن ينتمون الى الطبقات المتوسطة أو الفقيرة[٤] ولذا فان هذه السياسة تعد حسنة كبيرة تؤكد صدق الوفد على الارتفاع بتلك القيمة الوطنية الكبيرة حيث سهل نمو التحرك الثورى فى

صفوف القوات المسلحة وأمكن للجيش ولأول مرة منذ الثورة العرابية أن يشارك بقدر كبير فى النشاط السياسى معبرا عن كافة القوى والاتجاهات المختلفة.

وجريا على سياسة ابعاد الجيش عن مؤامرات القصر ودسائسه، ولما كان يمين الجيش من أولى المسائل التى تحتاج الى تعديل لأن صيغة اليمين قد وضعت قبل الدستور ولذا فلم تشر اليه حيث تضمن : أقسم بالله أن أكون خادما مخلصا للملك مطيعا لاوامره الكريمة " فرأى الوفد تعديل هذا اليمين بهذه الصيغة: أقسم بالله العظيم وبشرفى العسكرى أن أكون مخلصا للوطن ولحضرة صاحب الجلالة وقائد قواتها الاعلى وأن أكون مطيعا للدستور ولقوانين الامة المصرية.. الخ[٥].

وعلى ما يبدو فان الملك فاروق كان على علم بما يهدف اليه الوفد ، وقد علقت صحيفة «البلاغ» على «يمين الجيش» فى محاولة منها للوقيعة بين القصر والوفد فقالت «ان إقحام الدستور فى اليمين يتضمن اقحام السياسة فى واجبات الجيش الذى تقتصر وظيفته فقط على الدفاع والطاعة فيما يصدر اليه من الاوامر ، وليس من وظائفه اقامة نظام سياسى معين والمحافظة على هذا النظام وحمايته»[٦].

ونظرا لاهمية الجيش وحرصا من الملك على أن يبقى تحت امرته بعيدا عن أى منافسة فقد اعلن فاروق صراحة أنه لن يقبل تعديل اليمين بالشكل الذى رأته الوزارة[٧] .

وكان من الصعب على الحكومة أن تتراجع عن موقفها وتمسكت بالمشروع مما دفع فاروق الى الغاء الحفل الذى كان معدا لذلك ولم يعجز عن توجيه الاهانة الى الحكومة حينما دعى جميع الضباط العاملين على اختلاف رتبهم الى حفل شاى بقصر عابدين حيث أعلن بصريح العبارة عدم اشتغال الجيش بالسياسة[٨].

وظل هذا الوضع معلقا بين القصر والوفد حتى إقالة حكومة الوفد فى نهاية ١٩٣٧ ، ولم تستطع حكومة محمد محمود الا أن ترضخ لاوامر الملك لان وجودها فى الحكم مرتبط بالرضاء الملكى وهكذا بقى يمين الجيش القديم كما هو عليه.

وبصدد هذه الازمة ورغبة من الوفد فى أن يضمن ولاء الجيش الى الدستور والذى يعنى من وجهة نظرهم - الولاء للوفد - باعتباره حزب الاغلبية. فقد حرص النحاس على أن يقوم بالعديد من المحاولات بهدف الاتصال بالجيش لمعرفة هل يقف الى جانبه فى موقفه من السراى(٩).

ولعل من الامور الجديرة بالملاحظة أن حكومة الوفد حرصا منها على أهمية الجيش فقد عملت على تطويره سواء بزيادة عدده الى ثلاث فرق قوامها خمسون الف جندى أو باستخدام كل وسائل الدفاع الحديث أو بايفاد البعثات العسكرية الى انجلترا بهدف الارتفاع بمستوى الآداء(١٠).

وعلى ما يبدو فان تلك الآمال الكبيرة قد اصطدمت بالعديد من المؤثرات التى قد اعتقد الوفد أن معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت حدا لها ، واولى هذه المؤثرات هو القصر الذى لم يعجز عن اتخاذ الوسائل الكفيلة للحد من طموحات الوفد ، ثم البعثة العسكرية البريطانية التى كانت تمثل عقبة اكيدة فى سبيل الارتفاع بمستوى الجيش حيث فرضت شكلا معينا للتسليح وخصوصا بعض الاسلحة التى لم تجد المصانع البريطانية لها أسواقا أخرى غير مصر ، أو بوضع نظام معين للتدريب كان بمثابة عقبة نحو ارتقاء الجيش سواء من حيث الكيف أو الكم(١١).

ولعل عودة عزيز المصرى لشغل منصب «مفتش عام الجيش» خلفا لسبنكس باشا (١١ يناير١٩٣٨) هى محاولة جادة لخروج الجيش المصرى من تحت الوصاية البريطانية ، الا أن البعثة العسكرية البريطانية كانت تمثل عقبة فى سبيل أى محاولة ناجحة ، ولما كانت الحكومة المصرية قد تعاقدت على شراء سربين من طائرات القتال العسكرية من المصانع البريطانية فإن الحكومة البريطانية قد عادت لتعتذر بحجة أن الحالة الدولية تنذر بالخطر وأن مصانعها لا تستطيع فى ذلك الوقت أن تكفى الجيش البريطانى حاجته من الطائرات(١٢).

وعندما قرر مجلس الدفاع البدأ فى وضع الرسومات اللازمة لبناء نواة لاسطول بحرى مصرى فان البعثة العسكرية البريطانية قامت بوضع العديد من العقبات فى سبيل تحقيق هذه الامنية الوطنية(١٣).

ولعل عزيز المصرى قد قدر منذ توليه رئاسة أركان الجيش العقبات التى تضعها البعثة العسكرية البريطانية ولذا فقد طرق الابواب بما فيها الملك فاروق حيث التمس من جلالته. أن يستغل نفوذه كقائد أعلى للجيش فى الاسراع نحو انشاء جيش قوى لأن الحوادث العالمية خطيرة وإذا لم تلعب فيها مصر دورها بجدارة وكفاءة فقدت حقوقها فى الاستقلال ، والعالم لا يقدر قيمة الامم الا بقيمة جيوشها[١٤] .

ومن المؤكد ان كل الحكومات المصرية كانت صادقة فى عزمها على الارتفاع بمستوى الجيش المصرى وعملا بتلك السياسة فلقد أصدر على ماهر قرارا فى ٣١ أغسطس ١٩٣٩ باسناد رئاسة أركان الجيش الى عزيز المصرى[١٥].

ووفقا لراى بعض المعاصرين فان هذا القرار كان له أكبر الاثر على معنويات الضباط والجنود حيث تضافرت الجهود لتحقيق الغاية الوطنية على اعتبار أن عزيز المصرى كان يمثل للضباط والجنود رمزا وطنيا كريما[١٦]، الا أن البعثة العسكرية البريطانية كانت تشكك دائما فى نوايا عزيز المصرى متهمة اياه بانحيازه نحو المانيا نظرا لانه قد درس الفنون العسكرية فى المانيا وكان دائم الاعجاب بالعسكرية الالمانية وبمقدرة الالمان الفائقة على اعادة بناء جيشهم فلا عجب ان تمتلىء نفس السفير البريطانى واعوانه غضبا على عزيز المصرى[١٧].

وتشير الوثائق البريطانية الى أن عزيز المضرى يمثل عقبة أكيدة فى العلاقات البريطانية المصرية وتنصح الحكومة البريطانية بطرده من رئاسة أركان الجيش حتى تتمكن البعثة العسكرية البريطانية من أن تؤدى دورها المنوط بها لأن الرجل دائم النقد لكل ما تقدم البعثة على عمله ولان إهانة البعثة أمر لا يمكن احتماله ، وتشير نفس الوثيقة الى ما يفهم من أن على ماهر قد قطع وعدا على نفسه بطرد عزيز المصرى اذا سبب نوعا من المصاعب سواء فى طريق البعثة العسكرية البريطانية أو مع القوات البريطانية. ووفق رأى السفير فان عزيز المصرى يعد احدى صنائع المانيا وهو يمثل خطرا حقيقياً[١٨].

والواقع ان هذا الاتهام لا يمثل قدرا من الحقيقة لان مصر وألمانيا وجدتا نفسيهما تحاربان عدوا واحدا الامر الذى خلق بالطبع رابطة ما بينهما ، بل ان بعض الضباط المصريين الذين كانت لهم اتصالات مع المانيا لم يكونوا موالين للنازية وانما كانوا مناهضين لبريطانيا ، وأن بعض الضباط المصريين الذين كانوا يعملون لتحرير بلادهم لم يكونوا جميعا راغبين فى العون الالمانى ، فقد كان بعضهم من امثال جمال عبد الناصر يخشون انهم بالحماس لهتلر لن يفعلوا أكثر من أن يستبدلوا المحتل الالمانى بالمحتل البريطانى[19].

لقد أدرك الجنرال ولسون (قائد القوات البريطانية) أهمية كسب ود الضباط المصريين فى تلك المرحلة الدقيقة من تأزم العلاقات الدولية ، لذا فقد حرص على عقد مؤتمر يومى مع كبار الضباط المصريين بهدف حل المشاكل التى قد تسىء الى العلاقات البريطانية المصرية وهكذا تمكن من تذليل العديد من الصعاب دون الرجوع الى السفير البريطانى [20].

ومن غير شك فان الجنرال ولسون كان يقدر أهمية التعاون بين الجيش البريطانى والجيش المصرى وأهميته على استقرار الاوضاع فى الجبهة الداخلية. وجريا على هذه السياسة فقد استن فكرة اشتراك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى التدريبات وقيامهما بمناورات مشتركة واشترك الضباط المصريون كأعضاء فخريون فى ميس الضباط الانجليز ولعل كل هذه العوامل قد قصد بها توثيق صلات التعاون والتفاهم بين الجيشين[21].

ولعل الجنرال ولسون كان يؤمن بمبدأ التعاون مع القوات المصرية اعتقادا منه بأن سياسة اللين والتفاهم من الممكن أن تؤدى الى تحقيق كل الرغبات البريطانية بلا أى تصادم أو خلافات[22]. يؤكد هذا موقفه من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد علم به وهو فى سوريا حيث يقول : لقد ذهلت وفزعت لاننى شعرت بأن كافة الجهود التى بذلتها فى الايام الاولى للحرب بهدف اقامة علاقات طيبة مع المصريين قد تبددت وكان من الممكن أن يكون لهذا الحادث ردود فعل خطيرة داخل الجيش المصرى بسبب ما يتمتع به فاروق من شعبية وخصوصا وسط الضباط الشبان الناقمين على الوجود البريطانى فى مصر[23].

ووفقا لهذا المبدأ فقد تمسك ولسون بوجهة نظره السابقة عندما أراد السفير البريطانى أن يعيد ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما أراد فاروق أن يقيل وزارة النحاس فى أوائل ١٩٤٣ وكان من رأى وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الاوسط" مستر كايس «عدم اللجوء الى القوة خشية تدخل الجيش المصرى أو اغضابه وقواته تعاون الحلفاء فى منطقة القنال. وأن الرأى العام العالمى سوف يعتقد أننا نحمى وبقوة السلاح وزارة تحوم حولها الشبهات» وأنه يفضل تنحية الوزارة عن تنحية الملك فاروق[٢٤].

وعلى الرغم من تلك النصائح الا أن الحكومة البريطانية قد وافقت على اسداء النصح للملك فاروق على اعتبار أن اخراج النحاس وقتئذ يعد عملا يتعارض مع مصلحة مصر ومصلحة المجهود الحربى. فاذا صمم الملك على اقالة الوزارة فعلى السفير البريطانى ان يهدد باستعمال القوة العسكرية[٢٥].

ورأى القادة العسكريون ضرورة الاستعداد لمواجهة رد الفعل لدى الجيش المصرى اذا ما دعا الحال الى استعمال القوة ضد الملك. فاذا ما اقتصر الامر على المقاطعةالسلبية أو عدم التعاون فان فى استطاعة القوات البريطانية مواجهة الموقف اما اذا تطور الموقف الى عداء مباشر فان الامر يختلف لانه سوف يتطلب نزع سلاح القوات المصرية[٢٦] .

ويبدو أن عزيز المصرى كان متيقظا لما يدبره الانجليز من محاولات ابعاد الضباط الشبان من الحياة السياسية واعتقادا منه أن الانجليز هم الاعداء الحقيقيون وان عدة البلاد فى التخلص منهم هم الضباط الشبان والجنود لذا فقد اتخذ من السكنات حول القاهرة ومن مراكز الجنود مقرا لعمله وهجر مكتبه المعد له فى وزارة الحربية وبدأ يبث روح التضحية والفداء داخل صفوف الضباط الشبان[٢٧]، وليس صحيحا ان عزيز المصرى قد عمل على اقامة تنظيم داخل الجيش وانما كانت الكلمة سلاحه اللاذع الذى كان يعتمد عليه حيث انتشرت روح عزيز المصرى وكلماته الصريحة فى المعسكرات وبين الضباط والجنود وكأنها الكهرباء[٢٨].

ويتحدث أحد الضباط عن عزيز المصرى قائلا : " .. لقد كان للزيارات التى يقوم بها داخل الوحدات العسكرية أكبر الاثر فى نفسى فقد شاهدت بعينى هذه الشخصية الاسطورية التى شاركت فى الثورة التركية مع كمال أتاتورك كما كان أحد مؤسسى جمعية الاتحاد والترقى وجمعية تحرير الامة العربية هذا الى جانب تاريخه الطويل الملىء بالكفاح وولعه بالثقافة والدعوة اليها[٢٩].

ومن المؤكد أن بريطانيا قد أقلقها تعيين عزيز المصرى رئيسا لاركان حرب الجيش بسبب طموحاته ومعلوماته العسكرية ومقدرته الفائقة على تنظيم واعداد الجيش وهذا ما يتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا فى مصر حيث يفقدها احدى حججها الهامة وهى مقدرة مصر على الدفاع عن نفسها وما يترتب على ذلك من جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وفوق كل ذلك فقد كانت الدوائر البريطانية على علم بالعلاقات الوطيدة التى تربط عزيز المصرى بالعديد من الشخصيات الالمانية وما كان يصرح به دائما من اعجابه الشديد بالعسكرية الالمانية ، ولعل كل هذه العوامل قد جعلت السفير البريطانى يطلب من الملك ابعاد عزيز المصرى عن رئاسة اركان الجيش.

لقد اعتمدت فلسفة عزيز المصرى فى بناء الجيش على فكرة المشاركة الشعبية وخصوصا بعد أن تطورت أحوال العالم ولم تعد الجيوش عبارة عن وحدات متفرقة بل يجب أن تكون الامة كلها حاملة السلاح ، ويتعذر على المرء أن يتصور ان الجيش يستطيع أن ينهض فى الميدان الا اذا عبئت قوة الامة بحيث يؤدى كل عضو فى المجتمع دوره على الوجه الاكمل ووفقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ فقد انشئت القوات المرابطة بهدف اعداد مصر المستقلة لحمل رسالتها الجديدة بما يناسب العصر الحاضر وقد يخشى أن تعجز مصر عن القيام بواجب الدفاع عن النفس اذا هى ذهبت مذهب التقليد والنقل دون أن تراعى حالتها المادية وظروفها الاجتماعية ، والذى انتهى الرأى اليه هو انشاء قوات مرابطة تكون أولى وظائفها أن تعفى الجيش العامل من كثير من المسئوليات والواجبات المحلية فتزداد بذلك القوة المقاتلة التى يمكن استخدامها فى الميدان

على أن ذلك ليس من شأنه أن يسقط عن القوات المرابطة ما يجب أن تؤديه من ضريبة الدم فان عليها واجب النجدة للجيش العامل فى الميدان وفوق كل ذلك فقد روعى فى تكوينها أهمية تربية الخلق القوى[٣٠].

وعلى ما يبدو فان الدوائر البريطانية قد انزعجت بسبب تلك الطموحات وكان من أولى مهام البعثة العسكرية البريطانية الحيلولة دون الارتفاع بمستوى الجيش المصرى بالرغم من أن وجودها كان بهدف الارتفاع بمستواه ولم تعجز البعثة العسكرية عن وضع العديد من العقبات التى تحول دون انطلاقة عزيز المصرى لترقية الجيش ورفع كفاءته ولم تجد السلطات البريطانية ذريعة للنيل من عزيز المصرى الا مسألة الميول الالمانية[٣١].

وهذه حجة ألصقت بالعديد من المصريين لا لأن لهم ميولا ألمانية وانما لان لهم ميولا عدائيا ضد بريطانيا. وبلا شك فان وقع خروج عزيز المصرى من الجيش كان له اكبر الاثر على مشاعر الضباط الصغار الذين كانوا يعلقون آمالا عريضة على شخصية عزيز المصرى الا أنه قد تأكد لديهم أنه لا أمل فى أى نوع من الاصلاح طالما بقى الاحتلال متذرعا بحجة او بأخرى[٣٢].

وتشير الوثائق الامريكية الى أن قرار الحكومة البريطانيةبعزل عزيز المصرى من منصب رئيس أركان حرب الجيش قد سبب اضطرابا كبيرا لدى كل الدوائر السياسية والحزبية بل امتد الاثر الى السودان حيث انتشرت موجة من الاضطراب بين السودانيين الذين ضايقهم عزل عزيز المصرى[٣٣].

ووفقا للوثائق الامريكية ايضا فان رئيس الوزراء المصرى (على ماهر) قد حاول نقل عزيز المصرى لكى يتولى رئاسة الجيش المرابط الا أن السفير البريطانى قد طلب صراحة ابعاد عزيز المصرى عن اى موقع سياسى أو عسكرى[٣٤].

ووفق رواية بعض المؤرخين ، فان عزيز المصرى لم يكن يعمل لصالح الالمان لكنه كان يعتقد - وهذه سذاجة سياسية منه - أن الالمان يستطيعون مساعدته فى تحرير مصر من الاحتلال البريطانى ، وأن الهدف من محاولة هروب عزيز

المصرى وصاحباه (عبد المنعم عبد الرءوف وحسين ذو الفقار) فقد كانت تراوده فكرة أنشاء جيش التحرير " على غرار ما فعل ديجول بعد سقوط فرنسا[٣٥].

ومن الصعب ان نميل الى هذا الاستنتاج لان من أولى المهام التى يبدأ بها أى قائد سواء فى الاعداد لثورة أو غير ذلك من وسائل الكفاح هو اعداد تنظيم يعهد اليه بالقيام بتلك المهام وليس هناك ما يؤكد ان عزيز المصرى كان صاحب تنظيم معين سواء داخل الجيش أو خارجه [٣٦].

وعلى ما يبدو فان عزيز المصرى - وفق رواية انور السادات - اتصل بالضباط الاحرار وطلب مساعدتهم لتمكينه من السفر الى العراق حيث وصلته رسالة من الالمان يطلبون فيها سفره لمعاونة رشيد على الكيلانى فى ثورته التى قام بها فى العراق ضد الاحتلال البريطانى[٣٧].

ومن المؤكد أن عزيز المصرى لم يحاول أن يقوم باعداد تنظيم سواء داخل الجيش أو خارجه ولعل مرجع ذلك الى اعتماده على اتصاله المباشر بالضباط وتكرار نصائحه لهم باعداد أنفسهم ثقافيا وفكريا وما يواكب ذلك من يقظة قومية سوف تؤتى ثمارها حتى ولو على المدى الطويل. وعندما عرض عليه أحد الضباط العمل على رأس تنظيم يستهدف المصالح البريطانية أبدى عزيز المصرى عدم موافقته مؤكدا على أن ذلك من مهام الضباط الشبان وعليهم أن يتمثلوا تجربة نابليون[٣٨] يعلم جيدا أن عيون الاحتلال ترقب كل خطواته وان قيامه باعداد تنظيم سوف يكون مصدر خطر حقيقى على الحركة الوطنية داخل الجيش ولذا فقد اقتصر دوره على النصائح العامة وبث الروح الوطنية لدى الضباط الشبان.

والحقيقة ان موقف الجيش المصرى من بريطانيا ابان الحرب العالمية الثانيةكان يتسم بنوع من التناقض حيث كان الضباط ذوى الرتب الكبيرة من اعوان الانجليز فى جملتهم وكان الانجليز يحسنون الرأى فيهم حيث يشير ولسون (قائد القوات البريطانية) بالخدمات الجليلة التى أداها ابراهيم عطا الله (رئيس أركان حرب الجيش المصرى ،الذى خلف عزيز المصرى) ويرى أنه لو لا

عطا الله لحدثت أحداث خطيرة وكبيرة داخل الجيش المصرى نتيجة حادث ٤ فبراير والميجور سانسون (رئيس المخابرات البريطانية) يذكر أن حجازى مدير المخابرات العسكرية كان متعاونا مع السلطات البريطانية الى حد كبير[٣٩].

أما موقف الضباط الصغار والذين دخلوا الجيش بعد سنة ١٩٣٦ فقد كانوا بحكم اصولهم الاجتماعية عناصر وطنية شديدة الحماس لقضية وطنهم كارهون للاحتلال ولا يمكن أن نغفل تأثير عزيز المصرى على هؤلاء الشباب.

وما من شك فى أن حادث ٤ فبراير فى مصر وحركة رشيد الكيلانى فى العراق يعطيان أكبر الدلالات بالنسبة الى المستقبل حيث كان يعتقد الانجليز أن مصر والعراق دولتان متحالفتان مع انجلترا ضد دولتى المحور وأن القوات البريطانية التى أسقطت ثورة رشيد الكيلانى وأرغمت ملك مصر على قبول النحاس رئيسا للوزارة قد ساندت «المخلصين» «ضد الاقليات» الخائنة مستهدفة صالح العرب والمصريين والانجليز على قدم المساواة.

والحقيقة أن العرب بوجه عام والمصريين بوجه خاص قد نظروا الى هاتين الحادثتين نظرة مخالفة، فقد رأوا فى الحرب العالمية نضالا بين الاستعماريين يبغى كل منها الاستحواذ على بلادهم واستغلال مواردها وقد وجد فى مصر معسكران يختلف كل منهما عن الاخر حول الوسائل لا الاهداف وكلاهما يبغى تحقيق الاستقلال عن بريطانيا. فبينما كان أحد المعسكرين يرى أن خيروسيلة لتحقيق هدفه هى التعاون مع انجلترا فأن المعسكر الاخر اختار التعاون مع دولتى المحور[٤٠]، وبينما كان جمال عبدالناصر يقوم بحراسة مؤخرة القوات البريطانية فى العلمين كان أنور السادات يتخابر لصالح الالمان ضد بريطانيا ولا يمكننا أن نتهم جمال عبدالناصر بأنه يناصر بريطانيا وفى الوقت نفسه فلا يمكن أن نتهم أنور السادات بالعمالة لالمانيا، وببساطة شديدة فان كلا منهما يعتقد أنه يعمل لصالح بلاده.

وعندما تأكدت للسلطات البريطانية أن هناك شعورا معاديا ضد الوجود البريطانى يعم الجيش المصرى ولما كانت القوات المصرية تقوم بحراسة مؤخرة

القوات البريطانية فى الصحراء الغربية فقد صدرت الاوامر بانسحاب هذه القوات وتسليم أسلحتها الى القوات البريطانية (نوفمبر ١٩٤٠) الا أن هذا القرار ووجه بحركة تذمر واستنكار داخل الجيش المصرى مما كان سببا فى السماح للقوات المصرية بالانسحاب مع الاحتفاظ بأسلحتها[٤١].

ولقد راود الضباط الشبان فى ذلك الوقت فكرة القيام بثورة تستولى على طرق المواصلات وقطع كل خطوط الاتصال أمام القوات البريطانية والمطالبة بتسليم على ماهر زمام الحكم. الا أن تنظيم الضباط لم يكن قد وصل الى درجة تمكنه من الاقدام على هذه الخطوة حيث كان تجمع الضباط ما يزال فى مرحلته الاولى واذا كانت الاهداف الوطنية قد تحددت فان الزعيم الذى يجب أن يجسد تلك الاهداف لم يكن قد ظهر بعد واقتصرت الخطة على جمع الرجال من ذوى الضمائر الحية اعتقادا بأن أى عمل ناجح لابد من أن يبدأ بفكرة ناجحة أيضا[٤٢].

لقد تأكدت المخابرات البريطانية أن هناك حركة استياء تعم الضباط لكن لم يكن هناك من الادلة المادية مايقوم دليلا على ادانتهم وهو ما أحدث حالة من القلق لدى الدوائر البريطانية.

ولذا فقد أقدمت بريطانيا على تقديم النصح الى الادارة المصرية ، بحيث لا يبقى الضباط فترة طويلة فى أماكنهم بهدف عدم قيام أى نوع من التفاهم الذى قد ينجم عنه قيام تنظيم يضر بمصالحها[٤٣].

ردود فعل ٤ فبراير على الجيش :

فى جميع الازمات التى مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تأخذ فى الاعتبار موقف الجيش المصرى الى جانب موقف الرأى العام، فعندما طالبت بريطانيا مصر باعلان الحرب على دولتى المحور قالت أنها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية، وعندما نصحت بتغيير وزارة على ماهرحرصت على أن تكون الوزارة الجديدة حائزة على ولاء الجيش، وعند الاستعداد لمحاصرة قصر

عابدين يوم٤فبراير احتفظت السلطات العسكرية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكى لا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية.

ولقد كان معظم الضباط يعقدون آمالا كبيرة على حزب الوفد باعتباره الحزب الذى قاد حركة الكفاح الشعبى ضد الاحتلال البريطانى والذى وقف فى صلابة وحزم ضد تسلط الملك فؤاد وعبثه بالدستور، لكن ذلك الامل لم يلبث أن خبا عقب احداث ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث احدثت مظاهرة السفير البريطانى العسكرية ودعايات أحزاب الاقلية أكبر اساءة الى الوفد وأصبح هذا الحادث نقطة سوداء فى تاريخه يطعنه عن طريقها أعداؤه ويلطخون بها صفحة كفاحه.

ولعل هذا قد احدث تحولا كبيرا فى مشاعر الضباط ، أدى الى التفافهم حول الملك الذى نجح وقتئذ فى الظهور بصورة البطل المناضل الذى جابه وحده سطوة الاحتلال علاوة على ما أحس به الضباط من شعور بالمهانة حيث أعتبروا ذلك عدوانا على شرفهم العسكرى، ولذا كانت النتيجة الحتمية هى ابتعاد الجيش عن الوفد(٤٤).

ويمكن معرفة انعكاسات ٤ فبراير على صفوف الضباط الصغار من خلال مراسلات جمال عبد الناصر فى هذه الفترة ،وعقب وقوع الحادث كتب الى أحدأصدقائه قائلا: "انى أشعر بخزى وعار شديدين لان جيشنا سكت على هذا الاعتداء وارتضاه ولكنى مسرور على كل حال لان ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن المتع والسهرات ولكنهم بدأوا يتحدثون عن الانتقام والثأر، ولو أن الانجليز قد أحسوا أن بعض المصريين ينوون التضحية ويقابلون القوة بالقوة لانسحبوا كأى امرأة من العاهرات(٤٥).

ومن المؤكد أن الانتقام والثأر الذى كان يعنيهما جمال عبد الناصر لم يكونا من أجل فاروق بل من أجل مصر على أعتبار أن الاعتداء على ملك مصر يعد أعتداء على السيادة المصرية ، ويلاحظ أن هذا المعنى لم يكن خافيا على السفير البريطانى والذى كتب الى حكومته يوم ١٠ فبراير قائلا: «أبلغنى الجنرال ستون»

قائد القوات البريطانية فى القاهرة" أن حادث ٤ فبراير قد أحدث قدرا كبيرا من الاستياء فى الجيش المصرى لان الاعتقاد السائد لدى الضباط أن ثمة اهانة لحقت بمصر عن طريق فرض القوة على الملك(٤٦) .

ويبدو أن السلطات البريطانية كانت تقدر موقف الجيش المصرى وهوما يفسر ليس فقط قطع الاتصال بين سكنات الجيش المصرى فى الماظة وبين قصر عابدين بل كذلك فى تحديد الاسلوب والتوقيت لعملية محاصرة قصرعابدين فمن الواضح أن السلطات البريطانية فى القاهرة كانت ترى أهمية قصوى فى اتمام العملية بسرعة وبشكل مباغت ، ومن المؤكد أنه روعى عدم الاصطدام بالجيش، ولعل هذا هو الذى تطلب أن تكون العملية على كل هذا القدر من السرية، الى جانب السرعة والمباغتة.

وفى الوقت الذى بدأ فيه الضباط يتناقلون فيما بينهم أحداث هذا اليوم وبناء على أوامر الحكم العسكرى العام، امتنعت كل الصحف عن نشر ما يشير الى هذا الحادث ولو من بعيد، الا أن صحيفة المانشت جارديان كتبت تقول: أن الضباط الشبان يعتقدون أن ما حدث كان أمتهانا لكرامتهم ولعزتهم الوطنية ونصحت الصحيفة الحكومة البريطانية بأن تعالج الموقف بسعة صدر وبروح جديدة بما يتناسب ومقتضيات التحول الجديد فى الافكار المصرية(٤٧).

ولعل من الملاحظ أن الامر لم يقتصر على مجرد أحاديث يتناقلها الضباط بل تخطى الغضب مرحلة الاحساس الى الاقدام على خطوات عملية حيث تقدم الضابط محمد نجيب (أول رئيس للجمهورية) باستقالته من الجيش بالرغم من علاقته الوطيدة بحزب الوفد حيث ذكر فى استقالته: حيث أنى لم أستطع أن أحمى مليكى وقت الخطر فانى لأخجل من ارتداء بذلتى العسكرية والسير بها بين المواطنين ولذا أقدم استقالتى(٤٨).

وتحت ضغط الملك فاروق ونزولا على رأى العديد من الضباط اضطر محمد نجيب الى سحب استقالته(٤٩).

ووفقا للمصادر قريبة الصلة بالقصر فقد توجه وفد من ضباط القوات المسلحة الى قصر عابدين عقب وقوع الحادث وقابلوا رئيس الديوان (حسنين

باشا) وأعربوا له عن استعدادهم للثأر من المسئولين عن محاصرة القصر ، وقد اثناهم رئيس الديوان عما يفكرون فيه وناشدهم الهدوء، وقد قدر الملك هذا الشعور ولذا فقد حرص على أن يمضى يوم ٤فبراير من كل عام مع الضباط فى ناديهم(٥٠).

وتشير الوثائق الامريكية وفقا لمصادرها الخاصة داخل الجيش الى أن نتائج ٤ فبراير قد احدثت ردود فعل متباينة، فبينما يرى الضباط الكبار أن القضية تقتضى قدرا من التعقل فى معالجتها الا أن الضباط الصغاريحسون بمرارة شديدة ويعقدون العديد من الاجتماعات السرية داخل الوحدات وهو أمر يعد غاية فى الخطورة(٥١).

وبلا شك فقد كان تأثير هذا الحادث على المصريين عموما وعلى الضباط على وجه الخصوص واضحا ووفق العديد من الروايات فان هذا الحادث كان له تأثير كبير وسط الضباط حيث قرر أحدهم(جمال عبد الناصر) ألا تتجرع مصر كأس الذل مرة أخرى بهذه الطريقة، ويرجع البعض بداية حركة الضباط الاحرار كحركة متكاملة الى اللحظة التى سددت فيها أول دبابة بريطانية مدفعها الى قصر عابدين فلم يعد للضباط من حديث سوى الحرية وكرامة بلادهم المطعونة وبدأ عبدالناصر يخطط لثورة ٢٣ يوليو(٥٢).

وتكاد تجمع الاراء على ان ما حدث فى ٤ فبراير كان هو الدافع الاقوى الى تحريك الثورة الوطنية داخل الجيش، وبداية قيام التنظيمات السرية بين الضباط والتى كان من بينها تنظيم الضباط الاحرار ، كما أن هذا الحادث يعد أقوى ضربة وقعت على راس حزب الاغلبية الشعبية، وكان فقدان حزب الوفد لقوته وسلطاته الوطنية وزعامته الشعبية اكبر الاثر فى اهتزاز النظام السياسى الذى كان يحكم مصر(٥٣).

واخذ الضباط يبحثون عن منفذ يمارسون من خلاله نشاطهم الوطنى بعد ان فقدوا كل امل في الاحزاب التقليدية التى أهترأت بسبب خلافاتها المستمرة وصراعها على الحكم ، ووجد الضباط ضالتهم فى الجماعات الجديدة والتى

بدأت تأخذ لها موقعا على مسرح السياسة المصرية والتى كانت وقتئذ تحاول اجتذاب الجماهير بمبادئها المتطرفة سواء اليمينية او اليسارية ، ولعل أشد الدعوات نجاحا. وقتئذ فى اجتذاب الضباط هى جماعة الأخوان المسلمين فانها بتنظيمها الهرمى الذى يقف المرشد العام على قمته ، وبجناحها العسكرى الذى يضم العسكريين ، وبجهازها السرى ، كل هذا وجد فيه الضباط شيئا غير بعيد عن النظام العسكرى الذى اعتادوه ، علاوة على أن الشيخ البنا كانت لديه مقدرة فائقة على اجتذاب الجماهير وعلى ضم الضباط الى الجماعة من خلال احاديثه عن علاقة الدين بالوطن ، وكان فى مقدمة من انضم من الضباط الى الجماعة ثمانية من أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الاحرار وهم جمال عبد الناصر ، عبد المنعم عبد الرءوف ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، عبد اللطيف البغدادى ، حسن ابراهيم ، خالد محيى الدين ، صلاح سالم(٥٤) .

ومن المؤكد أن مجموعة الضباط قد اكتسبت خبرة وأصبحت أكثر مقدرة على مزاولة نشاطها بعد لقائها بالشيخ البنا حيث قدمت لجنة الجنود الاحرار بالجيش ولاول مرة تقريرا الى الملك (ديسمبر ١٩٤٢) يعبر عن مدى تأثرهم بفساد الحياة الاجتماعية والاخلاقية ، ويعبرون عن ثورتهم على انتهاك الجنود البريطانيين لحرمة الحياة المصرية بما يتناقض تماما مع الشريعة الاسلامية ، وطالبت اللجنة بعدة مطالب كان من بينها :

أولا : بث الروح الوطنية بين أفراد الجيش المصرى ضد المحتل البريطانى

ثانيا : مقابلة الاعتداء بالاعتداء عملا بالآية الكريمة « ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم».

ثالثا : القبض على أى فتاة مصرية تسير مع أى جندى بريطانى.

رابعا : الغاء معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها اساس كل الشرور التى لحقت بالوطن(٥٥).

وعلى الرغم من أن علاقة الضباط بالشيخ حسن البنا قد سبقت أحداث ٤ فبراير ، الا أن هذا الحادث قد ضاعف من سخط الضباط على البريطانيين وزاد من حماستهم للثورة ودفعهم الى أن يعرضوا على الشيخ حسن البنا خطة

ترمى الى ابادة الجيش البريطانى العائد من العلمين. الا أن حسن البنا لم يكن يملك القوة الكافية لتنفيذ الخطة(٥٦) وقد يكون هذا من بين الاسباب التى دفعت الضباط الى الاعتماد على انفسهم بعيدا عن أى قوة أخرى.

ولم يقتصر عمل الضباط على محاولة التنسيق مع الاخوان المسلمين وانما كانت فى مظاهرتهم التى قاموا بها الى قصر عابدين يوم ١١ فبراير ١٩٤٢ اكبر دليل على رفضهم واستنكارهم لما حدث حيث تجمع الضباط والجنود وساروا الى قصر عابدين وهم يهتفون بحياة الملك والوطن(٥٧).

واجتمعت الجمعية العمومية للضباط بناديهم فى الزمالك ليتشاوروا فى الامر وليقرروا ماذا يفعلون ازاء تلك الاهانة التى لحقت بالوطن واسفرت مناقشتهم عن التوجه لسراى عابدين وتسجيل أسمائهم فى سجل التشريفات اثباتا لولائهم للملك وتعبيرا عن مساندتهم له. وفى أثناء الاجتماع تقدم عبداللطيف البغدادى باقتراح عمل خلايا سرية من ضباط الجيش تكون مهمتها قتل كل سياسى ينحرف أو يخون البلاد ويعترف - البغدادى - بأنه كان متأثرا بما قرأه عن مثل تلك التنظيمات السرية التى كانت موجودة داخل الجيش اليابانى فى ذلك الوقت ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض الشديد من الضباط ذوى الرتب الكبيرة(٥٨). ومن المؤكد أن هذا الموقف من البغدادى لم يكن ينم عن أدراك سياسى كامل لان الاعلان عن قيام تنظيم تقتصر مهمته على الاغتيالات السياسية أمر من السهل القضاء عليه لان مثل هذه الاعمال تقتضى قدرا كبيرا من السرية ودقة كاملة فى التخطيط ولذا فان رفض الضباط الكبار لهذا الاقتراح يتسم بقدر كبير من التعقل.

ويمكننا القول .. أن حادث ٤ فبراير قد اثار حالة من الغليان الشديد داخل الجيش المصرى وتشير الوثائق البريطانية الى : أن عددا كبيرا من الضباط قد اخذوا مسألة ٤ فبراير على أنها اهانة خطيرة لحقت بالكرامة المصرية ، وبدت العديد من التجمعات داخل الجيش بهدف القيام بمظاهرة معادية للسفارة البريطانية ، الا أن كبار الضباط قد استطاعوا السيطرة على الموقف وقرر -

حمدى سيف النصر - نقل بعض الضباط الصغار من القاهرة الى بعض الاماكن النائية.

وتشير الوثائق البريطانية ايضا الى زعماء تلك الاضطرابات وهم القائمقام عقيد احمد فؤاد صادق (قائد الجيش المصرى فى حرب فلسطين) والثانى الاميرالاى محمد كامل الرحمانى «أول مدير للاذاعة بعد الثورة ، والثالث هو الاميرالاى حمدى طاهر»(٥٩).

ويبدو القلق واضحا من خلال ما كتبه العسكريون البريطانيون ووفق ما ذكره لورد ويلسون. " أن ردود الفعل التى أعقبت حادث ٤ فبراير تؤكد أن أوضاعنا العسكرية تتعرض لمخاطر أكيدة ولابد من معالجة الموقف بأسرع ما يمكن(٦٠).

ولعل هذا الاحساس قد تملك الدوائر الامريكية فى القاهرة حيث يشير السفير فى إحدى رسائله الى حكومته قائلا : لقد اسديت نصيحتى فى سرية للسفير البريطانى بأن هناك معلومات مؤكدة تشير الى وجود مخطط داخل الجيش بهدف أحداث نشاطات تدميرية ضد الحلفاء وأن هذا الموقف جاء ردا على سياسة بريطانيا التى طالما حذرنا منها فى ٤ فبراير ١٩٤٢(٦١).

لقد كان حادث ٤ فبراير سببا كافيا لنمو المشاعر الثورية داخل الجيش وكان بداية انهيار الشعبية الكاسحة التى يتمتع بها حزب الوفد والذى كان يعد أمل الامة المصرية فى نظر الكثير من الضباط ، ولذا فاننى أميل الى الرأى القائل بأن بداية التكوين الفعلى لحركة الضباط الاحرار كان عقب ٤ فبراير١٩٤٢م(٦٢). حيث بدأ عبد الناصر يضع أولى الخطوات الجادة نحو ابراز التنظيم الى واقع عملى ولم تخدعه الوعود الكاذبة التى كانت تطلقها بريطانيا من حين لآخر من أن مصر ستحصل على استقلالها عقب انتصار الحلفاء.

وتنبه الضباط الذين كانوا قبل عام ١٩٤٣ يعتمدون على ألمانيا لطرد انجلترا من مصر الى أن قوة انجلترا ستظل قائمة بعد الحرب بفضل أمريكا ، وبينما هب الساسة المصريون الى نجدة الحلفاء وراحوا يطالبون بالاستقلال التام مكافأة لتعاونهم بينمالم يستسلم العسكريون لتلك الوعود وأنما بدأوا يعدون

أنفسهم لتولى مقاليد البلاد بعد أن اهتزت أمامهم كل الاحزاب السياسية وراحت تتنافس وتتناحر ليس من أجل الوطن وانما خدمة وتملقا للمحتل.

وبصدد الحديث عن ٤ فبراير والجيش يتحدث جمال عبد الناصر فيقول : عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ : «لقد ذهبنا الى عزيز المصرى وكان معى كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وطلبنا منه النصيحة.. فقال : الثورة ومن هنا كان الامل الذى صممنا عليه وتعاهدنا على المضى من أجله الى آخر الطريق» (٦٣).

ولما كان الاستياء موجها الى الوفد والانجليز معا فقد قام النحاس بأكبر حركة اعتقالات داخل الجيش وصفتها تقارير السفير الامريكى بأنها محاولة من الوفد لاحداث حالة من " التخويف" داخل القوات المسلحة المصرية(٦٤).

ويبدو أن بعض الضباط قد خرجوا على التقاليد العسكرية المتبعة لدرجة ان الاميرالاى أحمد فؤاد صادق قد تقدم الى الملك بعريضة اتهام ضد وزير الدفاع حمدى سيف النصر متهما اياه بما يأتى:

أولا : لقد حرصت جميع الحكومات على ابعاد الجيش عن السياسة وعدم الزج به فى الحزبية ولكن سياسة وزير الدفاع دفعت بصولات الجيش الى دخول النادى السعدى والتحدث فى السياسة بما أعزى ضباط الصف بالتمادى فى هذا السبيل.

ثانيا : أن الحكومة قد استطاعت استقطاب بعض الضباط ضعاف النفوس وقربتهم ومنحتهم الامتيازات والعلاوات ،بالرغم من أنهم أقل كفاءة من زملائهم لا لشىء الا بهدف الزج بالجيش فى السياسة.

ثالثا : لقدجرت التقاليد على عدم نقل كبار الضباط الحائزين على رتبة اللواء الا بعد موافقة الملك ولكن حمدى سيف النصر نقل محمد زكى الحكيم مدير الحدود وعلى حسنين الشريف مدير القرعة كلا منهما مكان الاخر دون الرجوع الى القصر.

رابعـا : لقد عرض على الوزير كشفا بأسماء طائفة من الضباط طلب الانعام عليهم بنياشين بمناسبة عيد جلوس الملك (يوليو ١٩٤٢) ولكن الوزير اعترض على بعض الاسماء وانتهى الامر بحرمان الجيش من عطف الملك.

خامسا : انتدب الوزير نجله « فؤاد حمدى» للخدمة فى ادارة الجيش على أن يظل فى مركزه بسلاح الفرسان الملكى والغرض من ذلك هو الحصول على علاوة انتداب[٦٥] .

ولعل حكومة النحاس فى محاولة منها لتهدئة المشاعر الثائرة داخل الجيش قد وقعت فى العديد من الاخطاء التى ضاعفت من حركة الاضطراب فى صفوف القوات المسلحة ووفق المصادر البريطانية فان القصر كان وراء حركة التذمر فى صفوف الجيش وأن حكومة الوفد لم تستطع السيطرة الكاملة ومن المؤكد أن القصر وراء كل هذه الاضطرابات وان الضابط احمد فؤاد صادق لا يستطيع ان يستمر فى حملته بدون مساندة القصر[٦٦].

ومن المؤكد أن النحاس باشا كان أشد ما يخشاه هو حدوث ردود فعل داخل الجيش تؤدى الى تقلص شعبيته وبدلا من أن يعالج الموقف بأعصاب هادئة الا أنه قد اقدم على اعتقال الضابط صاحب عريضة الاتهام (احمد فؤاد صادق) والبكباشى " محمد كامل الرحمانى " وبالرغم من أن الاول قد ساءت حالته الصحية لدرجة كبيرة وحدث له تسمم فى الدم مما دفع الدكتور هيكل الى أن يثير قضيته فى مجلس الشيوخ الا أن النحاس قد انبرى قائلا : ان حالة الضباط على خير ما يرام وليس هناك ما يستحق الاستجواب[٦٧]، وذلك فى الوقت الذى قرر فيه الاطباء أن حالة المريض خطيرة ويجب نقله فورا من معتقل المنيا الى القاهرة للعلاج. ولما كان الدكتور هيكل يحتفظ بصورة قرار الاطباء فقد ذهب الى الحاكم العسكرى « النحاس باشا » وقال له : « لولا أننى أخشى تعريض حياة الضابط للخطر باضاعة الوقت لأطلعت المجلس على ما تحت يدى من المستندات الرسمية التى تنفى تصريحك هذا ، فاستمهله النحاس حتى ينقل المريض الى

المستشفى بالقاهرة ولكنه نقله الى مستشفى الاحداث بالجيزة حيث بقى بها تسعة أشهر(٦٨).

ولما اراد الضابط أن يكتب برقية تهنئة الى الملك بمناسبة عيد جلوسه رفضت الحكومة وبقى فؤاد صادق فى الاعتقال ثلاثة عشر شهرا دون أن يصرف له ما يستحقه من المعاش مما اضطره الى كتابة برقية الى الحاكم العسكرى يقول فيها عندما اعتقل رفعتكم كان الانجليز يصرفون لك ماهية شهرية للانفاق على نفسك وأسرتك فأرجوا أن تعاملنى كما كان يعاملك الانجليز أو أن تعاملنى كما تعامل أحمد حسين الذى تسكنه هو وعائلته فى منزله وتنفق عليه(٦٩).

وبقى هذان الضابطان مدة اعتقالهما (٢٣ شهرا) لا يصرفان مليما واحدا ، ومرض محمد كامل الرحمانى أيضا وبدلا من أن ينتقل الى المستشفى أنزل فى معتقل الزيتون حيث بقى شهرين ثم اضرب عن الطعام والشراب حتى أوشك على الموت فنقلوه الى مستشفى صيدناوى ليعالج (٧٠).

واذا كان هناك من ينفى عن النحاس مسئوليته فى ٤ فبراير بحجة أنه لم يكن يعلم بنية الانجليز فان الاجراءات التعسفية التى لحقت ببعض ضباط القوات المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يغتفر.

وفى الوقت الذى اقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعتقال كل من تحوم حوله الشبهات من ضباط الجيش فقد أصدر الحاكم العسكرى العام عفوا من عزيز المصرى وصاحبيه - عبد المنعم عبد الرءوف وحسين ذو الفقار - ولعل القصد من وراء هذا العفو كان ترضية الضباط لما كان يتمتع به عزيز المصرى من شعبية واسعة وسط ضباط الجيش ومع أن هذا الاجراء قد استقبلته الجماهير استقبالا طيبا الا أنه افتقد الى الشرعية حيث كانت اجراءات المحاكمة ماتزال مستمرة ولذا فقد كان هذا الاجراء موضع تساؤل داخل البرلمان وانبرى النحاس مفندا أمر العفو العام بحجة أن المحاكمة التى طالت شهورا قبل أن تبدأ فى صميم التهمة والتى كانت مسرحا لكثير من المناورات السياسية التى

لبست ثوب القانون ، وان تلك المحاكمة قد شغلت الرأى العام أمدا طويلا ، وسياسة الوفد هى تهدئة المشاعرمن هنا كان قرارالعفوالعام(٧١).

أما عن الاضطرابات التى وقعت فى سلاح الطيران عقب فبراير فيؤكد النحاس باشا عدم وجود أى نوع من العلاقة بينها وبين موضوع عزيز المصرى ، وأنما أرجع هذه الاضطرابات الى عوامل متصلة بالجاسوسية الالمانية وقت أن اشتد ضغط قوات المحور حتى وصلت الى العلمين فى يولية ١٩٤٢ ، فلقد اعتقد هؤلاء أن المغيرين على الابواب ، فأرادوا أن يثبتوا وجودهم فكان أن وقع حادث الضابط الطيار (٧ يولية ١٩٤٢) وحادث زميله «الصول» الطيار (٨ يوليه ١٩٤٢) أى بعد وصول قوات المحور الى العلمين بأسبوع واحد ، ويؤكد النحاس أن لدى المحكمة من المعلومات ما يدل على أن الصول الذى هرب بطائرته كان يعمل لحساب المحور ، وقد عثر على طائرته بمرسى مطروح (٧٢).

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تقدم النائب عبد السلام الشاذلى بعدة استجوابات :

أولا : موقف الحكومة من الاضطرابات التى وقعت داخل سلاح الطيران.

ثانيا : اضطهاد الحكومة لضابطين من أكفأ الضباط ـ فؤاد صادق كامل الرحمانى ـ وفصلهما ثم اعتقالهما بلا تحقيق بسبب ما أقدما عليه الضابطان من التقدم بشكوى الى رئيس الحكومة(٧٣).

والغريب ان النحاس قد دافع عن سياسة الحكومة تجاه الجيش مؤكدا حرص الحكومة على أن يظل الجيش فوق الخصومات السياسية ويشير من طرف خفى الى وجود علاقة بين هذين الضابطين وبين القصر (وان لم يعلن هذا صراحة) (٧٤).

واذا كان هناك من ينفى عن النحاس مسئوليته فى ٤ فبراير بحجة أنه لم يكن يعلم بنية الانجليز فان الاجراءات التعسفية التى لحقت ببعض ضباط القوات المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يغتفر.

لقد كان مقررا إقامة حفل فى نادى الضباط لتوديع الجنرال ستون (٧ فبراير ١٩٤٢) إلا أن الأوضاع داخل الجيش حالت دون قيام هذا الحفل ، واللافت للنظر ما قيل بأن المخابرات الألمانية قد استغلت الموقف وامكنها الاتصال بأنور السادات وحسين عزت[٧٥].

ولعل الضباط قد راودتهم فكرة القيام بحركة عسكرية بهدف الانقضاض على القوات البريطانية العائدة من العلمين وخصوصا وأن الهزائم المتتالية التى كانت تلحقها قوات المحور بالحلفاء على الجبهة الغربية فى هذا الوقت شجعت الضباط على التفكير فيما هو أبعد من ذلك وهو اسقاط حكومة النحاس والمجىء بعلى ماهر رئيسا للحكومة [٧٦].

ويبدو أن الهزائم المتكررة لقوات الحلفاء قد فتحت باب الامل أمام الضباط للقيام بحركتهم وخصوصا عندما سقط شطر كبير من الشرق الاقصى فى ايدى اليابان وكان الموقف فى الصحراء الغربية غاية فى التدهور حيث أخذ روميل يتقدم فى الاراضى المصرية ، وأخذت القيادة البريطانية تعد العدة للجلاء عن مصر وقامت بحرق اوراقها ووثائقها العسكرية وطلب السفير البريطانى من الحكومة المصرية الاستعداد لمغادرة البلاد فى أى وقت[٧٧]. وكانت السودان هو المكان الذى اقترحه السفير.

ومن المؤكد أن الضباط أرادوا أن يستغلوا تدهور الاوضاع العسكرية لصالح القضية الوطنية الا أن عبد الناصر كان مترددا خشية أن يستبدل المحتل الالمانى بالمحتل البريطانى[٧٨]ووفق التنسيق القائم بين الضباط والاخوان المسلمين فقد ذهب أنور السادات الى حسن البنا وأفضى اليه أن ساعة الصفر قد حانت وأن الضباط قد تدارسوا الموقف بالتنسيق مع الالمان الا أن حسن البنا قد تردد فى الأمر ثم قرر الانتظار بحجة أن الحرب لم تحسم بعد[٧٩].

وعلى ما يبدو فان ساعة الصفر كانت وقت دخول الالمان الاسكندرية وبما ان هذا لم يحدث فقد بدأ الضباط يتدارسون الموقف على ضوء التطورات الجديدة والتى بدأت تشير الى تغيير الموقف العسكرى لصالح الحلفاء وعلى ضوء كل ما ذكرنا يمكننا أن نستخلص بعض النتائج :

أولا : أن حادث ٤ فبراير قد أيقظ الشعور الوطنى لدى الغالبية العظمى من الشعب المصرى.

ثانياً : أن حالة الغضب التى شملت الضباط لم تكن بسبب الاهانة التى لحقت بشخص الملك وانما لان الملك هو رمز الامة واهانته تعد اهانة لمصر كلها.

ثالثا : أن حادث ٤ فبراير يعد البداية العملية لتنظيم الضباط الاحرار.

رابعا : حاول الضباط التعاون مع كل القوى المعادية لبريطانيا سواء الداخلية منها أو الخارجية « ألمانيا».

خامسا : لقد كان هذا الحادث نهاية الشعبية التى كان يتمتع بها الوفد داخل الجيش.

حركة الضباط الاحرار:

ان التأريخ لحركة الضباط الاحرار من المسائل التى تبدو فى غاية الصعوبة نظرا لعدم توفر الوثائق الرسمية التى تمكن الباحث من الوصول الى الحقيقة ، ومما يزيد الأمر تعقيدا تضارب العديد من روايات المعاصرين بما فيهم أعضاء حركة الضباط الاحرار. لعل العودة الى معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها حدا فاصلا فى تاريخ الجيش المصرى ، حيث اتيحت الفرصة ولاول مرة أمام الطبقات المتوسطة والفقيرة للالتحاق بالكلية الحربية وشاءت الظروف أن ترسل مجموعة من الضباط بعد تخرجها سنة ١٩٣٨ الى معسكر منقباد «فى صعيد مصر» ولعلها كانت فرصة ثمينة لكى يتحدثون ويتناقشون فيما بينهم حول اضطراب الحالة السياسية فى مصر وفى منقباد وضعت اللبنة الاولى فى تنظيم الضباط حيث تعاهدوا (جمال عبد الناصر وأنور السادات وزكريا محيى الدين) على العمل من أجل خلاص مصر من السيطرة البريطانية[٨٠].

وفى الوقت الذى كانت فيه مصر تعج بالالوف الحاشدة من جنود بريطانيا ومستعمراتها من شتى الملل والالوان ، الوافدون من مختلف انحاء الامبراطورية

تعرض الجيش المصرى لأشد الاهانات من الجنود السكارى الذين كانوا يرتكبون الفظائع كل يوم فى شوارع القاهرة والاسكندرية. كان الضباط الشبان يشاهدون هذه المناظر الاليمة ويرون بأعينهم اعتداءات الجنود البريطانيين على الاهالى وهم يكادون يتمزقون من الغيظ والغضب ولم يكن هذا هو مصدر الهم الوحيد وانما كانوا يعانون داخل الجيش من السيطرة البريطانية ممثلة فى البعثة العسكرية البريطانية.

وعلى الرغم من أن قيادة الجيش المصرى كانت قد تمصرت عقب معاهدة ١٩٣٦ وتخلص الجيش من السردار الانجليزى الا أن السياسة البريطانية لم تتخل عن قبضتها الحديدية على الجيش من خلال البعثة العسكرية التى كانت تعمل فى الظاهر على تطوير الجيش وتحديثه بينما كان هدفها الحقيقى هو العمل على اضعاف هذا الجيش والحيلولة دون تقدمه ، فقد كان بقاء الجيش البريطانى فى مصر رهنا بعدم مقدرة الجيش على حماية قناة السويس[٨٦].

ولعل كل هذه المؤثرات قد دفعت الضباط الشبان كى يتجهوا الى العمل السياسى بهدف تحرير مصر من الاحتلال ، كان هذا هو الاساس الذى تركزت عليه أفكار الضباط الوطنيين بعد أن تأكد لهم عمليا أن معاهدة ١٩٣٦ لن تؤدى الى الاستقلال الحقيقى.

واذا كانت الأسس التى تجمع من حولها الضباط كانت كفيلة بتعميق المفهوم القومى والوطنى لديهم انطلاقا لتنظيم أنفسهم الا أننا لا نستطيع أن نجزم بأن اللقاءات والمناقشات التى دارت فى منقباد تعد البداية العملية للحركة وانما على ما نعتقد كانت «اللبنة» الاولى فى وضع الاساس لانه من البديهيات أن كل الاعمال العظيمة تبدأ بفكرة ، وهكذا كان تواجد بعض الضباط الشبان فى منقباد هو بداية الفكرة وانطلاقا من الفكرة التى وضعت تحت سفح جبل الشريف فى منقباد كان على الاعضاء أن ينتشروا بأفكارهم ليس فقط داخل القوات المسلحة وانما محاولة التنسيق مع القوى الدينية والسياسية خارج القوات المسلحة[٨٢].

وحينما طلب عبد الناصر (١٩٣٩) نقله الى السودان بالكتيبة الثالثة مشاة كان يريد دراسة أحوال السودان الذى يحكمه حاكم انجليزى يمثل الحكم الثنائى (الانجليزى المصرى) بالاضافة الى العمل على نشر أفكار الجماعة واجتذاب بعض الضباط الناقمين على الاحتلال[٨٣].

وفى السودان قضى جمال عبد الناصر ثلاث سنوات عاد بعدها الى مصر ليواصل نشاطه ، وسرعان ما أخذت حركة الضباط تتسع داخل الجيش وتضم الى صفوفها العناصر المخلصة الساخطة على الاوضاع السياسية الفاسدة وعلى قيادة الجيش المتعاونة مع قوات الاحتلال.

لعل من الصعب إغفال دور عزيز المصرى حيث كان تعيينه فى منصب رئيس أركان حرب الجيش حافزا قويا لدى الضباط الشبان كى يضاعفوا من نشاطهم بالرغم من عدم وجود علاقة بينه وبين التنظيم الا أن أحاديثه مع الضباط والمرارة الشديدة التى كان يكنها للمحتل ونصائحه المتكررة لكى يعتمد الضباط على أنفسهم وضرورة مواكبتهم للعلوم العسكرية المعاصرة كل هذه المعانى كانت حافزا قويا أمام الضباط[٨٤].

وعلى الرغم من أن الاستاذ فتحى رضوان (بحكم صلته الوثيقة بعزيز المصرى) ينفى قيام علاقة رسمية بين تنظيم الضباط وعزيز المصرى الاأنه يؤكد أن دوره كان دور الملهم فقد كانت أحاديثه مع الضباط عن تجربته مع العثمانيين وفى تبنيه للحركة العربية ودعوته الدائمة للمزيد من الثقافة والمعرفة كل هذه المعانى دفعت الشباب الى الاقدام على الاعمال الوطنية حيث قوى فيهم روح المغامرة ، فقد كان يحظى بحب الضباط وكانوا يعتبرونه رمزا للوطنية وهو من هذه الناحية يعد صاحب البذرة الاولى فى الثورة فقد كان دائم الحديث معهم عن المهانة التى يلحقها الاحتلال بالوطن وكان ينزع الخوف من قلوبهم[٨٥].

وكما تعلق الضباط الشبان بعزيز المصرى وهو على رأس الجيش بحماسته ووطنيته كان ابعاده عن الجيش سنة ١٩٤٠ عن طريق الانجليز سببا فى أن يتضاعف ارتباط الضباط بشخصه وتعلقهم بأفكاره ، وسرعان ما أخذوا يسعون

اليه فرادى وجماعات يستمعون اليه وهو يحدثهم عن انفسهم باعتبارهم الوسيلة الوحيدة لخلاص مصر (٨٦).

وعلى مايبدو فان هذا التنظيم بقى حتى سنة ١٩٤٢ مفتقدا الى الهيكل التنظيمى وكل ما حدث أن جماعة من الضباط تجمعهم الصداقة تارة والزمالة فى الدراسة تارة أخرى ويربط الجميع شعور واحد هو كراهية الانجليز ، لذلك فقد اتسمت خططهم بالحماسة ومن هنا كان رأى جمال عبد الناصر بأن العمل على قيام جهاز قوى لقيادة هذا التنظيم هو بداية الشرارة التى من الممكن أن تنطلق فى أى وقت (٨٧).

ووفقا لمعظم الروايات فان فكرة التنظيم قد بدأت فى منقباد سنة ١٩٣٨ بما فى ذلك رواية أنور السادات والتى ضمنها كتابه - أسرار الثورة المصرية - حيث يقول : تبدأ القصة بمجموعة من الملازمين الشبان اجتمعوا للخدمة معا فى منقباد - وأخذت تلك المجموعة تلتف حول شاب من بينهم يمثل الشخصية الصعيدية وكان هذا الشاب هو جمال عبد الناصر الذى استحوذ بخصاله واتزانه على اعجاب واحترام زملائه. وأضحى بمثابة الرائد لهذه المجموعة حيث رسم لافرادها رسالتهم الكبرى فى مقاومة الانجليز(٨٨).

ويبدو من رواية السادات أن هناك تنظيما قائما ولعل هذا واضحا من خلال لقاءات أنور السادات بالشيخ حسن البنا والفريق عزيز المصرى حيث كان لقاؤه بهما سنة ١٩٤٠ بصفته مندوبا عن تشكيل الضباط حيث يتحدث عن عزيز المصرى قائلا : لقد كان على أن أرجع الى التشكيل قبل المقابلة وكان على أن أعود اليهم بعد المقابلة ، فلابد من الحذر لان أى شك يحوم حولى قد يذهب بالتشكيل كله(٨٩) .

ووفق رواية أنور السادات وهو يتحدث عن لقائه بحسن البنا : «اننى لا أعمل وحدى بل أن هناك تشكيلا معينا موجودا وأن البلاد لن تتخلص من الاستعمار الا بانقلاب عسكرى يقوم به رجال الجيش»(٩٠). وهذا مما يضاعف من اعتقادنا بأن التشكيل كان قائما بالفعل وأن الاتصالات التى يقوم بها أنور السادات كانت بتكليف من الضباط الاحرار(٩١).

وعلى ما يبدو فان التنظيم سنة ١٩٤٢ كان قد وصل الى درجة متقدمة من التخطيط والتنظيم لان ردود الفعل التى أحدثها حصار الدبابات فى ٤فبراير ١٩٤٢ تؤكد هذا الاعتقاد سواء فيما قرره الاعضاء من اعلان ثورة عسكرية بهدف ابادة القوات البريطانية العائدة من العلمين ، أو مما اقترحه بعض الاعضاء من اغتيال كل الذين اشتركوا فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ أو فى محاولة التنسيق مع بعض القوى الاخرى مثل الاخوان المسلمين أو بعض اليساريين (٩٢).

وعلى ضوء العديد من الروايات التى ذكرناها تبدو عدة أمور أقرب الى الحقيقة لعل من أهمها :

أولا : ان فكرة تنظيم الضباط الاحرار ترجع الى سنة ١٩٣٨ حيث تجمع الضباط الشبان فى معسكر منقباد.

ثانيا : لعل الفترة من سنة ١٩٣٨ وحتى سنة ١٩٤٢ تعد فترة اعداد وترتيب ولم ترق بالتنظيم الى شكله النهائى.

ثالثا : آن أحداث ٤ فبراير وما صاحبها من ردود فعل عنيفة داخل الجيش تعد بمثابة المرحلة الثانية من التنظيم ، ولعلها مرحلة الاعداد وقيام التنظيم ببناء العديد من الخلايا داخل الجيش وخارجه(٩٣) . حيث أقسم الضباط على الثأر من الانجليز وليس من المعقول أن يقدموا على عمل خطير كهذا سواء بالثورة ضد الانجليز أو اغتيال كل من شارك فى ٤ فبراير الا اذا كانت قد وضعت الاسس الكفيلة وعلى الرغم من كل هذه الروايات إلا أن ماذكره أنور السادات فى كتابه" البحث عن الذات سنة ١٩٧٨ " نجده يضرب عرض الحائط بكل ما ذكره فى كتابه " اسرار الثورة المصرية «أو هذا عمك جمال ياولدى» حيث يتحدث عن تنظيم مغاير تماما للتنظيم الذى تحدث عنه من قبل فيقول : لقد أنشأت سنة ١٩٣٩ أول تنظيم سرى من الضباط وكان من بين أعضائه عبد المنعم عبد الرءوف وعبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم وخالد محيى الدين وأحمد مسعودى وحسن عزت و أحمد اسماعيل (٩٤) ونظرا لاعتقال انور

السادات (أغسطس ١٩٤٢) فقد تسلم جمال عبد الناصر قيادة هذا التنظيم فى أوائل سنة ١٩٤٣ عقب عودته من السودان[٩٥]. ولم يترك السادات اية فرصة كى يتجه بنا الظن الى أن التنظيم الذى يعنيه كان تنظيما آخر خلاف الضباط الاحرار ولعل هذه المعلومات الجديدة والتى تضمنها كتاب «البحث عن الذات» تكشف لنا عن أمرين هامين :

أولهما : أن المؤسس الحقيقى لتنظيم الضباط الاحرار هو أنور السادات وليس جمال عبد الناصر.

ثانيهما : أن بداية التنظيم ترجع الى سنة ١٩٣٩ وليس الى سنة ١٩٣٨ كما ذكر معظم الضباط الاحرار.

ونظرا لاهمية تلك الرواية وخطورتها فلابد من تحقيقها ودراستها دراسة موضوعية نظرا لما يترتب عليها من نتائج بالغة الخطورة وعلى ضوء ما ذكره الضباط ، والذين ذكر السادات أسماءهم ضمن تنظيمه أنهم جميعا أنكروا انضمامهم فى هذه الاونة الى أى تنظيم خلاف تنظيم الطيران[٩٦].

فاذا كان السادات يعمل ضابطا فى سلاح الاشارة فمن البدهى أن يتجه تفكيره الى زملاء السلاح الواحد بدلا من الاتجاه الى سلاح الطيران هذه واحدة أما الثانية فلقد ذكر السادات أن من بين الذين قام عليهم التنظيم هو الضابط خالد محيى الدين فاذا تغاضينا عن حقيقة صارخة وهى أنه عندما ذكر السادات اسمه ضمن تنظيم سنة ١٩٣٩ لم يكن قد تخرج بعد من الكلية الحربية فكيف نتغاضى عما ذكره خالد محيى الدين نفسه من أن أول صلة له بأحداث السياسة كانت فى صيف سنة ١٩٤٢ عندما عين حارسا على الطيار حسن عزت بعد اعتقاله مع السادات في ميس سلاح الفرسان فى قضية الجاسوسيين الالمانيين فى أغسطس ١٩٤٢ وأن حسن عزت هو اول من وجه اهتمامه الى السياسة[٩٧].

ومن المؤكد أن أنور السادات قد صدق نفسه ومضى فى ذكر العديد من المغالطات التاريخية والتى تتناقض ومذكرات أعضاء الضباط الاحرار سواء منها

ما نشر فى عهد عبد الناصر أو بعد وفاته ، حيث حرص السادات على أن يؤكد فى كتابه " البحث عن الذات " أن عودة عبد الناصر من السودان كانت فى ديسمبر سنة ١٩٤٢[٩٨] وربما لو ذكر السادات التاريخ الحقيقى لعودة عبد الناصر من السودان وهو نوفمبر ١٩٤١ لانتابت الناس الدهشة ولتساءلوا : كيف لم تتم أية لقاءات بين عبد الناصر وزميله السادات فى القاهرة عقب عودة الاول من السودان طوال المدة التى أمضاها فى مصر قبل اعتقال السادات _ من نوفمبر ١٩٤١ وحتى أغسطس ١٩٤٢ ؟ والسؤال الذى يطرح نفسه : لماذا لم يدعو السادات زميله وصديقه عبد الناصر الى الانضمام الى تنظيمه الذى أنشأه عام ١٩٣٩ بالرغم من أن جمال عبد الناصر قد خدم مع السادات عقب عودة الاول من السودان حيث أمضيا معا ما يقرب من تسعة أشهر من نوفمبر ١٩٤١ وحتى أغسطس ١٩٤٢ منهاستة أشهر قضاهاعبد الناصر بالكتيبةالثالثة مشاة بمنشية البكرى فى القاهرة[٩٩]. وكان السادات باعترافه يخدم فى نفس الفترة كضابط اشارة بمنطقة الجبل الاصفر فى القاهرة[١٠٠] .

وعلى ما اعتقد فلو أن السادات قد ذكر التاريخ الحقيقى لعودة عبد الناصر من السودان (نوفمبر ١٩٤١) لما استقامت القصة ولتساءل الناس ؟ أين كان عبد الناصر طوال هذه الفترة ؟الا أن اعتقال السادات فى أغسطس ١٩٤٢ وعودة عبد الناصر من السودان فى ديسمبر ١٩٤٢ وفقا لرواية السادات يتمشّى مع ما نسجه عليه الخيال من قيادة الحركة الوطنية داخل الجيش والمسألة من وجهة نظره تستلزم تغييرا بسيطا فى التاريخ ليصبح تاريخ عودة عبد الناصر من السودان ديسمبر ١٩٤٢ بدلا من نوفمبر ١٩٤١ وهكذا استقام الامر ليصبح التسلسل منطقيا ومقبولا .

الا أنه يعد منطقيا من وجهة نظره فقط لأن الحقائق التاريخية تبقى ناصعة وأما الزبد فيذهب جفاء.

ولعل انور السادات قد تناسى أنه قد ذكر فى أحدى كتبه والتى نشرها فى عهد عبد الناصر أن عودة الاخير من السودان كانت فى نوفمبر سنة ١٩٤١ وفى مارس ١٩٤٢ انضم الى الكتيبة الثالثة مشاة ،وفى نوفمبر سنة ١٩٤٢ اختير

مدرسا فى الكلية الحربية وهى الفترة التى قام فيها التنظيم بعمليات البناء العملى بعد ما تأكد للضابط ان الاحزاب السياسية قد اهتزت وعجزت عن تمثيل الشعب المصرى تمثيلا حقيقيا(١٠١).

وعلى ضوء العديد من الروايات فان التنظيم الذى أقيم سنة ١٩٣٩ داخل سلاح الطيران والذى أشار اليه السادات كان شعبة من ضمن عشرات الشعب التى أنشئت داخل الجيش الا أن شهرة تنظيم الطيران ترجع الى بعض الاعمال الانتحارية التى أقدم عليها الطيارون ولعل أهمها ما أتفق عليه الاعضاء من جمع المعلومات والصور عن نشاط قوات الحلفاء فى مصر وارسالها الى القيادة العسكرية الالمانية فى مرسى مطروح(١٠٢). حيث استقل أحد أفراد اللجنة وهو الضابط احمد مسعود ابو على طائرة مقاتلة من النوع البريطانى ومعه حقيبة بها كل ما أمكن جمعه من معلومات واتجه بها نحو منطقة مرسى مطروح (الاثنين ٢٩ يونيو ١٩٤٢) والغالب أن طائرته قد اسقطت بواسطة الدفاع الجوى الالمانى لان نفس النوع من الطائرات كانت تستخدمه القوات البريطانية(١٠٣) .

ويصف أحد أعضاء التنظيم قائلا : لقد كلف أحد الطيارين المصريين بالبحث عن الطائرة التى استقلها مسعود ولكن بدلا من أن يعود هذا الزميل فقد توجه هو الآخر بطائرته نحو مرسى مطروح تاركا تشكيله ويبدو أن هذا التصرف قد كشف للمسئولين فى البعثة العسكرية البريطانية الغرض من عملية مسعود وأجروا تحقيقا ولكنهم لم يتوصلوا الى شىء يكشف أمر التنظيم الا أن عددا من أفراد سلاح الطيران قد أبعدوا عن الجيش أثر هذا الحادث(١٠٤).

وتشير الوثائق الامريكية الى علاقة ما بين حركة الاضطراب فى الجيش المصرى وبين القصر على اعتبار أن ما اصاب فاروق فى ٤ فبراير ١٩٤٢ قد أحدث حالة من الغليان الشديد فى صفوف الضباط ، وتؤكد نفس الوثيقة وفقا لمصادر السفارة الامريكية أن هناك خططا محكمة ومتقنة لنشاطات تدميرية داخل الجيش على النحو التالى :

أولا : نشر دعايات مضادة للانجليز ومؤيدة للالمان وذلك للتقليل من حجم التعاون الممكن مع الجيش المصرى.

ثانيـا : القيام بعمليات تخريبية لوسائل الاتصال والمنشآت الحيوية الاخرى فى وقت متزامن مع هجوم المانى ناجح صوب الاسكندرية.

ثالثا : جمع ونقل المعلومات للاعداء(١٠٥).

ووفق مضابط مجلس النواب فان النحاس باشا قد اشار من طرف خفى الى أن القصر وراء تلك الاضطرابات التى تحدث سواء فى سلاح الطيران أو فى غيره من الاسلحة الاخرى(١٠٦) ، وهذا ما يؤكد العلاقة بين ما حدث فى ٤ فبراير وحركة الضباط الاحرار ، ومن الملاحظ أن موقف الضباط فى ذلك الوقت لم يكن يحمل أى نوايا عدوانية تجاه فاروق والذى كان يحظى بشعبية جارفة وسط صفوف الضباط ولم يكن التفكير فى خلعه من بين المسائل التى كانت موضع تفكير أى قوة سياسية أو عسكرية(١٠٧) .

واذا كانت حركة الضباط قد استمدت قوتها من احداث ٤ فبراير وما صاحب ذلك من رضاء فاروق على تلك الحركة الا أن هذا لايعنى أن الحركة كانت تعمل فى اطار مخططات القصر بدليل انها قد غيرت من استراتيجيتها عقب الحرب ووضعت فى اعتبارها التخلص من فاروق والاحتلال معا ولو كان فاروق على علم بسياستها لأمكنه التخلص منها ووأدها فى الوقت المناسب وهذا يدفعنا الى الاشارة الى «التنظيم الحديدى» والذى نشأ فى اطار القصر بهدف محدد وواضح وهو اغتيال كل من ساهم فى ٤فبراير(١٠٨) وهذا التنظيم يختلف تماما عن تنظيم الضباط الاحرار على الرغم من أن بعض الضباط الاحرار كانوا يعملون ضمن هذا التنظيم اعتقادا منهم بأن لهدف واحد وهو التخلص من الانجليز والوفد معا(١٠٩).

ولعل هذا يفسر رسالة السفير الأمريكى الى حكومته قائلا : أن الملك فاروق يلعب لعبة خطيرة ترتكز على مايسمى (بالحرس الحديدى) المكون من بعض ضباط الجيش والحرس الخاص للملك فاروق وأن المخابرات البريطانية على بينة من امر هذا التنظيم الذى قد يترتب عليه ابعاد فاروق عن مصر نهائيا(١١٠).

واذا كان تنظيم الضباط الاحرار لم يكن يحمل أى نوايا عدوانية تجاه فاروق حيث اقتصر تفكير الضباط خلال الحرب العالمية الثانية على الانتقام من الاحتلال البريطانى باعتباره حجر الزاوية فى حركة الاستقلال الوطنى ، الا أن تصرفات الملك فيما بعد وانغماسه فى الملذات وانصرافه تماما عن مصالح الشعب وقضاياه العامة ثم ما أعقب ذلك من حرب فلسطين والتى استهلكت قدرا كبيرا من اهتمام الضباط الاحرار حيث تأكد لهم من أنه لا فرق بين المحتل البريطانى والملك فاروق فكلاهما عدو حقيقى للشعب المصرى(١١١) .

وقبل أن نخلص من تلك الدراسة فاننا ننوه الى عدة أمور :

أولا : أن التأريخ للضباط الاحرار من بين الموضوعات التى تعرضت لحركة تزييف ومزايدة لان العديد من الكتابات التى تناولت هذا الموضوع لم يتجرد أصحابها من الغرض والهوى فى محاولة لاظهار بطولات وهمية على حساب الحقائق التاريخية اعتمادا على عدم الافراج عن الوثائق الرسمية لثورة ٢٣ يوليو ولذا فاننا نعتقد أن الكلمة الاخيرة فى هذا الموضوع لم تذكر بعد.

ثانيا : حركة الضباط الاحرار قد بدأت بفكرة راودت بعض الضباط الشبان فى منقباد سنة ١٩٣٨, حيث وضعت اللبنة الاولى فى قيام هذا التنظيم وأن ما ذكر من قيام تنظيمات أخرى سواء فى سلاح الطيران أو فى غيره من الاسلحة كانت فى اطار هذا التنظيم.

ثالثا : المرحلة الثانية من حركة الضباط قد بدأت عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث عاد عبد الناصر الى القاهرة ضمن الكتيبة الثالثة مشاة ولذا فان هذه الفترة تعد البداية العملية للتنظيم حيث بدأ ينتشر داخل وحدات القوات المسلحة المصرية(١١٢).

رابعا : المرحلة الثالثة (وهى لا تدخل ضمن دراستنا) تبدأ عقب حرب فلسطين حيث تأكد للضباط أن الاصلاح لابد وأن يكون شاملا وجامعا بهدف الاطاحة بكل الذين يعملون ضد مصر بما فيهم الملك ، فاروق نفسه.

* * *

هوامش الفصل الخامس

(١) د. عبدالعزيز الشناوى ، د. جلال يحيى وثائق ونصوص فى التاريخ الحديث والمعاصر - المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ ص ٧٤٧.

(٢) نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ ملحق بمضبطة مجلس النواب المجلد الثانى دور الانعقاد العادى يونية ١٩٣٧ ص٣٣١ .

(٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى مصدر سبق ذكره صفحة ٢١٣.

(٤) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة ١٩٨١ ، ص٢١٢.

(٥) الأهرام ، البلاغ ، المصرى ١٩٣٧/٧/٢٨.

(٦) صحيفة البلاغ ١٩٣٧/٨/٥.

(٧) نفس المرجع ١٩٣٧/٨/٨.

(٨) الأهرام ، البلاغ ، السياسة ١٨ أغسطس ١٩٣٧.

(٩) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار - الدقى ١١ أبريل ١٩٨٣.

(١٠) الوفد المصرى ٥ أكتوبر ١٩٣٨.

(١١) لقاء مع حسين الشافعى ١١ أبريل ١٩٨٣ ، الوفد المصرى ١٠ يونية ١٩٣٨.

(١٢) الأهرام ١٩٣٨/٦/٩، الوفد المصرى ١٠ يونية ١٩٣٨.

(١٣) الوفد المصرى ٢٥ فبراير ١٩٣٩ ، ٩ يناير ١٩٤٠.

(١٤) د. محمد عبدالرحمن برج، عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية . مركز الدراسات السياسية بالاهرام القاهرة سنة ١٩٨٠ ص٤٩ ، ٥٠.

(١٥) الوفد المصرى ، السياسة ن البلاغ الأول من سبتمبر ١٩٣٩.

(١٦) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩، لقاء مع حسين الشافعى ١١ أبريل ١٩٨٣.

(١٧) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص١٨٠.

(١٨) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣ من لامبسون إلى حكومته ٢٥ أغسطس ١٩٣٩.

(١٩) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم بيروت ١٩٧٢ ص٤٣٠.
(٢٠) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣ من لامبسون إلى حكومته ٢٥ أغسطس ١٩٣٩.
(٢١) الأهرام ١٩٣٩/٢/٣م.
(٢٢) دكتور المسدى وآخرون مرجع سبق ذكره ص٧٤ ، ٧٥ .
(٢٣) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٠٦٦ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٢٥ فبراير ١٩٤٢.
(٢٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٧٤٥ ، ٧ مايو ١٩٤٣.
(٢٥) المصدر السابق وثيقة رقم ٦٢٠ مايو ١٩٤٣.
(٢٦) المصدر السابق .
(٢٧) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩، حسين الشافعى لقاء ١١ أبريل ١٩٨٣.
(٢٨) المصدر السابق .
(٢٩) أنور السادات ، البحث عن الذات ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٣١.
(٣٠) مرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ ـ الوقائع المصرية ٤ سبتمبر ١٩٣٩.
(٣١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٣ من لامبسون إلى هاليفاكس ٢ أكتوبر ١٩٣٩.
(٣٢) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار ـ الدقى ٢١١ أبريل ١٩٤٣.
(٣٣) وثائق الخارجية الامريكية رقم ٢٠٢٢ من برت فيش إلى الخارجية الامريكية ١٤ مايو سنة ١٩٤٠.
(٣٤) المصدر السابق وثيقة رقم ١٩٧٢ ، ١٨ يناير ١٩٤٠.
(٣٥) د. محمد أنيس دراسة عن ٤ فبراير ص ٤٥.
(٣٦) لقاء مع فتحى رضوان « محامى عزيز المصرى فى قضية الهروب» ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة.
(٣٧) أنور السادات أسرار الثورة المصرية ص ٦١ ، ٦٢، لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ ، طارق البشرى ، الحركة السياسة فى مصر ١٩٤٨ – ١٩٥٢ ص٤٦١.
(٣٨) أنور السادات المرجع السابق ص ٦٢.
(٣٩) د. محمد أنيس مرجع سبق ذكره ص ٤٣.
(٤٠) د. أحمد عبدالرحيم مصطفى العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦ ص ٤٨.
(٤١) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ١٩٩٥ من كيرك إلى حكومته ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠، حسين الشافعى لقاء ١١ أبريل ١٩٤٣.
(٤٢) نفس المصدر السابق .
(٤٣) نفس المصدر ، جورج فوشيه ١٩٥٩/٢/١.
(٤٤) جمال حماد عضو مجلس قيادة الثورة ، أطول يوم فى تاريخ مصر مجلة المصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢.
(٤٥) مذكرات جمال الدين رفعت : القاهرة ١٩٦٨ ص١٥، المصور مجموعة فبراير ومارس ١٩٧٢، عبدالمنعم شميس الزعيم الثائر ـ سلسلة كتب سياسية عدد ١٢ ص ١٩.
(٤٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٣٢٥ من لامبسون إلى هاليفاكس .

(٤٧) نقلا من أخبار اليوم ١٩٤٦/٢/٢٣.

(٤٨) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ ـ القاهرة ١٩٧٥ ص ١٣.

(٤٩) نفس المرجع .

(٥٠) مذكرات حسن يوسف ص١٢٧، مذكرات عبداللطيف البغدادى ص ١٩ ، ٢٠.

(٥١) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٢٠٢ من كيرك إلى حكومة ٢٠ فبراير ١٩٤٢.

(٥٢) مذكرات جمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ٣٦، محمد حسنين هيكل عبدالناصر والعالم ص٣٨.

(٥٣) احسان عبدالقدوس، ضمن مقدمة كتاب الدبابات حول القصر لكمال عبد الرؤوف ص٤، جمال حماد المصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢.

(٥٤) أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو ص١١١، جمال حماد المصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢.

(٥٥) تقارير الامن العام ـ السرايات الملكية ـ محفظة ٢٤ تقرير بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤٢ دار الوثائق القومية.

(٥٦) ريتشارد ميشيل، الأخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان ص ٦٢ القاهرة ١٩٧٧ ، أنور السادات، أسرار الثورة المصرية ص ٩١ – ٩٣.

(٥٧) د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٤٨، محسن محمد تاريخ مصر السرى ص٢٣٧، مذكرات حسين يوسف ص٢١٤، و ص ٢١٥.

(٥٨) مذكرات عبداللطيف البغدادى ص١٨.

(٥٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٥٤٨ من لامبسون إلى حكومته ١٨ مارس ١٩٤٢.

(٦٠) د . أنيس مرجع سبق ذكره ص ٤١.

(٦١) وثائق الخارجية الامريكية برقية ٣٠٣ من كيرك إلى حكومته ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٢.

(٦٢) احسان عبدالقدوس ضمن مقدمة «الدبابات حو القصر» كمال عبد الرءوف ص٤، محمد حسنين هيكل عبدالناصر والعالم ص٣٤، جورج فوشيه الهيئة العامة للاستعلامات نشرة ١٩٥٩/١٢/٣.

(٦٣) من خطبة جمال عبدالناصر فى عيد الثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٢، الأهرام ، الأخبار ٢٤ يوليو ١٩٦٢.

(٦٤) وثائق الخارجية الأمريكية تقرير رقم ٨٦٢ من كيرك إلى حكومته بتاريخ ٢٩ يونية ١٩٤٣.

(٦٥) تقارير الامن العام محفظة ٤٨ ـ السرايات الملكية تقرير بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٢ ، روز اليوسف ٩ أكتوبر ١٩٤٤.

(٦٦) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠٨٨ من لامبسون إلى حكومته ١٩ سبتمبر ١٩٤٢.

(٦٧) مضابط مجلس الشيوخ الجلسة الحادية عشرة أول ديسمبر ١٩٤٢ ص ١١٨.

(٦٨) نفس المصدر السابق.

(٦٩) مجلة روز اليوسف ٩ نوفمبر ١٩٤٤ من ذكريات اعتقال الاميرالاى أحمد فواد صادق والبكباشى محمد كامل الرحمانى.

(٧٠) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة الثانية عشرة أول فبراير ١٩٤٣ ـ دور الانعقاد الثانى ص٣٥٢ –٣٦٤ .

(٧١) نفس المصدر السابق.
(٧٢) نفس المصدر .
(٧٣) المصدر السابق الجلسة الحادية عشرة أول فبراير ١٩٤٣ ص٣٥٢.
(٧٤) المصدر السابق .
(٧٥) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ١٥، ١٦.
(٧٦) تقارير السرايات الملكية محفظة ٤٨ تقرير بتاريخ ١٥ يونية ١٩٤٢ دار الوثائق القومية ، جورج فوشيه جمال عبد الناصر وصحبة نشرة ١٦٧١ ، ١٩٥٩/١١/٣.
(٧٧) لقاء مع سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢.
(٧٨) محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص٣٤٠.
(٧٩) أنور السادات البحث عن الذات ص٤٣ ، جورج فوشيه نشره ١٩٥٩/١٢/٣، اسحاق الحسين مرجع سبق ذكره ص ٢٢٢.
(٨٠) لقاء مع حسين الشافعى ١١ أبريل ١٩٨٣ الدقى القاهرة ، مذكرات كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ١٤، ١٥ مذكرات عبداللطيف البغدادى مرجع سبق ذكره ص١٣، جورج فوشيه ١٩٥٩/١٢/٣٠ ـ الهيئة العامة للاستعلامات ص٧٤٧.
(٨١) د. عبدالعزيز الشناوى ، د. جلال يحيى وثائق نصوص التاريخ الحديث والمعاصر مادة ٨ من معاهدة ١٩٣٦ ص٧٤٧.
(٨٢) مذكرات عبداللطيف البغدادى ص ١٢، ١٤ ، مذكرات كمال الدين رفعت ص١٤، جمال حماد المصور ١٢ أغسطس ١٩٨٢.
(٨٣) كمال الدين رفعت ص١٥ ، ١٦ د. أحمد فؤاد مصطفى العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية ١٩٢٤ - ١٩٥٣ رسالة دكتوراه جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٥٢٠.
(٨٤) لوكازهيرويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ص١٤٠، د. محمد عبد الرحمن عزيز المصرى ص ص٥٦، أنور السادات البحث عن الذات ص٥٤.
(٨٥) لقاء مع فتحى رضوان ١٢ أغسطس.
(٨٦) من خطبة جمال عبدالناصر فى عيد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٢ الاخبار والأهرام ٢٤ يوليو ١٩٦٢، جمال حماد المصور ١٣ اغسطس ١٩٨٢.
(٨٧) د. أحمد فؤاد مصطفى مرجع سبق ذكره ص ٥٢٠، مذكرات عبداللطيف البغدادى ص١٢، أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدى ص٨٢.
(٨٨) أنور السادات أسرار الثورة المصرية دار الهلال عدد ٧٦ ص٥٧ ، ٥٨.
(٨٩) نفس المرجع ص٥٢.
(٩٠) نفس المرجع ص ٥٢ ، ٥٣ .
(٩١) مذكرات عبد اللطيف البغدادى مرجع سبق ذكره ص١٣، جمال حماد المصور ١٩٨٢/٨/١٢.

(٩٢) عبد اللطيف البغدادى المرجع السابق ص ١٢، ١٣ ، أنور السادات أسرار الثورة المصرية ص ٦٦ ، ٦٧ اسحاق الحسينى مرجع سبق ذكره ص٢٢٢.

(٩٣) أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدى ص ٨٢ ، محمد حسنين هيكل مرجع سبق ذكره ص٣٤٠، ريتشارد وميشيل الاخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة ١٩٧١ ص ٥٩.

(٩٤) أنور السادات البحث عن الذات ص٣٠.

(٩٥) المرجع السابق.

(٩٦) مذكرات عبداللطيف البغدادى ص٩-١٥ ، جمال حماد المصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢، حسين الشافعى لقاء شخصى ١١ أبريل سنة ١٩٨٣.

(٩٧) المصدر السابق .

(٩٨) البحث عن الذات ، ص ٣٠ - ٣٣.

(٩٩) ملف خدمة جمال عبدالناصر مجلة المصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢، الاهرام ٢٣ يوليو ١٩٥٧.

(١٠٠) البحث عن الذات ص ٨٩.

(١٠١) أنور السادات هذا عمك جمال ياولدى ص٨٢ ، ٨٥ ، عبد اللطيف البغدادى ص ١٣ -١٨.

(١٠٢) لقاء مع حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق الاثنين ١١ أبريل ١٩٨٣.

(١٠٣) المرجع السابق ، مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ٢٢ ، ٢٣.

(١٠٤) المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤.

(١٠٥) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٨٤١ من كيرك إلى حكومته ٢٥ مايو ١٩٤٢.

(١٠٦) مضباط مجلس النواب الجلسة الحادية عشرة أول فبراير ١٩٤٣ دور الانعقاد الثانى ص ٣٥٠ - ٣٧٥.

(١٠٧) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٩٨٢/١١/١٢ ، حسين الشافعى لقاء ١١ أبريل ١٩٨٣.

(١٠٨) أحمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص ٦٤-٦٨.

(١٠٩) حسين الشافعى ١١ ابريل ١٩٨٣.

(١١٠) الوثائق الامريكية وثيقة رقم ٤٣٣ من كيرك إلى حكومته ٢٩ يونية سنة ١٩٤٢ .

(١١١) محمد نجيب أول رئيس جمهورية مصرى ـ كلمتى للتاريخ ص ١٣ ، ١٤ جمال حماد المصور ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٢.

(١١٢) حسين الشافعى ١١ أبريل ١٩٨٣ لقاء شخصى ـ الدقى ـ القاهرة .

الفصل السادس

سياسة القصر عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

- مسئولية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبيد والنحاس.
- سياسة فاروق تجاه الوفد .
- وزارة أحمد ماهر وانتقال الوفد إلى جبهة المعارضة .

مسئولية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبيد والنحاس :

لم تكن القوى المناوئة للوفد بغافلة عن الظروف الصعبة التى احاطت بأحداث ٤ فبراير وردود الفعل التى واكبت تلك الأحداث ، ومن هنا تعددت المؤامرات بهدف النيل من الوفد ولعل اخطر هذه المؤامرات هى تلك التى توجت بانقسام مكرم عبيد باشا عن الوفد وما تلى ذلك من حملة تشهير واسعة انتهت بتجميع المئات من التهم باستغلال النفوذ والمحسوبية والفساد ضد قيادات الوفد وضد الدوائر المقربة من النحاس وزوجته[١] وكان لابد لهذه الحملة من أن تترك أثرها على جماهيرية زعيم اكتسب أكبر قدر من زعامته الطاغية بسب بساطته وترفعه عن الكسب الشخصى[٢] .

لقد كان من الصعب على دوائر القصر أن تتلقى هزائم ٤ فبراير دون أن تفكر فى الانتقام من الوفد ومن زعيمه مصطفى النحاس ، واختار القصر ميدانا جديدا للنيل من الوفد وهو الوقيعة بين القطبين الكبيرين وهما مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

وبينما كانت البلاد ترقب بكل اهتمام تطورات الحرب على حدودها الغربية وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام كانت الوزارة تعانى فى داخلها من بوادر انقسامات خطيرة بدأت تظهر آثارها فى النصف الثانى من شهر مايو سنة ١٩٤٢م فلقد اعتقدت الجماهير أن مكرم عبيد (سكرتير الوفد ووزير المالية) هو محرك الوفد ومركز نشاطه وحركته الدائمة والقوة الدافعة فى الانتخابات وفى

غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبى بل وزاد الاعتقاد أنه هو الذى يحرك النحاس باشا فى نشاطه السياسى الى اليمين والى اليسار بحكم اتصاله بعدد كبير من الساسة الانجليز وبحكم دراسته فى اكسفورد واسفاره الكثيرة الى انجلترا وعلاقته الوطيدة برجال حزب العمال وعلى رأسهم رامزى ماكدونالد (رئيس حزب العمال) وقد كان النحاس يضاعف اعتقاد الجماهير فى مكرم عبيد وقوته بما سبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقته به ثقة لا حد لها وكان مكرم هو همزة الوصل بين النحاس والسفارة البريطانية مساء ٤ فبراير وهو الذى أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلابين النحاس والسفير البريطانى لتأليف الوزارة [٣].

ووفق العديد من الروايات التى أدلى بها عدد كبير من المعاصرين فاننا نستطيع ان نجمل اسباب الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد فيما يأتى :

أولا : تلك الغيرة التى دبت بين مكرم وبين السيدة زينب الوكيل حرم النحاس ويقول السفير البريطانى " ان زوجة رئيس الوفد قد سعت ، ما وسعها الجهد الى استقلال زوجها عن الرجل الذى استمر لسنوات طويلة مستشاره الوحيد والرئيس الحقيقى لحزب الوفد"[٤] وتعترف زينب الوكيل انها سعت الى استقلال زوجها عن الرجل الذى كان سببا فى كل الانشقاقات التى أصابت الوفد وأنها اقدمت على ذلك حرصا منها على مصلحة الوفد فى المرتبة الاولى[٥] .

وعلى ما يبدو فان النحاس باشا كان مجالا للصراع بين السيدة زينب الوكيل وبين مكرم عبيد حيث أن الأولى بدأت تمارس على زوجها نوعا من السيطرة فأصطدمت بذلك مع مكرم عبيد الذى كان يحظى بالمكانة الأولى عند النحاس مما أوغر صدر زينب الوكيل ولذا فقد أعتقد البعض بان هذا النزاع يعد صراعا بين قوتين تحاول كل منهما السيطرة على شخصية أخرى ومن هنا فقد كان انتصار زينب الوكيل باعتبارها زوجة وعلى قدر كبير من الجمال واقرب الى النحاس من مكرم عبيد[٦]

من المؤكد أن أطرافا كثيرة لعبت بهدف الوقيعة بين مكرم والنحاس وكانت زينب الوكيل مادة جيدة لكى تتناولها كل القوى المناوئة للوفد ونظرا لطموحاتها الكبيرة فقد وجد خصوم النحاس ضالتهم فى النيل من الوفد وكانت أوذونات التصدير والاستيراد وجمع الاموال عن طريق ما يسمى " بجمعيات البر " وبالغ البعض لدرجة أن جعلوا لها دورا نافذا فى تصريف الامور الى الحد الذى يجعلها تقترح أسماء وزراء بل وتعين هؤلاء الوزراء (٧).

ثانيـــا : لقد بدأ منذ وزارة ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ظهور نجم جديد فى ساحة السياسة المصرية لم يكن له نشاط سياسى من قبل الا أن نجوميته قد تألقت بسرعة استرعت انتباه الجميع ذلك هو محمد فؤاد سراج الدين حيث عين وزيرا للزراعة فى تلك الوزارة وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره ثم عين وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية ثم سكرتيرا عاما للوفد عقب خروج مكرم عبيد(٨)ولاشك أن ظهور فؤاد سراج الدين والثقة الكبيرة التى كان يحظى بها من مصطفى النحاس وزوجته زينب الوكيل لا شك أن هذا العامل قد أضاف عنصرا جديدا وهاما ضاعف من حدة الصراع(٩)، بالرغم من تنصل فؤاد سراج الدين من كونه قد شارك بأى جهد لاساءة العلاقات بين الرجلين الا أن الخوف قد بدأ يتسرب الى قلب مكرم عبيد من هذا النجم الجديد الذى أخذ يسطع فى سماء الوفد(١٠).

ثالثـــا : لقد عمل فاروق واحمد حسنين رئيس الديوان على توسيع شقة الخلاف بين عناصر الوفد وذلك باستخدام وسيلة رخيصة وهى اغراء مكرم عبيد بأنه سيكون زعيم الامة ورئيس الوزراء المقبل وانه يستطيع ان يرث النحاس الذى فقد قدرا كبيرا من شعبيته بعد ٤ فبراير عام ١٩٤٢(١١)ووفق رأى النحاس فان كل الخلافات التى كانت بينه وبين مكرم كان من الممكن احتواؤها لولا احمد حسنين ،الذى عمل بمهارة على تنمية تلك الخلافات وتفاقمها لصالح القصر(١٢).

ومن المؤكد ان القصر باختياره هذا المجال لكى يكون ميدانا للصراع يعد ذكاء من أحمد حسنين والذى لعب دورا ماكرا فى استغلال هذا الحادث بهدف النيل من الوفد لا حبا فى مكرم عبيد ولا حرصا على مصلحة البلاد وانما ارضاء لشهوات القصر وانتقاما من مصطفى النحاس حيث اقسم احمد حسنين عقب ٤ فبراير ان يرد له الصاع صاعين[١٣] .

وهكذا تمكن القصر من النيل من الوفد وشعبيته حيث أخذ يعمل على توسيع شقة الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير المالية فرتب مقابلة لمكرم باشا مع الملك خرج بعدها ليقول لمندوب الاهرام انه لقى من الملك فاروق «ارشادا نافعا واطلاعا واسعا ونظرة دقيقة وعميقة الى جوهر المسائل المعروضة رغم تباينها وبعد نواحيها " الى ان قال " ولم البث طويلا حتى ادركت ان ملكنا الشاب قد ملك زمام الامور بفضل ما أوتى من رجولة وخبرة متنوعة ، فلما اتيحت لملك من الملوك»[١٤]. وهذا الوصف الذى سجله مكرم عبيد يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى رسمهاالنحاس ومكرم عن الملك للسفيرالبريطانى منذ عام ١٩٣٧ .

ويقدم محمد التابعى شهادته فى هذا الصدد وهو واحد ممن اتصلوا باحمد حسنين فيقول : «لم يكن احمد حسنين سبب الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد ولكنه كان احد الذين عملوا بمهارة على توسيع شقة الخلاف»[١٥].

ومع اعتقادنا بأن شخصية زينب الوكيل وظهور نجم فؤاد سراج الدين كانا من بين الاسباب التى أدت الى القطيعة بين مكرم والنحاس الا أن هذين العاملين كان من الممكن التغلب عليهما لولا أن القصر قد لعب الدور الهام والاساسى وخصوصا وان الموضوعات التى طرحها مكرم عبيد والتى أراد أن يتخذها سلاحا للتشهير بالنحاس واقاربه سواء فى مسألة الاستثناءات أو فى اذونات التصدير والاستيراد كل هذه العوامل لم تكن جديدة سواء فى سياسة الوفد أو فى سياسة غيره من الاحزاب وأن كل الاحزاب المصرية كانت تلجأ الى هذه الوسيلة لتدعيم انصارها وهذه السياسة لم يسبق لمكرم عبيد أن اعترض عليها[١٦].

وهنا يبدو السبب الثالث والهام وهو دور القصر وخصوصا احمد حسنين والذى أحس بمرارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولذا فقد رسم سياسته على استخدام مكرم عبيد بمهارة فائقة حتى يقوض حزب الوفد من الداخل ، ومن ثم يمكنه الاجهاز على النحاس فى الوقت المناسب .

واعتقد أن هذا هو العامل الحقيقى وراء القطيعة بين الرجلين ومما يؤكد وجهة نظرنا أن مقابلة مكرم عبيد للملك فاروق كانت فى ١٢ مارس ١٩٤٢ ولم يمض على أحداث ٤ فبراير اكثر من شهر .. وحتى يبدو هذا الحكم أكثر موضوعية فلابد من تتبع مراحل الصراع بين النحاس ومكرم ، والترقب الذى كان باديا على القصر حتى تمكن من الانقضاض فى الوقت المناسب ، وعلى ضوء شهادة احمد حسنين (رئيس الديوان) والذى صرح قائلا : " رغبة منى فى تصفية الجو بين الملك والوزارة سعيت عند الملك حتى وافق على مقابلة مكرم عبيد وأمين عثمان .. لاننا جميعا كنا نعرف ان مكرم هو زراع النحاس اليمنى ومستشاره فى الشئون الداخلية والمالية .. وان أمين عثمان هو زراعه اليسرى ومستشاره فى الشئون الخارجية ، فكان من المرغوب فيه والحالة هذه أن نوثق علاقتنا بهذين الزراعين أو بالرجلين المقربين الى رئيس الحكومة هكذا طلبت من مكرم باشا ان يلتمس مقابلة الملك لسبب ما ، واقترح مكرم ان اوراق النقد الجديدة تقتضى ان يعرض الرسم الجديد على جلالة الملك قبل البدء فى طبعه وتمت المقابلة واستطاع مكرم ان يحظى بعطف الملك (١٧) .

اذن فان احمد حسنين السياسى الداهية يزعم أنه سعى لدى فاروق حتى اقنعه بالموافقة على مقابلة مكرم عبيد رغبة منه فى تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الوفد وفاروق ، هذا ما قاله أو زعمه احمد حسنين .

ولعل غرض حسنين كان ابعد ما يكون عن الصفاء والوئام حيث كان الهدف الاول لرئيس الديوان ان يوقع بين النحاس ومكرم من جانب وبين أمين عثمان والنحاس من جانب آخر أو بعبارة أخرى ان ينتزع من رئيس الوفد زراعيه الاثنين اللذين يستند اليهما فى ادارة شئون البلاد الداخلية والخارجية .

وياله من انتصار يمحو عار هزيمة ٤ فبراير يوم ان ينجح حسنين فى ضم مكرم وأمين عثمان الى معسكر القصر ولعل هذا هو الغرض الحقيقى من هذه الخطوة والتى جمع فيها بين فاروق ومكرم عبيد ، ولو كان احمد حسنين صادقا فى نيته لعمل على أن يكون هذا اللقاء مع النحاس باشا نفسه باعتباره رئيس الحزب ورئيس الحكومة وبالفعل صدق قول مصطفى النحاس حيث أعلن عند سماعه بنبأ هذا اللقاء «أن الغرض من هذا اللقاء هو التفرقة بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد»(١٨).

لقد كان هذا هو الفصل الأول حيث مضت الحوادث بعد ذلك سريعة متعاقبة فلقد خرج مكرم من مقابلة فاروق مغتبطا مسرورا وأملى تصريحا على الصحف يحمل كثيرا من كلمات الثناء على الملك وعلى حد قوله : " لقد أتيح لى أن أعرف الرجل الملك فكان الرجل فى رجولته لا يقل جلالة عن الملك فى مملكته(١٩)، ومما يضاعف من اعتقادنا بان ما حدث كان مؤامرة نصبها أحمد حسنين لمصطفى النحاس ومكرم عبيد فلم تكن العادة قد جرت وقتئذ على أن يخرج الوزير من لقاء الملك ويصف المقابلة فى مقال ينشر فى الصحف مما ادى الى التصادم بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، الا أن عقلاء الوفد قد سعوا الى ترضية النحاس ومحاولة اقناعه بصدق نية مكرم عبيد الذى كان على ما يبدو عازما على المضى الى آخر الطريق(٢٠).

وجاءت الازمة الفاصلة فى موضوع الاستثناءات اذ طلب النحاس باشا ترقيات استثنائية لثلاثة من العاملين معه فى وزارة الداخلية وأحيل الطلب الى اللجنة المالية برئاسة مكرم باشا فرفضته بحجة ان تلك الترقيات لاتتفق والقواعد المعمول بها فى وزارة المالية زيادة على ما فيها من اجحاف بحقوق الموظفين الذين يراد تخطى دورهم فى الترقية علما بأن الكثيرين منهم أقدم من الموظفين المطلوب ترقيتهم ترقية استثنائية علاوة على انهم اكفاء وممتازون فى عملهم فاذا ما انفرد بالاستثناء فئة من الموظفين فسيسود التذمر نفوس الاخرين وينخفض تبعا لذلك مستوى العمل فى المصالح والدواوين وطالبت اللجنة فى

مذكرتها . ان يوصد باب الاستثناء حتى تتجلى الحالة المالية المترتبة على الحرب والتى زادت من اعباء الميزانية وان تلتزم الوزارات والمصالح حدود القانون[٢١].

وفى اجتماع مجلس الوزراء فى ٢١ مايو صمم النحاس باشا على طلبه ووافقه جميع الوزراء ماعدا وزير المالية (مكرم عبيد) ونشرت أحدى الصحف مذكرة اللجنة المالية بمنع الاستثناءات بين الموظفين[٢٢] وبهذا أصبح معروفا ان الخلاف بين النحاس ومكرم قد بلغ مداه .

وبالرغم من ان مذكرة اللجنة المالية قد بنت رفضها على العديد من المبررات الشرعية والقانونية الا أن هذا المسلك يعد جديدا على مكرم عبيد وهوالذى انبرى الى الدفاع عن الاستثناءات التى أقدمت عليها حكومة الوفد عام ١٩٣٧ وكانت له وجهات نظر اعتمدت فى اساسها على ان الوفديين قد اضطهدوا فى ظل وزارات الاقلية[٢٣].

وكان قرار مجلس الوزراء بعدم الاخذ بوجهة نظر اللجنة المالية[٢٤] ضاربا عرض الحائط بما ورد فى المذكرة بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير حيث أعلن النحاس عدم امكانه التعاون مع مكرم وطلب منه ان يستقيل من الوزارة فرفض مما اضطر النحاس الى أن يتقدم الى الملك باستقالة الوزارة كلها وعهد اليه الملك بتاليفها من جديد فألفها دون مكرم عبيد[٢٥] .

والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذا الصدد : ما الذى دعا الى استقالة الوزارة الم يكن بالامكان اقالة مكرم دون استقالة الوزارة كلها؟.. والحقيقة ان الذى يملك اقالة الوزارة أو أى وزير فيها هو الملك فقط ولما كان مكرم عبيد قد رفض تقديم استقالته وان اية محاولة لاستصدار قرار بإقالته قد تبوء بالاخفاق سواءبسبب العلاقة الجديدة بين مكرم والقصر أو بسبب سوء علاقة القصر بالنحاس ، لذا فلم يكن امام النحاس من سبيل سوى تقديم استقالة وزارته واعادة تشكيلها بدون وزير المالية ، ولهذا الموقف سابقة فى تاريخ الوزارات المصرية ولو أن الوضع فى الحالتين جد مختلف.

ففى سبتمبر ١٩٢٥ طلب رئيس الوزراء بالنيابة(يحيى ابراهيم) استصدار مرسوم باقالة عبدالعزيز فهمى باشا وزير الحقانية اذ ذاك ووافق الملك فؤاد على

الطلب فورا لان عبدالعزيز فهمى كان قد امتنع عن تنفيذ رغبة الملك فى عزل الشيخ على عبدالرازق (القاضى بالمحاكم الشرعية) بسبب كتابه" الاسلام وأصول الحكم" أما فى حالة مكرم عبيد فان الملك كان راضيا عنه تمام الرضا بل أن القصر كان يساند مكرم فى تحديه للنحاس باشا.

ويبدو سؤال آخر، هل كان النحاس على ثقة من أن الملك سيعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة، وخصوصا وان العلاقات بينهما كانت قد وصلت الى درجة القطيعة ، وان النحاس كان على يقين من أن القصر وراء الانسلاخ الاخير فى الوفد(٢٦) .

لعل هذا الاحساس قد راود النحاس باشا ولذا فقد حرص على أن يثبت فى كتاب الاستقالة انها بسبب الخلاف بينه وبين وزير ماليته اذ قال: " نظرا لما وقع بينى وبين حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من خلاف جوهرى طال أمده وتعددت مظاهره وتعذر علاجه بالرغم مما بذلته من المجهود، ولما كان هذا الخلاف قد ادى الى استحالة استمرار التعاون بيننا فانى اتشرف بان ارفع الى جلالتكم استقالة الوزارة(٢٧) .

وعلى مايبدو ايضا فان النحاس كان واثقا من ان الملك سيعهد اليه بتاليف الوزارة لان أحداث ٤ فبراير كانت ما تزال عالقة فى ذهن فاروق حيث لم يمض عليها اربعة اشهر ومن السذاجة المطلقة ان يعيد الملك التجربة مرة ثانية وخصوصا وان الاسباب التى من أجلها عاد الوفد ماتزال قائمة .

وبخروج مكرم من الوزارة قررت الهيئة الوفدية فصله من منصبه (سكرتير عام الوفد) بعد ان ظل يتمتع بهذا المنصب خمس عشرة سنة متوالية وكذلك قرر الوفد حرمانه من عضوية الحزب بعد ان كان من أهم أعضاء الحزب ولم يبق لمكرم من المناصب سوى عضوية البرلمان والذى اتخذه وسيلة لحملة ضارية ضد النحاس حيث كثرت الاستجوابات التى قدمها مكرم حتى وصلت الى ثمانية استجوابات دارت فى معظمها على أن النحاس قد فرط فى حقوق الامة وجامل الانجليز الى حد الاعفاء عن مطالبتهم بتنفيذ مواد المعاهدة وسكوت النحاس عن

وضع مصر فى موضع البلاد المحمية والسماح لاشخاص معينين بتصدير المواد الاولية وسياسة الوزارة فيما يختص بالحريات العامة[٢٨].

وتحت عنوان ـ حارس الهيكل بالامس يريد ان يهدمه اليوم على ساكنيه كتب محمد التابعى يقول: «لقد قال مكرم يوم ان اختلف مع النحاس ان أسباب الخلاف هى الاستثناءات والسكروالزيت.. الخ ولم يقل شيئا عن الخيانة والتفريط فى حقوق البلاد. هل كان التفريط وممالأة الانجليز موجودة يومها أو غير موجودة واذا كانت موجودة فلماذا سكت الفارس الهمام ولماذا لم ينشرها يومها بين ما نشره على الناس. أم تراها لم توجد الا منذ خروج سعادته فقط من الوزارة وكأنما سعادته يريد ان يقول . ان وجوده فى الوفد كان الضمان الشافى لوجود الوطنية فى صدر النحاس ، فلما خرج سعادته ضاع الضمان[٢٩] .

ومن غير شك فقد كان خروج مكرم عبيد يعد الضربة الثانية التى لحقت بالوفد بعد ما أصابه من الضربة الاولى فى ٤ فبراير، فلقد شن مكرم عبيد حملة ضارية ضد النحاس ضمنها ما سمى" بالكتاب الاسود" وقد امتلا بالعديد من المطاعن التى تنال من رئيس الحكومة ومن زوجته السيدة زينب الوكيل.

وتشير مذكرات السفير البريطانى الى مسئولية القصر عن أصدار الكتاب الاسود وأن فاروقا هو الذى اوحى لمكرم عبيد وشجعه على نشر هذا الكتاب حتى يتخلص من عدوه الاول وهو النحاس وبعد ذلك يتفرغ للتخلص من الثانى وهو السفير البريطانى[٣٠] .

ولاشك ان الوفد قد تاثر كثيرا بسبب خروج مكرم عبيد وتعددت وجوه معاناة مصطفى النحاس بسبب ما حظى به مكرم من تأييد منقطع النظير وخصوصا وسط قطاعات الشباب والمثقفين منهم على وجه الخصوص[٣١] ولم يكن هذا التأييد على ما نعتقد لشخص مكرم عبيد بقدر ما كان لسوء تصرف الحكومة الوفدية واندفاعها فى سياسة حزبية وضغطهاعلى الحريات الى حد الاعتقال ومصادرة الاراء المعارضة.

ولقد دفع الخوف من تاثير اخراج مكرم عبيد على التأييد القبطى للوفد الى تعيين قبطى آخر مكانه فى وزارة المالية وهو كامل صدقى والذى وصفته الدوائر

البريطانية بأنه يفتقد الى الكفاءة ويعد بمثابة عقبة فى حسن ادارة الامور بسبب تصرفاته الصغيرة مما دفع النحاس الى التفكير فى فصله الا أنه امتنع عن ذلك مخافة اثارة الاقباط ضد الوفد[٣٢] .

وبلا شك فان سياسة النحاس تجاه خروج مكرم عبيدمن الوفد قد اتسمت بعدم الصواب والبعد عن الشرعية حيث لجأ الوفد الى اساليب ديكتاتورية كان من بينها فصل عشرة من أعضاء مجلس النواب من الموالين لمكرم عبيد بحجة انهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم، ومن العجيب أن هؤلاء الاعضاء قد أقر المجلس نيابتهم من قبل حينما تقدم عدد من المعارضين للحكومة بطعون ضد هؤلاء النواب بسبب انهم لم يبلغوا السن القانونية الا أن المجلس قد أقر نيابتهم مؤكدا على انهم قد استوفوا كل الشروط القانونية[٣٣] .

ولم تمض ايام حتى كان الكتاب الاسود قد أثار فى البلاد كلها ضجة كبيرة مع أن الرقابة الصحفية قد منعت الاشارة اليه حتى كان الناس من كل الاحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه ولم يقف الامر على حدود مصر بل بدأت الصحف البريطانية تتحدث عنه مما ضاعف من مشاكل الحكومة بسبب هذه الحملة العنيفة التى وجهت اليها والتى أشعرتها بأن لبعض المقامات يدا فيها[٣٤] .

وفى محاولة لتبديد الاثر الذى أحدثه مكرم وكتابه فلقد وضعت الحكومة خطة بان أوحت الى رجال حزبها فى كل من البرلمان والشيوخ لكى يتقدموا باسئلة عن الوقائع التى وردت فى الكتاب الاسود وأخذ الوزراء يجيبون على هذه الاسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيرا يتسم بالغموض وعدم الموضوعية فى بعض الاحيان وباللجوء الى العموميات فى أحيان كثيرة

ولما كانت اللائحة فى كلا المجلسين"النواب والشيوخ" لا تجيز لغير مقدم السؤال بالتعليق فقد بذلت محاولات من قبل المعارضة للتعليق أو للاستفسار الا أن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل وكثيرا ما كان التعليق من قبل مقدم السؤال بالشكر أو بتجريح واضع الكتاب الاسود والتشكيك فى وطنيته[٣٥] مما

دفع مكرم الى أن يتقدم باستجواب الى مجلس النواب طالبا من رئيس الحكومة اجابة محددة عن الموضوعات الاتية -:

أولا : استناد رئيس الوزراء فى تصريح علنى بمجلس النواب الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية.

ثانيا : اجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب.

ثالثا : بقاء الموظفين الانجليز فى البوليس المصرى.

رابعا : السماح لاشخاص معينين بتصدير بعض المواد الاولية.

خامسا : سياسة الوزارة فيما يختص بالحريات العامة(٣٦) .

وبالرغم من أن نقاط الاستجواب كانت محددة وواضحة الا أن رئيس الحكومة قد انبرى يكيل الاتهامات ضد صاحب الكتاب الاسود متهما اياه بالخيانة والخروج على خط الجماعة ونظرا لحالة الغضب التى سيطرت على رئيس الحكومة من خلال اجابات طويلة فقد افتقدت ردوده الموضوعية بتناولها القضايا بشكل يخرجها من دائرة الشك الى دائرة اليقين وفقا لقول مكرم عبيد(٣٧).

وفى محاولة من القصر لاستثمار الموقف لصالحه فقد ذهب أحمد حسنين الى السفير البريطانى وحدثه فى شأن الكتاب الاسود معربا عن رأيه بأن البيانات المدعمة بالوثائق تكفى للحكم على تصرفات رئيس الوزراء ولكن السفير ارتأى اما تقديم الاتهامات الى القضاء واما مناقشتها بالطرق الدستورية فى البرلمان(٣٨) . وعلى الرغم من أن أحمد حسنين قد استوثق من موقف الحكومة البريطانية والتى رأت اعطاء فرصة للنحاس للدفاع عن نفسه امام القضاء أو بأجراء استفتاء عام فان حسنين قد أشار الى ان التهم الموجهة الى رئيس الحكومة اذا لم تثبت براءته منها فان اللوم سوف يوجه بطريقة غير مباشرة الى السفارة البريطانية لانها تحتضن وزارة فاسدة(٣٩).

ويبدو ان القصر قد فضل ان يمارس نوعا آخر من الضغط على الحكومة البريطانية وذلك لمزيد من احراج الحكومة حيث بدأ نشاط المعارضة باجتماع

عقده اسماعيل صدقى فى داره دعا اليه كبار السياسيين لتنظيم حركة المعارضة من خلال التنسيق مع كل القوى الحزبية بهدف الضغط على الحكومة البريطانية وبعد أن أتضح أن الانجليز مارسوا ضغطا شديدا على القصر لكى يوافق على مناقشة الكتاب الاسود تحت قبة البرلمان عاد زعماء المعارضة الى الاجتماع وطلبوا مقابلة السفير البريطانى ولما اعتذر السفير عن عدم مقابلتهم أرسلوا اليه مذكرة قالوا فيها انهم مع اخلاصهم للمعاهدة فانهم يحتجون على تدخل انجلترا فى شئون مصر الداخلية بعد ان ابتعد خطر الحرب عن اراضيها[٤٠] .

وسعيا وراء ايجاد جو من الود بين القصر والانجليز اوعز حسنين باشا الى الملك بأن يضع قصر رأس التين تحت تصرف السلطات البريطانية بمناسبة زيارة «دوق جلوسستر» لمصر وان تتبرع الخاصة الملكية بمبالغ مالية للترفيه عن الجنود البريطانيين والامريكيين لدرجة أن أحدى الصحف اليومية قالت: ان القصر يتنافس مع الحكومة على كسب صداقة الحلفاء[٤١] .

وعلى الرغم من ان كل خطط القصر لم تؤت ثمارها فى اقالة الحكومة حيث كان السفير مصمما على مساندة الحكومة الى النهاية إلا أن القصر قدتمكن من أن يوجد فى الوفد حالة من عدم التوازن وفقدان الرؤيا الصائبة لذا فقد اتسمت سياسته بالارتجالية وعدم الموضوعية فى كثير من القضايا القومية والوطنية مما دفع المعارضة الى الانقضاض على هذا الهرم الشامخ والذى بدأ يتساقط امام أول عاصفة رعدية نظمها القصر بمهارة فائقة، ولولا معارضة بريطانيا لتمكن فاروق من ان يقتلع الوزارة الوفدية وهى فى شهورها الاولى .

واذا كان فاروق قد عجز عن اقالة الوزارة وهى فى تلك الازمة الا انه قد تمكن من النيل منها وتشويه صورتها امام الرأى العام ، فلقد كانت المحسوبيات واذونات التصدير حديث رجل الشارع العادى وعلى هذا استطيع ان أقول . اذا كان حادث ٤ فبراير قد ادى الى فقدان ثقة الجماهير فى الوفد . فان الكتاب الاسود وما ترتب عليه كان بداية انصراف الناس عن الوفد وخصوصا الشباب المثقف والذى بدأ يبحث عن قوى اخرى يعبر من خلالها عن ذاته بعد ان فقد ثقته فى حزب الوفد وهكذا كان الشباب دائما ضحية لمحترفى السياسة.

ولم يقف امر الكتاب الاسود عند الاستجواب والرد عليه بل رأى النحاس ان ما أقدم عليه مكرم يعد هرطقة لا يجوز معها ان يبقى عضوا بمجلس النواب لذلك تقدم النائب الوفدى عمرعمر باقتراح جاء فيه: ان مكرم عبيد قد اتى بما صنع امرا منكرا يتعارض مع كرامة النيابة عن الامة لذلك يجب فصله من مجلس النواب واسقاط صفة النيابة عنه وعلى الرغم من المبررات القانونية التى اوردها النائب عبدالسلام الشاذلى فى محاولة مستميتة لتبديد هذا الاقتراح الا أن رئيس المجلس قد اخذ الرأى بالمناداة بالاسم واسفر عن ٢,٨ موافقون، ١٧ غير موافقين(٤٢).

واذا كان الوفد قد حاول ان يجد مبررا معقولا حين أقدم على اعتقال على ماهر داخل مجلس الشيوخ بحجة أنه يعمل لصالح المحور الا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفدمن فصل مكرم عبيد ثم اعتقاله قد افتقدت الى اية مبررات معقولة ولم يعد امام الرأى العام اى شك فى أن الدوافع الحزبية هى الاساس فى أى اجراء اتخذ ضد مكرم عبيد وبدلا من ان يكسب الوفد ارضا جديدة من تحت اقدام المعارضة فقد أضحى مكرم عبيد امام الرأى العام شهيد الديمقراطية ومدافعا عن الحرية ضد الاستبداد والمحسوبية والفساد وكل ما يناهض مبدأى الحق والعدل.

ولم يعجز الحاكم العسكرى العام (مصطفى النحاس) عن ذكر بعض المبررات التى سوغت له الاقدام على هذا العمل الذى يفتقد الى أى منطق او قانون فلقد جاء فى المذكرة التى نشرت بمناسبة هذا الاعتقال ان مكرم عبيد دأب على عقد اجتماعات سياسية متكررة فى مكتبه وفى منزله تلقى فيها منه ومن بعض انصاره خطب مثيرة ومخلة بالنظام ومهددة للامن العام وانه كان من نتاج الاجتماع الذى عقده بمنزله اخيرا ان ألف نفر ممن حضروا ذلك الاجتماع نظموا مظاهرة مرت ببعض الطرقات العامة وهتف المتظاهرون بهتافات تحث على الثورة وجاء فى المذكرة ايضا ان مكرم عبيد عمد الى توزيع نشرات مطبوعة فى انحاء البلاد وقد تم ضبط عدة الاف من هذه النشرات(٤٣) ويبدوا من المذكرة ان مبررات الاعتقال قد اعتمدت على ان مكرم عبيد قد لجأ الى عقد اجتماعات

سياسية فى مكتبه وفى منزله على الرغم من انه كان يترأس حزبا قائما فعلا " الكتلة الوفدية" ومن حقه طبقا للقانون والدستور ان يمارس نشاطه الحزبى كغيره من الاحزاب أما عن المظاهرات التى ساقتها المذكرة كمبرر للاعتقال فكان على الحكومة أن تقدم على اعتقال زعماء تلك المظاهرة وبلا شك فلم يكن مكرم عبيد من بينهم اما عن النشرات التى توزع فى البلاد فهى النشرات التى تصل الى اعضاء الكتلة الوفدية فى الاقاليم وهى وسيلة شرعية معترف بها حتى فى ظل قانون الطوارىء بل هى القناة لربط اعضاء الكتلة فى القرى والمدن بادارة الحزب فى القاهرة وعلى ما اعتقد فان ما اقدمت عليه الحكومة الوفدية من اعتقال مكرم عبيد يعد تجاوزا خطيرا دفع الراى العام الى أن يتعاطف مع مكرم عبيد .

وباعتراف أحد زعماء الوفد والشخصية الاولى بعد النحاس(فؤاد سراج الدين) حيث أعلن صراحة ان فصل مكرم عبيد من الوفد ثم اعتقاله يعد خطأ سياسيا كبيرا (٤٤) .

وبالرغم من أن الحكومة قد سلكت فى موضوع الكتاب الاسود مسلكا يبدو فى ظاهره الديمقراطية حيث نوقش الموضوع داخل مجلس النواب والشيوخ الا أن المعارضة البرلمانية داخل المجلسين كانت تود ان تستدرج الحكومة الى أن تتولى النيابة امر التحقيق وان يعترض على تحقيق النيابة بحجة أن مكرم نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية لان الاغلبية الوفدية داخل مجلس النواب كفيلة بان ترفع عنه هذه الحصانة(٤٥) وفى محاولة من المعارضة لاقناع الحكومة بوجهة نظرها فقد اعتمدت فى مطالبها على العديد من الحيثيات القانونية على اعتبار ان المادة ٦٦ من الدستور أعطت مجلس النواب حق الاتهام ومجلس الاحكام حق المحاكمة ولكنها تركت حق التحقيق مباحا لاظهار الحقيقة فلقاضى التحقيق ان يحقق وكذلك لوكيل النيابة ولكنه ليس لاحدهما ان يتهم، ولما سئل مقدم الاقتراح (عبدالرحمن الرافعى) عن مصير التحقيق قال: ان نتيجته تقدم الى مجلس النواب ليجد نفسه امام رسمية فى محاضر التحقيق(٤٦).

ويبدو ان هدف المعارضة فى اسناد امر التحقيق الى جهة قضائية محايدة كان بسبب عدم الثقة فيما تقدمه الحكومة داخل المجلسين(النواب والشيوخ) من اجابات تستند الى بيانات غير دقيقة وليس من حق اعضاء المجلس الاعتراض الا على ضوء ما تقره لائحة البرلمان والتى اعطت حق المناقشة لمقدم الاستجواب فقط بينما اسناد امر التحقيق الى جهة قضائية محايدة يوفر على البرلمان العديد من الجهد حيث تقدم نتائج التحقيق مستوفاة لكل الاركان القانونية. ولو كانت الوزارة حريصة على نتائج سليمة فى التحقيق لدفعت بالقضية برمتها الى القضاء الذى يعد طرفا محايدا تماما.

وفى محاولة من النحاس لتبديد هذا المطلب فقد انبرى للرد معتمدا على دستورية الاقتراح بحجة ان المادة ١٠٧ من الدستور تنص على أن لكل من أعضاء البرلمان ان يسأل الوزراء ويستجوبهم على الوجه المبين فى اللائحة وان المادة ١٠٨ نصت على أن لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه وورودها على هذا النحو يحدد الغرض المقصود بالاستنارة فى الاسئلة والاستجوابات وان من حق المجلس تشكيل لجنة تتولى التحقيق وعلى ضوء التقرير الذى تعده تلك اللجنة فان للمجلس الحق فى اصدار ما يشاء من قرارات اما من اسناد امر التحقيق الى القضاء فانه يكون تحقيقا افلاطونيا لان النتيجة اما ان تكون حفظ القضية أو تقرير أن هناك مسئولية وفى هذه الحالة الاخيرة يكون للمحقق ان يقدم المسألة الى المحكمة او غيرها وهذا امر خارج عن اختصاصه ولا يمكن للبرلمان ان يكون تابعا لاى جهة اخرى مهما كان وضعها لان البرلمان لايلتزم الا بما يجريه هو فى حدود اختصاصه [٤٧] وبالرغم من مبررات النحاس الا ان الامر كان من الممكن علاجه بان يتولى القضاء التحقيق وما يتوصل اليه من نتائج تكون موضع الزام للجميع اما أن يكون المتهم قاضيا فى نفس الوقت فهذا يتعارض مع ابسط المبادىء الدستورية.

ووفق ما ورد من أسئلة واستجوابات داخل المجلسين- النواب والشيوخ-فأن الاغلبية الوفدية لم تتنازل عن وجهة نظرها ورفضت ان يقوم بامر التحقيق الا اللجان البرلمانية وهى بلا شك لجان وفدية خالصة وهكذا اصبح القاضى

خصما وكانت النتيجة التصفيق الحاد على نزاهة الحكم وان النحاس وزوجته وكبار مستشاريه فوق مستوى الشبهات[٤٨].

ولعل ما توصل اليه التحقيق من نتائج كانت موضع مناقشات بين فاروق والسفير البريطانى حيث تقدم الملك بمذكرة الى السفير يشكك فيها من اجراءات التحقيق وان افضل طريقة هى ان يطرح النحاس القضية على الشعب لمعرفة مدى ثقته فى الحكومة الحاضرة وبما ان الحكومة التى سوف تقوم بامر الاستفتاء ستزيفه لصالحها فمن الافضل قيام حكومة محايدة يعقبها اجراء انتخابات نزيهة[٤٩].

وعلى ما يبدو فان الحكومة البريطانية قد تأثرت بالدعايات التى احدثها مكرم عبيد وحملت مراسلات وزارة الخارجية البريطانية الى اللوردكيلرن استطلاع وجهة النظر المصرية على ضوء التطورات الجديدة وتفويض السفير فى اعطاء الملك الضوء الاخضر لاقالة الحكومة اذا ما أصبحت لا تتمتع برضاء الشعب المصرى الا أن السفير البريطانى ابدى بعض التحفظات على اعتبار ان اقالة الوفد فى مثل تلك الظروف يعد تشجيعا للملك وهو موقف يتعارض مع مصالح بريطانيا فى هذا الوقت بالذات[٥٠].

وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا ان نستخلص بعض النتائج الهامة:-

أولا : ما أصاب الوفد من انقسامات بعد خروج مكرم عبيد يعد نتاجا طبيعيا لسياسة القصر والتى نتجت عن أحداث ٤ فبراير.

ثانيا : بالرغم من التقليل فى حجم العناصر الوفدية التى ناصرت مكرم عبيد الا ان الوفد قد تأثر كثيرا من حدوث هذا الانفصال[٥١] وواجه العديد من المشاكل التى كان من اهمها اهتزاز ثقة الناس فى نزاهة النحاس والتى كانت سمة من سمات حكمه طوال العهود السابقة.

ثالثا : خروج مكرم عبيد قد أغرى أحزاب الاقلية لكى تتجه الى التنسيق مع بعضها بهدف القضاء نهائيا على الوفد الذى قاد حركة النضال الوطنى اكثر من عشرين عاما.

رابعـا : كان خروج مكرم عبيد من أهم العوامل التى اغـرت حكومة الوفد على المضى فى العديد من التجاوزات التى تناهض الديمقـراطيـة والتى كانت سمة من سمات الوفد طوال فترات نضاله الطويل.

سياسة فاروق تجاه الوفد:

لقد سعى فاروق ورجله الاول أحمد حسنين (رئيس الديوان) على استغلال كل الفرص الممكنة لرد الاهانة التى . لحقت بهماحينما ولى النحاس الحكم ضد ارادتهما وبتأييد من السفارة البريطانية فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واذا كان القصر قد اقدم على اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ ولم يجد ما يحول بينه وبين حكم البلاد نحو اربع سنوات ببرلمان وحكومات لا تستند الى أى قاعدة جماهيرية فان القصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ كان أشد شوقا لكى يكرر هذه الاقالة واذا كانت العلاقات فى ديسمبر ١٩٣٧ قد ساءت بين القصروالوفد فانهما اليوم (١٩٤٢) اكثر سوءا بل وصلت الى حد القطيعة وتبادل اقسى الاتهامات[٥٢].

وقبل ان نستعرض سياسة فاروق تجاه الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ يجدر ان نسجل بعض الاسباب الموضوعية لكراهية الملك فاروق للنحاس باشا؟..

أولا : لقد كان فاروق دائم الاستماع الى احاديث مستشاريه وخصوصا على ماهر واحمد حسنين عن العلاقات بين النحاس باشا والملك فؤاد تلك العلاقات التى اتسمت بالعديد من المصادمات فى محاولة من الوفدلانتزاع أكبر قدر ممكن من الحقوق الدستورية التى تعد من صميم اختصاص القصر، وهكذا صور له مستشاروه أن الوفد كان دائم الاعتداء على حقوق الملك الدستورية وان الخلاف بينهما ليس من باب توضيح الحقوق الدستورية لكل من القوتين المتصارعتين وانما من باب ان الامة مصدر السلطات وان الملك يجب ان يبقى بعيدا عن الحكم ويترك الامر لحكومة الاغلبية عملا بمبدأ أن الملك يملك ولا يحكم[٥٣] .

ثانيـا : موقف الوفد فى ٤ فبراير قد افقد القصر كل صوابه وبات مؤكدا ان الوفد لم يعد يكن أى نوع من الولاء للقصر حيث كان واضحا ان المجىء بالوفد كان ضد رغبة القصر وهذا مما ضاعف من حدة الصراع بين الطرفين مما نتج عنه العديد من النوايا العدوانية لكل من الطرفين تجاه الاخر.

ثالثـا : كان النحاس يتعامل مع فاروق من منطلق انه"ولد صغير" يفتقد الى الخبرة والتجربة وان الميول الاستبدادية هى من اهم السمات التى حصل عليها "الولد الصغير" من الوالد"الملك فؤاد" وكانت هذه الاتهامات تصل الى الملك فاروق عن طريق العديد من عناصر السوء(٥٤).

رابعـا : لقد كان فاروق يعتقدأن للنحاس مطامع خفية لاتصل عند حد رئاسة الحكومة وانما يمنى نفسه بان يكون اول رئيس للجمهورية المصرية وعلى ضوء هذا الاعتقاد كان ينظر اليه كخطر يهدد العرش ويعترف فاروق صراحة بعد أن نجا من حادث القصاصين: "لما كنت أقرب الى الموت منى الى الحياة كان أكثر ما يؤلمنى اننى قد اموت والنحاس فى رئاسة الوزارة مما يمكنه من الوصول الى غايته من أقرب الطرق(٥٥).

وبالرغم من أن الوفد ينفى تماما ما أشيع من أمر التفكير فى عزل فاروق على أعتبار ان اعلان الجمهورية لم يكن موضع تفكير لدى الدوائر السياسية فى الوفد(٥٦) الا ان أحد المعاصرين يعترف صراحة بهذا الموضوع حيث يقول:" لقد ظهر ان الملك وحاشيته سائرون فى سياسة غير وطنية.. ورأى كبار الوفديين عزل الملك عن العرش وتم عرض الامر على مجلس الوزراء الذى أقر هذا الاتجاه وعهد الى أحمد نجيب الهلالى بأن يصوغ بأسلوبه الدقيق مبررات خلع الملك فأعد بيانا وسلمه الى محمود سليمان غنام " وزير التجارة الذى ذهب الى مكتبه واخذ فى تبييض مسودة نجيب باشا ولما انتهى من ذلك ذهب الى منزل النحاس حيث كان الوزراء لايزالون موجودين وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء (سنة ١٩٤٣) .

ويعترف صاحب هذه الرواية ان هذا الاجراء كان رد فعل لسياسة الملك الذى أخذ يعد فرقا خاصة من ضباط الجيش بهدف الاعتداء على النحاس باشا ووزرائه انتقاما لقبولهم وزارة ٤ فبراير[٥٧].

وعلى ضوء ما أعتقد فان مجلس الوزراء الوفدى قد اقدم على هذه الخطوة كرد فعل لمحاولة الاعتداء على النحاس وامام العديد من المؤثرات العدائية تجاه الوفد الا ان مزيدا من التفكير والتروى اعتمادا على ان فكرة خلع الملك واعلان الجمهورية لم تكن من بين الافكار التى يتقبلها الشعب المصرى وقتئذ حيث كان الملك مايزال يحظى بشعبية كبيرة سواء وسط الجماهير أو داخل الجيش المصرى.على ضوء كل هذه الاعتبارات فلقد كان على النحاس ان يعيد النظر فى هذا القرار الخطير والذى لا يضمن عواقبه، واعتمادا على أن بريطانيا كانت تهدف من عودة الوفد فى ٤فبراير الى استقرار الاحوال داخل مصر واقدام الوفد على هذه الخطوة الثورية يتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا فى المنطقة حيث كانت الحرب ما تزال دائرة على الجبهة المصرية وكانت قوات الحلفاء ماتزال تتلقى العديد من الضربات العنيفة من قوات المحور فليس من المنطقى والحالة هكذا ان تشجع الحكومة المصرية على سياستها هذه حتى ولوكان فى نية بريطانيا التخلص من فاروق فقد كان عليها ان تنتظر الوقت المناسب سواء فيما يتعلق بسير الحرب أو فى تهيئة النفوس المصرية لتقبل مثل هذه الافكار الجديدة.

وتعددت مظاهرالخلاف بين الملك والوزارة فى العديد من المناسبات مما أتاح لفاروق العديد من المبررات التى تمكنه من التخلص من الوزارة واقالتها الا ان السفير البريطانى "كيلرن" ظل واقفا امام محاولات الملك بحجة ان ظروف الحرب لا تقتضى الاقدام على مثل هذه الخطوة[٥٨].

ولاشك ان كل طرف قد اصطنع لنفسه من الوسائل ما تمكنه من بلوغ اهدافه وبدأ هذا فى العديد من الازمات التى كان من بينها :-

١- لقد حضر الملك الاحتفال بليلة القدر فى مسجد الفتح وحضر الحفل مصطفى النحاس وبعد ان انتهى الشيخ عبدالله عفيفى من القاء خطبته

دعاللملك وللمؤمنين جميعا والتفت الملك الى النحاس وسأله عن رأيه فى الخطبة فأجاب بأن الخطيب لم يدع فى خطبته لحكومة الشعب ولا لزعيم الشعب وهنا تلفت الملك الى أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكى) وطلب اليه ان يبحث فى المراجع الرسمية فان وجد سابقة دعا فيها خطباء المساجد لرئيس الحكومة فمن حق النحاس ان تجاب رغبته وفى المساء اتصل صبرى ابو علم «وزير العدل» باحمد حسنين وأخبره أن النحاس سيستقيل ان لم تسو مسالة الدعاء له فى المساجد ووفق نفس المرجع فان النحاس خشى اذا أقدم على الاستقالة ان تقبل فورا مماضطره اخيرا ان يتصل باحمد حسنين ويبلغه اعتذاره[٥٩].

٢- لقد استقر الرأى على الاحتفال بالعيد الالفى للازهر ووضع برنامج الاحتفال بمعرفة الملك شخصيا وكان القائم على تنفيذه هو الشيخ المراغى شيخ الازهر الا أن مصطفى النحاس كان يود أن يكون الاحتفال تحت أشراف الحكومة على اعتبار أن الاحتفال سيكون شعبيا ودينيا واحس النحاس ان اسمه لن يكون فى الاحتفال وان رجال الازهر لن يذيعوا ان جوهر الصقلى كان وفديا ومن هنا فقد عمل النحاس على عرقلة الاحتفال أو منعه ان استطاع وبالفعل لم يعمل الاحتفال[٦٠].

٣- بحلول موسم صيف ١٩٤٣ بدأت الوزارة فى الانتقال الى الاسكندرية. وكانت القاعدة المرعية فى جميع العهود ان يقرر الملك موعد الانتقال الرسمى الى المصيف وكان هذا التصرف من جانب الوزارة يعد مظهرا من مظاهر التحدى للقصر وكان رد الفعل ان القصر اقام حفلا للطلبة المتفوقين دعا اليه نحو ٤٥٠ طالبا من الجامعات والمدارس ثم تبع ذلك حفل آخر للطلبة الغرباء ولم يدع القصر الى هاتين الحفلتين احد من الوزراء[٦١].

٤- لقد أعد النحاس باشا علما مصريا على سارية عالية فى اعلا مكان من منزله وكان هذا العلم يرفع بمجرد دخوله الى منزله ويظل مرتفعا طالما بقى داخل قصره حتى اذا ما خرج نكس العلم ويظل منكسا الى ان يعود النحاس الى قصره وكانت عملية رفع وتنكيس العلم تصحبها تحية عسكرية تقوم بها قوة من سلاح حرس الوزارات تحيى الزعيم عند الدخول وعند الخروج وعلم فاروق

بموضوع العلم حيث كان من المعلوم ان العلم لا يرفع ولا ينكس الا لرمز الدولة وهو الملك وصدرت التعليمات من القصر برفع العلم فورا وعدم تكرار هذا التقليد الذى يفتقد الى أى سند قانونى(٦٢).

وعلى الرغم من ان معظم المصادمات كانت من باب تصيد المواقف حيث كانت فى مجملها خلافات شكلية اكثر منها موضوعية الا انها كانت تعبيرا عن حجم الصراع القائم بين الطرفين ، وفى أعقاب أزمة الكتاب الاسود تقدم احمد حسنين رئيس الديوان باستقالته من منصبه (١٤ ابريل ١٩٤٢) بحجة ان استمرار الوفد فى الوزارة بعد ان ثبت فساده سوف يؤدى الى كراهية الشعب للنحاس مما سيجعل مركزه مستحيلا وقد ادرك "كيلرن" ما وراء هذه الحركة المسرحية ومن ثم سعى الى ابطال مفعولها(٦٣).

وعلى ضوء تعليمات الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة فقد طلب السفير من الملك مزيدا من ضبط النفس محذرا من الاقدام على أية خطوة متهورة قد تكون لها عواقب ليست فى الحسبان(٦٤) وبالطبع فان «التهور» الذى تعنيه لندن هو اقالة الوفد واما العواقب التى ليست فى الحسبان فهى تزكير الملك بما يشبه ٤ فبراير أو يزيد.

وعلى كل فان محاولات أحمد حسنين لم تتوقف فقد جعل همه أن يظهر الملك بمظهر الرجل الوطنى وان يظهر حكومة الوفد بمظهر المتساهل فى حقوق الوطن المعتمد على تأييد البريطانيين وفى الوقت نفسه ادار أحمد حسنين حملة دعاية واسعة لصالح فاروق وجعله يغشى المساجد ولما أصيب فى حادث القصاصين اتخذها فرصة لاستدرار العطف على الملك الجريح الذى يقاوم الطغيان البريطانى وجعل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة وكان واضحا ان كل هذه الحركات مما يضايق الحكومة ويحرجها ثم انها تعد تعبيرا عن التأييد الذى يحظى به الملك لدى غالبية الشعب المصرى(٦٥).

ويبدو ان أحمد حسنين قد تصور ان محاولاته المتكررة باظهار الملك فى صورة " الملك المتدين" و" الملك الصالح" قد تؤدى الى التفاف الشعب حول فاروق

وانصرافهم عن الوفد وهو ما يتعارض مع سياسة الوفد باعتباره حزب الامة المصرية كلها وحتى لايتهم القصر بانه لا يحس بمعاناة الجماهير فقد فتحت ابواب قصر عابدين امام العمال حيث دعوا الى مآدب لهم وقيام فاروق شخصيا بترحيبه بهم ولم يكتف الملك بهذا بل تعمد ان يمضى يوم ذكرى حلف اليمين الدستورية(٢٩ يوليو ١٩٣٧) بين عمال المحلة الكبرى متفقدا احوالهم الصحية والاجتماعية حتى اذا دخل السرادق المقام لاستقباله قال:" انى أرى حولى أصحاب رؤوس الاموال التى انشأت هذه المصانع ولكنى لا أرى حولى احدا من اصحاب السواعد الذين قامت هذه المصانع على سواعدهم" وكثيرا ما ردد فى خطبته مؤكدا على حقوق العمال وقد ترأس بنفسه المجلس الاعلى لمحاربة الجهل والفقر والمرض لدرجة ان "كيلرن" كان ينقد هذه السياسة معتقدا انها تقلل من هيبة الملك[٦٦] .

وعلى ما اعتقد فان كل هذه المحاولات التى كان يقوم بها الملك لم تكن خالصة لوجه الله وانما كانت بهدف كسب ارض جديدة من تحت اقدام الوفد وهو ما نجح فيه فاروق الى حد كبير حيث ان العمال كانوا يعدون الغالبية العظمى لحزب الوفد وعلى ما أعتقد ايضا فان انتقادات السفير البريطانى "كيلرن" للملك فاروق بحجة ان سياسته تجاه العمال تقلل من هيبته هو استنتاج لا يتسم بقدر من الموضوعية ولعل السفير كان يهدف من وراء هذه النصيحة الى ان يظل فاروق بعيدا عن اهم قطاع يمثل عامل ضغط هام فى مجرى الاحداث المصرية.

ولم تتوقف سياسة القصر بهدف النيل من النحاس وحكومته بل بدا ذلك النشاط المتزايد الذى شهدته الشهور الباقية من عام ١٩٤٣ من تنظيم العمال والطلاب تحت راية القصر من خلال الاجتماعات المتكررة التى كان يعقدهاأحمد حسنين مع زعماء تلك الطوائف لدرجة انه تمكن من ان يقنعهم بان النحاس مصمم على سلب الملك سلطاته وعلى وضع نفسه على رأس الدولة بدلا من أن يقنع بدوره فى زعامة الحزب السياسى ورئاسة الوزراء[٦٧].

ويسجل اللورد كيلرن ان الملك فاروق قد حقق شعبية كبيرة على الوفد وخصوصا وسط الطبقات العاملة وان عددا كبيرا من طلاب الجامعات اخذ فى التحول من الوفد الى الملك ويستشهد السفير بتلك المظاهرات المستمرة التى قام بها الطلاب والعمال عندما اصيب الملك فى حادث القصاصين (نوفمبر ١٩٤٣)[٦٨].

وفى الوقت الذى كان يقوم فيه القصر بالعديد من المناورات لاضعاف الحكومة والتقليل من هيبتها، نستطيع ان نقرر ان معظم تلك المناورات قد حققت قدرا كبيرا من النجاح ولم يقتصر الامر على مناورات القصر بل تعدى ذلك الى أحزاب الاقلية التى انتشرت فى القرى والمدن المصرية لعقد العديد من الاجتماعات والمؤتمرات ،التى انصبت فى مجملها على النيل من الوفد[٦٩] مما يجعلنا نعتقد ان كل أحزاب المعارضة راحت تعمل من خلال خطة أدارها أحمد حسنين ضد مصطفى النحاس .

ونظرا لاهمية الجيش فى حسم اى نوع من الصراع السياسى فقد بدأ الملك يتقرب الى الضباط حيث حرص على أدائه لصلاة الجمعة معهم فى مسجد فاروق بالماظة وتكررت هذه الزيارة ثلاث مرات فى الفترة من ١٣ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٢٥ فبراير وفى كل مرة كان الضباط يهتفون «يعيش الملك قائدنا الاعلى»، «الجيش فداء الملك»[٧٠] .

وعلى ما يبدو فان احمد حسنين قد استطاع ان يقنع فاروق بأن الوفد اضحى قوة هزيلة فقدت مكانتها لدى معظم الجماهير المصرية ولم يعد يمثل واقعا ملموسا وسط الجماهير، ومزيدا من احراج الوفد واعترافا من القصر بان الوفد لم يعد يمثل الامة المصرية فلقد دعا الملك زعماء المعارضة وطلب منهم التقدم بمطالب مصر الى القادة الكبار(نوفمبر ١٩٤٣) فى مؤتمرهم المنعقد فى القاهرة (تشرشل روزفلت، شاينج كاى شك)[٧١].

ويعترف احد زعماء الاحزاب المصرية بان هذه اللفتة الملكية كان لها مغزاها، فالطبيعى ان تقوم الوزارة بهذا السعى فهؤلاء الكبار ضيوفها وهى اقدر من

المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم ، وهى مطالبة بحكم مركزها بان تتولى هذا الامر، ومن واجب الملك ان يلفت نظر رئيس وزرائه الى هذا الامر أما أن يخص الملك رجال المعارضة بهذا الامر الحيوى فإن له مغزاه البين على ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بقى عميق الاثرفى نفسه[٧٢] .

ويلاحظ ان المذكرة التى تقدم بها زعماء المعارضة (٢١ نوفمبر ١٩٤٣) كانت على غرار مذكرة مماثلة قدمها الوفد فى ٢١ ابريل سنة ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية ولعل هاتين المذكرتين لم تكونا سوى مناورة لاتعبر عن حقيقة أو موقف جاد ، فقد قدم الوفد مذكرته كيدا للوزارة القائمة حينئذ وقدمت المعارضة مذكرتها كيدا لوزارة الوفد بدليل ان الوفد حينما ولى الحكم لم يقدم على أى اجراء عملى لتنفيذ ما جاء فى مذكرته وكذلك كان موقف احزاب المعارضة فانها حينما وليت الحكم بعد ذلك باقل من عام تناست كل ما طالبت به فى مذكرتها.

وفى الوقت الذى كان فيه فاروق يبذل كل جهد ممكن سواء فى تشويه صورة الوفد والنيل من مكانته أو فى محاولاته المتكررة لطرد الحكومة كانت هناك محاولات اخرى تأخذ طابعا سريا ونعنى بها محاولة اعداد تنظيم سرى بهدف اغتيال كل من ساهم فى صنع ٤ فبراير ١٩٤٢ وعلى رأسهم النحاس باشا وامين عثمان[٧٣] .

لقد وصلت العلاقات بين القصر والحكومة الى طريق مسدود وخصوصا بعد انتشار الملاريا فى مديرتى قنا واسوان مع نهاية عام ١٩٤٣ وبداية عام ١٩٤٤ وزيادة المجاعة وكثرة الوفيات فى تلك المناطق ، وفشلت جهود الوزارة فى اتخاذ الاجراءات المناسبة مما حدا بالقصر لكى يستخدم هذا الفشل كورقة ضد الوفد وتراءى للملك ان يقوم برحلة خاصة الى الصعيد ومع أنه استقبل النحاس باشا يوم ٧ فبراير فانه لم يخبره بما يفكر فيه من زيارة المديريات المنكوبة[٧٤].

وفى صباح الخميس ١٠ فبراير سافر الملك (عشية عيد ميلاده) حيث أحيطت تلك الزيارة بالعديد من مظاهر العطف الملكى على الفلاحين المنكوبين

وقد أشار فاروق فى أحاديثه الى أهل النوبة بما يفهم بأن الحكومة قد فشلت فى السيطرة على كل تلك المشاكل(٧٥).

وكان لتلك الزيارة أثرها فى تنبيه الاذهان الى خطورة الموقف حيث جرت فى الاسبوع الاخير من فبراير مناقشات حامية فى البرلمان حول نقص المواد الغذائية وانتشار الملاريا ، وقد ألقى النحاس باشا بيانا استغرق أربع ساعات دافع فيه عن سياسة حكومته وانحى باللائمة على الوزارات السابقة لانها اعاقت مشروع تعلية خزان أسوان ثم ألقى المسئولية على كبار الملاك فى الوجه القبلى لانهم يعطون اجورا غير مجزية للعمال الزراعيين(٧٦) .

ولعل النحاس كان يقصد القاء التبعة على الملك فاروق شخصيا لانه من المعروف أن الخاصة الملكية لها تفاتيش واسعة فى تلك المناطق ولم يكتف النحاس بذلك بل القى بيانا نشر فى كل الصحف الوفدية وبعض صحف المعارضة مؤكدا على أن أبناء الصعيد فى حالة جيدة وانهم سعداء بادارة الحكومة(٧٧).

وأمعانا فى تجسيم المنافسة بين الملك والنحاس قام الاخير فى ١٣ مارس بزيارة اسيوط والمنيا واصطحب معه وزراء الاشغال والعدل والمعارف والداخلية والصحة والاوقاف واعلن عن زيارته الى قنا واسوان بعد قليل وتمت الرحلة خلال مارس ١٩٤٤ حيث افتتح النحاس عددا من المنشآت والساحات الشعبية" وفى الخطب التى القاها الوزراء فى تلك المناسبة ركزوا على أن الحكومة تعمل الكثير لابناء الصعيد بينما القصر لا يعمل شيئا.

وبالرغم من أن زيارة فاروق لتلك المناطق والتصريحات التى أدلى بها تعد احراجا اكيدا للحكومة الا أنه لم يكتف بذلك بل استدعى رئيس الوزراء كما اجتمع بوزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والاوقاف والتموين والصحة ولفت أنظارهم الى سوء حالة التغذية والتموين وانعدام الرعاية الصحية فى المناطق التى زارها(٧٨).

ويبدو ان الملك قد حاول استثمار الموقف بهدف اقالة الوزارة واستدعى السفير البريطانى وابلغه بنيته بحجة ان الامة لم تعد تنظر باحترام كاف للعرش وان البلاد لا تحتمل ملكين "ورد السفير مداعبا" إن ملكا واحدا يكفينا(٧٩).

وبالرغم من الاتفاق الذى تم بين الرجلين على انتظار رد لندن الا أن فاروق حاول ان يضع السفير البريطانى امام الامر الواقع واصدر امرا ملكيا باقالة الوزارة الا ان السفير كان متيقظا وتمكن من الضغط عليه وطلب منه انتظار رد تشرشل الذى جمع وزارة الحرب لبحث المسألة وجاء قرار الحكومة البريطانية والذى تم ابلاغه الى القصر وفحواه:ان مجلس الحرب يرى أن رغبة الملك فى أقالة حكومة يتمتع رئيسها بأغلبية كبيرة فى البرلمان الذى لازال أمامه ثلاث سنوات أخرى يعد عملا محفوفا بالمخاطر[٨٠].

وبعثت الحكومة البريطانية برسول يستطلع الموقف السياسى فى مصر وقد حضر مستر «سكريفنر» رئيس ادارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية البريطانية واجتمع أكثر من مرة بحسنين باشا "رئيس الديوان" كما اجتمع بعدد من زعماء المعارضة وخلص الى أن الشكوى من الوزارة القائمة تنحصر فى أمرين:

أولهما : شدة الرقابة على الصحف.

ثانيهما : كثرة الاعتقالات السياسية. لقد كان من رأى السفير البريطانى ان بعض الاعتقالات تتم لاغراض حزبية ولهذا فقد اقترح تأليف لجنة برئاسة أمين عثمان لمراجعة كشوف المعتقلين وتوضيح أسباب اعتقالهم وعلى سبيل التندر قال مستر «سكريفنر» انه علم من مصدر ثقة ان النحاس أمر باعتقال الطاهى الخصوصى له لانه وضع فى الحساء كمية من البصل اكثر من اللازم[٨١] .

ووفقا لاحد المصادر وثيقة الصلة بالقصر الملكى فان أحمد حسنين فى حديثه مع «سكريفنر» قد انحى باللائمة على بريطانيا لانها تتمسك بوزارة قصرت فى شئون التموين وان أهالى الصعيد قد يقومون بثورة كالتى حدثت فى سنة ١٩١٩ وان الوفد اذا دخل انتخابات جديدة فانه لن يفوز بأكثر من ٢٠٪ من الاصوات [٨٢].

ولعل النحاس باشا قد قرر خطورة المحاولات التى يبذلها القصر بهدف الاطاحة به وبحكومته لذا فقد ذهب الى السفير البريطانى معاتبا اياه قائلا :"

لقد بذلت قصارى جهدى لكى أبدو مفيدا فى تلبية مطالبكم سواء بتأمين قواتكم أو بتوفير المواد الغذائية للقوات المحاربة واعتقلت غير المرغوب فيهم من الشخصيات العامة كل هذا وصل بى الى موقف اتهمت فيه بأنى افعل ما يريده الانجليز لابقى فى الحكم واخيرا وبعد كل ذلك احس أنكم بدأتم تتخلون عنى ويشير النحاس من طرف خفى أنه على استعداد لالغاء الاحكام العرفية والغاء الرقابة والاعتقال والعودة إلى المحاكم العادية ويعلق السفير البريطانى على حديث النحاس بقوله:"ان البريطانيين معتادون على تحمل قدر من اللوم لايستحقونه ، عن مسئوليات تعد من صميم عمل الحكومة المصرية ويضيف السفير الى حكومته قائلا: ان النحاس أصبح يدرك بصورة متزايدة المشاعر المعادية ضده بسبب عيوبه ومطاردته لخصومه السياسيين بحجة تسىء الى بريطانيا قبل أن تسىء الى الوفد وعموما فان الوفد بكل عيوبه لايزال افضل من غيره[٨٣].

واذا كان هدف بريطانيا من عودة الوفد فى ٤ فبراير هو استقرار الاوضاع المصرية بالاضافة الى توظيف كل الامكانيات المصرية خدمة لقضية الحلفاء بما يضمن أمن القوات البريطانية المحاربة وتأمين ظهرها فان هذه البرقية تضاعف من قناعتنا بأن بريطانيا كانت تهدف أيضا بعودة الوفد الى أهتزاز ثقة الجماهير فى هذا البناء الشامخ "الوفد" حتى اذا ما انفضت الجماهير من حوله فلا مانع من اعطاء الضوء الاخضر للملك لكى يقيله ، لكن اقالته ستكون اسوأ اقالة حيث شاخ وهرم وفقد المقدرة على التأثير وأصبح تاريخا فقط لا يحمل نبضا صادقا ولعل فاروق كان مدركا هذا المعنى واثقا من محاولاته ولذا فقد سعى جاهدا لمقابلة " كيرك" السفير الامريكى فى القاهرة طالبا منه التوسط لدى الحكومة البريطانية فى محاولة لاقناعها بفكرة عزل النحاس وحكومته. ووفقا لتعبير "كيرك": فان الملك عاقد العزم على انهاء الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء بالقوة حتى ولو كلفه ذلك اعتزال العرش والاقامة فى المنفى. ويضيف السفير الامريكى:"ان الخلاف بين فاروق والنحاس من الممكن ان تكون له عواقب وخيمة على منطقة الشرق الاوسط كلها. الا أن السفير الامريكى لم يقطع على نفسه وعدا على اعتبار ان هذه المسألة تدور فى اطار العلاقات البريطانية المصرية[٨٤].

ولعل السفير الامريكى لم يحاول ان يقطع على نفسه وعدا قد يورط الولايات المتحدة الامريكية فى أمر يعد من اخص خصائص الحكومة البريطانية ولهذا فقد امتنع "كيرك" عن التوسط فى حسم هذا الخلاف وعلى ما أعتقد ايضا فان امتناع السفير الامريكى عن التدخل قد يكون راجعا الى أن الولايات المتحدة الامريكية قد بدأت تدرك ان الامبراطورية البريطانية قد شاخت وان مصيرها الى زوال. والنظرة الموضوعية تقتضى التعقل بعيدا عن التدخل فى صراعات قد تحدث آثارا ضارة للمصالح الامريكية المنتظرة.

وعلى ما أعتقد فان قضية التغيير التى كان يعتبرها فاروق قضيته الاولى والاخيرة كانت أشد ما تكون ارتباطا بانتصار الحلفاء فى الحرب ومع نهاية ١٩٤٤ حيث كان الامريكان والانجليز قد نزلوا فرنسا وبدأوا يجلون الالمان عنها وكان الروس من ناحيتهم قد قاوموا الالمان فى _ ستالنجراد- مقاومة اضطرتهم الى التراجع واتاحت للروس أن يتقدموا الى بروسيا الشرقية وكانت بوادر نصر الحلفاء تبدو فى الافق نصرا حاسما بغير شرط ولا قيد وادرك البريطانيون وفقا لسياستهم التقليدية انه لم يتبق لهم فى مصر حاجة لليد الحديدية التى جعلوا النحاس وسيلتها منذ ان فرضوه على الحكم فى ٤ فبراير١٩٤٢ .

وادرك احمد حسنين ان الفرصة قد أصبحت مواتية لاقالة مصطفى النحاس وادرك فاروق ان أحمد حسنين هو الرجل الذى من الممكن ان تقبله بريطانيا بديلا عن الوفد بعد ان استنفذت كل الوسائل المتاحة امام القصر الا أن بريطانيا كانت تدرك جيدا أن أحمد حسنين على الرغم من صداقته لبريطانيا الا أنه ليس بالرجل المنتظر(٨٥).

لم تكن بريطانياعلى استعداد لاجراء أى نوع من التغيير نظرا لان الحرب سواء فى الجبهة الافريقية(شمال افريقيا) أو فى جبهات أوربا كانت تمر بادق واخطر المراحل وعلى حد تعبير السفير البريطانى:"سيظل السوط معلقا على الحائط ليراه الملك بين وقت وآخر"(٨٦).

وبالقدر الذى كانت فيه بريطانيا تحاول حماية الوفد من الاقالة كان النحاس يلقى بكل ثقله فى جانب السفير البريطانى ايمانا منه بأن بقاءه فى الحكم

لا يستند الى الاغلبية ولا لغيرها من الاعتبارات وانما يستند الى ما يقدمه الوفد للانجليز ولذا فقد القى النحاس بكل ثقله فى جانب الحليفة غير مدرك لابعاد السياسة البريطانية التى ستتخلى عنه حتما فى الوقت المناسب.

ووفق العديد من المخططات التى كان يقوم بها القصر فانه لم يفقد الامل فى الاطاحة بالحكومة بل جعلها مبدأ استراتيجيا فى سياسته وعلى حد تعبير احمد حسنين: صبرا يا مولانا فالشباك قد أعدت"(٨٧).

ولعل فاروق كان مقدرا طبيعة الموقف الدولى وكان يلتمس النهاية التى تمكنه من تحقيق رغبته بعد أن طال صبره ما يقرب من ثلاثة أعوام حتى كان يوم الجمعة ١٥ سبتمبر١٩٤٤ فقد بعث كبير الامناء الى النحاس طبقا للعادة المرعية يخبره بأن جلالة الملك سوف يؤدى صلاة الجمعة فى مسجد عمرو بن العاص. ولكن الاخطار لم يتضمن دعوة رئيس الوزراء الى مصاحبة الملك طبقا لما جرت عليه التقاليد ولما سأل النحاس قال له كبير الامناء أن حسنين باشا رئيس الديوان هو الذى سيصحب الملك فى موكبه (٨٨).

ويبدو ان هذا القرار جاء ردا على تحدى النحاس باشا للملك اذ لم يحضر ولم يعتذر عن عدم قبول الدعوة الى مأدبة الافطار التى أقامها الملك يوم ٢٥ أغسطس لسفراء الدول العربية(٨٩).

وبينما موكب الملك يمر لاداء صلاة الجمعة لاحظ الملك بعض اللافتات وقد كتب عليها «يحيا الملك مع النحاس» وكان اقتران اسم الملك باسم النحاس سببا لاصدار الاوامر من الملك الى مدير الامن العام "محمود غزالى بك" بنزع اللافتات ونفذ الامر على الفور وفى اليوم التالى نشرت الصحف قرارا من وزير الداخلية بايقاف مدير الامن العام عن العمل(٩٠).

واثار هذا القرار حفيظة الملك الذى صمم بدوره على بقاءه مدير الامن العام فى منصبه واتصل حسنين بالقائم بأعمال السفارة البريطانية وابلغه انه لا يعتزم اتخاذ أى اجراء متسرع ضد الوزارة ولكنه حفاظا على كرامة الملك يجب ان يعود محمود غزالى الى منصبه وبادر مستر شون بارسال خطاب الى النحاس قال فيه

ان انجلترا مازالت تبدى اهتماما كبيرا بتأمين مصر باعتبارها قاعدة للعمليات الحربية وانها ترغب فى تجنب اية اجراءات ، قد تؤثر فى سير المجهود الحربى(٩١).

وبدا واضحا انه لابد من تنازل احد الفريقين حتى تمر تلك الازمة الا ان كلا منهما قد تطلع الى دار السفارة البريطانية باعتبارها المصدر الفعلى لحكم البلاد وغاب عن النحاس ان الموقف هذه المرة تحكمه اعتبارات دولية جديدة فلقد كانت الاوضاع الدولية توشك فى نهاية الحرب لصالح الحلفاء ، فى الوقت الذى كان فيه اللورد كيلرن صاحب احداث ٤ فبراير العسكرية غائبا عن مصر فى رحلة صيد الى جنوب افريقيا وعلى ما اعتقد فان غيابه لم يكن من قبيل المصادفة وحتى لوكان موجودا فلن يغير من الامر شيئا لان السياسة البريطانية لا تقوم على اعتبارات شخصية وانما تعتمد على اعتبارات موضوعية ، لعل فى مقدمتها التخلى عن اليد الحديدية ، حتى يتطلع الشعب المصرى الى أمل جديد ، مما يخفف من حدة العداء التقليدى بين المصريين والانجليز، ثم ان الرجل موضع الخلاف «محمود غزالى» كان موضع اهتمام الدوائر البريطانية وكان اختياره لهذا المنصب بناءا على تعليمات الحكومة البريطانية(٩٢).

ولما كانت حجة انجلترا فى التمسك بوزارة الوفد انها مازالت تحظى بالاغلبية بين جماهير الشعب وانها تتعاون بصدق مع الحليفة فى سبيل المجهود الحربى أما وقد انحصر خطر الحرب عن مصر نهائيا وتوالت انتصارات الحلفاء بحيث يستعدون لعقد مؤتمرالسلام، لذا فقد تغير الموقف تماما.

أما القول بان بريطانيا قد ساهمت فى عودة الوفد لاسباب ديمقراطية بحتة(٩٣) فهو قول لايستند على أى دليل مادى أو عقلى واعتقد ان بريطانيا كانت عازمة على أقالة الوفد حتى ولو لم تحدث مشكلة غزالى بك والا كيف نفسر ذهاب السفير البريطانى الى جنوب افريقيا فى رحلة صيد والحرب لم تنته بعد وجيوش الحلفاء فى القاهرة وباقى العواصم المصرية تقرب من المائة وخمسون الفا أو يزيد وما يترتب على ذلك من مشاكل تستلزم بالضرورة بقاء الرجل الذى

يعلق السوط على الحائط لكى يرهب به كل من تسول له نفسه الخروج على رغبة الحكومة البريطانية.

وعلى ضوء كل الاعتبارات السابقة حمل المستر شون القائم باعمال السفير قرار الحكومة البريطانية الى القصر وكان نصه: ان حكومة صاحب الجلالة لا تريد ان تتدخل فى هذا الخلاف الداخلى(٩٤) وهو مايعنى حرية القصر فى اقالة الوزارة اعتقادا من الحكومة البريطانية بان القصر لن يفوت هذه الفرصة.

ووفق احد المصادر قريبة الصلة من القصر الملكى فان النحاس بعد أن أدرك حقيقة السياسة البريطانية كان يستعد لمواجهة القصر والانجليز معا وذلك بتقديم استقالته بدعوى ان الانجليز لا يستجيبون للمطالب الوطنية وانهم يتدخلون فى شئون مصر الداخلية(٩٥) .

وواقع الامر أن النحاس قد أشار فى أحدى خطبه الى ضرورة صيانة حقوق مصر فى السودان(٩٦) الا أن السفارة البريطانية قد ادركت اهمية الموقف الذى من الممكن ان يحدث لو أقدم النحاس على تقديم استقالته ولذا فقد بادرت باعطاء الضوء الاخضر حتى يتمكن القصر من تحقيق أمنيته التى يسعى الى بلوغها منذ ثلاث سنوات.

ولما كانت مناقشات اللجنة التحضيرية لمشروع الجامعة العربية تسير قدما نحو النجاح وتحدد يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ موعدا لانتهائها وتقرر الاحتفال بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية يوم ٧أكتوبر فكان على النحاس أن يتريث حتى يتم هذا العمل المجيد وبعدها يقدم استقالته مستندا الى أسباب وطنية ومن جانب القصر كان الموقف يقتضى التريث ايضا لان اقالة الوزارة وهى بصدد توقيع ميثاق الجامعة العربية قد يفسر بان فاروق يعترض على قيام الوحدة العربية وهو الحريص على أن تكون له زعامتها ولهذا فقد التزم الطرفان بالتريث والإنتظار .

وفى صباح الاحد ٨ اكتوبر ١٩٤٤ذهب حسن يوسف"وكيل الديوان" حاملا قرار اقالة حكومة ٤ فبراير والذى جاء نصه على النحو التالى : لما كنت حريصا

على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا ان نقيلكم من منصبكم..الخ[٩٧].

وزارة احمد ماهر وانتقال الوفد الى جبهة المعارضة:

وفى نفس اليوم الذى وجه فيه الملك امر الاقالة الى النحاس (١٨ أكتوبر ١٩٤٤)[٩٨]وجه أمر تأليف الوزارة الى أحمد ماهر وكان من المتوقع أن يكون أحمد حسنين هو الرئيس الجديد الا أن الموقف كانت تحكمه عدة عوامل موضوعية تفسرها القرائن الاتية:

أولا : لعل أحمد حسنين قد فضل ان يدع لغيره مواجهة المتغيرات الجديدة وخصوصا وانه كان دائم التصريح بأن محاولاته المستمرة بهدف اصلاح الصراع الذى وقع فى العلاقات بين القصر والوفد نتيجة لحادث ٤فبراير وحتى فى أشد مراحل الصراع بين الملك والنحاس عقب اقالة مكرم عبيد كان أحمد حسنين يلعب دوره وبذكاء شديد محاولا اقناع الوفد بان رئاسة ديوان القصر تسعى لوجود نوع من التفاهم بين القصر والوفد[٩٩].

وعلى حد تعبير أحد المعاصرين: «لقد كان أحمد حسنين داهية سياسية يصعب فهمها» [١٠٠] لذا فلم يكن من السذاجة لدرجة أنه يوافق على رئاسة الحكومة حتى لايتهم بانه كان وراء كل ما حدث من خلافات بين القصر والوفد،بالرغم من أننا على درجة كبيرة من القناعة التى تجعلنا نقرر بأن أحمد حسنين يعد العامل الثانى فى تصدع العلاقات بين القصر والوفد بعد العامل الاول وهو حادث ٤فبراير.

ثانيا : ان منصب رئيس الديوان لا يقل اهمية عن منصب رئيس الحكومة علاوة على ان منصب رئيس الديوان يتسم بالثبات والاستقرار بعد مشاحنات الاحزاب ، بل غالبا ما كانت الاحزاب تلجأ الى رئيس الديوان لحسم أى

نوع من الخلافات ، التى تقع سواء بين الاحزاب وبعضها أو بين الاحزاب والملك ، وما كان لاحمد حسنين وهو فى موقع الاختيار ان يقبل عن منصب رئيس الديوان بديلا وخصوصا فى تلك الفترة التى تستلزم وفقا لسياسة القصر العديد من الاجراءات التى لا تتفق مع مبدأ الدستور أو القانون.

وعلى الرغم من اعترافنا صراحة بأن الوفد قد تجاوز فى تصرفاته الى درجة لا تتفق وتاريخ هذا البناء الشامخ ، واذا كان الدستور. قد أعطى الملك حرية اقالة الحكومة باعتباره حقا مقررا فى الدستور الا أن هذا الحق ليس مطلقا بل مقيدا بشرط الا تنقل السلطة من الشعب الى الملك بل لابد من العودة الى الامة باعتبارها مصدر السلطات واستطلاع رأيها من خلال انتخابات حرة يتبين منها الرأى الصحيح للشعب الا أن أحزاب الاقلية مجتمعة ماعدا الحزب الوطنى كانت تسبح بحمد الملك وتقبله مصدرا لكل السلطات ولم يتورع رئيس الحكومة الجديدة من ان يتهم النحاس صراحة بأنه كان أسوأ الدكتاتوريين،وأنه كان يحكم مصر بأساليب هتلر وموسلينى[١٠١]. وهو قول يتسم بالروح العدوانية الشديدة .

ووصلت الحملة على الوفد ذروتها حينما تقرر تشكيل لجنة تحقيق يترأسها مكرم عبيد لتقدم تقريرا عن أعمال الفساد والمحسوبية المنسوبتان الى النحاس ووزرائه واقاربه[١٠٢] ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل أصدر الملك مرسوما بقانون هذا نصه:

مادة ١ : تبطل فيما يتعلق بالدرجة والماهية جميع التعيينات الاستثنائية فى المدة من ٦فبراير ١٩٤٢ وحتى إقالة الحكومة وكذلك جميع التعيينات التى تمت فى المدة المذكورة ولا يسرى الحكم السابق على التعيينات التى صدر بها مرسوم أو أمر ملكى.

مادة ٢ : يبطل بالنسبة لارباب المعاشات ايضا ويسرى المعاش على أساس الماهية التى تستحق طبقا لتلك الاحكام مع ادخال المدة التى تكون قد اضيفت فى حسابات المعاشات على الا تتجاوز عامان[١٠٣].

وعلى ضوء المذكرة التفسيرية للقانون السابق فان الامر يبدو أكثر غرابة حيث ابانت المذكرة العلة القانونية فى بطلان العلاوات والترقيات والتعيينات على أعتبار أنه لم يقصد فى مجموعها تحقيق المصلحة العامة وانما كان الباعث اليها هو محاباة ذوى القربى وارضاء الشهوات السياسية على حساب المصلحة العامة[١٠٤].

ولعل من البديهيات ان كل الحكومات التى تعاقبت على حكم مصر فى الفترة من١٩٣٧-١٩٤٥قد اتخذت من الاستثناءات والمحسوبيات وسيلة لتدعيم مكانتها وسلاحا تشهره فى وجه معارضيها سواء لصالح انصارها أو فى النيل من معارضيها حتى باتت فكرة"الاستثناءات" وكأنها ظاهرة طبيعية فى الحياة السياسية المصرية . وفى الوقت الذى كانت تلجأ فيه الحكومة"أية حكومة" الى التشهير بفكرة الاستثناءات تكون هى أكثر الحكومات عملا بتلك السياسة وغالبا ما كانت تلجأ الحكومات الى تبرير هذا السلوك[١٠٥] ولم تعد المبررات التى تسوغها للاقدام على هذا السلوك الذى استقر فى المجتمع المصرى واصبح سمة مميزة فى تاريخ كل الوزارات المصرية المتعاقبة.

ولعل هذا السلوك قد خلق روح التذمر بين الموظفين، فشاع الحقد ، وعمت الغيرة ، وفترت همة الموظفين عن العمل، وانصرف البعض للبحث عن وساطة تشفع لهم عند القائمين بالحكم ، بل وعمت روح النفاق والتملق ، وهاتان الظاهرتان قد استشرتا فى دماء المجتمع المصرى وكأنهما علامة مميزة لتلك الفترة.

والملاحظ على حكومة احمد ماهر انها تألفت من جميع الاحزاب المصرية فيما عدا الوفد ولم تشمل احدا من المستقلين ولعل الهدف من وراء ذلك ان تكون الحكومة الجديدة بديلا مناسبا عن الوفد ويبدو هذا من اقتراح الملك فاروق حيث يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من بين الاحزاب الاربعة المشتركة فى الحكم[١٠٦] (الهيئة السعدية،الاحرار الدستوريون،الحزب الوطنى، الكتلة الوفدية).

ولعل فاروق كان يهدف من اقتراحه ايجاد نوع من التعادل بين الاحزاب المشتركة فى الحكم مما لا يرجح كفة على أخرى وبالتالى يتمكن الملك من توجيه السياسة العامة باعتباره صاحب الفضل الاول فى المجىء باحزاب الاقلية الى الحكم.

الا أن الدكتور احمد ماهر لم يوافق على هذه الفكرة على أعتبار أن مشورة الملك تسوى بين جميع الاحزاب فى عدد الاعضاء بالرغم من ان بعض الاحزاب مثل الكتلة الوفدية والحزب الوطنى ليس لديهما من المرشحين ما يمكنهم من النجاح فى الانتخابات الا عددا يسيرا وفضلا عن ذلك فان أحمد ماهر لايريد أن يجعل مركزه رهنا برضاء هذا الحزب أو غضب ذلك عليه ولابد له من عدد مناسب من الاعضاء يستطيع الاطمئنان الى تأييده لبقاء الوزارة واستمرارها(١٠٧).

ويعترف أحد زعماء الهيئة السعدية أن الدكتور أحمد ماهر قد اعترض على فكرة التساوى بين الاحزاب بسبب سياسة القصر التى تريد ان تبسط نفوذها وسيطرتها التامة على الحكومة عن طريق تمزيق الاحزاب وخلق حزازات بل عداوات صريحة بين بعضهم البعض لتضرب هذا بذاك الى آخر سياسة «فرق تسد» وان خطة احمد ماهر كانت قائمة على فكرة جمع الشمل ودمج الاحزاب كلهافى كتلة واحدة تواجه القصر والاستعمار معا(١٠٨).

وعلى ما اعتقد فان هذه الرواية لاتحمل قدرا كبيرا من الحقيقة للاسباب الاتية:-

١- ان اعتراض الدكتور ماهر وفق رواية الدكتور هيكل(١٠٩) لم تكن بسبب القصر وانما لحاجة الدكتور ماهر الى قاعدة برلمانية تساند الحكومة فى سياستها حتى لا تفشل بحجة فشل الائتلاف.

٢- اذاكان اعتراض الدكتور ماهر على مبدأ التساوى بين الاحزاب فى الانتخابات المقترحة فكيف يمكن اقرار فكرة الدمج التى تعتمد أولا وقبل كل شىء على انكار الذات والموافقة على قبول الهوية العامة التى ترضاها جميع الاحزاب ، الا اذا كان صاحب هذه الرواية يقصد أن تندمج كل الاحزاب «ماعدا الوفد» تحت مبادىء الهيئة السعدية وهو مالا نعتقد بصحته اطلاقا.

٣- ان المساوىء التى كان يتسم بها القصر لم تكن حديث الاحزاب المعارضة فى تلك الفترة وانما كانت جميعها تسبح بحمد القصر وتود لو انتزعت من الحقوق الدستورية لصالح القصر ثمنا لبقائها فى الحكم .

ونظرا لان كل القوى المناوئة للوفد وعلى رأسها القصر كانت ما تزال تئن من الضربات الشديدة التى تلقتها من الوفد فقد اتفق الجميع على تأليف لجنة تسمى" لجنة الترشيح للانتخابات" وتكونت من الاحزاب الاربعة المشتركة فى الوزارة وتم الاتفاق على تقسيم الدوائر الى طائفتين:دوائر مغلقة ودوائر مفتوحة اما الدوائر المغلقة فهى التى تتفق الاحزاب الاربعة على ترشيح شخص بذاته فى كل دائرة منها . اما الدوائر المفتوحة فهى التى تركت ليرشح فيها كل حزب ما يشاء.. لقد قصد بهذا التقسيم أن يترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذى يختاره ممن يستطيعون النجاح فى هذه الدوائر المفتوحة(١١٠).

وهكذا وزعت الادوار وقسمت الدوائر وكأن الوفد لم يعد له أى تأثير أو وجود فى الحياة السياسية المصرية ، وبينما الدكتور ماهر قد وجه كلمته الشهيرة الى النحاس فى اجتماع قصر عابدين مساء٤فبراير: " لقد قبلت المجىء يا نحاس باشا على أسنة الحراب البريطانية" ماذا يمكن ان نفسر مجىء الدكتور ماهر الى الحكم على اسنة حراب القصر وتواطؤ الاحزاب التى تفتقد الى الجماهيرية الفعلية.

لقد بات واضحا وفقا لسياسة القصر أن الهدف الاساسى من المجىء بحكومة احمد ماهر هو المزيد من التشهير بالوفد والتنكيل بزعمائه والنيل منه بل وضربه الضربة القاضية أن أمكن الا أن الحوادث قد كذبت ظن الدكتور ماهر فبينما كان الوفد قد خسر اكثر من نصف أنصاره فى آخر حكمه اذا باقالته بهذه الصورة يبدو-ان خطأ أو صوابا- شهيدا واذا بالناس يتأولون سبب اقالته كل حسب اتجاهه ولكن كل سبب قيل أو انصرف اليه الخاطر لم يكن فى صالح الوزارة الجديدة بسبب تواطؤها الواضح مع القصر وبعدها عن مبدأ الديمقراطية(١١١).

ثم كانت انتخابات مجلس النواب والتى تشبه الى حد كبير انتخابات ١٩٣٨ والتى أجرتها حكومة محمد محمود حيث عدلت الدوائر الانتخابية من جديد وتم نقل أو فصل العديد من مديرى الاقاليم وبات واضحا أن الانتخابات ستزيف لذا كان قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات(١١٢).

ويرجع أحد خصوم الوفد عدم دخول الوفد فى انتخابات ١٩٤٤ الى شعور الوفديين بانهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوىء حكومة ٤ فبراير وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة ، من هنا فقد آثروا الامتناع عن دخول الانتخابات سترا لفشلهم المرتقب ولكى ينسى الناس مع الزمن سوءاتهم لعلمهم انهم فى بلد كل شىء فيه ينسى بعد حين(١١٣). وهو قول يتسم بالروح الحزبية الصارخة ولا يعبر عن الواقع بأى حال .

ولعل الوفد قد ارتضى ان يبقى بعيدا عن مسرح السياسة وسواء أكان هذا ايمانا منه بان ارادة الامة ستزيف أو لاعتقاده بأن الوفديين فقدوا ثقة غالية الشعب الا ان هذا الموقف يعد ذكاء سياسيا ماهرا فلقد ضاعف من الاعتقاد القائل بأن الوفد يعد شهيد الديمقراطية ولان السياسة التى سارت عليها أحزاب الاقلية"المشتركة فى الحكم" والتجاوزات العديدة التى احدثتها والاضطهادات الواضحة التى لقيها الوفديون ، كل هذه الامور قد أعادت الى الوفد بعضا من مكانته التى فقدها وسط الجماهير، ولعل من الصعب تحقيق هذه المكاسب لو ارتضى الوفد الدخول فى عملية الانتخابات فى وقت يعلم ان ارادة القصر قد اجتمعت على سقوطه فلم يكن من المقبول ان يكذب القصر نفسه حيث كان قرار اقالة الوفد"لماكنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم"(١١٤)

فليس من المعقول وقد اقر الملك حقيقة مؤكدة من وجهة نظره"وهى أن الوفد لم يعد يحظى بالاجماع الشعبى" لافتقاده الى الاسباب التى وردت فى قرار الاقالة فليس من المعقول ان يكذب القصر نفسه ويحظى الوفد بالاغلبية

البرلمانية أى أن كل العوامل قد اجمعت على سقوط الوفد لذا فقد ارتضى الوفد لنفسه موقفا يتفق ومصلحته الفعلية وهو عدم دخول الانتخابات.

وكان مطلوبا ان يشمل التغيير مجلس الشيوخ وفقا لمواد الدستور القاضية بذلك [١١٥] وتمكن الدكتور احمد ماهرمن استصدار مرسوم بالغاء التجديد النصفى الذى اقره الوفد سنة ١٩٤٢ والعودة الى تعينات سرى باشا سنة١٩٤١ وظل الوفد يرقب التطورات الا أنه لم يكن ساكنا والاسهم توجه اليه من كل صوب بل انه قد استطاع ان يحرك بعض قواعده وخصوصا الطلاب .الا أن حركته هذه المرة لم تكن بالاتساع الذى تخشاه الحكومة[١١٦] وتمكن الدكتور ماهر بحكم خبرته القديمة وحنكته السياسية أن يتصدى لتيار مظاهرات الطلاب الوفديين وان يضعف من فاعليتها حيث قام بنفسه بالذهاب الى جامعة فؤاد الاول واجرى حوارا مع زعماء الطلاب تمكن من اقناعهم بالعدول عن تظاهرهم[١١٧].

وبالرغم من ان النية كانت متجهة ليس فقط الى محاكمة الوزراء الوفديين وانما الى محاكمة النحاس باشا نفسه الا أن الحكومة البريطانية اعتقادا منها بأن التجاوزات التى أتى بها النحاس فى مجملها أتت بناء على نصائح الدولة الحليفة لذا فقد القى السفير بكل ثقله منعا لمحاكمة النحاس[١١٨].

وعلى ما أعتقد فان تدخل السفير البريطانى ليحول دون محاكمة النحاس لم يكن بهدف الاخلاص للوفد بقدر ما كان حماية للمصالح البريطانية على أعتبار أن بريطانيا تعد شريكا متضامنا مع النحاس فى كل التجاوزات التى احدثها لذا فقد تدخلت الحكومة البريطانية التى لم تجد صعوبة فى اقناع الدكتور ماهر. الا أن المحاكمة قد شملت عددا من اقارب وزملاء النحاس حيث حكمت محكمة القاهرة العسكرية على كل من احمد الوكيل «شقيق حرم النحاس» بالحبس مع الشغل سنة وتغريمه خمسمائة جنيه مع وقف تنفيذ الحكم[١١٩].

ويلاحظ على سياسة حكومة احمد ماهر انها اعطت قدرا كبيرا من اهتمامها لمطاردة الوفد وتعقب اتباعه سواء بالفصل او النقل وبقيت الأوضاع

السياسية والأقتصادية كما هى سواء فيما يتعلق بالأحكام العرفية التى ظلت مفروضة على البلاد ،وبقيت الرقابة الصحفية على الصحف والمطبوعات ، وذهبت هباء االصيحات المتكررة والتى كان يطلقها اعضاء هذه الوزارة حينما كانوا فى المعارضة من وجوب الغاء الاحكام العرفية وما يتبعها من اجراءات استثنائية الا أن الحرية قد مورست من جانب واحد وهو الهجوم على الوفد ومحاولة النيل منه.

ولعل من أهم الموضوعات التى واجهتها حكومة الدكتور احمد ماهر قضية دخول مصر الحرب حيث ظلت منذ قيام الحرب العالمية الثانية - سبتمبر ١٩٣٩-دولة غير محاربة على الرغم من انها قد قدمت للحلفاء سواء فى شكل مساعدات اقتصادية أو فى استغلال موقع مصر كخط مواجهة ضد الالمان فى الجبهة الافريقية ما يمكننا من القول بان مصر قد قدمت من الامكانيات مالا يقل عن الاشتراك الفعلى فى الحرب.

وحرصت كل الحكومات المتعاقبة على سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب الا أن رئيس الوزراء الدكتور احمد ماهر اتجه تفكيره الى أحياء هذه الفكرة من جديد واخذ يعدد المزايا.التى ستحصل عليها مصر من جراءدخولها الحرب وعلى حد قوله:"أن مايصيب الدول من الحياة أو الموت انما يقدر بمقدار نصيبها من الدفاع عن نفسها والتضحية فى سبيل هذا الدفاع[١٢٠].

وتمشيا مع الدعوة التى أطلقها الدكتور احمد ماهر أضافت احدى الصحف التى تعبر عن وجهة نظر بعض الاحزاب داخل الحكومة:ان اعلان مصر الحرب لن يقدم شيئا سوى تأكيد الوضع القائم.

وأخذت نفس الصحيفة فى تفنيد الاشاعات القائلة بان مصر ستقدم المال والرجال بسبب ذلك ورأت أن مصر سوف تخرج بثلاث فوائد من وراء دخولها الحرب حيث ستدعم مركزها الدولى ولم تعد مقيدة بالميدان السياسى للعلاقات مع بريطانيا ثم أنها من ناحية ثالثة ستعطى مصر حقا شرعيا يمكنها من الاشتراك فى مؤتمر السلام الذى ستدعى اليه كل الدول المحاربة[١٢١] .

وشاركت «السياسة» لسان حال الاحرار الدستوريين فى نفس الحملة حيث رأت أن أشتراك مصر فى مؤتمر السلام أمل يراود كل القوى الوطنية وعلى العالم ان يتفهم حقيقة تلك الدعوة التى تتفق ومصالح مصر الحقيقية(١٢٢).

ويعتقد بعض المعاصرين ان الدكتور احمد ماهر قد تلقى من الحكومة الأمريكية تأكيدا بأن دول الحلفاء (امريكا انجلترا فرنسا الصين ،روسيا) وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ بالخمسة الكبار ستعقد مؤتمرا بسان فرانسيسكو فى ابريل ١٩٤٥الانشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم وان الدول التى ستشترك فى هذه المنظمة يجب ان تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل اول مارس ١٩٤٥.

وعلى مايبدو فإن الدكتور احمد ماهر قد اتخذ من مؤتمر سان فرنسيسكو ذريعة لاقحام مصر فى بوتقة الصراع الدولى بالرغم من ان الحرب قد اوشكت على الانتهاء وتقرر مصيرها لصالح الحلفاء ولم يكن امام احمد ماهر وحكومته الا الاستجابة لطلب تقدم به السفير البريطانى فى منتصف فبراير سنة ١٩٤٥باعلان مصر دولة محاربة اذا رغبت فى الاستمتاع بعضوية مؤتمر سان فرنسيسكو(١٢٣).

لقد احدثت هذه السياسة ردود فعل متباينة لدى جميع المصريين على اختلاف اتجاهاتهم فبينما السعديون وعلى راسهم الدكتور احمد ماهر كانوا يرون ان تتخذ الحكومة قرار دخول الحرب دون استشارة البرلمان .فقد صمم مكرم عبيد وحزب الكتلة على ان يكون اتخاذ القرار من خلال البرلمان(١٢٤) اما الحزب الوطنى والذى كان يمثله حافظ رمضان داخل الوزارة فقد اعتنق مبدا المعارضة وقدم استقالته احتجاجا على تلك السياسة لولا ان تدخل فاروق شخصيا واقنعه بسحب استقالته(١٢٥).

أما الدكتور هيكل زعيم الاحرار الدستوريين فقد وافق على فكرة دخول مصر الحرب اعتقادا منه بأن هذه الخطوة ستمكن مصر من الدخول فى الحلبة الدولية وخروجها من الدائرة الثنائية التى تحصر علاقاتها الدولية فى حدود ما بينها وبين انجلترا(١٢٦) .

أمـا الوفـد فـقـد رفض هـذا الموضـوع وأخـذ علـى الحكومـة تهـورها وعـدم اهتـمـامـهـا بمـصـالح مـصـر وطالب مـن خـلال بيـان وزعـه على كل الأحـزاب والشـخصيات العامة والهيئات السياسـيـة والبرلمانية طالبـا من كل مصـرى غيـور على وطنه أن يحارب قضية دخول مصر الحرب بكل ما أوتى من قوة(١٢٧).

ومن المؤكد أن الوفـد قـد اسـتـغل دعـوة الحكومـة لدخـول مـصـر الحـرب واستثمرها لصالحه وعلى ما يبدو فانه قد حقق قدرا كبيرا من النجاح نظرا لأن غالبية الشعب المصرى كانت لا تؤيد هذه الفكرة وأن تعاطف بعض الجماهير مع قضيـة الحلفاء لم يكن الا بالقدر الذى يتفق والمصالح الحقيقية لتلك الجماهير ونظرا للآثار التى لحقت بالمجتمع المصرى من جراء التعاون المطلق مع قضيـة الحلفاء فان فكرة السيـر فى هذا الطريق ابعد من ذلك كانت لا تجد لها صدى لدى الغالبية العظمى من الشعب المصرى .

ولقد أخطأ الدكتـور مـاهر عندمـا نفى عن الاسـتـعـمـار البـريطانى أغـراضـه الاقتصادية ، وأخطأ حينما اعتبر دخول مصر الحرب هو العامل الوحيد الذى يؤهلها للحصول على استقلالها وحين قرر أن عدم أعلان الحرب يعطى انجلترا الحق فى ابقاء قواتها فى الاراضى المصرية لحماية مصر وحماية مصالح بريطانيا(١٢٨) فلقد ذهب الدكتور ماهر فى ذلك الى مالم يكن فى وسع انجلترا أن تعلنه صراحة لأن حق مصر فى الاستقلال والجلاء حق طبيعى لا يتعلق بمصالح بريطانيا .

لقد أخطأ الدكتور أحـمـد مـاهر اذا أدركنا أنه كـان يعـرف أن الرأى العـام المصرى لا يؤيد فكرة دخول مصر الحرب واذا أدركنا أيضا أن قرار دخول مصر الحرب وخصوصا بعد أن حسمت الحرب لصالح الحلفاء كان لا يتفق والكرامة المصرية .. ووفقا لكل هذه الاعتبارات فاننى اعتقد أن سياسة الدكتور ماهر تجاه هذه القضية الشائكة يعد خطأ سياسيا كبيرا دفع أحمد ماهر حياته ثمنا لما اعتقد أنه فى صالح مصر .

ومن خـلال هذا الجـو المشـحـون بالمحـاذير ألقى رئيس الوزراء أحـمـد مـاهر مساء السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وفى جلسة سرية لمجلس النواب قرار دخول مصر الحرب ضد اليابان والمانيا وأشار رئيس الحكومة الى أن مصر سوف

تحقق باعلانها الحرب هدفها فى أن تجعل صوتها مسموعا دفاعا عن حقوقها ومصالحها الوطنية وأشار الى أن دولا أخرى مثل العراق وايران قد اعلنتا الحرب ،دون أن تقدم أى معونة مادية ، وان السفير البريطانى قد أبلغه أن حكومته راضية تماما عن الدور الذى لعبته مصر فى الحرب، وأنها حرة فى أعلان الحرب حتى تتمكن من الاشتراك فى مؤتمر السلام(١٢٩) .

وعلى الرغم من عدم ايماننا بالعنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية الا أن الدكتور ماهر وحكومته يعدان مسئولان عما حدث بسبب الخروج على القواعد الدستورية والاندفاع فى تيارات من الحكم لا تتفق ومصالح مصر الحقيقية فى وقت كان الشعب المصرى يعلق أملا كبيرا على انتهاء الحرب ويعتقد أن من حقه طبقا للمبادىء التى أعلنها «فرنكلين روزفلت» رئيس الولايات المتحدة الامريكية وسماها الحريات الاربع أن تتبوأ مصر مكانتها اللائقة بها بعد ما تحمل المصريون من تضحيات وما قاموا به من مجهود كان له أثر كبير فى كسب الحرب وكان من الأولى أن يتمسك الدكتور ماهر بحق مصر فى أن تتبوأ مكانتها الدولية بعيدا عن فكرة دخول الحرب وكان لديه من الأسباب والمبررات ما يمكنه من اقناع الدول الكبرى بفكرته الا أنه قد اختار الطريق الصعب ، الذى دفع ثمنه غاليا .

وفى ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها الدكتور أحمد ماهر تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشى(١٣٠) (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥) وقد الفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تبديل وتولى النقراشى(١٣١) الرئاسة والداخلية والخارجية ، وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ انعقد البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ واقرا قيام حالة الحرب ضد المانيا واليابان وأيطاليا.

ولقد أراد الوفد ان ينتهز فرصة أعلان الحرب ضد المحور وأن يقوم بمناورة سياسية تشبه مناورته التى قام بها فى أول ابريل ١٩٤١ اذ قدم مذكرة للسفير البريطانى تتضمن نفس المطالب التى تقدم بها فى ابريل سنة ١٩٤١ ، والتى كانت تدور حول المطالبة بالجلاء التام وقيام الوحدة بين مصر والسودان(١٣٢).

وفى ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت المانيا وفى أغسطس من تلك السنة استسلمت اليابان وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة ايام[١٣٣].

وبالرغم من أن العديد من الصحف حاولت أن تضلل الرأى العام المصرى على أعتبار أن حادث الاغتيال ظاهرة عادية لا تستحق كل هذا الاهتمام وأنها تحدث فى كل المجتمعات[١٣٤] الا أن هذا الحكم يفتقد الى الموضوعية وعدم الادراك الفعلى لطبيعة المرحلة التى كانت تمر بها البلاد فلقد احدثت الحرب العالمية الثانية حالة من الحضور الذهنى داخل المجتمع المصرى حيث اتسعت قاعدة العمال والطلاب والموظفين واصحاب المهن الحرة وقد واكب هذا جموع المصريين المهتمين بالسياسة والمشتغلين بها ومن خلال التصور الحقيقى لواقع المجتمع المصرى فى تلك الفترة وعلى ضوء الرؤيا الموضوعية يمكننا القول أن سلوك الاحزاب المصرية وتسابقها الواضح فى التملق للمحتل والمزايدات العديدة التى احدثتها أحزاب المعارضة عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كل هذه المواقف قد أحدثت صدمة اليمة داخل المجتمع المصرى وخصوصا لدى الشباب وليس من قبيل المصادفة أن يكون الشباب فى طليعة القوى التى تقدم على حوادث الاغتيال السياسى بدءا بقضية بطرس غالى سنة ١٨١٠ والتى قام بها ابراهيم الوردانى " ٢١ سنة " ومرورا بقضية أمين عثمان والتى نفذها حسن توفيق " ٢٠ سنة " وانتهاء بقضية الدكتور أحمد ماهر والتى نفذها محمود العيسوى" ٢٢ سنة ".

لقد كان من المتوقع أن يتقدم الدكتور أحمد ماهر عقب رئاسته للحكومة بالمطالبة بتجديد شكل الوجود البريطانى فى مصر والمطالبة بجلاء القوات البريطانية والإعتراف بحق مصر فى السودان فلم يكن الموقف يتحمل مزيدا من المهاترات وبدلا من أن تتقدم الحكومة بتلك المطالب راح رئيسها يشيد بالعلاقات المصرية البريطانية حتى صرح لمندوب مجلة وكالة الانباء الفرنسية انه لا يمكن السير فى أية سياسة مصرية معقولة الا بالتفاهم مع الامة البريطانية العظيمة التى تفاخر مصر بأنها حليفة لها . ويبرر الدكتور أحمد ماهر المخالفات التى أحدثها الوجود البريطانى على الارض المصرية قائلا : ان الاخطاء التى ارتكبت هنا وهناك لم يكن فى الامكان اجتنابها ويجب ألا تترك أى اثر أو مرارة فى

النفوس . وتعلق وكالة الانباء الفرنسية على تصريحات الدكتور ماهر قائلة : لقد افضى رئيس الوزراء بهذه التصريحات بينما كان المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية فى القاهرة ، وهذا مما يكسبها اهمية خاصة(١٣٥) .

وكان طبيعيا أن تفقد الاحزاب المصرية أهميتها حيث لم تعد تعبر عن واقع المجتمع المصرى الجديد الذى صنعته احداث الحرب مما ادى الى نمو سريع للتنظيمات السياسية العقائدية ـ الاخوان ـ الشيوعيون ـ مصر الفتاة ـ ولعل اساليب هذه التنظيمات تختلف كثيرا عن أساليب الاحزاب التقليدية حيث اصطبغت الاساليب الجديدة بصبغة من العنف كانت وراء الكثير من أسباب الاضطراب خلال تلك الفترة .

وحرصا من حكومة النقراشى على تهدئة المشاعر الثائرة ونظرا لعدم وجود حجة موضوعية تسوقها للبقاء على الاحكام العرفية فاضطرت لرفع الرقابة على الصحف والغاء الاحكام العرفية فى أكتوبر سنة ١٩٤٥(١٣٦) .

وبرفع الرقابة على الصحف وألغاء الاحكام العرفية أخذت العديد من الصحف تتريص بالحكومة وتطلق على النقراشى التعليقات اللاذغة كما حدث عندما اسمته ـ رجل الوقت المناسب ـ تعليقا على تصريح له بأنه ينتظر الوقت المناسب للتقدم بمطالب مصر الوطنية وعندما أطلقت عليه "أبو خطوة " ردا على قوله بأنه قد أتخذ خطوة فى سبيل تحقيق الامانى الوطنية(١٣٧) .

وأمام الضغط الشديد الذى واجهته حكومة النقراشى سواء بسبب استقالة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل من الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٤٥م احتجاجا على اتجاه الوزارة الى المفاوضات قبل الجلاء بما يناقض مبدأ الحزب العتيد أو بسب مماطلة الحكومة البريطانية فى الرد على المذكرة التى قدمتها الحكومة المصرية (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥) تطلب فتح باب المفاوضات وأمام العديد من الضغوط التى واجهتها الحكومة وعدم استطاعتها التقدم خطوة ترضى الرغبات الوطنية وانتشرت بين الناس عبارة « سياسة الصمت» ولم يجد النقراشى قولا يردده الا أنه ينتظر الوقت المناسب مما ضاعف من احراج الحكومة وعجل باستقالة مكرم عبيد والكتلة الوفدية ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦(١٣٨) مما عجل بأنهيار الائتلاف الوزارى عموما .

هوامش الفصل السادس

(١) تقرير لجنة التحقيق فى الوقائع الماسة نزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية «المطبعة الاميرية القاهرة سنة ١٩٤٥ ص ٣٣.

(٢) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر، ص٩٤، جلال الحمامصى، معركة نزاهة الحكم، ص٤٠.

(٣) د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٦٣ مذكرات حسن يوسف ص ١٤٤ ، ١٤٨.

(٤) نقلا عن الدكتور يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤٩.

(٥) لقاء شخصى مع فؤاد سراج الدين١٢/١١/١٩٨٢، لقاء مع فتحى رضوان ١٠/٨/١٩٨٢، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢٣٤.

(٦) دكتور هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٦٤، ٢٦٥ ، محمد التابعى، مرجع سبق ذكره ص ٥٠، فتحى رضوان ٩/٨/١٩٨٢، جلال الدين الحمامصى، حوار وراء الأسوار ص ٥٠، مذكرات حسن يوسف ص ١٤٨ – ١٥٠.

(٧) فتحى رضوان لقاء شخصى ٨/٩/١٩٨٢، جلال الحمامصى حوار وراء الأسوار ، ص ٥٠ ، ٥١ ، د. هيكل مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٢٦٦، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٣ مذكرات حسن يوسف ص ١٥٠.

(٨) مجلة روز اليوسف ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى ، ٩ أغسطس عام ١٩٨٢.

(٩) المصدر السابق ، فتحى رضوان ، مقابلة شخصية ، ١٠ /٨/١٩٨٢.

(١٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ ، محمد التابعى ، ص ٢٤٧، د. يونان لبيب الوزارات المصرية ، ص٢٤٨.

(١١) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ ، فتحى رضوان لقاء شخصى ١٠/٨/١٩٨٢، مذكرات إرباهيم عبد الهادى ، روز اليوسف ، ١٦ أغسطس عام ١٩٨٢.

(١٢) من حديث النحاس مع محمد التابعى أسرار الساسة والسياسة ص ٢٤١ – ٢٤٢.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) الاهرام ١٣ مارس ١٩٤٢، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص١٤١.

(١٥) محمد التابعى أسرار الساسة والسياسة ص ٢٦٥-٢٦٦.

(١٦) الأهرام ١٩٣٧/١١/٢٢، المصرى ١٩٣٧/١١/٢٤ ، آخر ساعة ٣١ مايو سنة ١٩٤٢.

(١٧) ضمن حديث أحمد حسنين مع محمد التابعى ، أسرار الساسة والسياسة ص ٢١٨، روز اليوسف ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤.

(١٨) لقاء شخصى مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى القاهرة ن محمد التابعى ، مرجع سبق ذكره ص ٢١٩.

(١٩) الأهرام، المصرى ١٣ مارس ١٩٤٢، السياسية ١٥ مارس ١٩٤٢.

(٢٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨, ١٩٨٢/١٢/١١ ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٣١-١٣٢ ، مذكرات إبراهيم عبد الهادى ، روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢، مذكرات حسن يوسف ص١٤١.

(٢١) ملحق بمضبطة مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى الأول ١٨ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٥٥-١٥٠٠.

(٢٢) الاهرام ١٤ مايو عام ١٩٤٢.

(٢٣) المصرى والجهاد ١٩٣٧/١١/١١، والأهرام ١٩٣٧/١١/٢٤، المقطم ١٩٣٧/١١/٢٥.

(٢٤) المصرى والأهرام ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢ آخر ساعة ٣١ مايو ١٩٤٢.

(٢٥) فؤاد سراج الدين الدين لقاء شخصى ٨ ، ١٩٨٢/١١/١٢.

(٢٦) مذكرات حسن يوسف ، القصر ودوره فى السياسة المصرية سنة ١٩٤٢ - ١٩٥٢ ص ١٤١.

(٢٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ، ٨ /١٩٨٢/١١.

(٢٨) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول ، ١٨ أغسطس ١٩٤٢، ص ١٤٥٥-١٦٠٠.

(٢٩) آخر ساعة ٢٣ أغسطس ١٩٤٢ مقال بقلم محمد التابعى.

(٣٠) الدبابات حول القصر ـ مذكرات اللورد كيلرن عن ٤ فبراير اعداد وترجمة كمال عبد الرءوف ص ١٠٣ - ١٥٥.

(٣١) محمد زكى عبد القادر ـ محنة الدستور ص ١٣١ ومذكرات إبراهيم عبدالهادى روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢، مذكرات حسن يوسف مرجع سبق ذكره ص١٤٣، د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ص٤٥١.

(٣٢) نقلا عن الدكتور يونان لبيب تاريخ الوزارات المصرية مرجع سابق ص ٤٥١.

(٣٣) الحلية الثالثة والثلاثون من مضابط مجلس النواب مجموعة دور الانعقاد الثانى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣ ص ١١١٩، د. محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٧٦.

(٣٤) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٧٣ مذكرات ابراهيم عبد الهادى روزاليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢، جلال الحمامصى حوار وراء ص ٥١، مذكرات حسن يوسف ص١٤٤.

(٣٥) مضابط مجلس النواب الجلسة الثلاثون ١٩ أبريل ١٩٤٣ ص ١٢١٧، نفس المصدر الجلسة السابعة والأربعون ١٩ أبريل ١٩٤٣ ص ١٢٢١.

(٣٦) نفس المصدر السابق.

(٣٧) الجلسة الثلاثون المصدر السابق ١٩ أبريل ١٩٤٣ ص ١٢١٧.

(٣٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٤٣.

(٣٩) مذكرات حسن يوسف ص١٤٢.

(٤٠) المرجع السابق ص ١٤٥.

(٤١) الاهرام ١٨ أبريل ١٩٤٣ ، آخر ساعة الأول من أبريل ١٩٤٣.

(٤٢) الجلسة السابعة والأربعون من مضابط مجلس النواب ١٢ ، ١٣ يوليو ١٩٤٣ دور الانعقاد الثانى ص ٢١١٩ إلى ٢١٣٠.

(٤٣) المصرى والأهرام ١٦ مايو سنة ١٩٤٤ روزاليوسف ١٧ مايو سنة ١٩٤٤.

(٤٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى القاهرة.

(٤٥) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٨٣، الأهرام ١٩٤٣/٤/٢٩.

(٤٦) الجلسة الثامنة والثلاثون من مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد الثالث ١٩٤٣/٤/٢٢ ص١٣١٨، الأهرام ١٩٤٣/٤/٢٣.

(٤٧) الجلسة الثانية والأربعون من مضابط الشيوخ ١٩٤٣/٤/٢٢ ص ١٣٢٥.

(٤٨) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية والأربعون دور الانعقاد العادى ١٩٤٣/٤/٢٣ ص ٣١٣ ، الأهرام ، المصرى الأول من مايو ١٩٤٣.

(٤٩) وثائق الخارجية البريطانية رقم ٦٢٤ من كيلرن إلى حكومته ١٩٤٣/٤/٢٥.

(٥٠) المصدر السابق وثيقة ٦٤٨ من كيلرن إلى حكومته ١٩٤٣/٤/٢٨.

(٥١) فؤاد سراج الدين لقاء شخص ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى القاهرة.

(٥٢) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى القاهرة.

(٥٣) صلاح الشاهد ذكرياتى فى عهدين القاهرة ١٩٧٦ ص٣٥، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥.

(٥٤) صلاح الشاهد المرجع السابق ص٣٥، مذكرات كريم ثابت ، المرجع السابق، مذكرات حسن يوسف ص ١٦٢.

(٥٥) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥.

(٥٦) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى القاهرة.

(٥٧) مذكرات صلاح الشاهد ص ٣٥، ٣٦ فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة - القاهرة.

(٥٨) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٣١٢ من الخارجية البريطانية إلى كيلرن ١٢ أبريل ١٩٤٢.

(٥٩) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤، آخر ساعة أول أكتوبر ١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٦٠) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩-١٤٠ مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية سنة ١٩٥٥.

(٦١) مذكرات حسن يوسف ص ١٥٩.

(٦٢) روزاليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥.

(٦٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٥٢٧٠ أبريل ١٩٤٤ من كيلرن إلى حكومته.

(٦٤) المصدر السابق برقية رقم ٢٠٧ من كيلرن إلى حكومته ٢٥ فبراير.

(٦٥) محمد زكى عبدالقادر محنة الدستور ص٢٨ ، مذكرات حسن يوسف ص١٦٨ ، روز اليوسف ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤.

(٦٦) مذكرات كريم ثابت ، الجمهورية ٤ يوليو سنة ١٩٥٥ ، د. يونان لبيب رزق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٤، أخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦.

(٦٧) مذكرات كريم ، ثابت المصدر السابق، وأخبار اليوم ، المصدر السابق.

(٦٨) وثائق الخارجية البريطانية ، برقية رقم ٢٨٨٣٠ نوفمبر ١٩٤٣ من كيلرن إلى حكومته.

(٦٩) روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ مذكرات إبراهيم عبد الهادى، روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤ ، أخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦.

(٧٠) أخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦، روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤، مذكرات حسن يوسف ص٢١٤.

(٧١) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج١ ص٢٧٥، عبدالرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ج٣ ص١٢٥، محمد زكى عبد القادر منحة الدستور صفحة ١٢٨.

(٧٢) د. هيكل مرجع سابق ج٢ ص٢٧٥، مذكرات إبراهيم عبد الهادى ، مجلة روز اليوسف ، ٩ أغسطس ١٩٨٢.

(٧٣) وثائق الخارجية الأمريكية ، وثيقة رقم ٨٣٩ من كيرك إلى الخارجية الامريكية ، ٢٩ يونية ١٩٤٢.

(٧٤) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٦٧.

(٧٥) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ، ٢٧ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ، ص ١٦٨ ، الأهرام ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ فبراير ١٩٤٤.

(٧٦) الأهرام ، ٨ ٢فبراير ١٩٤٤ ، المصرى والسياسى ٢٨ فبراير ١٩٤٤.

(٧٧) الوفد المصرى ، الأهرام ١٣ مارس ١٩٤٤، مذكرات حسن يوسف مرجع سابق، صـ ١٦٨.

(٧٨) البلاغ الأول من مارس ١٩٤٤.

(٧٩) وثائق الخارجية البريطانية ، برقية رقم ٢٠٣، من كيلرن إلى حكومته ، ١٢ أبريل سنة ١٩٤٤.

(٨٠) المصدر السابق ، برقية رقم ٣ من الخارجية البريطانية إلى كيلرن، ٢١ ابريل سنة ١٩٤٤.

(٨١) وثائق الخارجية البريطانية تقرير رقم ١٣ من «سكريفنر» إلى حكومته ٢٥ أبريل ١٩٤٤.

(٨٢) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، ص ١٧٢.

(٨٣) وثائق الخارجية البريطانية ، برقية رقم ٩٧٣ ، من كيلرن إلى حكومته ، ٢٠ أبريل ١٩٤٤.

(٨٥) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٣٣ من كيرك إلى حكومته الأول من مايو سنة ١٩٤٣.
(٨٥) مذكرات ابراهيم عبد الهادى روزاليوسف ٢٣ أغسطس ١٩٨٢، محمد التابعى أسرار الساسة والسياسة ص ١٢٤.
(٨٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠١ من كيلرن إلى حكومته ٢٦ مايو ١٩٤٣.
(٨٧) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٧ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص١٨٥.
(٨٨) مذكرات حسن يوسف ص١٨٥.
(٨٩) المرجع السابق نفسه .
(٩٠) المرجع السابق نفسه.
(٩١) مذكرات حسن يوسف ص ١٨٦، مذكرات اللواء إبراهيم أمام مدير البوليس السياسى الجمهورية ١٦ يناير سنة ١٩٥٦.
(٩٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٦ من «شون» القائم بالاعمال إلى حكومته ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .
(٩٣) فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى القاهرة.
(٩٤) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٦ من الخارجية البريطانية إلى مستر شون ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤.
(٩٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص١٨٦.
(٩٦) الاهرام والمصرى ، ٢٧ أغسطس ١٩٤٤.
(٩٧) مذكرات حسن يوسف ، ص ١٩٠ ، الأهرام ، السياسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤.
(٩٨) الوقائع ، الأهرام والسياسة ، ٩ أكتوبر.
(٩٩) محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص٣٠٢، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٥ يونية ١٩٥٥ ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٤١ مذكرات حسن يوسف ٢٤٢.
(١٠٠) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة - القاهرة ، محمد زكى عبدالقادر محنة الدستور ص ١٤١ مذكرات كمال الدين رفعت ص ٢.
(١٠١) الاهرام ، الكتلة ، الدستور ١٠ أكتوبر ١٩٤٤ ، مارسيل كولومب، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٢، ٢٦٣.
(١٠٢) الاهرام ، الكتلة ١٩٤٤/١٠/١٥.
(١٠٣) الوقائع المصرية ، والاهرام ١٩٤٤/١١/٩.
(١٠٤) مجموعة القوانين والمراسيم الصادرة عام ، ١٩٤٤ ص ٣ ، كتيب طبعة ١٩٤٧ المطابع الاميرية - القاهرة.
(١٠٥) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد السابع عشر الجلسة السادسة عشرة ٥ مايو سنة ١٩٤٢ ص ٢١٥، الاهرام ١٩٣٧/١١/٩، الوفد المصرى ١٩٣٧/١١/٢٧ دفاع مكرم عبيد عن الاستثناءات.

(١٠٦) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٩٤ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، روز اليوسف ٢٣ أغسطس سنة ١٩٨٢.

(١٠٧) د. هيكل ص٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ابراهيم عبد الهادى ، المصدر السابق، حسن يوسف مصدر سابق ص ٥٠٧.

(١٠٨) مذكرات ابرهيم عبد الهادى ، مجلة روز اليوسف ، ٩ أغسطس سنة ١٩٨٢.

(١٠٩) د. هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

(١١٠) د. هيكل ج٢ ص٢٦٩، الاهرام ١٩٤٤/١٠/١٥، الكتلة ١٩٤٤/١٠/٢٣ ، السياسة ١٩٤٤/١٠/١٨.

(١١١) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص١٤٤.

(١١٢) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٩٨٢/١١/٨.

(١١٣) عبدالرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة ج٣ ص ١٤٦.

(١١٤) الوقائع ، الاهرام ٩ أكتوبر ١٩٤٤.

(١١٥) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/١١/٩.

(١١٦) مارسيل كولومب تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ مرجع سبق ذكره صفحة ٢٦٢.

(١١٧) الاهرام ، الكتلة ، السياسية ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤.

(١١٨) د. يونان لبيب رزق الوزارات المصرية ص ٤٦٦، لطفى عثمان المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ص١٥٠-١٥١، كمال عبد الرءوف مذكرات لورد كيلرن (الدبابات حول القصر).. صفحة ١٢٤.

(١١٩) السياسة، الكتلة ١٩٤٥/٤/٤ ، مذكرات ابراهيم عبدالهادى مجلة روزاليوسف ٢٣ أغسطس ١٩٨٢.

(١٢٠) مضابط مجلس الشيوخ دور انعقاد ٧ أكتوبر ١٩٤٠ ص ٢٣٦ من خطاب أحمد ماهر فى مجلس الشيوخ .

(١٢١) الكتلة الوفدية ، ١٩٤٥/٢/٢٤.

(١٢٢) السياسة، ١٩٤٥/٢/٢٨.

(١٢٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٤٨ من كيلرن إلى حكومته ١٥ فبراير ١٩٤٥.

(١٢٤) الكتلة الوفدية ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥، الأهرام ١٨ ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ م. ديونان ، مرجع سبق ذكره ص ١٦٩.

(١٢٥) وثائق الخارجية البريطانية ، برقية رقم ٣٠٤ ، من كيرك إلى حكومته ، ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥.

(١٢٦) السياسة ، ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ د. هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ص ٣٠٣.

(١٢٧) الوفد المصرى ، ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥.

(١٢٨) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد العادى الأول جلسة افتتاح المؤتمر البرلمانى ١٨ يناير ١٩٤٥ ص ١٨.

(١٢٩) الاهرام أخبار اليوم السياسة ، الكتلة أول مارس ١٩٤٥.

(١٣٠) لقد حكم على محمود العيسوى بالاعدام شنقا ونفذ الحكم فى ١٩٤٥/٩/١٨م بعد أن قال كلمته المشهورة «أنا لا يهمنى الا حكم التاريخ وارجو من الصحفيين الا يشوهوا القضية وكلمتى لهم «الا تفتروا على ميت» .

(١٣١) أخبار اليوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الأهرام والكتلة ، السياسة نفس التاريخ.

(١٣٢) شهدى عطية الشافعى ـ الحركة الوطنية ١٨٨٢ ـ ١٩٢٦ ص ١٠٤.

(١٣٣) جى ديبورين الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية تعريب خيرى حماد ص ٤٣٩ القاهرة ١٩٦٧.

(١٣٤) السياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥، الكتلة ٣ مارس سنة ١٩٤٥.

(١٣٥) الاهرام ١٩٤٤/١٠/٢٥.

(١٣٦) أخبار اليوم، الاهرام ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥.

(١٣٧) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ صحة ٢٣.

(١٣٨) أخبار اليوم ٢٠ فبراير ١٩٤٦، الكتلة الوفدية ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦.

الفصل السابع

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
فى ظل حكومة ٤ فبراير

- السياسة الزراعية والتموينية.
- الصناعة والتجارة وأخضاعهما لخدمة الحلفاء .
- المتغيرات الاجتماعية فى ظل الحرب .

أولا : السياسة الزراعية والتموينية :

لقد شاءت الظروف أن تندلع الحرب العالمية الثانية ومصر مكبلة بمعاهدة ١٩٣٦ تلك المعاهدة التى ألزمت مصر باعلان الاحكام العرفية وهكذا منحت الفرصة لكى تطلق بريطانيا يدها ليس فقط فى الشئون السياسية بل فى الشئون الاقتصادية أيضا واخضاع اقتصاد مصر لخدمة الجيوش المتحالفة وقد تمثل ذلك بصورة واضحة فى السياسة الزراعية التى ألزمت بها الحكومات المصرية طوال فترة الحرب.

ولعل الحكومة البريطانية كانت تقدر أهمية الاقتصاد الزراعى المصرى وضرورة توجيهه لسد العجز الواضح فى المواد الغذائية بسبب صعوبة النقل البحرى[١].

ولاشك أن حالة الحرب وسيطرة الدول المحاربة على البحار قد جعلت مصر فى عزلة اقتصادية عن العالم ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخصوصا القطن الا أن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية أصبحتا تتحكمان فى سعر القطن والحاصلات الزراعية الاخرى ففى عام١٩٤٠، اشترت بريطانيا القطن المصرى بسعر ٢٠ ريالا للقنطار بينما كان يباع فى الاسواق الاجنبية بخمسة وثلاثين ريالا[٢].

وبالرغم من أهمية اخضاع السياسة الزراعية المصرية لخدمة أغراض بريطانيا زمن الحرب الا أن وجهة النظر البريطانية اعتبرت أن تردى الحالة

الزراعية فى مصر يعد تأكيدا لدعايات المحور التى تحاول اقناع المصريين بأن سبب شقائهم هم البريطانيون والذين ينتهزون فرصة الحرب ويتحكمون فى أسعار القطن طبقا لمصالحهم الخاصة، ويضيف السفير البريطانى فى تقريره أنه لابد من دحض هذه المقولة العدائية والتى لن تتحقق الا بشراء القطن المصرى بأسعار أكثر ارتفاعا من الاسعار الحالية، لان المسألة ليست اقتصادية بحتة، بل ضرورة سياسية، ومن باب العدل أن نعترف بأن الحرب قد جلبت الشقاء على الشعب المصرى ومن الخطر أن نترك المصريين تحت شعور الاحساس بالظلم وخصوصا وأن ما يردده رجل الشارع العادى يتفق بصورة كبيرة مع ما يردده الاعداء[٣] وبدلا من أن تسعى بريطانيا لكسب ود المصريين عن طريق حل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحرب الا أنها عملت على تأليف لجنة تسمى باللجنة البريطانية المصرية احتكرت كل محصول القطن خلال سنوات الحرب ومنعت التنافس على شرائه وباتت أى دولة تريد شراء أى كمية من القطن لا تأتى الى السوق المصرية بل تشترى ما تريده عن طريق هذه اللجنة وخسرت البلاد من جراء ذلك العديد من ملايين الجنيهات،وثقة من بريطانيا فى أن مصر لن تتمكن من ايجاد سوق عالمى لتصريف انتاجها بسبب التكتلات الدولية الناجمة عن الحرب فقد تحكمت فى سوق القطن المصرى بلا أى منافسة وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد سوق بديل لهذا المحصول الذى يعد عمود الاقتصاد للشعب المصرى[٤].

ووفقا لحاجة بريطانيا الى الحاصلات الزراعية أكثر من حاجتها الى القطن فقد أخطرت الحكومة المصرية سنة ١٩٤١أنها غير مستعدة لشراء أكثر من نصف المحصول الجيد وبنفس أسعار العام السابق،ولما كانت الحكومة المصرية قد قررت رفع سعر القطن بمقدار ريالين للقنطار فانها قد تحملت وحدها هذا الفرق عن المحصول كله كما كان عليها ان تشترى النصف الباقى من المحصول ولم تجد وسيلة لذلك سوى أصدار قرض قدره ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات طرحته على دفعتين[٥]. ومن الطريف أن الصحف البريطانية قد حاولت تبرير فرض هذا السعر المنخفض بحجة أن رفع أسعار القطن لايفيد سوى حفنة من

الباشوات مما أثار قلق هؤلاء الباشوات حيث انبرت صحيفة الوفد المصرى قائلة:(لمصلحة من يريدون بذر الشقاق بين هذه الطبقات واحداث مشكلة اجتماعية من أعقد المشكلات التى أقلقت بال أمم كثيرة ومصر بقيت ناجية منها الى الآن بفضل الله) [٦] ويبدو أن غالبية أعضاء مجلس الشيوخ- وهم من الباشوات- وقد ضايقهم هذا القول لدرجة أن أحدهم قد اتهم الانجليز صراحة بأنهم لا يتأثرون الا بمصلحتهم. وأن سياستهم فى شراء القطن لاتقوم فقط على تحقيق مصالحهم وانما على سياسة" إفقار الشعوب المحكومة"[٧].

ويبدو أن حكومة الوفد(٤فبراير ١٩٤٢) رأت أنه من الضرورى احداث تغيير فى المساحة المنزرعة قطنا وضرورة التوسع فى انتاج الحبوب والغلال وصدر أمر عسكرى فى سبتمبر ١٩٤٢يقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لايقل عن ٥٠ ٪ من الاراضى الواقعة فى شمال الدلتا، ٦٠ ٪ من بقية مناطق القطر وقد قرر مجلس الوزراء منع زراعة القطن فى مديريتى القليوبية والمنوفية وبعض مناطق مديريات الشرقية والدقهلية والغربية وبعض المناطق فى مديريتى أسيوط وجرجا شرق النيل، وزيادة المساحة المنزرعة ذرة بنوعيها(العويجة والشامية) وكذلك زيادة المساحة المنزرعة أرزا[٨] وحددت الكمية المنزرعة قطنا عن الموسم الزراعى ١٩٤٢، ١٩٤٣ بحوالى ٧٠٠,٠٠٠. فدان بدلا من ٧٥,١ر١,٠٠ عن الاعوام السابقة.

وكان من المتوقع أن تبادر بريطانيا الى شراء كميات القطن المصرى الذى توقف بيعه فى الأسواق العالمية فتحمى أسعاره من الهبوط وتبرهن على تقديرها للمحالفة وما تؤديه مصر من خدمات-ولكن بريطانيا وبيوت المال فيها آثرت أن تنتهز الفرصة للكسب غير المشروع على حساب مصر وفرض سياسات معينة على البلاد ولم يقتصر النهب البريطانى على محصول القطن بل تعداه الى المحاصيل الغذائية كالارز والقمح والذرة حيث فقدت مصر أسواقها فى الخارج وتحولت مصر من دولة مصدرة الى دولة تقاسى عجزا رهيبا فى جميع المواد الغذائية[٩].

وفى الوقت الذى سارت فيه البلاد نهبا لبريطانيا وحلفائها وبالرغم من الانخفاض فى أسعار القطن المصرى انخفاضا ملحوظا فقد ارتفعت أسعار باقى المواد الغذائية وأهمها القمح ولذا فقد بادر مجلس النواب بتشكيل لجنة "شئون القطن والمحاصيل الزراعية" وخرجت اللجنة بالعديد من التوصيات التى تعبر عن سوء الاحوال الاقتصادية عموما حيث اعتبرت اللجنة فى احدى توصياتها"أن ربح الزراع يقدر بقيمة التبن فقط[١٠] وعلى حد قول أحد الاعضاء تعليقا على هذه الحقيقة الخطيرة :"لقد كانت اللجنة مسرفة جدا فى تقديرها لان ارتفاع أسعار السماد وفروض الضريبة الجديدة على الارض الزراعية قد حرم الفلاح حتى من قيمة التبن[١١].

ويمضى التقرير ليعكس وبصورة أكيدة تدهور الحياة الاقتصادية حيث كان ثمن ضريبة الارز فى الاعوام السابقة لعام ١٩٤٠ ثمانية جنيهات فأصبح ثلاثة عشر جنيها للفدان الواحد كذلك استيلاء الحكومة على البذرة بثمن قدره ٨٥قرشا وأخذت تبيعها بسعر ١١٠ قروش فارتفع تبعا لذلك ثمن الزيت وثمن الكسب ثم أن وزارة المواصلات رفعت أجر النقل . وتضع اللجنة يدها على خطورة الحالة بقولها :ان رفع سعر أى محصول يتبعه حتما رفع المحاصيل الاخرى وتبعا لذلك فان موجه الغلاء ستستمر فى الارتفاع الامر الذى يحدث اضطرابا وتقلقلا فى أجور العمال والموظفين والمستخدمين وأصحاب الايراد المحدود ويخل بالميزانية العامة[١٢]. ووفقا لتدهور الحياة الاقتصادية فى مصر عموما وفى القرية المصرية على وجه الخصوص فلقد ترددت حياة الفلاح المصرى عموما وعامل اليومية على وجه الخصوص حيث انخفضت أسعار العمال الزراعيين الى حد يصعب على العامل أن يوفر قوت يومه فما بالنا بضرورات الحياة من ملبس وخلافه[١٣].

ومما يلفت النظر فى السياسة الزراعية فى تلك الفترة بروز أسلوب جديد من الاستغلال يعد سببا فى القاء عبء الازمة على صغار الزراعيين وهو أسلوب المضاربة بالاراضى الزراعية حيث كان استئجار الاراضى الزراعية ثم اعادة تأجيرها أكثر ربحا بالنسبة لكبار ملاك الاراضى فى مصر وارتفع عدد

المستأجرين الى مليونى شخص[١٤] شهدت مداولات مجلس النواب والشيوخ العديد من الاسباب التى أدت الى تفاقم الاوضاع بهذا الشكل[١٥].

ويبدو ان حكومة الوفد قد عجزت عن مواجهة تلك الحالة المتردية مما دعاها الى اشراك الحكومة البريطانية فى وضع حلول عملية لتلك المشكلة حيث شكلت لجنة انجليزية مصرية بناء على اقتراح السفير البريطانى وكانت مهمة تلك اللجنة شراء القمح بسعر ثلاثة جنيهات للاردب ثم بيعه للجمهور بنصف هذا المبلغ عن طريق البطاقات التى أعدت لهذا الغرض[١٦] .

الا أن كل تلك الحلول لم تحقق الفرض منها نظرا لاعتماد جيوش الحلفاء على الحاصلات الزراعية المصرية وأيضا بسبب نقص السماد لعدم امكانية الاستيراد بسبب ظروف الحرب،وحدد العجز فى كميات الحبوب عموما بمليونين وثلاثمائة ألف أردب من القمح والذرة والارز . وعلى الرغم من تخفيض نسبة زراعة القطن فى شمال الدلتا الى ٢٧% وجنوب الدلتا والوجه القبلى بنسبة ٢٣% ولو أضيفت مساحة ٨٨ألف فدان وهى الارض التى تزرع بالحياض وممنوع زراعة القطن فيها فاذا أضيفت كل هذه المساحات الى نسبة ٦٠٪ من الاض الزراعية المعدة لزراعة القمح فان نسبة الاراضى الزراعية المعدة لزراعة الحبوب تقدر بأكثر من ٨٥%من قيمة الارض الزراعية عموما[١٧].

وبصدد مواجهة النقص الواضح من المواد الغذائية فقد وافق مجلس النواب على اعتماد مبلغ ٢٥١ر١٢٨٨٤جنيها من فائض ميزانية ١٩٤١-١٩٤٢لسد الخسارة فى عمليات التسليف على القمح وتصديره والتموين لعام ١٩٤٣،٤٨٨ر٢١٨راوسد العجز فى محصول الذرة[١٨].

وعلى ضوء مهام الحاكم العسكرى العام فلقد صدر الامر العسكرى الاتى:

مادة ١ : يحظر حتى نهاية أغسطس ١٩٤٢ اجراء أى بيع للقمح من موسم عام ١٩٤٢ويستثنى من ذلك عقود البيع الصادرة للحكومة.

مادة ٢ : تلغى بحكم القانون عقود القمح المبرمة من ٧ ابريل الى صدور هذا الامر والمنصبة على مقادير من القمح غير واجبة التسليم الى الحكومة

ويجب على المشترين أو غيرهم من الحائزين خلال شهر من تاريخ صدور هذا الامر أن يسلموا الى الحكومة مقادير موضوع التعاقد المشار اليها فى الفقرة السابقة بثمن قدره ٣٠٠ قرش للاردب من قيمة القمح الهندى،٢٨٥قرش للاردب من القمح البلدى .

مادة ٣ : يحظر نقل القمح خارج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

مادة ٤ : كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثةالى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ جنيه وفى جميع الحالات يضبط ويصادر القمح موضوع المخالفة .

مادة ٥ : يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة وبغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ جنيه كل من اشترك كبائع أو وسيط.

مادة ٦ : تصرف مكافأة مالية لكل شخص يقوم بضبط أو تسهيل ضبط ومصادرة مقادير القمح موضوع الجرائم[١٩].

ويبدو من الامر العسكرى السابق أن الحاكم العسكرى العام(رئيس الوزراء) قد استخدم سلطاته الى أبعد حد فلم تقتصر مهامه على أمر الاعتقال والنفى والمصادرة للصحف بل تعداه ليشمل الاوضاع الاقتصادية التى تتعلق بشكل أو بآخر بقضية الحلفاء وعلى الرغم مما أصاب البلاد بسبب ارتباطها بالحلفاء الا أن بريطانيا لم تقدم أية معونة أو حتى تدفع ثمن ما تشتريه مما أدى الى ارتفاع كبير فى قيمة الحاصلات الزراعية وصل فى السوق السوداء الى عشرة أضعاف السعر الحقيقى[٢٠].

ولقد حدد حجم ما تصرفه الجيوش المتحالفة داخل الاراضى المصرية بمبلغ ستة وثلاثين مليونا من الجنيهات كل عام لا تدفع منها مليما واحدا والمسألة تمضى هكذا فانجلترا تريد أن تحول مثلا عشرة أو خمسة ملايين من الجنيهات الى جنودها فى مصر . انها تقول لبنك انجلترا ضع تحت تصرف البنك الاهلى المصرى خمسة ملايين من الجنيهات لحساب الجيش البريطانى فيرسل البنك

الى فرع الاصدار فى القاهرة برقية يطلب فيها اصدار بنكنوت مصرى بخمسة ملايين جنيه مقابل شراء سندات على الخزانة البريطانية قصيرة الاجل بنفس القيمة بفائدة تقل عن ١٪ ومدتها تقل ستة أشهر فالبنك الاهلى يشترى فى لندن هذه السندات ويصدر بقيمتها فى مصر أوراق بنكنوت يسلمها الى الضباط فهم والحالة هذه لايدفعون مالا أو بضاعة ولكنهم يقدمون كمبيالات وفى مقابل الكمبيالات تعطيهم مصر عملة متداولة فيؤجر البيت الذى كان ايجاره خمسة أوعشرة جنيهات بخمسين أو مائة ويشترون المواد الغذائية بأثمان مرتفعة ثم يأتى المستهلك المصرى فلا يجد شيئا بالسعر الذى حددته الحكومة ولذا فقد اقترح لحل هذه المشكلة ما يأتى:

١- فصل الجنيه المصرى عن الجنية الانجليزى

٢- أن تبحث انجلترا عن مصدر لمعيشة جنودها غير مصر.

٣- ترك الاستيراد حرا(٢١).

ووفق اعتقادى فان حكومة الوفد قد عجزت طوال عام ١٩٤٢عن ايجاد حلول عملية للخروج من أزمة المواد الغذائية ومع مطلع عام ١٩٤٣أصدر وزير التموين بيانا بشئون الحاصلات الزراعية قال فيه:"لقد مرت البلاد بظروف قاسية كانت البلاد فيها على شفا مجاعة وكانت القاهرة وباقى المديريات تترقب قوتها يوما بيوم، بل كان الكثيرون يبيتون على الطوى فى انتظار الرغيف المرتجى فى الصباح المبكر(٢٢).

وبصدد الحد من تفاقم أزمة الخبز فقد أصدرت حكومة الوفد تشريعا يحدد"الرغيف القانونى" الذى ثمنه ٦مليمات ووزنه ٧٥جرام ويحتوى على١٥٪ دقيق مخلوط من القمح، ١٥٪دقيق أرز ثم ما لبث أن تغيرت النسب الى ٥٠٪ قمح، ٢٥٪ من دقيق الذرة،٢٥٪ من دقيق الارز وبذلك اختفى الرغيف الابيض من الحياة اليومية للمستهلك المصرى(٢٣).

ولما كانت المشاكل الاقتصادية قد امتدت لتشمل كل المواد الغذائية تقريبا فقد أصدر الحاكم العسكرى العام أمرا هذا نصه:

مـادة ١ : لايجوز بعد ظهر الاحد وحتى صباح الاربعاء من كل أسبوع أن تذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل ولا يجوز ذبح الحيوانات فى الايام الاخرى من الاسبوع الا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومى لذبائح السلخانة أو المكان الذى يقوم مقامها فى الاسبوع المقابل له من سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠٪.

مـادة ٢ : يتولى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للقرارات الصادرة بتنفيذ هذا الامر رجال الضبطية القضائية.

مـادة ٣ : يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر تنفيذا لهذا الامر بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم باغلاق المحل الذى وقعت فيه الذبيحة لمدة ثمانية أيام وفى حالة العودة يكون الاغلاق من خمسة عشر يوما الى شهر[٢٤] ويبدو أن كل ما يتعلق بالانتاج الزراعى قد مثل مشكلة استعصى على الحكومة حلها بما فى ذلك السكر حيث استولت الحكومة على مقادير السكر المخزون لدى الشركة العامة لمصانع السكر وبناء على قرار الحاكم العسكرى العام تلتزم الشركة العامة لمصانع السكر بتسليم كل ما تنتجه الى الحكومة وتظل شروط الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة نافذة المفعول حتى ترى الحكومة أن المشكلة قد انتهت بالفعل[٢٥].

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية فى محاولة منها لتبديد حالة الشعور بالغضب والتى سيطرت على الشعب المصرى فقد أصدرت بيانا نشرته معظم الصحف المصرية يحمل حملة شديدة على الدعايات التى يشنها الاعداء من أن وجود القوات المتحالفة هى سبب نقص الغذاء فى مصر وشمل البيان ما يفيد من أنه لاعلاقة بين الازمة الغذائية المتردية فى مصر والقوات المحاربة مؤكدا على أن الحكومة البريطانية قد قامت بتقديم العديد من المواد الغذائية الى الحكومة المصرية[٢٦].

وتبدو المغالطات واضحة فى بيان الحكومة البريطانية واذا تغاضينا عن حقيقة مؤكدة وهى أن مصر كانت تصدر فائضا من احتياجاتها الغذائية قبل الحرب يقدر بعدة ملايين من الجنيهات بخلاف القطن الذى يمثل صلب الاقتصاد المصرى اذا تغاضينا عن كل ذلك وتركنا الارقام لتنطق بمدلولها حيث بلغت الارصدة الاسترلينية المستحقة الدفع على الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٥(بعد انتهاء الحرب) أربعمائة وخمسين مليونا من الجنيهات وهذه الارصدة كلها نظير مواد غذائية وقطنية ومرتبات حصلت عليها القوات البريطانية[٢٧] وكانت سببا من أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد مما أدى الى الغلاء الفاحش فى الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة حيث بلغ هذا الارتفاع رقما قياسيا كبيرا اذ وصلت فى أواخر الحرب الى ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب مع أنها لم تزد فى أنجلترا عن ١٣٥فى المائة وفى الولايات المتحدة عن١٤٥فى المائة فى حين أن مصر كانت تنتج حاجاتها من المواد الغذائية والبلاد التى تنتج هذه الحاجات كجنوب افريقيا واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠فى المائة[٢٨] .

وعلى الرغم مما وصلت اليه الحالة الزراعية والتموينية عموما بسبب تجنيد كل امكانيات مصر لخدمة الحليفة الا أن السياسة الحزبية التى اتسم بها حكم الوفد بدءا من سنة ١٩٤٢وحتى سنة ١٩٤٤قد مكنت العديد من المضاربيين وتجار السوق السوداء وسماسرة الحروب من السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد المصرى وذلك عن طريق أذونات الاستيراد التى كانت مصدر ثراء لاقارب وأصهار النحاس باشا ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل امتد الى البسطاء من الفلاحين حيث قام الوسطاء بالتحكم فى محصول البطاطس وقيامهم بدور الوسيط لتموين الجيوش البريطانية من هذا المحصول الهام مما تسبب فى هبوط سعره [٢٩] ولم يقتصر الامر على محصول البطاطس بل تعداه الى القمح حيث كان من اختصاص وزير التموين الموافقةعلى أية كمية سواء للافراد أو الهيئات.

ولعل الاستجواب الذى تقدم به النائب أبو المجد محمد الناظر(عن دائرة قنا) قد كشف العديد من الجوانب الهامة حول هذا الموضوع حيث يضيف قائلا:

«ان مديرية قنا تصرف مائة أردب من القمح شهريا لاحمد عبود باشا بناحية أرمنت بدعوى تموين المستخدمين وتصرف المديرية أيضا ثلاثمائة أردب قمحا شهريا لمصنع السكر بأرمنت بدعوى تموين العمال»[٣٠].

وعلى ضوء المناقشات الحامية التى دارت فى مجلس النواب أمكننا الوصول الى عدة عناصر تشكل السياسة الحزبية التى سارت عليها الحكومة ومن أهمها:

أولا : أن تفتيش عبود باشا قد قام بزراعة مساحات طائلة من القمح أنتجت ٤٠٠ أردب وقد لجأ وكيل عبود باشا الى حيلة:وهى أنه ادعى ان ما أنتجه التفتيش من القمح لا يتعدى الحاجة الى التقاوى وبذلك فوت على الحكومة الحصول على حصتها التى تقدر٢٤٠ أردب ثم حصل التفتيش فيما بعد على حصته من التقاوى من بنك التسليف.

ثانيا : أن الحصة التى تصرف لدائرة عبود باشا ولمصنع السكر تقدر بربع تموين مركز الاقصر البالغ عدد سكانه ١٧٥ألف.

ثالثا : ان العاملين بمصنع السكر ودائرة عبود باشا يحصلون على مستحقاتهم من القمح كغيرهم من المواطنين بواسطة البطاقات التى أعدت لهذا الغرض[٣١].

ولعل بعض الاعضاء المعارضون للحكومة داخل مجلس النواب قد طلبوا من وزير التموين وضع ضوابط موضوعية يتم على أساسها توزيع الحاصلات الغذائية الا أن الغالبية الوفدية قد صادرت هذا الاقتراح بحجة أن مديريات مصر تختلف عن بعضها فى أمور جوهرية وما يصلح فى الوجه البحرى قد لايصلح فى الوجه القبلى[٣٢] ويبدو بطلان حجة الحكومة اذا ما وضعنا فى الاعتبار حاجة جميع المواطنين سواء فى الوجه القبلى أو البحرى الى المواد التموينية وأن الهدف من الاقتراح الذى تقدمت به المعارضة لا يمكن أن يعترض عليه الا المغرضون والمستفيدون من النظام القائم.وشهدت القرية المصرية فترات

عصيبة بسبب قلة انتاجية محصول القطن بسبب انخفاض سعره واستيلاء الحكومة على المحاصيل الزراعية مما أدى الى ارتفاع سعرها فقد كان على الفلاح الصغير أن يشترى ما يسد رمق أسرته من السوق السوداء والذى وصل سعر أردب القمح فيه على سبيل المثال عشرة جنيهات فى حين أن الحكومة كانت تستولى عليه بثلاثة جنيهات فقط وقس على ذلك باقى المواد الغذائية الاخرى ومن الواضح أن الحكومة أحست بحرج شديد أمام تلك الحالة المتردية ولذا فقد تقدمت بمشروع تجميد الأقساط المتأخرة والمستحقة للبنك الزراعى المصرى والبنك العقارى المصرى وبنك الاراضى المصرى وحتى آخر ديسمبر ١٩٤٢(٣٣) .

ولعل الهدف من هذا القانون على ما يبدو كان بسبب ما تفشى فى البلاد من معاملات الربا وعجز الفلاح عن السداد مما اضطره الى الاقدام على بيع الاراضى الزراعية لصالح المرابين وأغلبهم من عملاء الاقطاعيين والباشوات مما أودى بضياع الملكيات الصغيرة(٣٤).

وبصدد دراسة الملكيات الزراعية وتطورها تبدو عدة حقائق غاية فى الخطورة من أهمها:

أولا : أن كبار الملاك (أى الذين يملكون ٥٠ فدانا فأكثر)وعددهم ١٢,١٨ كانوا يملكون ٢٥,٨فدانا أما بقية السكان وعددهم ما يقرب من١٥ مليونا فلا يملكون شيئا(٣٥).

ثانيا : أن مقدار الاراضى التى كان يملكها كبار الملاك كانت فى زيادة مستمرة وهذه الزيادة لايمكن أن تكون الا على حساب صغار الملاك الذين يفقدون أملاكهم، ووفق الاحصاءات الرسمية فلقد كان كبار الملاك يملكون فى سنة ١٩٣٩ ـ ٢٤٨١٢٥ . فدانا، وفى سنة ١٩٤٠ أصبح ما يملكونه ٢٤٩٦٥٤٦ فدانا، وفى سنة ١٩٤١-٢٥٠٨٢٨٦فدانا وفى نفس الوقت قل عددهم من ١٢٢٤٨فى سنة ١٩٣٩ الى ١٢,١٨فى سنة ١٩٤١(٣٦).

ويشير أحد أعضاء مجلس الشيوخ فى سخرية قائلا :ولو استمر الحال على تلك الطريقة فقد تصل النتيجة الى أن يملك ألف مالك مثلا الاكثرية الساحقة لاراضى القطر. (٣٧)

ثالثا : لقد انخفض سعر الفدان من الاراضى الزراعية الى قيمة النصف تقريبا عن نظيره قبل سنة [٣٨] ١٩٣٨ ، ولذا فقد شهدت الفترة من ١٩٣٩وحتى أوائل ١٩٤٤ أكبر تحول فى شكل الملكيات الزراعية وكانت جميع هذه التحولات تتم لصالح كبار الملاك الذين كانوا فى الغالب لايقطنون القرى وانما كانوا يمارسون دورا اقتصاديا خطيرا عن طريق وكلائهم فى القرية.

ونظرا لان الظاهرة كانت صارخة بسبب ما يمكن أن يترتب عليها من هزات إجتماعية عنيفة حيث أن الحروب الكبرى يتبعها دائما نشاط زائد فى السعى الى عدالة التوزيع للثروات وعدالة الاستمتاع بالحياة ولم تكن ظهور الشيوعية عقب الحرب العالمية الاولى فى دولة تبلغ مساحتها سدس مساحة العالم من قبيل المصادفة. لذا كان لزاما أن يعاد النظر فى الفروق الطبقية الشاسعة داخل المجتمع المصرى. ومن هنا فقد تقدم النائب محمد خطاب (عضو مجلس الشيوخ) بمشروع قانون يحظر شراء الاراضى على الذين تزيد أملاكهم عن خمسين فدانا[٣٩] ويبدو أن هذه لم تكن المرة الأولى التى يتقدم فيها بعض النواب بطلب تحديد الملكية الزراعية حيث سبقتها دعوى عبدالرحمن عزام سنة١٩٢٤حينما تقدم للبرلمان طالبا تحديد الملكية بمائة فدان للشخص الواحد[٤٠].

وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع وما يترتب عليه من أستقرار الحياة الاقتصادية الا أن القانون فى صورته النهائية قد خلا من المحتوى الاجتماعى لصالح السواد الاعظم من الشعب ويبدو هذا واضحا من خلال مواده ، التى جاءت على النحو التالى :

مادة ١ : كل شخص يملك خمسين فدانا أو أكثر من الاراضى الزراعية لايجوز أن ينتقل الى ملكيته أرض زراعية جديدةوكل عقد يؤدى الى ذلك يعد باطلا.

مــادة ٢ : لايسرى حكم المادة السابقة على الاراضى الزراعية التى تؤول الى الافراد بطريقة الميراث.

مــادة ٣ : لايجوز الوقف فيما لايزيد على الخمسين فدانا للشخص الواحد اذا لم يكن وارثا، فاذا كان وارثا فلا يجوز أن يزيد ما يوقف عليه من حصته الشرعية أكثر من خمسين فدانا أيهما أكثر.

مــادة ٤ : يستثنى من أحكام هذا القانون أطيان الحكومة والاراضى غير المستصلحة والتى لا تدفع عنها ضريبة أطيان .

مادة ٥ : على وزير المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه[٤١].

وأعتقد أن هذا القانون لم يحقق أى نوع من التغيير فى شكل الملكيات الزراعية حيث كان من السهل التحايل عليه وشراء الاراضى بأسماء الابناء والاقارب وبمقارنة شكل الملكيات عقب صدور هذا القانون بنظائرها قبل صدوره يبدو أنه لم يحقق الغرض الذى أنشىء من أجله وهو الحد من ضياع الملكيات الزراعية الصغيرة لصالح كبار الملاك ومن الواضح أن انتشار الملكيات الصغيرة يؤدى بدوره الى انتشار التعاون الزراعى الذى لم يقدر له فى مصر أى نجاح فى الفترة موضع البحث .

ووفق اعتقادى فإن المحافظة على الملكيات الصغيرة تعد من أهم مظاهر الإستقلال الحقيقى حيث ان الاستقلال الاقتصادى وتعميق الشعور بالانتماء وكرامة الافراد التى يتكون من مجموعها كرامة الوطن كل هذه الامور تعد جذورا أكيدة للاستقلال السياسى وكلما ارتفع مستوى المعيشة للأفراد زادت بلا شك قوة الامة وحيويتها .

ثانيا : الصناعة والتجارة واخضاعهما لخدمة الحلفاء :

لقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة للمزيد من النمو الصناعى حيث أخذت الصناعة المصرية تنتعش انتعاشاً حقيقيا وخصوصا بعد اشتراك ايطاليا الى جانب ألمانيا فى الحرب مما ترتب عليه إغلاق البحر المتوسط أمام حركة

التجارة ومن ثم اعتمدت كافة الصناعات على المواد المحلية سواء منها ماكان خاصا بمصانع الحلفاء أو ما كان خاصا بنشاط الرأسمال الوطنى ، فخلال الحرب قد نمت الصناعة بمعدل ٥,٥% سنويا وزاد انتاج صناعة النسيج بمعدل ١٤,٥% فى العام الواحد ووصل الناتج القومى من الصناعة عموما من أربعة ملايين سنة ١٩٣٩ الى ثلاثة وعشرون مليونا سنة ١٩٤٣(٤٢) .

وعلى ضوء النمو الصناعى الذى شهدته البلاد خلال الحرب العالمية الثانية فلقد ازداد انسحاب المصانع الصغيرة من حلبة المنافسة ، التى تقل قيمة انتاجها السنوى عن ٥٠٠ جنيـة من ٩٤,٩٪ الى ٣٧,٧٪ بينما ارتفع عدد المصانع التى يزيد انتاجها عن ١٠٠ جنيه من ١٥,٧٪ الى ٢٢,٧٪ (٤٣) .

وعلى الرغم من هذا النمو الصناعى وماترتب عليه من ارتفاع فى متوسط دخل العامل الا أن هذا الارتفاع لم يكن يمثل القيمة الفعلية لارتفاع الحاجيات المعيشية فلقد وصل متوسط دخل العامل شهريا ٢٩٣ قرشا فى حين أن اردب القمح قد وصل سعره فى السوق الى ما يقرب من عشرة جنيهات (٤٤).

ومن المعتقد أن حكومة الوفد لم تدرك الدلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تركتها آثار الحرب حيث زادت الهوة بين الأغنياء والفقراء ففيما بين عامى ١٩٤٠ ـ ١٩٤٤ ارتفع عدد أصحاب الملايين فى مصرمن ٥٠ الى ٤٠٠. وزادت الودائع فى البنوك من ٤٥ الى ١٢٠ مليون من الجنيهات(٤٥) .

وعلى الرغم من زيادة عدد أصحاب الملايين وارتفاع حجم الودائع فى البنوك ألا أن هاتين الظاهرتين لم يواكبهما نموا ملحوظا فى الاقتصاد الانتاجى ففى عام ١٩٤٢ أغلق ما يزيد على ١١٠,٠٠٠ نول من أنوال النسيج بسبب عدم قدرة هذه المصانع الصغيرة على المنافسة وعجزت الحكومة عن ايجاد حل لهذه المشكلة ولما تقدم النائب محمد الفرنوانى عضو مجلس النواب بسؤال الى وزير التموين بخصوص الآثار التى نجمت عن الحرب فيما يتعلق بمصانع الغزل وما تحصل عليه القوات البريطانية وهل هناك علاقة بين ما تحصل عليه القوات البريطانية والحالة المتردية لمصانع الغزل الصغيرة . لجأ وزير التموين الى

الغموض فى اجابته ملقيا بالمسئولية على الوزارات التى تعاقبت على الحكم منذ قيام الحرب وعلى حد قوله : إن السياسات الخاطئة التى سارت عليها الحكومات السابقة هى التى أوصلت البلاد الى هذه الحالة [٤٦] .

وبينما طرأ تحسن واضح على بعض الصناعات الاخرى مثل المواد الكيماوية وصناعة أوانى التعبئة وصناعة البطاريات الكهربائية وتعليب الخضروات وصناعة المطاط فقد تعرضت صناعة الحرير الصناعى للتدهور لعدم وجود المواد الأولية ، وكادت تغلق المضانع ، لولا تدخل الحكومة وتقديم بعض المعونات لها[٤٧] .

أما باقى الصناعات التى كانت مرتبطة بحاجة الحلفاء فقد حدث فيها نمو وازدياد مستمر حيث زاد انتاج صناعة الجبن من ٥٠ الى ١٠٠ . طن فى العام فى الفترة قبل الحرب الى ١٨٠٠، طن عام ١٩٤٣ وزادت صناعة تجفيف الخضر والفاكهة من لا شىء تقريبا الى ١٧٠٠ . طن فى المتوسط وبلغ انتاج صناعة النشأ وهى أحدى الصناعات التى أوجدتها الحرب٧٥٠٠ طن سنويا كما زاد انتاج صناعة الاسمنت من٣٦٥,٠٠٠ طن قبل الحرب الى ٤٢٠,٠٠٠ طن بعد الحرب[٤٨].

وعلى ضوء الاعتبارات العديدة التى اقتضتها ظروف الحرب فقد كان من الطبيعى أن يواكب هذا كله نموا ملحوظا فى الصناعة حتى يمكن استيعاب حاجة السوق من الانتاج والاستهلاك فأخذ عدد المصانع فى الازدياد حتى بلغ عام ١٩٤٤ ـ ١٢٩,٢٢٠ مصنعا بلغ عدد المشتغلين فيهم ٤٥٧,٩٥٤[٤٩] . ويلاحظ تركز الانتاج الصناعى فى يد قلة من الرأسماليين المصريين بعد أن انعدمت المنافسة بينهم وبين أصحاب المصانع الصغيرة ، وتفسيرا لهذه الظاهرة التى تركت بعدا اجتماعيا خطيرا على المجتمع المصرى خلال تلك الفترة فمن الممكن ردها الى عدة أسباب :

أولا : لقد ظهرت سياسة الاحتكار فى أشكال متعددة ولفئة ارتبطت مصالحها ببعض العناصر التى كانت قريبة من الحكومة وكان للشركات الأجنبية الدور الأساسى فى تفاقم هذه المشكلة .

ثانيــــا : لقد اعتمد حزب الوفد بدءا من سنة ١٩٤٢ على بعض العناصر الرأسمالية التى تمثل ثقلا هاما داخل المجتمع المصرى وكان من الصعب على هذه العناصر أن تتجاهل مصالحها الاقتصادية بل على العكس فقد اتخذت من موقعها الجديد داخل الهيئة الحاكمة فرصة للحصول على العديد من التسهيلات سواء فى شكل أذونات تصدير واستيراد أو أعانات كانت تخصصها الحكومة لبعض الصناعات التى على وشك الانهيار .

ثالثا : ارتباط عدد كبير من الرأسماليين بمصالح الاحتلال الذى سهل لهم فى مناسبات عديدة الحصول على بعض الامتيازات التى عجز أصحاب المصانع الصغيرة من الحصول عليها ، وأمام اختفاء المنافسة الاجنبية وازدياد الطلب على الانتاج المحلى وحاجة جيوش الحلفاء الى العديد من المواد الصناعية فقد انتعشت الصناعة عموما وانعكس ذلك على ميزانيات الشركات المنتجة ومقدار الارباح التى تحصل عليها .

ووفقا لما أقره مجلس الشيوخ فأن وزارة التجارة والصناعة قد عنيت بكافة الاساليب التى من شأنها الاخذ بيد الصناعات المحلية وتنشيطها والعمل على انشاء بنك صناعى تقتصر مهمته على دعم الصناعات المحلية وتشجيعها(٥٠) .

ومن الملاحظ أن الرأسماليين المصريين قد نشطوا نشاطا ملحوظا وغامروا بتمويل أنواع من الصناعات التى اقتضتها ظروف الحرب مثل صناعة الكيماويات وانتاج الحرير الصناعى وصناعة المعلبات الغذائية وغير ذلك من الصناعات التى تخدم جيوش الاحتلال ، وبلغ عدد الشركات المساهمة التى أنشئت خصيصا لهذا الغرض ٣٧٥ شركة مساهمة بلغ رأسمالها فى مجموعه ٧٨ مليون جنية منها شركة مصرية الجنسية بلغ رأسمالها فى مجمله ٦٩ مليون جنية (٥١) .

ولاشك أن نجاح هؤلاء المغامرين لم يكن مرده الى كفاية خارقة أو موهبة متميزة وانما مرده الى تأثير هذه النخبة فى نظام الحكم والتمتع بالحماية الجمركية اذا ما هددت صناعاتهم من المنافسة الاجنبية ، ولذا فقد تميزت

الرأسمالية المصرية بخصائص معينة : أهمها أنها لم تتجه الى التخصص فى مجالات اقتصادية معينة وانما كان فريق كبير منها يجمع بين المجالات الثلاثة ، تارة صناعة أو مال رغبة فى الكسب السريع الميسور وامتلاك حرية الحركة التى تمكنه من تحقيق أكبر عائد من الربح فى أقل وقت ممكن (٥٢).

وبعد هذا العرض يتبين أن الحرب العالمية الثانية قد أفادت الرأسمالية المصرية فائدة عظمى فى تدعيم مركزها المالى وقوتها الاقتصادية وقد ظهر ذلك عند انتهاء الحرب حيث تراكمت رؤوس أموال ضخمة فى أيدى هذه الطبقة جعلت منها قوة اقتصادية واجتماعية هامة(٥٣) . وبرزت فى محيط الرأسمالية الوطنية مجموعة كبيرة من أسماء الباشوات والبكوات الذين جمعوا بين الاقتصاد والسياسة ومن أبرز هؤلاء حافظ عفيفى باشا الذى كان عضوا فى مجلس ادارة ٣٣ شركة ، عبد المقصود أحمد بك الذى كان عضوا فى مجلس ادارة ١٤ شركة ثم أحمد فرغلى باشا الذى كان عضوا فى مجلس ادارة ٢٧ شركة ، اسماعيل صدقى الذى كان عضوا فى مجلس ادارة تسع شركات ، أما أحمد زيور باشا فقد كان عضوا فى مجلس ادارة ست شركات (٥٤) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد لاحظ حافظ عفيفى باشا من خلال احصاء رسمى بأن - أربعة ملايين شخص من سكان مصر يعيش الفرد منهم بايراد يقل عن جنية واحد فى الشهر أى بنحو ثلاثة قروش فى اليوم . ويلاحظ أيضا أن الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على الطبقات الفقيرة تمثل ٧٥ ٪ من الايرادات العامة وأن مرتبات الموظفين ومعاشاتهم تستنفذ ٤١ % من اجمالى مصروفات الدولة (٥٥).

وتعرضت البلاد لحالة من النهب لصالح البريطانيين وبعض الرأسماليين المصريين وعلى سبيل المثال فأن السلطات البريطانية استغلت فرصة ربط الجنية المصرى بكتلة الاسترلينى ولجأت الى اصدار سندات على الخزانة البريطانية واستخدامها كغطاء مالى لما يصدر من أوراق نقد مصرية تتسلمها السلطات البريطانية لتشترى بها كل ما تريد من السوق المصرية وتسدد بها أجور جنود

الاحتلال والعاملين فى المعسكرات ، وقد أدى ذلك ، بطبيعة الحال الى تزايد شديد فى كمية الصادر من النقد الورقى (٥٦)

وكذلك فأن مصلحة الجمارك أعفت السلطات البريطانية فى مصر من ضرائب مستحقة على السلع المستوردة طيلة مدة الحرب ، بلغت قيمتها ٧٩, ٧٧٢, ٦١ جنيها مصريا أما مجموع الضرائب التى تنازلت الحكومة المصرية عن تحصيلها من البضائع المصدرة فبلغت قيمتها ٢٢٩, ١٨٨, ١٠ جنيها(٥٧) وكان من الطبيعى أن يواكب كل هذا ارتفاعا ملحوظا فى الاسعار ونقصا أكيدا فى الدخل القومى للبلاد ، بدا هذا واضحا فى عدم مقدرة الحكومة على استيعاب الكم الهائل من المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الحرب .

وعلى الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦ قد حددت شكلا واضحا للعلاقات بين مصر وبريطانيا الا أن الفترة من ١٩٤٢ وحتى ١٩٤٥ قد شهدت تجاوزا أكيدا لبنود المعاهدة وتحولت مصر الى ضيعة بريطانية بدا هذا واضحا من تطويع الاقتصاد المصرى بما يهدف الى خدمة جيوش الحلفاء ، وفوضت الحكومة البريطانية اللورد كيلرن فى عقد الاتفاقات وابرام المعاهدات التجارية مع الحكومة المصرية (٥٨) وعلى ضوء الاتفاقات التجارية التى أقرها مجلس الوزراء المصرى بجلسته المنعقدة فى ٢٣ فبراير ١٩٤٢ فقد أقتصرت بنود المعاهدات على ما تورده الحكومة المصرية لجيوش الحلفاء من مواد تموينية وصناعية دون التعرض لحاجة السوق المصرية للبضائع والمنتجات البريطانية(٥٩) .

ولذا فاننا نعتقد أن هذا النوع من الاتفاقات لم يراع فيه مصالح مصر الاقتصادية لأنه كان يلزم الحكومة المصرية بامداد جيوش الحلفاء بأوراق النقد المصرية التى يتعامل بها جيش الاحتلال فى شراء حاجياته المعيشية من المواد التموينية المصرية المخصصة أصلا للشعب المصرى ولم يراع الجانب المصرى فى هذا الاتفاق الأزمات التموينية الحادة التى أحدثت خللا ملحوظا فى الاقتصاد المصرى وزيادة فى أخضاع الاقتصاد المصرى لكى يخدم جيوش الحلفاء فقد اخترعت الحكومة البريطانية ما يسمى بمركز تموين الشرق الاوسط والذى كان يهدف فى ظاهره الى تنشيط التجارة بين دول الشرق الاوسط أثناء الحرب الا

أنه كان يهدف فى باطنه الى امداد جيوش الحلفاء بالمواد الغذائية والتموينية التى يصعب استيرادها من بريطانيا زمن الحرب[٦٠] .

ووفق هذه الحقيقة فأننى لا اتفق مع الرأى القائل : بأن هذا المكتب قد حقق نجاحا لا يستهان به فى تنشيط التجارة بين دول الشرق الاوسط أثناء الحرب ويعتقد صاحب هذا الرأى أن الروابط التاريخية بين الدول العربية كانت مشلولة فى زمن السلم وأن هذا المكتب قد أنشأ بعض الصناعات التى لم تكن موجودة وزاد الانتاج المحلى واستغنى عن السلع المستوردة وقام المكتب بالقضاء على الاحتكارات والتخزين فى المواد الغذائية[٦١].

وعلى ضوء الظروف الاقتصادية الناجمة عن الحرب فان هذا المكتب قد أحدث نوعا من التوازن فى العلاقات التجارية الا أن هذا التوازن لم يكن لصالح المصريين بقدر ما كان يهدف الى امداد الجيوش البريطانية بالمواد التموينية التى تمثل الدافع الحقيقى من وراء انشاء هذا المكتب ولعل هذه كانت بداية استعمال اصطلاح كلمة الشرق الاوسط كاصطلاح سياسى عندما اعتبر الشرق الاوسط وحدة واحدة من حيث حاجاته ومن حيث تنمية امكاناته وعقدت العديد من المؤتمرات التى تمخضت عن هذا المكتب وكانت فى معظمها ذات طابع اقتصادى تجارى [٦٢] .

واذا كان لهذا المكتب من فضل فانه قد لفت نظر الدول العربية الى أهمية التخطيط والتعاون فى القضايا الاقتصادية بين الاقطار العربية وعلى ضوء المصالح البريطانية فان أى تعاون أو تقارب بين الدول العربية أو أى تنسيق فى سياسة بريطانيا مع الدول العربية سيعود حتما بالفائدة على قضية الحلفاء وعلى سلامة جيوشهم المحاربة فى المنطقة وبذلك تحصل بريطانيا على تأييد الدول العربية مجتمعة من خلال التنسيق الاقتصادى الذى كان يحمل بعدا سياسيا أكيدا .

واذا كانت بريطانيا قد تمكنت من اخضاع الاقتصاد الزراعى والصناعى لخدمة أهدافها فانها لم تعدم الوسائل التى مكنتها من اخضاع الجانب التجارى أيضا ليس برسم سياسته فقط وانما عن طريق الهيطرة الفعلية حيث استحدث

ما يسمى " بالغرفة التجارية المصرية البريطانية لتنمية العلاقات بين الحليفتين"[٦٣].

وعملا بمفهوم القائمين على الغرفة التجارية المصرية البريطانية فقد شارك الاعضاء البريطانيون فى وضع السياسات التموينية والتجارية للحكومة المصرية وعلى حد قول أحد مؤسسى هذه الغرفة «أن العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا وتنميتها كفيل بجعل علاقة البلدان وصداقتهما وطيدة[٦٤] وفى اجتماع الغرفة التجارية بلندن فى ١٩٤٢/١١/٨ أعلن حسن نشأت باشا أن الميزان التجارى بين مصر وبريطانيا الآن فى مصلحة مصر وذلك للقيود المفروضة على الصادرات البريطانية لظروف الحرب ولان عددا كبيرا من القوات يقيم فى مصر . ومما جاء فى التقرير الذى قدمه المجلس عن أعمال الغرفة : أن صادرات بريطانيا الى مصر هبطت بمقدار ٤٨% مع بدايات الحرب [٦٥] .

وعموما فان بريطانيا كانت تهدف من اقامة سواء مركز تموين الشرق الاوسط أو الغرفة التجارية المصرية البريطانية الى امداد القوات المحاربة فى الشرق بالمواد التموينية والغذائية ومن هنا فقد تأثرت تجارة مصر الخارجية بسبب الصعوبات الشديدة سواء بسبب تعذر وسائل النقل البحرى أو بسبب الالتزامات التى فرضتها المعاهدات المصرية البريطانية وكان من الضرورى هبوط حجم التجارة الخارجية هبوطا محسوسا اذ بلغت قيمه الصادرات عام ١٩٤٢ - ١٩,٢٩٠,٠٠٠ جنيه مصري مقابل ٢٢,٦١٢,٠٠٠ جنيه مصري فى سنة ١٩٤١ أى عجز قدره ٣,٣٣٠,٠٠٠ جنيه [٦٦] .

أما تجارة الواردات فقد نشطت فى النصف الأول من عام ١٩٤٢ ثم عادت الى الهبوط على أثر الرقابة عليها فى البلاد المصدرة وقلة وسائل النقل وقد بلغت جملة الواردات ٥٥,١٢,٠٠٠ جنية فى سنة ١٩٤٢ مقابل ٣٣,١٣٧,٠٠٠ سنة ١٩٤١ أى بزيادة قدرها ٢٢,٣٧٥,٠٠٠ وبذلك أصبح العجز الظاهر فى الميدان التجارى ٣٦,٢٢٢,٠٠٠ جنيها مصريا[٦٧].

على أن هذا العجز فى الميزان التجارى لا يمثل الحقيقة لاعتبارين هامين:

أولهـمـا : ما اشترته الحكومة البريطانية من القطن منفردة أو باشتراكها مع الحكومة المصرية لم يتم تصديره بأكمله وان كان ثمنه قد دفع فعلا للبائعين ولو أن هذا القطن صدر بالفعل لأضيف الى قيمة الصادرات ولظهر الميزان التجارى على حقيقته ، ومن الصعب ان لم يكن من المتعذر حصر كميات هذا القطن بمختلف أنواعها ورتبها وتقدير ثمنها تقديرا حقيقيا لما تتطلبه هذه العملية من دقة التفاصيل وتعدد الارقام .

ثانيـهـمـا : أن بعض الاصناف المستوردة كانت مشاعا بين الاستهلاك المحلى واستهلاك القوات الحليفة المرابطة فى مصر أى أن مجموع ثمنها موزع بين هذين المستوردين الرئيسيين فدفعت مصر ثمن نصيبها منها أما نصيب القوات المرابطة فى مصر فدفع من أموال غير مصرية ودفع خارج مصر..

وعلى ما يبدو فان الحكومة المصرية لم تتمكن نظرا للاعتبارين السابقين من تحديد حجم الميزان التجارى بالمعنى الصحيح اعتقادا منها بأن بقاء بعض المشاكل التجارية وعلى رأسها مشكلة القطن المصرى تحول بين الحكومة وبين حقيقة الميزان التجارى(٦٨) .

والملاحظ أن عمليات الاستيراد قد واجهت العديد من الصعوبات مما اضطر الحكومة البريطانية الى ابلاغ السلطات المصرية عدم الترخيص بتصدير وشحن البضائع الى بلاد الشرق الاوسط ومن بينها مصر ما لم تصلها توصية من مندوبها فى مركز تموين الشرق الاوسط الذى اجتمعت لديه المعلومات الخاصة بوسائل الشحن والمقادير التى يمكن تصديرها من المناطق المختلفة(٦٩) ونظرا للهزات الاقتصادية العديدة التى لحقت بالاقتصاد المصرى طوال فترة الحرب لذا فقد اتسم الميزان التجارى بالعجز الدائم والمستمر والذى وصل فى مجموعه الى ما يقرب من مائة مليون جنيه مصرى(اوائل ١٩٤٤) (٧٠).

وعلى ضوء ما سبق فان مصر وان لم تعلن الحرب على ايطاليا وألمانيا الا فى فبراير ١٩٤٥ إلا أنها قد أسهمت بنصيب كبير فى العمليات الحربية مما كان له

الاثر البالغ فى انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور حيث كان تموين جيوش الحلفاء من المواد الغذائية والصناعية وقد أخضعت مصر انتاجها الزراعى والصناعى والتجارى لمقتضيات هذا التموين،وليس خافيا أن تموين الجيوش من أهم أسباب ثباتهاوقوتها، وقد بذلت مصر فى هذا السبيل تضحيات جسيمة، اذ كان تموين الحلفاء دون مقابل بل كان بطريق التسليف الذى نشأت عنه مشكلة الارصدة الاسترلينية والتى سبق الحديث عنها فى موضع آخر من هذه الدراسة.

المتغيرات الاجتماعية فى ظل الحرب:

واذا كانت مصر قد أعلنت الاحكام العرفية منذ بداية الحرب وبدا هذا واضحا فى العديد من الإجراءات الاستثنائية فان ما ترتب على هذا الاجراء السياسى من ردود فعل داخل المجتمع المصرى يعد بعدا اجتماعيا واضحا حيث عاشت الجماهير فى حالة أشبه بالمأساة وبدا هذا فى العديد من أشكال القلق النفسى وانتشر الهمس بين أوساط المصريين البسطاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت على الحكومة المصرية ارسال جيش من المتطوعين المصريين لخوض معارك الحرب على الجبهة الاوربية كما تردد فى ريف مصر بأن الدواب والمواشى سوف تصادر وأن مديرى المديريات المصريين سوف يستبدل بهم ضباط انجليز[٧١]. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد حاولت فى العديد من المناسبات أن تكذب هذه الدعايات الا أنها لم تستطع بأى حال أن تقلل من حجم الكراهية الشديدة التى يكنها المصريون للاحتلال البريطانى.

وضاعف من حجم هذه الكراهية تصرفات ضباط وجنود جيش الاحتلال التى تتناقض مع عادات وتقاليد الشعب المصرى سواء وهم فى الشوارع والطرقات وبعضهم فى حالة سكر وتعددت حالات الاعتداء على الفتيات المصريات وفى كل الاحوال عجزت الحكومة المصرية عن محاكمة المتهمين بحجة ان المعاهدات بين مصر وبقية دول الحلفاء كافية لمحاكمتهم[٧٢].

وتعددت حالات اعتداء الجنود الانجليز على بعض الفتيات المصريات وصلت بعض الاحيان الى هتك العرض[٧٣] . وفى كل الحالات كانت الحكومة المصرية لا تملك الا أن ترفع الامر الى هيئة أركان حرب الجيش البريطانى[٧٤] مما يعد من وجهة نظرنا اعتداء صارخا على استقلال مصر وشرفها .

وتعددت حالات الاعتداء من بعض جنود الحلفاء على بعض المصريين واكتظت أقسام البوليس بالعديد من الشكاوى[٧٥] ووقفت السلطات المصرية عاجزة عن منع تكرار مثل تلك الاعتداءات، ونظرا لتغلغل الوحدات العسكرية داخل القرى والمدن المصرية وما يترتب على ذلك من وقوع العديد من المشاكل فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى رئيس الحكومة عن امكانية نقل تلك الوحدات بعيدا عن الاحياء السكنية[٧٦]، ونظرا لعدم قدرة الحكومة على اتخاذ قرار فى مثل تلك الحالات فقد تذرعت بظروف الحرب بسبب مسائل الاعداد والتموين وغير ذلك. وعلى حد تعبير رئيس الوزراء : ان الشعب المصرى قد ضحى بالكثير وبمزيد من الصبر ستفى بريطانيا بكل مطالبنا[٧٧].

وعلى ضوء تطور العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب فقد ثبت عكس هذا الاعتقاد وبدا واضحا أن معاهدة ١٩٣٦ كانت ترضية للزعامات المصرية لم يترتب عليها أى نوع من الاستقلال بل استباحت بريطانيا لنفسها كل موارد الحياة المصرية ، مما ترتب عليه بالضرورة أحداث خلل فى الاقتصاد المصرى لازمة عدم تناسب الخدمات العامة مع الانتاج مما ترك العديد من المتاعب الاجتماعية وعلى حد تعبير وزير المالية فى بيانه امام مجلس النواب حيث قال : ان للحرب أثرا أشد وأخطر ولعل أخطر الشر فيه أنه يؤدى الى تضخم خلقى حيث يسرى التضخم من مرافق الناس الى اخلاق الناس ومن قيم المال الى قيم الرجال حيث تتضخم المطامع والشكايات ويندفع البعض مخاطرا ، مغامرا ، مقامرا ويبدو ذلك فى التهرب والتهريب واستغلال ضعف الضعفاء وحاجة الفقراء وهكذا ينزلق الضعفاء سعيا وراء الربح الحرام لايعنيهم فى ذلك إلا أن تتضخم بطونهم ولو جرد الفقير من الطعام، ولماكان هذا التضخم الخلقى مرتبطا بالتضخم النقدى ونتيجة حتمية له فالتفاعل بينهما شديد كل يفعل فعله فى الآخر[٧٨].

وقـد يتـصـور البـعض أن الحـرب قـد أحـدثت تقـدمـا فى شـتى المجـالات الاقتـصـادية[٧٩] إلا أن مـاترتب على تلك الحـرب من تناقضـات اجتماعيـة وبلورة (مـايسـمى) بالصـراع الطبـقى ولأول مـرة يعـد أمـرا خطيـرا وذلك لازدياد حـدة الفوارق بين مـن يملكون ومن لايملكون إلى جانب موجة الغلاء وارتفـاع الأسعار وحدة التضخم ومن هنا فقد اهتزت المبادئ الأخلاقية.

ويعتقد البعض أن تردى الأوضاع الاجتماعية فى القرى المصرية كان بسبب المعتقدات الاستسلامية التى أفلح كبار الملاك فى نشرها باسم الدين وبواسطتها استطاع كبار الملاك اخضاع الفلاحين لنفوذهم الاقتصادى والاجتماعى[٨٠] إلا أننا لايمكننا أن نقبل هذا الرأى لأن الغالبية العظمى من الفلاحين كاد أن يقتلها البؤس والفقر إلا أن مرد ذلك لم يكن بسبب المعتقدات الاستسلامية التى أفلح كبار الملاك فى نشرها باسم الدين (كما يعتقد صاحب هذه الرواية) وإنما كان بسبب السياسات الخاطئة للحكومات المصرية المتعاقبة والتى أهملت فى برامجها النهوض بحالة الفلاح المصرى والارتفاع بمستواه الاجتماعى ويلاحظ أن كل الأحزاب المصرية قد افتقرت الى البرنامج الاجتماعى الذى يستهدف رفع مستوى الفلاح المصرى وكل الأحزاب المصرية تقريبا بما فيها حزب الوفد قد اهتمت بالبيانات الانشائية بعيدا عن الواقع العملى ووضع الخطط والبرامج التى تستهدف الارتفاع بمستوى القرية المصرية ووفق الوثائق الرسمية فقد وصل متوسط الدخل القومى تسعة جنيهات للفرد سنويا[٨١].

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات قد وضعت يدها على أساس المشكلة حيث أوضحت الحكومة فى احدى تقاريرها أهمية التضامن الاجتماعى بين أبناء الوطن على اعتبار أنه لايمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا بتحقيق العدالة الأجتماعية برفع مستوى الحياة العامة لطائفة كبيرة من أبناء هذا الوطن تئن تحت أثقال الفقر والمرض والجهل ولابد من تكاتف كل الجهود نحو علاج هذه الأدواء الثلاثة والعمل على خلق طبقة من صغار الملاك تحيا حياة انسانية فى المستوى الأدنى الذى تراه البلدان المتمدنة[٨٢] إلا أنه لم تبذل أى جهود عملية لتحقيق هذه الغاية مما يجعلنا نعتقد أن هذا الاعلان كان لمجرد المزايدة بهدف ارضاء تلك الطبقات المعدمة.

وتجددت تلك المحاولة مرة ثانية حينما تقدم أحد النواب بسؤال إلى الحكومة حول الأحوال الاجتماعية السيئة التى يحياها معظم الفلاحين المصريين وماهى جهود الحكومة فى هذا الصدد. وفى هذه المرة أيضا لم تقدم الحكومة على اجراءات عملية وإنما كل مافعلته هو وعود طالما تتبدد بمجرد انتهاء الدورة البرلمانية(٨٣) ولم تقتصر سوء الأحوال عموما على الفلاح وإنما شملت أيضا الطبقة العاملة حيث ظهرت العديد من التحقيقات الصحفية عن سوء مستوى العامل وضرورة العمل على رفع مستواه. وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات الصناعية قد حققت ربحا كبيرا خلال سنوات الحرب وصل فى بعض الحالات إلى عشرة أمثال رأس المال المستثمر(٨٤)، إلا أن دخل العامل المصرى قد ارتبط بالأرتفاع المستمر بالمواد التموينية الأساسية ومن خلال الجدول التالى يمكن معرفة مستوى الحياة التى يحياها العامل المصرى.

اسم الشركة	إيراداتها فى عام ١٩٤٢	متوسط أجر العامل فى اليوم
شركة السكر	٤,٢٥٥,٤٣١	١٧ قرش
شركة الترام	٢,٦٠١,١٣٤	١٢ قرش
شركة الور	٦٨,٩٢٠	٨ قروش
شركة الأسمنت	١,٩٤٥,٢٣٧	١٤ قرش
شركة المياه	١,١٢٥,٦٧١	١٢ قرش
شبكة استخراج الفوسفات	٤٣٠,٠٠٠	١٤ قرش
شركة زيت البترول	٤٥١,٩١٣	١٠ قروش
شركة أتوبيس القاهرة	٧٠,٠٧٣	١٢ قرش
شركة البيرة	٧٠٣,٢٢٥	٨ قروش
شركة جناكليس	٢٨٣,٤١٤	١٢ قرش

● ملحق بمضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثانية والثلاثين ١٢ مارس ١٩٤٠ ص ١٠٠٧.

● المصدر السابق الجلسة الثامنة عشرة ٣ مارس ١٩٤١ ص ٤٧٦ مقدم السؤال النائب مصطفى العسال.

● السياسية، الكتلة، ٢٨ فبراير ١٩٤٣.

ويلاحظ أننا إذا وضعنا فى الاعتبار أجرة العمال الدائمين ومعظمهم يعولون أسرا لايقل عدد أفراد الواحد منها على ثلاثة، وإذا أغفلنا طبقة العمال الذهورات ـ الذين صدر من أجلهم الأمر العسكرى الذى حدد خمسة قروش كحد أدنى لأجورهم وكانوا قبل ذلك يتقاضون أجرا يوميا يتراوح بين قرشين وأربعة، على ضوء كل ذلك يتبين مدى الغبن الذى يقع على عاتق الطبقة العاملة والتى تعتبر عصب الحياة الاقتصادية.

وعند فحص طلاب الجامعة وهم من وسط يمثل طبقات الشعب العليا ـ لم يوجد من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لاتزيد على السدس أما الخمسة أسداس الأخرى فهم غير صالحين جثمانيا للخدمة العسكرية وأما باقى طبقات الشعب فان الأمراض كانت تفتك بهم ـ بنسب لاتتفق والحياة الآدمية فقد بلغ عدد المصابين بالرمد الحبيبى ١٤,٥٠٠,٠٠ أى بنسبة ٩٠٪ من عدد السكان وعدد المصابين بالبلهارسيا ١٢,٠٠٠,٠٠٠ أى بنسبة ٧٠٪ من السكان وعدد المصابين بالديدان المعوية الأخرى ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ أى بنسبة ٥٠٪ من السكان[٨٥].

ومن خلال بحث أعدة الدكتور عبد الواحد الوكيل وهو حجة فى شئون الصحة العامة حيث قال:

«إذا جمعنا أمراض المصريين لوجدنا جملتها أكثر من خمسين مليونا أى أنها تكفى لاصابة شعب من خمسين مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد فاذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص فى المتوسط ثلاثة أمراض فى وقت واحد[٨٦].

وتناولت أحدى الصحف العلاقة بين انخفاض أجور العمال وحالة التسول التى انتشرت فى أنحاء القطر وأرجعت السبب فى انتشار جماعة المتسولين الذين يلجأون إلى الاستجداء عن طريق السواعد المشوهة والأرجل المبتورة إلى الغلاء المستمر فى وسائل الحياة اليومية وعدم الربط بين هذا الارتفاع والأجور مما أدى إلى ترك العمل وتفضيل حياة التسول[٨٧].

ونظرا لسوء التغذية وظهور مايشبه المجاعة فى بعض مناطق القطر المصرى فقد انتشرت العديد من الأمراض وخصوصا مرض الملاريا والذى بدا بصورة واضحة فى مناطق الجنوب وخصوصا فى بلاد النوبة وبعض مناطق مديريتى قنا وجرجا بدأت فى أكتوبر ١٩٤٢ ولأن الحكومة كانت تعلم جيدا أن سوء التغذية قد لعب دورا كبيرا فى حدوث المرض فقد أقرت الحكومة مبلغ ٤٣٠٠ جنية لتوزيع الأغذية على فقراء المناطق الموبؤة بحيث نال كل فقير مريض كيلة من الأذرة العويجة وأقة من زيت بذرة القطن ونصف أوقة سكر[٨٨].

ويبدو أن الحكومة لم تكن فى حالة تمكنها من القضاء على هذا المرض الذى بدأ ينتشر فى معظم مناطق جنوب مصر ولا أدل على ذلك من أن المبالغ التى خصصت لهذا الغرض لم تكن كافية للحد من هذا الوباء اللعين فقد اعتمدت الحكومة مبلغ ١٥,٠٠٠ جنية لمقاومة البعوض، ٣٠٠ جنية، ٢٣٣ مليما لوضع خطة واقية لمقاومة الملاريا[٨٩].

وفى منتصف سنة ١٩٤٣ أصيب بمرض الملاريا أكثر السكان حتى لم ينج منه أحد فى بعض المناطق تعذر على وزارة الصحة تحديد عدد المرضى على وجه الدقة وارتفعت نسبة الوفيات ارتفاعا يتباين تبعا للحالة الاقتصادية والاجتماعية من مسكن وملبس وغذاء ووصلت نسبة الوفيات إلى ٢٠٪ فى بعض المناطق، ١٠٪ فى مناطق أخرى[٩٠].

وعلى الرغم من أن وزارة الصحة قد أصدرت بيانا أرجعت فيه سبب ظهور وباء الملاريا إلى سوء التغذية وانتشار الباعوض إلا أن الأستاذ الرافعى قد أرجع سبب هذا الوباء إلى دخول بعوضة (الجامبيا) من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية حيث يؤكد أنه قد ثبت من الحقائق والبحوث العلمية أن تلك البعوضة لم توجد من قبل فى أى مكان من البلاد المصرية أو شمال السودان قبل الحرب، فلما أشتد القتال سنة ١٩٤٢ كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط غير مألوفة فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال أفريقيا تسلك طريق غرب أفريقيا - الخرطوم - وادى حلفا - القاهرة، ولم تعن السلطان

البريطانية فى السودان بتطهير الطائرات التى تقصد وادى حلفا فمصر ومن هنا تسربت بعوضة «الجامبيا» إلى النوبة ومنها أنتشرت بواسطة القطارات ووسائل الاتصال إلى المديريات الجنوبية(٩١).

وأيا كانت الأسباب التى أدت إلى ظهور الوباء إلا أن الحكومة المصرية لم تعط لهذا الوضع أهمية تتناسب وخطورة الموقف يبدو هذا من المبالغ الضئيلة جدا والتى اعتمدت لهذا الغرض ومن هنا فقد استفحل الأمر وتفشى الوباء وتسبب فى وفاة ٢٠٤١٦ عام ١٩٤٣(٩٢) ولم تتمكن الحكومة من استئصال هذا الوباء إلا فى فبراير ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر.

أما مرض التيفوس فقد ارتفعت حالات الاصابة به أيضا ووفق بيان وزير الصحة: لقد زادت الاصابة بمرض التيفوس هذا العام (١٩٤٢) عن مثلها فى الأعوام السابق إذ المعروف أن اصابات هذا المرض تكثر فى مثل هذه الأزمات وكان أشدها خطورة فى مديريات الوجه البحرى وبعض مناطق الوجه القبلى مما تسبب فى وفاة خمسة أطباء وهم يؤدون واجبهم. وعندما طلب بعض أعضاء مجلس النواب احصائية بعدد الوفيات التى حدثت بسبب هذا المرض أبدى الوزير عدم إمكانية حصر حالات الوفاة فى الوقت الحاضر(٩٣) إلا أن بعض الصحف قد نشرت حصرا مبدئيا بعدد الوفيات التى راحت ضحية هذا المرض والذى بلغ على حد قولها ١٢٫٠٠٠ حالة خلال عام ١٩٤٢ فقط(٩٤).

ولعل أهم الآثار الاجتماعية وأخطرها والتى كانت نتاجا طبيعيا لاختلاط المصريين بالأجانب «الأزياء العامة» وخصوصا لدى السيدات والفتيات فلأول مرة فى تاريخ مصر تخرج الفتاة المصرية وهى متبرجة ووصل الأمر إلى حد ظهور المرأة المصرية شبه عارية على الشواطئ وفى الأندية العامة(٩٥)، ولذا فقد تقدم النائب محمد قرنى بك باقتراح يقضى بالزام المرأة المصرية بارتداء الزى الذى يتناسب والسلوك الاجتماعى(٩٦).

وعلى الرغم من اعتراض بعض النواب بحجة أن هذا الاقتراح غير جدير بالنظر لتعارضه مع الحرية الشخصية المكفولة فى المادة الرابعة من الدستور

علاوة على أنه لايتمشى من الروح الاجتماعية الحديثة[٩٧]، إلا أن كثيرا من الصحف قد ثبت فكرة الدعوة إلى الحفاظ على العادات والتقاليد المصرية.

وبعرض هذا الاقتراح على مجلس النواب والشيوخ فقد حظى بالأغلبية ولذا فقد صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ ويقضى فى مادته الأولى بأن كل سيدة مصرية بلغت من العمر ست عشرة سنة يجب أن يكون لباسها الخارجى فى الطرقات والأماكن العامة والشواطئ ساترا لأعضاء الجسم ماعدا الوجه والكفين بحيث تكون مرسلة إلى الكفين واصلة إلى الكعبين، وألا تكون الملابس محددة لأعضاء الجسم.

وقضت المادة الثانية: بأنه لايجوز لسيدة مصرية بلغت العمر المنصوص عليه بالمادة الأولى أن تشاهد فى الطرق أو الأماكن العامة وهى محاصرة رجلا أو معه على أى حال منافية للآداب، كما لايجوز أن تخالط الرجال فى الاستحمام أو ترى على الشواطئ بلباس البحر.

المادة الثالثة: كل سيدة ارتكبت محظورا مما نص عليه فى هذا القانون تعاقب بانذارها أو ولى أمرها وإذا تكرر منها نفس الأمر يتم تعزيرها للمرة الثانية فاذا لم ترتدع يحكم عليها بغرامة قدرها عشرون جنيها أو الحبس مدة لاتتجاوز أسبوعاً[٩٨].

ووفق المذكرة الإيضاحية التى تقدم بها النائب محمد قرنى والخاصة بهذا القانون فقد بنى الاقتراح على العديد من المبررات التى كانت سببا فى استصدار قانون بهذا الشأن حيث اعتمد النائب فى مذكرته على بعض الحقائق التى يذكرها الاسلام وتتنافى مع طبيعة المرأة المصرية ومن أهمها:

١- ظهور المرأة المصرية وهى متبرجة متشبهة بالمرأة الأجنبية فى مظهرها.

٢- ظهور المرأة المصرية وهى برفقة جنود وضباط جيش الاحتلال وهى فى حالة منافية للآداب العامة.

٣- أن كل الشرائع الآلهية حتمت بالنص الصريح على النساء أن يدنين عليهن من جلابيبهن وألا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن... إلخ[٩٩].

لقد ووجه هذا الاقتراح ببعض الانتقادات على اعتبار أن الحياة الاجتماعية قد قطعت شوطا بعيدا فيما يختص بالازياء ومن العيث الرجوع بالأزياء بعد هذا التقدم إلى الوراء(١٠٠).

وكان تناول قضية الأزياء فرصة لبعض النواب لكى يتحدثوا عن الجرائم الاخلاقية التى ترتكب جهارا نهارا بلا رادع أو قانون حيث لايعاقب القانون الفتاة البالغة ستة عشر عاما إذا ارتكبت الجريمة مع شاب تزيد سنة عن الثمانية عشر عاما(١٠١).

وعلى الرغم من صدور هذا القانون إلا أن المرأة المصرية قد تأثرت كثيرا بسبب الحروب ومانتج عنها من سوء الأوضاع الأقتصادية، ووفق دراسة أعدتها مجلة «كورونيت» حيث أرسلت أحد مراسليها إلى القاهرة ليكتب لها عن المرأة المصرية والحرب فكتب يقول: حقا لقد تأثرت حياة البعض من الحرب إلى أقصى حد... وياله من تأثر نشأ عنه انقلاب خطير فى حياة بعض المصريات وعلى ضوء تلك الدراسة التى أجرى بسببها العديد من اللقاءات الشخصية مع بعض النسوة اللائى اخترن مهنة البغاء وأختار مراسل تلك الصحيفة بعض النماذج الآتية:

١ـ اللقاء الأول مع فتاة تعمل فى كباريه «الاكسلسيور» فى الاسكندرية واسمها كيكى ويضيف مراسل المجلة أن كيكى هذه كان اسمها «عائشة» وكانت تعيش فى قرية فى أعماق الريف المصرى وتحدثت معها طويلا وسألتها كيف حدث هذا الانقلاب فى حياتها وكيف أصبح شكلها هكذا وكيف أصبحت تتكلم الانجليزية وبسؤالها عن كل ذلك أجابت: اسألوا الحرب لأنها هى السبب؟

٢ـ واختار مراسل المجلة امرأة أخرى كانت تعمل خادمة فى احدى البيوتات الراقية ووجدت نفسها بلا مقدمات تقع فريسة للاغراءات الشديدة من جنود وضباط الحلفاء ولم تستطع أن تقاوم الكافيار والشامبانيا.

٣ـ أما النموذج الثالث: فقد كان لفتاة يبدو عليها الجمال الشرقى وبالطبع لم تذكر اسمها الحقيقى حيث اختارت لنفسها اسما جديداً: «شوشو» وتؤكد تلك

الفتاة انها تنتمى إلى إحدى البيوتات الراقية وقد وقعت فى حب أحد الضباط الانجليز الذين يعملون ضمن الوحدات المتمركزة فى القاهرة وبعد أن مكنته من نفسها بعد أن وعدها بالزواج فقد تم نقله إلى الفرقة الأولى فى الصحراء الغربية حيث لقى حتفه واختارت تلك الفتاة طريق البغاء سترا لفضيحتها وسط أهلها(١٠٢)

وعلى الرغم من آعتقادنا بأن هذا الأثر السىء لم يشمل إلى عددا محدودا من الفتيات المصريات إلا أننا لا يمكن أن نغفل هذا الجانب لأهميته الخطيرة وارتباطه الأكيد بتردى الأحوال الاقتصادية وخصوصا فى مدينة الاسكندرية التى تعرضت لقصف الالمان واستشهاد الآلاف من الرجال مما دفع لبعض النسوة الى حياة الليل بعد أن فقدت زوجها(١٠٣).

وعلى الجانب الآخر فقد أعطت الحرب للمرأة المصرية بعضا من الحرية وبعضهن قد اشترك فى الحياة العامة وتعرض البعض للاعتقال(١٠٤)، وبعد اعتقال السيدة/ نبوية موسى لأسباب سياسة انقلابا خطيرا فى حياة المرأة المصرية وتعد محاكمتها أمام المحكمة العسكرية فرصة استغلتها المرأة لكى تطالب بمزيد من الحقوق العامة وفى مقدمة تلك الحقوق حق المرأة فى إقامة حزب نسائى حيث صرحت الاستاذة مفيدة عبدالرحمن بأن فكرة إقامة حزب نسائى قد راودت الكثيرات من النساء المتعلمات وفى مقدمتهن السيدة نعمت راشد. عطيات الشافعى ، زينب لبيب وبدأت أولى جلسات الهيئة التأسيسية للحزب فى أول فبراير ١٩٤٤ ودار الحديث عما يلزم الحزب من مطبوعات وقانون الحزب وعبر ذلك من الإجراءات(١٠٥).

إلا أن تلك التجربة على ما يبدو لم تحظ بالنجاح حيث فضل بعضهن الاشتراك فى الاحزاب التقليدية حتى لا يتهمن بالتعصب من جانب الرجال(١٠٦) ووصل الأمر إلى أن بعض النسوة كفاطمة اليوسف بدأت تحث الفتيات المصريات على الاضراب عن الزواج وخصوصا العاملات منهن بحجة أن المرأة التى قد يضطرها عملها الى التغيب عن منزلها معظم ساعات اليوم لتعود مرضاها

كطبيبة أو لتعد قضاياها كمحامية أو لتشرف على مجلتها كصحفية لا يمكن أن توفق بين عملها ومنزلها ثم أضافت قائلة: أطالبكن يا حضرات الزميلات الناشئات الثائرات وأنصحكن بعدم الزواج إذا أردتن المجد والعمل، تزوجن الثورة على أنانية الرجل وغروره(١٠٧).

ويلاحظ أن قضية المرأة قد شغلت حيزا كبيرا فى ضمير المجتمع المصرى فى تلك الفترة وليس من قبل المصادفة أن تظهر تلك الدعوات الغربية والجديدة على المجتمع المصرى وإنما كان للأثار التى تركتها الحرب أكبر الأثر فى تمرد المرأة المصرية وظهور تلك الدعوات التى تعد خروجا صارخا على تقاليد وعادات المجتمع المصرى، ولم تتوقف مطالب المرأة عند هذا الحد بل تبنت إحدى المجلات الدعوة الى حق المرأة فى دخول الأزهر وأجرت المجلة عدة لقاءات مع بعض الشخصيات العامة حول حق المرأة فى دخول الأزهر وفيما يلى آراء طائفة من هؤلاء:

توفيق الحكيم: إذا قبلت المرأة أن تلبس عمامة وجبة وكاكولة وقفطانًا فأنا لا مانع عندى من التحاقها بالأزهر وأرى أن أنسب كلية لها هى كلية الشريعة حتى يمكن أن تتخرج محامية شرعية أو قاضية شرعية حيث تكون أجدر بفهم المرأة ومعرفة شئونها ويضيف توفيق الحكيم بأسلوب تهكمى» الا ترى أن المرأة قد بالغت فى مطالبها لدرجة أن تطالب بدخول الأزهر.

أما الاستاذ زهير صبرى فقد أيد حق المرأة فى أن تدخل الأزهر باعتباره معهدا للعلم. أما الدكتور زكى مبارك: فقد قال: أننى من أشد المؤيدين بفتح أبواب الأزهر أمام الجنس اللطيف.

أما فاطمة اليوسف فقد قالت: لقد عشت عمرى مدافعة عن حقوق المرأة ولا شك أننى أريد دخولها الأزهر(١٠٨).

وخلاصة القول أن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) قد تركت آثارها فى كل نواحى الحياة المصرية، سواء أكانت تلك الاثار بالإيجاب أو بالسلب، حيث قد أحدثت ردود فعل عنيفة لأنها حدثت طفرة واحدة سواء فى المجالات الاقتصادية

أو الاجتماعية (وما نورده من أسئلة هو من باب الاستدلال وليس من باب الحصر).

ويبدو أن حكومة الوفد قد قدرت خطورة الآثار الناجمة عن الحرب فيما يتعلق بانحراف الاخلاقيات وإذا فقد أصدر الحاكم العسكرى أمرا بإلغاء البغاء إلا أنه قد استثنى من هذا القرار عواصم المحافظات والمديريات(١٠٩).

ولذا فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال إلى رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام عن عدد بيوت الدعارة التى أغلقت فى جميع أنحاء القطر وما الذى فعلته الحكومة لهؤلاء البغايا كى يصلن إلى سبيل الاستقامة ولكى تكون الأسرة المصرية محفوظة فلا يصل إليها شر(١١٠).

ولقد أجابت الحكومة بأنه تم إغلاق ٤٠٧ من بيوت العاهرات فى جميع أنحاء البلاد تنفيذا للأمر العسكرى رقم ٢٤٧ الصادر فى ١١ أبريل ١٩٤٢، وقد أرسلت وزارة الشئون الاجتماعية الى كل مديرية بكتاب تطلب موافاتها ببعض التفاصيل عما تعتزم المديرية اتخاذه من الإجراءات بالنسبة للبغايا اللاتى ستغلق بيوتهن، وقد اقترحت بعض المديريات تخصيص مكان لايواء البغايا تحت اشراف البوليس وتزويدهن بالمال من مجلس المديرية أو المجلس البلدى حتى يتزوجن أو يجدن عملا شريفا(١١١)، ولقد اقترحت الحكومة بناء على رغبات مديرى المديريات تأليف لجنة من وزارتى الداخلية والصحة للنظر فى الطرق التى تسهل للمديريات تنفيذ الأمر العسكرى المذكور والتى تكفل النتيجة المنشودة من البغاء وحماية الناس مما ينجم عنه من شرور(١١٢).

ويلاحظ أن الحكومة قد حرصت على إصدار القرارات ذات الطابع الجماهيرى حرصا منها على أن يسترد الوفد بعضا من الأرض التى فقدها عقب ٤ فبراير، فقد أصدر الحاكم العسكرى العام قرارا بالغاء المراهنات على سباق الخيل(١١٣)، ويلاحظ أن حيثيات القرار لم ترجعه الحكومة إلى أسباب اسلامية وأنما الى منافاته للأخلاق وحماية الناس مما ينجم عنه من شرور(١١٤).

ولما كانت الحركة العمالية قد اهتزت ثقتها فى الوفد بسبب العديد من الاحداث التى لا تتفق ومكانته التاريخية فقد حرصت الحكومة على كسب هذا القطاع الجماهيرى الهام، ولذا فقد أصدر النحاس باشا قرارا عم جميع قطاعات الدولة سواء أكانت قطاعات صناعية أو زراعية بجعل الحد الأدنى لأجر العامل فى اليوم الواحد خمسة قروش(١١٥).

ولما كانت الحكومات التى تعاقبت على الحكم بدأ من سنة ١٩٣٦ قد حرصت على كسب ود العمال لأسباب سياسية وحزبية فقد حرصت حكومة الوفدبدءا من ١٩٣٦ على إقامة نقابة للعمال ترعى مصالحهم الا أن هذا المشروع قد تعثر اصداره بالرغم من تشكيل لجنة لوضع مذكرة تفصيلية بالمشروع وبدءا من حكومة محمود ١٩٣٨وحتى حكومة حسين سرى قبيل حادث ٤ فبراير فقد حرصت كل الحكومات على النظر فى مشروع تلك النقابة الا أنه لم تكن هناك خطوات جادة للخروج بهذا المشروع الى حيز الوجود حتى كانت حكومة ٤ فبراير حيث صدرت العديد من التشريعات العمالية كان ابرزها قانون الاعتراف بالنقابات العمالية(١١٦). ثم أعقب ذلك قانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل وقانون عقد العمل الفردى وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب(١١٧).

أما القانون الخاص بالاعتراف بالنقابات فقد نص فى مادته الأولى على تحديد كلمة «عمال» وهم الذين يقومون بتأدية عمل نظير أجر مادى سواء أكان هذا العمل ماديا أو عقليا وسواء أكان صاحب العمل شخصا حقيقيا أو معنويا أما فى مادته الثانية فقد حدد الأشخاص الذين لا يندرجون تحت تلك النقابة وهم:

(أ) موظفو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية وعمال الجيش والبوليس.

(ب) عمال الزراعة.

(ج) الوكلاء المفوضون الذين يمثلون أصحاب العمال.

(د) الممرضون وعمال المستشفيات وعلى هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال أن ينشئوا لهم جمعيات ترعى مصالحهم المشتركة(١١٨).

وهكذا تم التمييز بين العمال الذين لهم حق تأليف النقابات وغيرهم بناء على رغبة الحكومة لأن بعض الأعضاء داخل مجلس النواب والشيوخ كانوا يطالبون بحرمان عمال البيوتات (الخدم) من حق تأليف النقابات بحجة أنه ليس من المعقول أن تتدخل النقابة فى العلاقة بين الخادم ومخدومه وقد يلجأ الخدم إلى أعلان الأضراب وهذا لا يتفق مع العلاقات العائلية والعادات الشرقية، وأن السبب الذى يدعو عمال الصناعة والتجارة الى تأليف النقابات هو حاجتهم إلى الاستقرار النفسى وحمايتهم من أصحاب العمل مع مراعاة أن عمال المصانع والشركات أرفع فى مستواهم الأجتماعى من الخدم والطهاة والسائقين.

وحرصا من الحكومة على ضمان حق الخدم أضافت الحكومة اقتراحا يقضى بالاعتراف لهم بحق الدخول فى النقابة بشرط الا تتدخل النقابة فى العلاقة بين الخادم ومخدومه، ولذا فأننا نعتقد أن النقابة قد فقدت أهميتها بالنسبة لتلك الطبقة كما أن الحكومة قد جردتهم من أهم حق من الحقوق النقابية وهو الاضراب حيث لا يجوز لهم الاضراب وإذا قرروا الاضراب وجب حل نقاباتهم(١١٩).

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تمسكت الحكومة بحق العمال الخصوصيون (الخدم - السائقون - وغيرهم) فى الاشتراك فى النقابة على الرغم من أن الأغلبية البرلمانية كانت تميل إلى خروجهم من النقابة وهذه نقطة تسجل للوفد ولوزير الشئون الاجتماعية عبدالحميد عبدالحق الذى نجح بمهارة فى اقناع الاعضاء بأن هذا التمييز يعد مخالفا للدستور ولذا فالحكومة لا يمكنها الفصل بين العمال بغض النظر عن نوعية العمل.

وما يؤخذ على هذا المشروع أنه جرد النقابة من حق ممارسة النشاط السياسى والدينى(١٢٠). على اعتبار أن مثل تلك النشاطات لا تدخل فى الغرض

الذى أنشئت من أجله النقابة، كما أنها حرمت عمال الزراعة من الاشتراك فى تلك النقابة على اعتبار أن من حقهم تكوين نقابة خاصة بهم وكان الأولى عدم التفرقة بين العمال الزراعيون فى إقامة نقابة ترعى مصلحتهم وتحميهم من بطش أصحاب العمل.

وفى الوقت الذى قطعت فيه نقابات العمال شوطا كبيرا فى رفع مستوى العمال وحماية حقوقهم كان العمال الزراعيون يعيشون فى ظروف اجتماعية لا تتفق بأى حال والحياة الآدمية وأعتقد أن حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات هو خوف اعضاء مجلس النواب والشيوخ من أن عمال الزراعة قد يعمدون الى الاضراب مما يشل حركة الاقتصاد ويكون مصدر خطر على البلاد وكذلك يسرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادىء الشيوعية داخلى الريف مما يؤدى إلى أثارة النزاع بين الملاك ومزارعيهم(١٢١). وهذا الرأى يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة على الرغم أن الأعضاء البرلمانيين (وهم من كبار الملاك) لم يعلنوا هذا صراحة.

لقد كان قانون الاعتراف بالنقابات مخيبا لآمال العمال حيث خضعت النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة إبلاغه عن الاجتماعات التى تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف، كما نص القانون على أن من حق الحكومة حل النقابة إذا رأت السلطة أنها انحرفت عن الغرض الذى أقيمت من أجله ولهذا فأننا نعتقد أن الدافع وراء اهتمام الحكومة بإقامة نقابة شرعية للعمال كان دافعا حزبيا فى الدرجة الأولى.

واستكمالا لملامح التشريع العمالى فقد أصدرت الحكومة قانونا بتحديد ساعات العمل، حيث نصت المادة السادسة من هذا القانون على أن مدة العمل الفعلية ثمانى ساعات فى اليوم او ثمانية وأربعون ساعة فى الاسبوع، ومدة العمل ليلا ست ساعات، ونصت المادة السابعة على أن العمل سبع ساعات فى اليوم فى الأعمال الخطرة بالصحة وخمس ساعات إذا كان العمل ليلا. وقد حدد القانون الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة فيما يأتى:

(أ) أعمال المناجم والمحالج.

(ب) صناعة المواد الكيماوية والمواد القابلة للأنفجار والغازية.

(ج) صناعة المواد السامة أو المضرة بالصحة.

(د) شحن وتفريغ الحبوب والمواد الغذائية[١٢٢].

وعلى الرغم من القيود التى فرضت على النشاط النقابى الا أنه قد خطا خطوات هامة مع نهاية سنة ١٩٤٥ حيث كان الاتحاد الدولى لنقابات العمال قد دعا اتحادات العمال أن يرسلوا مندوبيهم إلى المؤتمر المزمع اقامته فى باريس وسافر من مصر وفدان يمثلان اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى، ومؤتمر نقابات القطر المصرى وامكن توحيد الوفدين فى وفد واحد حيث نوقشت مشاكل الاجور والبطالة وطرد القوات الاجنبية من وادى النيل وأثر الاستعمار البريطانى على تأخر الصناعة وتفاقم المشكلة الزراعية وتقييد الحريات واستطاع الوفد المصرى أن يحصل من المؤتمر على قرار يندد بالاستعمار فى مصر[١٢٣].

ومع الاقتراب من نهاية الحرب بدت مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة فقد أنشأت السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب تالعديد من المصانع التى تخدم أغراض الحرب ولما كانت على وشك الانتهاء منها فإن ألوفا من العمال الذين يعملوهن غفى هذه المصانع سوف يتعطلون عن العمل وسوف يترتب على ذلك العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة ولذا فقد اقترحت الحكومة المصرية شراء تلك المصانع وقبلت بريطانيا هذا العرض مع تحفظ واحد وهو أن يكون للسلطات البريطانية حق نقل بعض المصانع التى يقتضى نقلها الى الشرق الأقصى[١٢٤] (حيث كانت الحرب ما تزال مستمرة).

وبصرف النظر عن المبلغ الذى قدرته الحكومة البريطانية ثمنا لتلك المصانع فقد كان من اللائق أن تتنازل بريطانيا لمصر عن تلك المصانع بلا مقابل : وهل كل التضحيات التى قدمتها مصر لبريطانيا خلال الحرب لا تعد ثمنا باهظا لتلك المصانع الصغيرة؟

ولعل أخطر الاثار الناجمة من الحرب تلك الحركات التبشيرية والتى أخذت تندس وسط صفوف المصريين وفى المجتمعات الجماهيرية وخصوصا وسط المرضى فى المستشفيات ولقد أغفلت السلطات البريطانية أعينها عن تلك المهام الخطيرة فى الوقت الذى كانت السلطات البريطانية ترصد كل حركة فى المجتمع مما يجعلنا نعتقد بأن هذه الأنشطة كانت تدور فى إطار السياسة البريطانية.

ولعل هذا النوع من النشاط قد بدأ بصورة أكثر وضوحا داخل المدارس الأجنبية حتى كان يفرض على الطلاب حضور الندوات التى تعقد لهذا الغرض ومطالبة الطلاب بأعداد بعض البحوث عن موضوعات ذات صيغة تبشيرية مثل سماحة المسيحية وغير ذلك من الموضوعات(١٢٥).

ومما يلفت النظر انتشار الجماعات التبشيرية وتعدد مسمياتها وكلها تحمل أسماء ذات طابع مهنى مثل جماعة مساعدة الايتام، وجماعة أصدقاء المرضى وغير ذلك من المسميات ولقد نجحت تقارير البوليس السياسى فى رصد تحركات معظم تلك الجماعات وخصوصا علاقتهم بسفارات دول الحلفاء فى القاهرة حيث كان زعماء تلك الجماعات يترددون على سفارات فرنسا، وأمريكا وانجلترا وخصوصا فى غير أوقات العمل الرسمية(١٢٦) مما يزيدنا اعتقادا بأن هذا النوع من النشاط يعد جزءا من مهام سفراء دول الحلفاء فى القاهرة وفى الوقت الذى كان الوفد يتتبع الخصوم السياسيين ويزج بهم فى السجون بلا تحقيق أو مساءلة أغمضت الحكومة أعينها عن هذا النشاط الخبيث ومما يضاعف من مسئولية الحكومة لها كانت على بينة من كل تلك الحركات مما اضطر أحد أعضاء مجلس النواب الى التقدم بسؤال إلى وزير الداخلية حول ما تقوم به مستشفى هرمل بالتبشير بين المرضى من الفقراء المسلمين.

ولعهل أخطر ما فى الأمر أن الحكومة لم تكذب هذا الخبر وانما أعلن وزير الداخلية بأن الوزارة ستخطر إدارة المستشفى بضرورة هذا النوع من النشاط(١٢٧).

ويبدو أن طلبة الأزهر كانوا من أولى القوى التى قدرت خطورة الأمر ولذا فقد تقدم بعض الطلاب بعريضة إلى رئيس مجلس الوزراء يلفتون نظره إلى خطورة الدعايات التى تقوم بها بعض الجماعات وخصوصا وسط المدارس والمستشفيات وطالبت العريضة بفرض التعليم الدينى فى المدارس وخصوصا المدارس الأجنبية(١٢٨).

والملاحظ أن الحكومة لم تقدر خطورة الأمر حيث لم تتخذ أى نوع من الاجراءات منذ تلك الجماعات ومن الصعب الحصول على احصائية تحدد حجم الانجازات ضد قامت بها تلك الجماعات نظرا للطابع السرى الذى كان مفروضا على هذا النوع من النشاط ولذا فمن الصعب الحكم على النتائج التى حققتها تلك الجماعات.

إلا أن ما نستطيع أن نجزم به هو مسئولية الحكومة المصرية وتغافلها عن خطور الأمر وبلا أى مساءلة.

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا أن نطرح تساؤلا: ما هى العلاقة بين كل ما تقدم وحادث ٤ فبراير ونتائجه السياسة.

ولابد من تقرير حقيقة تاريخية: أن ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ من ارهاب الملك فاروق وكل من تسول له نفسه الخروج من دائرة النفود البريطانى لم يكن هدفا بريطانيا وإنما يعد وسيلة لاخضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا لخدمة الدول المتحالفة.

وبلا شك فقد نجحت السياسة البريطانية فى تحقيق أغراضها حيث خضع الاقتصاد المصرى لصالح الدول الحليفة.

أما من الناحية السياسية فإن تطبيق الاحكام العرفية فى مصر فى الوقت الذى لم تتمكن السلطات البريطانية من تطبيقه فى بريطانيا ذاتها يعد نجاحا باهرا من وجهة النظر البريطانية ، وأيضا من الناحية العسكرية حيث قدمت الامكانات المصرية لخدمة القوات المحاربة ومن هنا فقد عاشت مصر وكأنها دولة محاربة فى الدرجة الأولى.

ولا يمكن الفصل بين كل ما تقدم والمتغيرات الاجتماعية، وليس من قبيل المصادفة على سبيل المثال أن تقدم حكومة ٤ فبراير على إصدار العديد من التشريعات ذات الصيغة الاجتماعية مثل قانون النقابات، وتحديد ساعات العمل وغير ذلك من القوانين التى سبق الحديث عنها الا لكى نقلل من حجم الآثار التى تركها هذا الحادث وسط صفوف الشعب المصرى ولذا فإنه لا يمكن الفصل بين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأن تلك المظاهر الثلاثة تعد نتاجا مؤكدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢...

* * *

هوامش الفصل السابع

(١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٢ من لامبسون إلى الخارجية البريطانية ٨ نوفمبر ١٩٣٩.

(٢) الوفد المصرى ١٢ أغسطس ١٩٤١ ، عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة فى العصر الحديث ص٤٧.

(٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٢ من لامبسون إلى هاليفاكس ٨ نوفمبر ١٩٣٩.

(٤) مضابط مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السادس عشر جلسة ٨ سبتمبر ١٩٤١ من خطاب يوسف الجندى ص ٨٢٢، مضابط النواب جلسة ١٧ يولية ١٩٤٥ ملحق رقم ١٠٨ تحت عنوان : آثار الحرب فى حياتنا الاقتصادية ص ٣٢٠.

(٥) د. عبدالمنعم فوزى ، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى ص ١٧٦ ، ١٧٧.

(٦) الوفد المصرى ١٩٤١/٨/٢٣.

(٧) مضابط مجلس الشيوخ - دور انعقاد السادس عشر ١٩٤١/٩/٨ ص ٨٢٤ ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يوليو ١٩٤٢ ص ١١٣٥، الوفد المصرى ٣ مارس ١٩٤٢.

(٨) المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ ، من بيان عبد السلام فهمى جمعة وزير الزراعة.

(٩) مضبطة مجلس النواب الجلسة ١٩٣٨ سبتمبر ١٩٤٢ دور الانعقاد العادى الأول ص ١٧٠٥ - ١٧٠٨.

(١٠) الجلسة السادسة والأربعون - المصدر السابق ١٤، ١٥، ١٦ يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٥..

(١١) المصدر السابق نفسه من حديث النائب جلال حسين.

(١٢) المصدر السابق الجلسة السادسة والاربعون ٢١ يونية ص ١٩٤٣ ص ١٩٤٧ ، ١٩٤٨.

(١٣) د. جمال الدين محمد سعيد. التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى ص١٢٨.

(١٤) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص ٣٤.

(١٥) مضبطة مجلس النواب الجلسة السادسة والاربعون ٢١ يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٧.

(١٦) المصدر السابق للجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثانى ص ٢٦٤ المصرى أول فبراير ١٩٤٣.

(١٧) المصرى أول فبراير ١٩٤٣.

(١٨) مشروع قانون ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يولية ١٩٤٢ انظر ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة سنة ١٩٤٣ ص ٦١٧، ص ١٠٩.

(١٩) المصرى ٢٣ مايو ١٩٤٢ ، السياسة ٢٤ مايو ١٩٤٢.

(٢٠) د. محمد بهى الدين بركات ، صفحات من التاريخ ص ٤٥ دار الهلال ص ٦١.

(٢١) د. محمد بهى الدين بركات المرجع السابق ص ٤٦.

(٢٢) المصرى ٧ يناير ١٩٤٣ من بيان وزير التموين .

(٢٣) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ ـ دور الانعقاد الثانى ص ٢٦٤.

(٢٤) الاهرام ، المصرى ، السياسة ١١ فبراير ١٩٤٣ نص الامر العسكرى الصادر من الحاكم العام بخصوص الحد من استهلاك اللحوم.

(٢٥) الاهرام ، المصرى ٤ يونية ١٩٤٢ نص بيان الحاكم العكسرى العام بالاستيلاء على السكر.

(٢٦٥) الاهرام ، المصرى ٢١ فبراير ١٩٤٢.

(٢٧) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثانية ـ دور الانعقاد غير العادى ١٠ أكتوبر ١٩٤٥ ص٣٤.

(٢٨) مجلة روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٥، الرفاعى مصر المجاهدة فى العصر الحديث ص ٤٧.

(٢٩) مضبطة مجلس الشيوخ ـ الجلسة الحادية والاربعون ـ ٢ سبتمبر ١٩٤٢ ص ١٩٤٢.

(٣٠) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ ص ٢٦٤ (الاستجواب مقدم إلى وزير التموين من النائب أبو المجد محمد الناظر).

(٣١) المصدر السابق ص ٢٦٥ وما بعده.

(٣٢) نفس المصدر السابق من حديث وكيل وزارة التموين.

(٣٣) ملحق بمضبطة مجلس النواب ـ الجلسة السابعة، ٦ ، ١١ يناير ٩٤٣ ص ٢٠٤.

(٣٤) مجلة روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤٤ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٤٣.

(٣٥) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد التاسع عشر ـ ملحق رقم ٥٩ ص ١٦٨ ، ١٦٩ (مذكرة تفسيرية بالقانون).

(٣٦) المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٥٩ ص ٢٦٩ المصدر السابق.

(٣٧) مضبابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد التاسع عشر ، ملحق رقم ٥٩ ، ص ١٦٩.

(٣٨) روز اليوسف ١٦ مارس ١٩٤٥.

(٣٩) المصدر السابق ، روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤٤.

(٤٠) عبد الرحمن عزام، أول أمين عام للجامعة العربية اعداد وحيد الدالى ص١٤٨، الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام مؤسسة روز اليوسف القاهرة ١٩٨٢، ص ٢١٧.

(٤١) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ ـ دور الانعقاد التاسع عشر ـ ملحق رقم ٥٩ نص القانون ص ١٦٨.

(٤٢) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة ٤٨ – ١٤ يوليو ١٩٤٣ مجموعة دور الانعقاد الثانى ص ٢٣١٧، محمود حسين، الصراع الطبقى فى مصر ١٩٤٥–١٩٧٠ ص ٦٤ ، د. رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية ، ص ٤٨.

(٤٣) د. جمال الدين سعيد، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى ص١٣٠، ملحق اقتصادى بالاهرام عدد ١٣ مارس ١٩٤٥.

(٤٤) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثامنة والاربعون ١٤ يوليو ١٩٤٣ ـ دور الانعقاد الثانى ص ٢٣١٧.

(٤٥) د. عمر عبد العزيز ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر القاهرة ١٩٨٠ ص ٥١٤.

(٤٦) مضابط مجلس النواب الجلسة التاسعة ٢٠ يناير ١٩٤٣ ص٢٨٨ ، الجلسة الثامنة والاربعون ١٤ يولية ١٩٤٣ ص ٢٣١٧.

(٤٧) مصر الصناعية أبريل ١٩٤٣ ـ تقرير اتحاد الصناعات المصرية عن عام ١٩٤٢ ص٢٧.

(٤٨) جمال سعيد ، تطور مصر الاقتصادى منذ الكساد العالمى، ص ٩٤.

(٤٩) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ أغسطس ١٩٤٤ ، دور الانعقاد التاسع عشر ، ص ١١٠.

(٥٠) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ رقم ٣٩ دور الانعقاد التاسع عشر ، ٩ أغسطس ص١١٠.

(٥١) عاصم الدسوقى ، مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ص ١٨٨.

(٥٢) د. حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ٤٣٧ ، مطبعة الحلبى القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٣٨٨.

(٥٣) د. عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الطبقات فى مصر ١٨٣٧–١٩٥٢ ص ١١٠ بيروت ١٩٧٨.

(٥٤) المرجع السابق ص ١١٥.

(٥٥) حافظ عفيفى ، على هامش السياسة المصرية ص ١٦٥.

(٥٦) راشد البرادى، محمد حمزة عليس التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص ٢٨٢.

(٥٧) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ – ١٩٥٠ ص ٥١.

(٥٨) صحيفة المصرى ٣ مارس ١٩٤٢.

(٥٩) المصدر السابق ٢٥ فبراير ١٩٤٢.

(٦٠) مضابط مجلس النواب ـ الجلسة السابعة والاربعون ٣ يولية ص ١٩٨٥.

(٦١) أحمد طربين . الوحدة العربية ص ٢٢٨ ، ٢٢٩.

(٦٢) الاهرام ١٩٤٣/١١/١٣.

(٦٣) المصرى ٣ مارس ١٩٤٢.

(٦٤) السياسة ١٩٤٤/١٢/١٠.

(٦٥) الاهرام ١٩٤٤/١١/٩ (دراسة عن حجم العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا).

(٦٦) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة السابعة عشرة ١٦ مارس ١٩٤٣ ص ٨٦٥ (ملحق تحت عنوان التجارة الخارجية).

(٦٧) نفس المصدر السابق.

(٦٨) نفس المصدر السابق ص ٦٨٦٠.

(٦٩) مضبطة مجلس النواب ١٦ مارس ١٩٤٣ ملحق يحمل رقم ١٤ ـ الجلسة السابعة عشرة ص ٧١١٧، الاهرام ، السياسة ١٩٤٣/١١/٢٥.

(٧٠) تقرير لجنة المالية عن ميزانية ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد العادى ١٨ نوفمبر ١٩٤٣-٩ أغسطس ١٩٤٤ ص ٣٠١.

(٧١) مارسيل كولومب تطور مصر ١٩٢٤ ص ١١٨ ، مجلة روز اليوسف ١٢ يولية ١٩٤٤.

(٧٢) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ ـ دور الانعقاد التاسع عشر لسنة ١٩٤٢ ص ١٧١.

(٧٣) ملحق رقم ١ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة ١٦ مارس ١٩٤٣ وحتى ٩ أغسطس ١٩٤٤، عريضة تحمل رقم ٢٣٢٣ ص ٢٩٥.

(٧٤) مجموعة ملاحق مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ وحتى أغسطس ١٩٤٣. عريضة تحمل رقم ٢٣٢٣ ص ٢٩٥.

(٧٥) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة السادسة والاربعون ٢٨ يونية ١٩٤٤ ص ١٩٥٤ الكتلة أول فبراير ١٩٤٤.

(٧٦) المصدر السابق ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد الثانى ـ الجلسة الثامنة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣ ص ٣٥٥.

(٧٧) المصدر السابق ص ٢٥٨.

(٧٨) مضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الخامسة ٢٧ ابريل ـ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ من بيان وزير المالية مكرم عبيد ص ١٠٠.

(٧٩) د. عبد العظيم رمضان، الصراع بين الطبقات فى مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢ ص ١٠٧ بيروت ١٩٧٨.

(٨٠) المرجع السابق ص١٨٠.

(٨١) ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الثانية والثلاثين ١٣ مارس ١٩٤٠ ص ١٠٠٧.

(٨٢) ملحق بمضبطة مجلس النواب ـ الجلسة الثانية والثلاثين ١٣ مارس ١٩٤٠ ص ١٠٠٧.

(٨٣) المصدر السابق الجلسة الثامنة عشرة ٣ مارس ١٩٤١ ص ٤٧٦ مقدم السؤال النائب مصطفى العسال.

(٨٤) السياسة، الكتلة، ٢٨ فبراير ١٩٤٣.

(٨٥) د. محمد بهى الدين بركات. صفحات من التاريخ ص ٤٠ دار الهلال سنة ١٩٦١.

(٨٦) المرجع السابق ص ٤٠، ٤١.

(٨٧) جريدة السياسة ١٩٤٤/٥/٥.

(٨٨) ملحق رقم ٢ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة مارس ١٩٤٣، ص ٩٣٩، المصرى ٢٠ مارس ١٩٤٣.

(٨٩) المصدر السابق ص ٩٤٠.

(٩٠) مجلة الصحة العامة اعداد وزارة الصحة المصرية لعام ١٩٤٢، ١٩٤٣ ص ١١٣، السياسة، ١٩٤٤/١٢/١٦.

(٩١) عبد الرحمن الرافعي - في أعقاب الثورة المصرية ج٢ ص ١١٢.

(٩٢) مجلة الصحة العامة مصدر سبق ذكره ص ١٤، الرافعي المرجع السابق ص ١١٣ السياسة ١٩٤٤/١٢/١٦

(٩٣) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثامنة والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٨٥.

(٩٤) الأهرام ١٨ نوفمبر ١٩٤٢.

(٩٥) السياسة ١٩٤٣/٣/٢٣.

(٩٦) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثلاثون ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٣٨٠.

(٩٧) المصدر السابق.

(٩٨) قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب جلسة ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٣٨١، الأهرام أول سبتمبر ١٩٤٢.

(٩٩) المذكرة الإيضاحية للقانون السابق ملحق بمضبطة مجلس النواب - المصدر السابق ص ١٤٢٦.

(١٠٠) من كلمة النائب أحمد الحضرى معترضا على الاقتراح (مضبطة مجلس النواب الجلسة الثلاثون - ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٠٦.

(١٠١) المصدر السابق من كلمة النائب عبده البرتقالي.

(١٠٢) دراسة عن المرأة المصرية والحرب وأعدتها مجلة «كورونيت» ونشرتها روز اليوسف ١٢ يولية ١٩٤٤.

(١٠٣) روزاليوسف ١٩ يولية ١٩٤٤.

(١٠٤) المصدر السابق ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤، السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤.

(١٠٥) المصرى، أول مارس ١٩٤٤، السياسة، ٢٣ فبراير ١٩٤٤، روز اليوسف، ٢٤ فبراير ١٩٤٤.

(١٠٦) روزاليوسف ٣٠مارس ١٩٤٤.

(١٠٧) روزاليورسف ٢٤ فبراير ١٩٤٢.

(١٠٨) المصدر السابق ١٥ يونية ١٩٤٤.

(١٠٩) الأهرام. المصرى، السياسة ١٣ ابريل ١٩٤٢ (أمر عسكرى رقم ٣٤٧).

(١١٠) مضبطة مجلس النواب. الجلسة السابعة عشرة. دور الانعقاد العادى الأول. ٢٩ من يونية ١٩٤٢ ص ٦١٧. ٦١٨.

(١١١) نص خطابى مدير الغربية والفيوم إلى وزير الشئون الاجتماعية ملحق بمضبطة النواب الجلسة السابعة عشرة ٢٩ يونية ١٩٤٣ ص ٨٥٠.

(١١٢) مضبطة مجلس النواب. الجلسة السابعة عشرة ٢٩ يونية ١٩٤٢ ص ٦١٨.

(١١٣) المصدر السابق ص ٦١٧.

(١١٤) المصدر السابق ص ٦١٧.

(١١٥) المصرى، الأهرام ٦ مارس ١٩٤٢.

(١١٦) نص القانون بمضبطة مجلس النواب - الجلسة السادسة والعشرون - مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ٣، ٤، ٥ أغسطس ٩٤٢ ص ١١٠٢ - ١١٠٥.

(١١٧) الأهرام، المصرى ١٩٤٢/٩/٦، الأهرام ١٩٤٢/١٠/١٣، فؤاد سراج الدين، لماذا الحزب الجديد ص ٥٨.

(١١٨) القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة السادسة والعشرون ٣، ٤، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٢٠٢.

(١١٩) مضابط مجلس النواب - الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يولية ١٩٤٢ ص ١١٤٥، الجلسة ٢٦ ص ١٢٠٦ - ١٢١٥.

(١٢٠) المصدر السابق.

(١٢١) د. رؤوف عباس - الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ١٦٦.

(١٢٢) نص قانون تحديد ساعات العمل، ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الثلاثون ٧ أغسطس ص ١٣٧٢، ١٣٧٣.

(١٢٣) شهدى عطية الشافعى - الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٢ ص ٢٢٥.

(١٢٤) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٩.

(١٢٥) تقارير البوليس السياسى، محفظة ٤٣ ملف ١ - ١٣ وثيقة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٤٣/٣/١٨.

(١٢٦) المصدر السابق وثيقة ١٣٣ بتاريخ ١٩٤٣/٦/١٥.

(١٢٧) مضبطة مجلس النواب الجلسة الثالية والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٢ - قدم السؤال النائب عبدالحميد الرمالى - ص ١٤٨٧.

(١٢٨) تقارير البوليس السياسى (مصدر سبق ذكره) وثيقة ١١٥ (سرى).

الفصل الثامن

- العلاقات المصرية البريطانية فى ظل المتغيرات الجديدة.
- مصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .
- سياسة بريطانيا العربية .

مصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ :

اذا كانت معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت شكلا محددا للعلاقات المصرية البريطانية فان قيام الحرب العالمية الثانية يعد من وجهة النظر البريطانية ـ مبررا معقولا للخروج على تلك المعاهدة بحجة " داعى الحرب " وبكل المقاييس فان ما حدث فى ٤ فبراير يعد انتهاكا قانونيا لنصوص المعاهدة وتدخلا فى عمل يعد من أخص شئون السيادة المصرية التى قررتها المعاهدة (١) .

والغريب فى الأمر أن حكومة ٤ فبراير ظلت تسوق العديد من المبررات ليس دفاعا عن سياستها فقط وأنما للدفاع أيضا عن سياسة بريطانيا بحجة «تأمين الديمقراطية» (٢) وتناست الحكومة ان الاحتلال البريطانى لمصر منذ ١٨٨٢ كان انتهاكا صارخا لمبدأ الديمقراطية وأى وعود سوف تقدمها بريطانيا تعد من باب السراب الذى لا وجود له ، وتمكنت السياسة البريطانية من أن تطبق على مقدرات الشعب المصرى وتوجه الاقتصاد المصرى ليخدم أهداف الحرب مما دعا اقتصاديا بارزا كالدكتور عبد الجليل العمرى أن يقول فى وصف الحالة : لقد كان الاقتصاد المصرى كبقرة ترعى فى أرض مصر ولكن ضروعها كانت تحلب خارجها(٣) . وهذا ما يضاعف من اعتقادى بأن ما حدث فى ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا وأنما كان وسيلة لاخضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا بهدف خدمة الحلفاء.

ولعل السياسة البريطانية كانت تدرك جيدا ما اصاب الوفد من جراء ٤ فبراير ولذا فقد حرصت على أن تعمق هذا المفهوم لدى الجماهير الوفدية

الكاسحة ، وليس من قبيل المصادفة أن ينعم على السفير البريطانى بلقب «لورد» عقب ٤ فبراير وأن يذهب النحاس باشا مهنئا حيث استعرض مع السفير قوات من الجيش البريطانى فى ميدان الاسماعيلية(٤) .

ويبدو أن النحاس قد أراد أن يناور مناورة سياسية للفت نظر الرأى العام حيث تحدث شفهيا مع السفير البريطانى حول اشراك مصر فى مفاوضات الصلح ، على الرغم من أن مصير الحرب لم يكن قد تقرر بعد إلا أن الحكومة البريطانية لم تجد ما يحول دون اشراك مصر فى جميع المفاوضات التى تمس مصالحها بالاضافة الى أنها لن تتدخل أثناء هذه المفاوضات فى مناقشة أى شىء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية(٥) .

ووفقا للمعنى السابق فأن الحكومة البريطانية ستبذل كل معاونتها ليتحقق لمصر أن تمثل على قدم المساواة فى كل مراحل مفاوضات الصلح التى تمس مصالح مصر مباشرة فالقيد ينصب على مصالح مصر المباشرة أى أنه فيما عدا مصالح مصر المباشرة لا تسعى بريطانيا حيث لا يكون هناك مبرر لكى يكون لمصر مكان فى هذا المؤتمر، ووفقا لهذا النص فانه من المفترض ضمنيا أن يتعرض المؤتمر لمصالح مصر غير المباشرة من غير أن تكون مصر موجودة، وأكبر مثل على هذا هو قضية السودان ، فوفقا للمبدأ السابق فأن السودان يعتبر قضية مصرية غير مباشرة ولذا ستكون بريطانيا طرفا عن مصر فى تلك القضية وهو ما يتعارض تماما مع حق مصر السياسى فى السودان .

أما القول : بأن حكومة جلالة الملك لن تدخل فى أثناء هذه المفاوضات فى مناقشة أى شىء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية . فان هذا النص لا يتفق ومصالح مصر الوطنية لأن مصر إما أن تكون وصلت الى أن تمثل فى المؤتمر وهى بذلك موجودة باعتبارها عضوا فيه وهذا يمكنها من التحدث عن نفسها وإبداء آرائها والدفاع عن مصالحها . وإما أن تكون فشلت المساعى لاشراك مصر فى المؤتمر وهنا يكون النص غاية فى الخطورة لأن معناه أن بريطانيا تستبيح لنفسها أن تتحدث عن مصر وأن تتفاوض عن مصالحها المباشرة ، ومصر تقبل ذلك وتكتفى بمجرد أخذ رأيها خارج المؤتمر

الامر الذى دعا أحد أعضاء مجلس الشيوخ البارزين إلى القول : أن كان للحماية الخارجية معنى ، فحدثونى ، ما هو هذا المعنى اذا لم يكن أن دولة تتحدث عن اخرى وتقضى فى مصالحها[٦] .

ومزيدا من احراج الحكومة فقد أجمعت المعارضة على أن مطالب مصر واضحة لا غموض فيها ولا تحتاج الى مؤتمرات لحلها وهى : الجلاء عن مصر والسودان وبذلك نكون قد قطعنا خطوات كبيرة لتحقيق مصالح مصر[٧] .

وعلى الرغم من أن مصر كانت تتطلع الى اليوم الذى تتحرر فيه من قيود التبعية البريطانية الا أن حكومة الوفد قد سعت لاستقدام بعض الخبراء الانجليز فى مجال الاقتصاد مما كان سببا فى تفاقم حالة القلق لدى المصريين خصوصا وأن مصر فى تلك الفترة كان لديها المجلس الاقتصادى الاعلى وهو هيئة رسمية تضم مجموعة من الخبراء الممتازين فى المسائل المالية والاقتصادية ولدى مصر أيضا اللجنة المالية بوزارة المالية ، واللجنة المالية فى مجلس النواب ومثلها فى مجلس الشيوخ ولدى مصر أيضا طبقة عظيمة من رجال المال والأعمال الذين يتولون فعلا مشروعات ومؤسسات مالية واقتصادية فهذه الهيئات وكل تلك المؤسسات سواء كانت رسمية ام غير رسمية لا يوجد فيها من يصلح بأن تسترشد به الحكومة؟[٨] .

وهذا ما يدعونا الى القول بأن ادخال خبراء انجليز بحجة اصلاح الخلل فى الاقتصاد المصرى يعد سياسة بريطانية قصد بها تطويع للاقتصاد المصرى وتوجيهه بما يحقق المصالح البريطانية حيث تشير مذكرات رئيس البوليس السياسى الى تعدد المطالب البريطانية وتنوعها فى كل مرافق الحياة المصرية وكانت كل الطلبات تجمع فى مكتب رئيس الحكومة حيث يصدر أوامره الى كل الهيئات موضع الاهتمام البريطانى وفي كثير من الأحيان كانت تصدر الأوامر من النحاس باشا تليفونيا حتى لا يقع فى حرج اذا ما بعث بالمذكرة البريطانية[٩] .

وعلى الرغم من التحالف القائم بين بريطانيا وأمريكا وحصول الاخيرة على قدر من الامتيازات التى تتمتع بها بريطانيا داخل الاراضى المصرية ألا أن

السفير الامريكى (كيرك) قد طلب من ايدن وبطريقة ودية محاولة كسب ود الملك فاروق وترضية خاطره بسبب ما لحقه من جراء ٤ فبراير واضاف السفير الامريكى بأن المعاملة الخشنة التى أختص بها الدبلوماسيون البريطانيون الخديو عباس حلمى لم تسفر إلا عن تحويله إلى كاره لكل ما هو بريطانى ، وعلى حد تعبير السفير الامريكى : ان الصراع الدائر بين بريطانيا والملك فاروق يجعلنا نسير على الحبال بصورة خيالية(١٠) .

ولعل الحكومة البريطانية فى محاولة منها للوقيعة بين الشعب المصرى والملك فاروق فقد أشادت من خلال البيانات التى صدرت بصفة رسمية من الخارجية البريطانية بالروح المعنوية العالية ورباطة الجأش التى يبديها المصريون وخصوصا فى الاوقات العصيبة(١١). وفى الوقت نفسه فقد شككت فى نوايا القصر على اعتبار أنه يأخذ موقفا مناهضا للشعب المصرى من خلال تأييده الواضح للمحور(١٢) .

وأخذت الصحافة البريطانية تشيد بأهمية الدور المصرى حيث كتبت «التايمز ٢٠ أغسطس ١٩٤٢» تقول : أن كثيرا من الناس لايدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية فقد وضعت موانئ البلاد ومطاراتها وطرقها وكل مرافقها تحت تصرف الجيوش المتحالفة ، وقال المستر تشرشل حين مر بالقاهرة فى رحلته الاخيرة : أن مصر ولو أنها كانت لا تزال بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا أن يقال أنها لم تقم بدور مهم ومشرف لا فى دفاعها عن نفسها فحسب بل فى الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقدما عظيما نحو نهايته(١٣) .

وبالرغم من كل التصريحات التى أطلقها الساسة الانجليز والتى تشيد بموقف مصر وشجاعة حكومتها الا أن بريطانيا لم تقدم حلا مرضيا للقضية الوطنية التى بددتها أحداث الحرب وعلى الرغم من كل ذلك فلم تفقد الحكومة المصرية الوسيلة التقليدية فى الاشادة بمبدأ الديمقراطية التى تحارب من أجلها الدول المتحالفة ضد الفاشية والنازية(١٤) .

ولعل ماتعرضت له مصر منذ سنة ١٨٨٢ ما يقف دليلا على عدم صدق بريطانيا بصرف النظر عن مبدأ الديمقراطية. ومبالغة من الحكومة المصرية فى التعبير عن نواياها تجاه بريطانيا فقد زج بالعديد من المصريين فى غياهب السجون وبلا أى محاكمة ولعل هذا فى حد ذاته يعد تناقضا صريحا لفكرة الديمقراطية وعملا بمبدأ الديكتاتورية ولذا فأن كل التصريحات التى أطلقتها الدوائر البريطانية كانت من باب ترضية خاطر المصريين ويبدو فيما أعلنه المستر تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا) ما يؤكد وجهة نظرنا حيث أعلن : أننا مسئولون طيلة الحرب عن المحافظة على العلاقات الطيبة مع الدولة المصرية التى وقيناها شر اعتداء القوات الايطالية والألمانية[١٥] .

وهذا التصريح يتناقض بشكل واضح مع ما سبق أن أعلنه تشرشل مرارا وهو يثنى على موقف مصر أيام العلمين ، ذلك الموقف الرائع الذى لولاه لتغير مصير الحرب. وتبدو تلك المغالطات فى بيان تشرشل لأن لتلك الحرب التى كانت تخوضها انجلترا فى الصحراء الغربية لم تكن من أجل مصر بدليل بيانات الشكر التى بعث بها عدد كبير من الساسة الانجليز والتى تشيد برباطة جأش المصريين، فليس من المعقول أن يتولى رجل الدفاع عن بيتك ثم يشكرك لأنك أمنت له مؤخرته ولو أنه كان يدافع عنك لما رضى بأقل من وقوفك الى جانبه. ولكن كان يدافع عن نفسه وهو فى بيتك وكان من واجبه أن يشكرك لانك أمنت ظهره[١٦] . فانجلترا لم تكن تدافع عن مصر وإنما كانت تدافع عن امبراطوريتها، ومصر تستحق الشكر لأنها جعلت هذا الدفاع ممكننا بتركها أرضها وكافة مواصلاتها وتقديمها قوت يومها الى قوات الحلفاء ولم يكن هذا ممكنا إلا اذا كانت هناك حكومة مصرية تتخذها بريطانيا وسيلة لتحقيق كل أغراضها ولذا فان ما حدث فى ٤ فبراير ليس أمرا عاديا وإنما كان استراتيجية بريطانية واضحة المعالم والاهداف .

ويعلق الدكتور أحمد ماهر على البيان السابق للمستر تشرشل قائلا : اننى لا أجد مسوغا لأن يمتن على مصر لوقايتها من اعتداء المحور لأن المعاهدة المصرية البريطانية تحتم أن تشترك معنا بريطانيا فى صد الهجوم الذى يشن علينا. أما

فى هذه الحالة التى لم نكن طرفا فيها فلم تكن مصر إلا ميدان حرب بين بريطانيا والمحور(١٧) .

وقد علق أحد زعماء الاحزاب السياسية المعارضة بقوله : إن تصريح المستر تشرشل مسألة معروفة فى السياسة البريطانية التى كثيرا ما تلجأ الى هذه الوسيلة لاغراض سياسية ترمى إليها(١٨).

ولعل الغرض من اعلان تشرشل ان يقلل من المطالب السياسية التى تطمح اليها مصر مقابل وقوفها بجانب الحلفاء .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا القول : لقد كان التدخل البريطانى السافر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ فرصة لكى تحقق بريطانيا كل أغراضها بما يؤدى الى استقرار الاوضاع المصرية بهدف تطويع الاقتصاد المصرى لخدمة الحلفاء . وقد نجح لامبسون فى تحقيق كل الأغراض أعظم نجاح كما أن ما حدث فى ٤ فبراير قد أتاح للنحاس الفرصة لكى يحد من سطوة القصر وهيبته وهذا مما ضاعف من حدة الصراع القائم بين القوتين ، ولا يتورع النحاس من ان يقدم نقدا مريرا للملك طالبا منه موقفه تجاه الحلفاء . وأضاف النحاس أنه مصمم مادام رئيسا للوزراء على أن تكون مصر قاعدة آمنة مستقرة حتى يتمكن الحلفاء من تحقيق النصر مما أثار هذا الحماس سخرية الملك فاروق ، الذى اعلن أن بريطانيا لن تقف دائما الى جانب النحاس فلقد خذلته سنة ١٩٣٧ . وبما أن حديث فاروق كان يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة فلقد أجاب النحاس : بأنه لا يعبأ بما يفعله البريطانيون سواء أيدوه أم خذلوه وانه يلتزم فقط بالمعاهدة وأن مهمته بسيطة للغاية وهى الحفاظ على الديمقراطية . وهنا يثور الملك متهما النحاس صراحة بأنه يتخذ من الديمقراطية وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية للغاية(١٩).

ويبدو أن الانتصارات التى أحرزها الحلفاء وعلى كل جبهات الحرب كانت سببا كافيا لكى يحاول فاروق إظهار قدر من التعاطف مع قضية الحلفاء ولعل أحمد حسنين «رئيس الديوان» قد لعب دورا هاما فى اقناع الملك بوجهة النظر تلك حتى يبدو أمام بريطانيا ، كأنه بديل معقول عن الوفد(٢٠) .

ولعل القصر قد قطع شوطا كبيرا فى اقناع بريطانيا بالعدول عن سياستها التى تهدف الى مناصرة الوفد الى أقصى حد ممكن ، وبالرغم من أن الوفد قد استنفد كل امكانياته منذ ٤ فبراير الا أن الحكومة البريطانية اعتقادا منها بأن الوفد قد جيىء به لاداء مهمة محددة فلابد من استثمار فترة حكمه الى أقصى حد ممكن.

وتشير الوثائق الامريكية الى أن بريطانيا قد نجحت الى حد كبير فى استثمار حكومة ٤ فبراير سواء فى الاوضاع السياسية أو الاقتصادية ويشير نفس المصدر الى أن شعورا وطنيا قويا يسود البلاد وقد يجد له متنفسا بشكل او آخر قبل مرور وقت طويل على اعتبار أن الحكومة الحالية غير قادرة على التوفيق بكفاءة بين المطالب البريطانية والقلاقل الداخلية التى تسود البلاد[٢١] .

ولعل حكومة ٤ فبراير قد أدركت ألاعيب السياسة البريطانية وخصوصا بعد انتصارات العلمين ونزول القوات الامريكية فى شمال أفريقيا حيث ساد الاعتقاد بأن خط الحرب قد ابتعد عن مصر الى غير رجعة مما دفع النحاس الى أن يصرح بمطالب مصر القومية مؤكدا على ضرورة الاستقلال وبذل أعظم اهتمام لحماية المصالح الوطنية الا أنه قد اعترف بأن انجلترا لم تقتصر فى أى وقت من الاوقات مهما كان عصيبا فى مراعاة أقصى احترام لاستقلال مصر وحمايتها[٢٢] .

والملاحظ على تصريح النحاس أنه أراد أن يقطع على المعارضة ما تدعيه لنفسها من الزعامة الوطنية ولعله كان يهدف أيضا الى أن يذكر بريطانيا بأن الوفد مايزل القوة السياسية القادرة عن التأثير فى المجتمع المصرى .

وفى الوقت نفسه فان اعلانه عن الاستقلال لم يكن واضحا بل اتسم بالمزايدة حيث اعترف بأن بريطانيا قد احترمت استقلال مصر وبذلت أعظم اهتمام لحمايتها ، ولو كان النحاس صادق النية لتقدم رسميا بطلب الجلاء ولذا فاننا نعتقد أن ما أعلنه النحاس لم يكن الا من باب تهدئه المشاعر الملتهبة وقطع الطريق على أحزاب المعارضة والتى نجحت فى استثمار حادث ٤ فبراير أعظم نجاح .

وعلى ما يبدو فان الحكومة البريطانية قد أخذت من الحرب العالمية الثانية فرصة لمزيد من السيطرة على مصر وبدا واضحا أهمية الدور الذى لعبته مصر من خلال الصراع العالمى سواء سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا فلم يكن من المعقول أن تقبل بريطانيا الخروج من مصر طواعية ولعل أحدى الصحف البريطانية أدركت هذا المعنى قائلة :أن المهمة الشاقة التى تواجه بريطانيا حاليا هى صيانة المصالح الجوهرية التى أخذتها أمانة فى عنقها لحساب الامبراطورية البريطانية غير أن الاحوال قد تبدلت تبدلا تاما ولذا فان العودة الى النظام الذى كان قائما قبل الحرب هو أضمن الطرق(٢٣).

وبالرغم من تعدد العوامل الموضعية التى أوصلت مصر الى هذه الدرجة من التردى الا أن حادث ٤ فبراير وما ترتب عليه من أحداث يعد الاساس الذى تفجرت منه قضية الصراع والذى حمل بعدا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقد يبدو موقف الوفد غريبا بعض الشىء حيث اتسم موقفه بالسلبية الا أن هذا الموقف يتطابق الى حد كبير مع الظروف الموضوعية والتى أتت بالوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ويتطابق أيضا مع التكوين الاجتماعى والسياسى للوفد فبعد أن كان قائما على أساس الطبقة الوسطى بدأ كبار الملاك وأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة يحكمون قبضتهم على سياسته وبلاشك فان اول ماتهتم به تلك الطبقة هو حماية مصالحها ولذا فقد اتسمت سياسة الوفد طوال وجوده فى الحكم عقب ٤ فبراير بنوع من المهادنة ، أما طبقة العمال والفلاحين والطبقة الوسطى فلم يكن فى استطاعتها أن توجه سياسة الوفد العامة ، ولعل السبب فى هذا هو ما أصاب تلك الطبقات من انقسامات وماترتب على ذلك من اختلافات بسبب تباين وجهات النظر حول ما حدث فى ٤ فبراير وما ترتب على ذلك من أنقسام الوفد وخروج مكرم عبيد .

وليس فى موقف الوفد مع كل هذه التناقضات غرابة فهو لم يكن حزبا عقائديا صلبا كما ينبغى أن تكون الاحزاب بل سادت فى أوساطه روح الإنتهازية التى أفقدته مع ظروف الحكم فى ٤ فبراير رصيدا كبيرا من التأييد الشعبى

وجعلته متخلفا عن جماهير الشعب المصرى لعجزه عن فهم المضمون الاجتماعى بمعناه الحقيقى(٢٤) .

ومن العوامل الموضوعية التى ضاعفت من شعبية الوفد فى البداية أنه تأسس فى ظل الصراع الدائر ضد الاحتلال مما أكسبه قدرا هائلا من الشعبية إلا أن معاهدة ١٩٣٦ وما ترتب عليها من سياسة المهادنة ومحاولة الوصول الى الحكم بكل الوسائل بما فى ذلك الاستعانة بالمحتل لتحقيق هذا الغرض من أهم العوامل التى أدت الى انصراف الجماهير عن تلك المؤسسة السياسية الوطنية .

وما أن أقيل الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حتى عاد الى موقعه التقليدى وهو معارضه السياسة الانجليزية مما أفقده القدرة على التأثير فى المجتمع ولا تتورع أحدى الصحف الوفدية فتزعم أن "الآن" هو وقت المطالبة بتحقيق الامانى الوطنية ، وتضيف نفس الصحيفة اذا كانت بريطانيا قد شغلت فى الماضى بمسائل الحرب شغلا حال دون أن توجه اهتمامها الى المسائل المعلقة بينها وبين مصر فان اهتمامها بمسائل السلم كمسائل بولونيا ويوغسلافيا وغيرهما يجعلنا نعتقد أن فى إمكانها ان تجد الوقت الكافى للنظر فى مطالبنا وفى أمانينا القومية(٢٥) .

والسؤال الذى يفرض نفسه : هل لم تكن بريطانيا تهتم بمسائل مثل بولونيا ويوغسلافيا وغيرهما من فبراير ١٩٤٢ وحتى اقالة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ . ولذا فاننا نعجب لمواقف الوفد حينما يكون خارج الحكم وترك هذه الغيرة فى أكفان النسيان حينما يكون داخل الحكم .

وتبدو تلك الملاحظة ليس على الوفد فقط وأنما على غيره من الأحزاب التى تولت الحكم ، حيث تتسابق الى التسبيح بحمد الاحتلال والتقرب اليه أما التى خارج نطاق الحكم فدورها التقليدى هو المزايدة وشن الحملات ضد الاحتلال . ولعل فى حديث الدكتور أحمد ماهر مايقوم دليلا على هذا الاعتقاد فلقد نشرت كل الصحف بيانا خطيرا لرئيس الحكومة حول العلاقات المصرية البريطانية قال فيه : أننى أصرح بانه اذا ما ترك الامر لنا فإننا لن نختار حليفا

أو صديقا إلا انجلترا ، أقر ذلك لان مصالحنا الحقيقية تتفق تماما مع ما تتطلبه انجلترا من مصر وهو حماية قناة السويس وطريقها الى الشرق ، وهذا هو كل ما تريده مصر ، ولذلك لا أجد غضاضة فى أن أقول أن سياستنا قائمة على التمسك بصداقة انجلترا والاعتماد عليها[٢٦] .

ومن المؤكد أن هذا التحول الغريب فى سياسة الدكتور ماهر يعد تناقضا واضحا فى بديهات السياسة عدها بعض أعضاء مجلس النواب تراجعا واضحا فى سياسة الدكتور ماهر لان مصر قدمت كل ما فى استطاعتها وعلى بريطانيا أن تثبت حسن نواياها ، وأن رئيس الحكومة أحمد ماهر طالما اعترض على مسلك انجلترا فى مصر فما هو المقابل الذى اضطر رئيس الحكومة الى العدول عن رأيه السابق[٢٧] .

وجريا على سياسة المزايدة فقد تقدم الوفد بمذكرة للسفير البريطانى (٨ يولية ١٩٤٥) على غرار المذكرة التى قدمها الوفد (١٩٤٠) وهى تتناول المسائل القائمة بين انجلترا ومصر وأهمها مستقبل السودان وطلب الجلاء العسكرى عن مصر[٢٨].

ولعل انتهاء الحرب العالمية الثانية قد ضاعف من ثقل التبعة الملقاة على كاهل الحكومة المصرية وخصوصا بعد أن ابتعدت المخاطر عن مصر والتى كانت تعتبرها بريطانيا ذريعة تحول دون الحديث عن أى مطالب وطنية . ووفقا لأهمية تلك القضية فقد تقدم أعضاء مجلس النواب المصرى الى رئيس الوزراء بخصوص موقف الحكومة ازاء تعديل معاهدة ١٩٣٦ وعن الخطوات التى اتخذتها فى هذا السبيل[٢٩]. ويعد تصريح محمود فهمى النقراش فى هذا الصدد أول تصريح من مسئول رسمى يلخص مطالب مصر القومية حيث أعلن ان لم يعد هناك أى سبب يحول دون جلاء القوات الاجنبية عن مصر ، وأن وحدة وادى النيل بمصره وسودانه تتفق وصميم رغبات أبناء الوادى جميعا[٣٠] .

وبالرغم من أهمية هذا التصريح الا أنه لم تواكبه أية خطوة عملية لتحقيق هذا الغرض مما حدا ببعض أعضاء مجلس النواب الى اتهام الحكومة صراحة

بالتقصير لأنها لم تفاتح بريطانيا فى أمر تعديل المعاهدة وتساءل أحد النواب : هل قام الجانب البريطانى بتنفيذ ما قيدته به المعاهدة من قيود ضئيلة الى جانب المكسب الضخم الذى حصل عليه ؟ لم نر الى الآن رئيسا واحدا من رؤساء الحكومات جابه الرأى العام بأمر تتدخل الإنجليز فى شئوننا الداخلية واذا أردتم أمثلة على هذا التدخل فلعل ابرزها جميعا هو ذلك الحادث الذى روع البلاد يوم أن ذهبت الدبابات الانجليزية الى أعز مكان عند المصريين كى تقدم انذارا غاشما[٣١].

ولعل طرح قضية العلاقات المصرية البريطانية للمناقشة أمام البرلمان المصرى قد فجرت قدرا كبيرا من الغضب داخل نفوس الأعضاء ويبدو أنها كانت فرصة للنيل من معاهدة ١٩٣٦ على اعتبار أن المتحمسين لها قد اعتقدوا أنها ستحول دون تدخل بريطانيا فى الشئون المصرية[٣٢].

لقد أكد الواقع العملى عكس هذا المفهوم حيث تدخلت السلطات البريطانية فى سن العديد من التشريعات التى تتعلق بالجيش والاقتصاد وتعيين الوزراء أو اقالتهم ولعل أهم التشريعات التى تدخلت فيها السياسة البريطانية حينما تدخل السفير البريطانى لكى يمنع صدور قانون محاكمة الوزراء وهو الذى حال أيضا دون صدور قانون التجنيد الإجباري وهو الذى لم يوافق على قانون إجبار الشركات على استعمال اللغة العربية[٣٣] .

وعلى الرغم من تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بشكل لافت إلا أن بريطانيا ألزمت مصر بالإنضمام الى ماعرف باتفاقية التعمير والتى بمقتضاها تساهم مصر بنسبة ١٪ من دخلها القومى للمساهمة فى اعادة تعمير الدول التى دمرها الحرب[٣٤].

وبالرغم من التضحيات التى قدمها الشعب المصرى طوال سنوات الحرب الا أن السياسة البريطانية أخذت تسوف وتماطل فيما يتعلق بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ولم يمض وقت طويل حتى أدركت الجماهير المصرية أن حكومة النقراشى تسوف وانتشرت بين الناس عبارة «سياسة الصمت» التى التزمت بها

الحكومة ولما تحرك النقراشى لم يجد قولا يردده الا أنه ينتظر «الوقت المناسب» فأطلقت عليه الجماهير والصحف «رجل الوقت المناسب»(٣٥) وزادت لهجة المطالبة وأنتشر السخط وبدأت المظاهرات الشعبية تملأ الشوارع وترددت هتافات عدائية ضد الاحتلال والحكومة معا مما ضاعف من احراج الحكومة ودفعها الى التحرك ضمن حدود غير مجدية حيث أرسلت الى الحكومة البريطانية مذكرة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ذكرت فيها أن انتصار الحلفاء فى الحرب يجعل الكثير من أحكام معاهدة ١٩٣٦ لا مبرر لها ثم ذكرت أن وجود القوات الاجنبية فى مصر يحرج الكرامة الوطنية ولا يستطيع الشعب المصرى الا أن يفسره بانه دليل محسوس على الريبة ، وأن الحكومة البريطانية ذاتها لا تجد مبررا لها ثم طالبت المذكرة فى نهايتها بتحديد موعد قريب لكى يذهب وفد مصرى الى لندن للمفاوضة فى لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦(٣٦)يملقد تلكأت بريطانيا فى الرد إلا أنها فى ٢ يناير ١٩٤٦ بعثت الى النقراشى بمذكرة أشارت الى ان المبادىء الاساسية التى قامت عليها المعاهدة البريطانية المصرية سلبية فى جوهرها وأن سياسة حكومة جلالة الملك أن تدعم بروح الصراحة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الامم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب ... وأضاف الرد البريطانى : أن الحكومة البريطانية لديها الاستعداد لاعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة(٣٧).

وعلى أثر اذاعة مذكرة الحكومة البريطانية تبين للرأى العام مبلغ سوء نية الانجليز نحو مصر واصرارهم على ابقاء معاهدة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين ، وكأن انتهاء الحرب العالمية الثانية والتضحيات الباهظة التى قدمها الشعب المصرى ، واعلان ميثاق الاطلنطى ، والحريات الاربع والمبادىء الحديثة التى قررها ميثاق الامم المتحدة كل ذلك لم يغير من سياسة الانجليز الاستعمارية حيال مصر وهنا تدخل الحركة الوطنية دورا جديدا وهاما يتفق وأهمية تلك المرحلة الراهنة.

سياسة بريطانيا العربية :

ولقد كان من بين الدوافع التى حدت ببريطانيا الى ارتكاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ هو رغبتها فى فرض حكومة مصرية تتمتع بثقتها وخصوصا عندما تدهور موقف بريطانيا العسكرى فى ميادين أوربا والشرق الاوسط ، ونظرا لأهمية موقع مصر الاستراتيجى باعتبارها من أهم قواعد بريطانيا فى الشرق الاوسط، وفى الوقت الذى كانت بريطانيا تفكر فى اعداد خطتها لما بعد الحرب ولما كان أساس هذه الخطة يدور حول أحكام سيطرتها على الشرق الاوسط الذى صار مركز الثقل فى السياسة العالمية ، كان من الضرورى لبريطانيا أن تطمئن الى إخلاص الحكومة القائمة فى مصر، حتى يمكن ان تتعاون معها فى تنفيذ هذه الخطة.

ونشرت احدى الصحف البريطانية «التيمس» فصلا تحت عنوان «اعادة بناء الشرق الاوسط» أشارت فيه الى أن حماية المصالح الجوهرية فى الشرق الاوسط ضرورة بريطانية تحتمها حاجة الامبراطورية ، والامل الوحيد فى نجاح تلك الفكرة هو انشاء هيئة سياسية مستقرة الدعائم فى الشرق الاوسط ، تكون مهمتها التعاون على صيانة المصالح البريطانية، وليست هناك وسيلة مختصرة توصلنا إلى اعادة بناءالشرق الاوسط الا اذاعولجت أسباب القلق وعدم الاستقرار (٣٨) .

ولعل هذا التصور الذى أشارت اليه الصحيفة البريطانية قد سبقته العديد من الدراسات وأخذت السياسة البريطانية تعمل على تنفيذ خطتها مدفوعة فى ذلك أولا وقبل كل شىء الى تحقيق مصالحها الخاصة وليس من قبيل المصادفة عودة النحاس باشا الى الحكم فى ٤ فبراير وقيام نورى السعيد فى الحكم بالعراق فى أكتوبر ١٩٤١ عقب تمكن بريطانيا من اخماد ثورة رشيد على الكيلانى ، ولا عجب أن يكون النحاس ونورى السعيد الداعيين الرئيسيين للوحدة العربية فقد حصل كل منهما على منصبه نتيجة التدخل البريطانى وكان كلاهما طموحا فى أن يرفع من مركزه بالحصول على شهرة عن طريق اتخاذ سياسة فى

مجال أوسع وعلى ذلك كان من المناسب أن يعتنق كلا منهما فكرة الوحدة العربية التى يرجع الالهام بها الى بريطانيا (٣٩).

ولما كانت بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسة لذا كان من الضرورى وجود حكومة مصرية محالفة لبريطانيا ، ولعل رغبة بريطانيا فى تحقيق هذه السياسة قد تطابقت الى حد كبير مع مصالح الوفد والذى كان يسعى الى تحقيق انجاز عربى يعوض بعضا من شعبيته التى افتقدها عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد شهدت فترة ما بين الحربين تفتحا فى الوعى العربى ونضجا سياسيا كبيرا ادى الى قيام عدة ثورات تنادى فى مختلف البلاد العربية بالاستقلال(٤٠)، وتعلن سخطها على الاستعمار ومحاولات تقسيم الامة العربية وخاصة عقب معاهدة لوزان ١٩٢٣ والتى قررت توزيع الممتلكات العثمانية العربية بين مناطق نفوذ فرنسية وأخرى بريطانية ، وتعد قضية فلسطين محور العديد من اللقاءات والثورات التى أتاحت الفرصة لتجسيد وحدة مصير الامة العربية . وتبادل الرأى فى المصالح المشتركة واهمية العمل العربى الموحد وزاد لشعور بالروح القومية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩ (مما دفع البعض الى التفكير فى اقامة نوع من الاتحاد بين الشعوب العربية فى الوقت الذى كان العالم العربى يشهد دعايات دول المحور بتأييد الامانى العربية فى التحرر من النفوذ الاجنبى . وتصريحات الحلفاء المضادة التى تبشر العرب بتحقيق آمالهم فى قيام وحدة أوثق بين شعوبهم(٤١).

ولعل كل هذه الاحداث قد دفعت بريطانيا الى أن تصدر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ على لسان وزير خارجيتها أنطونى ايدن تصريحا تعلن فيه تأييدها لامانى بعض المفكرين العرب فى قيام وحدة بين شعوبهم ، وأنها لذلك ستؤيد تأييدا كاملا أى مشروع ينال اجماع العرب فى هذا الشأن(٤٢) .

وعلى أثر هذا التصريح نشطت الصحف المصرية والبريطانية الى نشرت العديد من المقالات والآراء الداعية لاقامة اتحاد فيدرالى عربى شبيه بنظام الولايات المتحدة الامريكية(٤٣)

ويبدو أن بريطانيا كانت تهدف من وراء هذا التصريح الى عدة أمور من أهمها :

أولا : القضاء على ما بقى لتركيا من نفوذ من منطقة الشرق الاوسط .

ثانيا : أن تتزعم بريطانيا حركة الوحدة العربية من خلال القاهرة أو بغداد وكانت تطمع فى أن يتزعم نورى السعيد الوحدة العربية .

ثالثا : امتصاص غضب الامة العربية عن طريق بعض الوعود التى تتفق الى حد كبير مع أمانى العرب ويلاحظ أن اهتمام بريطانيا بفكرة الجامعة العربية قد سبقتها عدة دعوات من بعض المفكرين العرب وكان الهدف من وراء مثل ذلك الدعوات ايجاد جبهة متحدة ومترابطة ضد خطر الصهيونية فى فلسطين[٤٤] وعندما وجدت بريطانيا أن مصالحها تتطابق مع تلك الدعوة فانها لم تفعل سوى أن جعلت سياستها تتفق مع الرغبة العربية ، فلقد كان الشغل الاول لبريطانيا فى تلك الفترة هو أن تسترد تعاطف العرب فى وقت كانت توشك كل الدول العربية على أن تنفض يدها من سيرها فى فلك بريطانيا حين كانت ثورة العراق قد أخمدت وكانت القوات الالمانية على أبواب مصر تهددها وتنشر الرعب والقلق فى نفوس الكثيرين وكانت الدعاية الالمانية فى أوج عظمته ، ومن هنا كانت السياسة البريطانية تبحث عن فكرة جديدة لتجمع بها شمل العرب ولعلها قد وجدت فى فكرة الجامعة العربية ما يتفق ومصالحها الاستراتيجية .

وعلى الرغم من التصريح الذى أدلى به انطونى ايدان (مايو ١٩٤١) وما واكبه من ردود فعل لدى الساسة والمفكرين العرب الا أن الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ الا فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ أى بعد عام كامل من المجىء بحكومة ٤ فبراير وبعد أن تأكدت بريطانيا من أن نورى السعيد لا يحظى بقدر من الشعبية وسط العالم العربى وأن النحاس قد تمكن من السيطرة على الموقف وخصوصا بعد أن بدت قضية حسم الصراع الدولى وكأنها مسألة وقت فقط وأنفتح باب الامل أمام الحلفاء .

وفى ٢٤ من فبراير ١٩٤٣ أكد «أنطونى ايدن» أمام مجلس العموم البريطانى مرة أخرى ان دولته تنظر بعين العطف الى أى حركة تعزز الروابط الاقتصادية والثقافية بل والسياسية بين العرب وأن الخطوة الاولى لتحقيق أى مشروع فى هذا الشأن يجب أن تصدر عن العرب أنفسهم(٤٥) .

واذا كان تأييدا بريطانيا وهى الدولة الاستعمارية ، لقيام اتحاد بين الدول العربية ، يبدو غريبا ، فلا شك أنها قامت بهذه الخطوة أدراكا منها للتطور التاريخى الحتمى للأمة العربية ، محاولة منها لارضاء العرب وكسب ودهم من ناحية وعلى أمل السيطرة على مثل هذا الاتحاد أو توجيه سياساته .

ولم يمض أكثر من شهر على تصريح «ايدن» حتى تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ المصرى بسؤال الى رئيس الحكومة عن موقف مصر من تصريح وزير خارجية بريطانيا بخصوص اتحاد الامة العربية. وتقدم وزير العدل «محمد صبرى أبو علم» بالنيابة عن رئيس الوزراء ليدلى بتصريح أشار فيه : أنه منذ أن أعلن المستر ايدن تصريحه قامت الحكومة المصرية بالتفكير فى الموضوع طويلا ورأت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن تصل الى غاية مرضية هى أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع وأن تخطو خطوات رسمية فى هذا السبيل ، وتفكر الحكومة المصرية فى أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل لاستطلاع آراء الحكومات العربية ، ثم الدعوة لعقد مؤتمر فى القاهرة تدعى اليه كل الزعامات العربية لاكمال بحث الموضوع(٤٦).

ولما كانت الحكومة البريطانية حريصة على أن يكون لها السبق فى تلك المبادرة فقد أبلغت سفيرها فى القاهرة «اللود كيلرن» تطلب اليه أن يتحدث مع النحاس باشا وأن يحثه على بذل جهد أكبر فى هذا الموضوع ، وكذلك أرسلت برقيات مماثلة الى ممثلى بريطانيا فى كل العواصم العربية(٤٧) .

وعلى ضوء كل ما تقدم فان بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسية على اعتبار أن وجود حكومة مصرية صديقة لبريطانيا سوف يترتب عليه نتائج هامة بالنسبة للمصالح البريطانية ولعل عقد المعاهدة المصرية ١٩٣٦

كان اساسا لمحاولة العمل المشترك بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى حل القضايا العربية المختلفة وخصوصا بعد المجىء بالوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لأن بريطانيا كانت تعلم أن سياستها العربية اذا رسمت بالاتفاق والتفاهم مع حكومة صديقة فسوف تحظى رضاء وقبولا أكثر ليس فى مصر وحدها وانما فى كل الأقطار العربية لاسيما اذا كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول العربية كلها وهى أوفرها نصيبا فى مضمار التقدم والثروة(٤٨) .

وبالرغم من أن فكرة الجامعة العربية قد خرجت من لندن وبشهادة النحاس باشا نفسه(٤٩) الا أنه وجد أخيرا من ينفى هذه الحقيقة اعتقادا منه بأن بريطانيا لم يكن من مصلحتها جمع كلمة العرب فى صعيد واحد ولأن الجامعة العربية ستكون قوة متحدة فى مواجهة الأطماع البريطانية فى المنطقة وهذا ما يتناقض بالضرورة مع مصالح بريطانيا(٥٠) .

وعلى الرغم من أهمية هذا الرأى إلا أن بريطانيا كانت تتخذ من فكرة الجامعة العربية وسيلة لجمع العرب فى مؤسسة واحدة تحكمها علاقات خاصة ببريطانيا يمكن الإعتماد عليها فى القضايا الإستراتيجية الكبيرة إلا أن ذلك لن يكون بديلا عن العلاقات الثنائية بين بريطانيا وكل قطر عربى منفرداً .

ووفقا للمصالح البريطانية والتى كانت تمثل المعيار الأول فى السياسة البريطانية فان هناك العديد من الاعتبارات التى دفعت السياسة البريطانية إلى المضى فى هذا الاتجاه ففى عام ١٩٤٢ بدأ أول نوع من التحالف بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الامريكية ودعمت شركات النفط الامريكية مراكزها فى السعودية كما كانت بريطانيا تقدر خطورة الوجود السوفيتى وخصوصا فى إيران ولم يعد الموقف فى الشرق الاوسط يتشكل وفقا للصراع بين المعسكر الفاشى وأعدائه وإنما وفقا لتضارب المصالح بين الثلاثة الكبار - أمريكا ، بريطانيا ، الاتحاد السوفيتى وفى ظل الموقف الجديد قام البريطانيون بمحاولات لانشاء كتلة عربية موجهة ضد الاتحاد السوفيتى من الناحيتين السياسية والعسكرية وضد الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية(٥١) .

ولعل هذا المعنى لم يكن خافيا على السياسة الامريكية حيث أشار السفير الامريكى فى أحدى برقياته الى حكومته قائلا : إن المخابرات البريطانية تتابع كل أعمالنا فى محاولة منها للوقوف على أدق المعلومات التى تتعلق بالعلاقات الامريكية العربية (٥٢).

وليس من قبيل المصادفة أن تتدخل بريطانيا بكل ثقلها لإنهاء الوجود الفرنسى فى كل من سوريا ولبنان وإنما لكى يتم لها السيطرة السياسية والاقتصادية على هذين القطرين وفقا للسياسة البريطانية الجديدة فى أطار الجامعة العربية ولعل فى وجود مصطفى النحاس ، ونورى السعيد ، والأمير عبد الله مما يساعد بريطانيا على تحقيق أغراضها الاستراتيجية .

ويبدو أن بريطانيا قد تأكدت من أهمية التضامن العربى بعد نجاح فكرة مركز تموين الشرق الاوسط فى السنوات الأولى من الحرب حيث كان لبريطانيا السيطرة الكاملة على هذا المركز وتمكنت من تطويع اقتصاد العالم العربى لخدمة الحلفاء(٥٣).

لكل هذه الاعتبارات السابقة كان يصعب على الحكومة البريطانية أن تحقق أهدافها لو لم يكن على راس الحكومة المصرية شخصية مثل مصطفى النحاس والذى يستند الى قاعدة جماهيرية تمثل غالبية الشعب المصرى ولما كانت مصر بمثابة العمود الفقرى فى خطط بريطانيا السياسية والعسكرية والاقتصادية فى هذه الفترة فكان من الضرورى قيام حكومة وطنية فى مصر تستطيع أن تعتمد عليها بريطانيا وتحظى بمساعدتها ومن أجل ذلك أجبر السفير البريطانى الملك فاروق فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كى يأتى بحكومة الوفد الى الحكم كما أشرنا فقد كان مركز بريطانيا فى ميدان الشرق الاوسط يواجه عواصف سياسية وعسكرية فى وقت عمت الازمة الاقتصادية الخانقة بلدان الشرق الاوسط وساهمت فى إحراج مركز بريطانيا وإذا أضيفت هذه الازمة الثقيلة الى الاعباء السياسية والعسكرية اتضح لنا عمق الهوة التى انحدر اليها مركز بريطانيا ومبلغ حاجتها الى حليف ومعين يخفف عنها أعباءها المتباينة بهدف تنسيق سياستها فى الشرق الاوسط

بحيث تتعامل مع دول المنطقة من مركز واحد وان لم يستطع هذا الحليف أن يحارب الى جانبها فلا أقل من أن تأمن جانبه(٥٤) .

ويبدو أن الملك عبد العزيز آل سعود كان من المعارضين لفكرة الجامعة العربية منذ البداية ، حيث كان يعتقد ان اقتراح مستر ايدن بانشاء هذه الجامعة يثير الشك فى نوايا الانجليز(٥٥). وتشير الوثائق الامريكية الى أن الحكومة البريطانية قد بذلت قدرا كبيرا لاقناع العاهل السعودى بالعدول عن رأيه وخصوصا أن الامام يحيى حميد الدين «ملك اليمن» قد التزم بالخط السياسى الذى يتخذه العاهل السعودى(٥٦).

واعتقد أن محاولات النحاس باشا لاقناع الملك عبد العزيز آل سعود بفكرة الجامعة العربية(٥٧). كانت فى أطار المحاولات البريطانية المبذولة حتى تأتى الفكرة وكأنها مبادرة عربية خالصة .

واستنادا على ثقة بريطانيا فى النحاس باشا الذى كثف من نشاطه لتبديد المخاوف التى أبداها العاهل السعودى عن طريق اقناع الملوك والرؤساء العرب بهذه الفكرة وكان من الطبيعى أن يثير هذا النشاط مخاوف الفرنسيين الذين كانوا على علم بمحاولات بريطانيا انشاء حلف عربى الغاية منه فى رأى فرنسا سلخ سوريا ولبنان عن نطاق الادارة الفرنسية(٥٨) .

ووفقا لسياسة النحاس باشا تجاه الجامعة العربية فاننا نعتقد أنه كان من الاولى على الحكومة المصرية أن تطلب من بريطانيا تحديد موقفها من الاحتلال العسكرى لمصر وضرورة وجود ضمانات كافية تلزم بريطانيا بالخروج من الاراضى المصرية عقب انتهاء الحرب مقابل التعاون معها فى سياستها العربية ، لقد وقف النحاس موقفا سلبيا من بريطانيا فيما يتعلق بالمطالب المصرية ، فضلا عن أنه ذهب فى مساعدتها خلال الحرب الى أبعد مدى كما أنه ذهب فى سياسته الحزبية الى درجة أدت الى زيادة الانقسام والفرقة بين القوى الوطنية المصرية مما فوت فرصة قيام جبهة مصرية متحدة ، ولعل النحاس ظل يحمل لبريطانيا دينا كبيرا فى عنقه طوقته به السياسة البريطانية منذ فبراير ١٩٤٢ ،

وفى الوقت الذى كان يبذل من المساعى لحصول كل من وسوريا ولبنان على استقلالهما كانت مصر تعانى أشد القوانين العسكرية وأقساها مما يجعلنا نعتقد بأن محاولات النحاس لحصول سوريا ولبنان على استقلالهما لم يكن بهدف خدمة القضية العربية بقدر ما كان للسياسة البريطانية الماكرة لان سلخ سوريا ولبنان عن الادارة الفرنسية ودخولهما فى حلف عربى قد يتيح لبريطانيا تحقيق غرضين :

أولهما : خروج فرنسا من الشرق الاوسط نهائيا وهو أمل طالما راود السياسة البريطانية .

ثانيهما : أن دخول سوريا ولبنان فى حلف مع بقية الاقطار العربية يربطهما بعجلة السياسة البريطانية(٥٩) ويبعدهما عن عجلة السياسة الفرنسية.

وفى يولية ١٩٤٣ اتخذت مصر المبادرة العملية ببدء المباحثات الاولى وجاء الى القاهرة كل من نورى السعيد رئيس وزراء العراق وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الاردن والشيخ يوسف ياسين ممثل المملكة السعودية وسعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان والسيد حسين الكبس مفوض اليمن واستمرت المباحثات حتى فبراير ١٩٤٤ وكانت مباحثات مضنية بسبب الخلافات العديدة وتباين وجهات النظر بين الدول العربية ، وكانت العراق تميل الى تنفيذ مشروع الهلال الخصيب باندماج كل من سوريا ولبنان وشرق الاردن فى دولة واحدة ، وأن تشكل هذه الدولة الجديدة مع العراق اتحادا فيدراليا تستطيع بقية الدول العربية أن تنضم اليه فيما بعد ، لكن هذا المشروع قد اصطدم بمعارضة علنية من جانب كل من مصر والسعودية على اعتبار أن أى مشروع لا يحظى بموافقة مصر ولايخلع عليها الزعامة العربية سوف يحكم عليه بالفشل(٦٠).

ولذا فقد فشل كل من مشروع سوريا الكبرى الذى خطط له الملك عبد الله أثناء الحرب ومشروع الهلال الخصيب الذى خطط له نورى السعيد وكان كلا المشروعين يهدفان الى توحيد آسيا العربية باستثناء شبه الجزيرة العربية بالاضافة الى استبعادهما لمصر ومحاولتهما عزلها عن التيارات السياسية فى

المشرق العربى ، وبعد العديد من المفاوضات (التى تخرج عن موضوع دراستنا) تمكنت اللجنة التحضيرية من توقيع ماعرف «ببروتوكول الاسكندرية» أكتوبر ١٩٤٤[٦١].

وهكذا تشكلت الجامعة العربية والتى عملت بريطانيا على اخراجها الى حيز الوجود والتى كانت من صنع السياسة البريطانية[٦٢].

ويبدو أن مشروع جامعة الدول العربية كان يختلف تماما عن تلك الفكرة التى جاء بها نورى السعيد والتى لم تكن تتطابق الى حد كبير مع المصالح البريطانية ، لان مشروع الجامعة العربية والذى وافقت عليه بريطانيا قد ضم مصر بطريقة مباشرة بعكس مشروع نورى السعيد والذى تركها خارج المشروع وترك لها حرية الدخول من عدمه ولعل هذا لايتفق مع الخطة البريطانية الرامية الى جعل مصر محور هذه الفكرة بثقلها السياسى والاقتصادى والبشرى والجغرافى والتاريخى الخ .

ولعل المشروعين (الهلال الخصيب والجامعة العربية) كانا بمثابة صراع بين مصر والعراق على زعامة الامة العربية ، بالاضافة الى أن المشروع الذى وافقت عليه بريطانيا بل وابتكرته (الجامعة العربية) بضم أكبر عدد ممكن من دول هذه المنطقة ، وهكذا نجحت بريطانيا فى تحقيق سياستها العربية. وعلى ضوء كل ما تقدم تبدو الظروف والملابسات التى دفعت الحكومة البريطانية كى تضرب بمعاهدة ١٩٣٦ عرض الحائط وأن تتدخل تدخلا سافرا فى السياسة الداخلية المصرية وعلى ما أعتقد فان بريطانيا لم تغامر بسمعتها فى ٤ فبراير جزافاً أو لمجرد ارضاء الوفد لأن قيام حكومة وفدية أو غيرها لايعنى بريطانيا فى شىء بقدر عنايتها بمآربها وأهدافها طبقا للاستراتيجية التى اختطتها لنفسها ليس فى مصر فقط وانما فى منطقة الشرق الاوسط كلها ولذا فإننا نعتقد أن عودة الوفد فى ٤ فبراير كان جزءا من خطة بريطانية مرسومة محددة المعالم واضحة الاهداف تستهدف ماهو أبعد بكثير من عودة حكومة الوفد الى الحكم.

هوامش الفصل الثامن

(١) محمد عبدالقادر: محنة الدستور ص ١٠٤ مرجع سبق ذكره.

(٢) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والأربعون ٣١ مايو - أول يونية ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثانى ص ١٨٥٠، ١٨٥٦.

(٣) محمد حسين هيكل: لمصر لا لعبدالناصر الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٢، ص ٩.

(٤) عبدالرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ١١٢، ١١٥ الدستور المصرى ١٥ يناير ١٩٤٣.

(٥) مضبطة مجلس الشيوخ: الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادى الثامن عشر ١٩ نوفمبر ١٩٤٢، ص ١٣، ١٤.

(٦) مضبطة الشيوخ - الجلسة الثانية ٨، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ ص ٥٢، ٥٣ من كلمة الشيخ يهى الدين بركات.

(٧) المصدر السابق ص ٥٤، محمد بهى الدين بركات: صفحات من تاريخ القاهرة سنة ١٩٦١ ص ١٥١.

(٨) المصدر السابق الجلسة الخامسة والأربعون ١٥ يولية ١٩٤٣ ص ٨٦٩ من كلمة الشيخ عبدالرحمن الرافعى.

(٩) مذكرات اللواء إبراهيم إمام رئيس البوليس السياسى الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦.

(١٠) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٣٤٤ من كبرك إلى حكومة ١٢ أبريل ١٩٤٣.

(١١) الأهرام، المصرى ١١ يناير ١٩٤٣.

(١٢) محسن محمد التاريخ السرى لمصر ص ٤١٠.

(١٣) عبدالرحمن الرافعى: مرجع سبق ذكره جـ ٣، ص ١٣٢.

(١٤) الوفد المصرى ١٩٤٢/١١/١٤، ١٩٤٢/١٢/٩.

(١٥) مجلة روز اليوسف ١٩٤٤/٥/١١.

(١٦) من بيان أحمد ماهر رداً على ما أعلن تشرشل: بمجلة روزاليوسف ١٩٤٤/٥/١١.

(١٧) مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة الرابعة والأربعون ٨ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٣١٨، ٣١٩، روز اليوسف ١٩٤٤/٥/١١.

(١٨) مضابط الشيوخ المصدر السابق - من كلمة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى.

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٧٢ من لامبسون إلى حكومته ٥ مارس ١٩٤٣.

(٢٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨، ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى القاهرة.

(٢١) وثائق الخارجية الأمريكية تقرير برقم ٤٨٣ من كيرك إلى حكومته ٣ سبتمبر ١٩٤٣.

(٢٢) المصرى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٣.

(٢٣) صحيفة السياسة أول ديسمبر ١٩٤٤ نقلاً من صحيفة «التيمس».

(٢٤) د. عاصم الدسوقى: مصر فى الحرب العالمية الثانية، مرجع سبق ذكره ص ١٤١.

(٢٥) صحيفة المصرى ١٩٤٥/٣/٨.

(٢٦) السياسة الكتلة المصرى، الدستور ١٩٤٥/٢/٨.

(٢٧) مضابط مجلس النواب - ودور الانعقاد الرابع - ٧ فبراير ١٩٤٥ ص ٣٣٠.

(٢٨) د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦، ص ٨٣.

(٢٩) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٦، ٧ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٦٢ مقدم السؤال النائب نورالدين طراف.

(٣٠) نفس المصدر السابق ص ١٦٢٥.

(٣١) نفس المصدر ص ١٦٢٦.

(٣٢) المصرى ١٩٣٧/١٠/٢٠.

(٣٣) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٧ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٩٣٨.

(٣٤) المصدر السابق - الجلسة الثالثة - دور الانعقاد غير العادى ١٥ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٥٤.

(٣٥) المصرى والكتلة، اللواء الجديد ٢ نوفمبر ١٩٤٥.

(٣٦) نص المذكرة: الأهرام، المصرى، السياسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٥.

(٣٧) مضابط مجلس النواب - مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى ٢٨ يناير ١٩٤٦، ص٨٤٥.

(٣٨) السياسة المصرية، الأول من ديسمبر ١٩٤٤، نقلاً عن صحيفة «التيمس» البريطانية.

(٣٩) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى، ص ١٩٥، أحمد طربين: الوحدة المصرية ص ٢٥٠.

(٤٠) أهمها على سبيل المثال ثورة مصر الشعبية سنة ١٩١٩، وثورة العراق سنة ١٩٢٠، وثورة سوريا ولبنان سنة ١٩٢٥ وثورة فلسطين الأولى سنة ١٩٢٠ ثم ثورتها، الثانية ١٩٣٦، ثورة المغرب ضد الظلم الفرنسى والأسبانى وثورة ليبيا ضد الاستعمار الإيطالى ١٩٢٣.

(٤١) لوكاز هيرزويز ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ص ٢٤٤ د. مفيد شهاب: المنظمات الدولية القاهرة ١٩٧٦ ص ٤١٧.

(٤٢) فارسيل كولومب: مرجع سبق ذكره ص ٢١٢، د. مفيد شهاب. المنظمات الدولية ص ٤١٧ مذكرات حسن يونس ص ١٩٥.

(٤٣) (الاهرام الأول من يونية ١٩٤١ ، المصرى والسياسة ٢ يونية ١٩٤١.

(٤٤) الاهرام الأول من ديسمبر ١٩٣٩، مرسيل كولب : مرجع سبق ذكره ص ٢١١.

(٤٥) المرجع السابق ص١٤، د. أحمد فؤاد مصطفى : العلاقات المصرية الانجليزية ١٩١٤-١٩٥٣ . رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٢٥٧ ، د. مفيد شهاب المنظمات الدولية ص ٤١٧، مذكرات حسن يوسف ، ص ١٩٥.

(٤٦) مضابط مجلس الشيوخ ـ الجلسة العشرون ، ٣٠ مارس ١٩٤٣ ، ص ٣٤٥.

(٤٧) مذكرات عبد الرحمن عزام أول رئيس لجامعة الدول العربية ص ١٤ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢.

(٤٨) مذكرات عبد الرحمن عزام ص ١٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٩٦، د. مفيد شهاب ص ٤١٧ د. أحمد عبد الرحيم مصطفى. مرجع سبق ذكره ص ٤٩ ، أحمد طربين الوحدة العربية ص ٢٥٠.

(٤٩) مضابط مجلس الشيوخ ـ الجلسة العشرون ٣٠ مارس ١٩٤٣ ص ٣٤٥ ، ٣٤٦.

(٥٠) لقاء شخصى مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى القاهرة.

(٥١) لوكازهيرزويز : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ص ٤٠١.

(٥٢) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٢٢٥ من كيرك إلى حكومته ٤٨٢.

(٥٣) لوكازهيرزويز ، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ص ٤٠١.

(٥٤) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٤٤ من كيرك إلى حكومته ٢٧ سبتمبر ١٩٤١.

(٥٥) مذكرات عبد الرحمن عزام مرجع سبق ذكره ص ٢١٣.

(٥٦) وثائق الخارجية الامريكية برقية برقم ٣٣١ من كيرك إلى حكومته ١٧ مارس ١٩٤٣.

(٥٧) مذكرات عبد الرحمن عزام مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ أحمد طربين الوحدة العربية ص ٢٥٠، ٢٥١.

(٥٨) أحمد عزة دروزة : الوحدة العربية بيروت ١٩٥٧ ص ١٢٧.

(٥٩) مارسيل لوكومب ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١٣، ٢١٤.

(٦٠) د. أحمد عبدالرحيم مصطفى: مرجع سبق ذكره ص ٤٩، مذكرات حسن يوسف ص١٩٧.

(٦١) أحمد الشقيرى، مترى متى : الاهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية ببيروت ١٩٥٣ ص ٢٣.

(٦٢) عبد الرحمن عزام ـ مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ ، مارسيل كولومب : مرجع سبق ذكره ص ١٨٠.


الخاتمة

يصعب على الباحث فى مجال الدراسات الانسانية عموما أن يحدد النتائج التى توصل اليها بشكل قاطع وقد يكون ذلك راجعا الى أن قضية الدراسات الانسانية عموما والدراسات التاريخية على وجه الخصوص تعنى تقييم سلوك الانسان ورصد حركته ايجابا وسلبا ، ولما كانت عملية التقييم هذه لا تحكمها قوانين طبيعية وأنما تخضع فى مجملها الى اجتهادات شخصية اعتمادا على الوسائل المتاحة من وثائق ودراسات وغير ذلك ، ومهما حاول الباحث أن يجتهد الا أن الحقيقة دائما تظل نسبية ، ولذا فان القيمة الحقيقية لا تبدو من خلال النتائج فقط وإنما من خلال الوسيلة التى استخدمها الباحث ، وطريقة استخدامه لها.

ولما كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ يقع فى اطار العلاقات المصرية البريطانية تلك العلاقة التى تستند على معاهدة ١٩٣٦م والتى بمقتضاها حصلت مصر على قدر من حريتها واستقلالها الا أن بريطانيا لم تكن خالصة النية ولعلها قد أرادت أن تهدىء من روع المصريين فى وقت بدأت فيه العلاقات الدولية تنذر بمخاطر حرب توشك أن تقع.

واعتمادا على المقولة القائلة بأن معاهدة ١٩٣٦م هى معاهدة الشرف والاستقلال الا أن العلاقات المصرية البريطانية عقب توقيع تلك المعاهدة لم يطرأ عليها قدر يذكر من التغيير ، فلقد حرصت بريطانيا على أن تتدخل فى شئون السياسة المصرية كما كان يحدث قبل توقيع المعاهدة الا أن تدخلها أصبح

مستترا الى حد كبير ، ولم يحدث منذ توقيع المعاهدة وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م أن كانت الادارة المصرية حرة طليقة من التبعية البريطانية ، حتى فى اخص القضايا التى اقرتها المعاهدة.

واذا كان من أولى المسائل التى أقرها الدستور المصرى هو حق الملك فى اختيار رؤساء حكومته الا أن الحكومة البريطانية لم تسلم مطلقا بهذا الحق وانما حرصت على أن يؤخذ رأيها عند اختيار كل حكومة جديدة ولعل هذه كانت بداية المصادمات بين الملك فاروق والانجليز.

وعموما فلقد بقى الوجود البريطانى قائما فى كل شئون السياسة المصرية ولم يسمح للإدارة المصرية أن تمارس حقها الابالقدر الذى لا يتعارض مع النفوذ البريطانى ، والغريب فى الأمر أن الحكومات المصرية كانت تدرك هذه الحقيقة الا أن أحدا لم يجرؤ على التصريح بها علانية.

ويبدو ان قيام الحرب العالمية الثانية كان حدا فاصلا بين التدخل البريطانى المستتر والتدخل العلنى ، وأستطيع أن أقول أنه منذ قيام الحرب والانتصارات الكاسحة التى حققها الجيش الالمانى فى أوربا فقد تضاعف الوجود البريطانى فى شئون السياسة المصرية بقدر أكبر مما كان عليه الحال قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦م.

واذا كان موقف مصر من قضية الصراع الدولى لم يكن واضحاً الا أن معاهدة ١٩٣٦م كانت تضع مصر موضع الحليف لبريطانيا على الرغم من أن مصر لم تعلن الحرب رسميا ضد الألمان ، وشهدت أروقة البرلمان المصرى مناقشات فقهية جادة حول دخول مصر الحرب أو عدم دخولها.

والحقيقة أن الملك فاروق كان صاحب سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب وعلى الرغم من أنه لم يعلن هذا صراحة الا أنه أتخذ من حكومة على ماهر وسيلة للتمسك بهذه السياسة ولقد كانت بريطانيا تدرك هذه الحقيقة ولذا فقد تضاعف العداء بينها وبين الملك فاروق.

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد أدركت أن إعلان مصر الحرب لن يكون له تأثير كبير من حيث المساهمة فى العمليات العسكرية ، وأن بقاء مصر دولة غير محارية يمكنها من حرية الحركة ويجنبها غارات المحور ويجعلها قاعدة مركزية لتموين جيوش الحلفاء ولذا فقد حرصت بريطانيا على أن تبقى مصر بعيدا عن حلبة الصراع الدولى.

واذا كان بعض الزعماء المصريين أمثال أحمد ماهر قد حرصوا على دخول مصر الحرب ايمانا بقضية الديمقراطية ووقوفا بجانب الحليفة وقت محنتها الا أن هذه الرغبة كانت مرتبطة الى حد كبير بسير المعارك الحربية فمثلا كان فشل المانيا فى غزو بريطانيا وانتصارات ويفل فى الصحراء الغربية ونجاح حملة الحبشة سببا قويا فى تخفيف حدة التوتر السياسى خلال شتاء ١٩٤٠ _ ١٩٤١م وجاء انتصار الالمان فى البلقان فى ربيع ١٩٤١م ليعيد التوازن للموقف حيث تأرجح مرة أخرى باحتلال بريطانيا لاراضى سوريا والعراق.

واذا كان الموقف قد انتهى الى اعتناق مبدأ «تجنيب مصر ويلات الحرب» الا أن أجهزة المخابرات البريطانية قد توصلت الى أن فاروق وعلى ماهر على اتصالات سرية بهتلر ن ولعل هذه المعلومات كانت سببا كافيا لكى تتجاوز بريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦م ، وفى الوقت نفسه فقد سجلت العديد من تقارير استطلاع الرأى بأن الشعب المصرى يتعاطف مع الألمان نكاية فى الانجليز فى الوقت الذى حققت فيه القوات الألمانية انتصارات ساحقة على الجبهتين الأوربية والأفريقية.

وعلى ضوء كل ماسبق يمكننا أن نخلص الى بعض النتائج التى قد ارتبطت الى حد كبير ببعضها البعض : .

أولا : لقد بدأت بريطانيا تعيد النظر فى علاقتها بالقصر بعد أن توصل السفير البريطانى الى فكرة التقليل من حجم القصر عن طريق خروج على ماهر من رئاسة الحكومة ، وعلى الرغم من أن " لامبسون " قد طلب من فاروق صراحة إبعاد على ماهر من رئاسة الحكومة الا أن الملك

أخذ يراوغ ويماطل وخاصة بعد تدهور الموقف العسكرى فى أوربا وعقب انهيار فرنسا الأمر الذى شجع فى مصر الميول التى كانت تتعاطف مع المحور ، شعبية كانت أم رسمية ، لا على اعتبار أن المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار أنه لن يكون احتلالا أسوأ من الاحتلال البريطانى ، الذى عانت منه مصر ما يزيد على نصف قرن ،ولعل هذا الميل كان يحمل فى طياته دوافع التشفى نحو حليف أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبها ، كما أنه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية الألمانية التى لاتقهر كما اعتقد جانب كبير من جانب بعض قطاعات الرأى العام المصرى وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته.

واذا كان الملك فاروق قد بعث الى ملك انجلترا يشكو من التعسف والتشدد الذى يمارسه «لامبسوند «فى مصر. الا أن رسالة فاروق الى ملك انجلترا لم تكن لتحدث أثرا على اعتبار أن الحكومة البريطانية هى المسئولة عن القرار الذى أخذته وأبلغته بدورها الى لامبسون فى القاهرة والذى يعنى : اذا لم يستجب فاروق لمطالبنا ويبعد على ماهر عن رئاسة الحكومة فان فاروقا يجب أن يتنازل عن العرش على أن لا يترك طليقا وانما يوضع تحت الرقابة المشددة حتى لا يلجأ الى ايطاليا ليطالب بعرشه».

ومن الواضح أن حرص بريطانيا على خروج على ماهر لم يكن بسبب إحجامه عن اعلان الحرب اذ أن الانجليز قد انتهوا الى الموافقة على أن تبقى مصرفى موقف الدولة غير المحاربة.

ولعل السبب فى اخراج على ماهر هو انعدام الثقة بينه وبين الانجليز بسبب تشيعه للمحور وأنه كان يظاهر الملك فى الاستخفاف بقوات الحلفاء والاشادة بانتصارات الالمان.

ثانيا : ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢م لم يكن سياسة بريطانية خالصة ووفقا للوثائق البريطانية التى أشارت الى أن أطرافا مصرية مثل حسين سرى

وأمين عثمان قد شاركا فى القضية منذ بدايتها ، بل ان حسين سرى هو الذى أشار على السفير البريطانى «بتخويف» فاروق.

أما فيما يتعلق بمسئولية الوفد فلم يكن غريبا ولا مستهجنا أن يكون للحكومة البريطانية رأى فى اختيار رؤساء الحكومات المصرية على الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦م لم تشر الى هذا صراحة أو ضمنا ، وكان من الطبيعى جدا أن تلجأ احدى القوى الى دار السفارة البريطانية فى محاولة لاسناد الحكم اليها.

لكن اللافت للنظر هو شكل هذا التدخل والطريقة التى استخدمتها بريطانيا وأعتقد أننى قد تمكنت من كشف الجوانب الدقيقة حول عملية الحصار ما يتعلق منه بحصار القصر واجبار فاروق على التنازل وفى حالة عدم الإستجابة فان على القوات البريطانية أن تتعامل مع الموقف على ضوء الخطة التى وضعها المجلس العسكرى الاعلى والتى تعنى دك المطارات المصرية العسكرية وتدمير كل الطرق المؤدية الى القاهرة ثم القبض على فاروق ونقله الى إحدى سفن الأسطول البريطانى حتى يتقرر مصيره من قبل الحكومة البريطانية والجديد فى الامر أيضا أن بريطانيا فكرت فى الغاء النظام الملكى فى مصر وبعثت الى سفيرها فى القاهرة لكى يستطلع الامر فيما اذا كان من الممكن قيام نظام جمهورى شريطة أن يحظى بموافقة الرأى العام المصرى.

ثالثا : ان الطريقة التى عاد بها الوفد فى ٤ فبراير كانت سببا كافيا لكى تمارس بريطانيا سياستها فى مصر بالطريقة التى تراها حيث تحول حزب النضال الوطنى الى أداة تمارس بريطانيا من خلالها كل ماترى أنه يدعم موقفها فى الحرب ، ولعل من أخطر الأمور محاولة بريطانيا تدمير آبار البترول المصرية وشبكة الطرق والمواصلات واغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط فى محاولة لاعاقة تقدم القوات الالمانية التى بدت على مشارف الاسكندرية ، وعلى الرغم من أن النحاس قد رفض كل هذه المطالب الا أن رفضه لم يكن كافيا لاعاقة بريطانيا عما اعتزمت ان تقدم عليه.

واذا كانت مصر لم تعلن الحرب رسميا ضد قوات المحور الا أن السياسة التى اتبعتها حكومة الوفد كانت كافية من الناحية العملية لكى تجعل من مصر دولة محارية حيث تم تطويع مصر سياسيا واقتصاديا خدمة لجبهة الحلفاء وعاش الشعب المصرى أسوأ فترات حياته ، واذا كان الانجليز قد تجاوزوا كل حد معقول مساء ٤ فبراير الا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفد يعد من أخطر التجاوزات التى مارستها حكومة وطنية بدءا بقضية الاعتقالات وانتهاء بالمحسوبيات.

رابعا : ان أحزاب الاقلية قد لعبت دورا خطيرا سواء بالنظر للمقدمات التى ساهمت فى صنع ٤ فبراير أو النتائج التى ترتبت عليه.

لقد كانت اقالة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧ (واسناد الحكم الى أحزاب لا تتمتع بقدر كاف من الشعبية سببا كافيا لتبديد فكرة الديمقراطية ، وبداية من حكومة محمد محمود (يناير ١٩٣٨) وانتهاء بحكومة حسين سرى (١٩٤٢) فقد عاشت مصر خلال هذه الفترة فى ظل حكومات لا تتمتع بقدر من الشعبية مما خلق جوا من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسى وشهدت القاهرة وبعض العواصم الاخرى العديد من المظاهرات التى انطلقت وهى تردد هتافات عدائية ضد بريطانيا وعجزت الحكومة المصرية (وزارة حسين سرى) عن السيطرة على الموقف تماما مما دفع حسين سرى الى أن يطلب من السفير البريطانى العمل على عودة الوفد باعتباره القوة الوحيدة القادرة على اعادة الاستقرار الى الحياة المصرية ، حتى لو اضطرت بريطانيا الى تخويف الملك.

وفى محاولة من أحزاب الاقلية لاستثمار حادث ٤ فبراير بهدف التقليل من هيبة الوفد وتبديد شعبيته فقد بذلت محاولات مضنية لتعريف الرأى العام المصرى بما حدث مساء ٤ فبراير على الرغم من أن زعماء الأقلية الذين اجتمعوا مع الملك فاروق يومى ٣ ، ٤ فبراير يتحملون قدرا كبيرا من المسئولية بسبب نصائحهم التى افتقدت فى مجملها الى اى وازع وطنى.

ويبدو من المقابلات التى جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وأمين عثمان ، أن الخلاف كان ينحصر على نوعية

الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها ، هل تكون قومية أو ائتلافية ، حزبية أو محايدة .. وأعتقد ان كل هذه الخلافات لا ترقى الى حجم الأزمة التى انتهت اليها لأن القضية كانت نوعا من الصراع على السلطة بين قوتين متعارضتين ، الاولى تمثل حزب الاغلبية يسانده الانجليز والثانية تقوم على أحزاب الأقلية يساندها القصر.

خامسا : فى جميع الازمات التى مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تقدر أهمية الجيش المصرى ، فعندما طالبت باعلان مصر الحرب على المانيا قالت انها تقدر الأهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية ، وعندما طلبت من فاروق عزل على ماهرحرصت على أن تجىء الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش وعند الاستعداد لمحاصرة قصر عابدين مساء ٤ فبراير وضعت خطة عسكرية لمواجهة أى رد فعل قد يأتى من الجيش المصرى واحتفظت المخابرات العسكرية البريطانية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكيلا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية. واذا كان الجيش المصرى قد فوجىء بأحداث ٤ فبراير الا أن ردود الفعل التى واكبت تلك الاحداث قد تركت قدرا كبيرا من الغضب على اعتبار أن الاعتداء على ملك مصر يعد اعتداء على كرامة مصر وشرفها.

ولذا فقد شهدت تلك الفترة البدايات الأولى لحركة الضباط الاحرار.

سادسا: لقد كان فاروق يقدر حجم الصدمة الى اصابته فى ٤ فبراير وكان يدرك جيدا حجم المسئولية التى يتحملها النحاس ، لذا فقد ضاعف القصر من نشاطه بهدف النيل من الوفد وزعامته ولعل من أولى المحاولات التى نجح فيها القصر الى حد كبير تلك المحاولة التى استهدفت الى تفويض الوفد من الداخل .. وبذلت محاولات على درجة كبيرة من الذكاء انتهت بانشقاق مكرم عبيد ... ولعل فاروقا لم يكتف بتلك المحاولة وانما عمل على انشاء تنظيم سرى بهدف اغتيال

كل من ساهم فى احداث ٤ فبراير ، ولقد نجح التنظيم فى اغتيال أمين عثمان الا انه قد فشل ثلاث مرات فى محاولة اغتيال النحاس باشا.

ولم يتوان فاروق فى بذل كل المحاولات بهدف اقالة حكومة الوفد ، ويوم أن تمكن من تحقيق تلك الامنية فانه قد استسلم تماما لبريطانيا ، ولذا فاننى أعتقد أن ماحدث فى ٤ فبراير يعد نقطة تحول خطيرة فى سلوك الملك الشاب وخصوصا فى علاقاته مع بريطانيا.

سابعا : لعل من أخطر النتائج التى ترتبت على حادث ٤ فبراير هو ظهور العديد من الاتجاهات السياسية والتى اتخذت من العنف وسيلة لتحقيق أغرضهاوخصوصا بعد أن اهترأت الاحزاب التقليدية واختارت طريق الاستسلام والمهادنة وما حدث فى ٤ فبراير كان محك اختبار عملى أفقد الجماهير قدرا من ثقتها ليس فى حزب الوفد فقط وانما فى غيره من الاحزاب ولذا فقد شهدت تلك لفترة أكبر موجة من العنف السياسى.

ثامنا : ماحدث فى ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا خالصا وأنما كان وسيلة لتطويع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكرية بهدف خدمة القوات المتحالفة واذا كانت أحداث ٤ فبراير تعتبر أحداثا سياسية خالصة الا أن مصر قد شهدت أزمة اقتصادية حادة حيث عملت الحكومة المصرية على أن توفر التموين اللازم للجيوش الموجودة على أرضها ، واستطاعت ذلك على حساب ارتفاع الاسعار ومعاناة الشعب حيث لجأت الحكومة الى خلط القمح بينما كان الخبز الابيض يقدم للجيوش الاجنبية واستدعى ذلك تعديل النظام الاقتصادى المصرى وتغيير الدورة الزراعية وتحقيق المطالب البريطانية على ماعداها من الطلبات ، وقد واكب سوء الاوضاع الاقتصادية تدهور واضح فى الحياة الاجتماعية بأشكالها المختلفة بدءا بقضية المرأة وانتهاء بتردى الأحوال الصحية.

وهكذا تحملت مصر كثيرا من التضحيات بسبب الحرب ولم يكن موقفها هذا يرجع فقط الى نصوص معاهدة ١٩٣٦ أو الى الشعور بمناصرة الديمقراطية ضد الفاشية والنازية ولكن كان يدفعها لهذا الموقف شعور آخر وهو أن تنال شيئا من تقدير بريطانيا يكون من نتائجه اعادة النظر فى العلاقات بين الدولتين بصورة تخفف كثيرا من قيود معاهدة ١٩٣٦,

تاسعا : لقد كانت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ نقطة تحول خطيرة فى شكل العلاقات المصرية البريطانية فلم تعد معاهدة ١٩٣٦ تمثل اطارا مرجعيا لبريطانيا لأن قضية الصراع الدولى قد طغت على أى معاهدة أو أتفاق وأصبحت مصر فى ظل حكومة ٤ فبراير ضيعة بريطانيا التى راحت تمارس من خلالها كل ماترى أنه يدعم قضية الحرب. وفى الوقت نفسه فان الحكومة المصرية أعتقادا منها بأن بريطانيا ستقدر تضحياتها فانها كانت تطمح الى قدر أكبر من الاستقلال يتناسب وخطورة تلك التضحيات. ويبدو أن الوفد قد حصل على وعد شخصى بالنظر فى تلك القضية عقب انتهاء الحرب وفى محاولة من جانب بريطانيا لتبديد هذا الوعد فقد أعطت الضوء الأخضر للملك فاروق لكى يقيل الحكومة الوفدية (أكتوبر ١٩٤٤).

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد حرصت على اقالة الوفد قبل أن يسترد قدرا يتناسب وحجم التضحيات الباهظة التى قدمها ثمنا لعودته الى الحكم فى ٤ فبراير فعلى الرغم من إنتهازيته الا أنه كان مصدر قلق أمام السياسة البريطانية فترة ابعاده عن الحكم. أما وقد تحقق الغرض من عودته وحسمت قضية الحرب فلا مانع من ارضاء فاروق واجابته الى مطلبه الذى حرص على تحقيقه وفى الوقت ذاته فقد تمكنت بريطانيا من تبديد شعبية هذا الحزب الذى كان دوما مصدرا للقلق والاضطرابات وهكذا استنذف الوفد بلا مقابل .. واستنذفت مصر أيضا بلا مقابل. ونجحت بريطانيا فى ترويض فاروق حتى استسلم أخيرا وأصبح انجليزيا أكثر من الانجليز.

محمد صابر عرب



المصادر والمراجع

أولا - وثائق عربية غير منشورة :

- مجموعة تقارير الا من العام والبوليس السياسى وتحمل عناوين :

- تقارير سياسية - تقارير الامن العام - مسائل سياسية - وقد اطلعت على سبع محافظ وهى مودعه بدار الوثائق القومية بالقاهرة.

ثانيا - وثائق انجليزية غير منشورة :

وهى عبارة عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية وهى مصورة على ميكروفيلم من دار الوثائق العامة بلندن وقد تم الاستعانة بالمجموعات الآتية :

	NO	Date
F.O.	407/210	July-Dec.1939
F.O.	407/221	July-Dec.1939
F.O.	407/221	July-Dec.1939
F.O.	407/221	July-Dec.1939
F.O.	407/221	July-Dec.1939
F.O.	407/221	July-Dec.1939
F.O.	407/221	July-Dec.1939
F.O.	407/221	July-Dec.1939
F.O.	407/221	July-Dec.1939

ثم مجموعة F.O.371 وقد استفدت منها بالارقام والسنوات التالية.

F.O.	371/31569	1942
F.O.	371/41334	1942
F.O.	371/45916	1942
F.O.	371/45616	1942

ثالثا - وثائق أمريكية غير منشورة : وثائق وزارة الخارجية الأمريكية

NO	Date
740.00/1138	Apr,25,1939
740.00/1138	May,3,1939
740.00/113 8	Sep,2,1939
470.00/11 European	Oct,1,1939
883.W.103	Sept,25,1939
883.OO/1080	Aug,23,1939
883.00/1066	Apr,11,1939
883.00/1085	Oct,3,1939
865 C.20/43	May,6,1939
740,coll European	Jul,9,1940
741.83/263	Oct,19,1940
740.001 European	Jun,3,1940
741.83/263	March,12,1940
740.001 European	Aug,19,1940
740.001 European	Sept,25,1940
740.001 European	Sept,3,1940
741.83/247	March,21,1940
883.20/114	Apr,1,1940
741.83/255	Jun,22,1940
740.001 European	Mar,20,1940

740.001 European	Oct,18,1940
740.001 European	July,2,1940
741.83.251	May,17,1940
741.83.250	Apr,23,1940
741.83.224	Mar,20,1940
741.83/248	Apr,4,1940
741.83/246	Mar,9,1940
741.83/252	May,23,1940
883.00/1209	Aug,25,1941
88.3.001, Farouk	Mar,14,1941
F.W.883.00	Apr,2,1941
F.W.883.00	Mar,23,1941
F.W.883.00	Mar,20,1941
F.W.883.00	Mar,21,1941
F.W.832.20283	Jun,30,1942
740.001.2601 c.	Dec.1,1942
F.W.862.20283	Jun,15,1942
800.24/1303	Oct,14,1943

رابعا : وثائق عربية منشورة :

١- مضابط مجلس النواب عن الفترة من ١٩٣٦-١٩٤٥.

٢- مضابط مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٤٥.

٣- الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - الاهرام مايو ١٩٧٣.

٤- تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية. القاهرة ١٩٤٥.

٥- القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ (الكتاب الابيض) المطابع الاميرية القاهرة ١٩٤٥.

٦- وثائق ونصوص فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر اعداد : الدكتور عبد العزيز الشناوى ، جلال الشناوى ، جلال يحيى، القاهرة ١٩٦٩.

خامسا : مقابلات شخصية :

١- لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٨.

٢- لقاء مع فؤاد سراج فى منزله بجاردن سيتى بتاريخ ٨ ، ١٩٨٢/١١/١٢.

٣- لقاء مع حسين الشافعى فى منزله بالدقى بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١.

سادسا : مذكرات منشورة :

١- ابراهيم امام (رئيس البوليس السياسى) صحيفة الجمهورية يناير ١٩٥٦ .

٢- اسماعيل صدقى (مذكراتى) دار الهلال القاهرة ١٩٥٥ .

٣- أنور السادات : صفحات مجهولة ، كتب للجميع نوفمبر ١٩٥٤ .

٤- انور السادات : البحث عن الذات القاهرة ١٩٧٨ الطبعة الثانية.

٥- حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية _ الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤

٦- حسن يوسف (وكيل الديوان الملكى) القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ _ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٨٢ .

٧- صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٦ .

٨- صليب سامى : ذكريات سياسية القاهرة ١٩٥٢ .

٩- عبد الرحمن عزام : الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام القاهرة ١٩٨٢ .

١٠- عبد العزيز : الثائر الصامت. القاهرة ١٩٧٨ .

١١- عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى. دار الهلال القاهرة ١٩٥٢ .

١٢- عبد اللطيف البغدادى (مذكراتى) ج١ القاهرة ١٩٧٧ .

١٣- كريم ثابت : أسرار السياسة المصرية. صحيفة الجمهورية يونيو ١٩٥٥ .

١٤- كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت. القاهرة ١٩٦٨ .

١٥- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج٢ القاهرة ، ١٩٥٣ .

١٦- محمد نجيب (أول رئيس للجمهورية) كلمتى للتاريخ القاهرة ١٩٨١ .

١٧- محمد التابعى : اسرار السياسة المصرية القاهرة ١٩٧٢ .

١٨- محمد بهى الدين بركات : سبعون يوما فى وصاية العرش المصور ٢٩ يوليو ـ ١١ أغسطس ١٩٧٧ .

١٩- مكرم عبيد (مذكراتى) صحيفة الكتلة أكتوبر ١٩٤٨ .

٢٠- محمد زكى عبد القادر : اقدام على الطريق القاهرة ١٩٦٧ .

٢١- ونستون تشرشل (مذكراتى) ترجمة محمد شلبى القاهرة ١٩٧٠ .

سابعا ـ المؤلفات والدراسات :

١- أحمد طربين : الوحدة العربية ١٩١٦ _ ١٩٤٥ القاهرة ١٩٥٧ .

٢- أحمد مرتضى المراغى : غرائب من عهد فاروق بيروت ١٩٧٦ .

٣- أحمد زكريا شلق : حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ _ ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٨٢ .

٤- أنور السادات : هذا عمك جمال ياولدى القاهرة ١٩٥٥ .

٥- أ ج ب تايلور : أصول الحرب العالمية الثانية ترجمة مصطفى خميس القاهرة ١٩٧١ .

٦- جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ .

٧- جمال سليم : قراءات جديدة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ القاهرة ١٩٧٥ .

٨- جلال الدين الحمامصى : حوار وراء الاسوار الطبعة الرابعة القاهرة ١٩٧٦ .

٩- جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم فبراير ١٩٤٢ ـ يوليو ١٩٤٤ القاهرة ١٩٥٧ .

١٠- جورج : موجز تاريخ الشرق الاوسط ترجمة عمر الاسكندرانى القاهرة ١٩٥٧ .

١١- جى ديبورين : الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ .

١٢- جان ليجول : مصر والحرب العالمية الثانية. ترجمة عبد الرحمن فهمى القاهرة ١٩٥٠ .

١٣- رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٧ .

١٤- رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر القاهرة ١٩٧٦ .

١٥- رؤف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - القاهرة ١٩٧٦ .

١٦- زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ١٩٢٨ ، ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٩ .

١٧- زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٢ - ١٩٥٣ القاهرة ١٩٨١ .

١٨- شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ .

١٩- صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .

٢٠- صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٦٦ .

٢١- صلاح عيسى : محاكمة فؤاد سراج الدين. القاهرة ١٩٨٢ .

٢٢- عاصم الدسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ .

٢٣- عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٦ .

٢٤- عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩ - ١٩٥٢ دكتوراة غير منشورة - كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

٢٥- عبد الخالق لاشين : أضواء على مواقف وزارة على ماهر دراسة بملة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عدد (٢٢٤) ١٩٧٧.

٢٦- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج٣ القاهرة ١٩٥١ .

٢٧- عبد العزيز الرافعى : الديمقراطية والاحزاب السياسية فى مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥ ـ ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧ .

٢٨- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ للقاهرة ١٩٧٣ .

٢٩- عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بيروت ١٩٧٩ .

٣٠- عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٥٢ بيروت ١٩٧٨ .

٣١- على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع ١٩٣٧ ـ ١٩٤٤ القاهرة ١٩٨٢ .

٣٢- على شلبى ، مصطفى النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣١ ـ ١٩٣٦ القاهرة ١٩٨١ .

٣٣- كريم ثابت : الملك فاروق ملك النهضة القاهرة ١٩٤٤ .

٣٤- كمال عبد الرؤف : الدبابات حول القصر (بدون تاريخ) القاهرة.

٣٥- لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية القاهرة ١٩٤٨ .

٣٦- لوكاز هيرزويز : المانيا الهتلرية والمشرق العربى ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ .

٣٧- مارسيل كولمب : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب القاهرة ١٩٧٢ .

٣٨- مجيد خدورى : عرب معاصرون. بيروت ١٩٧٣ .

٣٩- محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ١٩٧٣ .

٤٠- محسن محمد : عندما يموت الملك القاهرة ١٩٨٠ .

٤١- محمد أنيس : ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى القاهرة ١٩٧٢ .

٤٢- محمد بهى الدين بركات : صفحات من التاريخ القاهرة ١٩٦١ .

٤٣- محمد جمال المسدى ، يونان لبيب ، عبد العظيم رمضان : مصر والحرب العالمية الثانية. القاهرة ١٩٧٨ .

٤٤- محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ، بيروت ١٩٧٢ الطبعة الثانية.

٤٥- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، القاهرة ١٩٥٥ .

٤٦- محمد فريد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦- ١٩٥٢ ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠ .

٤٧- محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ج٢ القاهرة ١٩٧٢ .

٤٨- محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية القاهرة ١٩٨٠ .

٤٩- محمد صبيح : كفاح شعب مصر القاهرة ١٩٦٦ .

٥٠- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، دراستها من الوجهة العملية. القاهرة ١٩٣٦ .

٥١- محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٧٧ .

٥٢- مفيد محمود شهاب : المنظمات الدولية الطبعة الثالثة القاهرة , ١٩٧٦

٥٣- يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل بين للواحدة وتغيير الواقع الاستعمارى ١٩٣٦ - ١٩٤٦ القاهرة ١٩٧٥ .

٥٤- يونان لبيب رزق لك السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ - ١٩٣٦ القاهرة ١٩٧٤ .

٥٥- يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٩٢٨ - ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٧٥ .

٥٦- يونان لبيب رزق : الوفد والكتاب الاسود القاهرة ١٩٧٨ .

٥٧- يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧ .

ثامنا - الدوريات :

١- الاهرام ١٩٣٦ - ١٩٤٥ .

٢- السياسة ١٩٣٦ - ١٩٤٥ (يومية واسبوعية).

٣- أخبار اليوم ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ .

٤- أبن مصر ١٩٤٣ .

٥- الوقائع المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥ .

٦- البلاغ ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ .

٧- ألدستور ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥ .

٨- الوفد المصرى ١٩٣٧ـ ١٩٤٥ .

٩- الشعب ١٩٨٢ .

١٠- المصرى ١٩٣٦ ـ ١٩٤٥ .

١١- الجمهورية يونية ـ يولية ١٩٥٥ ، يناير ١٩٥٦ .

١٢- الاخوان المسلمون ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥ .

١٣- الاخوان المسلمون ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥ .

١٤- آخر ساعة المصورة ١٩٣٨ ـ ١٩٤٤ .

١٥- روز اليوسف ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥ .

١٦- الكتلة ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ .

١٧- مصر الفتاة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ .

١٨- المصور ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ .

١٩- النذير ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ .

الفهـــرس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

مطابع الهيئة المصرية
العامة للكتاب

٢٠٠٣/١١٦٦٨
I.S.B.N 977-01-8611-2



وبعد أكثر من عشرة أعوام من عمر مكتبة الأسرة نستطيع أن نؤكد أن جيلاً كاملاً من شباب مصر نشأ على إصدارات هذه المكتبة التى قدمت خلال الأعوام الماضية ذخائر الإبداع والمعرفة المصرية والعربية والإنسانية النادرة وتقدم فى عامها الحادى عشر المزيد من الموسوعات الهامة إلى جانب روافد الإبداع والفكر زاداً معرفياً للأسرة المصرية وعلامة فارقة فى مسيرتها الحضارية.

سوزان مبارك





التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب